

معهد البحوث والدراسات العربية

موقع النظام العربي من النظام العالمي

في القرن الحادي والعشرين

د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)

أ. أحمد السيد النجار — د. أماني قنديل — أ. محسن عوض

د. أحمد ثابت — د. حمدي عبد العزيز مرسي — د. محمد عبد الشفيع عيسى

د. أحمد علي إسماعيل — د. سليمان المنذري — د. محمود عبد الفضيل

أ. السيد يسين — د. علي عبد العزيز سليمان — د. مصطفى كامل السيد

٢٠٠٠

أ/ أحمد يوسف
القاهرة

اهداءات ٢٠٠٢

بسم الله الرحمن الرحيم



معهد البحوث والدراسات العربية

موقع النظام العربى من النظام العالمى

فى القرن الحادى والعشرين

د. سمعان بطرس فرج الله (محرر)

أ. أحمد السيد النجار	د. أمانى قنديل	أ. محسن عوض
د. أحمد ثابت	د. حمدى عبد العزيز مرسى	د. محمد عبد الشفيع عيسى
د. أحمد على إسماعيل	د. سليمان المنذرى	د. محمود عبد الفضيل
أ. السيد يسين	د. على عبد العزيز سليمان	د. مصطفى كامل السيد

٢٠٠٠

مقدمة

د. سمعان بطرس فرج الله(*)

■ تشهد حياة المجتمعات البشرية فى مجملها تحولات عميقة ، على نطاق العالم بأسره ، بحيث أصبح مصطلح « العولمة » أو « الكوكبة » أو « الكونية » مصطلحاً شائعاً فى الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والقانونية .

وقد بدأت ظاهرة «العولمة» فى صيغتها الاقتصادية بالفعل منذ عقد من الزمن مع امتداد النظام الرأسمالى إلى العالم بأسره ، بعد انهيار الاتحاد السوڤيتى وتحول النظم الاشتراكية ، وغيرها من النظم الاقتصادية المختلطة فى الدول التى كان يطلق عليها مصطلح «العالم الثالث» (أى الدول النامية والمتخلفة) إلى النظام الليبرالى الرأسمالى . ولا يخفى على أحد ما يترتب على ذلك التحول من انعكاسات عميقة على مختلف جوانب الحياة المجتمعية فى تلك الدول ومنها الدول العربية ، ناهيك عن مردودات قضايا عالمية انبثقت بطبيعتها مباشرة من الطفرة التكنولوچية المعاصرة - مثل قضايا البيئة ، واستغلال موارد البحار ، واستخدام الغلاف الجوى والفضاء الخارجى للأغراض السلمية أو العسكرية - وهى الطفرة التى تتحكم فيها أيضاً الدول الرأسمالية المتقدمة . وقد انعقد الإجماع على أن ظاهرة «العولمة»، فى هذا المفهوم الشامل ، تميز القرن الحادى والعشرين عما سبقه من عصور فى تاريخ البشرية . وحيث إن تأثير «العولمة» يختلف من منطقة إلى أخرى بالقياس إلى مدى استعداد شعوبها ونظمها للانتقال من عهد إلى آخر ؛ فإن دراسة الإطار العالمى والتغيرات فيه تكون مدخلاً لازماً لدراسة الإطار الإقليمى العربى الذى تتفاعل فيه الأطر الوطنية العربية .

ولا تستند ظاهرة «العولمة»الحديثة إلى فكرة «وحدة الجنس البشرى» (Universalism) التى نادى بها الفلاسفة والأخلاقيون من أنصار نظرية «القانون الطبيعى» ، وأنصار الحركة السلمية عموماً ؛ فهى تستند إلى الواقع المادى الملموس الذى انبثق مباشرة من الثورة

(*) أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة .

العلمية وتطبيقاتها التكنولوجية ، فظاهرة «العولمة الحديثة» ، فى أبعادها القائمة والمستقبلة، تتجاوز مرحلة «التعاون» الاختيارى والانتقائى الذى اتسمت به العلاقات بين الدول منذ منتصف القرن التاسع عشر (الثورة الصناعية) ، حتى العقد التاسع من القرن العشرين ، «فالعولمة الحديثة» ، فى نظر دعاتها المتحمسين ، تدفع جميع شعوب العالم شاءت أم أبت، إلى الاندماج الكامل والشامل ، وليس إلى التعاون وحده ، كاسحة فى مسارها الحدود السياسية والخصوصيات الاجتماعية والثقافية التى حرصت الشعوب على التمسك بها حتى الآن . ولذلك كثر الحديث ، فى العقد الأخير ، عن «حتمية» العولمة كما لو كانت طوفاناً جارفاً غير قابل للتحكم فيه ، فهى ليست خياراً قابلاً للتبنى أو الرفض بل هى قدر محتوم لا سبيل أمام الدول سوى الخضوع له .

إن الحديث عن «حتمية» العولمة بهذا المعنى ليس منزهاً عن الرغبة الأزلية فى استمرار الهيمنة الشاملة والتامة للمجتمعات الغربية المتقدمة اقتصادياً وتدعيمها ، التى تمسك بزمام التقدم العلمى والتكنولوچى ، على مقدرات الشعوب الأقل نمواً والمتخلفة تكنولوچياً ، فكأن الترويج لفكرة «حتمية» العولمة يهدف فى الحقيقة إلى غرس بذور اليأس فى قلب الشعوب المستضعفة ووجدانها ، ومنها الشعب العربى ، من اللحاق بركب النمو والتقدم مالم تتخل عن هوياتها الذاتية ، وتقبل الاندماج كلية فى الحضارة الغربية .

صحيح أن التقدم العلمى والتطور التكنولوچى هو أمر حتمى ، ويطرح تحديات جسيمة لجميع شعوب العالم وبخاصة الشعوب النامية والمتخلفة ، ولكن ذلك لا يعنى استحالة التعامل مع هذه التحديات بما يحقق التقدم والازدهار مع المحافظة فى الوقت نفسه على الخصوصية الثقافية والحضارية لكل شعب ، وما ينبثق عن هذه الخصوصية من قيم وتقاليد اجتماعية تميزه عن الشعوب الأخرى . ومن هذا المنطلق ، تظهر أهمية المشروع البحثى الذى يتبناه معهد البحوث والدراسات العربية ، والذى يهدف إلى استشراف «موقع الوطن العربى من النظام العالمى فى القرن الـ ٢١ » ؛ فالمرجعية الأساسية لهذا المشروع تقوم على افتراض (Hypothesis) ، أو بالأحرى على مسلمة (Postulate) مؤداها أن البلدان العربية تواجه تحديات جسيمة، تختلف من بلد إلى آخر ، يفرضها التوجه إلى

«العولمة» الشاملة ، أو أنها لن تتمكن من التعامل بفعالية مع هذه التحديات إلا فى إطار من التكامل والاندماج الإقليمى العربى . وهنا تكمن أهمية الدراسات المستقبلية على أساس علمى جاد .

صحيح أن استقراء المستقبل من خلال واقع متغير هو أمر صعب ، ولكن البحث العلمى لقضايا المستقبل هو الطريق الوحيد الذى يسمح لمنظومة «الوطن العربى» ليس فقط بالاستمرار ولكن أيضاً باحتلال مكانة فاعلة فى ظل نظام عالمى يتجه حثيثاً إلى «عولمة» مختلف مظاهر حياة المجتمعات البشرية ، فلم تعد الدراسات المستقبلية ترفاً فكرياً ، ولكنها أصبحت ضرورة مرجعية لاختيار استراتيچيات وسياسات التنمية على الصعيدين الوطنى والقومى العربى ، ومرجعية لصناع القرار ، فقد أصبح من الضرورى أن تؤسس القرارات على دراسات وافية للواقع وللمحتمل ، والممكن والمرغوب فيه ، وذلك على امتداد المستقبل المنظور ، كما أن الدراسات المستقبلية هى مرجعية أساسية لتبصير الرأى العام بالتوجهات العالمية ، وما تتيحه هذه التوجهات من فرص ، أو ما تثيره من تحديات وقيود على حرية الحركة .

وبالرغم من تعدد الندوات ، وكثرة البحوث التى تناولت ما يسمى «بالنظام العالمى الجديد» وانعكاساته على حاضر ومستقبل «الوطن العربى» فما زال المجال يتسع لمزيد من البحوث والدراسات المتأنية والمتعمقة للعناصر الحيوية التى من المتوقع أن تؤثر فى توجهات النظام العالمى فى الربع الأول من القرن الحادى والعشرين ، فهذا المشروع البحثى إذن ليس تكراراً لجهود سبقت ، ولكنه تكملة أو تعميق لهذه الجهود .

لقد تناولت بعض الجهود السابقة موضوع «العولمة» من منظور سياسى واستراتيچى أساساً يركز على دور القوى الكبرى ، ودور المؤسسات الدولية الحكومية ، والمفاهيم السياسية التى ترتكز عليها . من هذه الجهود ، تلك الندوة التى نظمها ، فى ١٩٩٢ ، مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة حول «النظام العالمى الجديد» . وقد اهتمت ندوات أخرى بعنصر أو بآخر من عناصر العولمة نذكر منها ، على سبيل المثال لا الحصر ، المؤتمر الذى نظمه ، فى يناير ١٩٩٧ ، مركز الإمارات

للدراسات والبحوث الاستراتيجية فى أبو ظبى حول « ثورة المعلومات والاتصالات وتأثيرها فى المجتمع والدولة فى العالم العربى » . نذكر كذلك « مؤتمر العلاقات العربية - الأمريكية وتحديات العولمة » الذى عقد فى الدار البيضاء فى أوائل مارس ١٩٩٧ ، والدورة التى نظمتها أكاديمية المملكة المغربية ، فى أوائل مايو ١٩٩٧ ، حول «العولمة والهوية» ، نذكر أيضاً الندوة التى نظمها معهد البحوث والدراسات العربية فى ديسمبر ١٩٩٧ ، حول «مستقبل الترتيبات الإقليمية فى منطقة الشرق الأوسط وتأثيراتها على الوطن العربى» ، ولعل أكثر الندوات قرباً من المشروع البحثى المقترح من حيث اهتمامها بالوطن العربى ككل ، هى الندوة التى نظمها ، فى ديسمبر ١٩٩٧ ، مركز دراسات الوحدة العربية فى بيروت حول موضوع «العرب والعولمة» . ونشير أخيراً إلى مشروع بحثى طموح فى دور الإعداد ، وهو «مشروع مصر ٢٠٢٠» الذى ينفذه منتدى العالم الثالث (مكتب الشرق الأوسط بالقاهرة) . وإذا كان هذا المشروع يركز على مستقبل قطر عربى واحد هو مصر فإن مستقبل ذلك القطر لا ينفصل عن مستقبل المحيط الإقليمى والمحيط العالمى ، ومن ثم فإن المشروع يتضمن بالضرورة بحوثاً تتعلق بمستقبل الوطن العربى ككل .

ويهدف هذا المشروع البحثى الذى يضطلع معهد البحوث والدراسات العربية بتنفيذه ، وأوكل إلىّ مهمة الإشراف العلمى عليه إلى إجراء المزيد من البحوث حول موضوعات سبق تناولها ، وموضوعات أخرى ، وإن أشارت إليها الجهود السابقة ، لم تحظ بالقدر الكافى من الاهتمام ، والأهم من ذلك كله هو تميز هذا المشروع عن الجهود السابقة من حيث منهجيته واقترابه من القضايا التى يثيرها موضوع «موقع الوطن العربى من النظام العالمى فى القرن الـ ٢١» ، فهو يولى اهتماماً أكبر بالقضايا العملية التى تواجه المنظومة الإقليمية العربية ، واستكشاف أهم السياسات والتدابير التى تساعد المنظومة على الاستمرار ، وإمكانية تطورها للتكيف مع التغيرات الجارية فى المحيط الدولى والإقليمى .

ونظراً لاستحالة بحث جميع قضايا المستقبل التى تواجه الوطن العربى ، فلا مفر من التركيز على أهم تلك القضايا ، وإن كان معيار «الأهمية» لا يخلو من التحكم النسبى فى أسلوب الانتقاء .

لا شك أن الثورة العلمية وتطبيقاتها التقنية هى أكثر العناصر تأثيراً فى توجه النظام الدولى نحو «العولمة» أو «الكونية» ، وهو تأثير متعدد الأبعاد يتجاوز دائرة الاقتصاد إلى دوائر الاجتماع والثقافة ومن ثم إلى دائرة السياسة ، ولا يخفى على أحد التداخل الفعلى بين هذه الأبعاد ، ومن ثم استحالة بحث بُعد منها منفصلاً عن الأبعاد الأخرى . ولكن دواعى التنظيم اقتضت توزيع موضوعات البحث حول محاور عامة لا تصادر على واقع الترابط فيما بينها . وأهم هذه المحاور محوران : المحور الاقتصادى والاجتماعى ، والمحور الثقافى والسياسى . ولكن قبل تناول أهم القضايا المستقبلية التى تدور حول هذين المحورين ، ينبغى أولاً بحث قضية أولية أساسية تتعلق بالأدوار التى يقوم بها الفاعلون الذين يمسكون بزمام الحركة على الساحة العالمية ، وتأثيرها فى توجهات الأقطار العربية ، فرادى أو مجتمعة ، فى المجالات سالفة الذكر .

وهكذا انتظم هذا المشروع البحثى فى ثلاثة محاور على النحو الآتى :

المحور الأول : الفاعلون الدوليون وتأثيرهم فى مستقبل «الوطن العربى» :

بالإضافة إلى الدور التقليدى الذى تقوم به الدول الكبرى على الساحة الدولية ، فإن المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية - البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية - أصبحت تقوم بدور بالغ الأهمية ومتعاظم فى خدمة الاقتصاد الرأسمالى العالمى ، وذلك فى مجالات الاستثمار الإنتاجى ، واستقرار النظم النقدية ، والتجارة العالمية ، وهى بذلك تؤثر تأثيراً عميقاً فى عملية تحول اقتصاديات الدول النامية ، ومنها الدول العربية ، إلى اقتصاديات السوق ، واندماجها فى الاقتصاد العالمى .

من ناحية أخرى ، فقد ظهر فاعلون جدد على الساحة الدولية أصبحوا يحتلون مكانة بارزة ، إن لم تكن طاغية ، فى توجهات الاقتصاد العالمى ، وتأثير تلك التوجهات فى مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى بلدان العالم عامة ، وفى البلدان النامية والمتخلفة خاصة ، ومنها البلدان العربية . والسؤال الذى يطرح نفسه بداهة وبإلحاح الآن هو : هل يتسق هذا التأثير مع تحقيق السلام الاجتماعى فى تلك البلدان ؟ أم أنه قد يؤدى إلى توترات اجتماعية حادة بسبب تغير أنماط الإنتاج بما تتضمنه من نشأة طبقات جديدة

تتصارع مع الطبقات التقليدية القائمة حيث التفاوت فى اقتسام المنافع ، ومن حيث أنماط السلوك ؟ ومن هذا المنظور ، فإن من أهم الفاعلين الجدد ، الشركات العملاقة متعدية الجنسيات ، والجمعيات الأهلية متعدية الجنسيات (المنظمات الدولية غير الحكومية) ، والتكلات الإقليمية الجديدة.

وموضوع الشركات العملاقة متعدية الجنسيات يثير حالياً كثيراً من الجدل ؛ لأنها أصبحت تحتل مقدمة المسرح العالمى الآن ، ومن المتوقع أن يتعاظم دورها فى القرن الحادى والعشرين ، فقد اتسع نشاطها كثيراً فى كافة المجالات ، خاصة فى مجال المعرفة والتقدم التقنى ، كما أن عددها فى تزايد مستمر ، كما أنها أصبحت تتجاوز فى توطنها الحيز الأمريكى إلى الحيز الأوربى والشرق الأقصى ، ولذلك فإنها تعد ، من هذا المنظور ، عاملاً أساسياً من عوامل التغيير والسيطرة فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية ، ومن ثم السياسية . وتتمتع الشركات متعدية الجنسيات بأقصى قدر من حرية الحركة فى اتباع استراتيجيات وأنماط إنتاجية تتجاوز الحدود الوطنية ، بحثاً عن نموذج لاستغلال وتوزيع الموارد يحقق لها أعلى معدلات الربح على أساس من « العقلانية الشاملة » (global rationality) ، ولذلك فهى تثير عدة أسئلة تتعلق بالتفاعل بين دورها ودور المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية من جانب ، ومدى استقلالها فى مواجهة مؤسسة الدولة القومية من الجانب الآخر .

إن العلاقات بين الدول لا تمثل سوى جزء من كل أكبر يتضمن العلاقات بين الأفراد الذين ينتمون إلى جماعات بشرية متميزة ، وقد أصبحت الجمعيات الأهلية متعدية الجنسيات مراكز مستقلة لاتخاذ القرارات ، وتقوم بدور بارز على الساحة الدولية مستقلاً عن دور الدول القومية ، ومستقلاً أيضاً عن دور المنظمات الدولية الحكومية ، خاصة فى مجالات حماية البيئة وحقوق الإنسان ، كما أنها تؤثر بفعالية فى أنشطة المجتمع المدنى داخل الأطر الوطنية .

وأخيراً فإن عولمة الاقتصاد من حيث تنقل رأس المال والأنماط الإنتاجية والتجارة أدت إلى تفعيل وتطوير تكتلات إقليمية قائمة ، مثل الاتحاد الأوربى ، وقيام تكتلات جديدة ،

على صعيد القارتين الأمريكية والآسيوية ، أصبحت تؤثر ، بمنطق المنافسة فى التكتل الاقتصادى العربى .

ولاشك أن تحكم الفاعلين الدوليين - التقليديين منهم والمستحدثين على حد سواء - فى مسيرة التنمية المجتمعية ، سوف ينعكس على مستقبل مؤسسة الدولة القومية فى الوطن العربى من جانب ، كما ينعكس على مستقبل المنظومة الإقليمية العربية من الجانب الآخر .

المحور الثانى : القضايا الاقتصادية والاجتماعية :

مازال الاقتصاد يشكل عصب القوة ، وترتبط قوة الاقتصاد بطبيعة الحال بالتنمية الصناعية والزراعية التى أصبحت ترتكز أساساً على المعرفة والتقدم التقنى ، إلى جانب الاستثمارات الإنتاجية وطنية أو خارجية المصدر ، ولذلك فإن تطور النظام العالمي مستقبلاً سيكون محكوماً بامتلاك المعرفة والتقنية المتطورة التى تمسك بزمامها الآن الدول الصناعية الكبرى . وأصبح السؤال مطروحاً عن قدرة «الوطن العربى» على البحث و الابتكار ، خاصة فى مجال الإنتاج الصناعى والزراعى ليس فقط بهدف تحقيق اكتفاء ذاتى ، ولكن أيضاً لتدعيم قدرته التنافسية فى الأسواق العالمية . ومن المعلوم أن مجموعة الدول السبع (G7) أنفقت ، فى عام ١٩٩٦ وحده ، على أعمال «البحث والتطوير» ما يعادل ٦٥٪ من إجمالى الناتج المحلى للدول العربية مجتمعة ، بينما لا يخصص للبحث العلمى والتطوير التكنولوچى ، فى كل بلد عربى ، سوى نسبة ضئيلة جداً من دخلها القومى ، مقارنة بأوجه الإنفاق الأخرى ، لا سيما فى مجال التسلح (استيراداً وليس تصنيعاً) .

ولا شك أن قدرة «الوطن العربى» على تنمية موارده البشرية فى ظل الثورة العلمية والتقنية سوف تحدد مكانته فى النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين . وتنمية الموارد البشرية تثير قضيتين أساسيتين : القضية الأولى ترتبط أساساً بالاستخدام الأمثل للعنصر البشرى فى عمليات الإنتاج والإدارة بما يكفل الحد من هجرة العقول العربية إلى الدول المتقدمة (أحد عوامل التخلف الاقتصادى فى عصر سيادة العلم والتكنولوچيا) . أمّا القضية الأخرى فترتبط بتأهيل اليد العاملة العربية ، من خلال التعليم والتدريب المستمر وإعادة التأهيل ، بما يزيد من فاعليتها فى العمل الإنتاجى فى أوطانها ، ويمكنها من التنقل بسهولة عبر الحدود العربية والدولية .

ومن ناحية أخرى ، فإن من سلبيات عقلانية الإنتاج والتوزيع العالمى التى تتبعها الشركات الكبرى متعدية الجنسيات ، من منطق الربحية الاقتصادية فقط ، أنها لا تقيم وزناً للأبعاد الاجتماعية لتطوير المجتمع ، ومن ثم فإنها تتعارض مع السلام الاجتماعى للشعوب . وفى هذا المجال ، يواجه « الوطن العربى » تحديات ضخمة ناتجة عن الضغط السكنى ، والتغير فى البنية السكانية ، الذى يعوق عادة النمو الاقتصادى (ارتفاع نسبة صغار السن والمسنين ، ونسبة الإناث غير العاملات ، وانتشار الأمية ، والهجرة الداخلية من الريف إلى الحضر . . .) ، كما يؤدى إلى توترات اجتماعية حادة قد تتصاعد إلى درجة استخدام العنف . فكأن التحدى الأكبر الذى يواجه «الوطن العربى» فى السنوات المقبلة يتمثل فى التوفيق بين البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى فى ظل «عولمة» اقتصادية لا تتقيد سوى بتعاظم الفوائد الاقتصادية ، دون اعتبار لمردوداتها الاجتماعية التى قد تكون مدمرة لاستقرار وأمن الشعوب ، لا سيما شعوب دول الجنوب التى تعانى أكثر من غيرها من مظاهر الانفجار السكانى غير القابل للانضباط أو التحكم فيه فى الأمد المنظور ؛ وذلك لأسباب متعددة اجتماعية وثقافية وعقائدية .

المحور الثالث : القضايا الثقافية والسياسية :

لا شك أن التغيرات التى طرأت ، فى العقدين الأخيرين ، على وسائل نقل المعلومات والمعارف بين البشر ، تعد من أهم الانقلابات التى شهدها تاريخ البشرية على الإطلاق . إن وصول الجماهير إلى عصر المعلومات يعود إلى القرن الماضى فقط مع ابتكار ، ثم انتشار ، الصحافة اليومية جنبًا إلى جنب مع انتشار التعليم الإلزامى وما أدى إليه من تقليص ظاهرة الأمية ، ولكن بقيت شبكة المعلومات ، فى معظم الحالات ، قاصرة ومحدودة بحدود الدول وبمحدودية سرعة وسائل المواصلات ، وقد تغيرت الصورة تغيراً كليًا الآن ، وذلك من حيث مضمون المادة المعلوماتية ، ومن حيث العمق والانتشار ، ولا يعود ذلك فقط إلى دخول عصر وسائل الاتصال الجماهيرية ، التى تنقل فى كل لحظة ، وبأشكال عدة ومتباينة « رسائل » إعلامية نمطية ، ولكن لأن وسائل الاتصال قد اكتسبت بالفعل سمة العالمية والفورية .

وحيث إن وكالات الأنباء فى الدول الصناعية الكبرى (وهى قطاعات خاصة) تتحكم بالفعل فى بث المواد الإعلامية ، وبالتوازى مع أجهزة الإرسال الحكومية ، يصبح من البديهى أن يتحكم فى شبكة الإعلام العالمية أولئك الذين يملكون الأدوات التكنولوچية اللازمة ، وهنا أيضًا تظهر إشكالية تفاعل دور الشركات العالمية متعدية الجنسيات مع دور مؤسسة الدولة القومية ، فقد خرجت وسائل الإعلام فنيًا عن نطاق الرقابة الصارمة التى كانت تفرضها عليها الحكومات من قبل .

والسؤال المطروح على ساحة البحث الآن هو : هل هناك حضارة جديدة فى طور التكوين تعبر عن « العولمة » ؟ إن عددًا متزايدًا من العلماء فى الولايات المتحدة الأمريكية وفى الغرب عمومًا لا يترددون فى الإجابة عن هذا السؤال بالإيجاب ، بل يتحمسون لانتشار هذه الحضارة الجديدة التى تتجرد من الهويات الثقافية والعقائدية الخلافية لتنتهى إلى فرض نموذج موحد للفكر وللسلوك الإنسانى .

ويعارض عدد آخر من العلماء مفهوم « عولمة الثقافة » و « تنميط » السلوك البشرى ، ويرون أن هناك مسافة كبيرة بين المقدرة الفنية وحقيقة التحولات الثقافية . فإن تعدد اللغات وما تحتويه من مضامين فكرية مختلفة ما يزال يمثل عائقًا قويًا يصعب تخطيه أمام انتشار ثقافة عالمية موحدة ، أو نمط موحد للسلوك البشرى ، فإن وصول نفس « الرسالة » الإعلامية إلى الجميع لا يعنى بالضرورة أنها سوف تفسر من الجميع بنفس الطريقة ويستخلص منها نفس المعنى ، فالرسائل المستقبلة تمر بمرحلة الفرز والتقويم الذهنى من جانب المستقبلين لها ، من خلال نظام قيمى محدد سلفًا . ومن ناحية أخرى ، فإن الإسراف فى الترويج لثقافة عالمية نمطية - والتى أطلق عليها البعض شعار « التغريب » (نسبة إلى الغرب) ، أو شعار « التلوث الثقافى » أو « الغزو الثقافى » (بنفس معنى التغريب) - قد يؤدى إلى إثارة ردود فعل جماعية رافضة ، فإنه من الصعب إخضاع ما هو إنسانى لنظرة أحادية مهما كانت قوة حضورها على أرض الواقع ، ولذلك يشهد العالم الآن يقظة جديدة للخصوصيات الإثنية أو الثقافية أو العقائدية والروحية . ومن المفارقة هنا أن بعض أدوات « العولمة » فى مجال الاتصالات (مثل شبكة الإنترنت والأقمار

الصناعية) تمكن هذه الخصوصيات الثقافية من الانتشار عالميًا ومنافسة الثقافة الغربية (أو الأمريكية ؟) النمطية .

من هذا المنظور ، فإن التحدى الحقيقى الذى يواجه « الوطن العربى » هو دخول عصر « العولمة » فى مجال وسائل الاتصال ، والمحافظة فى الوقت نفسه على الثقافة والقيم الاجتماعية العربية ، بل والعمل على انتشارها عالميًا ، أو على الأقل ترسيخها عند الجاليات العربية المتنامية فى شتى بقاع العالم ، رابطة إياها بالوطن الأم ، وموظفة لها ولإمكاناتها للتأثير فى ثقافات وسياسات الدول المقيمين فيها ؛ فإن « عولمة » الاقتصاد ، وعولمة وسائل الاتصال لا تتعارض مبدئيًا مع التعددية الثقافية وتعدد القيم الاجتماعية ، وقد نصت اتفاقية لندن فى ١٦ نوفمبر ١٩٤٥ ، التى أنشأت منظمة اليونسكو ، على المحافظة على التعددية والخصوصية الثقافية للدول الأعضاء بوصفها عنصرًا أساسياً للسعى إلى السلم ، وقد جاء فى إعلان مبادئ التعاون الثقافى الدولى الذى أصدره المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الرابعة عشرة ، يوم ٤ نوفمبر ١٩٦٦ ، أن لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والحفاظ عليها ، وإن من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمى ثقافته ، وأن جميع الثقافات بما تتضمنه من تنوع خصب ، وما بينها من تأثير متبادل جزء من التراث الذى يشترك فى ملكيته البشر جميعًا ، وليس فى تنوع الهويات وتعدد الخصوصيات ما يتعارض وتحقيق المصالح المشتركة بين الشعوب . كذلك فى المؤتمر الدولى للسياسات الثقافية الذى نظمته اليونسكو فى المكسيك عام ١٩٨٢ ، ندد ممثلو عدد كبير من الدول ، ومن بينها دول غربية مثل فرنسا واليونان ، بالغزو الثقافى الأمريكى ، وما ينتج عنه من تهديد لبنية الحياة الاجتماعية والسلوكية فى دولهم .

وقد اهتم المفكرون العرب بهذا الموضوع اهتمامًا بالغًا فاق كل اهتمام بجوانب «العولمة» الأخرى ، ودافعوا باقتدار وبحماس عن خصوصية وقيمة الهوية الثقافية العربية - الإسلامية ، ولكن هذا التحمس لم يكن من منطلق الانغلاق الثقافى ، ولكن من منطلق الاقتناع بضرورة الانفتاح والتواصل الثقافى بين العرب وغيرهم من الشعوب بوصف ذلك حقيقة تاريخية لا يجوز ، وليس من المرغوب فيه ، التعدى عليها .

وأخيراً فإن « عولمة » الاقتصاد الليبرالى ، و « عولمة » مناهج الفكر والقيم ، لابد وأن تنعكس على الحياة السياسية فى « الوطن العربى » ، من حيث تشكيل الحكومات وفق أسس التعددية السياسية التى يرتكز عليها النظام الديمقراطى الغربى ، والترويج لهذا النمط من أنظمة الحكم يمثل تحديًا عميقًا لنظم الحكم العربية ، يختلف من قطر إلى آخر ، بالقياس إلى عدم تعوّد بعض الشعوب العربية على التعددية السياسية الحقيقية من جانب ، أو بالقياس إلى عدم ملاءمة التعددية السياسية وفق النمط الغربى للبنى المجتمعية فى أقطار عربية كثيرة .

وفى الإطار السابق وزعت موضوعات البحث بين المحاور الثلاثة السابقة على النحو الآتى :

المحور الأول : الفاعلون :

١ – المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية .

٢ – الشركات العملاقة متعدية الجنسيات .

٣ – الجمعيات الأهلية متعدية الجنسيات وتأثيرها فى المجتمع المدنى العربى .

٤ – مستقبل مؤسسة الدولة القومية فى الوطن العربى .

المحور الثانى : قضايا اقتصادية واجتماعية :

٥ – الثورة العلمية والتقنية ومستقبل الصناعة العربية .

٦ – الثورة العلمية والتقنية والأمن الغذائى العربى .

٧ – الاستثمارات الدولية العربية .

٨ – التجارة العالمية والتكتل الاقتصادى العربى .

٩ – التحدى السكانى فى الوطن العربى .

١٠ – « العولمة » ومستقبل السلام الاجتماعى فى الوطن العربى .

المحور الثالث : قضايا ثقافية وسياسية :

١١ - « العولمة » وتحدى الهوية الثقافية العربية .

١٢ - « العولمة » ومستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى .

دراسة ختامية :

١٣ - موقع الوطن العربى من النظام العالمى فى القرن الحادى والعشرين .

وإننى لأود فى هذه المناسبة أن أعبر عن عميق امتنانى لكافة الأساتذة الباحثين الذين أثروا هذا العمل بقبولهم مشكورين إعداد البحوث السابقة ، فجاءت ثمرة جهودهم على مستوى علمى رفيع ، الأمر الذى أثق فى أنه سوف يجعل من هذا العمل إضافة قيمة إلى الجهود التى سبقته ، وخطوة مهمة نحو فهم أفضل للعالم من حولنا ، ومن ثم نحو التخطيط السليم لمستقبل أمتنا .

• • •



الفاعلون الدوليون
وتأثيرهم فى مستقبل الوطن العربى

المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وتأثيرها على مستقبل الاقتصادات العربية

أحمد السيد النجار(*)

تشكل المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية ، وبالتحديد صندوق النقد والبنك الدوليان ومنظمة التجارة العالمية ، فاعلاً رئيسيًا - بالوكالة عن الدول المهيمنة عليها - فى تحديد ملامح البيئة الاقتصادية الدولية أو الوسط الاقتصادى التاريخى الذى تعمل فيه كل اقتصادات دول العالم ومن بينها الاقتصادات العربية بالطبع . وتتميز هذه المؤسسات - رغم استقلاليتها الظاهرية وعملها وفق أسس تم الاتفاق عليها بين الدول التى شكلتها - بأنها تعبر بشكل عميق عن مواقف الدول المسيطرة عليها ومصالحها ، وعندما تقتضى هذه المصالح أن تتجاوز أسس عملها فإنها تتجاوزها ببساطة مذهلة ، كما حدث فى الأزمة المالية المكسيكية عام ١٩٩٥ والأزمات المالية لدول شرق وجنوب شرق آسيا التى بدأت فى منتصف عام ١٩٩٧ ، وما زالت تداعياتها مستمرة حتى منتصف عام ١٩٩٩ ؛ أى أن فاعلية هذه المؤسسات هى فاعلية بالوكالة عن المهيمنين عليها ، وهذه المؤسسات ذاتها هى إطار مؤسسى دولى يجسد تطورات الدول الكبرى حول النظام الاقتصادى الدولى .

وكان صندوق النقد والبنك الدوليان قد تم إنشاؤهما عام ١٩٤٤ قرب نهاية الحرب العالمية الثانية ، وبعد أن اتضح تماما من هو المنتصر ومن هو المهزوم فيها . وتحدد دورهما وأسس عملهما على أساس معطيات مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، وتطور هذا الدور على ضوء الحرب الباردة والصراع بين العملاقين الأمريكى والسوفيتى .

(*) خبير بالوحدة الاقتصادية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

وبعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط نظام القطبية الثنائية ، وبدء مرحلة من الفوضى الدولية مع هيمنة أمريكية واضحة لم تتحول إلى نظام له مقبولية عالمية ، كان لا بد من أن يتأثر دور المؤسسات المالية والاقتصادية والحكومية الدولية القديمة ، كما أن المؤسسات الجديدة مثل منظمة التجارة العالمية ، قد عكست منذ البداية التغيرات العاصفة فى النظام الدولى وفى التوازن الاقتصادى بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة - وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية - والدول النامية المنتجة للمواد الخام المعدنية والزراعية وللسلع الصناعية كثيفة العمل ، فجاء اتفاق « جات » الذى أنشئت بموجبه منظمة التجارة العالمية لضمان التزام أعضائها به ، وللفصل فى المنازعات بينهم ، تعبيرا عن الاختلال فى التوازن بين الطرفين ، على ضوء انهيار ثورة منتجى المواد الأولية للحصول على أسعار عادلة لها ، منذ انهيار أسعار النفط فى شتاء عام ١٩٨٦ وسيطرة المستهلكين على السوق ، ومنذ انهيار الاتحاد السوڤيتى والدول الاشتراكية السابقة فى شرق أوربا .

وإذا كانت الفرضية فى هذا البحث هى أن أى تغيير فى النظام السياسى الدولى وفى التوازن بين الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وباقى دول العالم - ينعكس على دور المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية ومهامها ، فإن التساؤلات الرئيسية التى ينبغى الإجابة عنها هى ماهية التغيرات العامة التى طرأت على دور هذه المؤسسات ومهامها ، على ضوء التغيرات العاصفة فى النظام السياسى الدولى وفى التوازن بين الدول الرأسمالية المتقدمة وباقى دول العالم خلال التسعينيات ، وتأثير التغيرات فى دور المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية على الاقتصاد ات العربية .

أولا : صندوق النقد الدولى

عندما تم تأسيس صندوق النقد الدولى فى عام ١٩٤٤ ، كانت الأهداف الرئيسية المعلنة له هى تشجيع التعاون النقدى الدولى ، والعمل على تحقيق النمو المتوازن للتجارة الدولية ، وتجنب فرض القيود على المدفوعات الخارجية ، والوصول إلى نظام متعدد الأطراف للمدفوعات ، والتخلص من القيود المفروضة على الصرف ، والعمل على ثبات أسعار الصرف بين الدول الأعضاء . وكل ذلك ينظر إليه بوصفه آليات لتحقيق مستويات مرتفعة من الدخل والتوظف ونمو التجارة العالمية والاستثمارات الدولية .

وقد دشن ميثاق صندوق النقد الولى ، الدولار بوصفه عملة الاحتياط الدولية الرئيسية ؛ حيث نص على أن القيمة التبادلية لعملة أى عضو سيعبر عنها بالذهب أو بالدولار الأمريكى ، علما بأن الولايات المتحدة التى كدست كميات هائلة من الذهب فى ثلاثينيات وأربعينيات القرن العشرين ، كانت ملتزمة بقابلية تحويل عملتها (أى الدولار) إلى ذهب على أساس سعر ثابت هو ٣٥ دولاراً للأوقية[١] .

وكانت أهداف الصندوق وميثاقه تعبيراً واضحا عن الانتصار الاقتصادى العالمى للولايات المتحدة التى خرجت من الحرب العالمية الثانية وهى أقوى قوة سياسية واقتصادية على وجه الأرض .

وكانت آية هذا الانتصارهى إقرار الدولار بوصفه عملة احتياط دولية مرتبطة بالذهب الذى كانت الولايات المتحدة قد كدست كميات هائلة منه ، مقابل تجاهل المطلب الأوربى بإصدار عملة دولية لا تخضع لسيادة أى بلد لتسوية المدفوعات الدولية ، وتكون قيمتها مربوطة بالذهب ، وتجاهل المطلب الأوربى الأساسى الرامى إلى جعل الصندوق مؤسسة دولية لتوفير السيولة وإسقاط الذهب عن عرشه فى النظام النقدى . وهذا التجاهل جعل أوربا مضطرة إلى طلب المساعدة الأمريكية والخضوع لشروطها ، بدلا من الحصول على هذه المساعدة عبر وسيط دولى هو الصندوق .

وقد تحددت القوة التصويتية لكل دولة عضو فى صندوق النقد الدولى على أساس ٢٥٠ صوتاً لكل دولة يضاف إليها صوت عن كل ١٠٠ ألف وحدة حقوق سحب من حصة كل دولة [٢] ، أما الهيكل التنظيمى لصندوق النقد الدولى فإنه على النحو الآتى :

– مجلس المحافظين ، وهو السلطة الأعلى فى الصندوق ، ويتألف من محافظ واحد ومحافظ مناوب يعينهما كل بلد من البلدان الأعضاء فى الصندوق . ويجتمع هذا المجلس مرة واحدة فى العام ، وإن كان من الممكن أن يصوت على بعض القرارات بالتمرير بالمراسلة فيما بين كل اجتماعين .

– اللجنة المؤقتة ، وتتألف من ٢٤ محافظا من محافظى صندوق النقد الدولى ، وتجتمع هذه اللجنة مرتين فى السنة ، وهى ترفع إلى مجلس المحافظين تقارير عن إدارة النظام النقدى الدولى وعمله والاقتراحات الخاصة بتعديل اتفاقية الصندوق .

- لجنة التنمية ، وتتألف أيضا من ٢٤ محافظا من محافظى البنك الدولى أو صندوق النقد الدولى ، وتقدم هذه اللجنة مشورتها وتقاريرها إلى مجلس محافظى الصندوق والبنك فيما يتعلق بقضايا التنمية .

- المجلس التنفيذى ، ويتكون من ٢٤ مديرا تنفيذيا تعينهم أو تنتخبهم البلدان الأعضاء ، ويجتمع ثلاث مرات فى الأسبوع فى مقر الصندوق فى واشنطن ، وينظر المجلس فى سياسات الصندوق وعمله وإدارته ، ويراقب سياسات أسعار الصرف للدول الأعضاء ، والقضايا المتعلقة بالنظام النقدى الدولى ، والمساعدات التى يقدمها الصندوق إلى الدول الأعضاء .

- المدير العام للصندوق ، ويتم اختياره من قبل المجلس التنفيذى ، وهو يتولى رئاسة المجلس التنفيذى ورئاسة جهاز موظفى الصندوق ، ويقوم بتيسير العمل اليومى للصندوق ،وينتخب المدير العام لفترة خمس سنوات ، ويمكن أن يعاد انتخابه عدة مرات متتالية (٣) .

وبعيدا عن الأهداف المعلنة للصندوق وهيكله التنظيمى وتعبيره - بوصفه مؤسسة - عن الحقائق الاقتصادية التى تشكلت عل ضوء نتائج الحرب العالمية الثانية ، فإن الكثير من التطورات فى الاقتصاد العالمى وفى التوزيع الجغرافى لهيكل القوة الاقتصادية العالمية قد حدث وبصفة خاصة منذ نهاية الخمسينيات وخلال الستينيات ، وأدى إلى خلق شروط موضوعية لانهيار أسس عمل صندوق النقد الدولى وأهدافه الأساسية المعلنة التى أشرنا إليها آنفا ، ومن ثم أصبح تغيير أهداف الصندوق ودوره مسألة وقت ، بقدر ما تدفع إلى التناقضات بين أدواره المعلنة وحقائق الواقع الاقتصادى العالمى ودوره الفعلى .

التغيرات المؤثرة فى دور « الصندوق » :

تمثلت أهم التغيرات المؤثرة على دور صندوق النقد الدولى فى توالى استقلال دول العالم الثالث واتباع الغالبية الساحقة منها لسياسات تسعير تحكمية لعملاتها مقابل العملات الحرة الرئيسية ، وهو تسعير ارتبط فى بعض تلك البلدان فى البداية بمعدل تحويل عملاتها إلى ذهب مقارنة بمعدل تحويل الدولار والعملات الرئيسية إلى ذهب ، لكنها كلها

تقريبا وتحت وطأة العجز فى موازين مدفوعاتها سرعان ما أصبحت أسعار عملاتها تجاه العملات الرئيسية غير مرتبطة بمعدلات التحويل إلى الذهب لكل منها ، وإنما أصبحت مرتبطة بقرارات تحكمية وبخدمة موازين مدفوعاتها وضرورات حماية منتجيها المحليين . وهذا التطور جعل قاعدة الذهب التى يستند إليها النظام النقدى الدولى مفرغة المحتوى تقريبا ، على الأقل بالنسبة للدول النامية .

وعلى الجانب الآخر أدى النمو السريع لاقتصادات دول أوربا واليابان وتجارتها الخارجية إلى تزايد وزنها النسبى فى الاقتصاد العالمى على حساب الوزن النسبى للاقتصاد الأمريكى من اقتصاد العالم ، وأيضا على حساب حصة الولايات المتحدة من إجمالى التجارة العالمية . فقد انخفض الوزن النسبى للناتج القومى الأمريكى من نحو ٤٥٪ من إجمالى الناتج العالمى - بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة عندما كانت اقتصادات أوربا واليابان محطمة بشكل مروع من جراء الحرب (٤) - إلى نحو ٣٦,٢٪ من الناتج العالمى عام ١٩٧٠ مقابل ارتفاع الوزن النسبى للاقتصاد اليابانى من الناتج العالمى ، من نسب هامشية بعد الحرب العالمية الثانية إلى نحو ٧,٣٪ من ذلك الناتج العالمى عام ١٩٧٠ . وكذلك ارتفاع الوزن النسبى للاقتصاد الألمانى الذى دُمّر خلال الحرب العالمية الثانية إلى نحو ٦,٦٪ من الناتج العالمى عام ١٩٧٠ (٥) .

وكان هذا التراجع فى الوزن النسبى للاقتصاد الأمريكى من الاقتصاد العالمى لصالح تزايد الوزن النسبى لاقتصادات أوربا وعلى رأسها ألمانيا ، واقتصاد اليابان ، من الناتج العالمى . وقد خلق تزايد الدور التجارى العالمى لأوربا واليابان - منذ بداية السبعينيات وربما قبل ذلك - شروطا موضوعية لتقليل الاعتماد على الدولار بوصفه عملة احتياط دولية . بعد أن كان مهيمنا بصورة شبه مطلقة على سلة الاحتياطيات الدولية لغالبية دول العالم من العملات الحرة ، فى أعقاب الحرب العالمية الثانية . وقد تعزز هذا الاتجاه بعد ذلك ؛ حيث تراجع الوزن النسبى لإسهام الاقتصاد الأمريكى فى الناتج العالمى حتى بلغ ٢٤,٩٪ منه عام ١٩٩٥ (٦) .

ورغم أن دورة النمو الطويلة والقوية التى شهدها الاقتصاد الأمريكى - منذ خروجه من الركود عام ١٩٩٢ حتى الآن - قد أدت إلى تحسين مكانة الاقتصاد الأمريكى وحصته من الناتج العالمى لتصل إلى ٢٧,٥٪ منه عام ١٩٩٧ [٧] ، لكن هذه الحصة تقل كثيرا عما كانت عليه فى بداية السبعينيات ، كما أنها من المرجح أن تتراجع على ضوء التحسن المتوقع حسب صندوق النقد الدولى فى أداء القوى والكتل الاقتصادية الرئيسية المنافسة للولايات المتحـدة .

وعلى صعيد آخر ، كان العجز فى ميزان المدفوعات الأمريكى المستمر منذ بداية الستينيات ، قد أدى إلى تراجع الأرصدة الذهبية الأمريكية وتراجع قدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزامها بتحويل الدولار إلى ذهب وفقا لسعر ٣٥ دولار للأوقية . وقد أدت كل هذه الظروف إلى القرار الأمريكى التاريخى بإلغاء قابلية تحول الدولار إلى ذهب فى ١٥ أغسطس ١٩٧١ . وفى أعقاب هذا القرار تم الاتفاق بين الدول العشر الكبرى المهيمنة على الصندوق ؛ وهى الولايات المتحدة واليابان وألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبريطانيا والسويد وبلجيكا وكندا وهولندا ، على السماح بتذبذب أسعار العملات الحرة الرئيسية بنسبة ٢,٢٥٪ أعلى أو أقل من سعر الأساس ، بدلا من نسبة ١٪ التى كانت اتفاقية « بريتون وودز » حددتها [٨] .

لكن ذلك لم يمنع حدوث تدهور سريع فى سعر الدولار مقابل الذهب حتى بلـغ سعر أوقية الذهب نحو ١٠٠ دولار بعد عامين فقط من إلقاء قابلية تحويـل الدولار إلى ذهب [٩] .

وإزاء هذا التراجع الدرامى فى سعر الدولار مقابل الذهب وجدت الدول الأوربية نفسها أمام وضع يهدد اقتصاداتها بفقدان قدرتها التنافسية مقارنة بالاقتصاد الأمريكى لو استمرت فى الحفاظ على أسعار عملاتها ثابتة أو تحركت فى حدود ضيقة ، فما كان منها إلا أن قررت تعويم عملاتها مقابل الدولار والين اليابانى عام ١٩٧٣ ، وبدأت فترة التوسع السريع فى أسواق العملات وتعاظم دور عمليات المضاربة على العملات فى تحديد أسعارها ، وبدأت أسعارها التبادلية تتذبذب بشكل هائل ، عصف تماما بهدف تثبيت

أسعار الصرف بين الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى الذى كان أحد الأهداف الرئيسية من تأسيس الصندوق ، كما أشرنا فى موضوع سابق .

وقد تعاظمت قوة أسواق العملات والمضاربين فيها على نحو أسطورى حتى أصبحت كالمارد القابض على قلب العملات المختلفة بما فيها العملات الحرة الرئيسية . وكانت تجارة العملات وأسواقها قد نشأت فى الأصل لتسهيل الحصول على العملات المختلفة بغرض تمويل حركة التجارة السلعية والخدمية ، لكنها تحولت مع الوقت إلى تجارة قائمة بذاتها ، وتزايد حجمها على نحو هائل بعد تعويم اليابان والدول الأوربية لعملاتها إثر انهيار قاعدة الذهب وتوقف قابلية تحويل الدولار الأمريكى إلى ذهب عام ١٩٧١ . ومنذ ذلك الحين ابتعدت أسواق العملات عن الهدف الأصلى منها ، ولم تعد لها علاقة تذكر بهدف تسهيل تمويل التجارة الدولية فى السلع والخدمات ، وأصبحت تجارة قائمة بذاتها تبلغ قيمتها فى يومين ونصف قدر قيمة التجارة السلعية الدولية فى عام كامل ، وأصبح للمضاربين سطوة كبيرة وتسلط حقيقى على حركة أسعار العملات الحرة بما فى ذلك العملات الحرة الرئيسية ، علما بأن الأرباح الكبيرة للمضاربين تأتى بالأساس من إثارة تحركات قوية فى أسعار العملات فى الاتجاه الذى يضاربون على حدوثه ؛ وهو ما يمكنهم من تحقيق أرباح أسطورية ؛ أى أن الاضطراب فى حركة أسعار العملات هو مصدر الربح الرئيسى للمضاربين ، بشرط أن يتم فى الاتجاه الذى يضاربون عليه ، ولذلك فإنهم يستخدمون كل الوسائل المشروعة وغير المشروعة لدفع العملات فى اتجاهات يضاربون عليها ليحصدوا أرباحا أسطورية . والحقيقة أن المضاربة على العملات هى نشاط غير منتج وغير أخلاقى ، وهى أقرب للقمار والمراهنات منها لأى نشاط اقتصادى منتج وخلاق .

وعلى صعيد آخر فإن العجز الكبير فى موازين مدفوعات الكثير من الدول الأعضاء فى صندوق النقد الدولى لم يعد من الممكن مواجهته من خلال الذهب والعملات الحرة المتاحة للصندوق ؛ وهو ما جعل الصندوق عاجزا عن أداء مهمة رئيسية له لتحقيق الاستقرار النقدى العالمى وهى مساعدة الدول التى تعانى من العجز من خلال إقراضها من الصندوق فى أحوال وبشروط معينة من خلال الذهب والعملات الحرة المتاحة لديه (١٠) .

تعديل اتفاقية بريتون وودز :

وفى عام ١٩٧٦ عقد مجلس محافظى الصندوق مؤتمرا فى جامايكا تم خلاله تعديل اتفاقية بريتون وودز ، وتمثلت تلك التعديلات فى إقرار حق الدول الأعضاء فى اختيار نظام الصرف الذى يلائمها وإلغاء السعر الرسمى للذهب والصفة النقدية له ، وأصبح للصندوق دور المشرف على سياسات الدول الأعضاء إزاء هذه السياسات (١١) .

الأزمة المكسيكية وانهيار الطابع المؤسسى للصندوق :

رغم الأحداث المهمة التى مرت بالصندوق منذ السبعينيات وخلال الثمانينيات ، وبخاصة أزمة المديونية الكبيرة للبرازيل ودول أمريكا اللاتينية فى الثمانينيات ، وبروز دور الصندوق بوصفه وكيلاً للدول الدائنة فى مواجهة الدول المدينة ، أكثر من كونه مؤسسة مالية دولية محايدة (فرضا) ، فإن الحدث الأكثر أهمية الذى يشكل نقطة فاصلة فى تاريخ الصندوق هو الأزمة المالية المكسيكية التى اندلعت فى شتاء عام ١٩٩٥ ، والتى كان سلوك الصندوق إزاءها نقطة فاصلة فى تاريخه تؤكد انهيار الطابع المؤسسى له ، وتوضح خضوعه الفج لمشيئة الولايات المتحدة ورئيسها . ففى ديسمبر عام ١٩٩٤ قامت الحكومة المكسيكية بتخفيض سعر البيسو - العملة المكسيكية - بنسبة ١٣٪ مقابل الدولار ، ثم قامت بتعويمه بعد ذلك فى توقيت غير ملائم بالمرة حيث كانت الاحتياطات الدولية المتوافرة لدى الحكومة المكسيكية لا تتجاوز ٦ مليارات دولار مقارنة بنحو ١٦,٧ مليار دولار قبل الأزمة بستة أشهر(١٢) . كما أن العجز التجارى المكسيكى كان قد ارتفع على نحو درامى من ٧,٢ مليار دولار عام ١٩٩١ إلى ١٨,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ (١٣) . وكان هناك عجز كبير فى ميزان المدفوعات ، فضلا عن التوتر السياسى بين الحكومة والمعارضة فى ولاية تشيباس . كل ذلك جعل توقيت تخفيض العملة المكسيكية ثم تعويمها غير ملائم بالمرة ، وكانت النتيجة أن بدأت موجة من بيع تلك العملة مقابل الدولار ، وهى موجة تحولت إلى إعصار مع إدراك أسواق العملات للاختلالات الخارجية التى يعانى منها الاقتصاد المكسيكى ، ولضعف قدرة الحكومة المكسيكية على الدفاع عن عملتها ، وأدى ذلك إلى انخفاض البيسو المكسيكى بنسبة ٤٥٪ مقابل الدولار خلال يناير وبدايات فبراير

١٩٩٥ [١٤] . وأصبحت المكسيك عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها الخارجية ، وبخاصة أعباء خدمة الديون الخارجية المكسيكية الكبيرة ؛ أى أن المكسيك أصبحت مفلسة تقريبا . ولأن المكسيك شريكة الولايات المتحدة فى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، ولأنها ثالث أهم شريك تجارى للولايات المتحدة ؛ فإن الأخيرة كانت معنية تماما بإنقاذ ها ماليا للحفاظ على جاذبية منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، وأيضا لمنع حدوث ركود قوى فيها تنتقل آثاره للولايات المتحدة عبر آليات التجارة . لذلك تدخلت الولايات المتحدة لدى صندوق النقد الدولى لإنقاذ المكسيك ماليا .

ولأن الأزمة المكسيكية كانت هائلة فإن احتياجات مواجهتها كانت هائلة أيضا ، وبلغت نحو ٤٧,٨ مليار دولار . وقد رفض الكونجرس الأمريكى أن تتحمل الولايات المتحدة وحدها تكلفة إنقاذ المكسيك ، فألقى الرئيس الأمريكى بكل ثقله وثقل بلاده لدى صندوق النقد الدولى وبنك التسويات الدولية لدفعهما إلى المساهمة فى إنقاذ المكسيك ماليا . وكان المطلوب من صندوق النقد الدولى ١٧,٨ مليار دولار توازى نحو ١٠١٥٪ من حصة المكسيك فى الصندوق البالغة ١٧,٥٣ مليون دولار وضمن هذا القرض تلقت المكسيك ٧,٨ مليار دولار فورا وهى توازى ٤٤٥٪ من حصتها فى صندوق النقد الدولى ، وهو مايعنى الإطاحة عمليا بكل أسس إقراض الصندوق لأعضائه ، التى تقضى بحق الدولة العضو فى الحصول على تسهيل ائتمانى بنسبة ٦٨٪ من حصتها فى الصندوق ، على ألا تتجاوز التسهيلات الائتمانية المتراكمة نسبة ٣٠٠٪ من حصتها فى الصندوق . وتستطيع الدولة العضو الحصول على تسهيل تمويل تعويضى بنسبة ٩٥٪ من حصتها . أما قروض المساندة للإصلاح أو التحول الهيكلى ، فإن كل دولة عضو يمكنها أن تحصل فى أقصى الحالات الاستثنائية على ٢٠٠٪ من حصتها خلال ثلاث سنوات [١٥] . وكما هو واضح فإن القرض الذى تقرر للمكسيك لإنقاذ ها ماليا عام ١٩٩٥ قد أطاح بكل هذه الأسس ؛ وذلك ببساطة لأن الولايات المتحدة أرادت ذلك ، علماً بأن حصتها فى الصندوق كانت توازى نحو ١٨,٣٪ من إجمالى الحصص بالصندوق ، لكن الدول العشر الكبرى (ذكرت آنفا) ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، تملك نحو ٥١,٦٪ من مجموع الحصص فى الصندوق (أغلبية مطلقة) ، ويتبعها فى التصويت عدد من الدول النامية بصورة تضمن لها أغلبية كاسحة[١٦] .

ولأن الأزمة المالية المكسيكية كانت كالإعصار فى سرعتها ، فإن الولايات المتحدة لم تجد الوقت للحصول على موافقة أغلبية الثلثين فى الصندوق ، حتى تخترق أسس عمله ، بل إنها لم تتشاور مع شركائها الأساسيين بجدية ، وإنما تم الأمر بشكل إدارى تماما ، من خلال طلب الولايات المتحدة لهذا التجاوز من المدير العام لصندوق النقد الدولى ميشيل كامديسو الذى وافق ببساطة على أن يدفع صندوق النقد الدولى - وهو مؤسسة مالية حكومية دولية - ثمن هجمات المضاربين على العملة المكسيكية وأرباحهم الهائلة من المضاربة عليها ، على حساب الدول الأعضاء فى الصندوق ، وعلى حساب فرص تقديم القروض للدول الفقيرة . وبقدر ما كان مثيراً للأسى أن يؤكد ميشيل كامديسو « أنه ليس هناك شك فى أن المضاربين جنوا ثمار المليارات الممنوحة من الصندوق للمكسيك ، لكن العالم فى قبضة هؤلاء الصبيان »(١٧) ، فإنه كان مؤشرا على طبيعة الواقع الاقتصادى العالمى الأليم .

والغريب حقا أن سياسة صندوق النقد الدولى و« روشتته » التى يقدمها لأى دولة تلجأ إليه طلبا للقروض أو لإعادة جدولة ديونها - تتضمن ضرورة إلغاء القيود على سعر الصرف ، بل إن هذا المطلب كان ضمن توصيات المدير العام للصندوق ميشيل كامديسو لإصلاح النظام النقدى الدولى ، علما بأن تحرير سعر الصرف بشكل كامل سيجعل عملة أى دولة فى قبضة المضاربين على العملات الذين أسماهم كامديسو بـ « الصبيان القابضين على أسواق العملات » . ويا له من تناقض ؛ فالمدير العام لصندوق النقد الدولى يشير - من أجل إرضاء الدول الأعضاء فى الصندوق التى أضيرت من المضاربين - إلى أن الأسواق فى قبضتهم ، وكأن ذلك قدر لا فكاك منه ، فى حين أنه ومؤسسة الصندوق يعتمدان «روشتة» ذات طابع أيديولوچى يوجد فى صدرها دائما ضرورة تحرير سعر الصرف ، علما بأن هذا التحرير الكامل لسعر الصرف هو الذى يفتح الباب واسعا أمام المضاربين على العملات أو « هؤلاء الصبيان » لجنى أرباح هائلة من إثارة الاضطرابات فى أسواق العملات بصورة يمكن أن تدمر الاستقرار الاقتصادى لدول كبرى (بريطانيا وإيطاليا عام ١٩٩٢) ، وليس لمجرد دول صغيرة أو متوسطة .

الأزمات الآسيوية تؤكد تحول « الصندوق » إلى وكيل الدائنين :

ماكادت الأزمة المكسيكية تتوارى خلف جبل الأموال التى تلقتها المكسيك لمعالجة أزمتها ، حتى تعرض الصندوق لاختبار تاريخى أشد هولا من كل ما عداه ، ونقصد به الأزمات المالية والاقتصادية التى ضربت دول شرق وجنوب شرق آسيا فى منتصف عام ١٩٩٧ ، التى مازالت تداعياتها الاقتصادية والسياسية مستمرة حتى الآن . وقد بدأت سلسلة الأزمات الآسيوية من تايلاند ، ثم كرت المسبحة فتبعتها إندونيسيا وماليزيا وكوريا الجنوبية وسنغافورة . وكانت كل هذه الاقتصادات تعانى من اختلالات داخلية وخارجية أهمها تراكم عجز موازين مدفوعاتها ، وتزايد ديونها الخارجية قصيرة الأجل بخاصة ، وسرعة النمو فى القطاع المالى بشكل أكبر بكثير عن معدل النمو فى الاقتصاد الحقيقى ، وهو ما خلق وضعا هشا ، علما بأن التدفقات الهائلة لرءوس الأموال قصيرة الأجل أو الساخنة فى بورصات تلك البلدان أسهمت فى النمو المالى السريع . وكان صافى تدفقات رءوس الأموال الأجنبية الخاصة على الدول الآسيوية قد بلغ ذروته عام ١٩٩٦عندما سجل ١٠٢,٢ مليار دولار قبل أن يهبط إلى ٣٨,٥ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، وإلى ١,٥ مليار دولار عام ١٩٩٨ ، فى ظل الأزمات المالية والاقتصادية التى انفجرت فى شرق وجنوب شرق آسيا بداية من منتصف عام ١٩٩٧[١٨] .

وإضافة إلى ذلك فإن الفساد وعدم الشفافية أسهما فى تفجير الأزمة ، كما أسهم فى تفجيرها أيضا الاعتماد على استراتيجية أن العرض يمكن إيجاد الطلب المقابل له من خلال سياسات تسويق وترويج كفئة ، وهى استراتيجية أقرب ما تكون إلى قانون « ساى » (نسبة إلى الاقتصادى الفرنسى جان باتيست ساى الذى عاش فى القرن التاسع عشر) : « العرض يخلق الطلب المقابل له » ، هذا « القانون» الذى أدى الارتكان إليه فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة إلى أكبر أزمة تتعرض لها تلك الدول ؛ ونقصد الكساد العظيم فى ثلاثينيات القرن العشرين . وقد أدت استراتيجية التوسع الإنتاجى السريع وتصور أن التسويق الناجح قادر على تفعيل طلب مقابل له فى دول شرق وجنوب شرق آسيا - إلى أزمة إفراط إنتاج ، وبخاصة فى قطاع العقارات فى تلك البلدان ، وكانت عاملا رئيسيا فى تفجير الأزمات المالية فيها .

إضافة إلى هذه الاختلالات ، فإن المضاربين الأجانب فى أسواق العملات لعبوا دورا هائلا فى تفجير الأزمات المالية فى تلك البلدان ، استنادا إلى أنها لن تصمد كثيرا فى مواجهة أى موجة كبيرة من المضاربة ضد عملاتها ، فى ظل الاختلالات التى تعانى منها اقتصاداتها . وكان انفجار هذه الأزمات تأكيدا جديدا على أن هدف تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف الذى رصده الصندوق بوصفه هدفا رئيسيا له عند تأسيسه قد انهار تماما ، بعد أن أصبحت أسواق العملات خاضعة لسطوة المضاربين فى أسواق العملات وجبروتهم، وهو ما يمكن إدراكه إذا علمنا أن متوسط المعاملات اليومية فى سوق لندن للعملات وحدها خلال شهر ونصف توازى قيمة الناتج العالمى بأكمله ، كما أن التعاملات فى هذه السوق خلال ثمانية أيام ونصف تزيد عن إجمالى الصادرات السلعية العالمية [١٩] . وكل هذا يوضح حجم الإمبراطورية الرهيبة التى يهيمن عليها المضاربون على العملات ، والتى تجعل دورهم فيها طاغيا ، وتجعل دور صندوق النقد الدولى لا قيمة له تقريبا فى تحديد مدى استقرار أو اضطراب أسعار صرف العملات المختلفة .

وعندما استغاثت دول شرق وجنوب شرق آسيا بالصندوق لمساندتها ماليا فى مواجهة أزماتها ، قام الصندوق بترتيب برامج إنقاذ للدول التى قبلت بشروطه وبشروط الدول المانحة ، وتجاهل الدول التى رفضت هذه الشروط ، فكانت المساندة المالية الكبيرة لكوريا الجنوبية وتايلاند وإندونيسيا بينما تم تجاهل ماليزيا . وكانت شروط الصندوق لترتيب برامج مساندة مالية للدول الآسيوية المأزومة تتركز فى ضرورة تقليص دور الدولة فى الاقتصاد على أساس أن تدخلها واسع النطاق فى الاقتصاد شكّل فى رأى الصندوق مصدراً للكثير من المشاكل المالية والاقتصادية التى تواجهها الدول المأزومة شرق وجنوب شرق آسيا ، كما تضمنت شروط الصندوق ضرورة فتح الاقتصاد وأسواق المال أمام الأجانب بلا قيود ، وضرورة تحرير التجارة الخارجية وخفض الرسوم الجمركية ، وضرورة تخفيض الاعتماد على المدخرات الأجنبية ودعم القطاع المالى وتحسين مستوى الشفافية ومكافحة الفساد[٢٠] .

كما هو واضح فإن صندوق النقد الدولى ، وبغض النظر عن هدفى تحسين الشفافية ومكافحة الفساد اللذين لا يختلف عليهما أحد ، اهتم بتحقيق أهداف الدول الدائنة

وشركاتها ، حتى ولو أدى ذلك إلى تعطيل خروج الدول الآسيوية من الأزمة ، فبدلا من أن يوصى الصندوق بضرورة وضع ضوابط على فتح الاقتصاد وأسواق المال للمستثمرين الأجانب بعد أن تسبب سلوكهم فى تفجير الأزمات فى دول شرق وجنوب شرق آسيا ، فإن الصندوق يوصى على العكس من ذلك بضرورة فتح الاقتصاد والأسواق المالية فى الدول المأزومة أمام الأجانب بلا قيود . وبدلا من أن يوصى بتعزيز دور الدولة فى مواجهة الأزمة فإنه يوصى بتقليصه . ورغم أن دور الدولة ضرورى للغاية فى لحظات الأزمات والحروب على أساس أن الدولة التى تملك رؤية شاملة للاقتصاد وقدرة على تحقيق التوازن والتوائم بين قطاعاته المختلفة ، يمكنها أن تسهم فى استعادة التوازن الكلى للاقتصاد فى أوقات الأزمات بشكل سريع ، شريطة أن يخضع دورها الاقتصادى المباشر لرقابة شعبية فعالة لمنع الفساد الذى يمكن أن ينطوى عليه وتحجيمه .

وبما أن الاقتصاد الكورى الضخم والأكبر والأهم بين الاقتصادات التى ضربتها الأزمة الآسيوية ، هو الأكثر إغراء للدول الدائنة ، فإن الصندوق الذى برز فى هذه الأزمة بوصفه وكيلاً واضحاً للدول المانحة والمعنىّ بتحقيق مآربها فى اقتصادات الدول التى تعرضت للأزمة وطلبت المساندة ، ركز على فرض الشروط التى طلبتها الدول الدائنة والمانحة على كوريا وبالتحديد التحرير الكامل لأسواق رأس المال وللتجارة الخارجية[٢١] ، وذلك حتى تتمكن الشركات الغربية وبخاصة الأمريكية من حيازة مرتكزات مهمة فى الاقتصاد الكورى الكبير .

« الصندوق » وخدمة السياسة الخارجية الأمريكية :

تعد العلاقة بين صندوق النقد الدولى وروسيا نموذجا لتوظيف الصندوق لمكانته ودوره من أجل خدمة أهداف السياسة الخارجية الأمريكية . فعندما خاض الرئيس الروسى بوريس يلتسين حملته الانتخابية الثانية ، كان الاقتصاد الروسى يعانى من ركود عميق وتضخم كبير وتدهور مزرٍ فى مستويات معيشة غالبية المواطنين فى ظل سوء توزيع الدخل الذى لا نظير له إلا فى بعض بلدان أمريكا الاتينية ، وهى أمور كان من المنطقى أن تؤثر سلبيا على فرص إعادة انتخاب يلتسين الذى يرغب الغرب - وعلى رأسه الولايات

المتحدة - فى استمراره على قمة السلطة فى روسيا . ولتعزيز فرص يلتسين أعلن صندوق النقد الدولى عن موافقته على تقديم قرض كبير لروسيا قيمته ١٠,١ مليار دولار على مدار ثلاث سنوات ، فضلا عن إصداره تقريرا يشيد بأداء الاقتصاد الروسى (عام ١٩٩٦) ، علما بأن البيانات الحقيقية التى أصدرها الصندوق بعد ذلك تؤكد كلها الحالة المزرية التى كان عليها الاقتصاد الروسى فى ذلك الحين ، والتى تؤكد أن تقرير الإشادة الذى أصدره الصندوق كان زائفا ، وكان يستهدف تعزيز فرص إعادة انتخاب يلتسين ، دون أى اعتبار للحقائق الاقتصادية وللأمانة العلمية التى من المفترض أن يتحلى بها باحثو الصندوق . فبيانات الصندوق تشير إلى أن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى الروسى قد بلغ - ٤,٨٪ ، - ٥٪ فى عامى ١٩٩٥ ، ١٩٩٦ على الترتيب ، كما تشير أيضا إلى أن معدل التضخم فى العامين المذكورين قد بلغ ١٩٠,١٪ ، ٤٧,٨٪ على الترتيب [٢٢] .

فهل يمكن القول إن مثل هذا الاقتصاد الذى يعانى من ركود تضخمى عميق هو اقتصاد فى وضع جيد أو يتحسن ؟! كذلك فإن صندوق النقد الدولى قام بدور فج إزاء روسيا فى أزمة البلقان عام ١٩٩٩ ، حيث لوح لها بوضوح بأن استمرار مساندته المالية لها يتوقف على عدم دعمها ليوغسلافيا ، وعلى مساندتها للموقف الغربى أو موقف الناتو من الأزمة ، وكان للصندوق ما أراد .

وبناء على كل ما أوردناه آنفا بشأن تطور أهداف صندوق النقد الدولى وسلوكه فى مواجهة التطورات والأزمات المالية والاقتصادية الإقليمية والدولية ، فإنه يمكن القول إن الدور الرئيسى للصندوق هو كونه وكيلاً عن الدول والمؤسسات المانحة والدائنة ؛ يحقق مطالبها من الدول المقترضة والمدينة ، من خلال برنامجه الذى يطرحه عليها لتطبيقه ، مقابل مساندتها ماليا بشكل مباشر ، أو من خلال ترتيب برامج تشارك فيها دول مانحة ومؤسسات مالية خاصة . كما أن الصندوق أصبح يقوم بدور مؤسسة تقييم للاقتصادات المختلفة فى العالم ، وذلك يجرى أساساً بوصفه خدمة للشركات والمؤسسات الماليةالكبرى فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الراغبة فى استثمار أموالها خارج حدود بلادها ، وتريد أن تستند فى التوزيع الخارجى لاستثماراتها الجديدة على تقييمات واضحة

للاقتصادات التى توجه اليها تلك الاستثمارات . كما أن صندوق النقد الدولى أصبح يقوم بدور فج فى مساندة السياسة الخارجية للغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية ، بعد وضوح انفرادها بالقيادة عالميا منذ انهيار نظام القطبية الثنائية (حالة روسيا ويوغسلافيا بشكل خاص) .

وبالرغم من أن نجاح القوة الأعظم عسكريا وسياسيا واقتصاديا ، الولايات المتحدة الأمريكية ، فى توظيف صندوق النقد الدولى لخدمة أهدافها الاقتصادية والسياسية الخارجية - يوفر للصندوق ضمان استمرار المساندة الأمريكية لوجوده ولأدواره الجديدة التى تخدم الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وشركاءها ، لكن المواقف المتحيزة للصندوق وبرامجه الجامدة التى تسببت فى إطالة أمد الأزمات المالية والاقتصادية الآسيوية على سبيل المثال ، تخلق أرضية موضوعية لتنامى تبرم دول العالم الثالث من برامج الصندوق المكررة الجامدة التى تتسم بطابع أيديولوچى ، وتتركز عناصرها الأساسية دائما حول تقليص الدور الاقتصادى للدولة وتحرير أسعار وسوق الصرف وتحرير التجارة الخارجية وفتح الاقتصاد وأسواق المال أمام الأجانب . وهى « وصفة » مكررة بدون أى مراعاة لاختلاف الظروف الاقتصادية ومرحلة التطور الاقتصادى التى تمر بها دولة ما عن الدول الأخرى ، وما ينبغى أن يترتب على ذلك من وضع برامج مختلفة متوافقة مع ظروف كل دولة ومستوى تطورها الاقتصادى .

وكان بالغ الدلالة أن تعمل الدول الآسيوية بشكل مستقل على تقليل اعتمادها على الدولار بوصفه عملة لتسوية معاملاتها الدولية ، وأن تطرح تصوراتها لتأسيس صندوق إقليمى لتقديم المساندة المالية الإقليمية لأى دولة من دول تلك المنطقة تتعرض لأزمة مالية . وفى خريف عام ١٩٩٨ وضع إيسوكى ساكا كيبارا ، نائب وزير المالية اليابانى مشروعا لإنشاء صندوق النقد الآسيوى لتقديم الدعم المالى للدول المأزومة فى المنطقة (٢٣) ؛ وهو ما يؤشر إلى أن المناطق والأقاليم المختلفة وربما التكتلات الاقتصادية الكبيرة ، قد يجد كل منها أن الأجدى له أن يعمل على تأسيس صندوق للنقد خاص به لمساندة أى دولة فيه ماليا أو للعمل على دعم الاستقرار والتنمية الاقتصادية فى دول الإقليم أو التكتل ، بدلا من

أما بالنسبة للتوصية المعتادة أيضا لصندوق النقد الخاصة بضرورة تحرير أسواق المال ، فإن هناك ضرورة لوضع ضوابط على تحرير هذه الأسواق ، وبخاصة على تعاملات الأجانب في البورصة ؛ هذه التعاملات التي تتحول إلى شر حقيقي إذا لم توضع عليها ضوابط قوية ؛ لأن رءوس الأموال الأجنبية إذا تحررت من أي ضوابط في بورصة ناشئة ، تتحول إلى أموال ساخنة تتسم حركتها بالسرعة الكبيرة وبمحاولة خلق اتجاهات سعرية تحقق لها أقصى ربح ، بغض النظر عن مشروعية الوسائل المستخدمة في خلق هذه الاتجاهات ، وأيضا بعض النظر عن ملاءمة هذه الاتجاهات للموقف الاقتصادي الحقيقي للشركات التي يجري تداول أسهمها . وهذه التحركات يمكن أن تخلق أزمات مالية كبيرة بدون مبرر اقتصادي يعتد به . ولذلك فإن توصية صندوق النقد الدولي المعتادة بتحرير أسواق المال لا بد أن تؤخذ بحذر ، ولا بد أن يقترن التحرير بوجود ضوابط قوية لضمان تحول رءوس الأموال الأجنبية في البورصة بخاصة إلى استثمارات متوسطة أو طويلة الأجل ، من خلال آليات ؛ مثل فرض ضرائب على أرباح الأسهم وعلى التعاملات فيها ، للحد من سخونة الأموال الأجنبية ، وأيضا من خلال فرض إعادة استثمار نسبة من الأرباح المتحققة من البورصة فيها مرة أخرى ، مع ضرورة وجود عقوبات رادعة لعمليات التحايل والغش على غرار العقوبات التي تفرضها بورصة وول ستريت الأمريكية ؛ لأن التحرير لا يعني التسيب ، ولأن تساهل نظام العقوبات على التحايل والغش هو السبب الرئيسي في تدهور بورصة طوكيو وانهيارها منذ عام ١٩٩٠ وحتى الآن .

أما بالنسبة للتوصية المعتادة لصندوق النقد الدولي بتحرير التجارة الخارجية ، فإن هذا التحرير مهم بالفعل لأي اقتصاد حتى ينمو ويتطور على أسس تنافسية ؛ فالنمو وراء أسوار الحماية الجمركية المبالغ فيها والطويلة الأمد لا يخلق سوى اقتصادات عاجزة عن المنافسة ولا ينتج عنه سوى ظلم للمستهلكين الذين يضطرون لشراء السلع بأكثر من أسعارها في الأسواق الدولية . وإذا كانت هناك ضرورة لحماية بعض الصناعات ؛ فإنه ينبغي التأكيد على أهمية أن تكون الحماية مؤقتة ومحدداً لها جدول زمني للتراجع أو الانتهاء ، وفي كل الأحوال يجب أن تكون معتدلة .

٢ - إن الصندوق لا يفرض وصفته ذات الطابع الأيديولوچى الجامد الذى لا يراعى اختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية من دولة لأخرى ، إلا عندما تلجأ إليه الدول المأزومة ماليا واقتصاديا طلبا للمساندة ، ولذلك فإن تفادى التعرض لأزمات مالية واقتصادية يعد أمرا حيويا لأى دولة عربية حتى يمكنها التعامل مع الصندوق من موقع قوة . وبقراءة سريعة لخبرات الأزمات المالية والاقتصادية الآسيوية الأخيرة ، فإن تفادى التعرض لمثل هذه الأزمات يتطلب وضع ضوابط صارمة للاقتراض بالعملات الأجنبية وبخاصة القروض قصيرة الأجل ، ووضع ضوابط لتحرير أسواق المال ، ويتطلب ضرورة العمل على توازن الموازين الاقتصادية الخارجية ، بما يعنيه ذلك ضمنيا من ضرورة رفع القدرة التنافسية للاقتصاد الوطنى بكافة قطاعاته ، وعدم السماح بنظام المضاربة على العملات ومكافحة الفساد ، وتفعيل الرقابة الشعبية للقضاء عليه أو تحجيمه ، وتحسين مستوى الشفافية فى الاقتصاد .

٣ - بما أن دور صندوق النقد الدولى فى مساندة أى دولة مأزومة ماليا يرتبط بمدى تحمس الدول المهيمنة على الصندوق - وعلى رأسها الولايات المتحدة - لمساندة هذه الدولة المأزومة أو تلك ، فإنه لا بد للدول العربية من تطوير آلية إقليمية عربية للمساندة المالية على غرار صندوق النقد الآسيوى المقترح الذى أشرنا إليه فى موضوع سابق . وإذا قيل إن المؤسسات المالية العربية المناظرة موجودة فعليا (صندوق النقد العربى) ، فإنه من الضرورى التأكيد على ضرورة زيادة فعاليتها ليس فى الإقراض والمساندة المالية وحسب ، ولكن أيضا فى تقييم الاقتصاديات العربية وتقديم التوصيات إليها والمشاركة بفاعلية فى صياغة برامج مكافحة الأزمات المالية والاقتصادية التى تتعرض لها .

ثانيا : البنك الدولى

عندما تم إنشاء البنك الدولى عام ١٩٤٤ كان الهدف الأساسى منه المساهمة فى تمويل إعادة إعمار البلدان التى خربتها الحرب فى أوربا واليابان بصفة خاصة ، وذلك فى ظل توقعات بأن عودة رءوس الأموال للتدفق بقوة بين الدول سيستغرق وقتا طويلا يتحدد بناء على استعادة الاقتصادات الرأسمالية لعافيتها وتجاوزها لآثار الحرب العالمية الثانية .

انتهاء الحرب الباردة وتفكك الاتحاد السوفيتى وانتهاء نظام القطبية الثنائية وبروز الولايات المتحدة بوصفها قطباً عالمياً وحيداً ، وبوصفها قوة أعظم لا تدانيها قوة أخرى حتى الآن - كل هذا جعل الولايات المتحدة أقل حماسا لدعم القروض منخفضة الفائدة التى تقدمها وكالة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى إلى الدول الفقيرة . بل إن الكونجرس الأمريكى بدأ يعيد النظر فى حجم التمويل الذى تقدمه الولايات المتحدة لهذه المؤسسة فى إطار التوجه الشامل لدى الكونجرس بضرورة تخفيض المساعدات الخارجية الأمريكية التى لم تعد تتمتع بالأهمية نفسها التى كانت لها بوصفها عاملاً مسانداً للسياسة الخارجية فى زمن الحرب الباردة .

وإذا كانت الولايات المتحدة هى الدولة الأهم بين الدول الـ٣٢ التى تقدم مساعدات لهيئة التنمية الدولية التابعة للبنك الدولى لتمويل دورها فى إقراض الدول الأكثر فقراً بشروط ميسرة ، فإن أى تراجع فى مساعداتها لهذه الهيئة سوف ينعكس سلبا على دورها فى المساندة المالية للدول الفقيرة ، علما بأن إجمالى المساعدات التى تتلقاها الهيئة من الدول المانحة بلغ نحو ١٨ مليار دولار فى العام فى منتصف التسعينيات (٢٧) .

ومن المنطقى أن نتوقع تراجع دور البنك الدولى ، ممثلا فى هيئة التنمية الدولية ، فى المساندة المالية للدول الأكثر فقرا فى العالم ، التى من المرجح أن ترتبط المساعدات المالية التى تتلقاها من الخارج بطبيعة علاقاتها المباشرة مع الدول والتكتلات الاقتصادية الكبرى . وبالمقابل فإن من المنطقى أن تشهد مؤسسة التمويل الدولية ووكالة ضمان الاستثمار تناميا لدوريهما ، خاصة وأنهما مرتبطتان بإقراض القطاع الخاص بشروط السوق ، فى وقت أصبح فيه تقليص الدور الاقتصادى للدولة إلى أقصى حد - لصالح تدعيم القطاع الخاص - مطلبا رئيسيا للدول المانحة وصندوق النقد والبنك الدوليين ، يطرح بل ويفرض أحيانا على الدول المقترضة .

وعلى أى الأحوال فإن مجموعة البنك الدولى - التى تضم البنك الدولى للإنشاء والتعمير وهيئة التنمية الدولية ومؤسسة التمويل الدولية - لها دور رئيسى بين المؤسسات المالية الحكومية الدولية فى مجال الإقراض ، علما بأن هذه المؤسسات فى مجموعها تقلص

دورها كثيراً لصالح تدفقات رءوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية والتى بلغ حجمها نحو ٢٠٧,٩ مليار دولار عام ١٩٩٦ قبل اندلاع الأزمات المالية والاقتصادية الآسيوية التى أدت إلى تراجعها إلى ١٥٤,٧ ، ٩٩,٥ مليار دولار فى عامى ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ على الترتيب [٢٨] . وبالمقابل فإن صافى التمويل الممنوح من البنك الدولى لم يتجاوز ٥,١ مليار دولار فى العام المنتهى فى يونيو ١٩٩٤ [٢٩] .

وعلى أى الأحوال فإن قروض البنك الدولى تقترن بالكثير من الشروط التى لا تختلف عن شروط صندوق النقد الدولى لتقديم المساندة المالية لأى دولة . وتتركز تلك الشروط فى تحرير الاقتصاد ، وتقليص دور الدولة ، وبيع قطاعها العام ، وتحرير سعر الصرف ، وتخفيض سعر العملة المحلية ، وتحرير التجارة الخارجية ، وإزالة القيود من أمام الاستثمارات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة ، وهى شروط ذات طابع أيديولوچى وتتسم بالجمود الذى يقف وراءه تصور غير مبرر بأنها صالحة للتطبيق فى أى مكان . وتشير كاثرين كاوفيلد Catherine Caufield إلى أن البنك الدولى أسهم فى تمويل الكثير من المشروعات تحت شعار مساعدة الفقراء ، لكن تلك المشروعات أسهمت فى زيادة الأثرياء ثراء ، وأن البنك الدولى يفضل التعامل مع النظم السلطوية عن النظم الديمقراطية . كما أنه أسهم فى تدمير البيئة وانتهاكها[٣٠] .

ومثلما يعمل صندوق النقد الدولى بوصفه وكيلاً للدول الدائنة ومؤسساتها المالية فى مواجهة الدول المقترضة والمدينة ، فإن البنك الدولى يقوم بالدور نفسه . كذلك فإن البنك - شأنه شأن الصندوق - يقوم بدور مؤسسة تقييم للاقتصادات النامية ، ويقوم بناء على هذا التقييم بتصنيف الدول النامية إلى شرائح حسب جدارتها الائتمانية ، وهو تصنيف تعتمد عليه جزئيا الشركات والمؤسسات المالية العملاقة من الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة فى توجيهها لاستثماراتها المباشرة وغير المباشرة التى تضخها إلى الدول النامية .

وترتيبا على ماسبق فإن ما أوردناه آنفا بشأن كيفية تفاعل الدول العربية مع الدور الراهن لصندوق النقد الدولى - لتحقيق المصالح العربية فى الحقبة القادمة ونحن على أعتاب قرن جديد وألفية جديدة - ينطبق أيضا على البنك الدولى .

٧ - تأسيس منظمة التجارة العالمية ، على أن تقوم بمتابعة تنفيذ نتائج جولة أوروجواى (اتفاق جات) ، ومراقبة التزام الدول الأعضاء فيها بهذا الاتفاق [٣١] .

وقد بلغ عدد أعضاء منظمة التجارة العالمية ١٣٤ دولة عام ١٩٩٨ [٣٢] ، وهو فى تزايد مستمر ؛ لأن هناك ٢٢ دولة أخرى تطلب عضوية المنظمة ، وهناك سبع دول عربية أعضاء فى المنظمة هى : مصر والمغرب وتونس وموريتانيا وچيبوتى والكويت والبحرين ، وهناك دول تستكمل إجراءات الالتحاق هى الإمارات وقطر ، ودول ترغب أو تتفاوض للانضمام مثل العراق والجزائر والأردن والسعودية والسودان .

تأثيرات « جات » على الدول العربية وكيفية التفاعل معها :

عرضنا بشكل مركز لملامح اتفاق جات المؤسس لمنظمة التجارة العالمية ، وهو الاتفاق الذى يعيد صياغة البيئة التجارية الدولية وله تأثيرات كبيرة على اقتصادات الدول العربية ، سواء تلك التى وقعت عليه أو تلك التى لم توقع عليه ولم تحصل على عضوية منظمة التجارة العالمية بعد . وتتلخص التأثيرات الرئيسية للاتفاق على الدول العربية فيما يأتى :

١ - أن القطاع الصناعى فى الدول العربية سوف يتعرض على نحو متزايد لضغوط المنافسة ، ليس فى الأسواق الدولية فحسب ولكن فى الأسواق العربية المحلية ، وسوف يتعرض قطاع المنسوجات والملابس الجاهزة بصفة خاصة لضغوط قوية عندما تبدأ الدول العربية الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية فى تنفيذ التزاماتها بشأن تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة ، وذلك نظرا لأن منتجى ومصدرى هذه السلع من الآسيويين - وبخاصة الصينيين - يتمتعون بقدرات تنافسية عالية . وهذا الأمر يطرح تحديا واضحاً على صناعة المنسوجات والملابس الجاهزة العربية التى ينبغى عليها - إذا أرادت الحفاظ على وجودها حتى فى السوق المحلية ذاتها - أن تعمل على التكيف بشكل إيجابى مع الواقع الذى خلقه اتفاق جات ، بحيث تعمل على رفع قدراتها التنافسية من زاويتى السعر والجودة ، بوصف ذلك طريقا وحيداً للبقاء فى الأسواق المحلية والدولية . والحقيقة أنه من الصعب تقبل حالة ضعف القدرة التنافسية لصناعات المنسوجات والملابس الجاهزة فى الكثير من الدول العربية

التى يمتد فيها عمر هذه الصناعة بمعناها الحديث إلى أكثر من قرن من الزمان . وعلى الجانب الآخر فإن المستهلكين العرب هم من أكثر المستفيدين من تحرير تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة ؛ لأن أسعارها ستتراجع بالمقارنة بالأسعار المرتفعة السائدة حاليا فى بعض البلدان خلف أسوار الحماية الجمركية العالية .

٢ - أن اتفاق جات يخلق فرصة جيدة للصناعات العربية الجديدة فى البدء على أسس تنافسية للتفاعل بشكل إيجابى مع أسواق دولية أكثر انفتاحا ، خاصة وأن الصناعات الجديدة تمتلك فرصة الحصول على أحدث الآلات بالاستيراد من الأسواق الدولية بما يمكن أن يمكنها من التفوق على الصناعات المناظرة التى مضى على إنشائها سنوات أو تقادمت تكنولوچيا ، خاصة وأن أجور العمالة فى غالبية الدول العربية تقل عن المتوسط العالمى ، كما أنها تقل بشكل هائل عن مستويات الأجور فى الدول الصناعية المتقدمة والدول الصناعية الجديدة .

٣ - أن تحرير التجارة الذى يكرسه اتفاق جات يؤدى إلى تخفيض عوائد الدول من الرسوم الجمركية ، وهذا يفرض على الدول العربية ضرورة العمل على تطوير إيرادات الدولة من المصادر الأخرى ، حتى لا تضطر لتقليل الإنفاق العام من خلال أسلوب التمويل بالعجز بآثاره التضخمية ، أو تضطر للاستدانة المحلية والخارجية بكل تأثيراتها الاقتصادية السلبية .

٤ - أن اتفاق «جات» - ببنوده الخاصة بتخفيض الدعم الزراعى - يعنى رفع أسعار بعض السلع الزراعية ، وبالأساس الحبوب التى كانت بعض الدول الصناعية المتقدمة المصدرة لها تدعم صادراتها منها ، وستضطر لتخفيض هذا الدعم على ضوء اتفاق «جات» . وبالنظر إلى أن الدول العربية فى مجموعها تعد مستورداً كبيراً للسلع الزراعية والحبوب بصفة خاصة ، فإن زيادة أسعار هذه السلع تعنى زيادة مدفوعات الدول العربية عن وارداتها منها . وقد زادت بالفعل مدفوعات الدول العربية عن وارداتها الزراعية من ٢٠,٦ مليار دولار عام ١٩٩٣ إلى ٢٥,٦ مليار دولار عام ١٩٩٦[٣٣] ، لكن ارتفاع أسعار الواردات العربية من السلع الزراعية ، وبخاصة الحبوب ، على ضوء اتفاق «جات»

تحرير الخدمات المالية :

فى ديسمبر عام ١٩٩٧ توصلت ٧٠ دولة من بينها مصر إلى اتفاق تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية على أن يبدأ تطبيقه فى بداية عام ١٩٩٩ . وينص الاتفاق على قيام كل دولة من الدول الموقعة عليه بفتح الأسواق المالية والبنوك والخدمات المالية عموما أمام المستثمرين من الدول الأخرى الموقعة على الاتفاق ، علما بأن الدول ال ٧٠ الموقعة على الاتفاق تملك ٩٥٪ من أسواق الخدمات المالية فى العالم(٣٥) .

لكن الكثير من الدول الموقعة على هذا الاتفاق طلبت فترات سماح قبل تنفيذ بعض بنوده واستثناء بعض البنود الأخرى ، وعلى سبيل المثال التزمت مصر فى هذا الاتفاق بالسماح بملكية أجنبية بنسبة ١٠٠٪ لبنك محلى دون أى شروط بالنسبة لجنسيته ، كما التزمت مصر بإزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال ، وبالتحرير الكامل لخدمات الاستثمارات ، وبالتحديد تقدير وإدارة المخاطر ، لكن مصر أبقت بعض القيود فى مجال التأمين حيث إنها ستسمح - بحلول عام ٢٠٠٠ - بارتفاع حصة الأجانب فى شركات التأمين على الحياة لتصل إلى ٥١٪ ، وستسمح بهذا الأمر لشركات التأمين الأخرى بحلول عام ٢٠٠٣ ، مع اشتراط أن يكون مديرو شركات التأمين على الحياة والتأمين الصحى والتأمين ضد الحوادث من المصريين (٣٦) .

تقييم عام لمنظمة التجارة العالمية :

بنظرة عامة على اتفاق «جات» المؤسس لمنظمة التجارة العالمية والاتفاقات التى وقعت فى إطارها وبالتحديد اتفاقات تحرير تجارة الاتصالات وتجارة المعلومات والمنتجات التكنولوجية وتجارة الخدمات المالية - نجد أن هذه الاتفاقات تشكل حجر الزاوية فى التحول الهائل الذى تشهده البيئة الاقتصادية الدولية فى الوقت الراهن ، هذا التحول الذى يدفع بقوة ليس إلى المزيد من تحرير وتدويل التجارة فى السلع والخدمات المختلفة وحسب ، ولكن - وهو الأهم - إلى تدويل واسع النطاق للإنتاج ، على قاعدة انفتاح أسواق التجارة والاستثمار ، وتعادل أو تقارب الفرص بشكل غير مسبوق بين المنتج المحلى والمنتج الأجنبى للسلع والخدمات فى الغالبية الساحقة من دول العالم ، بما يشعل المنافسة بين

المنتجين ، ليس على الأسواق الخارجية وحسب ، ولكن على البقاء فى سوق الإنتاج فى الأسواق المحلية لكل منتج . وقد بلغت قيمة الصادرات السلعية الدولية عام ١٩٩٨ ، نحو ٥٣٤٨ مليار دولار ، بينما بلغت قيمة الصادرات الخدمية نحو ١٣٧٠ مليار دولار فى العام ذاته . وتشير التوقعات الصادرة عن صندوق النقد الدولى إلى أن التجارة السلعية الدولية سوف ترتفع إلى ٥٥٢٣ مليار دولار عام ١٩٩٩ ، فى حين سترتفع الصادرات الخدمية الدولية إلى ١٤٢٩ مليار دولار[٣٧] . وهو مايوضح الحجم الهائل للتجارة السلعية والخدمية والدولية التى تعد موضوعا لاتفاق «جات» الذى تأسست بمقتضاه منظمة التجارة العالمية التى تم من خلالها التوصل لاتفاقات تحرير الخدمات المختلفة .

ولأن كل اتفاق يعكس التوازن بين القوى الداخلة فيه ، فإن الاتفاقات المشار إليها آنفا تعكس الهيمنة الاقتصادية العالمية للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة التى أكدت هيمنتها السياسية والعسكرية العالمية أيضا فى حرب البلقان عام ١٩٩٩ ، بعد أن كانت أكدت تفوقها الاستراتيجى فى حرب الخليج الثانية ضد العراق . فهذه الاتفاقات ببساطة تتوازى مع مصالح الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وعلى رأسها الولايات المتحدة ، سواء توافقت هذه المصالح أو تعارضت مع بعض أو كل الدول النامية . بالنسبة لاتفاق «جات» المؤسس لمنظمة التجارة العالمية فقد تم من خلاله تحرير تجارة السلع الصناعية التى تملك الدول الصناعية المتقدمة والجديدة ميزات فيها ، دون تحرير حقيقى لتجارة السلع الزراعية التى تملك الدول النامية ميزات نسبية فيها ، كما تضمن الاتفاق آلية لضبط التزام الدول الموقعة عليه وشركاتها بسداد حقوق الملكية الفكرية التى تعود الغالبية الساحقة منها - وربما كلها فى بعض المجالات - إلى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، سواء أكان إنتاجها الفكرى عائداً إلى نخبتها العلمية المحلية ، أم إلى الإنتاج الفكرى للعقول التى جذبتها من الدول النامية والفقيرة ؛ أى أن الاتفاقية تمنع السطو على الإنتاج الفكرى للعقول التى تهيمن عليها الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، لكنها لا تمنع السطو على العقول ذاتها ، وهو السطو الذى تقوم به الدول المتقدمة التى أسست نظاما للبحث العلمى والابتكار قادراً على الجذب والإغراء المنظم لعقول الدول النامية ، بعد أن تم إعدادها للإنتاج فى بلدانها الأصلية ، لاستيعابها فى النهاية فى منظومة البحث العلمى فى الدول المتقدمة .

كما أن البنود الخاصة بمكافحة الإغراق وضبط المواصفات القياسية ، يمكن أن تستخدم من قبل الدول الصناعية المتقدمة لعرقلة التجارة ، أو بشكل حمائى فى مواجهة صادرات الدول النامية . ورغم أن كل الدول يمكن أن تستخدمها بهذا المعنى ، فإن الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة تملك خبرات متفوقة فى هذا الصدد .

أما اتفاقات تحرير تجارة الخدمات المالية والعلمية والتكنولوچية وخدمات الاتصالات ، فإنها جاءت استجابة لمطلب رئيسى للدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة ، نظرا لتفوق قطاع الخدمات فيها وقدرته على غزو أسواق الدول النامية لدى تحريرها تجارة هذه الخدمات والاستثمارات فى مجالها . ومن المفهوم ضمنيا أن تحرير الخدمات المالية والعلمية والتكنولوچية والاتصالات ينطوى على تحرير حركة رأس المال الذى تمتلك فيه الدول الرأسمالية ميزات نسبية ، دون أن يتوازى ذلك مع تحرير خدمات عنصر العمل الذى تملك الدول النامية ميزات نسبية فيه . وهو ما يجعل الدول النامية والعربية مطالبة بالتعاون للضغط من أجل تحرير حركة عنصر العمل بالتوازى مع تحرير رأس المال . وبغض النظر عن فكرة العدالة التى تقف وراء مثل هذا المطلب ، فإن تحرير حركة عنصر العمل يعد ضرورة اقتصادية لدفع الشركات والمؤسسات المالية الكبرى فى الدول الرأسمالية المتقدمة إلى التركيز على ضخ استثمارات مباشرة إلى الدول النامية لإغراء عمالتها على البقاء فيها بدلا من التوجه للدول المتقدمة ، وذلك بدلا من سياسة تلك الشركات والمؤسسات المالية التى تركز على ضخ الاستثمارات غير المباشرة التى تتسم بالسخونة وسرعة الحركة ، والتى تثير الاضطراب عادة فى الاقتصادات المستقبلة لها .

وإضافة لكل ماسبق فإن اتفاقات تحرير تجارة السلع والخدمات المرتبطة بمنظمة التجارة العالمية تخلق اتجاها نحو التخصص ، وفقا للمزايا النسبية ، بعد التراجع المتوقع للتخصص القائم على أسوار الحماية الجمركية وغير الجمركية فيما قبل الاتفاقات الدولية لتحرير التجارة ، كذلك فإنه من المرجح أن يؤدى تزايد تحرير التجارة السلعية والخدمية إلى تزايد الطلب الخارجى المتبادل بما يحفز التجارة الدولية ويقدم فائدة كبيرة للمنتجين الأكثر كفاءة والأقدر على المنافسة ، حيث سيصبح بإمكانهم التوسع فى الإنتاج بناء على تزايد الطلب

الخارجى ، بعد تخفيض العوائق التى كانت تواجه صادراتهم للأسواق الأخرى . وبالمقابل فإن الدول التى كان المنتجون الصناعيون والزراعيون فيها يعتمدون على الدعم الحكومى أو الحواجز الجمركية ، سوف يعانون من ركود الطلب وتتعرض بلادهم للبطالة .

ورغم أهمية تحرير التجارة السلعية والخدمية الذى يشكل أرضية موضوعية ملائمة لزيادة الاعتماد المتبادل بين الدول ، فإن التفاوت الرهيب فى القوة الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية يمكن أن يؤدى إلى اختلال التوازن فى الاعتماد المتبادل الواسع النطاق وانقسام الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية إلى دول مهيمنة ودول تابعة .

ويمكن القول فى النهاية إن المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية الثلاث الرئيسية - أى البنك الدولى وصندوق النقد الدولى ومنظمة التجارة العالمية - تعبر فى أدائها والتغيرات التى تطرأ عليه ، وتعبر حتى فى القواعد التى تحكم عملها ، عن طبيعة ومصالح الدول المهيمنة عليها التى هى - فى الوقت ذاته - القوى المهيمنة دوليا ، ونقصد الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة . لكن ذلك لا يعنى بالنسبة للدول العربية حتمية الاستسلام لهذا الأمر والاندماج فى الاقتصاد الدولى على أساس الخضوع لرؤية تلك القوى المهيمنة ، وإنما ينبغى على الدول العربية أن تعمل على دعم عناصر قوتها الاقتصادية ، بدءامن تكرير بترولها لتصديره منتجات نهائية وبتروكيماويات ، وصولا إلى تطوير الصناعات عالية التكنولوجيا ، وتطوير البحث العلمى وربطه بالإنتاج ، وعليها أن تتقدم باستقامة وقوة باتجاه تعزيز التعاون فيما بينها للوصول إلى إقامة سوق عربية مشتركة؛ لأن هذه السوق يمكن أن تشكل ورقة حاسمة فى تحسين شروط اندماج الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العالمى ، وشروط تفاعلها مع المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية .

* * *

الهوامش

١ - د. رمزى زكى : التاريخ النقدى للتخلف : دراسة فى أثر نظام النقد الدولى على التكوين التاريخى للتخلف بدول العالم الثالث ، س عالم المعرفة ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، العدد ١١٨ ، أكتوبر ١٩٨٧ ، ص ١٥٦ .

٢ - نشرة صندوق النقد الدولى ، سبتمبر ١٩٩٦ ، ص ٤ .

٣ - المصدر السابق .

٤ - أحمد السيد النجار : تقلبات الدولار مقابل العملات الحرة الرئيسية وآثارها على الاقتصادات العربية، مجلة السياسة الدولية ، مؤسسة الأهرام، العدد ١٢٥ ، يوليو ١٩٩٦ ، القاهرة ، ص ٢٠٣ .

٥ - جمعت وحسبت من : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٣ ٠

٦ - جمعت وحسبت من : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ .

٧ - جمعت وحسبت من : البنك الدولى ، تقرير عن التنمية فى العالم ٩٨/ ١٩٩٩ .

٨ - د. رمزى زكى : التاريخ النقدى للتخلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٠ .

٩ - د. وهبى غبريال : الأزمة النقدية الدولية ومشاكل التنمية بعد حرب أكتوبر ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٣١ .

١٠ - د. حازم الببلاوى : نظرات فى الواقع الاقتصادى المعاصر ، كتاب العربى ، سلسلة فصلية تصدرها مجلة العربى ، الكتاب الحادى عشر ، ١٥ أبريل ١٩٨٦ ، الكويت ، ص ٧٩ .

١١ - مالكولم نايت وجوان سالوب : النظام النقدى الدولى الجديد، مجلة التمويل والتنمية، العدد ١٥ ، يوليو ١٩٧٧ ، الطبعة العربية ، ص ٤٩ .نقلا عن د. رمزى زكى : التاريخ النقدى للتخلف ، مرجع سبق ذكره ، ص ٢٤٤ .

١٢ - راجع القسم الذى قمنا بتحريره فى التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، القاهرة ١٩٩٦ ، ص ٢٣٧ .

١٣ - IMF. Direction of Trade Statistics Yearbook 1998. p.320.

١٤ - راجع القسم الذى قمنا بتحريره فى التقرير الاستراتيجى العربى ١٩٩٥ ، ص ٢٣٧ .

١٥ - المرجع السابق ، ص ٢٣٨ .

١٦ - جمعت وحسبت من : IMF. Annual Report 1995. p. 244.

١٧ - هانس بيتر مارتين، هارالد شومان، ترجمة د. عدنان عباس على، مراجعة وتقديم د. رمزى زكى : فخ العولمة : الاعتداء على الديمقراطية والرفاهية ، عالم المعرفة ، الكويت ، العدد ٢٣٨ ، أكتوبر ١٩٩٨ ، ص ٩٦ .

١٨ - IMF. Staff. The Asian Crisis Causes and Cures, Finance & Development, June 1998. p.19.

١٩ - أحمد السيد النجار : منتدى دافوس وتعديل شروط العولمة ، ملف الأهرام الاستراتيجى ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، العدد ٥١ ، مارس ١٩٩٩ .

٢٠ - IMF. Staff. The Asian Crisis Causes and Cures, Finance & Development, June 1998. p.19.

٢١ - Kim Yong-Jeong, IMF Panacea and the Korean Economy, Korea Focus, July-August 1998, Vol. 6. No. 4. p. 134.

٢٢ - IMF. World Economic Outlook. May 1999. p. 181.

٢٣ - David D. Hale. The IMF, NOW More then Ever.. The Case for Financial Peacekeep-ing. Foreing Affairs. November / December 1998, New York. p. 12.

٢٤ - Henry Owen. The World Bank : Is 50 Years Enough ? .. Foreing Affairs. November / December 1998 New York. p. 97.

٢٥ - المرجع السابق ، ص ٩٩ .

٢٦ - المرجع السابق ، ص ٩٩ .

٢٧ - جريدة الأهرام ١١/ ١٠/ ١٩٩٥ .

٢٨ - IMF. Staff. The Asian Crisis Causas and Cures, Finance & Development, June 1998. p. 19.

٢٩ - البنك الأهلى المصرى ، المجلد ٤٧ ، العدد الرابع ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٣٩٠ .

٣٠ - Catherine Caufield, Masters of Illusion ..The World Bank and the Poverty of Nations, Finance & Development, March 1998. p. 50.

٣١ - البنك الأهلى المصرى ، المجلد ٤٧ ، العدد الأول ، القاهرة ١٩٩٤ ، ص ٣٤ .

٣٢ - د. ماجدة شاهين : المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الإجراءات المضادة للإغراق ، ملحق الأهرام الاقتصادى ، ٩ فبراير ١٩٩٨ .

٣٣ - جمعت وحسبت من : FAO Trade Yearbook 1996. Rome. Italy1998. table 2.

٣٤ - البنك الأهلى المصرى ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٥٠ ، العدد الأول ، ١٩٩٧ ، ص ٤٧ .

٣٥ - أحمد السيد النجار : التحرير المالى فى الاقتصاد المصرى : رؤية مستقبلية على ضوء الخبرات الآسيوية ، كراسات استراتيجية ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ، مؤسسة الأهرام ، العدد ٦٩ ، السنة الثامنة ١٩٩٨ ، القاهرة ، ص ٤ .

٣٦ - المرجع السابق ، ص٥ .

٣٧ - IMF . World Economic Outlook. May 1999. p. 168.

• • •

موجة الاندماجات الجديدة بين الشركات الدولية العملاقة وأثرها على الاقتصاد العربى

د. محمود عبد الفضيل (*)

• مقدمة :

ساد خلال السنوات الأخيرة خطاب تبشيرى يروج للعولمة ومزاياها وقدرتها على تعميم الرخاء والمساواة بين البشر فى الاستفادة من أحدث إنجازات العلم والتكنولوچيا ، خلال ضغط المسافات و « تقريب البعيد » بحيث تضيق الفروق بين الشمال والجنوب وبين الفقراء والأغنياء ، فى إطار مايسمى « القرية الكونية » . ورغم أن هناك إنجازات لا يمكن إنكارها فى مجالات ثورة الاتصالات والمعلومات ، مثل الإنترنت والحاسب الآلى وثورة الإلكترونيات الدقيقة ، فإن هذا التقدم فى جبهة التكنولوچيا والمعلوماتية لا يوازيه أى تقدم فى المجال الاقتصادى والاجتماعى والثقافى . ولذا نجد أن « خطاب العولمة » السائد يحاول أن يركز على الجوانب المشرقة والمضيئة على صعيد الإنجازات التكنولوچية ، ويحاول تجاهل أو طمس الفروق والتناقضات فى مجال التطورات الاقتصادية والاجتماعية فى ظل العولمة .

ولحسن الحظ ، فإن التقرير الدولى للتنمية البشرية لعام ١٩٩٩ ، والصادر منذ أيام ، عن برنامج الأمم المتحدة للإنماء (UNDP) ، قد سلط الضوء على التناقضات والمفارقات الاقتصادية والاجتماعية الصارخة فى ظل العولمة ، كما تبدو فى العام الختامى للقرن العشرين . ويعد هذا التقرير المهم الذى أعده فريق من الباحثين وأشرف عليه الاقتصادى البريطانى « ريتشارد جولى » ، إضافة مهمة للأدب الاقتصادى العالمى ، حيث أماط اللثام عن المفارقات والتباينات الصارخة التى تحكم عالمنا المعاصر ، فى ظل « مسيرة العولمة » .

(*) رئيس قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة .

ويمكن تصوير «رقعة الملعب الاقتصادى العالمى» على النحو الآتى :

مثلث الحكام

البنك الدولى
صندوق النقد الدولى
منظمة التجارة العالمية

رقعة « الملعب الاقتصادى العالمى »

مجموعة السبعة الكبار (G7)

(الولايات المتحدة الأمريكية - اليابان - بريطانيا - فرنسا - ألمانيا - إيطاليا - كندا)

(تضاف « روسيا » كعضو ثامن)

(لعبة هجومية)

مجموعة الـ ١٥ « طليعة البلدان النامية »

خط النصف

(الجزائر - الأرجنتين - البرازيل - شيلى - مصر - الهند - إندونيسيا - جمايكا - كينيا - ماليزيا - نيجيريا)

(لعبة دفاعية)

« بلدان العالم الثالث (مجموعة الـ ٧٧) »

(١١٠ بلد حالياً)

التجمعات الاقتصادية الرئيسية :

النافتا (أمريكا - كندا - المكسيك) - الاتحاد الأوربى - الآسيان (آسيا) - الميركسور (أمريكا اللاتينية)

- **الدور المهيمن للشركات الدولية الكبرى فى العالم الأول على الاقتصاد العــالمى :**

تتركز الشركات الدولية الكبرى فى بلدان الغرب الرأسمالى ، وبصفة أساسية فى مجموعة السبعة الكبار . وتشير البيانات المنشورة حديثا عن أكبر ٥٠٠ شركة فى العالم عبر القارات الست إلى تمركز معظمها فى الولايات المتحدة الأمريكية (٢٤٤ شركة) ، المملكة المتحدة (٥٣ شركة) ، اليابان (٤٦ شركة) ، ألمانيا (٢٣ شوكة) ، فرنسا (٢٧ شركة) ، إيطاليا ، (١٥ شركة) ، كما يشير بوضوح الجدولان (١) و (٢) .

كذلك تتمركز معظم تدفقات التجارة الخارجية فى إطار مجموعة السبع الكبار (نحو ٥٠٪ من تدفقات التجارة الخارجية) ، كما يتضح من الشكل رقم (١) .

جدول رقم (١)

توزيع أكبر ٥٠٠ شركة فى العالم وفقا للدولة

الدولة	عدد الشركات	رأس المال السوقى بالمليون دولار
الولايات المتحدة الأمريكية	٢٤٤	٧٢٩٨٥٠١,٠
المملكة المتحدة	٥٣	١١٩٥٢٩٤,٨
اليابان	٤٦	٨٦٦٨٥٥,٩
ألمانيا	٢٣	٦٥٤٣٩٢,٣
فرنسا	٢٧	٤٩٠٦١٣,٩
سويسرا	٦	٣٨٧٠٧١,٥
إيطاليا	١٥	٢٥٦٣٤٤,٢
هولندا / المملكة المتحدة	٣	٢٥٠٦٥٧,٦
هولندا	١٢	٢٢٩٣٩٩,٩
إسبانيا	١٠	١٦٢٠٤٢,٠
أستراليا	٨	١٢٣٧٦١,٨
كندا	١٠	١١٧٨١٤,٩
هونج كونج	٧	١٠٥٦٣٨,٢

تابع - جدول رقم (١)

توزيع أكبر ٥٠٠ شركة فى العالم وفقا للدولة

الدولة	عدد الشركات	رأس المال السوقى بالمليون دولار
السويد	٦	١٠٥٤٩١,٧
بلچيكا	٥	٧٦٢٣٦,٢
فنلندة	١	٤٦٩٢٦,٤
سويسرا / المملكة المتحدة	١	٣٨٩٠٠,٠
أيرلندة	٣	٣٠٥٧٧,٥
بلچيكا/ هولندة	١	٢٩٤٩٩,٤
سنغافورة	١	٢٤٩٥٦,٣
تايوان	٢	٢٣٢٣٩,١
المملكة المتحدة/ أستراليا	١	٢٠٣٨١,٣
البرازيل	٢	١٩٣٨٢,٣
سويسرا / السويد	١	١٧٧٣٠,١
المكسيك	١	١٧٦٥٣,٥
البرتغال	١	١٣٥٧٠,٠
اليونان	١	١١٨٨٤,٠
الإمارات العربية المتحدة	١	١١٤٥٥,٠
السويد / فنلندة	١	١١٤٢٤,٢
الدنمارك	١	١٠٥٢٩,٩
فرنسا / بلچيكا	١	١٠٠١٠,١
المملكة العربية السعودية	١	٩٣٣٢,٠
الأرجنتين	١	٩١٤٢,٧
كوريا الجنوبية	١	٨٨٣٣,٧
النرويج	١	٨١٧٩,٢
الهند	١	٧٨٩٨,٠

Source: Financial Times, 1999, " Global 500" , January 28.

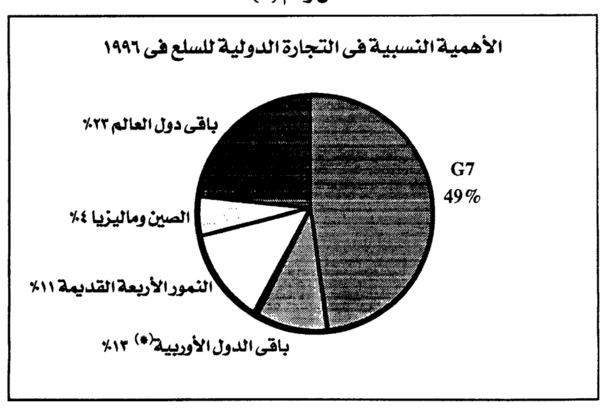
جدول رقم (٢)

توزيع أكبر ٥٠٠ شركة فى العالم وفقا للإقليم الجغرافى

الإقليم	عدد الشركات	رأس المال السوقى بالمليون دولار
أمريكا الشمالية	٢٥٤	٧٤١٦٣١٥,٨
أوربا	١٧٣	٤٠٣٦٧٧٤,٨
اليابان	٤٦	٨٦٦٨٥٥,٩
آسيا - الباسيفيك	٢٠	٢٩٤٣٥٧,١
أمريكا اللاتينية	٤	٤٦١٧٨,٥
الشرق الأوسط	٢	٢٠٧٨٧,٠
أوربا/ آسيا- الباسيفيك	١	٢٠٣٨١,٣

Soure: Financial Times,"Global", January 28.

شكل رقم (١)



Source: WTO

(*) ألمانيا ، إسبانيا ، السويد ، روسيا ، نيوزيلندا.

لكن أخطر عمليات التكوينات الاحتكارية يتم فى الصناعات الجديدة ؛ كصناعة الكمبيوتر والبرامج ، وبالمثل فى صناعة الأدوية الجديدة المعتمدة على علوم الچينات . تلك التركيبات الاحتكارية لم تنشأ بالدرجة الأولى من اندماج عدد كبير من المتنجين وتصفية الأضعف منهم ، كما كان يتم فى الصناعات التقليدية ، بل إن اتفاقيات حماية الملكية الفكرية والعلمية التى يتم فرضها حالياً جعلت المؤسسات المنتجة فى هذه الصناعات الحديثة تتمتع بمجرد الدخول فى ميزان جديد بوضع احتكارى .

والأسعار الحتكارية التى تحصل عليها الشركات الدولية فى مثل هذه المجالات ، لا علاقة لها بالتكلفة الفعلية للإنتاج ، بل تعتمد على القدرة على منع المنافسة من أى منتجين آخرين بمنعهم مسبقاً من دخول السوق .

• موجة الاندماجات الكبرى والعالم :

تلجأ الشركات الكبرى عادة إلى الاندماج مع شركة كبرى أخرى ، إما لمواجهة أزمة مالية معينة تعانى منها ، وإما لتقوية القدرة التنافسية والوضع النسبى فى السوق العالمية نتيجة للعملية الاندماجية .

ولعل أكثر وسائل إعادة الهيكلة للشركات الكبرى فى العالم تأخذ شكل « الاندماج الاختيارى » ، بغرض ضغط التكاليف وزيادة الكفاءة عن طريق تكوين شركة أقوى وأقدر على المنافسة ، أو للدخول فى أنشطة جديدة (مثل اندماج « سيتى بنك » مع شركة «ترافلرز للتأمين » وتكوينهما أكبر مؤسسة مالية خاصة فى الولايات المتحدة) .

وقد شهدت السنوات الأخيرة (منذ منتصف التسعينيات) موجة من الاندماجات الكبرى فى الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا ، وأبرزها فى القطاع المصرفى ، وكان أهمها - فى نطاق الولايات المتحدة - إندماج « بنك أف أمريكا » مع « يشنز بنك » فى « بنك أمريكا »الجديد وهو الذى يأتى الآن فى المرتبة الثانية بعد « سيتى جروب » (من حيث الأرباح) . كما يجرى الآن دمج بنك « بانكرز ترست » الأمريكى مع أكبر البنوك الألمانية (ديوتش بنك) فى إطار اندماج مصرفى كبير « عابر للقارات » . ومن المعروف أن عمليات الاندماج هذه قد تكون « ودية » ، عن طريق التفاوض ، أو « عدائية » عن طريق

تقدم بنك أو شركة أخرى بعرض من جانب واحد لشراء أسهم بنك أو قيامه بشراء أسهم البنك الآخر مباشرة عن طريق سوق المال ، ويسمى هذا « الاستحواذ » (aquisition) . وتستدعى عملية الاندماج ، سواء أكانت « ودية » أم « عدائية » ، بحثا تفصيليا للوضع المالى لكل شركة من حيث هيكل الأصول والخصوم وأوضاع المديونية . كما يستدعى الأمر بحثاً تفصيلياً فيما يتطلبه القانون واللوائح المعمول بها من موافقات رسمية خاصة بشأن المسائل الضريبية وتلك المتعلقة بمحاربة الاحتكار (anti-trust laws) .

ولقد أطلق على تلك الموجة الجديدة من الاندماجات تعبيرات مثل « حُمىّ الاندماجات » (Merger fever) أو « هوس الاندماجات » (merger mania) ؛ لأن إيقاع تلك الاندماجات وحجمها لم يسبق له مثيل فى تاريخ التطور الرأسمالى الحديث . ويوضح الجدول (٣) أبرز صفقات الاندماج التى تمت خلال عامى ١٩٩٨ و ١٩٩٩ . ويلاحظ الحجم الهائل للصفقات ، ناهيك عن عمليات الاندماج الرأسى والأفقى التى تتم . فصفقة الاندماج بين City Corporation (وهى أكبر المؤسسات المالية فى الولايات المتحدة الأمريكية) وشركة Travelers (من أكبر مؤسسات النقل والسياحة) ، يجعل هناك نوعا من الاندماج بين هذين النشاطين فى إطار شركة جديدة عملاقة ويصعب منافستها . ولهذا تتحدث الكتابات عما يسمى « الاندماجات العملاقة » . وهذا النوع من الاندماجات يدفع فى طريق تكوين احتكارات كبيرة ، وعلى عكس ما يشاع عن مزيد من التنافسية فى ظل اقتصاد السوق الحر .

ويأخذ هذا الاتجاه شكلا واضحا فى قطاع المصارف والمال ، وفى قطاع الصناعات الدوائية ، وكذلك فى قطاع الصناعات « عالية التقنية » مثل Micro Soft فى الولايات المتحدة الأمريكية وقطاع الاتصالات الحديثة ، حيث يتم السيطرة على حصة الأسد من الأسواق ، ويتم احتكار عمليات التقدم التكنولوجى أو ما يسمى البحوث والتطوير R & D . وهذا يؤدى بدوره إلى ارتفاع درجة الاحتكار (the degree of monopoly) التى تحدث عنها طويلا Michael Kalecki الاقتصادى البولندى الراحل ؛ لأنها تؤدى إلى أشكال من التسعير الاحتكارى للسلع والخدمات قد لا يكون بالضرورة لصالح المستهلك . (راجع الشكل «٢») .

جدول رقم (٣)

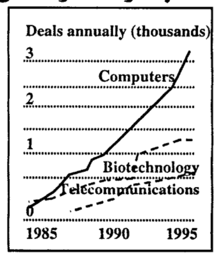
أكبر صفقات الاندماج والاستحواذ التى تمت خلال عامى ١٩٩٨ ، ١٩٩٩

قيمة الصفقة (بالبليون دولار)	الشركة المستحوذ عليها	المشترى
٨٠	Mobil (pending)	Exxon
٧٠	Citicorp (Oct. 98)	Travelers Group
٦٢	Ameritech (pending)	SBC Communications
٦٠	Bank America (Sept. 98)	Nationsbank
٥٢	GTE (pending)	Bell Atlantic
٤٨	Amoco (pending)	British Petroleun
٣٤	Wells Fargo (Nov. 98)	Norwest
٣٤	MCI Communications, (Sept. 98)	Worldcom
٣٢	TCI (pending)	AT & T
٣٠	First Chicago, (Oct, 98)	Bank One
٦٥,٩	Air Touch Communications, Jan.99	Vodaphone
١٠,٨	Trans Amer	Egon

Sources: – Securities Data Co.
– ABCNEWS,March 10th 1999, http:// WWW.abcnews. go com/sections/ business/Daily News/dutchaquisition990312.htm

الشكل رقم (٢)

تطور الاندماجات والاستحواذات فى العالم



القيمة الإجمالية للاندماجات والاستحواذات

(بالمليون دولار أمريكي)

القطاع	١٩٨٨	١٩٩٨
الكمبيوتر	٢١,٤	٢٤٦,٧
التكنولوچيا الحيوية	٩,٣	١٧٢,٤
الاتصالات	٦,٨	٢٦٥,٨

Source: Securities Data Company 1999.

وقد قدر حجم صفقات الاندماج فى الولايات المتحدة الأمريكية خلال النصف الأول من عام ١٩٩٨ بنحو ٩٦٤ بليون دولار أمريكى (أى ما يقارب تريليون دولار) . والملاحظ أن صفقات الاندماج هذه يرافقها بالضرورة ارتفاع فى أسهم الشركات المشترية أو المستحوذة . ففى أحوال كثيرة فقدت أسهم الشركة المشترية من ١٠٪ إلى ٢٠٪ من قيمتها السوقية فى بورصة الأسواق المالية . وهو مايعكس بدوره نوعاً من عدم التفاؤل بالنتائج بعيدة المدى لتلك الموجة الاندماجية الجديدة ذات الإيقاع المتسارع . ويعود ذلك إلى عدد من الأسباب أهمها ما يأتى :

١ - أن الحجم الكبير للشركة يطرح أحيانا مشاكل متزايدة للإدارة والصراعات والاحتكاكات التى تؤدى إلى ضعف الأداء وانخفاض الربحية ؛ لأنه فى أحوال كثيرة يكون الأفضل تفكيك الشركات الكبيرة إلى وحدات أصغر « قابلة للإدارة » أو ما يسمى عملية « تخفيض الحجم » (down sizing) .

٢ - أحيانا ما تكون تكاليف الصفقة الاندماجية عالية عندما تقوم الشركة المشترية بدفع علاوة على سعر السهم العادى المتداول فى البورصة لإنجاح عملية الإغارة على الشركة المستحوذة (take-over raid) .

٣ - ينشأ أحيانا بعد عمليات الاندماج ما يسمى صراع الثقافات بين أساليب الإدارة وأنماطها فى الشركة المستحوذة وتلك التى تم شراؤها . ويؤدى هذا بدوره إلى مشاكل على مستوى الإدارة العليا ؛ وهو ما يؤثر على مستويات الأداء والربحية .

وهكذا يرى بعض المحللين أن عدداً كبيراً من صفقات الاندماج قد تمت بشكل متعجل، وكرد فعل لموجات الاندماج والتحالفات والاستراتيجية التى تصاعدت خلال النصف الثانى من التسعينيات (راجع الملحق) .

ويرى بعض الاقتصاديين الأكاديميين - فى ضوء بعض الدراسات التطبيقية - أنه بعد حجم معين من نمو الشركة (certain size threshold) لا توجد علاقة ارتباط واضحة بين مقاييس الكفاءة وحجم الأصول المملوكة أو التى تحت سيطرة الشركة ؛ إذ إن توسع المستويات التنظيمية وتفرعها فى ظل الشركة الكبرى المندمجة يحتاج إلى درجة أكبر من الرقابة والمتابعة ، قد ينجم عنها زيادة فى التكاليف والنفقات ، وخاصة عمليات دمج نظم المعلومات وتقارير المتابعة بين الشركتين المندمجتين .

وأحيانا ينظر إلى « عمليات الاندماج » بوصفها نوعًا من الهروب إلى الأمام فى ظل تحديات العولمة ؛ إذ يحاول بعض صانعى صفقات الاندماج الهروب من اتخاذ القرارات الحاسمة الخاصة بإجراء تنظيمات جراحية فى الشركة المندمجة ، أو تغيير فى النظرة الاستراتيجية للمستقبل . وأحيانا يكون هناك مصلحة لسماسرة الصفقات الاندماجية أكثر من مصلحة العاملين فى الشركة المندمجة ، أو المستهلكين لسلعها وخدماتها .

ويرى بعض المحللين من وجهة نظر المنافسة أن اندماج الشركتين الأولى والثانية من حيث الأنصبة السوقية يؤدى إلى تعميق درجة الاحتكار ، أما اندماج الشركتين الرابعة والخامسة فى الترتيب من حيث الأنصبة النسبية فى السوق ، فإنه قد يؤدى إلى تحقيق درجة أكبر من التنافسية .

• حركة الاندماجات الكبرى فى القطاع المصرفى والتحديات التى تواجه الاقتصاد العربى :

ولعل أخطر عمليات الاندماج هى التى تمت بين المؤسسات المالية والمصرفية الكبرى . ويوضح الشكل رقم (٣) عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية الكبرى عبر العالم ، وداخل الولايات المتحدة الأمريكية ، وفيما بين بنوك الولايات المتحدة الأمريكية ، خلال الفترة ٩٥-١٩٩٧ . ويلاحظ من هذا الشكل أن حجم الاندماجات بين المؤسسات المالية عبر العالم بلغ ٥٨٩ بليون دولار ؛ وهو ما يؤكد أهمية الدور المتصاعد لرأس المال المالى فى قيادة عمليات التوسع والاندماج عبر الاقتصاد العالمى . وهذا الدور المتصاعد لرأس المال المالى أكد عليه جورج سوروس - المضارب المالى الكبير - فى مؤلفه الحديث « أزمة

الرأسمالية المعولمة » (The Crisis of Global Capitalism) . وهذا يفرض بدوره تحديات مهمة على قطاع المال والمصارف فى الوطن العربى ، لا سيما فى ظل « مقررات » دورة أوروجواى لمنظمة التجارة الدولية فى ظل اتفاقية الخدمات المالية . وهو الأمر الذى يستدعى موجة موازية من الاندماجات العقلانية للبنوك والشركات العربية الكبرى داخل القطر الواحد ، أو عبر مجموعة من الأقطار العربية .

وفى الوقت الذى نرى فيه أمثلة كثيرة فى الماضى القريب لحركة الاندماج الاختيارى للبنوك خارج العالم العربى ، فإننا لا نرى أمثلة تذكر فى الدول العربية (باستثناء حالات قليلة أكثرها فى الخليج ولبنان والمغرب) . هذا بالرغم من أن البنوك العربية هى فى مجملها بنوك صغيرة قد لا تقوى على المنافسة ، حتى فى السوق المحلى ، إذا فتح باب المنافسة على مصراعيه مع البنوك الأجنبية ، كما هو متوقع فى المستقبل ، فى ظل اتفاقية « الجات » للخدمات المالية . لكن النزعة الفردية لا تزال تغلب على العمل العربى العام والخاص ، فى هذا القطاع كما فى غيره . وفى مقدرة عدد قليل من البنوك العربية الكبيرة نسبياً ، سواء فى الدولة العربية الواحدة أو فى عدد من الدول العربية ، تكوين بنك قوى قادر على المنافسة على المستوى الإقليمى ، إن لم يكن على المستوى العالمى ، لو أنها اختارت هذا الطريق .

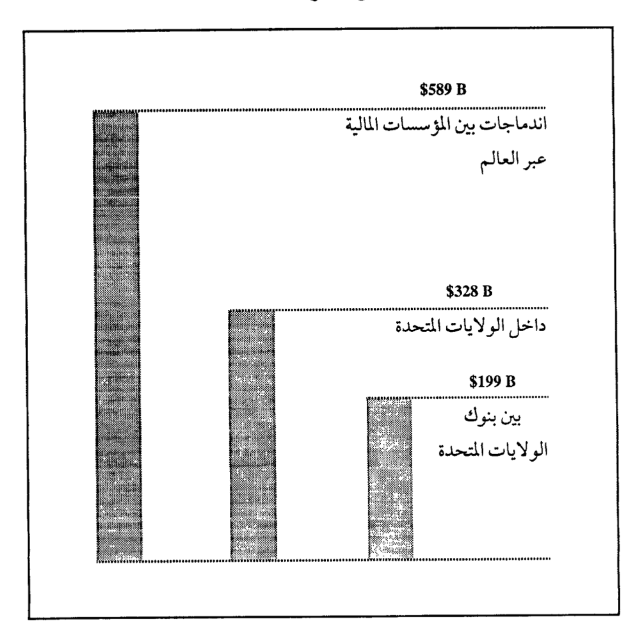
ومن الأيسر على الحكومات العربية التى تملك عدداً من بنوك القطاع العام أن تفكر جدياً فى دمجها بين بنكين أو فى بنك واحد كبير ، سواء احتفظت بملكيته أو قامت ببيع حصة فيه إلى القطاع الخاص . فمن شأن هذا البنك الأكبر أن يجد فرصاً أفضل للمنافسة فى الداخل والخارج ، وهى منافسة تشتد حدتها مع التوسع المستمر فى نطاق العمل المصرفى على المستوى الدولى . كما أن فرص بيع مثل هذا البنك بسعر أفضل سوف تزداد كذلك ، خاصة إذا رافق « عملية الاندماج » إصلاح جوهرى فى إدارة البنك ، وفى إدارة المخاطر التى يواجهها ، مع تحديث طرق العمل فيه .

وللحكومات دور أيضاً فى تشجيع عمليات الاندماج بين بنوك القطاع الخاص ، وبصورة خاصة فيما بين البنوك المتعثرة وغيرها من المؤسسات المالية .

شكل رقم (٣)

قيمة عمليات الاندماج بين المؤسسات المالية

خلال الفترة ٩٥-١٩٩٧



Source: J. Christopher Flowers, "U.S. Bank merger still proliferate, but cross-segment activity is on the rise among the largest player", Current Issues. Financial Servises, Spring 1998,Ernst & Young LLP, pp. 2-3, http://WWW.ey.com/publicate/fsi/current-issues/ci98.pdf

ملحق

بيان أهم وأحدث عمليات الدمج فى العالم

خلال النصف الثانى من التسعينيات

م	أطراف عملية الدمج		قيمة الصفقة	تاريخ الإعلان أو إتمام الصفقة
	المدمِـــج	المدمَـــج		
١	***First Union Corp***	***First Fidelity Bancorporation***	٥,٥٦ بليون دولار	١٩/٥/١٩٩٥
٢	***First Chicago Corp***	***NBD Bancorp***	٥,١١ بليون دولار	١٢/٧/١٩٩٥
٣	***Chemical Banking Corp***	***Chase Manhattan Corp***	١١,٣٦ بليون دولار	٢٨/٨/١٩٩٥
٤	***Wells Fargo and Company***	***First Interstate Bancorp***	١٢,٣١ بليون دولار	٢٤/١/١٩٩٦
٥	***Nations Bank Corp***	***Boatmen's Bancshares***	٩,٧٥ بليون دولار	٣٠/٨/١٩٩٦
٦	***Washington Mutual***	***Great Western Financial Corp***	٧,٠١ بليون دولار	٦/٣/١٩٩٧
٧	***First Bank System***	***US Bancorp***	٩,٠٩ بليون دولار	٢٠/٣/١٩٩٧
٨	***Nations Bank Corp***	***Barnett Banks***	١٥,٥٠ بليون دولار	٢٩/٨/١٩٩٧
٩	***Weill's Travelers Group***	***Salomon Bros***	٩,٠٠ بليون دولار	سبتمبر ١٩٩٧
١٠	***Nomura (The Japanese Investment Bank)***	***The Australian Brewing Group and Grand Metropolitan of the UK***	١,٩ بليون دولار	٢٢/٩/١٩٩٧
١١	***Nord Banken***	***Merita***	١٠,٦ بليون دولار	١٣/١٠/١٩٩٧
١٢	***Swiss Bank Corp (SBC)***	***Union Bank of Switzerland (UBS)***	٦٠٠,٠ بليون دولار	١٨/١٢/١٩٩٨
١٣	***The Development Bank of Singapore (DBS Bank)***	***Thai Danu Bank*** (بنك تجارى فى تايلاند)	١١٤,٠ مليون دولار	٢٢/١٢/١٩٩٧
١٤	***UK Group***	***Rheox Chemicals***	٤٦٥,٠ مليون دولار	٣١/١٢/١٩٩٧
١٥	***BP Chemicals*** (شركة ألمانية)	***Styrenix Kunststoffe***	٢٠٠,٠ مليون دولار	٣١/١٢/١٩٩٧
١٦	***The Development Bank of Singapore (DBS Bank)***	***Bank of South east Asia (BSA)***	٢٩,٠ مليون دولار	١٤/١/١٩٩٨
١٧	***Yukos Russian Oil Comp***	***Sibneft***	--	١٨/١/١٩٩٨

Source: Financial Times, various issues.

المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية تفاعلات فاعل دولى جديد وآثاره المنعكسة على العالم العربى

د. أمانى قنديل(*)

• مقدمة :

بدأ القرن العشرون، وهناك فاعل دولى وحيد على الساحة ، هو الدولة ذات السيادة ، وينتهى القرن العشرون ، وهناك عدد من الفاعلين الدوليين ، إلى جانب **الدولة** التى لم تعد تتمع بسيادتها بالمفهوم التقليدى .

هناك دور متعاظم **للمؤسسات العالمية الاقتصادية والنقدية** ، من أبرزها البنك الدولى ، وصندوق النقد الدولى ، ودور آخر متعاظم **للشركات متعددة الجنسيات** ، فى إطار تقلص الفاعلين الاقتصاديين واندماج الشركات معاً ؛ حيث يقدر الخبراء أن هناك ما لا يزيد عن ١٥ شبكة عالمية مندمجة ، بقدر أو بآخر ، يمثل أصحابها « السادة الفعليين » للعالم الجديد ، عالم العولمة . ويقترن بذلك تفاوت توزعها بين الدول (كذلك الدولة الواحدة) ؛ ذلك أن خمس دول فى العالم - هى الولايات المتحدة الأمريكية واليابان وفرنسا وألمانيا وإيطاليا - تتوزع فيها ١٧٢ شركة من مجموع ٢٠ شركة من أكبر الشركات العالمية . وفى مقابل هذه الشركات متعددة الجنسيات برز تدريجياً فاعل دولى جديد هو المنظمات غير الحكومية عبر القومية ، أو متعددة الجنسيات . وفى هذا الإطار يثار عدد من علامات الاستفهام التى تحتاج لنقاش ودراسة متعمقة . من أهم هذه التساؤلات : هل المنظمات

(*) المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية .

الدولية متعددة الجنسيات هى فاعل مستقل أو تابع (أو معتمد) ؟ . وما انعكاسات هذا الفاعل الجديد فى العالم العربى ؟ وما فرص أو إمكانات المنظمات العربية غير الحكومية فى القيام بهذا الدور العالمى ؟ [(١)] .

هذه الأسئلة وغيرها تتصدى ورقة البحث هذه لمناقشتها ، وفتح الباب لدراسات أكثر تعمقا حول هذا الموضوع . وقبل أن ندخل بشيء من التفصيل فى دراستنا ، من المهم إبداء بعض الملاحظات الأولية :

الملاحظة الأولى ، تتعلق بندرة أو غياب الكتابات حول المنظمات الدولية متعددة الجنسية كفاعل دولى ، وهو أمر طبيعى يعود إلى حداثة هذا المجال البحثى . فالدراسات على مستوى العالم حول قطاع المنظمات غير الحكومية ظهرت فى السبعينيات من القرن العشرين ببطء وحذر ، وتطورت فى الثمانينيات ، بحيث أصبحت تشكل مجالاً بحثياً متكاملاً ، انعكس على الجامعات ومراكز البحوث القومية ، وانعكس على حجم ونوعية الدوريات التى تصدر فى هذا الموضوع [(*)] ، وإذا كان هذا هو الحال على مستوى الدراسات العالمية ، فإن تطور دراسات قطاع المنظمات غير الحكومية ، قد بدأ فى العالم العربى فى النصف الثانى من الثمانينيات ، وتطور إلى حد بعيد خلال التسعينيات ، حيث ظهرت عدة كتابات متميزة متتالية فى هذا الموضوع[(٢)] ، وبرزت درجة من اهتمام مراكز البحوث ، كما أن بعض الجامعات العربية قد اهتمت بتدريس مقررات المنظمات غير الحكومية [(**)] .

الملاحظة الثانية تتعلق بأهمية دراسات المنظمات الدولية غير الحكومية متعدده الجنسيات وذلك لأسباب عملية وأكاديمية . فمن ناحية تزايد عدد هذه المنظمات بشكل كبير ، وتنوعت أنماطها وأشكالها ومجالات نشاطها إلى الحد الذى يتطلب الدراسة المتعمقة لهذا المجال ، كما أن تأثيراتها كفاعل دولى - على مستويات متعددة - قد أخذت فى التشكل . وفى جانب آخر فإنه مازال الاهتمام العلمى بها محدوداً ، ولا يتناسب مع التطورات الفعلية التى لحقت بها ، وأغلب الاهتمام الحالى يتوجه إلى دراسة قطاع المنظمات غير

(*) تم رصد ١٧ دورية علمية متخصصة فى هذا المجال البحثى فى مكتبة جامعة واشنطن ، بالولايات المتحدة الأمريكية ، ومن أبرز الدوريات Voluntas التى تصدر عن جامعة جونز هوبكنز ، وهى أشهر الجامعات التى قامت بدراسات مقارنة حول القطاع غير الهادف للربح فى مختلف دولَ العالم .

(**) من هذه الجامعات كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، بجامعة القاهرة ، والجامعات الأردنية ، وجامعة العين فى دولة الإمارات العربية المتحدة .

الحكومية على المستوى القومى العربى ، أو على المستوى القطرى دون اهتمام بالعلاقات الدولية .

الملاحظة الثالثة تتعلق بمستقبل هذا الفاعل الدولى الجديد ، وكما ستتبين من خلال صفحات هذا البحث ، فإن القرن الحادى والعشرين يشهد المزيد من الأعمال أو التنشيط لدور المنظمات الدولية غير الحكومية ، متعددة الجنسيات . والمرحلة الحالية - نهاية القرن العشرين - تزخر بالكثير من المؤشرات التى تقول إننا أمام فاعل دولى جديد له سماته الخاصة ، وله أهدافه الإنسانية - فى أغلب الأحوال - وله تأثيرات ثقافية واجتماعية واقتصادية وسياسية .

من هذه الملاحظات الثلاث السابقة ، ننتقل إلى دراسة المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسيات ، هادفين إلى فهم ملامح هذا الفاعل الدولى الجديد ثم تأثيراته وتفاعلاته فى العالم العربى .

أولاً - فى تحديد إطار الدلالة :

ذاع تعبير المنظمات غير الحكومية NGos ذيوعاً كبيراً فى شتى أنحاء العالم ، واخترق غالبية لغات العالم ، لكى يعبر عن مجموعة من المنظمات تقف ما بين الدولة والسوق ، وتعبر عن مبادرات من جانب المواطنين لتنظيم أنفسهم والمشاركة فى الحياة العامة[٣] .

إن تعبير المنظمات غير الحكومية ليس هو الوحيد السائد الذى يعكس قطاع المنظمات غير الحكومية ، وإنما هناك تعبيرات ومصطلحات عدة سائدة ، سواء فى الدراسات العلمية أو فى الواقع العملى . و « فوضى المصطلحات » هذه ناتجة عن عدة أمور من أهمها حداثة هذا القطاع ، وارتباطه بالسياق الثقافى والاجتماعى لمجتمع معين . ولكن ذيوع تعبير المنظمات غير الحكومية مصدره منظمة الأمم المتحدة التى اعترفت منذ عام ١٩٦٤ بشريك جديد يتعاون معها فى مشروعاتها الإنسانية والإنمائية ، أطلقت عليه « المنظمات غير الحكومية » ووفرت لهذا الشريك مكانة قانونية داخل المنظمة العالمية . وتدريجيا اكتسب هذا التعبير ذيوعاً كبيراً وشهرة عالمية إلى جانب مصطلحات وتعبيرات أخرى ، من أهمها المنظمات التطوعية الخاصة PVos ومنظمات المنفعة العامة PBos ، والمنظمات غير الربحية NPos ومنظمات الاقتصاد الاجتماعى (فى فرنسا) ، والمنظمات الخيرية Charitable Organizations فى بريطانيا ، والجمعيات الأهلية والمنظمات الأهلية فى العالم العربى .

هناك إذن شيوع لمصطلحات وتعبيرات كثيرة سائدة فى أقاليم العالم المختلفة ، تعبر عن قطاع من المنظمات التطوعية الإرادية المستقلة ذاتياً ، التى تقف ما بين الدولة والسوق ، ولا تهدف إلى الربح وهناك كذلك تعبيرات مختلفة تعبر عن القطاع الذى ينتمى إليه هذا النمط من المنظمات ، من أشهرها القطاع الثالث Third Sector والقطاع المستقل Independent Sector والقطاع التطوعى Voluntary Sector والقطاع غير الهادف للربح Non Profit Sector . . . وغير ذلك .

وإذا كان تعبير المنظمات غير الحكومية هو التعبير السائد والمفهوم عالمياً ، فإن ذلك لا ينفى استخدام تعبيرات ومصطلحات أخرى .هذا وهناك قواسم مشتركة فيما بين هذه التعبيرات ، وهى تبرز بالنسبة للمنظمات غير الحكومية فى تعريف الأمم المتحدة وفى تعريف البنك الدولى ، وكذلك فى المشروعات العالمية البحثية .

وقد اتفق على مجموعة من السمات التى تحدد أو تعرف المفهوم . وهذه السمات هى على النحو الآتى (٤) :

١ - إنها مجموعة من المنظمات **غير هادفة للربح** ، تسعى إلى **تحقيق النفع العام** (وأحيانا تحقيق أو حماية مصالح أعضائها) .

٢ - إنها منظمات **تطوعية إرادية** نشأت بمبادرات من المواطنين ، وبمشاركة منهم .

٣ - إنها منظمات إذا حققت أرباحا من أنشطتها فإنها **لا توزع الربح** على مجلس إدارتها أو على الأعضاء ، وإنما تستثمر هذه الأرباح فيما يحقق أهدافها ويدعم نشاطها .

٤ - إنها منظمات **غير مسيسة** أو غير منخرطة فى نشاط سياسى حزبى ، ولا تؤيد حملات ترشيح سياسية مثلاً .

إن التعريف من خلال هذه السمات ، هو أكثر التعريفات التى تلاقى قبولاً وتوافقاً بين الباحثين ، وفى الوقت نفسه تبقى بعض الاختلافات بين التعبيرات والمصطلحات السائدة ، ليس هذا المقام مجالاً للخوض فى تفاصيلها .

إن المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسيات (أو غير القومية) ، هى مجموعة من المنظمات التطوعية الإرادية ، غير الهادفة للربح ، المستقلة عن الحكومات ، وغير المسيسة ، والتى تتبنى أهدافاً إنسانية لها سمة عالمية ، وتعمل وتنشط خارج حدود قطر معين ،وهى فى

الأغلب لها مجلس إدارة أو مجلس أمناء ، وكذلك لها أعضاء من مختلف أنحاء العالم . هذا والبعض منها حاصل على الصفة الاستشارية داخل منظومة الأمم المتحدة .

وهكذا ، فإن تخطى الحدود التقليدية لدولة ما أو لإقليم ، والعضوية والإدارة متعددة الجنسيات ، وكذلك العالمية والإنسانية فى النشاط ، هى سمات أو معايير تميز المنظمات الدولية غير الحكومية عن تلك القطرية .

إن المنظمات الدولية غير الحكومية التى تقوم بدورها ، كفاعل دولى لها مجموعة من الملامح التى تميزها ، من أهمها أنها تتجاوز الإيديولوجيات ، وتأخذ بالتنوع وبإقرار التعددية كملمح رئيسى ومنظور مهم ، وهى تأخذه بالنظرة الكلية ، وتتبنى فى الأغلب قضايا «التمكين» ، وهى تأخذ بمفهوم التشبيك Networking الذى سنأتى إلى ذكره فيما بعد .

هذا وتوجد ثلاثة أطر تنظيمية للمنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسيات ، وهى : الاتحاد ، والجمعية ، والشبكة .

١ - الاتحاد أو التحالف : ويجد أساسه فى دعم العمل الأهلى المشترك استناداً على اتحادات أو روابط أو تحالفات قطرية ، وفى إطار يوثق الصلة بين الاتحادات القطرية ، ويضمن تمثيلها فى المحافل العالمية . والنموذج الإقليمى العربى هو اتحاد المحامين العرب ، وله مكانة استشارية فى الأمم المتحدة ، ويستند على مجلس أمناء تنفيذى ، تمثل فيه الاتحادات (أو النقابات) القطرية فى العالم العربى ، وهو كذلك يشارك فى شبكات عالمية تتفق مع مجال اهتمامه . وهذا النموذج قائم على أساس العضوية ثم التمثيل لاتحادات الأقطار العربية . وهناك نماذج أخرى ذات سمة عالمية وليست قطرية تعكس الاتحاد أو التحالف ؛ ومن ذلك الاتحاد الدولى للمنتجين الزراعيين والاتحاد البرلمانى الدولى ، وكلاهما حاصل على مكانة استشارية بالأمم المتحدة .

٢ - الجمعية : هذا النموذج قائم على توفير قنوات الاتصال بين الأعضاء ، ويستند على اشتراكات الأعضاء المنتفعين بعمل المنظمة وأهدافها ، ويتميز بأنه يوفر سياسة الباب المفتوح فى العضوية . وغالباً ما يكون لمجلس الإدارة سمة عالمية تعبر عن الأعضاء المنتسبين إلى أرجاء العالم كافة ، ومن ثم توجد جمعية عمومية ومجلس إدارة . والمثال فى هذا النموذج الجمعية العالمية للتطوع IAVE ، التى تأسست فى السبعينيات بهدف التشجيع على التطوع وتنظيم مراكز للمتطوعين فى دول العالم ، تقوم بإعدادهم وبمهمة بناء القدرات

Capacity Building لهم ، من خلال التدريب وقواعد البيانات . وهناك عشرات من النماذج الأخرى لروابط مهنية تأخذ شكل منظمة دولية غير حكومية متعددة الجنسيات ، ومن ذلك الجمعية الدولية لعلماء السياسة ، والجمعية الدولية لعلماء الاجتماع .

٣ - **الشبكة** Network : هى الشكل التنظيمى الثالث الذى تأخذه المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية ، وهذا النموذج يقوم على مبدأ الشراكة (المشاركة) ، ويبادر إلى إنشائه مجموعة مؤسسين محدودة العدد ، بحيث يمثل الحقول الرئيسية والمستويات المختلفة للعمل الأهلى . ونظراً لأهمية هذا النموذج واتساع عالميته سوف نتناوله بشىء من التفصيل .

إن الشبكة هى إطار طوعى أو اختيارى ، يضم أفراداً ومجموعات ومنظمات - بطريقة أفقية غير ترتيبية - تهدف إلى تبادل المعلومات والخبرات والاتصال . ومن ثم فإن الشبكة هى آلية للاتصال والتواصل ، تمثل مصدراً للقوة والتأثير ، وتطرح إطاراً تضامنياً لتنشيط الدور وتقديم المساندة للمنظمات غير الحكومية . والشبكة تعبير مستعار من علم الهندسة الإلكترونية تم استخدامه مؤخراً فى مجال العمل التنموى . وكما يبدو من أنشطتها فإن لها خمسة أهداف [٥] : **أولها** تعبئة الطاقات والإمكانات داخل المجتمع المدنى وإيجاد طرق مبتكرة للتفاعل والتواصل بين الأطراف ؛ **ثانيها** إيجاد وسائل اتصال بين أقطاب المجتمع المدنى ، والدور الاتصالى هو العمود الفقرى للشبكة ؛ **ثالثها** تطوير بناء العلاقات بين الفاعلين فى المجتمع المدنى ؛ **رابعها** العمل فى اتجاه التأثير على السياسات العامة والرأى العام (Advocacy) ؛ **خامسها** العمل كمراكز مساندة ودعم لتطوير قدرات المنظمات غير الحكومية .

وتتبنى الشبكات العالمية مجموعة من الوسائل للقيام بدورها من أهمها إصدار النشرات الدورية ، وتنظيم المؤتمرات وورش العمل ، والتدريب ، وتأسيس قاعدة بيانات، واستخدام البريد الإلكترونى ، والبحث والدراسات . والشبكة عادة ما يكون لها مجلس أمناء يعكس كتل العضوية من مختلف أقاليم العالم . ونموذج الشبكات على المستوى العربى ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية (ومقرها القاهرة) ، وقد تأسست عام ١٩٩٧ ، بهدف دعم العمل الأهلى العربى المشترك ، وبناء قدرات المنظمات العربية غير الحكومية من خلال التدريب والبحوث وقواعد البيانات ، مع تقوية التمثيل العربى فى

المحافل الدولية . والشبكة - مثلها مثل الشبكات العالمية - مفتوحة لعضوية المنظمات ومؤسسات التمويل والاتحادات والأفراد المعنيين بهذا القطاع ، ولها مجلس أمناء منتخب من الجمعيات الأهلية فى ١٤ دولة عربية . أما النموذج الآخر وله سمة عالمية فهو منظمة « سيفكس » والتى تأسست عام ١٩٩٣ ، لتضم المنظمات غير الحكومية والمؤسسات المانحة والأفراد والقطاع الخاص ، وهى تهدف إلى دعم مشاركة المواطن فى المجتمع المدنى ، وتوفير بيئة تسمح بتنشيط دور المجتمع المدنى . والمنظمة المذكورة تتكون من مجلس أمناء يمثل كل أقاليم العالم (والعالم العربى ممثل فيها بأربعة أعضاء) ، ومن جمعية عمومية تمثل كل شرائح المواطنين والمنظمات .

إن الشبكات هى أحدث نموذج للمنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسيات ، وقد ذاعت ذيوعاً كبيراً فى العقدين الأخيرين من القرن العشرين ، وبدت كما لو كانت المقابل للشركات متعددة الجنسيات ، وهى تنشط فى مجالات كثيرة تتعلق بالتنمية والثقافة والحقوق المدنية .

ثانيا - المنظمات الدولية غير الحكومية في إطار العولمة :

« الطريقة التى تصبح بها المشكلات عالمية هى نفسها التى تجعل الحلول الممكنة لها عالمية » [٦] . بهذه الكلمات عبر كتاب « مواطنون » الذى صبر عن المنظمة العالمية سيفكس عام ١٩٩٥ ، عن إمكانية التأثير فى النظام العالمى الجديد من خلال اتباع نفس آلياته . فالعولمة وإن كانت قد ارتبطت - وسوف ترتبط - بالكثير من المشكلات ، مثل تقليص عدد الفاعلين الدوليين ، وتركيز الثروات فى يد الشركات متعددة الجنسيات ، وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء ، فإنها - أى العولمة - تسمح فى الوقت نفسه بمساحة من الحرية والديمقراطية يمكن النضال من خلالها . وقد عبر عن ذلك د. عابد الجابري[٧] حين ذكر أنه : « عند غياب النظام المضاد المكافئ يصبح العمل من الداخل ، ضد النظام الوحيد القائم ، هو الوسيلة الوحيدة للتأثير فيه ، وتعديله أو تغييره » .

فى إطار العولمة تطور البعد العالمى لمفهوم المجتمع المدنى ، وتطورت فكرة قدرة المنظمات غير الحكومية على المستوى العالمى على تنمية الموارد وتفجير الطاقات . **لقد حدث تجاوز للأيديولوجيات ، ومعها حدث تجاوز للاستقطاب بين الدولة والسوق ، وانتقلنا إلى**

السؤال : أى سوق؟ وأى دولة ؟ وإلى جانب ذلك انتقلنا فى إطار العولمة من المقاربة الثنائية « السوق والدولة » ، إلى المقاربة الثلاثية السوق والدولة والقطاع الثالث . والأخير يضم قطاع المنظمات غير الحكومية ، التى بدت – فى إطار المتغيرات العالمية والإقليمية – فاعلاً اقتصادياً واجتماعيّاً ؛ حيث أبرزت الدراسات العالمية المقارنة الحديثة (٨) الإسهام الاجتماعى والاقتصادى لهذا الفاعل فى توليد الدخل القومى ، وفى توفير فرص العمل ، وفى الإسهام فى الناتج القومى . ومن ثم فإن رؤية القطاع الثالث والتأكيد عليه تتجاوز أيضاً الأبعاد السياسية المرتبطة بالمجتمع المدنى ، فهى رؤية سياسية واقتصادية واجتماعية بالإضافة إلى أنها ثقافية .

هناك متغيرات متعددة ارتبطت بسنوات العولمة أدت إلى بروز القوة الثالثة على المستوى المجتمعى ، وعلى المستوى العالمى . أولها التوافق الدولى الذى بدا فى العالم حول الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان ؛ **ثانيها** الدور الذى لعبته مؤسسات وصناديق التمويل العالمية والمؤسسات الاقتصادية العالمية الكبرى ؛ **ثالثها** اتساع سياسات الإصلاح الاقتصادى فى كثير من دول العالم ، وما ارتبط بذلك من تراجع دور الدولة وانسحابها من دعم السلع والخدمات الأساسية ؛ **رابعها** الفقر والتهميش والاختلال الإيكولوچى الذى يصعب أن يتراجع بواسطة عمل محلى قومى ؛ **خامسها** التعاون الأفقى بين المانحين والمتلقين ؛ **وسادسها** الرغبة فى طرح نماذج بديلة للتنمية .

فى هذا الإطار برزت شبكات عالمية مهمة ، من نماذجها حركة PP21 أى حركة تنمية القرن الحادى والعشرين ، التى ظهرت فى آسيا لتجمع أكبر عدد من المنظمات غير الحكومية لصياغة نموذج تنمية بديلة فى إطار الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية ، وفى ضوء تحرك الشركات الكبرى متعددة الجنسية ، وبدت كصرخة احتجاج منظمة ضد السياسات الاقتصادية الحالية . وفى نفس هذا الإطار ظهرت جمعية التنمية الدولية Society for International Development ، التى يبلغ عدد أعضائها عشرة آلاف من ١٣٢ دولة بالعالم ، وتستهدف تنظيم الحوار بين الشمال والجنوب لدعم التعاون والتفاهم الذى يدفع إلى التنمية . ويناقش نماذج تنموية رائدة فى العالم من خلال المؤتمرات والمطبوعات وورش العمل . وفى نفس مناخ العولمة ظهرت أيضاً منظمة سيفكس لتطرح مبدأ الشراكة بين مختلف الأطراف ، وتفتح الباب لأول مرة لعضوية القطاع الخاص والشركات العالمية

الكبرى جنباً إلى جنب مع المنظمات غير الحكومية ، ومن ثم توافر منتدى أو محفل يضم الشركات الكبرى الهادفة للربح والمنظمات التطوعية غير الهادفة للربح .

ففى سياق العولمة إذن ظهرت وتأسست مئات من المنظمات الدولية غير الحكومية تسعى للتأثير فى السياسات الاقتصادية ، وبنفس القدر تسعى للتأثير إيجابياً فى مناخ الحريات والديمقراطية واحترام حقوق الإنسان . ولعل مراجعة الشبكات العالمية - الرسمية المقننة وغير الرسمية - يفصح أيضاً عن أن هناك تصاعداً كبيراً فى عدد شبكات ومنظمات دعم حقوق الإنسان ، ودعم الثقافة المدنية ، وكان من أبرزها منظمة العفو الدولية ومنظمة الحقوقيين ، ثم سلسلة منظمات « المرصد » Watch التى تأسست عالمياً لمتابعة ورقابة احترام الحريات وحقوق الإنسان فى مجال الإعلام وفى مجال عمل منظمات حقوق الإنسان ذاتها ، وفى مجال عمل المنظمات غير الحكومية .

وهناك أهداف لعولمة نشاط المنظمات غير الحكومية ، من أهمها التحرك من أجل النفع العام ، ومن أجل الإنسانية كهدف نهائى ، وتجاوز الإيديولوچيات ، والانطلاق من قيم مشتركة تعترف بالتنوع ، وتقبله فى ضوء ميثاق أخلاقى قيمى . إلا أنه فى الوقت نفسه **هناك إشكاليات تمس هذا الدور العالمى للمنظمات غير الحكومية ، وتثار فى الوقت نفسه فيما يتعلق بالعولمة** . وأبرز هذه الإشكاليات ما يتعلق بالثقافة والنظام القيمى ، وما يتعلق **بتنميط السلوك البشرى** .فمن ناحية تستند المنظمات غير الحكومية إلى نظام من القيم أو نسق أخلاقى يعكس ثقافة مجتمعية معينة ؛ ومن ثم فإن دخول هذه المنظمات فى شبكات عالمية كبرى يثير التساؤل عن أى ثقافة وأى قيم نتحدث ؟ خصوصا أنه داخل هذا الفاعل الدولى الجديد توجد منظمات من الشمال والجنوب ؛ أى من الدول المتقدمة والدول النامية ، فمن هو الطرف أو الأطراف التى ستصوغ نظامها القيمى ؟ من ناحية أخرى ، فإن العولمة مع انطلاقها من التنوع وقبول الآخر فهى تتضمن صحوة للثقافات المتعددة غير المتجانسة ؛ ويصبح السؤال هو كيف يستطيع المجتمع المدنى - فى بعده التضامنى - أن يطور القيم الإنسانية فى ضوء التنوع الثقافى الإنسانى ؟ .

البعد الثانى فى الإشكالية يتعلق **بنمط السلوك البشرى** ، فالمنظمات غير الحكومية مع تنوعها الهائل ، تعكس ثقافات متنوعة ومتعددة ؛ ومن ثم يصبح التساؤل عن إمكان وكيفية الانتماء إلى ثقافات معينة ، وفى الوقت نفسه إمكان تنميط السلوك البشرى داخل إطار تنظيمى واحد .

إذن هناك إشكاليات تواجه عولمة النشاط البشرى فى منظمات دولية غير حكومية متعددة الجنسيات ، هذا وقد برزت فى المدة الأخيرة بعض الأصوات الخافتة التى ترى أبعاداً سلبية فى نشاط هذه المنظمات ، ويعبر عن ذلك ميجل كريستال فى مقال له بعنوان « بشأن المنظمات غير الحكومية » ، فهو يرى فى هذه المنظمات بديلاً غير متكافئ لأدوار ومسئوليات اضطلعت بها الحكومات حقبة طويلة ، ثم وهى تنسحب من أدوارها ومسئولياتها وتقر بالفاعل الجديد ، السلبية لسياساتها الاقتصادية ، وأن هذه المنظمات – علي المدي الطويل – سوف تغذى الإثنية ، وتفكك الأطر القومية ، ويرى فى المحصلة النهائية ملامح للفساد والإفساد من جانب هذه المنظمات . إن ميجل كريستال فى مقاله السابق يطرح وجهة نظر بشأن المنظمات غير الحكومية ، وهى وجهة نظر مخالفة للاتجاه العام، الذى يرى فى هذه المنظمات إيجابيات كبرى، ولكن من المهم الأخذ بعين الاعتبار، الأبعاد السلبية أيضاً ، لإمكان تقويم الظاهرة وتقويم المسار .

ثالثا - محددات تحرك الفاعل الدولى ومجالات تأثيره :

إن الفاعل الدولى الجديد يتحرك فى إطار المنظور الثلاثى : الدولة التى تخلق رأس المال العام ، والسوق الذى يخلق تراكماً لرأس المال ، والقطاع الثالث الذى يخلق رأس المال الاجتماعى ، ويعلن أن الأولوية لديه للمجتمع المدنى . إن هذا الأمر يعيد النظر فى قواعد اللعبة السياسية على المستوى القومى وعلى المستوى العالمى ، ويبدل من أشكال التنظيم الاجتماعى ، ويفتتح منظورات جديدة لاستشراف المستقبل فى القرن الحادى والعشرين ؛ حيث يسعى هذا الفاعل الدولى الجديد إلى خلق تحالفات دولية مؤثرة فى المجتمع الدولى . ويطرح ذلك تساؤلاً عن حدود الدور الذى يمكن أن تلعبه المنظمات الدولية غيرالحكومية متعددة الجنسية ، وهل هى عامل رئيسى أم عامل معتمد مساعد ؟ من الصعب حسم الإجابة عن هذا السؤال فى هذه المرحلة الانتقالية ، وفى زمن تشكيل الظاهرة ، ولكن على الأرجح – من وجهة نظر الكاتبة – فإن **هذه المنظمات هى عامل مساعد بالمعنى الكيميائى** ، يسمح لعنصر أن يبدأ فى التفاعل ، ويؤثر على التفاعل بين الجزئيات ، ثم يؤثر فى النهاية على العملية Process كلها .

إن النظرة الفاحصة للمنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية تكشف عن ثلاثة أنواع أو أنماط ؛ أولهــا موازٍ للحكومات يقوم بأدوار متنوعة - خاصة فى السياسات الاجتماعية - موازية لدور الحكومات ؛ **وثانيها** تابع لدولة ما أو لمجموعة من الدول ذات التوجهات المشتركة ، ويسعى لدعم هـذه الدولة أو الدول ، أو على الأصح سياساتها ، فى أقاليم العالم المختلفة ؛ **وثالثها** فاعل مستقل يؤثر فى عملية التغيير . أدوار هذه المنظمات ، إذن ، ومنطلقات هذه الأدوار يتعدد ويختلف ، وهو نفس ما نلحظه على ساحة العمل القومى ؛ حيث إن بعض المنظمات غير الحكومية تابع للدولة ؛ وبعضها يقوم بنشاط موازٍ ، وموقفه النقدى محايد ؛ وبعضها الآخر مستقل يسعى للتغيير . والأمر الذى لا شك فيه أن الدول الكبرى والمؤسسات الاقتصادية والنقدية العالمية ، ترى هذه المنظمات - سواء القومية أو الدولية - بوصفها **آلية للتغيير ولكن فى اتجاه محدد هو اتجاه** دولنة الرأسمالية ودعم الديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، أى الشقين الاقتصادى والسياسى فى العولمة ؛ كما أنها ترى فى هذه المنظمات آلية للتفاعل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية وتهميش بعض الفئات . وفى هذا الإطار فإن التقديرات العالمية لحجم المعونات الخارجية أو التمويل الذى تحصل عليه المنظمات غير الحكومية ، قد تزايد إلى حد كبير . فحصة القطاع الثالث من إجمالى المعونة الدولية لم يكن يتجاوز مبلغ مليار دولار أمريكى عام ١٩٧٠ ، ارتفع إلى ٤ مليارات عام ١٩٨٥ ، ثم ١٢ ملياراً عام ١٩٩٣ ومن المتوقع أن يكون قد وصل حاليا إلى أكثر من ١٥ مليار دولار أمريكى (٩) .

إذن يمكن أن نستخلص أن الفاعل الدولى الجديد - أى المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسية - تلعب دورها بدعم ومساندة فاعلين دوليين سواء أكانوا صناديق ومؤسسات اقتصادية عالمية ، أو دولة كبرى ، أو شركات كبرى متعددة الجنسية . ومن ثم فإن هذا الأمر يرجح دورها حتى الآن كفاعل دولى مساعد ، بالنظر إلى اعتمادها فى مصادر تمويلها الكبرى على فاعلين آخرين . يرجح أيضاً من هذا الدور المساعد النشاط المكثف والاهتمام الكبير الذى تلقاه المبادئ والقواعد القانونية التى تخص المنظمات غير الحكومية ؛ ففى السنوات الخمس الأخيرة حدث نشاط عالمى ضخم من جانب بعض المؤسسات المالية الكبرى ، مثل البنك الدولى ، ومن جانب بعض المنظمات غير الربحية فى الولايات المتحدة الأمريكية (مركز دراسة القوانين غير الهادفة للربح) ومن جانب منظمة سيفكس العالمية (١٠) ، وذلك من أجل صياغة دلائل للمبادئ والقواعد القانونية التى ينبغى أن تحكم حركة المنظمات غير

الحكومية ، وذلك فيما يشبه « عولمة القوانين » . وكان أحد الدوافع المعلنة لذلك العمل على تنشيط دور القطاع غير الهادف للربح ودعم دوره فى إطار عملية الخصخصة ، وتحقيق اللامركزية ، وتيسير التدفقات المالية بين المانحين والمتلقين ، وكذلك لتيسير حركة التفاعل من جانب المنظمات الدولية غير الحكومية . «عولمة القوانين » ، إذن ، تمثل جزءاً من العولمة التى يشهدها قطاع المنظمات غير الحكومية ، وتؤكد على أن الفاعل الدولى الجديد الذى نتحدث عنه عامل مساعد فى اتجاهات تأثير الفاعلين الآخرين ، وفى إطار العولمة .

إن مجالات تأثير المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسية تمتد من الاقتصاد كآلية وسيطة للتعامل مع الآثار السلبية للسياسات الاقتصادية وكآلية تنموية ، إلى السياسة باعتبار أنها تعمق من الثقافة المدنية الساعية لدعم الحريات والديمقراطية ، واحترام حقوق الإنسان ، وإلى القضايا الاجتماعية ؛ حيث تسعى هذه المنظمات لتطوير نظام عادل للإنسانية وتمكين الفئات المهمشة . ثم تمتد إلى الثقافة لتصبح ميثاقًا أخلاقيًا وقيميًا عالميًا . **ومن ثم يمكن تصنيف مجالات تأثير وتحرك المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسية فى المجالات الآتية :**

١ - **مجال الإغاثة الإنسانية فى النزاعات والكوارث البيئية ودعم اللاجئين** ، ومن أبرز الأمثلة الصليب الأحمر الدولى الحاصل على مكانة استشارية أولى داخل الأمم المتحدة ، وهو منظمة دولية عالمية غير حكومية غير سياسية وغير دينية ، مقرها جنيف ، ولها فروع فى أغلب دول العالم ، وتأسست عام١٩١٩ . والاتحاد الدولى المذكور يهتم بأنشطة إنسانية فى مختلف بلاد العالم ، وتنظيم أعمال الإغاثة فى الكوارث ، وكذلك يهتم بتحسين أوضاع الفئات المهمشة وأكثرها ضعفاً ، ومساعدة اللاجئين . ويعتبر الاتحاد الدولى لجمعيات الصليب الأحمر من أقدم وأكبر المنظمات الدولية غير الحكومية .

٢ - المجال الثانى هو **الدفاع عن حقوق الإنسان** ، وفى هذا الإطار تطورت كثيراً المنظمات الدولية غير الحكومية ومثلت شبكات كبرى لحقوق الإنسان ، من أبرزها - بالإضافة إلى منظمة العفو الدولية - الاتحاد الدولى ضد التعذيب AICE ، الذى تأسس عام ١٩٧٧ ، وله فروع ومجموعات إقليمية فى كل أقاليم العالم ، وهو يهدف إلى تطبيق الاتفاقية ضد التعذيب ومكافحة استخدامه ، وتعليم الأعضاء استخدام آليات الأمم المتحدة لاحترام حقوق الإنسان ، ودعم الضحايا وأسرهم وإعادة دمجهم فى المجتمع .

٣ – **المجال الثالث لعمل المنظمات الدولية متعددة الجنسيات ، هو الإقلال من الصراعات والإسهام بوسائل الحوار فى المنازعات والتقريب بين الأطراف ، وقد نما هذا النمط** نمواً كبيراً فى السنوات الأخيرة (١١)، وهو يعلن عن أن من أهدافه استخدام الديبلوماسية عن طريق المواطنين ، أو بتعبير آخر استخدام منظمات المجتمع المدنى فى مجال حل الصراعات والمنازعات سواء المنازعات الدولية الخارجية أو الداخلية الإثنية . ووفقا لما يذكره مدير المركز الأوروبى لمنع الصراعات ، فإن « السياسة الدفاعية لمنع الصراعات تتطلب اقترابًا واسعًا ، يدمج فيه لاعبون متعددون ، والمنظمات الدولية غير الحكومية ، وكذلك تلك القومية مدعوة للعب دور حاسم فى منع أو حل الصراع (١٢). هناك نموذج آخر لمنظمة شهيرة هى منظمة البحث عن أرضية مشتركة Search Common Ground – وقد قامت ببعض النشاط فى العالم العربى ، وأثارت الكثير من الجدل – حيث إنها تنطلق من فكرة عدم كفاية وعدم كفاءة الوسائل التقليدية لحل الصراعات ، ومن ثم فهى تشجع الحوار بين الأطراف المتصارعة استناداً إلى ما هو مشترك .

٤ – **مجال دعم الروابط المهنية** بين العاملين أو النشطين فى مجال معين ، مثل جماعة القانون الدولى لحماية حقوق الإنسان ، أو الاتحاد الدولى البرلمانى أو اتحاد الدراسات المستقبلية ، والمنظمة الأخيرة تأسست فى مارس عام ١٩٧٣ ، ثم تطورت إلى منتدى عالمى لتبادل الخبرات والأفكار والرؤى عن المستقبل ، وتبادل المعلومات فى مجال المستقبليات ، وله أعضاء من الأفراد والمؤسسات من أكثر من ٧٠ دولة فى العالم ، ويضم باحثين ، وصانعى سياسات ، ويفتح عضويته للطلاب الدارسين المهتمين بالمستقبل .

٥ – **مجال الفئات الخاصة** حيث تأسست مئات من المنظمات الدولية المعنية بالأحداث، ومدمنى المخدرات والمسنين والأطفال. من ذلك الاتحاد الدولى للمسنينIFA ، الحاصل على مكانة استشارية فى الأمم المتحدة ، ويضم فى عضويته ٩٥ منظمة من مختلف دول العالم. ومن نماذج هذا المجال أيضاً، منظمة الرعاية الدولية Care International التى تهتم بمكافحة الجوع والفقر ، وتوجه اهتماماً خاصة إلى الأطفال . وكذلك إنقاذ الطفولة Save The Children نموذج آخر . وهذه المنظمات تقوم بتقديم خدمات ورعاية اجتماعية للفئات التى تتوجه إليها .

٦ - **مجال تطوير ودعم الحوار بين الثقافات والحضارات** ، وهو مجال اهتمام حديث ارتبط بعقد التسعينيات ، حيث ظهرت عشرات من المنظمات الدولية غير الحكومية التى تنظم الحوارات بين الشمال والجنوب ، والجنوب والجنوب ، بالإضافة إلى منظمات الحوارات بين الأديان .

٧ - **مجال التنمية** حيث تنشط المئات من المنظمات الدولية غير الحكومية فى مجال اهتمام عريض يتعلق بالتنمية ، سواء من خلال دعم مشروعات التنمية المستدامة ، وتقديم نماذج مبتكرة (مثل منظمة التنمية الدولية) ، أو من خلال منظمات تمكين المرأة والحفاظ على البيئة ومكافحة التصحر ، وغير ذلك من منظمات .

يمثل ما سبق أهم مجالات تحرك المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسية . ومنها يمكن أن نستخلص تطور مجالات النشاط وارتباطه إلى حد كبير بالقضايا العالمية ، وكذلك ارتباطه بحركة العولمة ثقافيا واقتصاديا وسياسيا واجتماعياً . ووراء هذه المنظمات تقف منظمات تمويل كبرى والمؤسسات الاقتصادية والنقدية العالمية وأجهزة الأمم المتحدة لتمويل ودعم النشاط . كذلك لا يمكن إغفال أن حكومات بعض الدول الكبرى هى مصدر آخر للتمويل لبعض هذه المنظمات . ومن ثم تبدو فى النهاية المنظمات غير الحكومية متعددة الجنسية حلقة أو آلية وسيطة بين مانحين ومتلقين ، ويثير مصدر التمويل - بصفة خاصة فى حالة ارتباطه ببعض الدول - إشكالية استقلالية بعض هذه المنظمات ، ومدى ارتباطها بتوجهات وأهداف المانحين .

رابعاً - واقع المنظمات الأهلية العربية وتفاعلاتها مع المنظمات متعددة الجنسية :

نهتم فى هذا الجزء الأخير من ورقة البحث بواقع المنظمات الأهلية العربية (أو المنظمات العربية غير الحكومية ، أو الجمعيات الأهلية) من منظور تفاعلاتها مع هذه الظاهرة الدولية ، وقدراتها على التشبيك Networking فى إطار العولمة ، مع استشراف مستقبل الظاهرة .

لقد شهدت المنظمات الأهلية العربية فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات تطورات عميقة كمية وكيفية ، ارتبطت بشكل أساسى بالمتغيرات العالمية والإقليمية . فمن الناحية

الكمية تزايد عدد هذه المنظمات فى مختلف الأقطار العربية بشكل عام وبشكل نسبى . ففى بعض الأقطار العربية (مثل تونس واليمن) ، تضاف عدد المنظمات فى أقل من خمس سنوات ، وفى باقى الدول العربية تزايدت نسبة نمو المنظمات الأهلية (من ذلك حالة مصر والأردن وفلسطين) . هذا ويختلف عدد هذه المنظمات من قطر عربى إلى آخر وفقاً لعدة اعتبارات ؛ من أهمها عدد السكان وتوزيعها بين الحضر والريف ، وتطور الاحتياجات السكانية ، ودور ومسئوليات الدولة ، وطبيعة النظام السياسى ، هذا وقد تم تقدير عدد الجمعيات الأهلية فى الدول العربية فى دراسة سابقة للكاتبة [١٣] ، نشرت عام ١٩٩٤ ، بحوالى ٧٠ ألف جمعية ، بينما يمكن تقدير عدد الجمعيات سنة ١٩٩٨ بحوالى ١٣٠ ألف جمعية أهلية على الأقل .

إن تطور واقع المنظمات الأهلية فى العالم العربى لا يقتصر فقط على النمو الكمى ، ولكن يمتد إلى الكيف أو النوعية ، فقد تجاوبت المنظمات غير الحكومية مع تطور احتياجات المواطنين ومشكلاتهم فبرزت نوعيات جديدة من الأنشطة من أهمها المنظمات الدفاعية Advocacy Organizations والتى يمكن أن نطلق عليها منظمات الدفاع والمناصرة والتوعية ، وكان ذلك فى مجالات متعددة مثل حقوق الإنسان وحقوق المرأة وحقوق الطفل . كما برزت منظمات تهتم بظواهر سلبية محددة عرفتها بعض الأقطار العربية ؛ مثل ظاهرة أطفال الشوارع . وكذلك تطور العمل الخيرى فى كثير من الجمعيات الأهلية ، لكى يتجاوز فكرة المانح والمتلقى ويسعى لتقديم فكر تنموى يعمق اعتماد المتلقين على ذاتهم من خلال التدريب والتأهيل ، وتطورت أيضاً منظورات تنموية شاملة لجمعيات تهتم بالتنمية المحلية ، وتزايد إلى حد كبير فى بعض الدول العربية (مصر ، الأردن ، المغرب) ، تقديم خدمات الرعاية الصحية .

ومن المهم فى هذا الإطار الإشارة إلى أن هناك متغيرات دولية وإقليمية ، قد عملت على تغيير أدوار وفاعليات الجمعيات الأهلية فى العالم العربى ، من أبرزها تحولات السياسات الاقتصادية نحو الخصخصة ، وما ارتبط بذلك من تراجع دور الدولة وانسحابها غير المنظم من دعم السلع والخدمات الأساسية . كذلك كان لعملية التحول الديمقراطى Democratization دور آخر فى صحوة المجتمع المدنى وتزايد المشاركة من خلال

قنوات جديدة (بعد أن تبين ضعف ومحدودية دور الأحزاب السياسية) . وعمق من هذا التأثير الدور الذى لعبته الأمم المتحدة - فى عقد التسعينيات خاصة - لتوجيه اهتمام عالمى نحو المنظمات غير الحكومية ، وإتاحة الفرصة لها للمشاركة والتأثير إلى جانب الحكومات ، فى المؤتمرات العالمية المتتابعة (مثل مؤتمر السكان وقمة العالم للتنمية الاجتماعية ، ومؤتمر المرأة العالمى) .

وفى هذا السياق العالمى والإقليمى ، حدث تدفق تمويلى غير مسبوق من جانب المؤسسات الاقتصادية والنقدية والعالمية ، ووكالات التنمية والمعونة الدولية ، ومن جانب أجهزة الأمم المتحدة ، وكذلك من جانب المنظمات اللدولية غير الحكومية متعددة الجنسية . وعلى الرغم من إشارتنا السابقة إلى تزايد حجم المعونات الدولية لقطاع المنظمات غير الحكومية فى العالم ، وتقديره بحوالى ١٥ مليار دولار أمريكى عام ١٩٩٨ ، فإنه لا توجد تقديرات دقيقة لتدفق التمويل الأجنبى إلى المنظمات الأهلية العربية . ولكن توجد دراسات ميدانية متعددة لبعض الأقطار العربية ، تقدر نسبة عالية لتدفق التمويل من المنظمات الأجنبية إلى العالم العربى ، بحيث يمكن القول إن حوالى ربع المنظمات الأهلية العربية تعتمد على مصادر التمويل الأجنبية كمصدر رئيسى .

إن الإشكالية الأساسية التى يخلقها هذا الوضع هو مدى استقلالية المنظمات الأهلية العربية فى صياغتها لمشروعاتها وسياساتها ، حيث نتبين أن عدداً كبيراً من هذه المنظمات يحدد سياسته فى ضوء توجيهات مصادر التمويل الأجنبى ، ومن ثم يثار التساؤل حول أولوية بعض مجالات النشاط ضمن خريطة احتياجات السكان . وعلى سبيل المثال فإن التمويل الأجنبى فى السنوات الخمس الأخيرة يعطى أولوية لمجالات البيئة وحقوق الإنسان وحقوق المرأة ، ويوجه اهتماماً للمنظمات الدفاعية Advocacy Organizations على وجه الخصوص ، فهل هذه المجالات المذكورة هى صاحبة الأولوية فى ضوء تنامى مؤشرات الفقر فى مختلف الدول العربية ؟ (١٤) .

الإشكالية الثانية ، هى أن علاقات المنظمات الأهلية العربية بالمنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية ، تسير فى مسارات فردية ، أى فى علاقة ثنائية بين الطرفين ، مما يجعل فى كثير من الأحيان العلاقة بين الطرف الأجنبى والمنظمات الأهلية العربية أقوى من مثيله بين الأخيرة وبعضها الآخر (سواء على المستوى القطرى أو القومى العربى) .

الإشكالية الثالثة التى ترتبط بالسابقة هى أن القدرات التفاوضية الجماعية للمنظمات الأهلية العربية مع المنظمات الأجنبية مازالت محدودة، ومن ثم فإن قدراتها التنافسية محدودة وذلك بالمقارنة مع مثيلتها فى بعض الدول النامية (خاصة فى آسيا وأمريكا اللاتينية) . ففى هذه الدول تمكنت المنظمات غير الحكومية من تأسيس شبكات كبرى تضم المنظمات العاملة فى مجال معين . ومن ثم فإن قدراتها على التأثير والمفاوضة أكبر من الوضع العربى . **إن انخراط المنظمات الأهلية العربية فى شبكات أو منظمات دولية أجنبية غير حكومية – مثلما هو الحال فى منظمات حقوق الإنسان والمرأة – أقوى من انخراطها فى** شبكات عربية ، إما لغيابها أو لمحدوديتها . والجدير بالذكر أنه قد حدث تطور فى الساحة العربية فيما يتعلق بالشبكات الإقليمية العربية وكذلك الشبكات القطرية ، ويبدو أن درجة الوعى والنضج من جانب المنظمات الأهلية العربية قد تطورت . والدليل على ذلك أنه عام ١٩٨٩ حين عقد المؤتمر الأول للمنظمات الأهلية العربية [*] ، وطرح على المشاركين تأسيس شبكة أو تجمع عربى بين المنظمات ، لاقى ذلك الاقتراح الرفض وأثار التخوفات من هيمنة جهة ما على الجهات الأخرى أو سيطرة المنظمات الكبرى على المنظمات الصغيرة. بينما فى عام ١٩٩٧ حين عُقد فى القاهرة المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية، وشارك فيه حوالى ١٠٧٠ منظمة أهلية عربية (من ١٩ دولة عربية) ، وكذلك منظمات عالمية وأخرى دولية غير حكومية ، صدرت بالإجماع توصية لتأسيس الشبكة العربية للمنظمات الأهلية [(١٥)] . وبالفعل تم الإعلان عن تأسيس ها فى نهاية عام ١٩٩٧ ، وتم انتخاب مجلس أمناء يمثل ١٤ دولة عربية . وهكذا حدث تطور فى وعى ونضج المنظمات الأهلية العربية ، وحدث استيعاب للمتغيرات العالمية والإقليمية ، فى إطار عالمى شهد تجمعات اقتصادية كبرى ودوراً متعاظماً للشركات متعددة الجنسية ، ودوراً متعاظماً لشبكات ومنظمات عالمية غير حكومية تأسست فى الدول الغربية وبعض الدول النامية .

(*) عُقد المؤتمر المذكور فى القاهرة ، وحضره ٤٠٠ منظمة أهلية عربية ، بالإضافة إلى هيئات ومنظمات دولية عالمية وغير حكومية ، ودعا إلى المؤتمر برنامج الخليج العربى لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية .

خلاصة القول أنه : رغم توافر مؤشرات تطور فى الساحة العربية - بالنسبة للمنظمات الأهلية العربية - إلا أن قدراتها التفاوضية والتنافسية مع المنظمات الدولية غير الحكومية مازالت محدودة ، وهو الأمر الذى يقلل من الدور العالمى الذى يمكن أن تلعبه وهو ما كان واضحاً فى المؤتمرات العالمية السابقة للأمم المتحدة ، التى صاغت أجندة أعمال القرن الحادى والعشرين . والجدير بالذكر أن هناك ٢٧ منظمة عربية غير حكومية - لها سمة إقليمية - هي المسجلة فقط فى الأمم المتحدة ، وحاصلة على وضع استشارى . وفى الوثيقة الأخيرة التى نشرتها الأمم المتحدة عام ١٩٩٨ - كدليل للمنظمات الدولية الحاصلة على صفة استشارية - رصدت الكاتبة حوالى ٩٦٤ منظمة مسجلة (من بينها ٢٧ منظمة عربية) ، وهذا الوضع يقلل من الفاعلية العربية فى التجمع العالمى المعروف باسم الـ Congo ، وهو تجمع المنظمات الدولية غير الحكومية ذات الصفة الاستشارية .

ويشير ما سبق إلى أن هناك ضعفًا ومحدودية فى الفاعلية ترتبط بالمنظمات العربية غير الحكومية كفاعل دولى يمكن أن يؤثر فى اتجاهات تدفق التمويل الأجنبى ، وفى المساومة الجماعية مع مؤسسات التمويل والمؤسسات الاقتصادية والنقدية العالمية ، وفى إمكان التأثير فى صياغة أجندة أولويات القضايا العالمية .

وترتبط مواجهة هذا الضعف وتقوية الدور العربى بعدة عوامل . ومن أهم هذه العوامل ما يأتى :

١ - **عملية بناء قدرات المنظمات العربية** Capacity Building [١٦] ، والتى تشير من حيث مفهومها إلى عملية تدخل خارجى منظم ومخطط لمجموعة من الجهود التى تتوجه نحو الأفراد ونحو المنظمات ، لتؤثر إيجاباً على قدرات تنمية الموارد البشرية وإدارة المشروعات والبرامج وبناء العلاقات مع المنظمات المحلية والأجنبية ، وتؤثر - وهذا هو الأهم - على القدرات الاستراتيجية للرؤية والتخطيط بعيد المدى . وتعتمد هذه العملية على التدريب وبناء قواعد بيانات وعلى استخدام البحث العلمى فى التخطيط والاتصال والمؤتمرات وغير ذلك . إن بناء القدرات بالشكل العلمى السليم من شأنه التأثير الإيجابى على تنشيط وتقوية دور المنظمات الأهلية العربية ، التى تعانى من مشاكل مؤسسية وإدارية وتفتقد الأداء المهنى المتميز .

٢ - **نمو المنظمات الأهلية ونضجها ووعيها بذاتها وبدورها** ، وهو أمر مهم لكى تصل إلى مرحلة نقدية للأوضاع القائمة ، ومن ثم تؤثر فى عملية التغيير . بتعبير آخر هناك احتياج أساسى لكى تلعب دوراً فاعلا فى عملية التغيير الاجتماعى والسياسى ، وليس مجرد دور موازٍ لدور الحكومة يتوقف عند حدود تقديم الخدمات .

٣ - **تطور قدرات المنظمات الأهلية - كمنظمات مدنية - لتوفير التمويل من المجتمع المحلى ، والاعتماد على نفسها فى** مواجهة أزمة التمويل التى تعانى منها غالبية المنظمات . والأمر يتوقف فى هذه الحالة على مدى حيوية الدور الذى تلعبه وقدراتها فى اجتذاب ثقة المجتمع المحلى بما يتضمنه من الأفراد والقطاع الخاص . ولا شك أن تطور أدائها المهنى بالإضافة إلى تسلحها بالشفافية والمحاسبية [١٧] ، سوف يوفر لها مصداقية أكبر .

٤ - **قدرات المنظمات الأهلية على التشبيك** Networking أى التعاون والعمل معاً فى إطار جماعى إرادى ، ومؤسسى ، وهو أمر يرتبط بثقافة المجتمع المدنى العربى وقدراته على الحوار وقبول الآخر والإقرار بالتعددية ، كما يرتبط بالممارسة الديمقراطية .

٥ - **توافر رؤية واضحة للمستقبل** ولاحتياجات المجتمع ورؤية واضحة للفاعلين الدوليين والمتغيرات العالمية والإقليمية ، وبدون هذه الرؤية يصعب التخطيط ويصعب العمل الجماعى ، وتستمر العلاقات ثنائية بين المنظمات الأهلية والمنظمات الدولية متعددة الجنسية ، مما يؤدى إلى التشتت فى الأهداف والسياسات ويقلل من القدرة على التأثير .

• خاتمة :

سعت الدراسة فى الصفحات السابقة إلى إبراز مفهوم المنظمات الدولية غير الحكومية متعددة الجنسية ، ومجالات تأثيرها وتحركها كفاعل دولى جديد ، ارتبط بمتغيرات عالمية سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية ، ثم انتقلت الدراسة إلى تبيان واقع المنظمات الدولية غير الحكومية . ثم انتهينا إلى طرح مجموعة من العوامل التى يرتبط بها تطور الفاعلية فى المستقبل .

وفى ضوء ما سبق يمكن تصوير سيناريوهات المستقبل فيما يتعلق بالمنظمات الأهلية العربية .

السيناريو الأول يعتمد على أن هناك مؤشرات تطور شهدها الربع الأخير من القرن العشرين بالنسبة إلى المنظمات العربية غير الحكومية ، فقد تطورت كما وكيفاً واتجهت أخيراً جداً نحو التشبيك - والذى سوف يكون سمة القرن الحادى والعشرين - ومن ثم إذا افترضنا استمرار هذا النمو والتطور ، مصحوباً بنمو وعى المنظمات بذاتها وبالإطار العالمى ، يمكن القول إن القرن الحادى والعشرين سوف يشهد دوراً متعاظماً لهذه المنظمات ، خاصة فى ضوء ثقافة مدنية ديمقراطية تدعم الحوار وقبول الآخر ، وهو أمر مرتبط بالبيئة الاجتماعية والسياسية .

السيناريو الثانى يقوم على افتراض استمرار المنظمات الأهلية العربية فى إدراك دورها كمنظمات خدمية ، وليس كمنظمات تنموية شاملة تسعى للتأثير فى عملية التغيير . واستناداً على ذلك - وعلى افتقاد الرؤية الاستراتيجية للتطور العالمى والمتغيرات العالمية - فهى ستستمر فى التحرك والعمل بشكل فردى ، أو من خلال علاقات ثنائية تستند على توفير التمويل من الخارج ، ومن ثم ستعانى من غياب الإطار الجماعى الذى سيوفر لها تفاوضية أكثر وتأثيراً أكبر .

إن كلا من السيناريوهين المطروحين يتوقف على المتغيرات التى ستلحق بالمنظمات الأهلية ذاتها ومدى رؤيتها وقدرتها على التغيير ، كما يتوقف على المتغيرات البيئية السياسية والاجتماعية ومدى تأثيرها على الثقافة المدنية والمجتمع المدنى .

* * *

الهوامش

١ - د. عابد الجابرى ، « أى دور للمنظمات الأهلية فى زمن الخصخصة والعولمة » ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية ، (القاهرة : ١٩٩٧) ، ص ١٠ .

٢ - راجع على سبيل المثال :

د. أمانى قنديل ، د. سارة بن نفيسة ، الجمعيات الأهلية فى مصر ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية فى الأهرام ، (القاهرة : ١٩٩٥) .

د . أمانى قنديل ، المجتمع المدنى فى العالم العربى ، دراسة للجمعيات الأهلية ، دار المستقبل العربي ، (القاهرة ١٩٩٨) .

شهيدة الباز ، واقع المنظمات الأهلية العربية على مشارف القرن الحادى والعشرين ، لجنة متابعة المنظمات الأهلية العربية ، (القاهرة : ١٩٩٧) .

٣ - د. أمانى قنديل ، المجتمع المدنى فى العالم العربى ، م . س . ذ ، ص ١٨ .

٤ - راجع نتائج المشروع الدولى المقارن لجامعة جونز هوبكنز فى الولايات المتحدة الأمريكية فى :

Lester M. Salamon & Helmut K. Anheier, The Emerging Sector,An Overview,The Johns Hopkins Comparative, Non Profit Sector Project , (Baltimore : 1994) pp 1-4 .

٥ - د. أمانى قنديل ، « شبكات المنظمات غير الحكومية ، الضرورة والإشكاليات » ، بحث مقدم إلى المؤتمر العربى التطوعى ، (عمان - الأردن : ١٩٩٨) .

٦ - مواطنون ، دعم المجتمع المدنى فى العالم ، منظمة سيفكس ، الطبعة العربية ، (القاهرة : ١٩٩٥)، ص ١٨ .

٧ - د. عابد الجابرى ، م . س . ذ ، ص ١٨ .

٨ - صدرت سلسلة من الدراسات والكتيبات تضم نتائج المشروع الدولى المقارن غير الربحى ، منها :

Lester M. Salamon & Anheier, Op. Cit.

٩ - د. دارم البصام ، « العمل الأهلى العربى المشترك » ، بحث مقدم إلى المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية ، م . س. ذ ، ص ٧ .

١٠ - راجع : Hand book on Good Practices for Laws Relating to NGos, Washington: World Bank, 1997.

Legal Principles for Citizen Participation , Washington : Civicus, 1997.

١١ - Civicus World , Scp. oct. (1998) .

١٢ - نفس المرجع ، ص ٤ .

١٣ - د. أمانى قنديل ، المجتمع المدنى فى العالم العربى ، م . س . ذ .

١٤ - د. أمانى قنديل (محرر) ، دراسة القيمة الاقتصادية والاجتماعية للقطاع الأهلى ، تحت الطبع .

١٥ - راجع توصيات المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية ، الشبكة العربية للمنظمات الأهلية ، (القاهرة ١٩٩٧) .

١٦ - د. أمانى قنديل ، « رؤية نقدية لمفهوم بناء القدرات »، بحث مقدم إلى ندوة منظمة Care ، (القاهرة ١٩٩٨) .

١٧ - راجع : السيد يسين ، « نحو ميثاق شرف أخلاقى للعمل الأهلى العربى » ، المؤتمر الثانى للمنظمات الأهلية العربية ، م . س . ذ .

• • •

الفصل الرابع

مستقبل الدولة القطرية فى الوطن العربى

د. أحمد ثابت[*]

١ - مدخل مفهومى عن العولمة والدولة :

يقتضى تحليل آثار عمليات العولمة على قوة الدولة - بصفة عامة - إلقاء الضوء - فى عجالة - على محاولة تشخيص العولمة ذاتها كاتجاه سائد منذ نهاية الثمانينيات ، فى مختلف فروع العلوم الاجتماعية ، على أن يقتصر هذا التشخيص على مظاهر العولمة ذات الصلة التحليلية المباشرة بموضوع واقع الدولة القومية ومستقبلها . ففى حين يؤكد أنصار أفكار العولمة على بروز تغييرات عالمية عاصفة باتجاه توحيد وتنميط السياسات وأنماط التفكير والسلوك والاستهلاك بصفة «معولمة»، فى مختلف مناطق وأقاليم الكرة الأرضية، وفى إطارمن تسارع معدلات التجانس بين الشعوب والثقافات المختلفة بفعل ثورة الاتصال والمعلومات وثورة الكمبيوتر والتطور التكنولوجى المفرط ، تذهب اتجاهات أخرى ، لا ترفض العولمة كأحداث وتغيرات تحدث بالفعل ولا يمكن تجاهلها ، إلى إبراز آليات ومفاعيل الانقسام والتنافر وازدياد التوجه نحو ما يسمى بالمحلية Localism . فإذا كان التفكير يتم بصورةعالمية أو بطريقة تضع التغييرات والتحولات العالمية المستمرة بعين الاعتبار ، فإن التصرفات والتفاعلات تعلى من شأن المرجعية الحضارية والانتماءات والمقومات المحلية . ويعبر عن أحد هذه الملامح « صامويل هنتنجتون » قائلا : « . . العلاقة بين قوة وثقافة الغرب ، وقوة وثقافة الحضارات الأخرى هى [. .] السمة الأكثر ظهورا فى عالم الحضارات . ومع زيادة القوة النسبية للحضارات الأخرى ، يقل التوجه نحو الثقافة الغربية وتزداد ثقة الشعوب غير الغربية بثقافتها الأصلية والالتزام بها . المشكلة الرئيسية فى

(*) أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة .

العلاقات بين الغرب والباقى ، بالتالى ، هى التنافر بين جهود الغرب - وبخاصة أمريكا - لنشر ثقافة غربية عالمية ، وانخفاض قدرته على تحقيق ذلك ، وقد فاقم سقوط الشيوعية من هذا التنافر بأن قوّى فى الغرب النظر إلى أن أيديولوجيته الليبرالية الديمقراطية قد انتصر كونيا ، وبالتالى أصبحت صالحة لتعميمها عالمياً(١) .

تكتنف دراسة تأثيرات العولمة على الدولة فى مختلف مناطق وشعوب العالم صعوبات منهجية وتفسيرية ، وربما جاز القول إن مما يزيد من الغموض شيوع حالة من الدمج فى كتابات ليست قليلة بين العولمة كعمليات متسارعة سياسية واقتصادية وثقافية من جانب العولمة كأيديولوچيا من جانب آخر ، ويبدو ذلك من الإيحاء بأن اللحاق بالعولمة يقتضى دمج الدولة والاقتصاد والأسواق فى السوق المعولمة التى تسيطر عليها الشركات متعددة الجنسية ومنظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولى والبنك الدولى ، مع ضرورة تشرب القيم والمضمونات الغربية وهى فى غالبيتها أمريكية ، وعلى الرغم من أننا لا يمكن أن ننكر وجود قضايا عالمية الطابع ولا تستطيع الدولة ، أية دولة ، أن تواجهها بقدراتها وإمكاناتها الذاتية : تلوث البيئة ، سباق التسلح ، الهجرة الدولية ، ازديار الفقر والتهميش ، الجريمة الدولية المنظمة ، إلا أن التناقض يبرز مع محاولة القوى المسيطرة على عمليات العولمة فرض قضايا معينة تشكل أجندة أعمال دولية واحدة ؛ فمن بين هذه القضايا كثير يثير الخلاف بين القوى الغربية المهيمنة وبقية المجتمعات والحضارات ؛ ومن أهمها : (٢)

١ - سعى الغرب للإبقاء على تفوقه العسكرى عن طريق سياسات حظر الانتشار والانتشار المضاد للأسلحة النووية والبيولوجية والكيماوية ووسائل استعمالها .

٢ - تسييد القيم والمؤسسات السياسية الغربية من خلال ممارسة ضغوط على المجتمعات الأخرى لاحترام حقوق الإنسان بالفهم الغربى واتباع الديمقراطية على النموذج الغربى .

٣ - تعزيز التجانس الثقافى والاجتماعى والإثنى للمجتمعات الغربية عن طريق فرض قيود على الأعداد المهاجرة من البلدان الأخرى .

وتبدو إحدى تجليات العولمة بشأن الدولة فى التناول الأيديولوجى للعولمة كخطاب مما تؤكد عليه كتابات أنصار العولمة السائدة من صياغة معالجة متناقضة لموضوع مآل الدولة القومية فى ظل العولمة ، فبالنسبة للدولة فى المجتمعات الصناعية الغربية المتقدمة ينحو هؤلاء إلى تفضيل أن تتبنى هذه الدولة سياسات التكيف مع عمليات وتغيرات العولمة لكى تكون أكثر قدرة على الانتفاع بمزايا العولمة ، فى حين يتم التأكيد على أن الدولة فى عالم الجنوب أضحت معوقاً للاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وصارت أداة فاشلة للتنمية ولتعبئة الموارد القومية ، بحيث أصبحت الحاجة ماسة لأن تتخلى الدولة فى المجتمعات النامية عن عديد من وظائفها التنظيمية والتوزيعية والإنتاجية . ويصل الأمر إلى حد حصر موضوع ضعف الكفاءة والعجز عن تخصيص الموارد فى الدولة والمشروع العام أو القطاع العام ، وهذا يعنى افتراض أن الدولة بحد ذاتها جهاز احتكارى بيروقراطى فاشل وسلطوى معوق للنمو الاقتصادى .

ولكن طرح الموضوع بهذه الطريقة ينطوى على تجاهل متعمد لجوهر أو محور الدراسة المتأنية ، ويتعلق بالتساؤل أساساً عن كفاءة تخصيص الموارد وتوزيعها بين القطاعات المختلفة : الحكومية ، والعامة ، والتعاونية ، والخاصة . ويتضح الجانب القيمى الأيديولوجى من إطلاق مقولات عامة عن تطورات وتغيرات حدثت أساسا فى دول الشمال الصناعية جعلت حكومات تمثل الليبرالية الجديدة المحافظة تتخلى عن بعض مقومات ومصادر قوتها لصالح تكتلات اقتصادية إقليمية كبرى ، وتتجه إلى تبرير خفض الإنفاق الحكومى على الضمان الاجتماعى والإعانات الاجتماعية والتعليم وخدمات الرفاه ، بتوسع الاقتصاد العالمى والأسواق المعولمة . ويتم تعميم ذلك التراجع فى قوة الدولة ليضحى بمثابة حقيقة بنيوية يجب أن تمتد إلى المجتمعات النامية . ومن ذلك القول بأن « . . المؤسسات الدولية الآن تؤكد حقها فى الحكم على ماتفعله الدول داخل أراضيها، وحقها فى أن تقيده . وفى بعض الحالات ، وفى أوربا بالذات ، تقوم المؤسسات الدولية بمهام كانت فى الماضى من بين وظائف الدولة ، كما نشأت بيروقراطيات دولية قوية تعمل مباشرة بواسطة أفراد من بين المواطنين العاديين . وعلى مستوى العالم أصبح هناك توجه لأن تتخلى الحكومات عن قوتها أيضا من خلال التنازل لكيانات سياسية إقليمية

وجهود كلية [. .] بل فقدت حكومات الدول القدرة إلى حد كبير على التحكم فى تدفق الأموال داخل وخارج بلادها ، كما تعانى من صعوبة متزايدة فى السيطرة على تدفق التكنولوچيا والأفكار والسلع والبشر [. .] هذه التطورات كلها أدت بكثيرين إلى أن يروا النهاية التدريجية للدولة الأشبه بكرة البلياردو الصلبة ، والتى كانت باختصار هى النموذج منذ معاهدة وستفاليا عام ١٦٤٨ ، وظهور نظام عالمى متنوع معقد متعدد الطبقات يشبه إلى حد كبير نظام العصور الوسطى » (٣) . ويعنى ذلك أن العولمة تعتبر «عصورا وسطى جديدة» من زاوية تجاوز ومنافسة قوة الدولة الرسمية وتعدد الولاءات والهويات داخل البلد الواحد .

٢ - معايير مزدوجة « للتكيف » مع العولمة :

رغم أن الدولة تظل هى الفاعل الرئيسى فى الخارطة العالمية انطلاقا من كونها ماتزال المستوى التنظيمى والبنية المؤسسية الأكثر قدرة فى العالم ، ورغم أن الدولة ذاتها تعد واحدة من القوى الرئيسية الدافعة للعولمة ، إلا أنها تعمل فى ظل هيكل معقد من القيود والفرص التى تميز البيئة العالمية الجديدة . هذا ما يراه بعض الكتاب الغربيين ممن يحاولون تعميم المنطق الذى فرض إضعاف الدولة . هذا المنطق يقوم على أن التغير تضمن تحولا رئيسياً فى الأهداف التنظيمية والعمليات المؤسسية داخل بنى الدولة نفسها ، بحيث حلت « دولة المنافسة » "The competition state" محل « دولة الرفاه » (٤) . فقد أدى التغير إلى أزمة حقيقية للديمقراطية الليبرالية تمثلت فى القيود الدولية وعبر القومية التى حدت من قدرة الدولة على القيام بعديد من وظائفها ، ومن ثم قللت من الأعمال التى يتوقع الناس من الدولة أن تضطلع بها ، وكان أن خلقت دوراً جديداً للدولة ينصرف إلى صناعة قرارات تتكيف مع الأسواق العالمية ، بما يخدم ما أضحى يعرف بـ « حكومات المصالح الخاصة » (٥) .

قامت دولة الرفاه بعد الحرب العالمية الثانية بأدوار هامة فى البلدان الغربية لإصلاح الدمار الشديد الذى تركته الحرب ، وإعادة إعمار البلاد ، وكان ذلك استمراراً للسياسات الكنزية التى تعطى للدولة دوراً كبيراً فى خلق الطلب الفعال من خلال دفع وتنشيط الأسواق ، وكان ذلك لا يعنى حماية الفقراء والمعوزين من الفقر وتحقيق أهداف الرفاه فى

ضمان التشغيل الكامل أو الصحة العامة فحسب ، بل يعنى أيضا تنظيم قطاع الأعمال الخاص فى إطار الصالح العام ، ودفع النمو الاقتصادى ، وتنشيط الصناعات الاستراتيچية ، وكذلك إدماج الحركات العمالية فى عمليات تضامنية للحفاظ على استقرار الأجور ونظم العمل ، مع خفض الحواجز أمام التجارة الدولية ، وفرض قيود على أنشطة المضاربة التى تمارسها رؤوس الأموال الدولية .

وفى ظل دولة الرفاه الغربية نُظر إلى توسع الوظائف الاقتصادية والاجتماعية للدولة كمقوم رئيسى من مقومات عملية التحديث الاجتماعى والاقتصادى والسياسى لأية دولة متقدمة . بيد أن دور الدولة فى التوفيق أو المواءمة بين التنظيم الداخلى والانفتاح على العالم قد تقلص باطراد منذ نهاية الستينيات تحت تأثير ارتفاع تكلفة هذا الدور داخلياً ، وهو ما تمثل فيما عرف بـ « الأزمة المالية للدولة » "The Fiscal Crisis of The State" ، والتى تجلت فى تراجع قدرة الدولة على عزل الاقتصاد الوطنى عن الاقتصاد المعولم ، وكذلك فى وجود الركود والتضخم معاً كنتيجة لسياساتها التدخلية حسبما يرى البعض [٦] . فدولة الرفاه التى كانت تحاول القيام بأنشطة اقتصادية معينة خارج نطاق السوق من أجل كبح جماحها ، حلت محلها « دولة المنافسة » التى تتجه بنفسها إلى تفعيل السوق أو إضفاء سمات السوق على قراراتها وسياساتها على أمل توطين الأنشطة الاقتصادية فى الحدود القومية وجعلها أكثر قدرة على التنافس بالمعايير الدولية وعبر القومية[٧] . وتتمثل آليات هذه العملية فى محاولات خفض الإنفاق الحكومى وإطلاق النشاط الاقتصادى الخاص وخصوصاً الأسواق المالية .

ويعتبر بعض كتاب العولمة أن تصاعد نفوذ وقوة رأس المال العالمى ، وخصوصاً القطاع الناشط فى الأوراق المالية والسندات والنقود الائتمانية ، يفضى إلى تقويض السياسات النقدية والمالية للحكومات ، حيث عجزت هذه السياسات عن ضبط تنقلات وتحركات الكتلة المالية الضخمة المتنقلة عبر أسواق العالم وبورصاته ومصارفه : وهذا ما أدى بالحكومات لأن تتبنى سياسات ليبرالية جديدة محافظة وذات طابع انكماشى . ويطلق البعض مصطلح « انعدام القُوة » [٨] Powerlessness لوصف هذه الحالة .

بيد أن الانطلاق من ازديار قوة أسواق المال العالمية كدليل على « انعدام قوة » الحكومات واضطرارها لاتباع سياسات انكماشية محافظة ، يشير فى الواقع إلى ما يقوم به

أنصار العولمة من المبالغة فى تقدير قوة الدولة الغربية عقب الحرب العالمية الثانية أو دولة الرفاه ؛ إذ لم تكن هذه الدولة قوية إلى هذا الحد أو تدخلية بقدر كبير فى الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية ، ذلك أن النمو الاقتصادى السريع آنذاك هو الذى منح الدولة فوائض مالية للإنفاق من جراء اتباع سياسات اقتصادية كلية توسعية ، ولكن - بعد عقدين من الزمان - أخذ النمو يضطرب ويحل الركود ، وينخفض الدخل الحكومى فى دول منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، حيث واجهت الحكومات الغربية صعوبات فى بناء ميزانيات متوازنة ، وفى تعبئة موارد كافية لتمويل برامج الرفاه . ومن جانب آخر فإن الزعم بأن الضغوط الشديدة التى مارسها الرأسماليون الناشطون- على الحكومات من أجل تخفيض الضرائب حتى لا يخرج هؤلاء من البلاد بحثا عن بيئة استثمارية مشجعة فى بلاد أخرى - لا يستند إلى منطق قوى . ذلك أن كلاً من المواطنين والرأسماليين يمارسون الضغوط كنمط معتاد ، إذ كان هؤلاء يقبلون بدفع ضرائب أعلى فى ظروف الحروب ، بينما أحجموا عن ذلك مع حلول السلم والسلام فى السبعينيات وما بعدها (٩) .

هذا بالإضافة إلى أن الركود الاقتصادى الممتد والمرتبط بالزيادة السكانية هو الذى تطلب من الحكومات الغربية أن تزيد من الضرائب لإعانة الأعداد المتنامية من المتعطلين والمواطنين المتقاعدين ، أى أن ذلك الأمر يتعلق أساسا بركود مستويات المعيشة ، مما يعطى صدقية للقول بأن حالة طوارئ قومية أو تهديد خارجى تدفع الناس لقبول زيادة الضرائب (١٠) . هذا إلى جانب أن الحكومات المحافظة فى عهدى تاتشر وريجان فى بريطانيا والولايات المتحدة فى الثمانينيات هى التى تبنت سياسات انكماشية وتقشفية ، ولم تتبع سياسات للنمو المتجدد والمتواصل ، وهو الأمر الذى يجعلنا نتنبأ بأن غياب هذه السياسات يفرض صعوبات عديدة أمام الحكومات ويطلق العنان لرأس المال المعولم .

٢ - ١ - محاذير المبالغة فى تنميط استجابة الدول للعولمة :

بعد أن يطلق أصحاب فكرة العولمة مقولة « انعدام القوة » والانتقال من « دولة الرفاه » إلى «دولة المنافسة » ، يحاول هؤلاء تأكيد أن ضغوط وآليات العولمة ، التى تنحو إلى توحيد الأسواق ومواصفات الإنتاج والإدارة والتسويق وكذا توحيد أنماط السلوك والاستهلاك والذوق ، تدفع باتجاه أن تتبع مختلف الدول الغربية ودون تمييز استجابات

وسياسات موحدة أو شبه موحدة إزاء العولمة بغض النظر عن تفاوت القدرات والكفاءات، وتباين السياسات والأهداف والمصالح والتوجهات الأيديولوجية ؛ بيد أن الحكومات المحافظة فى الولايات المتحدة وبريطانيا وأستراليا إبان الثمانينيات هى التى مارست دوراً بارزاً فى تدعيم فكرة تخلى الدولة عن برامج الرفاه بحجة مقتضيات التواؤم مع الاتجاهات المعولمة ، ومن هنا شاع مفهوم « غياب المساعدة » (١١) Helplessness لوصف دور الدولة الجديد .

وفى هذا الإطار من التعميم يشير المدافعون عن تشابه استجابات الدولة فى الشمال الصناعى لضغوط العولمة إلى تراجع مصادر القوة التقليدية التى كانت تحوزها الدولة ومن أهمها صناعة السياسة وكونها فاعلا إداريا ومديراً اقتصاديا ، وأن مصدر القوة المتاح الآن لدى الدولة هو كونها مصدراً رئيسياً للشرعية يفوض سلطاته لقوى أو فاعلين أعلى أو أدنى من المستوى الوطنى ، وحسب هذا الرأى « يجب النظر إلى الدولة القومية على أنها لم تعد « قوة حاكمة » "Governing Power" ، بل باعتبارها أحد الفاعلين السياسيين فى نسق معقد من القوة يمتد من المستوى العالمى إلى الأصعدة المحلية »(١٢) . ومن هنا يذهب أنصار هذه الفكرة إلى أن الدولة التى تتراجع قوتها تعود فى الواقع إلى صورتها السابقة التى كانت عليها قبل السياسات الكنزية ، أى بوصفها المصدر الأعلى للشرعية والفاعل الذى يفوض سلطاته دون ممارسة دور مباشر فى الأنشطة الاقتصادية . ويُشار هنا إلى مصطلح آخر يفسر ذلك الواقع وهو « الدولة كأساس » The basic state (١٣) ، وتقدم الدول الأوربية الغربية مثالا على ذلك ، ففى ألمانيا لم يتم إحلال الوكالات أو الوحدات الحكومية الفرعية ، ولا الوكالات فوق القومية محل سلطات الدولة فى التنسيق وخصوصاً فى مجالات هامة مثل البحث العلمى والتطوير التكنولوجى والاستثمار الصناعى (١٤) . فإذا كان هناك تغير طرأ على قوة الدولة الغربية ، فإنه ليس بالجديد عليها خصوصاً وأن التكيف يعد حجر الزاوية فى الدولة القومية والتى نشأت وترسخت فى نسق مجتمعى اقتصادى دينامیکی .

وفيما يتعلق بأنماط استجابة الدول الغربية للرأسمالية المتجاوزة للحدود القومية ، يتحدث البعض عن وجود اختلاف أو تباين بين هذه الدول بشأن مواجهة آليات العولمة من حيث المستويات وأنواع الموارد وتبعاً لاختلاف الثقافات والخبرات التاريخية والخيارات

والفرص السياسية (١٥). وفى بعض الأحيان يلاحظ أن الرأسمالية التى تتخطى الحدود هى التى تشجع الدولة على تقليص عديد من مخصصات الضمان الاجتماعى ، فى حين أن الدولة فى عالم الجنوب هى التى تتأثر أكثر ، وسلباً ، بتحركات السوق ورأس المال والإنتاج المعولم . ويبدو ذلك فى إضعاف قدرتها التفاوضية مع القوى الرئيسية الفاعلة فى الاقتصاد المعولم ، ومن هنا فإن الدعوة التى يحملها صندوق النقد والبنك الدوليان وأنصار المدرسة النيوكلاسيكية ، والتى تنطلق من أن الاندماج فى الاقتصاد العالمى الواحد هو الطريق الوحيد للنمو الاقتصادى ، وبالتالى فإن الدولة يجب أن تكف عن التدخل فى الشئون الاقتصادية والاجتماعية وحتى فى صياغة وسن تشريعات قانونية تحد من تدفق رؤوس الأموال العالمية - هذه الدعوة لا تراعى ظروف البلدان النامية من غياب أسواق تنافسية كفء وضعف القدرات المؤسسية والتنظيمية للدولة فى عالم الجنوب ، « والواقع أنه يتعين فى العديد من البلدان النامية خلق الأسواق الحرة وتوفير متطلبات عملها بكفاءة وضبطها لضمان تحقق الصالح العام ، وهذه أدوار مهمة للدولة . فالبنى المؤسسية للبلدان المتخلفة توفر المعلومات وحرية دخول الأسواق لذوى النفوذ فحسب ، مما يقضى بداية على شرطين جوهريين للأسواق التنافسية . والمأساة أن إطلاق قوى السوق ، فى مثل هذه البيئة المؤسسية الخربة ، يوطد أركان غياب المنافسة » (١٦) .

ومن المثير للانتباه أن الدول النامية وحدها هى التى تُنصح بأن تترك السوق تتفاعل دون أية قيود أو ضوابط ، فى حين أن نسبة غالبة من الاقتصادات النامية لا تعرف هذه السوق بالمعنى المؤسسى ولا الرشيد ، إذ ينطلق أصحاب الليبرالية المحافظة من مسلّمة أساسية مفادها أن علاقات السوق هى علاقات بين ملاك ، وأن موضعها الأساسى هو تداول حقوق الملكية ، وهى بدورها حقوق قابلة للتداول ، ومن هنا فإن فرض أية قيود عليها ينطوى على تعكير صفو علاقات السوق وتعطيل أداء مهمتها الطبيعية كمنظم للعلاقات الاقتصادية بصورة كفء رشيدة .

يتجاهل تعميم مقولات الفكر الليبرالى المحافظ الجديد - بخصوص توحد استجابات جميع الدول لتيارات العولمة - الفروق فى القدرات والخبرات ، ليس من الدول المتقدمة والدول المتخلفة فحسب ، بل بين البلدان النامية ذاتها ، فلا يمكن أن نساوى مثلاً بين

الصين ومصر فى الإنتاج فى الاقتصاد العالمى وثماره ، إذ « . . . تكفى مقارنة عبء الاستدانة ، وتدفق الاستثمارات الخارجية ، ومستوى ونمط النمو الثقافى والاقتصادى بين البلدين ، لتأييد الادعاء بتفاوت الاستجابة للمؤثرات العالمية حسب المستجيب . وعندنا أن غالبية شعوب العالم الثالث ، ومنها العرب ، ستدفع ثمناً باهظاً لسيادة النسق الرأسمالى على صعيد العالم ، مع إطلاقة دون ضبط فيها ، نتيجة لإعادة هيكلة اقتصاديات بلدان الأطراف على صورة متخلفة ومشوهة للغرب الرأسمالى ترتع فيها قوى السوق ورأس المال وحافز الربح بحرية لا تتأتى لها حتى فى أعتى صور الرأسمالية الغربية »(١٧) . حتى الحكومات الغربية التى اتبعت سياسات مالية واقتصادية محافظة تدخلت فى مرات عديدة لدفع النمو الاقتصادى وخلق ظروف تشجع على إيجاد فرص عمل جديدة ، كما تدخلت لفرض قيود على التجارة الدولية لحماية منتجاتها المحلية ، يضاف إلى ذلك أن هذه الحكومات وغيرها تزيد من ميزانياتها ومن نطاق ضبطها التنظيمى للأسواق ، وإن قلصت من امتلاكها لوسائل الإنتاج . يضاف إلى ذلك أن الدول - الغربية القوية - تؤدى فى الواقع دوراً لا غنى عنه فى تمكين عولمة رأس المال ، ذلك أن أية سوق تحتاج لإطار عام من القواعد الناظمة ، والدولة هى التى تخلق بيئة الضبط التى يندفع فيها رأس المال ، وعلى سبيل المثال نلاحظ أن الحكومات تقدم تسهيلات للمشروعات عابرة الجنسية من قبيل ضمانات الملكية وحوافز الاستثمار ونظم الضريبة المخففة ، والنظم النقدية المحفزة وقوانين العمل المواتية(١٨) .

ورغم أن الحكومات الغربية تقلص من مكاسب العاملين وحوافزهم ، إلا أن قدرة النقابات على التفاوض ، إلى جانب وجود حدود دنيا من برامج المساعدة الاجتماعية والضمان الاجتماعى تحول دون تدهور مكانة الأجور وعنصر العمل ، ولكن الليبرالية المحافظة الجديدة تنصح البلدان النامية باستبعاد هذا العنصر - عنصر سوق العمل - من عمليات الاندماج فى الاقتصاد العالمى أو من تعويق آليات إطلاق الأسعار والأسواق ، ذلك أن « التكيف » يقتضى - حسب هذه الرؤية - تجميد الأجور ، لكبح التضخم ، وذلك كأحد المقومات الرئيسية لبرامج التثبيت والتكيف الهيكلى . بيد أن هذا الأمر يعنى عمليا تدهور الأجور الحقيقية وارتفاع البطالة ، ومما يفاقم من تردى الأوضاع إعطاء أصحاب العمل حرية التعيين والفصل للعمال والموظفين ، وكذا عدم الالتزام بحد أدنى للأجور ، بغرض خفض تكلفة العمل لرجال الأعمال حتى يتحفز النمو .

٢ - ٢ - التباين فى تراجع السيادة الوطنية :

يستند المدافعون عن العولمة والاندماج فى الاقتصاد المعولم إلى مظاهر خمس لتراجع السيادة الوطنية للدول عموماً [١٩] :

أ - ظهور مرحلة ما بعد الصناعة ، والتى تتضمن التطور السريع للتكنولوچيات الميكرور إلكترونية ، وما تسببه من تقليص المسافات الجغرافية والزمانية بين الشعوب والثقافات والأفكار والموارد .

ب - بزوغ مشكلات كوكبية تتخطى حدود الدول .

ج - تراجع قدرة الدول على حل المشكلات حتى على أساس قومى .

د - نشأة كيانات جماعية فرعية جديدة أكثر قوة داخل المجتمعات القومية .

هـ - تنامى مستوى الخبرة والتعليم والتمكين لدى المواطنين بما يجعلهم أقل تأثرا بسلطة الدولة .

بيد أن هذه المظاهر تكاد غالبيتها تنحصر فى - وتحدث فى - بلدان الشمال الصناعى ، كما أنها لا تدل على أن الدول القومية فى هذا الشمال تقف عاجزة لا تستطيع فعل شيء إزاء تراجع سيادتها الوطنية ، إذ تتبع الدولة القومية الغربية سياسات تنافسية مع الدول الأخرى ، وخاصة فى ميادين الضرائب لجذب الاستثمارات الخاصة ، كما تتبع إجراءات مضادة للهجرة ، وتقدم الدعم لصادراتها ، كما تفرض سياسات عقابية على واردات الدول التى تلجأ إلى تقييد الواردات إليها . [٢٠] ومن ناحية أخرى تلجأ الدول الصناعية والمصنعة الجديدة فى شرق وجنوب شرق آسيا إلى التكتلات الاقتصادية الإقليمية للتكيف مع ضغوط العولمة التى تفرضها الشركات متعددة الجنسية (النافتا ، الاتحاد الأوربى ، آبيك ، الآسيان . . إلخ) . فمثل هذه التكتلات تمكن الدول ليس من مقاومة المؤثرات العالمية فحسب بل من الاستفادة بأكبر قدر ممكن من العمليات المعولمة مثل النقود الإلكترونية والتشابكات فى فروع ومراكز الشركات متعددة الجنسية أو الاندماجات الكبرى بين البنوك وشركات الكمبيوتر والطيران والبترول العملاقة والتى تحدث كل يوم تقريباً .

يضـاف إلى ذلك أن رأس المال العـابر للحـدود عـادة مـا يشـجع السـلطات المحلية أو الفرعية بالنسبة للدول على تأكيـد استقلالها عن الحكومة المركزية . فقد قدمت عدة ولايات أمريكية وحكومات المقاطعات فى أوربا تسهيلات استثمارية لجذب رأس المال متعدد الجنسيات إلى أراضيها ، كما تتفاوض السلطات المحلية فى المقاطعات الاقتصادية فى الصين مثل « جوانج دونج » ، « سينكيانج » ، « شاندونج » و «يونان » ، مباشرة مع الشركات عابرة القوميات (٢١) .

ولا يعنى تراجع سيادة الدولة ضعفها بصفة نهائية ، فالتشريعات التى تصدرها الحكومات ما تزال تؤثر فى توافر المنتجات العالمية وأسعارها ، وكذلك فى ظروف العمل فى المصانع المعولمة (٢٢) . هذا إلى جانب قدرة الحكومات فى الدول الصناعية القوية على كبح جماح رأس المال المضارب فى أسواق المال الخارجية ، ومراقبة عمليات غسيل الأموال القذرة ، وتبادل المعلومات مع الدول الأخرى حول الجريمة الدولية وحصارها .

هناك جانب آخر يفسر المعايير المزدوجة بخصوص تراجع قوة الدولة ، فالدول الصناعية الغنية تتفق على مسئولية مزعومة للدول النامية عن تراجع مستوى المعيشة فى عدد من الدول الغنية وارتفاع معدلات البطالة ، وذلك بادعاء أن السلع الصناعية التى تصدرها بعض دول آسيا إلى الأسواق الأمريكية والأوربية بأسعار أرخص بكثير من مثيلاتها فى الدول الغنية المستوردة هى أحد أسباب الركود فى الأخيرة . كما أن قلة أجور العمال وظروف العمل السيئة وتشغيل الأطفال وراء بيع السلع بأسعار متدنية ، ومن هنا فإن هذه العوامل تعتبر بمثابة دعم مستتر للسلع المصدرة ، وهو ما يشكل إغراقاً لأسواق الشمال الصناعى يستوجب فرض ضرائب عالية تساوى الدعم من قبل المستوردين . ومن هنا برزت فكرة صياغة تشريع دولى للعمل ، إلا أن دول الجنوب تمكنت حتى الآن من استبعاد مناقشة هذا الأمر باعتبار أنه يدخل فى صميم صلاحيات منظمة العمل الدولية (٢٣) . وهى المنظمة الدولية الوحيدة التى يمثل فيها كل من العمال ورجال الأعمال والحكومات .

وهنا لابد من إعادة التأكيد على موضوع التفاوت الكبير بين الدول الصناعية الغربية والدول النامية من حيث القدرة على التعامل مع مظاهر ضعف السيادة الوطنية ، ويُشار هنا

على سبيل المثال إلى منظمة التجارة العالمية WTO والتى قال مديرها ذات مرة : « إننا لسنا بصدد محاولة تطوير أو تحسين العلاقات بين الأسواق المختلفة ، وإنما نحن بصدد صياغة دستور لسوق كوكبية واحدة »(٢٤) . ولكن الجدير بالاهتمام هو أن المنظمة تمتلك جهازا يراقب تطبيق اتفاقيات الجات ومنها اتفاقيات الاستثمار وحماية الملكية الفكرية . هذا الجهاز يعد نوعا من السلطة التنفيذية ، فهو يراقب مدى التزام الدول الأعضاء بالقواعد والنصوص ، بل توجد مجموعة من المفتشين تذهب لتقصى الأحوال فى كل دولة كل خمس سنوات تقريباً بصفة دورية ، أو تُرسل لفحص حالة نزاع بين الأطراف (٢٥) .

كان من نتائج إطلاق آليات السوق وخفض النفقات الحكومية والخصخصة والإنفاق العام الاستثمارى وازدياد ضعف الطبقة الوسطى وتهميش قطاعات عديدة من السكان ، بحيث تعجز الحكومات المنتخبة بطريقة ديمقراطية عن معالجة هذه الأزمات ، ذلك أن اجتماع الحريات الجديدة مع تنامى الفقر ، يحتمل أن يخلق ظروفاً تؤدى إلى تحول الحريات إلى حالة من الفوضى بدءاً من انتشار الجرائم الصغيرة إلى ظهور المافيا المنظمة ، وهو ما يقود فى آخر الأمر إلى الإطاحة بالقانون والنظام . يضاف إلى ذلك انتشار مظاهر وممارسات الفساد فى غالبية البلدان النامية فى إطار دعوات التحول للسوق والاندماج فى الاقتصاد العالمى ، وكذلك تراجع سيادة الدولة المتمثل فى عجزها عن فرض القوانين والتشريعات الوطنية فى مواجهة حركات وتدفقات الأموال المعولمة والنقود الإلكترونية ورأس المال المالى . . إلخ ، هذا فضلاً عن أن شروط مؤسسات التمويل الدولية - مثل الصندوق والبنك الدوليين - أدت فى حالات عديدة إلى أن تتبنى الدول النامية التى لجأت إلى هذه المؤسسات سياسات تقشفية وانكماشية أفضت إلى ازدياد مظاهر عدم الاستقرار السياسى والسخط الاجتماعى والاضطراب فى علاقة النخب الحاكمة بالجماهير المهمشة والطبقة العاملة ، وكان من مصاحبات مواجهة النخب الحاكمة لهذه المظاهر إعادة فرض حالة الطوارئ والعصف بالحريات المدنية والسياسية وتجميد التحول الديمقراطى عند حدود دنيا .

القليل من الكتّاب والمثقفين العرب هو الذى عالج موضوع الدولة القطرية العربية كمؤسسة سياسية اجتماعية كبرى مندمجة تاريخياً ومتمايزة ومعقدة التركيب تنظيميا ،

وكفاعل تاريخى ذى رسالة معنوية صاغها هو وصنعته هى حتى يجسد حقائق تفاعلات وتباينات البنية الاجتماعية ، وحتى يلقى قبول والتفاف الجماهير حوله وتكريس الولاء له والإجماع حوله ، وذلك كمقومات تكوينية بنيوية تضمن له الاستمرار والتجدد المتواصل ذا القدرة التكيفية العالية والفعالية التنظيمية والتشريعية للتعامل مع الديناميات الحياتية الاجتماعية الداخلية والمؤثرات العالمية ضاغطة كانت أم محفزة . فى حين اهتم الكثيرون ببنية السلطة وبجهاز الدولة وعلاقته بالمجتمع عموماً والمجتمع الأهلى خصوصاً وكذا بالتطور الدستورى والسياسى لنظم الحكم العربية .

ولكن ذلك لا ينفى أن عديداً من الباحثين العرب وجه الاهتمام إلى الدولة بالتشخيص سالف الذكر وإن كان ذلك قد اقتصر على الإطارات التاريخية الحديثة وحتى اندلاع الحرب العالمية الثانية . وكان من أهم عوامل قلة تناول الدولة العربية كبنية متمايزة مندمجة أو فى طريقها للتعقد و الاندماج والتمايز - الانتقادات الشديدة التى وجهها الفكر القومى الرومانسى للدولة القطرية من زاوية اعتبارها « صنيعة » الاستعمار وكتجسيد للتجزئة والإقليمية وكمعوق للوحدة العربية من جهة ، ونشوب ذلك السجال الصاخب وغير المنتج فى معظمه والمستمر حتى الآن بين مختلف الاتجاهات السياسية والأيديولوجية فى الوطن العربى حول الاعتراف بـ - أو نفى - الدولة القطرية ، إذ لم يتجاوز هذا السجال نقطة البداية : الدولة القطرية ، قائمة وحقيقية واقعة أم لا ؟ وإذا كان السجال قد تجاوز هذه البداية مع إقرار غالبية الوحدويين بوجود الدولة القطرية ، فإن التحليل أو التمحيص كف عن التقدم خطوات أخرى ليستسهل البعض المهمة ويقوم بدراسة موضوع التنمية أو قضية نظم الحكم والانتخابات ، بينما يندفع البعض الآخر إلى التركيز على المجتمع المدنى وعلاقته بالتحول الديمقراطى .

إحدى وحدات التحليل الهامة للغاية هى التساؤل عن شرعية الدولة فى الوطن العربى . ويتضمن هذا الموضوع القدرة - قدرة هذه الدولة - على الاستمرار كبنيه معنوية سياسية تخترق المجتمع رضائيا ، ولكن جل معالجات موضوع الدولة القطرية كان تجزيئيا : اقتصر عند لحظة الاستقلال عقب الحرب العالمية الثانية إما على موضوع الدولة والتحرر الوطنى أو الدولة والتحديث ، وعند ظهور النفط وارتفاع عوائده انحصر التحليل فى

التنمية وتأثيرات الفورة النفطية ، وسياسات النمو التابع أو ما يسمى بالانفتاح الاقتصادى، ولدى ظهور الإحياء الدينى الإسلامى اقتصر التحليل على مدى تهديده للتحول الديمقراطى وللاستقرار السياسى والأمنى .

أحد جوانب شرعية الدولة يتمثل فى توافر مقومات عضوية متمايزة من قبيل البنى المؤسسية المعقدة ثم الفعالية المؤسسية ثم القدرة على تمثيل المجتمع وعدم المصادرة على تفاعلاته وتحركاته المستقلة ، معنى ذلك ألا تكون الدولة بنية هشة تخضع فى تشكلها لتوجهات الفرد الحاكم أو القلة المسيطرة ، ولا تكون شريكاً أو طرفاً فى نزاعات أهلية أو حروب أهلية . ولكن ما حدث هو أن تجمع الأزمات وتوالى الكوارث الوطنية والقومية أبان عن حقائق ترهل بنية الدولة وانكشافها أمام ضغوط عاصفة داخلية أو خارجية ، وعن نتائج سلبية بعيدة المدى لتوظيف النخبة الحاكمة - عسكرية كانت أم مدنية ، جمهورية أم ملكية ، قبلية أم شللية إدارية - للدولة فى انحيازاتها الاجتماعية أو الأيديولوجية ، وفى صراعاتها الطائفية والإثنية والدينية والمصلحية مع التيارات السياسية والفئات الاجتماعية الأخرى فى البلاد .

•• الدولة القطرية العربية وتعثر مهام البناء :

أرادت الطليعة التى قادت التحـرر الوطنى من الاستعمار التقليدى فى الخمسينيات أن تؤسس من جديد أو تدعم قيام دولة وطنية ذات توجه ثورى مقاوم لآليات وضغوط السيطرة الإمبريالية والصهيونية التى مثلتها القوى الغربية والكيان الصهيونى ، وأن تحاول تفكيك سيطرة الطبقات التقليدية الإقطاعية والرأسمالية التجارية على جهاز الدولة وموارد البلاد . وقادت هذه الطليعة معارك التنمية فى مصر وسوريا والعراق واليمن والجزائر ، من خلال تمكين الدولة الوليدة أو العريقة من أن تتمتع بقوة استقلال ذاتى متحرر من هيمنة شريحة اجتماعية معينة أو من مؤثرات الصراع الدولى - إبان الحرب الباردة بين المعسكرين الشيوعى والرأسمالى - ومحاولات جر الوطن العربى إلى الأحلاف الغربية بقيادة الولايات المتحدة . وكانت الطليعة التحررية هى التى صنعت أو أسهمت بدور رئيسى فى خلق طبقة وسطى جديدة تقود مهام الاستقلال الاقتصادى والتنمية المعتمدة على الذات .

بيد أن شراسة المعارك مع الاغتصاب الصهيونى لفلسطين وللأراضى العربية والدعم الأمريكى بغير حدود ، وكذلك غلبة الطابع العسكرى الانقلابى والتسلطى الأمنى فى غالبية البلدان المشرقية والمغاربية ، وكذلك التركيز على بناء تنظيم واحد علوى بقصد تعبئة الجماهير خلف معارك القيادة - أدى إلى قلة الاهتمام ببناء الدولة الوطنية القادرة على صيانة مكاسب وإنجازات الاستقلال الوطنى ، بل وهو الأهم - تنظيم وتفعيل المبادرات الشعبية حتى تكون سنداً معززاً للدولة الوطنية(٢٦) . وكان الأمر يستلزم ، من بين عوامل ومقومات عديدة ، أن تهتم نخب التحرر الوطنى بالجوانب المعنوية الثقافية الرسالية لبناء الدولة وكذلك بالبعد المؤسسى المعقد ذى القدرة على الاستمرار وعلى تجسيد إرادة واختيارات الناس . ويعبر عن ذلك برهان غليون عندما يقول :

« ومثلما تميل الدولة الديمقراطية إلى الظهور بمظهر الدولة الإدارية والتسيدية ، من دون طموحات تحويلية جذرية ، تظهر الدولة الثورية بالعكس دولة تبشيرية هجومية وتغييرية بالتعريف . فبقدر ما تستمد الأولى من تجسيدها المباشر والكامل للإرادة الجمعية ماهيتها كسلطة شرعية بالأساس ، تقوم قوة الثانية وشرعيتها على ما تمثله من قدرة على قلب المجتمع وزعزعة استقراره وتوازنه ، ونفى وجوده كحقيقة شخصية تاريخية تعبر عن الهياكل المفوتة وعن الانحطاط والتحلل المرفوضين . فهى لا تستطيع أن تعمل إلا إذا قبل المجتمع أن يستقل بوصفه قوة مستقلة ومتميزة ، ويسلم نفسه ومصيره للدولة والسلطة الطليعية »(٢٧) . فى عديد من الكتابات العربية يتم دفع التحليل مباشرة إلى النتائج السلبية لتعاقب نظم حكم فرديةوسلطوية على التطور الديمقراطى ومهمات التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، وذلك دون دراسة قوة الدولة وكفاءتها فى مواجهة الأزمات . وربما يكون مدخل فعالية الدولة العربية فى التصدى للأزمات الداخلية والإقليمية والدولية ذا قدرة تفسيرية عالية فى تلك الدراسة ، بل وفى المقارنة مع مجتمعات أخرى لم تكن فيها قوة منظمة حديثة عند ميلاد الاستقلال سوى الجيش ، ولم تكن الدولة ولا نخب الانقلابات العسكرية أو نخب الحزب الواحد تقل استبداداً ولا تسلطاً عن مثيلاتها العربية ، بل ربما تزيد ؛ مثال ذلك كوريا الجنوبية وتركيا والمكسيك والبرازيل والأرجنتين . . إلخ . بيد أن وجه المقارنة يبدو من قدرة وكفاءة الدولة على التكيف والتنظيم والضبط وقيادة التنمية

أحياناً وحفزها أحياناً أخرى من خلال سياسات مركبة(٢٨) . هذه الأمور حدثت فى الدول سالفة الذكر فى حين ظلت الدولة فى غالبية البلدان العربية على ضعفها وهشاشتها وتقلصها المستمر ، وربما تكفى هنا المقارنة طبقاً لإحصاءات وأرقام التنمية البشرية بمقاييس البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة والتى سنتعرض لها فيما بعد .

فى السبعينيات كانت الشريحة العليا من الطبقة الوسطى الجديدة من العسكريين والمدنيين قد أحكمت اختراقها لجهاز الدولة وخلق تحالفات مالية مصلحية واجتماعية مع نخبة الحكم المتحلقة حول الحاكم ، وأخذت هى بنفسها فى فتح أبواب الاستيراد وصياغة وسن تشريعات تعطى امتيازات وإعفاءات لا حصر لها لرؤوس الأموال الأجنبية وللشركات متعدية الجنسية لكى تستثمر فى الداخل ، وكان الهم الأساسى لهذا التحالف هو توظيف القوانين والتشريعات والأجهزة الإدارية ووسائل الإعلام فى خدمة تراكم الثروات السريع وإنشاء مشروعات استثمارية مشتركة بين القطاع العام والقطاع الخاص ورأس المال الأجنبى ، وفى غالب الأحيان لم يهتم هذا التحالف ببناء قاعدة معلومات قوية وراسخة عن ميادين التنمية والاستثمار وعن رأس المال المغامر والشركات متعددة الجنسية ، وكذلك انعدم الاهتمام بدعم القدرة التفاوضية لسلطات الدولة المعنية ، وبتعزيز كفاءة الدولة فى الضبط Regulation وفى التنظيم ، وفى تبنى سياسات متبلورة للصناعة وللتصنيع ولاختيار مزايا تنافسية للبلاد العربية ، فى إطار التقسيم الدولى للعمل ، اتساقاً حتى مع توجهات النخبة فى الاندماج فى الاقتصاد المعولم ، بعكس ما قامت به الدولة فى شرق وجنوب شرق آسيا(٢٩) .

كانت إحدى أهم حلقات إدماج الدولة فى دائرة من المصالح الخاصة محلية ودولية - إذن - مع سيطرة أفراد الشريحة العليا من الطبقة الوسطى « التى تعمل فى قيادة القطاع العام وأجهزة الدولة وتحصل على دخول عالية بفضل وظائفهم فى مواقع السلطة ، وهو ما يتيح لهم إمكانية تجميع ثروات كبيرة تعتبر رأسمالاً بيروقراطياً ، أى غير مرتبط بشكل مباشر بظروف الإنتاج المادى . ومصادره هى المرتبات والبدلات والمكافآت ، ثم الدخول غير الرسمية من العمولات وكافة مظاهر الفساد والانحراف والانحلال فى مواقع السلطة »(٣٠). هذا فضلاً عن « . . أن جذور الرأسمالية الكمبرادورية الراهنة ،

المتعاونة والمتحالفة مع رأس المال الأجنبى والتى تحمست للانفتاح والليبرالية الجديدة ، وبرامج التكيف الهيكلى ، كانت تنبع أساسا من هذه الشريحة »[٣١] .

هذا التحالف النخبوى الاجتماعى الذى هيمن على الدولة القطرية بعد انتكاسة التحرر الوطنى والمد القومى أخذت قاعدته الاجتماعية التى يستند إليها تضيق ، فى ضوء تدهور الأوضاع الوظيفية والمعيشية لغالبية الطبقة الوسطى ، وكذلك الطبقة العاملة ، من جراء سياسات الانكماش والتقشف وتركيز الإنفاق الحكومى على البنية الأساسية وقطاع الخدمات . ويلاحظ أن النخبة الحاكمة التى أرادت أن تستخدم الدولة فى تبنى سياسات النمو التابع والترحيب بالاستثمارات الأجنبية أصرت على استمرار اتباع السياسات السلطوية ، رغم تخلى الدولة التدريجى عن مهامها التنموية والإنتاجية ، وقد تحكم فيها الخوف من تنامى قوى الاحتجاج الاجتماعية والسياسية ، كما عانت النخبة من ضعف أو محدودية الثقافة السياسية .

ولم يقتصر عدم كفاءة الدولة عند الحدود المجتمعية الداخلية ، بل تبدى ذلك بوضوح مع انفجار الحرب الأهلية فى لبنان ، والتهديدات الإسرائيلية المتواصلة ضد لبنان ، والتدخل الأمريكى فى لبنان ، والحرب العراقية - الإيرانية وغيرها . اختارت النخبة وتحالفها الاجتماعى المضارب والطفيلى أن تعيد الدولة إلى استراتيجية الاندماج فى المراكز الرأسمالية العالمية المسيطرة ، « أو بالأحرى التحول إلى أداة فى الاستراتيجية العالمية بدل أن تكون مقر سلطة سيادية ونزعة بنائية محلية ، وقاد [الأمر] فى النهاية إلى فقدانها توازناتها السياسية والمادية معاً ، وانقلاب الرأى العام عليها وتحول الانتماء والولاء عنها نحو الأمة - الجماعة أو القبيلة أو الطائفة أو الحى أو الأسرة »[٣٢] .

لا تختلف حال الدولة الوطنية فى المغرب العربى كثيراً عن نظيراتها فى المشرق ، فقد اختارت الاندماج فى النظام الرأسمالى العالمى ، وإن لم تعان من صدمات أو تحديات بنيوية كبرى حتى نهاية الثمانينيات مع انفجار الأوضاع فى الجزائر ، واختارت أن تدخل بعض المظاهر المحدودة لتحول ديمقراطى ولتعددية حزبية ونقابية ضمن خطوط معينة لا يجوز تعديها ، بقصد تدعيم السيطرة على المجتمع وفئاته وتفاعلاته ، وكذا الحصول على المعونات والمساعدات المالية والاقتصادية من الدول الغربية ومؤسسات التمويل

الدوليـة . والدول المغـاربيـة « على اخـتـلاف أنظمـتـهـا الدسـتـوريـة وتوجـهـاتهـا الأيديولوجيـة [تتضمن] جملة ثابتة من السمات تضفى على حياتها السياسية نسقاً خاصاً . ففى كل حالة نجد الزعيم أو الحاكم الفردى يحتل مكاناً فريداً ، سواء أكان رئيساً أو ملكاً . فالحكم أوتوقراطى فى كل البلاد المغاربية ، وكل شيء - النخب ، التمثيل ، الفعالية - تابع ومرتبط بهذه الظاهرة . أما السمة الثانية فهى أن تشريك النخب السياسية يقع على قاعدة الجلب ، أو ما يسمى التزكية التى تنطبق على أهل الولاء ، أكثر مما تنطبق على أهل الكفاءة . أما السمة الثالثة فهى تدور حول طبيعة الانتخابات التى كثيراً ما تأخذ شكل الاستفتاء أى تنظيم طريقة تُقنن بها تزكية القرارات المتخذة من القمة »(٣٣) .

ومن جانب آخر ، لم تساهم شرائح الرأسمالية التى أعطتها الدولة الامتيازات والإعفاءات الضريبية والتسهيلات العقارية وفى الأراضى ومن خلال البنوك - فى تنشيط الاقتصاد ودفع الانتاج . « إن الدولة إذ تفعل ذلك ، تعتقد خطأ ووهماً أن هذه الطبقة تسير فى طريق التحول إلى طبقة منتجة أو ذات مشاريع صناعية مهمة ، ومن ثَمّ تصبح الطبقة المؤهلة للقيام بالدور نفسه الذى قامت به البرجوازيا الغربية فى تنمية الرأسمالية فى بلدانها » (٣٤) .

ولكن ما هو أهم من إخفاق الرأسمالية العربية عموماً فى أن تتحول إلى طبقة منتجة ومصنعة هو أنها - عندما تحالفت مع نخبة الدولة المتحلقة حول شخص الحاكم أو عندما كان بعض ممثليها يحتلون مواقع وظيفية وتنفيذية رفيعة فى قمة جهاز الدولة والمشروعات المملوكة لها - لم تهتم بعصرنة جهاز الدولة ، ورفع كفاءته على إدارة الشئون السياسية والاقتصادية والاجتماعية وخصوصاً لكى يكون فعالاً فى مواجهة الأزمات الكبرى التى تعصف بالبلاد سواء كانت داخلية (الاحتجاج السياسى والاجتماعى ، التصحر والجفاف، المديونية الداخلية والخارجية ، الفقر ، التهميش ، البطالة ، الأمية ، . . إلخ) أو إقليمية (تأثيرات الصراع العربى - الصهيونى ، والاغتصاب الصهيونى المستمر لفلسطين ، توترات ونزاعات الحدود ، توترات العلاقات العربية - العربية ، وتوترات العلاقات العربية مع دول الجوار ، والأزمات فى البلدان العربية المجاورة . . إلخ) ، أو خارجية (الضغوط الأمريكية والأوربية ، آليات التبعية للنظام الرأسمالى العالمى ، شروط

هيئات التمويل الدولية . . إلخ) . ويمكن القول إن من أهم الأسباب الرئيسية لهذا الإخفاق هو السعى الدائب لدى الرأسمالية العربية لتوظيف الدولة فى خدمة مصالحها وتحالفاتها ، والأكثر من ذلك أنها تعمد إلى صياغة وإخراج القوانين والتشريعات ورسم سياسات موسمية لحظية بقصد دعم سيطرتها على الدولة ومشروعاتها بغرض تمتين مصالحها ضيقة الأفق ، بل تمتين مصالح الشريحة الأعلى صوتاً والأكثر نفوذاً من هذه الرأسمالية وهى الشريحة الناشطة فى الاستيراد والحصول على توكيلات من الشركات عابرة القوميات وتهريب المخدرات وتجارة السلع وبقية أنشطة الاقتصاد الموازى أو غير الرسمى . وباختصار فإنها لم تكترث ببناء وتعزيز القدرات العضوية للدولة فى الضبط والتنظيم والرقابة والمحاسبة . يضاف إلى ذلك غياب المشاركة السياسية وانتهاك حقوق الإنسان وحصار التحول الديمقراطى المقيد أصلاً فى حدود ضيقة لا تخرج عن حرية الصحافة ، وضعف آليات المحاسبة والمساءلة للحاكم ونخبة الدولة ، إلى جانب عجز البرلمان عن ممارسة صلاحياته فى التشريع والرقابة وكون أغلب أعضائه جاءوا من انتخابات فى غالب الأحيان صورية ومشكوك فى نزاهتها .

هكذا ظهرت دولة مشوهة بنيوياً « تقوم فيها البرجوازية المحلية بدور غير منتج ، وتقل فيها استقلالية السوق الداخلى ، ولا تلعب فيها الضرائب دوراً مقابل الاقتصاد الريعى الملحق بالخارج ، ولا توجد فيها طبقة وسطى واسعة ، ولم ينتشر فيها التعليم بشكل كامل »(٣٥) .

فى الأقطار الخليجية العربية استخدمت الأسر المالكة العوائد الهائلة من تصدير النفط من منتصف السبعينيات إلى منتصف الثمانينيات بمنطق « توزيع العطايا » على جموع المواطنين لتشجيعهم على « الاستهلاك » للأراضى والعقارات ، وعلى العمل فى الأجهزة والمصالح الحكومية بأكبر قدر ممكن حتى دون توصيف دقيق للوظائف ، ودون تبين حاجة الجهاز الحكومى الذى يستتبع تطبيق مبدأ « التكلفة - المنفعة » ، ونجم عن ذلك نشأة فئة اجتماعية جديدة أطلق عليها محمد الرميحى « البدو - قراطية »(٣٦) . لقد تحول المواطنون الخليجيون إلى فئة شبه موحدة حتى أطلق عليهم « الفئة - الدولة » عاشوا إبان الفورة النفطية على « الريع » مقابل امتلاك الجنسية ، فى مقابل أو فى مواجهة عمالة

مهاجرة عربية أو أجنبية تعيش على الأجور ، وأفضى عموماً إلى « تقلص قاعدة الإنتاج المادى (الزراعة ، الصيد ، الرعى) ، واندثار الحرف التقليدية . . وتضخم قطاع الخدمات الحكومية والتجارية والهامشية . وقد ساعد على ذلك نمط إعادة تدوير « الريع النفطى » ، بواسطة الدولة ، داخل المجتمعات النفطية وتوزيع الغنائم بين الفئات الاجتماعية المختلفة من المواطنين » (٣٧) .

استمدت الدولة فى الأقطار الخليجية شرعيتها غالباً من كونها دولة توزيعية ريعية ، وكان ضعف بنية الدولة وعجز جهود التكامل الإقليمى فى إطار مجلس التعاون عن تقوية هذه البنية ، كما كان طلب الحماية الغربية فى مواجهة التهديدات الإقليمية ، وراء اهتزاز الشرعية بعنف إزاء اندلاع الحرب العراقية الإيرانية ، وضعف المنعة إزاء قيام الثورة الإيرانية ومع الاجتياح العراقى للكويت .

•• المؤثرات العالمية وتصورات مواجهة الضغوط :

ربما كان مفهوم القدرة الوطنية على تعبئة الموارد وكفاءة تخصيصها واستخدامها واحداً من أهم معايير قياس قوة الدولة ، ويمثل إدخال هذا المعيار مدخلاً نظرياً هاماً لتقويم كيفية نجاح الدولة الوطنية فى الوطن العربى فى تعبئة مواردها الطبيعية والبشرية للتغلب على ميراث الحقبة الاستعمارية والتدخل الأجنبى عموماً والذى أضعف قدرة الدولة العربية على تعبئة مواردها الداخلية . بيد أن المحاولة كانت قصيرة الأمد فى الخمسينيات والستينيات ، واتجهت النخب العربية إلى الاستجابة لوعود قصيرة الأمد وغير مبشرة على المدى الأطول تتلخص فى الزعم بفوائد جمة تتحصل من الاعتماد على الموارد الخارجية ، سواء تمثلت فى ريع النفط الذى يعتمد إنتاجه وتصديره وتسويقه على إرادة الشركات متعدية الجنسية واحتياجات الأسواق الغربية وآليات السيطرة التى شكلتها الحكومات الغربية فى إطار منظمة الطاقة الدولية ، أو تمثلت فى المساعدات الخارجية والاستثمارات الأجنبية الخاصة وحتى العمالة الماهرة ، ولكن منطق الاعتماد على الموارد الخارجية أدى إلى تهميش قيمة الموارد المحلية ، وكذلك إلى ضعف الدولة القطرية التى أخذت منذ منتصف السبعينيات فى خفض الإنفاق الاستثمارى وتقليص القطاع العام وتمويل العجز

فى الموازنة العامة عن طريق موارد خارجية . يضاف إلى ما سبق الحديث عنه حصيلة السياحة وتحويلات العاملين بالدول النفطية ، فى حين أن دولة مثل إيران - التى كانت الثورة بالنسبة لها حائلا أمام تدفق المساعدات الخارجية - رأت عدم التدفق هذا بمثابة حافز للاتجاه لتعبئة الموارد الوطنية الذاتية إلى جانب عوائد البترول .

وتمثلت الآثار أو المضاعفات السلبية لهذا المنطق فى مصاحبات ومترتبات انخفاض الأسعار العالمية للبترول ، وبالتالى تراجع عوائده وانخفاض تحويلات العاملين المهاجرين لدول النفط العربية ، واتجاه الدول الصناعية الغربية إلى التقليل الشديد من معوناتها ومساعداتها للدول النامية ، وقصرها - وبنسب متناقضة - على الدول الأكثر فقراً فى أفريقيا جنوب الصحراء . ولأسباب سياسية (عدم الاستقرار السياسى للنظم العربية ، الصراع العربى - الإسرائيلى) ، واقتصادية (ضعف الاقتصاديات العربية وتخلف البنية الأساسية) - أحجمت الشركات متعدية الجنسية عن نقل جزء معتبر من استثماراتها إلى البلاد العربية .

ومن اللافت للنظر أن زوال الرواج المالى النفطى وتقلص متحصلات المساعدات الخارجية جعل الدولة العربية تعانى من عدم توازن اقتصادى ومالى ، هذا فضلاً عن دخول عديد من البلدان العربية فى أزمات هيكلية تهدد بنية الدولة وشرعيتها ذاتها ، كما فى لبنان بتأثير الحرب الأهلية والتدخلات العربية والإسرائيلية والأمريكية ، والجزائر بفعل الصدام المروع بين الدولة وجبهة الإنقاذ ثم الجماعة الإسلامية المسلحة وهيمنة المؤسسة العسكرية ، وأيضا السودان بسبب الأزمة فى الجنوب وتوجهات النظام الحاكم ، واليمن بتأثيرات الحرب الانفصالية والمواجهة بين الدولة والقبائل المسلحة ، إلى جانب العقوبات الجماعية التى كانت الولايات المتحدة وراء فرضها على العراق وليبيا والسودان ، ولم يكن يقصد من فرض هذه العقوبات هذه الأقطار فحسب بل الدول العربية بمجموعها والدول الأفريقية وإيران .

تُظهر قراءة غالبية النخب العربية المسيطرة سياسياً واقتصادياً ومالياً وفهمها لعمليات واتجاهات العولمة ولآثارها بعيدة المدى على الدولة القطرية العربية - عدم استيعاب فعلى ، وغياب قدر لا بأس به من المعلومات عما يجرى بالفعل ، كما يبين تحليل تصورات بعض الكتاب ممن يدافعون عن النظرية الليبرالية الجديدة المحافظة القصور نفسه . ينادى هؤلاء

بإبعاد الدولة عن قطاع الإنتاج وعودتها إلى صناعة السياسات ، بالنظر إلى الزعم بأن الدولة وقطاعها العام يمثلان مشروعاً اقتصادياً فاشلاً ، وأن « العودة إلى قواعد السوق هى اعتراف بالانفصال بين مجال السياسة أو السلطة من ناحية ومجال المصلحة أو الاقتصاد من ناحية أخرى ، فالسلطة السياسية هى وظيفة الدولة تباشرها عن طريق القوانين والسياسات العامة بعيدا عن الأوامر أو القرارات الفردية ، أما الاقتصاد - بما ينطوى عليه من تعارض المصالح وتقابلها - فإنه مجال النشاط الفردى عن طريق السوق تحت رقابة الدولة فى ضوء ما تضعه من قواعد وقوانين . فإذا كانت السوق أشبه بالمباراة بين اللاعبين للحصول على أفضل النتائج ، فإن الدولة فى الأصل ليست لاعبا من اللاعبين بقدر ماهى الحكم الذى يضع قواعد اللعبة ويتأكد من سلامة مراعاتها ، كما يعمل على تحسين ظروف وكفاية اللعبة والارتقاء بمستواها » (٣٨) .

والأمر الذى يلفت النظر أن هذه الرؤية تتناول الدولة والاقتصاد فى الأقطار العربية بمعزل عما يحدث فى العالم من ضغوط وتحركات قائمة على اختراق الأسواق والسيادة الوطنية والحدود ، كما أنها تنطوى على تناقض ، ذلك أن الدعوة لدولة السياسات تتضمن بالأساس تقوية الدولة وتدعيمها ، بيد أن أصحاب هذه الرؤية يعودون مرة أخرى لتذكيرنا بأن آليات وعمليات العولمة تضع قيوداً شديدة على صلاحيات الدولة ، وهو ما يفضى فى الواقع إلى تراجع قدرة الدولة على فرض سياساتها النقدية والمالية والتجارية داخل حدودها الوطنية . ويتساءل حسام عيسى تعليقاً على هذا التناقض : « ألا يعنى ذلك ببساطة أنه لم تعد للدولة من سياسة إلا حماية حقوق الملكية ؟ وألا يعنى ذلك أن التيار الثانى للحركة الليبرالية ليس إلا صورة منمقة من التيار الأول الذى ينادى بوضوح بضرورة أفول الدولة ، بما يعنيه ذلك من ترك الساحة لقوى الهيمنة الجديدة : المؤسسات الدولية والشركات متعدية الجنسية لتتولى هى تشكيل الأرض الوطنية اقتصادياً واجتماعياً ومن ثم سياسياً ؟ (٣٩) .

لايزال القول بأن الاقتصادات العربية تمر بمرحلة انتقال وأن علينا من ثَمّ أن نقبل التكاليف والأعباء التى يتطلبها التغير الانتقالى حتى يتم ترسيخ نظام السوق - لا يزال هذا القول شائعاً ، مع تجاهل أن عمليات العولمة تسير بمعدلات متسارعة وضاغطة ولا تترك

الفرصة للاقتصادات النامية حتى تتكيف وتنتقل إلى اقتصاد السوق ، وهذا ما يبدو من الرأى الآتى : « . . يبدو أن هناك عدداً من الضوابط التى ينبغى احترامها حتى يتم الانتقال السليم من نظام إلى آخر . وهذه الضوابط لا تخرج على القاعدة العامة فى الكفاءة وهى ضرورة تحقيق الهدف المقصود بأقل قدر من الأعباء والتضحيات (. .) اقتصاد السوق يتطلب انتقالاً من اقتصاد الأوامر إلى اقتصاد القواعد والسياسات (. .) الدولة لا تتخلى عن دورها ولكنها تغير من طبيعة هذا الدور بوضع الإطار الاقتصادى والقانونى المناسب . . »(٤٠) .

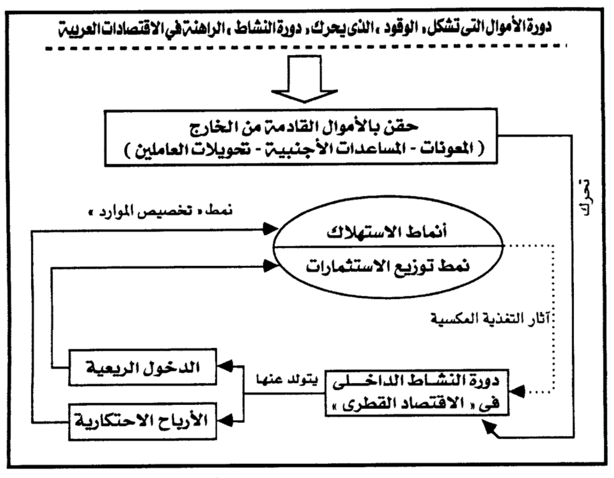
هناك معوقات هيكلية حقيقية أمام تطبيق الأفكار الليبرالية الجديدة المحافظة ، ومن أهمها أنها تفترض من الاساس وجود أسواق تنافسية كفء . وهى لا توجد بهذا المعنى فى شتى الأقطار العربية ، كما أنها تعتبر أن آلية الأسعار هى الأداة الفعالة فى التوازن الاقتصادى ، وذلك يفترض بالأساس شفافية الأسواق ومعرفة المتعاملين معهم باختلاف نوعياتهم : مستهلكين ، منتجين ، أصحاب أعمال ، مشتغلين وعاملين ، وهذا ما لا يتوافر إلى حد كبير فى البلاد العربية . كما أن النظرية تعزل فى الواقع الاقتصاد المحلى عن الاقتصاد المعولم ، وتتجاهل الدور الرئيسى للفاعلين الرئيسيين للأخير فى تحديد الأسعار عالمياً . يضاف إلى ذلك أن آلية الأسعار لا تهتم بقضية توزيع الدخل والثروة ، ذلك أن إطلاق هذه الآلية فى إطار الاندماج التابع للأقطار العربية والنامية فى الاقتصاد المعولم يؤدى ، فى ظل غياب دور فاعل للدولة فى العدالة التوزيعية ، إلى ازدياد حدة الفقر وسوء التوزيع ، وخصوصا فى إطار ضعف القدرة المؤسسية للدولة ، واستشراء البيروقراطية والفساد فيها .

وربما يكون الأخطر مما سبق هو عدم اهتمام الليبرالية المحافظة بموضوع التنمية ، بمعنى تحقيق تغيرات بنيوية فى الاقتصاد المتخلف ، بغرض تعزيز القدرات البشرية والنقابية والإنتاجية . « وأقصى ما تصبو إليه هذه الآلية (آلية الأسعار) ، إن أفلحت ، هو مجرد النمو الاقتصادى . ومن ثم تعنى إعادة الهيكلة الرأسمالية التخلى عن قضية التنمية فى المجتمعات المتخلفة . (. .) ويتبدى هذا التوجه فى توازن مفهوم « التنمية » والتعويل على « النمو الاقتصادى » فى إطار نظام السوق فى « التخفيف » من الفقر عوضاً عن غاية التنمية « القضاء » على الفقر »(٤١) .

وتقدم الأزمة المالية التى حدثت فى بعض البلدان الآسيوية فى صيف عام ١٩٩٧ مثالاً واضحاً على مخاطر تبعية الاقتصادات للأسواق المالية العالمية ، ولرؤوس الأموال السائلة التى تسمى بكتلة الأموال الهائمة والمضاربة والتى لا يقل حجمها عن ١٢٠٠ مليار دولار سنوياً وتعادل ٥٠ مثلاً لإجمالى التعاملات فى السلع والخدمات ، وكذلك تقدم مثالاً على مخاطر الإنتاج دون تطوير آلية قوية لمنع المخاطر . وقد لعب الوسطاء الماليون الأجانب دوراً بارزاً فى الأزمة ، من خلال التوجه لسوق العقارات والأراضى ، والمضاربة على أسعار العملات المحلية ، حيث أطلقت الدول هناك العنان للبنوك فى الإقراض قصير الأجل لشركات ووسطاء قاموا باستثمارات مضاربة تركز مالا يقل عن ٣٠٪ منها فى قطاع العقارات [٤٢] ، وأدى ذلك الإطلاق إلى انخفاض كبير فى أسعار الصرف للعملات المحلية وزيادة المديونية الخارجية ، هذا فضلاً عن أن الولايات المتحدة - التى طالما وجهت استثمارات شركاتها العملاقة عابرة القوميات إلى هذه الدول (كوريا الجنوبية ، تايلاند ، هونج كونج ، تايوان . . إلخ) فى إطار الحرب الباردة مع الاتحاد السوفيتى ، وطالما فتحت أسواقها بدون قيود أمام الصادرات المصنعة من هذه الدول - لجأت أخيراً إلى سياسات حمائية شديدة فى مواجهة السلع المصنعة رخيصة الثمن من هذه الدول ، كما نجم عن إجراءات مكافحة الإغراق إضافة حواجز تجارية أشد .

وكان برنامج الأمم المتحدة الإنمائى قد نصح الدول النامية بضرورة التحوط لدى الانفتاح على الأسواق المالية الغربية ، لأن غياب إجراءات وقائية وإصلاحات إضافية ، يضعف قدرة « التحرير المالى » على الدفع باتجاه إحداث نمو اقتصادى متواصل وتنمية اجتماعية . كما أن فتح القطاع المالى أمام الأسواق المالية العالمية ينبغى أن يتم بالتوازى مع تنمية اقتصادية فعلية ومستوى كفء من الإدارة الاقتصادية[٤٣] .

فى ضوء دروس الأزمة الآسيوية وفى ضوء مظاهر ضعف القدرة والكفاءة المؤسسية للدولة العربية وكذلك فى إطار استمرار السياسات المعتمدة على الموارد الخارجية ، رغم محدوديتها ومخاطر الارتكان اليها - يثور التساؤل عن المآل السلبى لمثل تلك السياسات . يوضح الشكل الآتى أبعاد السياسات سالفة الذكر .



المصدر : عبد الفضيل ، محسن عوض ، «التحديات الجديدة أمام إعمال الحق فى التنمية فى الإطار العربى» ، ورقة إلى «الندوة الإقليمية حول حقوق الإنسان والتنمية» المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، برنامج الأمم المتحدة : ٧-٩ يونيو / حزيران ١٩٩٩ ، ص ٧ .

تدل مؤشرات التنمية البشرية على أن الأقطار العربية كانت قد حققت توسعا ملموساً فى التعليم والخدمات الصحية والإسكانية وتوفير المياه الصالحة للشرب وتطوير المرافق العامة والبنية الأساسية ، غير أن هذا التوسع كان مرتبطا بالأساس بسنوات الفورة النفطية والمساعدات الخارجية حتى منتصف الثمانينيات ، ثم تباطؤ معدل النمو والتوسع التنموى بعد ذلك . فبالنسبة للتعليم مايزال الوطن العربى يعانى من ارتفاع نسبة الأمية عموماً (٤٥٪) وهو متوسط أعلى من المتوسط العالمى ، وحتى من مثيله فى بعض الدول النامية ، وخصوصاً الدول المصنّعة الجديدة فى شرق وجنوب شرق آسيا ، كما تزيد أمية الإناث عن ٦٠٪ ، فى حين تبلغ أمية الكبار من الذكور فى بلدان شرق آسيا ٩٪ ونسبة أمية الإناث ٢٤٪ ، وفى بلدان أمريكا اللاتينية تبلغ النسبة ١٢٪ و ١٤٪ على التوالى[٤٤] . وبالنسبة

لمعدل التعليم العالى لاتزال الدول العربية فى مستوى أدنى من دول نامية أخرى ، ففى حين أنه تبلغ نسبة الملتحقين بالتعليم العالى من مجموع السكان فى سن هذه المرحلة التعليمية فى كوريا الجنوبية ٤٨٪ ، تبلغ فى مصر ١٧٪ ، وتبلغ فى إسرائيل ٣٥٪ ، أما فى الإمارات فلا تزيد عن ١١٪ وفى سوريا ١٨٪ ، وفى السعودية ١٤٪(٤٥) .

وتبدو الآثار السلبية لانتهاج سياسات الانكماش والتقشف الناجمة عن اتباع برامج الصندوق والبنك الدوليين فى التكيف الهيكلى - صارخة بالنسبة للتفاوت الكبير بين مجموعات السكان من حيث النصيب من الدخل القومى ، ففى مصر يحصل السكان من مجموعة الأدنى دخلاً (١٠٪) على ٩ , ٣٪ فقط من الدخل القومى ، فى حين تستحوذ المجموعة الأعلى (١٠٪) على ٧ , ٢٦٪ ، وفى الأردن تصل النسبة إلى ٤ , ٢٪ ، ٧ , ٣٤٪ على التوالى ، أما فى المغرب فتبلغ ٨ , ٢٪ ، ٥ , ٣٠٪ ، وتصل فى الجزائر إلى ٨ , ٢٪ و ٥ , ٣١٪ ، فى حين أنها تصل فى إسرائيل إلى ٣٪ و٥ , ٢٣٪ (٤٦) .

ويرصد بعض الباحثين حال النمو ومعدلاته المتدهورة ، سواء فى النمو فى الناتج المحلى الإجمالى أو فى متوسط نصيب الفرد السنوى منه فى الأقطار العربية على النحو الآتى : « تراجع نصيب الفرد الفعلى من الناتج المحلى الإجمالى بنسبة ٧ , ٢٪ كمتوسط سنوى ، ويعد هذا أعلى مستوى للتدهور فى الدول النامية . وفى الدول الرئيسية المصدرة للنفط انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلى الإجمالى بأكثر من ٢٪ فى العام ، بينما ارتفع ناتجها المحلى الإجمالى إلى حوالى ٥ , ٣٪ فى العام . كما تراجع المتوسط الفعلى لنصيب الفرد من عوائد الصادرات لمجموع الدول ، بأكثر من ٤٪ فى العام ، بين عامى ١٩٨٠ و ١٩٩٣ ، كما تدهورت القدرة الشرائية لدخول الأفراد إلى أكثر من ٧٪ سنوياً . وبعد تراجع عوائد تصدير النفط ، انحصرت مصادر الدخل الهامة فقط فى السياحة وتحويلات العاملين » (٤٧) .

وفى ختام هذا البحث يمكن القول إن هناك تحديات جمة تفرضها عمليات وآليات العولمة على قدرة الدولة العربية على الا ستمرار كمؤسسة تحظى بقبول ورضاء المواطنين ، وبوصفها مؤسسة صاحبة دور رئيسى فى صيانة الوحدة الوطنية وتحقيق التكامل الوطنى ، فضلاً عن دورها الأساسى فى تحقيق مقومات التنمية البشرية المستديمة والمتواصلة . ولكن

تسارع التغيرات العاصفة فى بيئة النظام العالمى وهيكل القوة السائد فيه لصالح النظام الرأسمالى العالمى ومراكزه الرئيسية - قد عاجل الدولة القطرية العربية ، وهى فى حالة عصيبة من التدهور فى القدرات والكفاءة ، ومن تردى الأحوال العربية عموما ، وازدياد اختراق القوى المهيمنة فى النظام الدولى ، وعلى رأسها الولايات المتحدة ، للنظام الإقليمى العربى ، وتصاعد نفوذ وغطرسة الكيان الصهيونى ، وازدياد تهديده للدول العربية فرادى ومجتمعة ، وخصوصاً فى ضوء التحالف الاستراتيجى لهذا الكيان مع تركيا وتهديداته لسوريا والعراق . وتوشك القضية الفلسطينية على الاختزال فى نمط الحكم الذاتى الحالى بعد أن تراجعت بوصفها القضية المركزية للعرب .

والأمر الذى يزيد من تفاقم الأوضاع أن النسيج المجتمعى الوطنى لعديد من الدول العربية يواجه تحديات عديدة تنال من مناعة وشرعية الدولة ذاتها ؛ ذلك أن جماع المؤثرات والضغوط الداخلية والإقليمية والعربية والعالمية أدى بالفعل ، وما يزال ، إلى تآكل شرعية هذه الدولة ، عندما أخذت الأقطار العربية فى الابتعاد تدريجياً عن الاهتمام والتفاعل مع هموم العرب الكبرى مثل قضية فلسطين ومواجهة التجزئة والإقليمية مع انحسار المد القومى ، فقد أتاحت قضايا العمل العربى المشترك قدراً لا بأس به من الحماية والتعزيز للدولة القطرية العربية فى مواجهة التهديدات الإسرائيلية والضغوط الخارجية ، بينما نجم عن انحسار قضايا العمل القومى والاعتقاد غير المبرر بأهمية الارتباط بالقوى الغربية - فى صورة أحلاف أو محاور أو علاقة خاصة - انفجار الخلافات والنزاعات « العربية - العربية» حول الحدود ، وبسبب اختلاف التوجهات الأيديولوچية والسياسية بين النظم العربية والخلافات الشخصية بين الحكام . كما نتج عن تلك الأمور تعمق تبعية الأقطار العربية - كل على حدة - لأى من مراكز السيطرة العالمية . والأخطر من ذلك أن تفاعل هذه السياسات مع تراجع قدرة الدولة العربية على استيعاب الفئات الاجتماعية والقوى والتيارات السياسية الجديدة ، أدى إلى صدام مروع استمر سنوات ليست بالقليلة وما زال مستمراً ، مع جماعات العنف الدينى المسلح ، وإلى توتر عنيف مع المجتمع عموماً والمجتمع الأهلى خصوصاً ، يضاف إلى ذلك ما حدث ، ولا يزال ، من انبعاث الولاءات الأولية من طائفية ودينية وقبلية وإثنية تهدد نسيج الوحدة الوطنية وتقود إلى تفتيت الكيان المجتمعى للدولة القطرية العربية .

فالدولة القطرية التى واجهت تيارات قومية وإسلامية تنزع عنها الشرعية وتتخطى حدودها إلى أمة عربية أكبر أو أمة إسلامية أوسع ، حاولت جذب ولاء المواطنين لها واستقطاب تأييدهم لها ، وكان البعض من أنصار أفكار وسياسات الانكفاء القطرى على الداخل يزعمون أن المد القومى ومعارك التحرر الوطنى ومواجهةالكيان الصهيونى كلف الدولة القطرية الكثير وأضاف متاعب جمة . فى حين أن مخاطر التفتيت والانقسام الطائفى الدينى واللغوى والإثنى ، إلى جانب ما اتسمت به أجهزة الدولة من ممارسات البيروقراطية والفساد المنظم ، جعل الولاء للوطن يتحول إلى ولاءات للأسرة أو العشيرة أو القبيلة أو الطائفة أو جماعة المصلحة التى يجمعها البحث عن ثروات خاصة ومكاسب طبقية ومكانة اجتماعية أعلى ، ولربما كان من أهم عوامل مناعة الدولة القطرية تجاه ضغوط النظام العالمى الراهن والمستقبلى تبنى قضايا محددة لعمل عربى مشترك ، مثل قضية فلسطين ومواجهة أطماع إسرائيل فى المياه العربية ، ودعم الديمقراطية وحقوق الإنسان .

* * *

الهوامش

١ - صامويل هنتنجتون ، صدام الحضارات : إعادة صنع النظام العالمى ، ترجمة : طلعت الشايب ، تقديم د. صلاح قنصوه ، سلسلة كتاب سطور ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٢٩٣ .

٢ - نفس المصدر ، ص ٢٩٧ .

٣ - Stephen D. Krasner, "Westphalia and All That ", in : Judith Goldstein and Robert Keohane, eds., Ideas and Foreign Policy : Beliefs,.Institutions and Political Change, Ithaca : Cornell Univ. Press, 1993, p.237.

٤ -انظر ذلك : Philip G. Cerny, The Changing Architecture of Politics: Structure, Agency and the Future of the State, London :Sage, 1990.

٥ - G. Cerny,"Globalization and the Other Stories : the Search for a New Paradigm for International Relations ", International Journal, (Autumn 1996),p. 632.

٦ - انظر كمثال : Susan Strange, States and Markets, London, New York Pinter Publishers, 1988, Second Edition, PP. 76-89.

٧ - Gerny," Globalization and the Other Stories.. ", Op. Cit., p. 634.

٨ - ورد فى : Linda Weiss, Globalization and the Myth of the Powerless State", New Left Review, no. 225 (September / October 1997), p.13.

١٠ - Jan Aart Scholte, " Global Capitalism and the State," International Affairs, vol. 73, no.3 (July 1997), pp.440 -1.

١١ - Robert Made, " Globalization and Its Limits : Reports of the Death of the National Economy Are Greatly Exagerated ", in : S. Berger and R. Dore, eds., National Diversity and Global Capitalism, Ithaca : Cornell Univ. Press, 1996, p.75.

١٢ - Paul Hirst and Graham Thompson, Globalization in Question, Cambridge : Cambridge Univ. Press,1996, p. 190.

١٣ - Weiss, Op. Cit., 16-17.

١٤ - Ibid., p. 18.

١٥ - Scholte, Op. Cit., pp. 440-1.

١٦ - نادر فرجانى ، « آثار إعادة الهيكلة الرأسمالية على البشر فى البلدان العربية » ، مجلة التنمية والسياسات الاقتصادية (الكويت : المعهد العربى للتخطيط) ، العدد الأول ، ديسمبر ١٩٩٨ ، ص ٥٢ .

١٧ - المصدر نفسه ، ص ٥٣ ، قارن : تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٩٧ ، الدولة فى عالم متغير ، واشنطن العاصمة : البنك الدولى ، ١٩٩٧ ، ص ص ٤-١١ .

١٨ - Scholte, Op. Cit., pp. 441 - 2.

١٩ - James Rosenau, Turbulence in World Politics, Princeton: Princeton Univ. Press, 1990, pp. 12-13.

٢٠ - R. Gilpin, The Political Econamy of International Relations, Princeton: Princeton Univ. Press, 1987, pp. 65-66.

٢١ - انظر فى ذلك :
جعفر كرار أحمد ، « الصين بعد رحيل دنج شياوبنج : دراسة حول الوضع الراهن واحتمالات المستقبل » ، السياسة الدولية ، العدد ١٢٨ ، أبريل ١٩٩٧ .

٢٢ - Scholte, Op. Cit., pp. 444-5.

٢٣ - إسماعيل صبرى عبدالله ، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ، أوراق مصر ٢٠٢٠ - ٣ ، القاهرة : منتدى العالم الثالث - مكتب الشرق الأوسط ، يناير ١٩٩٩ ، ص ص ٦٣ - ٦٤ .

٢٤ - وردت فى : نفس المصدر ، ص ٦٤ .

٢٥ - المصدر نفسه ، ص ٦٥ ، أيضاً : Susan Strange, The Retreat of the State : the Diffusion of Power in the World Economy, Cambridge : Cambridge Univ. Press, 1996.

٢٦ - انظر فى ذلك على سبيل المثال :
أحمد ثابت ، الدولة والنظام العالمى ، القاهرة : مركز البحوث والدراسات السياسية بكلية الاقتصاد، جامعة القاهرة ، ١٩٩٤ . سعد الدين إبراهيم (محرر) ، المجتمع والدولة فى الوطن العربى - مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٨ . سمير أمين ، أزمة المجتمع العربى ، القاهرة : دار المستقبل العربى ، ١٩٨٥ . عبدالله العروى ، مفهوم الدولة ، الدار البيضاء : المركز الثقافى العربى ، ١٩٨١ . عصمت سيف الدولة ، هل كان عبدالناصر دكتاتوراً ؟ ، بيروت : دار المسيرة ، ١٩٨٠ . عصمت سيف الدولة ، الأحزاب ومشكلة الديمقراطية فى مصر ، بيروت : دار المسيرة ، ١٩٧٧ .

٢٧ - برهان غليون ، المحنة العربية : الدولة ضد الأمة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، يونيو/ حزيران ١٩٩٣ ، ص ١٩٠ .

٢٨ - انظر كمثال : Henry S.Rowen, ed., Behind East Asian Growth :the Political and Social Foundation of Prosperity, London: Routledge,1998, Martin H. Landsberg, The Rush to Development: Economic and Political Struggle in Korea, New York: Monthly Review Press.

٢٩ - انظر فى ذلك : مراد إبراهيم الدسوقى (منسق) ، النمور الآسيوية : تجارب فى هزيمة التخلف ، القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام ، ١٩٩٥ .

٣٠ - فؤاد مرسى ، هذا الانفتاح الاقتصادى ، القاهرة : دار الثقافة الجديدة ، ط ٢ ، ١٩٨٤ ، ص ١٢٢ .

٣١ - رمزى زكى ، « الليبرالية الجديدة تقول وداعاً للطبقة الوسطى »، (عالم الفكر ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب) ، المجلد ٢٥ ، العدد ٢ ، أكتوبر / ديسمبر ١٩٩٦ ، ص ٥٤ .

٣٢ - برهان غليون ، مصدر سابق ، ص ٢١٦ .

٣٣ - عبد الباقى الهرماسى ، المجتمع والدولة فى المغرب العربى - مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ، محور المجتمع والدولة ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٨٧ ، ص ٤٣ .

٣٤ - من تقرير صادر عن الاتحاد الاشتراكى للقوات الشعبية بالمغرب عام ١٩٧٧ ، ورد فى : محمود عبدالفضيل ، التشكيلات الاجتماعية والتكوينات الطبقية فى الوطن العربى : دراسة تحليلية لأهم التطورات والاتجاهات خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، جامعة الأمم المتحدة ، منتدى العالم الثالث ، شباط / فبراير ١٩٨٨ ، ص ١٥٤ .

٣٥ - عزمى بشارة ، « التحول الديمقراطى ، التدين الشعبى ، نمط التدين الجماهيرى » ، حول الديمقراطية وحقوق الإنسان (ملف) ، المستقبل العربى ، العدد ٢٣٦ ، أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٨ ، ص ٨٨ .

٣٦ - محمد الرميحى ، الأسس التاريخية والاجتماعية للتكامل الاقتصادى فى الخليج العربى ، ورد فى : محمود عبدالفضيل ، مصدر سابق ، ، ص ١٧٨ . أيضا : خلدون النقيب ، المجتمع والدولة فى الخليج العربى وشبه الجزيرة ، مشروع استشراف مستقبل الوطن العربى ، بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٧٨ .

٣٧ - محمود عبد الفضيل ، مصدر سابق ، ص ١٧٨ . ويرى عدنان بسيسو أن القطاع العام أدى دوراً تاريخياً فى الاقتصادات الخليجية بصورة لم يسبق لها مثيل سواء فى البلدان الصناعية أو النامية ؛ إذ كان القطاع العام (ومازال) ، المستلم لإيرادات النفط بحيث صار اقتصاد الدولة ، بشتى قطاعاتها ، معتمداً بصفة رئيسية على الإنفاق العام الذى تحول بدوره لأن يكون المحرك الأساسى للنشاط الاقتصادى . انظر : بسيسو ، « نحو استراتيجيا اقتصادية موحدة لبلدان مجلس التعاون الخليجى » المستقبل العربى ، العدد ٢٢٤ ، أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٧ ، ص ٩٧ .

٣٨ - حازم الببلاوى ، دور الدولة فى الاقتصاد ، بيروت ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٨ ، ص ٤٨ .

٣٩ - حسام عيسى ، « مصر . . إلى أين » ، المستقبل العربى ، العدد ٢٣٧ ، نوفمبر / تشرين الثانى ١٩٩٨ ، ص ٣٨ .

٤٠ - حازم الببلاوى ، التغير من أجل الاستقرار ، س مكتبة الأسرة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ص ١٩٢ - ١٩٣ .

٤١ - نادر فرجانى ، مصدر سابق ، ص ٥٣ .

٤٢ - انظر فى ذلك : Wang Hexing "Perspectives on the Economic Ggobalization in the Light of the Asian Financial Turmoil", International Studies, no. 8-9, (1998), Paul Krugman, "What happens to Asia?", South East Asia Discussion List, January 16,1998.

٤٣ - Hexing, Op. Cit, p. 17.

٤٤ - تقرير عن التنمية فى العالم - ١٩٩٧ ، البنك الدولى ، مصدر سابق ، ص ٢٤٥ (جدول ٧) .

٤٥ - المصدر نفسه ، ص ص ٢٤٥ - ٢٤٦ (جدول رقم ٧) .

٤٦ - المصدر نفسه ، ص ص ٢٤٠ - ٢٤١ (جدول رقم ٥) .

٤٧ - E. Riodran et. al, " The World Economy and Its Implications for the Middle East and North Africa ", in : N. Shafik,ed., Prospects for Middle Eastern and North African Economies, New York : St. Martin's Press, 1998, pp. 16 - 17.

● ● ●



قضايا اقتصادية واجتماعية

الثورة التكنولوچية الراهنة ومستقبل الصناعة العربية

•• د. محمد عبد الشفيع عيسى(*)

(١)
مراحل التطور التكنولوچى الحديث

يمكن القول إن التطور التكنولوچى المعاصر قد مر بثلاث مراحل أساسية(١) :

المرحلة الأولى : هى الثورة الصناعية ، واستمرت قرابة القرنين ، اعتبارا من الربع الأخير للقرن الثامن عشر وانتهاء بانتصاف دورة القرن العشرين بنهاية الحرب العالمية الثانية تقريبا . وما بين هاتين النقطتين الزمنيتين المتطرفتين شهد العالم الصناعى الرأسمالى المتقدم تحولات فاصلة ، وخاصة بنهاية القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين . ومن ناحية الجوهر ؛ أى بنية العملية الإنتاجية والعلاقة بين عناصر الإنتاج ، يمكن القول إن الثورة الصناعية قامت على نقل العبء الذهنى لعنصر العمل البشرى إلى الآلة ، باستخدام مصدر طاقة صناعى . وكان التعبير التطبيقى للثورة الصناعية فى بدايتها هو الصناعات الميكانيكية والطاقة البخارية . وبنهاية القرن الماضى وأوائل القرن الجارى تطورت مصادر الطاقة إلى استخدام النفط وتوليد الطاقة الكهربائية ، وبرزت الصناعات الكيميائية والكهربائية وصناعة معدات النقل الحديثة ، برا وبحرا وجوا ، وواصلت تطورها خلال النصف الأول من القرن العشرين .

(*) مستشار بمعهد التخطيط القومى بالقاهرة .

المرحلة الثانية : دشنتها نهاية الحرب العالمية الثانية واستمرت قرابة ربع قرن ؛ أى حتى أوائل السبعينيات ، ويطلق عليها (الثورة العلمية - التكنولوچية) ، وجوهرها : السعى إلى نقل شطر رئيسى (متزايد) من العبء الذهنى البشرى إلى الآلة ، وقد شهدت ظهور الطاقة النووية وأبرز صناعاتها البازغة هى (الصناعات الإلكترونية) . وقد تزاوج المصدر النووى للطاقة والتصنيع الإلكترونى فأنتج تطبيقات بارزة ؛ أهمها : الصناعات العسكرية، ولاسيما أسلحة التدمير الشامل ، ووسائل إطلاقها ، وأبرزها الصواريخ عابرة القارات متعددة الرءوس وذاتية الدفع ، وصناعة الأجهزة الإلكترونية الدقيقة التى امتدت استخداماتها على مدى واسع فى المجالين العسكرى والمدنى ، والصناعات الفضائية : الأقمار الصناعية ، وسفن الفضاء ، والمكوك الفضائى ، والمحطات الفضائية ، وأخيرا تطوير الآلات ومعدات النقل بانتشار وسائل التحكم الذاتى (الأوتوماتيكى) .

هذا وقد احتضنت الدول الأوربية الغربية الثورة الصناعية الأولى (وخاصة بريطانيا ثم فرنسا ثم ألمانيا) ، ولحقت بها الولايات المتحدة مع استدارة القرن ، وكذلك اليابان وجزء من روسيا . وبنجاح الثورة البلشفية عام ١٩١٧ فى روسيا وقيام الاتحاد السوڤيتى من بعد ، دخل الاتحاد السوڤيتى عصر الثورة الصناعية من بابها الواسع ، ونجح فى اللحاق بأوربا الغربية والولايات المتحدة واليابان إلى حد كبير ، بالتركيز على صناعة الآلات والمعدات لكل من الزراعة والصناعة .

وغداة الحرب العالمية الثانية أخذت أوربا الغربية تعالج جراح الحرب بإعادة التعمير ، بينما استدارت اليابان بعد الهزيمة لتعيد بناء صناعاتها المدنية ، ولكن الولايات المتحدة برزت بوصفها أقوى دولة صناعية فى العالم الرأسمالى ، ونهض الاتحاد السوڤيتى من فوره مشاركا فعالا فى قلب الثورة العلمية التكنولوچية : بصنع القنبلة الذرية فالهيدروچينية عقب الولايات المتحدة مباشرة ، وسبقها فى إطلاق أول قمر صناعى (سبوتنيك) عام ١٩٥٧ ، وأخذ طوال الخمسينيات والستينيات يطور - بالتوازى مع الولايات المتحدة - صناعات الآلات والمعدات ، ويحاول تطبيق أوتوماتية الصناعة . وبينما توقفت حركة الدفع الاقتصادى والالتكنولوچى فى الاتحاد السوڤيتى بعد انتصاف عقد الستينيات ، كانت الولايات المتحدة واليابان وأوربا الغربية - وخاصة الأخيرتين - تواصل التعميق الصناعى والالتكنولوچى بقوة هائلة .

وفى أوائل السبعينيات : أخذ الاتحاد السوفيتى ينتج سياسة هجومية فى مناطق معينة من العالم الثالث وفى علاقاته بأوربا الشرقية ، بينما تعتمل العلل فى اقتصاده ومجتمعه وكيانه السياسى ، ليدخل فيما يسمى (مرحلة الركود) . ولئن كانت أوربا والولايات المتحدة قد دخلتا بالنظام الرأسمالى الدولى دورة التضخم الركودى منذ أوائل التسعينيات والأكثر من عقد ، إن اليابان تولت باسم النظام المذكور فى الوقت نفسه مهمة التطوير الالتكنولوچى المتسارع والعميق ، فى كل ميدان من ميادين الصناعة المدنية . ولما بدأت أوربا وأمريكا فى التعافى الاقتصادى النسبى مع أوائل الثمانينيات ، أخذت تنهج مع اليابان نهجا هجوميا Offensive فى حقل التكنولوچيا ، فضلا عن النهج السياسى الهجومى للولايات المتحدة إزاء الاتحاد السوفيتى والعالم الثالث فى آن معا . وكان الخطان متوازيين ولكن متفاعلين بصورة معقدة .

وخلال الثمانينيات ، ثم أوائل التسعينيات ، بدا أن التطور الالتكنولوچى قد وصل فى أمريكا واليابان وأوربا الغربية إلى مدى بعيد وإلى عمق بعيد الغور ، فى اللحظة ذاتها التى كان الاتحاد السوفيتى فيها قد انهار أو كان بسبيله إلى ذلك ومعه أوربا الشرقية المتحالفة كلها ، ودع عنك معظم العالم الثالث .

وهكذا انفردت الدول الرأسمالية المتقدمة بالقمة على « مرتفع » التكنولوچيا، ودخل العالم من ثم المرحلة الثالثة للتطور التكنولوچي، وهى: مرحلة التكنولوچيا العالمية High - Tech ويطلق عليها أيضا « تكنولوچيا القمة » Top technologies ، وأخذت فى التبلور فى الثمانينيات وأوائل التسعينيات ، وما زال تطورها جاريا ، ويتمثل جوهرها فى السعى إلى نقل معظم النشاط الذهنى للإنسان إلى الآلة ، وباختصار صنع « آلات ذكية » تحاكى الذكاء البشرى، بل وتفوقه فى وظائف جزئية معينة، مع إعادة صياغة « المعرفة » البشرية ككل : إنتاجا وتوزيعا وتوصيلا واستهلاكا .

وأبرز تكنولوچيات القمة :

(أ) تكنولوچيا المعلومات ، ومعها تكنولوچيا الاتصالات من بعد (أو الاتصالية Telematics) ونتاج تزاوجهما : صناعة « المعلوماتية » Informatice .

(ب) التكنولوچيا الحيوية ، وخاصة الهندسة الوراثية .

(جـ) تكنولوچيات الطاقة الجديدة والمتجددة .

(د) تكنولوچيات المواد الجديدة ، وخاصة المواد فائقة القدرة على التوصيل وفائقة التحمل للحرارة .

وبينما تركز التكنولوچيا الأولى على صنع الأجهزة الإلكترونية الدقيقة التى تقوم بالوظائف الذكية ، (الحاسبات العاملة بتقنيات الذكاء الصناعى) فى الإنتاج والإدارة والثقافة والتعليم والترفيه والخدمات على اختلافها والأعمال التجارية والمنزلية ، مع إتاحة المعلومات والمعارف بالمعنى الواسع من ناحية المبدأ (عن طريق الأقمار الفضائية والكوابل الضوئية تحت الماء) لكل من يستطيع الدخول على الأجهزة المذكورة فى شتى أرجاء الدول والكون ككل - فإن التكنولوچيا الثانية تركز على تغيير وتحسين الصفات السلالية للنبات والحيوان (والإنسان أيضا !) مع الدخول فى حلبة تطوير الحاسبات والإلكترونيات الدقيقة من خلال مايسمى (الشبكة العصبية) والبحث فى إحلال البروتينات محل شرائح السليكون أو إحلال بعض المواد الجديدة مثل أرسنيد الغاليوم . وتقوم التكنولوچيا الثالثة بالنظر فى استبدال مصادر الطاقة الأحفورية Fossile والنووية ، بمصادر جديدة ومتجددة وخاصة من الشمس . ومعها التكنولوچيا الأخيرة التى تنظر فى بدائل المادة .

وبذا تشمل تكنولوچيات القمة طموحا واسعا جدا ؛ طموح استبدال المادة والطاقة والكائنات الحية بل والإنسان أيضا ربما . . . !

ولئن كان هذا الطموح يخص المستقبل غير المنظور ، الأمر الذى يجعل التنبؤ العلمى مهمة بالغة الصعوبة ، إن هناك مشروعا طموحا فى متناول اليد ، مما يطبق أو يجرى تطبيقه فى الوقت الراهن ، وخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية ثم اليابان وخاصة فى الشق الثانى من المشروع وهو : تطوير المعلوماتية - وقلبها الذكاء الصناعى ، وتطوير الاتصالية - وقلبها طرق المعلومات فائقة السرعة Super Information High Ways .

وتنفرد الدول الصناعية الرأسمالية المتقدمة (الثالوث) بالسيطرة على مشروعات تكنولوچيا القمة ، أو هى تحتل « القمة » على « القمة » .

ومجرد « الانفراد » ليس مهما فى حد ذاته وإنما يهمنا فى بحث طبيعة النظام العالمى الراهن أمر آخر هو « الاستئثار » ؛ ويعنى الاستئثار بمفهوم المقابلة : « الاستبعاد » . (وكلتا الكلمتين تعبر عنهما اللفظة الإنجليزية Exclusion) . . . ونقصد هنا أن انفراد الثالوث المركزى بالتكنولوچيا العالمية ، يتميز بـ « قصر » المعارف والمهارات العليا عليه دون سواه ؛ أى استبعاد الآخرين . وقد يقول البعض هنا إنه ليس « قصرا » ولكنه « اقتصار» وليس فى الأمر « استبعاد » من ثم ولكنه « ابتعاد » الآخرين . وهى قضية مفتوحة للجدل على أى حال .

هذا ونظرا للأهمية المركزية لتكنولوچيا المعلومات المتقدمة ضمن ثورة التكنولوچيا العالمية الراهنة عموما ، فإننا نفرد لها فيما يأتى فقرة خاصة نستعرض من خلالها أهم الدلالات فى إطار تاريخى مقارن .

(٢)

تكنولوچيا المعلومات المتقدمة فى إطار التطور التاريخي

لقد ارتبط نشوء المجتمعات البشرية ثم تطورها ، بأداء وظيفة رئيسية للمجتمع إزاء الإنسان الفرد - من بين وظائف أخرى - وهى الوظيفة التى يمكن أن نطلق عليها « الوظيفة الاجتماعية » بالمقارنة مع وظيفة اقتصادية (تتعلق بإنتاج وسائل المعاش واستهلاكها) . ووظيفة سياسية (تتعلق بضبط وربط أعضاء المجتمع عن طريق علاقة السلطة) ، ووظيفة دفاعية (تتعلق بالتأمين الداخلى والخارجى لحياة الأعضاء) .

وتتعلق الوظيفة الاجتماعية بأداء غرض مزدوج : التواصل من ناحية أولى ، وتراكم المعرفة من ناحية أخرى . والمقصود من التواصل تحقيق الاتصال التفاعلى Interactive والتقابلي Interface بين أعضاء المجتمع فرادى وجماعات .

أما تراكم المعرفة فيقصد به المعنى المباشر لعملية التعلم بالمدلول العام ؛ أى زيادة رصيد أشخاص المجتمع من المدركات حول الذات والمحيطين الطبيعى والاجتماعى .

ويسمى البعض هذه الوظيفة الاجتماعية بالوظيفة الأيديولوچية ، غير أن تسميتها بالاجتماعية أوفق ، وخاصة لأنها تبتعد عن خضم المدلولات الملتبسة والمثيرة للجدل للفظة « الأيديولوچية » .

ويمكن التعبير عن الوظيفة الاجتماعية (بمصطلحات « علم الرموز » Semiology) بأنها تمثيل لعلاقة « التواصل المعرفى » المزدوجة من خلال منظومات من الإشارات والعلامات المتبادلة ، والمتفق عليها ، للتعبير عن الحاجات وتلبية الدوافع .

وأما الأدوات التى تبنى منها مفردات الإشارات والعلامات المذكورة فهى من مجموعتين : مجموعة أدوات اللغة المنطوقة والمكتوبة ، وإن شئت فقل : الأدوات اللسانية ، ومجموعة الأدوات غير اللغوية Non- Linguistic وتتكون من حركات أعضاء الجسد غير المتعلقة بوظيفة الكلام - من قول وتدوين .

ويرتبط التطور فى منظومتى العلامات برباط وثيق مع موجات التغير الحضارى العام، وهو ما ينعكس عليهما معا وفى الوقت نفسه تقريبا . ولذلك مثلا ارتبط ظهور الحرف والكتابة ثم الأبجدية (بدءاً من الأبجدية الفينيقية) - فى العصر القديم فى الشرق - ليس بالتعبير اللغوى عن الحاجات التواصلية عن طريق الشعر الملحمى والأسطورة والقص عموما Narration فحسب ، ولكن أيضا بتطور الألعاب الجماعية والرقص والموسيقى والتمثيل المسرحى بوصف ذلك تتويجاً لامتزاج البعدين اللغوى وغير اللغوى فى عملية التعبير التواصلى .

وكان ظهور الطباعة ثم المطبعة فى بداية العصور الحديثة إيذانا بتطوير جذرى فى الكتابة الموزعة (النشر) وإيذانا أيضا - وانطلاقا من موجة التغير الحضارى العام فى الغرب- بتطور جذرى فى الفنون غير القولية : من رسم وتشكيل وموسيقى ، بالإضافة إلى التمثيل المسرحى (بوصفه فناً شبه - قولى) .

وخلال القرنين التاسع عشر ثم العشرين ارتبطت معا ثورات التواصل والتعبير من خلال التطور ذى الطابع الانفجارى فى الكتابة : الانتشار الجماهيرى للكتاب وظهور الصحافة مع تطور مواز فى المسرح (انطلاقا من تطور للمسرح فى البدء) ونشوء البرق

والمبرقة (التلغراف) وبعدها الهاتف (التليفون) - وتلا كل ذلك نقل الأصوات بموجات الراديو وظهور المذياع ، ثم الخيالة وشرائطها (السينما) الصامتة بداية القرن ثم الناطقة بين الحربين ، وأخيرا جهاز الإذاعة المرئية (التليفزيون) بعد الحرب العالمية الثانية . وقد سادت هذه الوسائط وتغلبت تغلبا حاسما على وسائط التعبير والتواصل التقليدية حتى فى الشرق ، بما فيه وطننا العربى ، مثل خيال الظل و « القره قوز » وصندوق الدنيا ، وما زال التطور مستمرا حتى اللحظة .

هذا التطور فى وسائط التواصل والتراكم المعرفى ، القائم على ابتداع مستمر فى الأشكال والمضامين ، هو ما يمكن أن ندعوه بالتطور فى « تكنولوچيا المعرفة والمعلومات » . فأين يقع هذا التطور زمنياً وموضوعياً ؟

ما بعد الحرب العالمية الثانية :

يمكن أن نحدد مسار التطور الالتكنولوچى لحقبة ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى السبعينيات ، بأنه تطور فى المواد وفى المجمعات التكنولوچية المادية وفى الأجهزة ومنها أجهزة المعرفة ، وينصب كل ذلك أساسا على الجانب العينى Physical أو على الإطار المادى للحياة فى المجتمع Hardware ، وهو ما يسمى أحيانا بالثورة العلمية التكنولوچية على رأى ج . برنال .

١ - فاما تطور المواد فقد قام على تقدم المعالجة الكيميائية - الفزيائية ، بحيث تم إنتاج مواد تحاكى الخامات الطبيعية المعروفة اقتصاديا ، ولكن على أساس صناعى - تخليقى ، فسميت بالمواد التركيبية Synthetic وخاصة من اللدائن - وقد شملت إنتاج ألياف نسيجية جديدة بوصفها بديلاً للحرير والقطن والصوف ، ومنتجات من المطاط الصناعى بوصفها بديلاً للمطاط الطبيعى ، إضافة إلى المحسنات ومكسبات الطعم والرائحة . . . إلخ .

٢ - وأما المجمعات التكنولوچية المادية فنقصد بها تطور « تكنولوچيات كبرى » امتزجت فيها اختراعات وابتكارات شتى ، وخاصة فى مجال ترويض تركيب المادة الجزيئى - على المستوى بالغ الصغر (المايكرو) - أى الذرة داخل النواة والإلكترون على محيطها - وتوظيفه من أجل ترويض المستوى بالغ الكبر (ماكرو) أى عوامل الفضاء اللانهائية . وتمثل التكنولوچيا النووية (السلمية والعسكرية) وتكنولوچيا الفضاء ، أبرز مسارح التكنولوچيا المتقدمة للمرحلة المعنية .

٣ - وأما الأجهزة الصناعية Machinery (وتختص بها الصناعة الثقيلة أو صناعة السلع الرأسمالية Capital Goods) فتشمل :

(أ) الآلات - وهى كل « المكائن » الحديثة والعاملة بمصدر طاقة صناعى متطور ؛ أى الآلات والمعدات الإنتاجية - بما فيها آلات أو أجهزة المعرفة بقصد (التراكم المعرفى والتواصل) ، وتشمل أجهزة المعرفة هذه صنفين :

- أجهزة سمعية وبصرية تتعلق بالإذاعة المرئية والمسموعة والخيالة وتسجيلات الصوت والصورة .

- أجهزة معالجة البيانات والمعلومات والمعارف القابلة للقراءة readable وتتمثل فى الحاسبات الآلية وطرفياتها Terminals .

(ب) معدات النقل أو المركبات ذات المحركات Motor - vehicles بما فى ذلك من قاطرات وسيارات لنقل البضائع وحافلات وسيارات الركوب . ونضيف أيضا السفن والطائرات .

ويتمثل العصب العينى للتطور الالتكنولوچى فى المجالات الثلاثة الكبيرة السابقة (المواد التركيبية ، والتكنولوچيا النووية - الفضائية ، والصناعات الرأسمالية) - يتمثل فى الإلكترونيات والإلكترونيات الصغرى أو الدقيقة Microelectronics - فتكون هذه جميعا هى المجالات الأربعة أو الخمسة للثروة العلمية التكنولوچية الأولى (١٩٤٥ - ١٩٧٠) .

ومنذ أواخر السبعينيات أطل عصر جديد يمكن أن نطلق عليه عصر « تكنولوچيا المعرفة » .

ما بعد السبعينيات :

لئن تميزت تطورات تكنولوچيا ما بعد الحرب العالمية الثانية بسيادة الشق المادى Hardware (من مواد ومجمعات وأجهزة وإلكترونيات) وكانت أهم علاماتها الظاهرة هى الطاقة النووية وسفن الفضاء والسيارات ؛ إن تكنولوچيا ما بعد السبعينيات - وخاصة فى أفق التسعينيات - تميزت وتتميز بانطلاق التطور من عقال المادة ليستقر فى رحاب العقل أو الفكر أو البعد المعنوى .

وبعبارة أخرى ، فقد شهدت عملية التعبير التواصلى والتراكم المعرفى (ثورة داخل الثورة) ، إذا صح هذا التعبير ، بحيث أصبحت الفنون القولية والحركية Speech & Movies وعلوم الكلام والكتابة ، والحساب والتحليل المنطقى ، والاستخلاصات المعرفية - هى سيدة المسرح دون منازع . وتلكم هى ساحة التطور فى تكنولوچيا الشق المعنوى أو المعرفى من الحياة الاجتماعية أى الـ Software وأهم ما يميزها « نزع الشخصنة » Non personalization عن عمليتى التعبير والتعلم . فقد صار التعبير « غير شخصى » بدرجة متزايدة : من خلال تعميم الخطاب غير المباشر واستجاباته غير المباشرة discourse, intercourse . ولم يعد الاتصال يتم رأسا برأس ، ولكن عبر وسيط ، وسيط غير بشرى ، وإنما صناعى يحاكى حركات ولغات البشر : صوتا وصورة ونطقا وحرفا ، وتحليلا وتعليلا أيضا . وهكذا أخذ يحل الهاتف والتليفزيون والحاسب الآلى ، وما يساعدها من معدات سمعية - وبصرية Audio - Visual ، بشكل كامل ، تدريجيا ، محل اتصال الأشخاص بالأشخاص للتواصل وللتعلم فى آن معا .

تلك هى إذن قوة القصور الذاتى التى أخذت تسم بميسمها (التكنولوچيا غير الشخصية للمعرفة) والتى تستند بدورها إلى قوة الدفع السابقة و (الراهنة) فى تكنولوچيا الإلكترونيات الدقيقة . إنها بعبارة مجازية : « تكنولوچيا المعلومات المتقدمة » Advanced Information Technology .

كما كانت تكنولوچيا الإلكترونيات الدقيقة تمثل العصب العينى لتكنولوچيات ما بعد الحرب ، فكذلك غدت وتغدو تكنولوچيا المعلومات المتقدمة عصبا لمجموعة تكنولوچيات الحاضر والمستقبل (التسعينيات وما بعدها) ، وهى ماتسمى تسميات متعددة منها تكنولوچيات القمة Top Technology ، والتكنولوچيات المتقدمة Advanced ، والتكنولوچيات العالية أو الرفيعة ، ويعبر عنها باللفظة المركزة High - tech . . . . وتشمل أربعة مجالات رئيسية هى : تكنولوچيا المعلومات المتقدمة ، وتكنولوچيا المواد الجديدة وخاصة منها المواد فائقة القدرة على التحمل والأخرى فائقة القدرة على التوصيل ، وتكنولوچيا الطاقات الجديدة والمتجددة ، والتكنولوچيا الحيوية بما فيها الهندسة الوراثية . وقد أشرنا إلى كل ذلك فيما سبق .

ويتحدد الفارق الجوهرى بين تكنولوچيات حقبة ما بعد الحرب ، وتكنولوچيات ما بعد السبعينيات فى أن الأولى اعتمدت بصفة رئيسية على كثافة رأس المال (وكبر الحجم)؛ أى بالكثافة النسبية العالية للعنصر الرأسمالى العينى فى تصنيع السلع التكنولوچية وما يرتبط به من كبر حجم الآلة نسبيا ، بينما تعتمد الأخرى على الكثافة النسبية العالية للعنصر البشرى (المعرفى أو العلمى - الالتكنولوچى) فى إنتاج المنتجات التكنولوچية الجديدة التى لم تعد سلعا فقط (وسلعا صغيرة الحجم بالذات)، وإنما خدمات أيضا وبصفة خاصة، تسمى خدمات المعلومات . ويرمز إلى ذلك فى مجال معين بتزايد الأهمية النسبية للبرامج الجاهزة للحاسبات Software فى عالم التسعينيات بالمقارنة مع الأهمية المركزية سابقا للحاسبات نفسها كأجهزة مادية حتى أول الثمانينيات .

لقد انقلبت الآية إذن ، وأصبح ما هو فكرى ومعنوى آخذا فى السيطرة رويدا رويدا على ما هو مادى وعينى ؛ إذ إن رأس المال البشرى والمعرفى والرمزى ، والبحث والتطوير R & D ، صار له اليد العليا ، وأصبحت الآلات والمعدات اليد السفلى . . . ! وياله من فارق . . . !

لذلك أخذت تصطرع فى العالم الجديد للتسعينيات وما بعدها إرادات الجماعات الاجتماعية المختلفة فى كل بلد والمجتمعات المختلفة على مستوى العالم ككل من أجل كسب قصب السبق فى السيطرة على التكنولوچيا الجديدة ، ثم استخدامها لتحقيق غرض رئيسى : الاستحواذ على العقول والقلوب ، على الأفكار والعواطف ، وبعبارة أخرى : على عالم الوجدان والروح وعالم التفكير المنطقى معا . وإنها : سيطرة الإنسان على أخيه الإنسان . . . !

ومن أجل توسيع نطاق البحث الراهن - وفاء بغرضه فى الإحاطة بأهم قطاعات الثورة التكنولوچية الراهنة - نقدم فيما يلى فقرات ثلاثا (٣ ، ٤ ، ٥) نعرج فيها على تناول المسرح العالمى للثورة التكنولوچية ، وخاصة فى عصبها الإلكترونى العام المحتضن لتكنولوچيا المعلومات ، ونتناول فى أولاها موقع الإلكترونات من التحول الهيكلى للصناعة العالمية ، وفى ثانيها سنتعرض لمضمون ومدى النقل الدولى للتكنولوچيا المتقدمة، فى جانبيها الصلب والناعم ، ودور الشركات عابرة الجنسيات ، وننتهى فى الفقرة الثالثة بالتركيز على هذا الدور الأخير فى مضمار (عولمة) الإنتاج الرأسمالى الصناعى الدولى .

(٣)
إعادة الهيكلة الصناعية على المستوى العالمى بالتطبيق على الإلكترونيات حسب الموقف فى منتصف التسعينيات (من واقع تقرير الاستثمار العالمى ١٩٩٥)

كما يردد تقرير الاستثمار ١٩٩٥ (٢) فإن التحول الهيكلى له ثلاثة مستويات فى سياق التطور الاقتصادى :

١ - التحول من القطاع الأولى إلى القطاع الثانوى ، مع رفع الأهمية النسبية للقطاع الثالث . وبعبارة أخرى فإن الانتقال من سيطرة الزراعة والمعادن (بما فيها البترول) إلى الصناعات التحويلية جنبا إلى جنب مع تزايد أهمية الخدمات الحديثة أو المتقدمة تكنولوچيا وخاصة خدمات المعلومات - إن ذلك يجسد إعادة هيكلة الاقتصاد على طريق التطور .

٢ - التحول داخل القطاع الصناعى التحويلى من الصناعات كثيفة العمالة منخفضة المحتوى العلمى والالتكنولوچى إلى الصناعات كثيفة رأس المال ثم كثيفة المحتوى من البحث والتطوير العلمى والالتكنولوچى . وينطبق هذا المفهوم على التحول من هيكل صناعى تسيطر عليه الصناعات الموجهة لإنتاج السلع النهائية الاستهلاكية ، إلى صناعات السلع الإنتاجية والسلع الوسيطة والرأسمالية . وكذا التحول داخل قطاع الخدمات والمعلومات إلى الخدمات الأكثر فأكثر ارتباطا بالتقدم الالتكنولوچى فى كل من الجانبين الصلب والناعم Hard and Soft - ware .

٣ - التحول داخل كل صناعة معينة من المراحل ذات المحتوى الأدنى علميا وتكنولوچيا ، أو ذات الإنتاجية المنخفضة ، إلى تلك التى يرتفع فيها المستوى العلمى والالتكنولوچى وترتفع الإنتاجية .

مثال معاصر لاقتصاد متقدم :

تقدم اليابان مثالا معاصرا (لايزيد عمره عن نصف قرن) فى تحقيق التحول الهيكلى لاقتصاد متقدم ، مع التسليم بتاريخ الخبرة اليابانية الذى يزيد عن قرن قبل ممارسة إعادة الهيكلة . وبخصوص التغيرات الهيكلية فى قطاع الصناعة التحويلية لليابان (من حيث الناتج والصادرات والاستثمار الأجنبى المباشر على امتداد الفترات منذ منتصف الخمسينيات حتى ١٩٩٠) فإننا نلاحظ (٣) :

١ - هناك اتجاه ثابت ، بمعدل نمو سريع ، للتحول من الصناعات الخفيفة كثيفة الاستخدام لعنصر العمل إلى الصناعات ذات الاستخدام المكثف لرأس المال والمعرفة . ويكفى النظر هنا إلى النقطتين المتطرفتين للمدى الزمنى محل البحث : إذا كان نصيب الصناعات الأولى من الناتج الصناعى التحويلى الكلى عام ١٩٥٥ نحو ٧٤,٧٪ مقابل ٢٥,٢٪ فقط للصناعات الأخرى ، بينما نجد العكس عام ١٩٩٠ : حيث انخفاض النصيب الأول إلى ٢٨,٢٪ بينما ارتفع النصيب الثانى إلى ٧١,٨٪ .

أما فى مجال الصادرات فبينما كان نصيب النوعين من الصناعات فى السنة الأولى للمقارنة ٤٣,٥٪ ، ٢٤,٣٪ على التوالى ، فإنهما انتقلا فى السنة الأخيرة إلى ١٢,٧٪ و ٨٧,٢٪ على التوالى . وقل مثل ذلك عن نصيب الفرعين الصناعيين الكبيرين من الاستثمارات الأجنبية المباشرة الموجهة للخارج حيث انخفض نصيب الصناعات (التقليدية) من ٤٣,٥٪ فى فترة ١٩٦٩ - ١٩٧٣ إلى ٢٦,٤٪ فى فترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ بينما ارتفع نصيب الصناعات (الحديثة) من ٥٦,٥٪ فى الفترة الأولى إلى ٧٣,٦٪ فى الفترة الثانية .

٢ - فى داخل الفروع الصناعية الحديثة (كثيفة رأس المال والمعرفة) نجد أن القطاع الفرعى للآلات ومعدات النقل والإلكترونيات هو الذى مارس أعلى معدل للتطوير بمعايير الناتج والصادرات والاستثمار الخارجى ؛ أى أكثر القطاعات توسعا أو نموا . فبينما لم يزد نصيب القطاع الفرعى المذكور من الناتج التحويلى عن ٧,٣٪ عام ١٩٥٥ فإننا نجده قد ارتفع فى عام ١٩٩٠ إلى ٤٥,٧٪ ويبدو أنه قد شهد نموا أكبر فى حقل الصادرات : فبينما لم يمثل شيئا مذكورا عام ١٩٥٥ نجده أصبح يمثل قرابة ٧٥٪ من الصادرات الصناعية عام ١٩٩٠ . وفى مجال الاستثمارات الخارجية ارتفع نصيب ذلك القطاع من ٢٢,٩٪ فى الفترة ١٩٦٩ - ١٩٧٣ إلى ٥٢,٥٪ فى فترة ١٩٨٦ - ١٩٩٠ .

دور الشركات عابرة الجنسيات فى إعادة الهيكلة : صعود الإلكترونيات :

يعكس نشاط الشركات عابرة الجنسيات (تقع مقاربَ ٩٠٪ منها فى الدول الصناعية المتقدمة : الولايات المتحدة وأوربا الغربية واليابان) ديناميات التحول الهيكلى الحادث فى الاقتصاد المتقدم ، كما وجدنا مثالا فى اليابان .

والحقيقة أنه باستبعاد قطاع البترول والمناجم (وهو قطاع الصناعة الاستخراجية - كمقابل « الصناعة التحويلية) فإن أول القطاعات الصناعية التحويلية من حيث حجم

الأصول للشركات المائة الكبرى عابرة الجنسيات وهو قطاع الإلكترونيات ، وهو نفسه القطاع الذى يحتل المرتبة الأولى من حيث حجم الأصول الأجنبية (أى المقامة خارج الدول الأم للشركات) (٤) .

وتتراوح منتجات ذلك القطاع بين السلع الاستهلاكية (مثل أجهزة الإذاعة المرئية ومسجلات الصوت والصورة) والسلع الصناعية (معدات القياس والتحكم وأجهزة الإنسان الآلى الصناعى والأجهزة العلمية والمهنية . . .) ونظم الاتصالات من البعد .

كما يلاحظ أيضا أن مبيعات الفروع الخارجية بالمعنى الواسع Foreign affiliates لثلاث وعشرين شركة إلكترونية عابرة للجنسيات عام ١٩٩٣ قد مثلت ٨٠٪ من إجمالى المبيعات العالمية للإلكترونيات ، بما يعنى هيمنة هذه القلة Oligopoly على سوق الصناعة المذكورة . كما يلاحظ أن المبيعات الخارجية للصناعة الإلكترونية تحتل المرتبة الأولى بين مبيعات كافة الصناعات التحويلية .

ويتضح عظم الدور الذى تلعبه الشركات عابرة الجنسيات فى مضمار الصناعة الإلكترونية فى العالم النامى من تأمل البيانات المتاحة فى تقرير الاستثمار العالمى ١٩٩٥ (٥) . فمن بين ثمانى قطاعات صناعية فرعية – تمثل دور الشركات عابرة الجنسيات فى الهياكل القطاعية الصناعية فى بلدان نامية مضيفة من خلال نشاط فروعها الخارجية – نجد أن هناك أربعة قطاعات فقط يزيد نصيب تلك الشركات فيها عن ٥٠٪ (يتراوح بين ٥١٪ – ٩٠٪) . ويحتل القطاع الفرعى للمعدات الكهربائية والإلكترونية المرتبة الأولى بين هذه القطاعات الأربعة من حيث عدد البلدان التى مارست فيها تلك الشركات الهيمنة على الصناعة الإلكترونية ، أو من حيث معدل الهيمنة بالفعل (النسبة المئوية لنشاط الشركات الأجنبية من إجمالى نشاط الصناعة) . فقد تغلغلت الشركات عابرة الجنسيات فى ثمانى بلاد نامية (كوريا الجنوبية وبيرو والمكسيك والفلبين وهونج كونج وماليزيا وتايلاند) متجاوزة فيها حاجز الـ٥٠٪ كما ذكرنا ، وواصلة فى حالة تايلاند إلى السيطرة على مايقرب من ٩٠٪ من الصناعة .

انتقالية الشركات فى العالم النامى :

تمارس الشركات الدولية – فى إطار ارتباطها السياسى والاقتصادى والاجتماعى بدولها الأم – نوعا من الانتقائية فى نشاطها على مستوى العالم المتخلف والنامى ، فيما

يتعلق باستهداف التحول الهيكلى بوصفه معياراً حاسماً لمدى السير على طريق التطور الاقتصادى والتنمية الاقتصادية .

فقد تراوح نصيبها فى الصناعة الإلكترونية بين ٥١٪ ، ١٠٠٪ فى ثمانى دول هى : تايلاند والبرازيل وهونج كونج ، وبيرو ، والفلبين ، والمكسيك ، وتايلاند ، وكوريا الجنوبية ، وإذا أضفنا مجموعة البلاد التى يتراوح نصيبها بين ١١٪ - ٥٠٪ وهى بوليفيا وتايوان وأوروجواى وكولومبيا والبرازيل ، فإن التعداد الإجمالى للبلاد النامية ذات النشاط الإلكترونى الواسع بدفع من الشركات الدولية لا يزيد عن ١٣ دولة .

وفى مجال الصناعات التحويلية الأخرى ذات الاستخدام المكثف لرأس المال والمعرفة ، نجد أن قطاع الآلات الصناعية (أو المعدات الميكانيكية) قد شهد دخول الشركات الدولية بنسبة تتراوح بين ١١ ، ٤٥٪ فى كل من الفلبين والأرجنتين والبرازيل ، ثم بنسبة ٦٦٪ فى المكسيك و ٨٠٪ فى تايلاند . . ونجد أن قطاع معدات النقل شهد الدخول بنسبة تتراوح بين ١٤٪ ، ٢٧٪ فى خمسة بلدان هى أوروجواى وماليزيا والفلبين وكولومبيا وكوريا الجنوبية ، وبنسبة تتراوح بين ٦٠٪ ، ٦٧٪ فى تايلاند والمكسيك والبرازيل .

ومن النظرة العابرة يتضح أن هناك أسماء مكررة لبلاد نامية معينة فى القطاعات الطليعية من حيث التحول الهيكلى (الإلكترونيات ، الآلات الصناعية ، معدات النقل) ، وهى لا تخرج عن الفئة المسماه بالبلاد حديثة التصنيع NICS من الجيل الأول : (كوريا الجنوبية وتايوان وهونج كونج فى آسيا ، والبرازيل والأرجنتين والمكسيك فى أمريكا اللاتينية) ، ومن الجيل الثانى : (تايلاند والفلبين وماليزيا فى آسيا ، وربما بوليفيا وأوروجواى وبيرو فى أمريكا اللاتينية) .

ومن هذه البلاد النامية حديثة التصنيع جميعا تبرز جمهورية كوريا (الجنوبية) بوصفها حالة فريدة تستحق الدراسة .

التعميق الإلكترونى فى كوريا الجنوبية :

تمثل التجربة الكورية (حالة خاصة) إلى حد ما ، حيث مارس جهاز الدولة ، وكذا القطاع الخاص المحلى الكبير (المسمى شايبول) دورا متلاحما رائدا ولكن بأشكال متفاوتة تعكس أوزان القوة النسبية المتبادلة للطرفين عبر المراحل المختلفة للتجربة [٦] .

وقد نجح النموذج الكورى نجاحا باهرا فى التطور على معراج التحول الهيكلى . ومن أبرز علاماته ما يمكن تسميته (التعميق الإلكترونى) مع زيادة ملموسة فى نصيب رأس

المال الكبير المحلى ممثلا فى شركات عملاقة أخذت تصطف إلى جوار الشركات الدولية الكبرى فى صناعات رائدة هى الإلكترونيات ، ووسائل النقل ، وخاصة سامسونج ، دايو ، هيونداى .

ويتضح التصاعد فى العمق العلمى الالتكنولوچى للصناعة الإلكترونية سواء من حيث الإنتاج (لكل من المكونات Components والسلع الإلكترونية الاستهلاكية) ومن حيث التسويق ، ومن حيث دور الشركات عابرة الجنسيات فى الاستثمار والتجارة (٧) .

وعلى سبيل المثال فى مجال الإنتاج للمكونات ، انتقل النشاط الصناعى من مستوى الترانزستور والدوائر المتكاملة فى الستينيات إلى إنتاج أشباه الموصلات Semi - conductors وشرائح الذاكرة العشوائية DRAM فى الثمانينيات .

كما انتقل فى مجال إنتاج السلع الاستهلاكية من إنتاج أجهزة الراديو AM والتليفزيون (أبيض وأسود) فى الستينيات إلى إنتاج مسجلات الصوت والصورة ومعدات الاتصالات من البعد والحاسبات وأجهزتها الطرفية منذ الثمانينيات . وباختصار فقد تم التحول خلال عقدين من الأنشطة الإلكترونية كثيفة العمالة (أنشطة التجميع) إلى العمليات كثيفة البحث والتطوير R & D . intensive . وأما فى مجال التسويق فقد انتقلت كوريا الجنوبية من الاعتماد على إبرام ترتيبات خاصة مع الشركات عابرة الجنسيات العاملة بها إلى التصدير المستقل بعلامات تجارية كورية خاصة .

وفى مجال الدور المنوط بالشركات الأجنبية عابرة الجنسيات فى الاستثمار والتجارة ، فقد تحولت كوريا من الاعتماد على الفروع الأجنبية لتجميع أجزاء ومكونات مستوردة من الخارج إلى التصنيع المحلى للمكونات الأساسية .

ويتضح الجهد الكورى الخارق لتضييق الفجوة التكنولوچية فى مجال دقيق هو القطاع الفرعى لشرائح الذاكرة العشوائية DRAM ، حيث استطاعت عبر الزمن أن تحقق (اللحاق) بالدول المتقدمة ، وفى أنواع معينة من هذه الشرائح ، حيث تلاشت الفجوة مثلا فى تصنيع النوع 64M حسب الموقف عام ١٩٩٢ (٨) .

ولا يعنى هذا بطبيعة الحال تلاشى الفجوة الإلكترونية بشكل عام بين كوريا الجنوبية والدول المتقدمة الأكثر تصنيعا ، فى المجال الإلكترونى ؛ إذ لاتزال هذه الدول تحتفظ بالسيطرة - وإلى مدى زمنى قادم يبدو أنه طويل - المكونات الأكثر اعتمادا على المعرفة العالية والبحث والتطوير الأكثر رقيا .

(٤)
نقل التكنولوچيا الدولى ومداه

•• أولا نقل التكنولوچيا الصلبة (تكنولوچيا الإنتاج والمنتجات) :

التوسع فى نقل التكنولوچيا الصلبة Hard Technology :

لقد شهدت تكنولوچيا الإنتاج والمنتجات تغيرا جذريا ملموسا فى فترة ١٠ - ١٥ سنة الماضية . وكما سبق أن أشرنا ، فإنه يعبر عن هذا التغير بظهور التكنولوجيا العالية High - Tech أو تكنولوچيا القمة ، وهى مجموعة من التكنولوچيات الجديدة التى تجد نواتها الرئيسية فيما يمكن أن يسمى (ثورة تكنولوچيا المعلومات والاتصالات)، ومن حولها ثلاثة تكنولوچيات أخرى - كما ذكرنا غير مرة - هى التكنولوچيا الحيوية (والهندسة الوراثية) وتكنولوچيا المواد الجديدة New Materials وتكنولوچيا الطاقة الجديدة والمتجددة .

وهذه الثورة التكنولوچية للثمانينيات والتسعينيات - وفق ماسبقت الإشارة - تناظر الثورة التكنولوچية للعقود الثلاثة (الخمسينيات والستينيات والسبعينيات) التى ارتكزت إلى تكنولوچيا الإلكترونيات والتكامل الواسع Large- Scale Integration والتكنولوچيا النووية وتكنولوچيا الفضاء .

ولكن الثورة التكنولوچية الراهنة تتميز عما سبقها بسرعة وتيرة التغير الالتكنولوچى لدرجة غير معهودة من قبل ، هذا من ناحية ، وبالاندماج شبه التام بين البحث العلمى والتطوير الإنتاجى سواء من حيث المدى الزمنى الفاصل بينهما أو من حيث تحديد طبيعة النشاط من ناحية أخرى .

وسمح هذا التغيير التكنولوچى ، السريع الهائل ، للفواعل الاقتصادية الكبرى فى العالم الصناعى الرأسمالى المتقدم بالتخلى الطوعى المستمر - سعيا وراء تعظيم الأرباح - إلى نقل شرائح مهمة من التكنولوچيا التى تصير متقادمة تباعا ، وعلى مدى سريع ، فى مجال التكنولوچيات الخاصة بالحقبة الماضية (الإلكترونية والنووية والفضائية) أو حتى فى داخل التكنولوچيات الجديدة ، وخاصة منها التكنولوچيات « القديمة - الحديثة » ونقصد المعلومات والاتصالات .

ويرجع هذا النقل إلى دوافع فرعية ثلاثة :

(أ) ضرورة التركيز على الأقسام الأكثر أهمية وطليعية فى التكنولوچيات البازغة وخاصة منها الأكثر ارتباطا بالبحث العلمى العالى ، ومن ثم تكريس الطاقات العلمية والمعرفية لتطويرها ، فى سياق المنافسة المحمومة بين الشركات وبين الدول ، لاكتساب ميزات إنتاجية وسوقية (ومن ثم ربحية) يطلق عليها الميزات التنافسية ، أو التنافسية وكفى . . . ! Competitiveness .

(ب) الاستفادة من طاقات البحث والتطوير ، خاصة العناصر البشرية المؤهلة ، فى عدد من البلاد النامية ، وفى مجالات بعينها مثل تصميم النظم ووضع برامج الحاسبات وهندسة المنتجات (كما فى حالة الهند ، وكذلك الصين) .

(جـ) إعادة توطين الأنشطة الصناعية ، بحيث تتم استعادة بعض الأنشطة التى سبق نقلها فى الحقبة الماضية نظرا لسبق تميزها بكثافة استخدام العمل العادى ونصف الماهر ، التى أصبح من الممكن تطويعها بتقليل استخدام عنصر العمل وتكثيف استخدام المعرفة والبحث ويدخل فى ذلك بعض المراحل فى صناعة المنسوجات والملابس وفى صناعة الأجهزة الإلكترونية .

ومن المهم إذن أن القواعد الاقتصادية فى العالم الصناعى - وفى مقدمتها الشركات عابرة الجنسيات - أصبحت أكثر ميلا فى مختلف دول العالم المذكور وخاصة فى الولايات المتحدة إلى نقل شطر من طاقات البحث والتطوير إلى بلدان العالم النامى ، ونقصد هنا (البلاد حديثة التصنيع) .

وتأكيدا لما سبق نلقى فيما يلى نظرة تحليلية على بعض بيانات تقرير الاستثمار العالمى ١٩٩٥ آنف الذكر والخاصة بأنشطة البحث والتطوير وصادرات التكنولوچيا التى تقوم بها الشركات عابرة الجنسيات من الولايات المتحدة الأمريكية عامى ١٩٨٢ و ١٩٩٢ [(٩)] .

ويمكن أن نستنتج من هذه البيانات ما يأتى :

١ - أن نسبة الإنفاق على البحث والتطوير إلى المبيعات الكلية فى الفروع الأجنبية للشركات الأجنبيةaffilities أقل من نصف النسبة فى الشركات الأم نفسها والمقامة داخل الولايات المتحدة (٩ , ٠٪ مقابل ٢ , ٢٪ عام ١٩٩٢) .

ومع تواضع الإنفاق المذكور للفروع فإن قيمتها النقدية فى العام المذكور وهى ٨٤ , ١١ مليون دولار ، توضح ضخامة النشاط المتعلق بالبحث والتطوير خارج الولايات المتحدة .

٢ - وتنطبق الملاحظة نفسها على صادرات التكنولوچيا : فبرغم أن صادرات التكنولوچيا من الفروع لا تزيد إلا قليلا عن نصف صادرات التكنولوچيا من الشركات الأم فى قيمتها المطلقة ، فإن حجم هذه القيمة والبالغ ٨٨٩٧٩ مليون دولار عام ١٩٩٢ يوضح لنا أيضا طرفا من حقائق الزيادة فى عمليات نقل التكنولوچيا إلى الخارج .

٣ - أما عن ميزان المدفوعات الالتكنولوچى بجانبيه من متحصلات ومدفوعات فنلاحظ أن المتحصلات Receipts على مستوى الشركات الفرعية بلغت فى عام ١٩٩٢ حوالى ١٤٦١ مليون دولار مقابل مبلغ ١٢٨٠٠ مليون على مستوى الشركات الأم . وبينهما فارق كبير كما هو واضح . ولكن الصادرات التكنولوچية الفرعية فى السنة المذكورة تبلغ ثلاثة أضعاف القيمة المسجلة قبل عقد واحد (ففى عام ١٩٨٢ بلغت ٤٣٥ مليون دولار) وهو مايبين الزيادة الهائلة فى الميدان محل البحث .

وبالتأمل فى البيان المتعلق بالمتحصلات فيما بين فروع الشركة والمقر الأم Intra - firm نلاحظ تواضع القيمة (٥٤ مليون دولار عام ١٩٩٢ مقابل ٣٦ مليون دولار عام ١٩٨٢) وهو ما يبين اتجاه معظم الصادرات التكنولوچية إلى أطراف خارج الشركات ؛ بمعنى أن الشركات الفرعية لم توجه تدفقاتها التكنولوچية باتجاه أمهاتها وإنما باتجاه المستخدمين على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية خارج شبكة شركاتها الأم المعنية . أما عن المدفوعات Payment فالملاحظ أن المدفوعات التكنولوچية للشركات الفرعية تتفوق كثيرا

على مـدفوعات الشركات الأم (١٢٤٧٢ مليـون دولار مقـابل ٩٧٨ مليـونا فقط لكل من الشـركات الفـرعيـة والأمـهـات على التـوالى - عام ١٩٩٢) . ولـكن وجـه العـجب يزول فى ذلك إذا عرفنا أن معظم المدفوعات التكنولوچية للفروع يذهب إلى الأمهات ! وهــذا هو مبلـغ ٩٨٣٩ مليـون دولار الذى يصنف بوصفه مـدفوعـات داخـل شبـكة المنشآت Intra - firm .

تركيز القوة السوقية (التنافسية) للشركات عابرة الجنسيات :

ونقصد بذلك اتجاه الشركات إلى تعظيم ميزاتها التنافسية فى المجال الطليعى الذى تتجه إلى تعميق التخصص فيه ، وهو مجال التكنولوچيات الرفيعة High - Tech . وأما الآلية التى يتحقق بها ذلك فهى تشكيل « التحالفات التكنولوچية » ؛ بمعنى إقامة روابط عضوية وثيقة لتبادل المعارف التكنولوچية بما يخدم المصلحة المشتركة لأطـراف التحالفات (تعويض النقص عندها ، أو تمكينها من التفرغ لشرائح أرقى) .

وكما يذكر تقرير الاستثمار العالمى ١٩٩٥[١٠] ، فإن « الترتيبات التشاركية فى المجال الالتكنولوچى تتضمن إقامة تحالفات تكنولوچية بين منظومات الشركات عابرة الجنسيات ذات القوة المتساوية ، وبينها وبين مشروعـات أخرى أقل قوة ، بالإضافة إلى ترتيبات التعاون بين منظومات الشركات عابرة الجنسيات والجامعات ومعاهد البحث . وتسمح هذه الترتيبات بتقاسم المعلومات ، وحل المشكلات بطريقة مشتركة ، وتقاسم الموارد على أساس تعاونى ، وذلك من أجل زيادة تنافسية منظومات الشركات عابرة الجنسيات » .

ويمضى التقرير قائلا : « انتشرت التحالفات التكنولوچية بصفة خاصة فى مجال التكنولوچيات الجديدة ، وفى صناعة السيارات . . . . عن طريق وسائل عدة . . . . من بينها انتقال أنشطة البحث والتطوير وغيرها من الأنشطة الخاصة بمجموعة معينة من المنتجات إلى منشآت أخرى بما فى ذلك منشآت من البلاد النامية ، من أجل أن تتفرغ منظومة الشركات الأم فى بلد الأصل للتركيز على المنتجات الموجهة للأسواق الأكثر قدرة على توليد الدخل . . . . ومثال ذلك إقدام شركة هيتاشى (اليابان) على تكوين تحالف مع جولد ستار (جمهورية كوريا) وتقـدم الأولى بمقتضـاه تكنولوجـيا IMDRAM إلى

جولد ستار . كما نقلت شركة توشيبا (اليابان) جميع أنشطة نماذج الإنتاج Prototyping والتطوير والتصنيع لبعض أنواع « مسجلات الفيديو » إلى شركة سامسونج للإلكترونيات (جمهورية كوريا) من أجل التركيز على نماذج أخرى أكثر تطورا » [١١] .

وللتدليل على ما سبق نشير إلى بيان عدد التحالفات التكنولوچية فى المجالات الجديدة وخاصة تكنولوچيا المعلومات :

إذ يبلغ العدد فى (المواد الجديدة) خلال فترة ١٩٨٠ - ١٩٩٣ نحو ٥٧١ تحالفا ، وفى التكنولوجيا الحيوية ١٢٣٥ تحالفا ، مقابل ٢٧٠٦ تحالفا فى تكنولوجيا المعلومات [١٢] .

ثانيا : نقل التكنولوچيا الناعمة Soft Technology (تكنولوچيا التنظيم والإدارة) :

لقد أدت ثورة تكنولوچيا المعلومات والاتصالات إلى التقدم على جبهتين عريضتين كما ألمحنا فى موضع آخر :

أولا : المعلوماتية Informatics :

ونقصد بها تكنولوچيا المعلومات المتقدمة القائمة على الحاسبات . وتتضمن عملية إقامة قواعد البيانات ونظم المعلومات والمعرفة بوساطة الحاسبات كافة مستويات النشاط المعلوماتى ، بدءاً من جمع البيانات وتوليد المعلومات وخلق المعارف ، مرورا بمعالجة وتجهيز وتنظيم هذه البيانات والمعلومات والمعارف ، ثم السماح بتخزينها بسعات عالية وبأشكال مختلفة على شرائح الذاكرة بأنواعها المتعددة ، واسترجاع المطلوب من بينها Retrieval .

ثانيا : الاتصالية Telematics :

وتعنى إتاحة ماسبق جميعه للمستخدمين فى حقوق الإنتاج والإدارة والبحث والتعليم والثقافة والتسلية ؛ أى تحقيق التوزيع dissemination, distribution والانتشار dispersion على أوسع نطاق ممكن ومن خلال استخدام الأسلوب الشبكى networking

سواء على مستوى المنشأة الواحدة ، أو البلد الواحد ، أو الإقليم ، أو حتى على مستوى الكوكب الأرضى كله (كما فى شبكة الإنترنت) .

هذان هما البعدان الرئيسيان لثورة تكنولوچيا المعلومات المتقدمة الراهنة (المعلوماتية والاتصالية) ، ولهما كما رأينا تأثير بالغ العمق فى كافة المجالات . وإذا اقتصرنا على مجال واحد وهو النشاط الاقتصادى (الإنتاج بالمعنى الواسع والتسويق) فإننا نجد أن الثورة التكنولوچية المذكورة قد وجدت موطن حضانتها الرئيسى وفاعليتها الكبرى لدى الشركات العملاقة عابرة الجنسيات . ومن خلال الإمكانات التى تتيحها تلك الثورة ، وقدرات التنفيذ التى تتوفر فى الشركات المذكورة ، تولد مدى عريض من التكنولوچيات المسماة بالناعمة (أى فى مجال التنظيم والإدارة) التى سمحت بزيادات هائلة فى القدرة التنافسية ، من حيث ارتفاع الإنتاجية والنفاذ إلى الأسواق كليهما ، بمستويات غير مسبوقة خارج دائرة الإنتاج بالمعنى التقليدى .

وفى (تقرير الاستثمار العالمى) آنف الذكر استعراض للتقنيات البارزة البازغة التى سمحت بها الثورة التكنولوچية فى النشاط الاقتصادى مطبقا على الشركات الدولية العملاقة وعلى التنظيم والادارة ومن بينها [١٣] :

- نظام التسليم الفورى Just- in time system .
- نظم مراقبة الجودة .
- التخصص المرن .
- تحديد المعايير البيئية والصحية .
- الربط بين الأجور والترقى فى العمل .
- الإدارة الذاتية على مستوى أقسام العمل Autonomy .
- دائرة صنع القرار من أسفل إلى أعلى Bottom - up .
- دوران المهنة Job rotation .
- التوظيف مدى الحياة (استبعاد التعطل المؤقت تقريبا) .
- العمل بأسلوب الفريق .
- الروابط الشبكية .
- نظام التعاقد من الباطن .

أما عن مدى السماح بنقل التكنولوچيات الناعمة من الشركات الصغيرة عابرة الجنسيات ، فإنه يمكن الإشارة إلى نقطتين رئيسيتين (١٤) :

١ - أن الشركات الكبيرة عابرة الجنسيات أكثر ميلا من الشركات الصغيرة والمتوسطة لنقل تلك التكنولوچيات ، فى جميع الدول الأمهات (اليابان وأوربا الغربية والولايات المتحدة) ، حيث لا يوجد تفاوت واضح بين هذه الدول .

٢ - أن النقل الالتكنولوچى الناعم يحدث على نطاق أوسع فى منطقة جنوب وشرق آسيا وجنوب شرق آسيا ، أكثر منه فى منطقة أمريكا اللاتينية .

وغنى عن البيان أن عموم العالم المتخلف فى سائر آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية (خارج دائرة مجموعة البلاد حديثة التصنيع) يظل بعيدا عن الأثر السحرى للتكنولوچيا المتقدمة وديناميات انتقالها ! وفى مقدمة هذا العالم وطننا العربى الكبير .

(٥)
العولمة الرأسمالية للإنتاج الصناعى العالمى

تطور المنظومة العالمية للشركات عابرة الجنسيات TNC Global Systems:

عالمية النشاط وسيادة الدول :

حققت الشركات عابرة الجنسيات بمقتضى بنيتها الإنتاجية والتسويقية بخاصة ، اختراقا عالميا فائقا عبر الحدود . وهذا مايشار إليه أحيانا ببزوغ صيغة مستحدثة لتقسيم العمل الدولى الرأسمالى قائمة على الروابط التكنولوچية داخل الثورة المعلوماتية والاتصالية الراهنة ، كما يشار إليه أحيانا أخرى ببروز الصيغة العالمية أو الكونية أو الكوكبية من خلال عملية العولمة Globalization .

إن لهذه الحقيقة دلالات سياسية دولية محلية بالغة الأهمية ، وفى مقدمتها تضاؤل هامش سيادة الدولة بالمفهوم التقليدى ، نظرا لقص أجنحتها وأطرافها بوساطة النشاط « المعولم » للفواعل فائقة القدرة على الصعيد الدولى . ونلاحظ هنا أن الانتقاص من

السيادة يؤدى إلى تجديد صيغة التقدم فى العالم الصناعى الرأسمالى مع تغير الأساس الاجتماعى لها : بالانتقال من تحالف الدولة ورأس المال الكبير - فيما أسماه البعض فى وقت ما برأسمالية الدولة والاحتكارات Statemonopoty capitalism إلى صيغة أخرى جارية ومستقبلة تقوم على ازدياد نفوذ شق الاحتكارات على شق الدولة ؛ أى العمل على تغلب وجهة نظر رأس المال الكبير على وجهة نظر الحكومات التقليدية .

ومن خلال هذا التطور المجدد تظل الطبيعة الأساسية للنظام والبنيان الاقتصادى قائمةعلى حالها : نظام رأسمالى متقدم على قاعدة صناعية وما بعد صناعية Post-industrial وقد يؤدى التصاعد فى نزعة الربحية وتعزيز التنافسية على مستوى المنشأة ومستوى الدولة الأم إلى اشتعال الحروب التجارية والتكنولوچية على امتداد العالم ، بما قد يؤدى إلى شيوع النزعات العدوانية وتفشى الصراعات المسلحة والحروب مستقبلا ، مالم يظهر مشهد Scenario آخر قائم على تغلب نوازع العمل الجماعى متعدد الأطراف على الصعيد العالمي ، أى نوع من الـ polycentrism ؛ وبتعبير آخر (مقرطة) العلاقات الدولية .

هكذا يؤدى الانتقاص من سيادة الدولة فى العالم الصناعى إلى تجديد صيغة التطور الذاتى المتواصل وإن فى أشكال أخرى Self - sustainable Development . هذا بينما يؤدى الانتقاص من السيادة لصالح الشركات الأجنبية العملاقة إلى آثار تدميرية على الهياكل السياسية والاجتماعية (ودع عنك الاقتصادية) للعالم المتخلف والنامى ، بما يؤدى إليه من تفاقم ظاهرة (النمو غير المتكافئ) بين أطراف المعاملات الدولية التى تصل إلى حد التبعية الظاهرة ، بل و « الخضوع » فى البلدان المهشمة ، واشتداد حدة التخلف والفقر فى المناطق الأقل نموا والمستبعدة من حلبة (النمو الصناعى والالتكنولوچى) الذى تستحثه الشركات عابرة الجنسيات فى (النظام العالمى الجديد) !

المنظومة العالمية :

يتأكد الطابع العالمى - الاختراقى أو الهجومى الطابع للشركات العملاقة من بروز منظومة تكاملية - شبكية - على الصعيد الدولى للإنتاج والتسويق ، فيما يسمى (التكامل المعقد) Complex integration ، وذلك من جانبين رئيسين :

١ - التكامل الوظيفى الشبكى :

ولنقدم هنا لمحة تاريخية عن المنظومة العالمية للشركات دولية النشاط :

(أ) فى التاريخ السابق على الحرب العالمية الثانية قامت تلك الشركات ممثلة فى الاتحادات الدولية واحتكارات الموارد الطبيعية بصفة خاصة ، والمعدنية البترولية بصفة أخص ، بإقامة شركات أو منشآت ذات طابع استقلالى قانونيا فى البلاد المستعمرة وشبه المستعمرة والمتخلفة ، بأسلوب (الاستثمار غير المباشر) فى الأسهم والسندات (الحوافظ المالية) الذى كان يقوم به الوسطاء الماليون فى أسواق لندن وباريس وبرلين .

(ب) فى مرحلة مابعد الحرب الثانية وفى السبعينيات ، وفى ظل الثورة العلمية التكنولوچية الأولى - كما أشرنا - لجأت الشركات عابرة الجنسيات إلى الانتقال من النشاط المعدنى والزراعى فى البلاد المتخلفة إلى النشاط الصناعى التحويلى . وتم ذلك بأسلوب (نقل الصناعات) وهى الصناعات المكثفة لاستخدام العمالة والموارد الطبيعية والطاقة ، وأهمها الصناعات التقليدية من جهة أولى (المنسوجات والملابس والجلود) والمراحل كثيفة العمل فى الصناعات كثيفة العمل فى الصناعات الكهربائية والإلكترونية (أنشطة التجميع) . ولذا تمت إقامة شركات فرعية فى البلاد المتخلفة المعنية بينها وبين شركاتها الأم صيغ للتكامل سميت (بالتكامل البسيط Simple integration) ، وذلك من خلال التبادل الخطى - أفقيا ورأسيا - للمنتجات والمكونات ، اعتمادا على المصادر الخارجية لها Out - sourcing .

(جـ) وأما من بداية الثمانينيات ، فى ظل ثورة التكنولوچيا والمعلوماتية والاتصالية ، فقد برز (التكامل المعقد) فى العلاقة بين الشركات الأم ومنشآتها الفرعية : (حيث يمكن للمنشآت التابعة أن تمارس وظائف معينة موكولة إليها فى المدى المتعلق بنشاط الشركة الأم، وضمن حسبان النشاط العالمى للشركة وحدة واحدة . ويدخل فى ذلك أعمال : الإنتاج ، البحث والتطوير، التسويق ، التمويل . وسمحت بذلك سهولة وسرعة الاتصال الشبكى) (١٥) .

وتقدم لنا مراجع الأمم المتحدة صورة للتكامل الوظيفى الشبكى فى إطار منظومات الشركات عابرة الجنسيات من أمثلة واقعية متعددة منها شركة (Texas Instruments - India) حيث أقامت الشركة الأم شركة فرعية فى الهند للاستفادة من القدرات التخصصية للهنود فى مجال البحث : والتطوير من نوعية معينة ، لتلبية احتياجات الفروع الصناعية للشركة الأم على مستوى العالم كله [١٦] .

وهذا الفرع فى الهند هو واحد من بين أربعة فروع للبحث والتطوير R & D من هذا النوع : والثلاثة الأخرى مقامة فى دالاس (الولايات المتحدة) ، طوكيو (اليابان) ، بدفورد (المملكة المتحدة) .

ويلاحظ هنا أن شركة (تكساس إنسترومنتس) قد استطاعت العمل على نطاق جغرافى مبعثر ولكنه متكامل عالميا ؛ فقد تكاملت أنشطة البحث والتطوير بفضل تكنولوچيات المعلومات والبيانات والتصميمات والمعلومات والاتصال التى سمحت بتبادل التصميمات الكمبيوترية وأنظمة المحاكاة Simulation عبر العالم كله دون أى تأخير. وتتمكن الشركة الفرعية الهندية بذلك من أن ترسل وتستقبل أحدث المعلومات والبيانات والتصميمات والمعلومات حول تطبيقها فى إنتاج السلع والخدمات . وهكذا فإن كل البرامج الحاسوبية Software وقواعد البيانات والتصميمات التى تستحدثها الشركة الفرعية الهندية يتم تصديرها للمنشأة الأم فى الولايات المتحدة عبر شبكة بالأقمار الصناعية من أجل توزيعها ومن ثم استخدامها بوساطة كامل منظومة الشركة المذكورة عابرة الجنسيات وعملائها المنتشرين .

٢ - الانتشار الجغرافى :

وكما يقول إسماعيل صبرى عبدالله فإن (كل شركة تابعة تعمل فى سوق الدولة التى استقرت فيها بوصفها شركة محلية تحصل على احتياجاتها من الخدمات ومن التمويل من داخل هذه السوق ما أمكن وتنافس منتجاتها إنتاج غيرها من الشركات المحلية أو المنتجات المستوردة . وتتعامل الشركات التابعة مع بعضها البعض دون الحاجة إلى إذن سابق من الإدارة العليا ، ولكن المعلومات عن نشاط كل شركة تصل أولاً بأول للإدارة العليا كما

تصلها معلومات من تلك الإدارة عبر شبكات اتصالات فضائية تملكها الشركة الأم بالاستخدام المكثف للحاسوب وقواعد البيانات[١٧] . ويتضح ذلك مثلا من الشبكة العالمية لشركة فورد لإنتاج السيارات طراز (ڤيستا) فى أوربا الغربية .

وبذلك تتأسس المنظومة العالمية للشركات الكبرى بوصفها منظومات متكاملة وظيفيا ، ومنتشرة جغرافيا ، وتؤهلها من ثم لأداء دور هجومى مسيطر فى الاقتصاد العالمى . . . فأين تقف الصناعة فى وطننا العربى الكبير ؟

فلننتقل إلى الفقرة الأخيرة من هذه الدراسة .

(٦)
الموقف الصناعى العربى
(بالتطبيق على تكنولوچيا الإلكترونيات فى مصر العربية)
وخطوط رئيسية للمستقبل

بعد أن تناولنا « البيئة الدولية » المحيطة بالصناعة العربية ، بقدر واف نسبيا من التفصيل ، نقدم هنا لمحة عن هذه الصناعة من واقع مثال شارح ، هو مثال صناعة الإلكترونيات بجمهورية مصر العربية .

ولعل من المناسب هنا أن نقتصف العبارات التالية من تقرير مجلس الشورى بجمهورية مصر العربية عن (الصناعات الإلكترونية - مدخل مصر للقرن الحادى والعشرين)[١٨] :

« القاعدة الرئيسية للصناعة الإلكترونية هى صناعة الإلكترونيات الدقيقة . والمقصود بالمكونات الإلكترونية الدقيقة هى صناعة الدوائر المتكاملة من أشباه الموصلات وخاصة مادة السليكون .

وتبنى على الإلكترونيات الدقيقة صناعة النظم الإلكترونية ، وهى تنقسم إلى قسمين :

(أ) نظم موجهة للإنتاج السلعى والخدمى والمهنى والعلمى والعسكرى وفى مقدمتها أجهزة الحاسب الآلى ونظم التحكم الصناعى والأجهزة الطبية وأجهزة الرادار .

(ب) نظم موجهة للاستهلاك وخاصة أجهزة الراديو والتليفزيون والمسجلات السمعية والبصرية . . . . » .

ويلاحظ أن الصناعة الإلكترونية المصرية تركز على تصنيع أجهزة الاستهلاك (وخاصة من الراديو والتليفزيون) بنسبة ٧٥٪ من الإنتاج الإلكترونى المصرى ، وذلك بالاعتماد على طريقة التجميع من أجزاء مستوردة وليس بالإنتاج المحلى للمكونات . ولا يمثل ناتج الصناعة الإليكترونية أكثر من ٤ , ٢٪ تقريبا من إجمالى ناتج الصناعة التحويلية فى جمهورية مصر العربية . .

ونتابع تقرير مجلس الشورى مرة أخرى فنجده يذكر ما يأتى [١٩] :

« إن صناعة الإلكترونيات المصرية تعتمد فى أغلبها على تجميع المكونات بغرض إنتاج الأجهزة الاستهلاكية مثل التليفزيون والفيديو . . . ولا تزال هذه الصناعة بعيدة كل البعد عن اقتناص أى نصيب يذكر من سوق الإلكترونيات العالمى الضخم ، مما يهدد بزيادة الواردات يوما بعد يوم . ومما يزيد من خطورة الموقف أن صناعة التجميع سوف تصبح غير قادرة على المنافسة عند انهيار الحواجز الجمركية . . . » . ويعطى الجدول التالى فكرة عن موقف الصناعات الإلكترونية فى مصر مقارنة بالكيان الصهيونى (إسرائيل) فى منتصف التسعينيات .

الصناعات الإلكترونية
فى مصر و (إسرائيل)

(القيمة بالمليون دولار)

مجال المقارنة	مصـــــر	إسرائيل
إجمالى إنتاج الصناعات الإلكترونية ١٩٩٥	١٤٠	٥٩٠٠
إجمالى تصدير المنتجات الإلكترونية ١٩٩٥	(- ٤١٣)	٤٣٣٠
إنتاج صناعة البرمجيات ١٩٩٥	٢٠	٨٠٠
تصدير صناعة البرمجيات	٤,٩	٢٢٠
عدد الشركات العاملة فى مجال تكنولوجيا المعلومات	٤٢٠	١٢٠٠٠
عدد العاملين فى مجال الإلكترونيات	١٦٠٠٠عامل (عام١٩٩٢)	٤٠٠٠٠ عامل (عام ١٩٩٥)
إنتاجية العامل فى صناعة الإلكترونيات	١٠٦٠٠دولار (عام١٩٩١)	١٤٧٠٠٠ (عام ١٩٩٥)
نسبة النمو السنوى للإنتاج الإلكتروني	٦٪	١٣,٣٪

المصدر : مركز معلومات مجلس الوزراء / دراسة داتا كويست ، ١٨٦ .

•• خطوط مقترحة لمستقبل الصناعة الإلكترونية العربية :

تقـدم لنا الصـورة السـابقـة لأبرز صناعـات الثـورة التكنولوچيـة الراهنة وأبرز التكنولوچيات المتقدمة ، وهى الإلكترونيات وتكنولوچيا المعلومات ، فى جمهورية مصر العربية ، بوصفها بلداً عربيا رائداً فى الميدان - دلالات مهمة يمكن بناء عليها أن نقترح خطوطا رئيسية لتطورها المستقبلى عربيا - وأهم هذه الخطوط ما يأتى :

١ - ضرورة الانتقال من تجميع الأجهزة الاستهلاكية إلى تصنيع المكونات الأساسية محليا .

٢ - مباشرة العمل فى إقامة قاعدة الإلكترونيات الدقيقة (تصنيع الشرائح الدقيقة من السيلكون وإنتاج الدوائر المتكاملة ، والأجهزة الإلكترونية الصغرى) .

٣ - الاهتمام بالتصميم الهندسى بوساطة الحاسب CAD الذى يمثل فى بعض المنتجات المعلوماتية نحو ١٠٠٪ من قيمتها المضافة، حيث تكون المنتجات مجرد تصميمات . ويتطلب هذا تغييرا جوهريا فى التعليم الهندسى العالى .

٤ - استكمال صناعة المكونات الإلكترونية الدقيقة بالمكونين الرئيسيين للمعلوماتية وهما الحاسبات والاتصالات على البعد ، حيث المعلوماتية هى حصيلة تداخل الجانبين فى عمليات الإنتاج السلعى والخدمى .

٥ - تركيز الاهتمام بالبحث والتطوير فى الصناعة الإلكترونية ، بدءاً بإنشاء معاهد بحثية للإلكترونيات الدقيقة فى البلدان العربية المعنية .

٦ - برغم القدرات الهائلة نسبيا لجمهورية مصر العربية مثلا فى ميدان البحوث والتصميمات من خلال المركز القومى للبحوث ومعهد بحوث الإلكترونيات ومركز بحوث الصناعات الإلكترونية والمراكز المتخصصة فى كليات الهندسة الرئيسية والمركز المزمع إقامته فى (مدينة الأبحاث العلمية) بالإسكندرية . . . إلخ ، وبرغم المشروع قيد التنفيذ لإقامة منطقة صناعية لمشروعات التكنولوچيا المتقدمة بوساطة الاستثمارات الأجنبية، وهو مشروع (وادى التكنولوچيا) شرق الإسماعلية - برغم هذا كله فإن من المهم أن نؤكد أنه لا أمل يرتجى فى إقامة صناعة إلكترونية قادرة على المنافسة عالميا ، وبالمعايير المقدرة للتنافسية حاليا ، إلا من خلال صيغة فعالة للتكامل العلمى والالتكنولوچى العربى ، وخاصة بين البلدان المؤهلة لذلك .

وإذا أثير التساؤل عن إمكانية الدخول العربى الموسع فى صناعات التكنولوچيا المتقدمة وخاصة تكنولوچيا الإلكترونيات والاتصالات والمعلوماتية فإن من المهم أن نشير إلى ما يأتى :

(أ) إن هذه الصناعات لا تحتاج إلى رءوس أموال وفيرة ، فهى ليست صناعات (كثيفة الاستخدام لرأس المال العينى والنقدى) ، وإنما هى كثيفة الاستخدام للمعرفة العلمية والمهارة التكنولوچية أو لرأس المال البشرى ، وهذه متوفرة نسبيا فى عدد بارز من البلدان العربية كما هو معروف .

(ب) إن صناعات التكنولوچيا المتقدمة تتطور من خلال صيغة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على نحو ما جرى فى « وادى السيليكون » فى كاليفورنيا بالولايات المتحدة ، وفى الدول الصناعية الأخرى . ولعله يجب ملاحظة أن الصناعات الصغيرة والمتوسطة قائمة بوفرة نسبية فى البلدان العربية ، مع ضرورة تطويرها تكنولوچيا برعايتها (من خلال مشروعات الحاضنات التكنولوچية مثلا) وربطها بالمشروعات الكبيرة بروابط متعددة مثل التعاقدات من الباطن ، وخاصة مشروعات صناعة السيارات والإلكترونيات ، بحيث تصبح الصناعات الصغيرة بمثابة « الصناعات المغذية » للمشروعات الكبيرة .

الثورة التكنولوچية ومستقبل الصناعة العربية :

بعد التركيز على صناعات التكنولوچيات المتقدمة وخاصة الإلكترونيات على طول هذه الدراسة ، نلمح فيما يأتى - بإشارات موجزة - لانعكاسات التقدم الالتكنولوچى الراهن على آفاق تطور الصناعات العربية بوصفها كلاً :

١ - أن ربحية المنشآت الخاصة يجب ألا تكون المعيار الرئيسى للنجاح فى رفع مستوى القدرة التنافسية الوطنية ، وإنما يجب التركيز على رفع إنتاجية العمل وعائد عنصر العمل الأجرى وغير الأجرى وتحسين شروط العمل ومستوى المعيشة الاجتماعى عموما .

٢ - التعميق الصناعى الوطنى والقومى ، بإقامة صناعة عربية للآلات والمعدات الإنتاجية بدلا من الاعتماد الكامل على الخارج بوساطة أسلوب «تسليم المفتاح» . . . إلخ .

٣ - ربط الإنتاج الصناعى المتطور بقدرات البحث والتطوير R & D من ناحية أولى ، وقدرات التصميم من ناحية أخرى .

٤ - إدارة الأعمال الصناعية بالابتكار ، بديلا عن المدخل التقليدى القائم على الاهتمام أساسا بتوفير مصادر التمويل لحل مشكلات الإنتاج .

٥ - الاهتمام بالجودة أو نوعية المنتجات بالاستفادة من الأساليب المتاحة حاليا وفى مقدمتها إدارة الجودة الشاملة TQM وتطبيق نظام مقاييس الجودة (أيزو) ، والانطلاق من ذلك لتحسين وسائل إشباع الاحتياجات الاجتماعية للمستهلكين ، الاحتياجات الضرورية ، وليست تلك الاحتياجات التى تحددها الشركات الخاصة الهادفة إلى الربح فى المقام الأول .

٦ - تطوير الإنتاج الصناعى فى ظل تحسين شروط (البيئة الطبيعية - الاجتماعية) وما يسمى « الأيكولوچيا البشرية » - حيث تلعب ظروف الشغل وشروط العمل دورا رئيسيا فى ذلك ، إضافة إلى نظافة « المحيط » من التلوث ؛ كل صور التلوث ، السمعى والبصرى والصحى ، وانتهاءً بصيانة الموارد الطبيعية النادرة ولو جاء ذلك فى غير صالح الربح الخاص .

٧ - الربط المحكم بين عناصر منظومة (العلم - التعليم - التكنولوچيا - الإنتاج - التشغيل) بحيث يخدم كل منها الآخر - ونخص بالذكر هنا ضرورة اتخاذ « التشغيل الكامل » فى الأنشطة الإنتاجية أو المنتجة ، بوصفها مقياساً حاسماً لفاعلية التعليم ، واتخاذ « العلم والتكنولوچيا » معيارا حاكما لتطوير الإنتاجية .

٨ - رفع المستوى النوعى للناتج الصناعى ، وتوسيع قاعدته كما ، فى نفسه ، بغرض زيادة الصادرات والحد من الواردات ؛ أى التغلغل فى الأسواق الدولية ، مع الاستفادة فى ذلك من التقنيات التى تتيحها التكنولوچيا المتقدمة للمعلوماتية والاتصالات ، وخاصة وسائل التجارة الإلكترونية والتجارة من خلال الشبكات .

٩ - تحقيق أقصى استفادة من التكنولوچيا الشائعة عالميا ، لا سيما براءات الاختراع التى دخلت حيز « الملك العام » ، وفك شفرة المنتجات الجاهزة ، بالهندسة العكسية ، واستخدام التراخيص بالمعارف التكنولوچية ، متى كان ذلك ضروريا ، بالإضافة إلى استشفاف المعلومات التكنولوچية من مصادرها الفكرية الأولى : المجلات العلمية ، البحوث والمؤتمرات . . . . إلخ . على ألا يتم اللجوء إلى التكنولوچيا الصناعية الأجنبية إلا بعد تحديد الاحتياجات التكنولوچية الوطنية بدقة ، وتحديد المتاح أو الذى يمكن إتاحته محليا وعربيا ومن ثم تحديد ما يتعين استيراده من الخارج .

١٠ - وننتهى بما أكدناه مراراً : إن التطوير الجذرى الشامل للصناعة العربية يقتضى إبداع صيغة للتكامل العلمى - الالتكنولوچى العربى ، من أجل النجاح فى معراج التطور المستقبلى الحق لأمتنا العربية ، ضمن عالمنا فى عصرنا .

* * *

الهوامش

١ - د. محمد عبد الشفيع عيسى : النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية ، بحث مقدم للمؤتمر السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ص ١٨ - ٢٢ .

٢ - UNCTAD, World Investment Report 1995.

٣ - Ibid, Table v.2,p.242.

٤ - Ibid, Figure 1.9,p.19.

٥ - Ibid, Table v.l, pp. 230, 231.

٦ - انظر بحثنا الموسوم : دور الموارد الأجنبية فى التجربة الإنمائية الكورية ، بحث مقدم إلى المؤتمر السنوى الأول لمركز الدراسات الآسيوية ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، ديسمبر ١٩٩٥ .

٧ - UNCTAD, Op. Cit, Table v.3, p. 251.

٨ - Ibid,Table v.6, p. 254.

٩ - Ibid, Table III.2, p.154.

١٠ - Ibid, pp. 155-156.

١١ - Ibid.

١٢ - Ibid,Table III.4,p.156.

١٣ - Ibid,Table III.6,pp.170-172.

١٤ - Ibid, Table III.8,p.178.

١٥ - د. محمد عبد الشفيع عيسى : النظام الاقتصادى العالمى فى مرحلة انتقالية ، مرجع سابق ، ص ص ٣٥-٣٦ .

١٦ - الأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادى والاجتماعى ، اللجنة المعنية بالشركات عبر الوطنية ، نشوء إنتاج دولى متكامل ، ١٩٩٣ ، ص ٢١ .

١٧ - د. إسماعيل صبرى عبد الله ، الكوكبة ، بحث مقدم للمؤتمر العلمى السنوى التاسع عشر للاقتصاديين المصريين ، ٢١-٢٣ ديسمبر ١٩٩٥ ، ص ص ٧-٨ .

١٨ - مجلس الشورى ، التقرير المبدئى عن موضوع : التكنولوجيا والتنمية الصناعية - الصناعات الإلكترونية ، مدخل مصر القرن الحادى والعشرين ، دور الانعقاد العادى الثامن عشر ، ١٩٩٧ ، ص ص ١٤٧-١٤٨ .

١٩ - المرجع السابق ، ص ١٥٢ .

• • •

الثورة العلمية والتقانية والأمن الغذائى العربى

د. حمدى عبد العزيز مرسى(*)

• مقدمة :

إن التحدى الأكبر الذى سيواجه المجتمع العالمى فى القرن القادم هو تحقيق التنمية المتواصلة ، والسعى إلى تطبيق سياسات متوازية ومترابطة تستهدف استمرار النمو الاقتصادى ، والتخفيف من وطأة الجوع والفقر والتخلف ، وتأمين الرفاه البشرى ، والعدل الاجتماعى ، وحماية كوكب الأرض ومكونات بيئته ونظم استدامة الحياة عليه .

وتنعقد على اكتشافات العلم وتطبيقاته آمال كبار ويتوقع منها الكثير ، لكن العلم يجب أن يكون فى خدمة الإنسانية جمعاء ، وأن يسهم فى تحسين نوعية الحياة لكل فرد من أفراد الأجيال الحاضرة والمقبلة ، فلجميع سكان الأرض الحق فى المشاركة والمساواة فى مسيرة التقدم العلمى بمختلف مراحلها ونتائجها ، وهذه واحدة من أساسيات المقتضيات الاجتماعية والأخلاقية للتنمية .

الثورة العلمية والتقانية والأوضاع العامة لعالمنا المعاصر والوطن العربى :

ندخل القرن الحادى والعشرين وأمامنا حقائق لا يمكن إغفالها ، سوف تكون لها تأثيرات عميقة على مجريات الأمور التى تتحكم فى مستقبل البشرية على مختلف الجوانب والاتجاهات ، لعل من أبرزها :

(*) أستاذ بشعبة الهندسة الوراثية والتقانات الحيوية - المركز القومى للبحوث - القاهرة .

أولا : انتهاء عزلة المشتغلين بالعلم وإنتاج المعرفة ، ونشوء علاقات جديدة بين جميع الأفراد الفاعلة فى صناعة التقدم - بين الذين يبتدعون ويستخدمون المعارف العلمية ، والذين يدعمونها ويمولونها ، والذين يهتمون بتطبيقاتها وتأثيراتها - وزيادة تنوع وتعقيد العلاقة بين التعليم والبحث العلمى ؛ إذ أصبحت تستقطب أطرافاً عدة من غير الباحثين .

ثانياً : تعاظم شأن العلوم الطبيعية ، فهى تشهد حالياً مرحلة ازدهار وثراء غير مسبوقة ، أدت إلى ظهور فروع علمية وعلوم بيئية جديدة ، وكلها تتفاعل وتتداخل فيما بين بعضها والبعض ، كذلك تأخذ الحواجز بينها وبين العلوم الإنسانية والاجتماعية فى التلاشى . وقد أدى هذا الجمع والتضافر بين التخصصات إلى توليد ابتكارات زاخرة يعزى إليها فيض من الاختراعات وأوجه التقدم فى شتى الميادين ، وأصبح حجم الاكتشافات والتطبيقات والخبرات المتراكمة فى عالم اليوم يشكل نبعا لم يسبق له مثيل من المعرفة والمعلومات والقوة ، فلم يسبق للاكتشافات والتجديدات أن وعدت بما تعد به اليوم من تقدم مادى كبير .

ثالثاً : ظهور آثار اقتصادية واجتماعية كبرى ناتجة عن توثيق الصلات بين تدفق المعلومات والاكتشافات العلمية وتطبيقاتها وبين المعارف التقانية والاستغلال التجارى .

رابعاً : ازدياد اختلال التوازن على صعيد الانتفاع بالمعارف العلمية والدرايات التقانية وإنتاجها ، ففى الوقت الذى تملك فيه الأمم الصناعية المتقدمة قدرات عالية فى ميادين البحث العلمى والتجديد التقانى ، نجد بلداناً أخرى - وهى الغالبية - لا تزال تكافح من أجل تلبية الاحتياجات الأساسية لسكانها ، بينما تخوض شعوب البلدان الأقل نمواً صراعاً مريراً من أجل البقاء ، ويكفى أن نذكر أن ٢٠٪ من البشر يتقاسمون ٨٦٪ من مجموع الاستهلاك الخاص .

خامساً : أن الطفرة التقانية المعاصرة أوجدت أو ولدت قضايا ذات طبيعة كونية - تمتلك الدول المتقدمة ناصيتها بحكم تقدمها العلمى والتقانى - وفى مقدمتها الاستغلال المتزايد للفضاء الخارجى وقيعان المحيطات ، ومواجهة التغيرات المناخية المتوقعة ، وقضايا البيئة ، والتنوع البيولوجى ، والمخاطر الطبيعية ، والمياه العذبة ، وحقوق الإنسان . . . إلخ .

ويتوقف نجاح التعامل مع هذه القضايا على المشاركة الفعالة لأكبر عدد ممكن من دول العالم .

سادساً : ازدياد دور المعلوماتية ، وتطور تقانات نقل المعلومات وتداولها ، ووسائل الاتصال وشبكاتها بمعدلات فاقت كل التصور ، وتخطى معدلات التراكم المعرفى فى تسارعها لكل التوقعات بدخولنا فى عصر ثورة المعلومات والاتصالات ، وهى التى أدت إلى بزوغ اتجاهات ومنهجيات وسيناريوهات جديدة للنشاط العلمى ، كما أدت إلى ظهور الدعوة لانتشار حضارة إنسانية جديدة تعمل على تنميط السلوك البشرى فى ظل عولمة ثقافية تقودها شبكات الإعلام العالمية التى تمتلك الأدوات التقانية اللازمة .

سابعاً : بدء ظاهرة العولمة فى صيغتها الاقتصادية بالفعل ، بامتداد النظام الرأسمالى للعالم كله ، بما له من انعكاسات على مختلف جوانب الحياة الاجتماعية فى كل الدول - ومنها الدول العربية - وما يفرضه من نظم وقوانين وآليات للنقد والائتمان والتجارة العالمية الحرة والملكية الفكرية ، وتغير فى أنماط الإنتاج ، وظهور التكتلات الاقتصادية والشركات العملاقة متعددة الجنسية والإقليمية ، وتقلص فى دور الدولة ، وازدياد فى دور المنظمات غير الحكومية المحلية والدولية . . . إلخ .

ولا شك أن ظاهرة العولمة تفرض نفسها على الجميع ، وتدفع جميع شعوب العالم إلى الاندماج فى نظام عالمى جديد يتخطى الحدود السياسية وكثيراً من الخصوصية الاجتماعية والثقافية ، ومع ذلك فهناك إدراك بأن مدى التأثير والتأثر بكل هذه المتغيرات يختلف باختلاف الشعوب ومدى قدرتها على الاستيعاب والتفاعل معها ، وأن الخصائص المميزة للشعوب العربية سوف توجه وتتحكم - بقدر معين - فى استجابتها لكثير من هذه التغيرات العالمية ، شأنها فى ذلك شأن كل التجمعات الإقليمية الأخرى ؛ وهو ما يحد من الهيمنة الشاملة للشعوب الرأسمالية التى تمسك بزمام التقدم العلمى والتقنى ، وتتمتع بالرفاهية الاقتصادية والاجتماعية والنفوذ السياسى ويقلل من سيطرتها على مقدرات شعوبنا الأقل نمواً . وهنا يكمن التحدى الذى يجب أن نواجهه به هذا النظام العالمى الجديد بسياسات مستقبلية وتدابير تساير بصورة إيجابية التقدم العلمى والتطور التقانى ، وتستفيد

منه ، وتتعامل معه ، وفى الوقت نفسه تسمح بقدر من الحرية والمناورة التى تتيح الحفاظ على الهوية والخصوصية ، وتجعل ارتباطنا بقيمنا وثقافتنا وحضاراتنا الذاتية وتراثنا المعرفى مستمراً داخل الأطر الوطنية والقومية ، وتضمن الحفاظ على الاستقرار والسلام والعدالة تحت ظروفنا ، بالتوفيق بين البعد الاقتصادى والبعد الاجتماعى ، فى ظل عولمة لا تتقيد سوى بتعاظم الفوائد الاقتصادية ، ولا تهتم باتساع الفجوة فى الثراء بين الشمال والجنوب .

وبطبيعة الحال فإن قوة الشعوب حالياً ، وفى القرن القادم ، تعتمد على تقدمها الاقتصادى الذى ينبنى على قدرتها على البحث والابتكار ، ونقل المعارف والتقانات المتطورة فى التنمية الزراعية والصناعية والخدمات وامتلاكها وتوظيفها ، وتدعيم القدرة التنافسية لمنتجاتها فى الأسواق العالمية .

كذلك فإن أحد أهم عناصر القوة فى القرن القادم هو القدرة على التنبؤ ، واستقراء المستقبل بمنهجية علمية فاحصة ، ترصد الأخطار والتحديات المحتملة ، كما ترصد الإمكانات والآفاق المتاحة والممكنة ، وهو ما يتيح التخطيط للتعامل الفاعل مع الأطر الزمنية المقبلة الحبلى بالاحتمالات المختلفة ، والتأهل لها بالأدوات المناسبة .

وتفرض الظروف الموضوعية - فى العالم العربى وما يحيط به من مؤثرات وعوامل خارجية متوقعة مع مشارف القرن الواحد والعشرين - إيجاد قواعد ومفاهيم جديدة للأمن الاقتصادى ، ومنطلقات ومعالجات ضرورية تنقل الاقتصاديات فى المنطقة العربية إلى اقتصاديات قائمة على المعرفة والعلوم والتقانات المتطورة ، وتوجيهها نحو الطابع الإنتاجى القابل للتصدير ، بما يكفل سد احتياجات الغذاء والمعيشة لأربعمائة وثمانين مليون نسمة ، وهو حجم السكان المتوقع للوطن العربى عام ٢٠٣٠ .

لقد حظيت التنمية الزراعية فى المنطقة العربية خلال النصف الثانى من القرن العشرين بعناية فائقة ، وتم استثمار الكثير من الموارد بصرف النظر عن تواصلها واستدامتها ، وتلقت دول المنطقة المساندة والمساعدات الفنية من المنظمات الدولية والدول المتقدمة ، فقد كانت التقانات المتصلة بإنتاج وكفاية الغذاء متاحة فى معظمها للجميع . وسارت التنمية الزراعية بخطوات لا بأس بها للوفاء باحتياجات السكان المتزايدة وفى ظل نظم حكومية للدعم والحماية .

وتتغير الصورة مع بداية القرن الواحد والعشرين ، فالموارد الزراعية الطبيعية آخذة فى التآكل مع الاستمرار فى الزيادة السكانية والتوسع الحضرى ، وتقانات زيادة الإنتاج الزراعى القائمة على البحث والابتكار بالدول المتقدمة فى طريقها للخضوع لقوانين حماية الملكية الفكرية ، شأنها فى ذلك شأن تقانات الإنتاج الصناعى ، ونظم الدعم تتراجع فى ظل قوانين الاقتصاد الحر ، ونظم الحماية تتهاوى مع تطبيق نصوص اتفاقات منظمة التجارة العالمية ، والتشريعات البيئية تفرض محددات إنتاجية جديدة تثقل كاهل الفقراء ، والمعونات من الدولتين العظميين آخذة فى التلاشى بعد انهيار القطبية وانتهاء الثنائية وانتهاء الحرب الباردة ، ومؤشرات التجارة والصناعة والمال تشير إلى حدوث تغيرات هيكلية فى الاقتصاد العالمى تزيد من تهميش غالبية الدول النامية .

مفهوم الأمن الغذائى :

لعل من الواجب أن نوضح أن مفهوم الأمن الغذائى يعنى قيام الدولة بتوجيه المجتمع ، وتأهيله لإنتاج أكبر قدر ممكن من احتياجاته الغذائية مع الالتزام المطلق باعتبارات الكفاءة الاقتصادية فى استخدام موارده ، والعمل على تنمية المنتجات الأكثر تميزاً وقدرة على التنافس وتصديرها إلى الأسواق الخارجية ، واستخدام جانب من الحصيلة التصديرية فى استيراد الموارد والمواد الغذائية التى لا تتمتع فيها الدولة بالكفاءة الإنتاجية أو القدرة التنافسية .

ويمتد مفهوم الأمن الغذائى أيضاً ليشمل العمل على توفير مستويات غذائية للسكان بالكم والكيف المناسبين ، والعمل أيضاً على ضمان مخزون استراتيجى يكفى للمتطلبات الاستهلاكية لفترة مناسبة لمواجهة الطوارئ والكوارث والاحتمالات غير المحسوبة التى يمكن أن تتعرض لها البلاد أو سوق الغذاء العالمى ، نتيجة لعوامل وظروف طبيعية أو للثورات السياسية أو العسكرية .

وتطبيق هذا المفهوم بوصفه سياسة عامة للمجتمع يتطلب بالضرورة تعظيم قدرة المجتمع على الإنتاج الكفء لمجموعة من السلع ، واكتساب عناصر التميز والقدرة التنافسية فيها .

وبناءً على ما تقدم يتضح أن زيادة الإنتاجية فى القطاع الزراعى العربى هو المحور الرئيسى فى تحقيق أوضاع أفضل للأمن الغذائى العربى . والدروس المستفادة من تجارب الدول الأكثر تقدماً تؤكد إمكانية تطوير الزراعة وتحديثها على أساس هذا المحور إذا ما توافرت مقوماته ووسائله وأسبابه ، خاصة أن احتمالات هذا التطوير وآفاقه وزيادة الإنتاجية لا تزال واسعة ورحبة ، فضلاً عن أنها عملية مستمرة ومتواصلة لاتلبث أن تبلغ حدوداً معينة حتى تتفتح أمامها حدود أكبر بفضل التطور التقانى المتسارع المرتكز على الابتكارات ونتائج البحوث العلمية التى لا تتوقف والتى لا تعترف بحدود نهائية .

حالة الأمن الغذائى على المستوى العالمى :

تتأثر أوضاع الغذاء بعوامل رئيسية ، قد يكون من أهمها : تعداد السكان ، وتوافر الموارد الطبيعية الزراعية ، والتقدم فى تقنيات الإنتاج .

وبالنسبة لعامل السكان فإن ما يثير القلق هو الاتجاه المتسارع فى أعدادهم ، ففى حين أنه كان عدد السكان حتى عام ١٦٥٠م يتضاعف كل ١٥٠٠ عام ؛ تسارعت الزيادة فى التعداد بعد قيام الثورة الصناعية وما واكبها من نهضة زراعية ليتضاعف عدد السكان فى مائتى عام فقط حتى عام ١٨٥٠ ، ثم فى خلال ثمانين عاماً حتى عام ١٩٣٠ ، ثم فى خلال خمسة وأربعين عاماً فقط حتى عام ١٩٧٥ . ومن المتوقع أن يستمر التسارع فى التعداد ليصل عدد سكان العالم إلى ستة مليارات بحلول عام ٢٠٠٠ ، ٩ , ٨ من المليار عام ٢٠٥٠ غالبيتهم العظمى (أكثر من ٨٠٪) من سكان الدول النامية . أما نسبة من يعملون منهم بالزراعة فتتفاوت مع التقدم الصناعى للبلدان ، ففى حين أنه تصل إلى ٨ , ١٪ من إجمالى تعداد السكان فى بريطانيا ، وتصل إلى ١ , ٢٪ فى الولايات المتحدة ، فإنها تصل إلى ٦٥٪ فى الهند و ٦٣٪ فى نيجيريا .

وبالنظر إلى إحصائيات الربع الأخير من القرن العشرين ، سنجد أيضا أن المساحة الكلية للأراضى المستثمرة فى الزراعة على المستوى العالمى تكاد تكون ثابتة ، ومن ثم يتناقص ما يخص الفرد الواحد بمقدار الزيادة السكانية نفسه ، أما مورد الماء سواء من الأمطار أو الأنهار أو المياه الجوفية ، فهو محدود أصلاً بطبيعته ، وقد استثمر فى الكثير من

الدول إلى الحد الأقصى ، ومن ثَمّ فإن نصيب الفرد منه على المستوى العالمى مستمر أيضاً فى التناقص بمعدل الزيادة السكانية نفسه على وجه التقريب ، ومع حلول عام ٢٠٥٠ سوف يعانى ٤٢٪ من سكان دول العالم من نقص حاد فى موارد المياه العذبة ، ومن ثم يصبح المدخل الوحيد المتاح لزيادة الناتج الزراعى هو تكثيف استخدام هذين الموردين عن طريق الارتقاء التقانى . وهو العامل الأساسى الذى لم يحسب له العالم البريطانى توماس مالتوس حسابه اللائق عندما أعلن - فى كتابه عن مبدأ السكان عام ١٨٣٤ - عن مخاوفه من عدم قدرة الإنسان على حل مشكلة الغذاء مع تزايد عدد سكان الأرض فى وقت قريب .

وبالفعل فقد أمكن للقوى المنتجة على المستوى العالمى أن تحقق زيادات كبيرة فى الإنتاج الزراعى الكلى والإنتاج الكلى للغذاء ، من خلال تكريس منجزات البحث العلمى والتقدم التقانى للاستخدام المكثف لموردى الأرض والماء ، مع محاولة الحفاظ على هذه الموارد من التدهور والتآكل البيئى .

وإذا اتخذنا البيانات المسجلة لإنتاج الغذاء على المستوى العالمى للفترة بين ١٩٧٠ ، ١٩٩٣ بوصفها مؤشرات قياسية ، فسنجد أن الإنتاج الكلى للغذاء عام ١٩٩٣ قد زاد بنسبة ٦٣٪ تقريباً بالمقارنة بعام ١٩٧٠ ، لكن الزيادة السكانية المواكبة استهلكت الجانب الأكبر من هذه الزيادة فى الغذاء ؛ وهو ما أدى إلى تقلص الزيادة المستهدفة من متوسط ما يخص الفرد من الغذاء لتقف عند ١٠٪ تقريبا . كذلك سنجد أن زيادة الإنتاج الكلى للغذاء قد تراجعت فى سنوات التسعينيات بالمقارنة بالفترة السابقة لها ؛ وهو ما يعزز الاعتقاد عند البعض بأن تحقيق زيادة فى إنتاجية كثير من المحاصيل الزراعية أصبح أكثر صعوبة .

وإذا اتخذنا من التغير فى إنتاج الحبوب مؤشراً معبراً عن حالة الغذاء فى هذه الفترة بوجه عام ، فسنجد أن الزيادة فى الإنتاج الكلى للحبوب (حوالى ٥٢٪) قد جاءت أساساً من الزيادة فى إنتاجية وحدة المساحة (حوالى ٤٩٪) ، إذا لم تتجاوز الزيادة فى المساحة المنزرعة عن ٢٪ ، وظل ما يخص الفرد الواحد ثابتاً تقريبا بفضل التقدم التقانى وحده .

وعليه فإن الحالة الحاضرة للغذاء على الصعيد العالمى تتبلور فيما يأتى :

أولاً : أن الزيادة التى تحققت فى الإنتاج الزراعى صاحبها زيادة مقاربة فى عدد سكان الأرض ؛ وهو ما جعل التحسن الكمى والنوعى فى مستوى ما يخص الفرد الواحد ضئيلاً لا يذكر .

ثانياً :أن التطور الواضح فى أرقام الإنتاج خلال ربع القرن الأخير لم يأت من خلال زيادة المساحة المنزرعة ، وإنما تحقق أساساً من خلال الارتقاء بإنتاجية وحدة المساحة ؛ أى من خلال توظيف تقنيات ومدخلات إنتاج وخدمات أفضل .

ثالثاً : أن وجود مجاعات أو عجز فى الحصول على الغذاء بالنسبة لبعض شعوب العالم حتى الآن ، يرجع أساسا إلى عجز القدرة الشرائية للدول لانخفاض معدلات التنمية أو للأفراد نتيجة للبطالة ، ولا يرجع إلى نقص فى رصيد الغذاء العالمى .

رابعاً : أنه مع استمرار الزيادة السكانية وصعوبة - بل استحالة - الزيادة الموازية فى الموارد الطبيعية من أرض وماء ، فسوف يكون الارتقاء التقانى هو العامل الحاسم ، سواء لتحسين مستوى ما يخص الفرد من الغذاء أو لمواجهة احتياجات الزيادة العددية فى سكان الأرض .

والخلاصة أن مدى نجاح الإنسان فى تطوير قدراته التقانية - من أجل الاستغلال الكامل لما هو متاح من مدخلات وموارد طبيعية زراعية فى ظل نظم إنتاج مستدامة بيئيا - هو الذى سيحدد مستقبل الحدود الاستيعابية للسكان على كوكب الأرض .

وهنا قد يكون من المناسب أن نشير إلى أن دراسات منظمة الأغذية والزراعة تبرز صورة مختلطة عن مستقبل الغذاء والزراعة فى العالم ؛ إذ تذكر بأن العالم يسير عل طريق تناقص معدلات الإنتاج للزراعة بوصول أقطار أكثر إلى المستويات (المتوسطة المرتفعة) فى إمدادات الغذاء بالنسبة للفرد ، وتباطؤ النمو السكانى ، فى حين أنه لا توجد محددات لايمكن تخطيها فى الموارد والتقانات تقف فى طريق زيادة إمدادات الغذاء فى العالم بالقدر اللازم للوفاء بالطلب .

حالة الأمن الغذائى على المستوى العربى :

ظل سكان الوطن العربى فى تزايد سنوى بمعدل يبلغ نحو ٢,٥٪ ، حيث كان عددهم عام ١٩٧٠ نحو ١٢٢ مليون نسمة ، وبلغ عددهم عام ١٩٩٧ حوالى ٢٦٧ مليون نسمة (منهم ٧٤,٥٪ من سكان الريف) ، ويتوقع أن يصل عددهم عام ٢٠٣٠ إلى ٤٨٠ مليون نسمة ، وهو ما يفرض سباقا غير متكافئ بين القدرات والإمكانات الإنتاجية ، والاحتياجات والمتطلبات الاستهلاكية لهذه الأعداد المتزايدة من السكان .

أما عن مورد الأرض الزراعية (حوالى ٧١ مليون هكتار عام ١٩٩٧ معظمها زراعات موسمية مطرية) فإن عمليات استصلاح واستزراع أراضٍ جديدة لم تواز الزيادة السكانية ، وما سيمكن إضافته من أراضٍ زراعية فى المستقبل المنظور سوف يظل أقل من أن يوازى الزيادة السكانية المتوقعة ، والنتيجة هى تناقص ما يخص الفرد من هذا المورد الطبيعى ، وهو ما يحتم اللجوء إلى تكثيف استخدامه والارتقاء بإنتاجيته .

وموقف مورد الماء يماثل مورد الأرض الزراعية ، فبخلاف الهطول المطرى - لم يطرأ عليها تغيرات كمية ذات شأن كى تتوازى فى الزيادة مع الزيادة السكانية المطردة - وجملة الموارد المائية المتاحة والمتجددة سنويا على مستوى الوطن العربى تقدر بنحو ٢٤٠ مليار متر مكعب ، منها نحو ٢٠٥ مليارات مياه سطحية ، و٣٥ مليار مياه جوفية ، وتوجه نسبة ٩١٪ منها تقريبا للاستخدامات الزراعية (تقديرات عام ١٩٩٧) . ومعظم أقطار الوطن العربى تعانى من عدم كفاية الموارد المائية ، وهو موقف آخذ فى التفاقم مستقبلا مع الاستمرار فى معدلات الزيادة السكانية المرتفعة ، والمتوقع أن يصل العجز المائى إلى ٣٠ مليار متر مكعب عام ٢٠٠٠ ، ونحو ٢٨٠ ملياراً عام ٢٠٣٠ ، وأن يتناقص ما يخص الفرد من هذا المورد الطبيعى باطراد . وفى ضوء محدودية الأرض الزراعية ومورد المياه ، لا مجال لتحقيق زيادة فى الإنتاج الزراعى دون الاعتماد على التقدم التقانى الذى يتيح إدارة هذه الموارد الطبيعية واستثمارها بطرق مثلى ، خاصة فى حالة شح الهطول المطرى .

والواقع أن الإنتاج الكلى للغذاء قد حقق زيادات واضحة خلال ربع القرن الأخير فى معظم الأقطار العربية زادت عن الضعف ، وخاصة فى إنتاج الحبوب الذى وصل إلى

ما يقرب من ٥٠ مليون طن عام ١٩٩٧ ، لكن لم تتحقق زيادات بالنسبة لما يخص الفرد الواحد مع نهاية التسعينيات عنها فى بداية السبعينيات إلا فى عدد محدود من الأقطار ، لعل أهمها لبنان وتونس والسعودية وسوريا والمغرب ومصر ، بينما تراجع متوسط ما يخص الفرد الواحد من الغذاء فى أقطار أخرى ، مثل العراق والسودان وموريتانيا ، وهو ما جعل المتوسط العام - على امتداد الوطن العربى كله خلال هذه الفترة - ثابتا تقريبا ، مع أن المطلوب الارتقاء به كى يصل متوسط ما يحصل عليه المواطن العربى من الغذاء قريبا من المتوسط العالمى .

والملاحظ كذلك أنه رغم الزيادة فى الإنتاج الكلى للغذاء التى تحققت فى عدد من الدول العربية ، فإن إنتاجية الهكتار فى الوطن العربى ظلت أقل من المتوسطات العالمية ، وهو ما يعنى أن هناك فرصة للارتقاء بالإنتاجية للوصول إلى المتوسط العالمى ، الأمر الذى يحقق خطوة على طريق تحقيق الأمن الغذائى .

ولعل نسب الاكتفاء الذاتى من المجموعات والسلع الغذائية الرئيسية توضح لنا أوضاع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك ، فعلى مستوى الوطن العربى بلغت النسب التقريبية للاكتفاء الذاتى عام ١٩٩٧ من مجموعات الحبوب ٦٤٪ ، والبقوليات ٦٧٪ ، والزيوت والشحوم ٤٠٪ ، واللحوم الحمراء ٨٦٪ ، والخضر ٩٨٪ ، والفاكهة ٩٨٪ واللحوم البيضاء ٨٨٪ ، وبيض المائدة ٩٦٪ ، والبطاطس ٩٨٪ ، والسكر ٣٨٪ ، والأسماك ١١١٪ ، والألبان ٦٠٪ .

وبطبيعة الحال فإن الأوضاع العامة للاكتفاء الذاتى من المجموعات الغذائية تتفاوت فيما بين الدول العربية وبعضها البعض وفقا لكثير من العوامل والاعتبارات ، وتعكس نسبة الاكتفاء الذاتى الوجه الآخر للفجوة الغذائية ، حيث تقدر نسبة الفجوة بالنسبة المكملة للاكتفاء الذاتى .

أما فيما يتعلق بالقيمة المطلقة للفجوة الغذائية للمجموعات السلعية الرئيسية - مقدرة بالدولار عام ١٩٩٦ - فقد أوضحت تقارير المنظمة العربية للتنمية الزراعية أنها كانت بالنسبة للحبوب ٦,٢٠ من المليار ، والبقوليات ٣٨٠ مليوناً ، والزيوت والشحوم ١,١٣ من المليار ، واللحوم ٩٠٩ ملايين ، والخضر ٣٥٧ مليوناً ، والفاكهة ١٦٢ مليوناً ، وبيض

المائدة ٧٩ مليوناً ، والبطاطس ١٠٤ ملايين ، والسكر ١,٣٧ من المليار ، والألبان ٢,٤٠ من المليار ، كما كانت قيمة الفائض من الأسماك ٨٧٩ مليون دولار .

وعموماً فإن واردات المنتجات الزراعية تمثل جانبا كبيرا من الواردات الكلية للوطن العربى تقدر بحوالى ١٧٪ . وقد حصلت الأقطار العربية عام ١٩٩٣ على ٢,٣٪ من إجمالى واردات التجارة الكلية للعالم ، و ٨,٥٪ من إجمالى واردات العالم الزراعية ، و١٤,٥٪ من إجمالى واردات العالم من الحبوب ، و ١٧٪ من إجمالى واردات العالم من القمح .

واستكمالاً للصورة العامة لأوضاع الأمن الغذائى العربى ومعدلات الاكتفاء ، فلا بد أن نذكر عددا من العوامل والمتغيرات التى تسهم فى تشكيلها ؛ منها العوامل الطبيعية وبخاصة معدلات الهطول المطرى فى المواسم الزراعية ، حيث تؤثر على التوسع فى المساحات للزراعات الموسمية المطرية ، وعلى مستويات الإنتاجية التى تتأثر إلى حد كبير بمدى كفاية وانتظام الرى . كذلك فإن العوامل الفنية والمؤسسية تمثل واحدة من المحددات المهمة لتطور الإنتاج الزراعى فى معظم الأقطار العربية ، سواء فى ذلك عدم العناية باستخدام التقاوى الجديدة عالية الإنتاجية أو غيرها من المدخلات المتطورة ، أو ضعف التوريد لمستلزمات الإنتاج . كما يمثل الضعف المؤسسى ، وبخاصة فى مجال الخدمات الزراعية المساندة ، أهم محددات التطوير الإنتاجى ، ويشمل ذلك المؤسسات البحثية والإرشادية والتمويلية والتسويقية ، كما يشمل نظم المعلومات والبيانات ، إضافة إلى تخلف المرافق العامة والبنيات الأساسية كالطرق والطاقة وغيرها من الخدمات العامة المؤثرة فى المناطق الريفية .

ويظل هناك الكثير من المشاكل والمعوقات ؛ منها انخفاض كفاءة استخدام الموارد المائية المحدودة ، وتعرض الكثير من الموارد الأرضية لمظاهر التصحر المختلفة ونقص القدرة الإنتاجية ، وتخلف قطاع الزراعات المطرية والقطاع التقليدى للثروة الحيوانية ، وعدم الكفاءة الفنية والإنتاجية المترتبة على ضعف الاهتمام بتنمية هذه القطاعات وتطويرها .

ومن العرض السابق لحالة الأمن الغذائى نستخلص ما يأتى :

أولاً : أن الوطن العربى هو أكبر سوق فى العالم مستورد للحبوب بوجه عام والقمح بوجه خاص ، والذى يدعو لعدم الاطمئنان فى هذا الصدد أن صادرات العالم من الحبوب والقمح يسيطر عليها عدد محدود من الدول .

ثانياً : أن أكثر الاحتمالات تفاؤلا تشير إلى صعوبة ارتفاع نصيب الفرد على المستوى العالمى من الغذاء عن مستواه الحالى ، وهذا يعنى أن أى ظروف مناخية أو سياسية يمكن أن تؤثر فى الإنتاجية أو إمدادات الغذاء فى منطقة ما ، سوف يكون لها مردود مباشر على المستوى العالمى ، وهو ما يقطع بأنه لا استقرار ولا استرخاء عندما يتعلق الأمر بالغذاء المستورد .

ثالثاً : أن استمرار اعتماد الأقطار العربية على الخارج فى استيراد مجموعات مهمة من الغذاء كالحبوب والزيوت والشحوم والسكر ، سوف يعنى أن أمنها الغذائى – ومن ثَمّ اقتصادها واستقرارها السياسى – معرض لأخطار جسيمة يمكن أن تحدث فى أى وقت .

رابعاً : أن الاستمرار فى تخفيض المعونات التى تقدمها الدول المتقدمة الغنية للدول النامية – فى ظل التغير الذى نشهده فى الظروف العالمية السياسية والاقتصادية – يوجب على الدول العربية أن تتجه إلى الاعتماد على الذات فى تحقيق التنمية الزراعية القائمة على امتلاك التقنيات الحديثة للإنتاج سواء بالنقل أو التوليد .

التقدم العلمى والتقانى فى مجال الزراعة وإنتاج الغذاء :

مر الإنسان فى إنتاج غذائه عن طريق الزراعة بعدة مراحل ، واستغل فى كل مرحلة ما توفر لديه من القدرات المتاحة ، فكان اعتماده الأول فى الزراعة على قدرته العضلية بوصفها قوة محركة ، ثم أعقب ذلك مرحلة الاعتماد على قدرة الحيوان ، وتلى ذلك مرحلة الاعتماد على قدرة الآلة ، إلى أن وصل خلال القرن العشرين إلى مرحلة الاعتماد على قدرة العلم والتقانة ، وكان انتقاله من مرحلة إلى التى تليها يصحبه تزايد مطرد فى الإنتاج .

ومع أن هناك فريقاً من المفكرين يرى أن قدرات العلم والتقانة فى التوفير المستمر للغذاء للأعداد المتزايدة من البشر لا بد وأن تكون لها حدود تنتهى عندها ، فإننا لن نناقش

هذا الرأى من منطق إيمانى أولاً ، ولتمسكنا بالنظرة المتفائلة ثانياً ، واقتناعنا بوجوب استمرار المحاولة فى كل الدروب مع الأمل فى النجاح حتى يثبت باليقين العلمى ما هو عكس ذلك ثالثًا .

ولا شك فى أن القرن العشرين قد شهد - خاصة بعد الحرب العالمية الثانية - ارتفاعاً هائلاً فى معدلات إنتاج الغذاء استندت أساساً على القدرات المتنامية للعلم والتقانة ، وهو ما يوحى بالثقة فى مواصلة هذه القدرات فى توليد تقانات جديدة وابتكارها ، وفتح آفاق رحبة لتأمين الغذاء لسكان هذا الكوكب رغم التزايد المستمر فى تعدادهم مستقبلاً . ولم يكن إحراز النجاح فى هذا المضمار مقصورا على الدول المتقدمة وحدها ، بل إن الدول النامية قد استفادت من نقل منجزات العلم والتقانة بنصيب وافر ، ولعل أبرز الأمثلة على ذلك ما سببه ميكنة الآلات الزراعية وما سببه استخدام الكيماويات فى التسميد ومقاومة الآفات من زيادات ضخمة فى الإنتاج الزراعى ، وما أحدثته الثورة الخضراء فى الستينيات من هذا القرن من طفرة هائلة فى إنتاج الحبوب وخاصة القمح والأرز والذرة وهى التى اعتمدت أساساً على تربية واستنباط وزراعة الأصناف الجديدة التى تتميز بتقبلها لمعدلات كبيرة من السماد دون أن تتجه إلى الرقاد وتعطى محصولاً وفيراً فضلاً عن التبكير فى النضج .

ولم تشذ الأقطار العربية عن سائر الدول النامية فى الإفادة من منجزات العلم والتقانة، خصوصاً خلال النصف الثانى من القرن العشرين ، ففى مصر - على سبيل المثال - كان لاستخدام التقانات بمكوناتها المختلفة أثر كبير فى إنتاجية محاصيل الحبوب الرئيسية ، ففيما بين عامى ١٩٥٢ و ١٩٩٧ زادت إنتاجية الفدان من القمح بنحو ١٧٠٪ ، ومن الذرة الشامية بنحو ١٣٠٪ ، ومن الأرز بنحو ٨٥٪ .

وبالنسبة للدول النامية - والأقطار العربية جزء منها - فلا يزال لدينا قدر كبير من الطاقات الإنتاجية الكامنة غير المستغلة ، ودليل ذلك أن مستويات الإنتاجية فى حقول التجارب ما زالت أكبر بكثير من تلك التى يحققها الزراع ، وهو ما يعنى أننا لم نستخدم التقنيات المتاحة ولم نستنفد الطاقات الوراثية الكامنة فى الأصناف والسلالات (التراكيب الوراثية) إلى حدها الأقصى ، وأن الآفاق ما زالت مفتوحة لزيادة الإنتاجية ، سواء للمحاصيل النباتية أو الحيوانية أو الداجنة .

ويأتى التكثيف الزراعى ، وانتهاج نظم الإدارة والإنتاج المتكاملة ، والتحول إلى صناعة الزراعة ، بوصفها دلائل واضحة لمنجزات العلم والتقانة فى القرن العشرين ، فقد اتجه العلم إلى توليد تقانات ومعارف فنية جديدة تتيح تكثيف العائد من استخدام الموارد ، سواء أكانت وحدة المساحة من الأرض ، أم وحدة المتر المكعب من الماء ، أم عنصر العمل ، أم عنصر رأس المال ، أم وحدة الزمن ، كما تتيح تطوير إدارة الإنتاج وأساليبها ، وزيادة عدد المحاصيل التى تزرع فى المساحة نفسها فى السنة (أى التكثيف المحصولى) ، وتحميل محصول على الآخر فى الأرض نفسها ، الأمر الذى يزيد من عائدات وحدة المساحة ، إضافة إلى المعارف الفنية التى استخدمت فى التحسين الوراثى للكائنات الحية المستغلة سواء أكانت نباتاً أم حيواناً أم طائراً أم كائنات دقيقة . لكن البعض يرى أن التكثيف الزراعى يسعى إلى تعظيم الإنتاج بغض النظر عن استدامة المحافظة على الموارد ، فقد أدى تكثيف وسوء استخدام الكيماويات المخلقة بوصفها أسمدة معدنية ومبيدات ومنظمات نمو ومضادات حيوية وهرمونات وغيرها إلى تأثيرات سلبية كبيرة على البيئة والحياة البرية بل وأمان الغذاء وسلامته الصحية . كذلك عارض البعض فى أسلوب التربية المكثفة للحيوانات والطيور من منظور إنسانى ؛ إذ إنه يحيل هذه الأحياء إلى مصانع إنتاج لتزيد من معامل تحويل العلف إلى لحم أو لبن أو بيض تحت ظروف معيشية قاسية دون مرعاة لحريات هذه الكائنات وأحاسيسها .

وقد تكونت حديثا اتجاهات معارضة قوية أدت إلى التوجه لتسخير البحث العلمى فى توليد تقانات ومعارف فنية تستخدم الوسائل الحيوية الآمنة بيئيا ، والقادرة على استيعاب متخلفات النمو بوصفها مدخلات للإنتاج الزراعى دون إجهاد للموارد الطبيعية ، وبدأ اتباعها حديثاً تحت مسمى الزراعة العضوية ، بصرف النظر عن نقص الإنتاجية ، الذى يعوضه السعر المرتفع لهذه المنتجات . وهكذا ، فبعد أن كان السعى مركزاً على الاستغلال الأقصى للطاقات الكامنة فى عناصر النظام البيئى لتحقيق معدلات إنتاجية أعلى ، وزيادة كم الغذاء من أجل الأفواه الجائعة ، تغير الهدف فى الربع الأخير من القرن العشرين للتركيز على التحسين فى رفاهية الإنسان ، وأصبح على البحث العلمى حالياً أن يجد حلولاً تراعى بقدر الإمكان التوفيق بين الكم والكيف عند إنتاج الغذاء ، مع إتاحة الفرصة

لاستدامة التنمية الزراعية أو تواصلها ، للوفاء باحتياجات سكان الأرض وأمنهم الغذائى الحاضر والمستقبل ؛ أى صيانة وتعزيز القدرة الإنتاجية لقاعدة الموارد الطبيعية وتعزيزها ، والمحافظة على نوعية البيئة .

إننا ننهى القرن العشرين ولدينا مخزون هائل من الاكتشافات العلمية والابتكارات التكنولوچية ، وهو مخزون كاف لمساعدة كل الشعوب على العيش الكريم والمنتج ، ومع ذلك فهناك قرابة ٨٠٠ مليون إنسان فى عالمنا اليو م يعانون من الجوع وسوء التغذية . ومن حسن الطالع أن دخولنا إلى القرن الجديد يجىء مصحوباً بثورات ثلاث فى العلوم والتقانة سوف يكون لها تأثير مباشر وأساسى على صناعة الزراعة وإنتاج الغذاء وهى :

أولا : ثورة الچينات ، التى تتيح فهم أسس وراثة الكائنات الحية على مستوى الجزيئى والقدرة على استخدامها لتطوير الكثير من عمليات الإنتاج والمنتجات الزراعية والصناعية ، وللمحافظة على البيئة وصحة الإنسان والحيوان .

ثانيا : ثورة التقانات البيئية ، التى تأسست على التفاعل بين المعلومات والتقانات التقليدية والتقانات المتقدمة ؛ مثل تقانات الفضاء والمعلومات والطاقات المتجددة والمواد الجديدة والتقانات الحيوية .

ثالثا : ثورة المعلومات والاتصالات ، التى أدت إلى نمو فائق السرعة فى نظم جمع ومعالجة وبث المعلومات ، وأتاحت كونية الاستفادة من المعلومات والاتصالات من خلال الشبكات الإلكترونية منخفضة التكلفة .

إن هذه الثورات التقانية الثلاث ، إذا ما اقترنت بالتخطيط والإدارة المتطورة ، سوف تزيد من قوة وتأثير الاقترابات العملية للتحسين الوراثى والإدارة المتكاملة للموارد الطبيعية والنظم البيئية وخطط التنمية المحلية والإقليمية ، وهو ما يحسن من أوضاع الأمن الغذائى إلى حد كبير .

ثم إن زراعة المستقبل التى تتسم باحتياجها إلى كثافة فى المعلومات سوف تستخدم فى جمعها التقانات الحديثة الأخرى ؛ مثل تقانات الاستشعار عن بعد ، ونظم

المعلومات الجغرافية ، والنظم الشاملة لتحديد المواقع ، وتقانات الحاسبات . ويستخدم مزارعو الدول المتقدمة هذه الوسائل حاليا بالفعل فى التنبؤ بالظروف الجوية ، والتعرف المبكر على الأمراض والآفات ، وفى تحديد المساحات التى تحتاج للمعاملة بمبيدات الحشائش أو التسميد أو الرى ، وفى رسم الخرائط لتحديد خزانات المياه الجوفية وأماكن حفر الآبار ، وفى إعداد خرائط استخدامات الأراضى ، وفى التخطيط العمرانى وتحديد كردونات المدن والقرى ، وفى إدارة مشاكل التلوث البيئى والحفاظ على التنوع البيولوجى ، وفى معالجة مشاكل التخطيط والإدارة المركبة وتحديد أولويات علاج المشكلات ، وغيرها الكثير .

والحديث عن الثورة العلمية والتقانية - ونحن على أبواب القرن الواحد والعشرين - سيقود بالتأكيد إلى ذكر واحدة من أهم منجزاتها التى شهدها العالم والتى بدأت الاكتشافات حول أسسها العلمية تتوالى بسرعة منذ القرن العشرين ؛ إذ ما وافينا بداية ربعه الأخير حتى أخذت هذه الأسس والاكتشافات العلمية تتحول إلى تطبيقات تقانية تفتح أبواباً رحبة لمستقبل البشرية فيما يعرف بالتقانات الحيوية الحديثة .

وتتبع تاريخ التقانات الحيوية بمفهومها الواسع يقودنا إلى زمن بعيد ، فمنذ آلاف السنين عكف الإنسان على تطويع بعض الكائنات الدقيقة بطرق بسيطة تطورت مع التقدم العلمى إلى فن استخدم فى إنتاج الكثير من الأغذية كالجعة والخبز والزبادى والجبن ، ولم يتحول هذا الفن إلى علم إلا مع اكتشافات العالم الفرنسى باستير في منتصف القرن الماضى .

ومع بداية القرن الحالى شهد العالم اكتشاف قوانين مندل للوراثة ، التى تحولت مع التقدم العلمى فى العقود التالية إلى علم يمكن باستخدامه التحكم فى الصفات الوراثية للكائنات بطرق مختلفة للتربية والتحسين الوراثى كالانتخاب والتهجين والتطفير ، وقد نتج عن ذلك خير عميم للبشرية نتيجة لاستنباط أصناف جديدة من المحاصيل المهمة ، وسلالات جديدة من الأغنام والأبقار والماعز والنحل . . . إلخ .

وفى تطور آخر بدأ فى الخمسينيات من القرن العشرين شهدنا تفاعل علوم الوراثة والكيمياء والفيزياء وهندسة العمليات مع باقى علوم الحياة ، وأصبح من الممكن توصيف عمليات التقانات الحيوية على المستوى المعملى ثم على المستوى الصناعى بدقة متناهية تجعل من الممكن التعظيم الكمى للإنتاج على أساس علمى رياضى بدلا من الأساس التجريبى الذى تميزت به المراحل السابقة من التقانات الحيوية . وتنوعت وتزايدت تطبيقات التقانات الحيوية لتخدم الإنسان فى غذائه ، وكسائه ، وإصحاح بيئته ، وتشخيص أمراضه وعلاجها ، ووقايته منها ، ومده بكثير من الاحتياجات ومنتجات البيولوچيا الصناعية ، وغيرها من أوجه تطويع الكائنات الحية واستغلالها .

إن الإنجازات العلمية المبهرة التى سطعت فى النصف الثانى من القرن الحالى - من اكتشاف ميكانيكيات ابتناء البروتين ، والتوصل إلى إنزيمات القطع المتخصصة ، وإنزيمات البلمرة ، وإنزيمات النسخ العكسية ، وغيرها - قد أسرعت فى تداول المادة الوراثية وتناولها فى مخطط متكامل للوصول إلى هدف محدد ، وطوعت المادة الوراثية للتغيير كما ونوعاً بحيث تحذف منها مقاطع أو يضاف إليها ويعاد صياغتها لتعبر عن ذاتها بطريقة جديدة ، وهو مايسمى بالنقل الچينى ، وهو اتجاه معاصرفى علوم الحياة تبلور خلال العقود الأخيرة . وبذلك يمكن نقل الچينات التى تحمل الصفات الوراثية فى الكائنات الحية من أى خلية لكائن حى إلى أى خلية لأى كائن حى آخر بصرف النظر عن اختلافهما فى النوع ، حيث إن المادة الوراثية فى كل الكائنات الحية متشابهة وتتكون من المكونات الأساسية نفسها، وهى التى تسمى بالحامض النووى .

وبعد ما شهده هذا القرن من إنجازات علمية وتقانية رفعت الإنتاج الزراعى إلى حد كبير ، وكانت إحدى نتائجها الرئيسية الثورة الخضراء التى أنقذت شعوب شبه القارة الهندية وجنوب شرق آسيا من المجاعة فى الستينيات - وضح أن هذه الثورة الخضراء قد أدت دورها فى حينها ، لكنها لن تستطيع أن تقدم المزيد للأعداد المتزايدة من السكان مستقبلا . وهنا جاءت التقانات الحيوية المتقدمة فى العقود الأخيرة تحمل آمالا واسعة وآثارا

أبعد مدى، بما تم ابتكاره من تقنيات الحمض النووى المطعم ، ونقل الچينات ، وزراعة الأنسجة، ودمج الخلايا ، وتكثيف المادة الوراثية ومضاعفتها ، بل وصناعة الچينات معمليا، إضافة إلى أنها فتحت أمام المربى المستودع الچينى لكل الأنواع - نباتية أو حيوانية أو ميكروبية . . . إلخ - يأخذ منه ما يشاء وينقله إلى أى نوع يشاء فيما يعرف بالهندسة الوراثية. ولم يعد المربى مكبلاً بضرورة البحث عن الچين المطلوب فى الجهاز الوراثى للنوع الذى يحسنه وحده .

وبدأت الآمال تنعقد على قيام التقانات الحيوية الحديثة بدور مهم فى خدمة التقدم الإنسانى بصفة عامة ، وفى مجال الزراعة وإنتاج الغذاء بصفة خاصة ، بما فتحته من آفاق رحبة للانتخاب والتحسين الوراثى فى النبات للصفات الإنتاجية الأمثل والمحتوى الغذائى الأفضل ، ولتحمل الظروف البيئية المعاكسة ؛ مثل الجفاف والملوحة والظروف الجوية والمناخية غير الملائمة ، ولتطوير تغذية النبات عن طريق التحسين الوراثى لخصائص البكتريا والطحالب المثبتة للأزوت الجوى فى النبات ، من حيث كفاءة عملية التثبيت وزيادة قدرة هذه الكائنات الدقيقة على تحمل الظروف غير الملائمة للتربة ، أو عن طريق تطوير خصائص البكتريا والفطريات التى تزيد من استفادة النبات من عناصر التربة المعدنية أو مادتها العضوية ، أو عن طريق رفع كفاءة التمثيل الضوئى بهدف زيادة معدل نمو النبات.

كما فتحت التقانات الحيوية الحديثة الأبواب على مصراعيها لمقاومة أمراض النبات والحشرات والحشائش فى الحقول دون إضرار بالبيئة ، ولسرعة تشخيص أمراض النبات عن طريق الكواشف الجزيئية المؤسسة على استخدام الأجسام المضادة الأحادية ، وللإكثار الخضرى السريع والمكثف للنباتات ذات الصفات الممتازة أو النباتات صعبة الإكثار تحت الظروف التقليدية والمؤسسة على تقنيات زراعة الأنسجة ، ولرفع القيمة التسويقية للمحاصيل ، وإطالة فترة عمرها أثناء العرض فى الأسواق بتحوير مادتها الوراثية ، ولتحسين الخصائص التصنيعية للمحاصيل ، ولتحويل مخلفات التصنيع إلى منتجات مفيدة ، ولإنتاج بعض المفردات الغذائية والمنتجات الزراعية والخامات الدوائية من استزراع الخلايا النباتية فى المفاعلات الحيوية بالمعمل ؛ مثل عصائر الفواكه ، والزيوت النباتية ،

والڤانيليا ، وبدائل السكر فائقة الحلاوة ، والصمغ - ومن ثم توفير الأراضى لزراعات أخرى . ويقدر البعض أن حجم سوق المحاصيل المحورة وراثيا سينمو من ٤٥٠ مليون دولار عام ١٩٩٥ إلى أكثر من مليار دولار عام ٢٠٠٥ .

أما بالنسبة للإنتاج الحيوانى والداجنى فإن التقانات الحيوية قد وفرت الوسائل والإمكانات التقنية للإسراع من التحسين الوراثى وتكثيفه ، والتحكم فى جنس مواليد الحيوانات . ومن هذه التقنيات تقنية التلقيح الصناعى باستخدام السائل المنوى المجمد المأخوذ من الطلائق المتميزة ، وتقنية نقل الأجنة ، وتقنية إنتاج التوائم وتعدد الأجنة ، وتقنية الكلونة والاستنساخ ، إضافة إلى تقنيات إنتاج الأجنة المعدلة وراثيا والحيوانات عبر الچينية ذات الصفات الإنتاجية الأفضل . وسوف يؤدى استخدام هذه التقانات تنمية البيئات البحرية واستغلالها ، إلى قفزات فى تحسين إنتاجية مكوناتها مثل الأسماك والطحالب والاستفادة منها . وقد تم بالفعل إنتاج أسماك محورة وراثيا تنمو بضعف معدل سرعة نمو السلالات العادية . هذا علاوة على أن هذه التقانات قد وفرت إمكانات واسعة لتطوير خصائص واستخدامات الكائنات الدقيقة وعمليات التصنيع الغذائى سواء المعتمدة على خامات نباتية أو حيوانية ، وتطوير طرق تقدير سلامة الغذاء .

كذلك أصبح من الممكن باستخدام هذه التقنيات إنتاج لقاحات أكثر فعالية ضد أمراض الحيوان الزراعى ، وإنتاج مواد تشخيصية أفضل وأسرع للكشف عن أمراض الحيوان والشياع والحمل ، وإنتاج هرمونات ومستحضرات بيولوچية وأدوية علاجية أكثر فعالية لعلاج مدى واسع من أمراض الحيوان والدواجن ، وأصبح من الممكن استخدام هذه التقانات فى التحسين الوراثى الهادف إلى رفع كفاءة التحويل الغذائى لحيوانات وطيور المزرعة لزيادة قدرتها على ترسيب اللحم وإنتاج البيض ، وكذلك زيادة إنتاج صوف الأغنام ، وزيادة إنتاجية الماشية من اللبن باستخدام بروتينات ناتجة عن الحمض النووى المطعم ، كما أصبح ممكنا إنتاج نباتات وحيوانات محورة وراثيا أو مطعمة بچينات بشرية تحمل فى ثمارها أو فى ألبانها فاكسينات وأدوية لوقاية الإنسان وعلاجه . كذلك تحسنت إمكانيات إنشاء بنوك متطورة لحفظ الأصول الوراثية حفاظا على التنوع الإحيائى - البيولوچى - ولخدمة عمليات الهندسة الوراثية للكائنات الحية .

ويلقى الاستثمار فى مجال التقانات الحيوية الحديثة اهتماما كبيرا فى الدول المتقدمة ، ويقوم القطاع الخاص بالجانب الأكبر من الاستثمارات فى مجال البحوث والتطوير والإنتاج ، وقد استطاع الكثير من الشركات الأمريكية والأوربية واليابانية الاستفادة من هذه التقانات لإنتاج أصناف جديدة من المحاصيل النباتية والحيوانات تحمل صفات مرغوباً فيها لزيادة الإنتاجية كمّاً أو نوعا ، أو لإنتاج مواد فعالة تصلح خامات دوائية أو غذائية ، أو بوصفها بدائل لتنقية البيئة من الملوثات . وتقدر بعض المصادر حجم سوق منتجات التقانات الحيوية الزراعية فى الولايات المتحدة الأمريكية وحدها عام ١٩٩٥ بأكثر من مليار دولار ، وأن عوائدها قاربت النصف مليار دولار . هذا وقد وسعت الاحتكارات الغربية لاكتساب حقوق للملكية الفكرية بالنسبة للابتكارات الخاصة بالكائنات الحية ونواتجها ، بحيث أصبحت تسجل عنها براءات اختراع ، مثلها فى ذلك مثل حقوق الملكية الصناعية ، وتباشر المنظمة العالمية للملكية الفكرية حاليا تعميم تنفيذ الاتفاقيات المنظمة لذلك بعد انتهاء فترة السماح مع بداية القرن القادم .

ومن الطبيعى ، وقد دخلنا فى عصر الهندسة الوراثية ، أن تحتاج الشركات المستغلة لهذه التقانات إلى الرصيد الذى لا ينضب معينه من الچينات أو المورثات حاملة الصفات الوراثية فى مجموع ما يوجد بالعالم من الكائنات الحية التى تستوطن بيئات متباينة ، كى تتمكن هذه الشركات من إنتاج أى نباتات أو حيوانات أو كائنات دقيقة كالبكتريا والفطريات النافعة ، تتميز بصفات خاصة مرغوبة تجاريا ، وتجنى من ورائها الأرباح الطائلة ، لكن هذه الشركات تواجه غالبا بحقيقة أن معظم ما بالعالم من الرصيد الإحيائى البرى - أى التنوع البيولوچى - يوجد فى البلاد الحارة أو شبه الحارة ، ومعظمها بلاد نامية تتوزع على مختلف قارات الأرض خاصة قارات آسيا وإفريقيا وأمريكا الجنوبية . ومن هنا جاءت أهمية الاتفاقية الدولية لصون التنوع الإحيائى - البيولوچى - التى وقعتها معظم دول العالم فى مدينة ريوديجا نيرو بالبرازيل عام ١٩٩٢ ، والتى تتيح المحافظة على هذا التنوع الإحيائى لاستخدامه استخداما متواصلا فى مختلف الأغراض ، ومن أهمها منتجات التكنولوچيا الحيوية والهندسة الوراثية .

إن هذه الاتفاقية توفر الأساس القانونى كى يتم تعويض الدول التى تحافظ على ما بها من بيئات غنية بالتنوع الإحيائى ، والتى يمكن أن تكون مصدرا لاكتشافات أو استخدامات جديدة يمكن أن تستغلها الدول المتقدمة بتوظيف ما تملكه من تقانات حيوية حديثة ، ويأتى تعويض الدول المالكة للتنوع الإحيائى بالمال والتقانة بوصف ذلك مكافأة لها لاستمرارية حفاظها على هذه الموارد الإحيائية . ومع أن تطبيق بنود اتفاقية التنوع الإحيائى يتيح المساواة فى المغانم واستبدال الشراكة الإحيائية محل القرصنة الإحيائية التى تمارسها الدول المتقدمة الغنية على الدول الفقيرة مالكة الأصول الوراثية الطبيعية ، فإن الإرادة السياسية لتنفيذ هذه البنود لدى الدول المتقدمة ما زالت ضعيفة أو غائبة .

وهناك تحفظ لا بد من إبدائه ، وهو أن التقانات الحيوية الحديثة - برغم كل ماتقدمه من حلول - فإنها قد تسبب الكثير من المشاكل الفنية والسلبيات شأنها فى ذلك شأن أى تقنية يبتدعها الإنسان ، وما زالت هناك حاجة إلى وسائل أكثر فعالية لتحديد فوائد ومخاطر استخدام النباتات والحيوانات المحورة وراثيا ، أو مايسمى بالأمان الحيوى ، لكن دروس التاريخ علمتنا أن قدرات العلم المتنامية كفيلة بالتغلب على معظم هذه المشاكل والسلبيات وتلافى الآثار الجانبية المعاكسة أو على الأقل تقليلها إلى أدنى حد ممكن .

حتمية اللحاق بالثورة العلمية والتقانية لخدمة الأمن الغذائى العربى :

لا شك أن الدول النامية عامة ، والدول العربية على وجه الخصوص - وهى تعانى من مشكلات واضحة فى التنمية الزراعية تهدد أمنها الغذائى فى الحاضر والمستقبل - ينبغى أن تبذل كل المستطاع فى سبيل سرعة الاستحواذ على التقانات الحديثة ، وفى مقدمتها التقانات الحيوية ، وإدماجها فى الجهد الوطنى للتنمية لأسباب عدة أهمها :

أولاً : أن التقانات الحيوية الحديثة ستحرك ثورة خضراء جديدة ذات إمكانات أوسع بكثير من تلك التى أتاحتها الثورة الخضراء فى ستينيات هذا القرن .

ثانياً : أن التقانات الحيوية الحديثة سوف تؤثر بصورة مباشرة على اتجاهات البحوث الزراعية وأدواتها ، بوصفها المدخل الرئيسى للتغير التقانى فى الزراعة فى القرن القادم .

ثالثاً : أن طبيعة المشكلات الملحة التى تواجه الأمن الغذائى فى المنطقة العربية - وعلى رأسها العجز فى الماء وفى الأراضى الصالحة للزراعة (وتقدر بحوالى ٧٪ فقط من مجموع مساحة الوطن العربى) والتكاليف الباهظة لاستزراع الأراضى الحديثة - تجعل من التقانات الحيوية الأمل الواعد بما توفره من إمكانات وحلول واسعة للتنمية الزراعية فى مثل ظروفنا .

رابعاً : أن الخبرات السابقة تثبت عدم نجاح النقل والتطبيق المباشر لكثير من التقانات التى تم توليدها وتطبيقها فى ظروف مخالفة لظروف مجتمعاتنا بيئيا واجتماعيا واقتصاديا ، وأن عملية انتقاء ونقل التقانات الحيوية المناسبة وأقلمتها عملية مركبة تحتاج إلى خبرات وطنية ودراسات وبحوث تطبيقية محلية ، كما تكتنفها الكثير من المصاعب والمعوقات التى يجب تذليلها والتغلب عليها .

خامساً : أن أولويات العالم المتقدم فى استغلال التقانات الحديثة قد تختلف عن أولويات الدول النامية عموما والدول العربية على وجه الخصوص . ومن الأمثلة التى توضح ذلك البحوث التى تتبناها شركات الكيماويات الزراعية الكبرى فى العالم لتربية أصناف نباتية مقاومة لمبيدات الحشائش ، لتوجه الإنتاج نحو نمط الزراعة أحادية المحصول ، ومن ثَمّ تزيد مبيعاتها من هذه المبيدات . فإذا كان هذا النمط الزراعى يوافق ظروف كبار الزراع فى العالم المتقدم ، فإنه بالقطع سيزيد من اعتماد العالم الثالث على العالم المتقدم فى الحصول على هذه المدخلات الزراعية ، ومن ثَمّ يزيد من استنفاد الموارد المالية للدول الفقيرة لحساب الدول المتقدمة ، علاوة على أن هذا النمط سيقوض نمط التكثيف الزراعى السائد فى الدول النامية ، ويسبب أضرارا لبيئتها وأراضيها الزراعية بتراكم هذه المبيدات ونواتجها .

وعلى الجانب الآخر نجد أن اهتمام هذه الشركات الكبرى باستخدام التقانات الحديثة فيما يهم العالم النامى والعربى - مثل مواجهة الشح المائى الشديد ، أو الحرارة الشديدة ، أو الارتقاء بإنتاجية نخيل البلح ، أو تطوير تربية الجمال - اهتمام محدود أو يكاد أن يكون معدوما .

سادساً : أن اقتصاديات الدول النامية وتعاملاتها التجارية - شاءت أو أبت - سوف تتأثر بهذا التغير التقانى الواسع وما سينتج عنه من ثورة فى إنتاج الغذاء ، سواء بوصفها دولا منتجة ، أو مستهلكة ، أو مصدرة ، أو مستوردة للمنتجات الزراعية .

سابعاً : أن سيادة القطاع الخاص فى الدول المتقدمة على نشاط البحوث والتطوير للتقانات الحيوية الحديثة ، وزيادة قوة الشراكة بين القطاع الخاص ومراكز البحوث والجامعات ، علاوة على خضوع هذه التقانات وما ينتج عنها من مواد حية لحقوق الملكية الفكرية لفترة تصل ما بين ١٥ - ٢٠ عاما ، كل ذلك سوف يجعلها غير متاحة إلا لمن يدفع الثمن ، وسوف يكون الثمن باهظا يثقل كاهل الدول العربية ، ولا مفر من دفعه . فبالنسبة لمربى النبات سوف يتعين عليه دفع العوائد للحصول على التراخيص بإدخال المورثات والصفات المحمية ببراءات الاختراع فى برامج التربية ، بعد أن تصبح المواد الوراثية والخلايا والصفات المرغوبة ملكية خاصة للشركات الكبرى . وبالنسبة للمزارع فسوف يضطر لدفع عوائد حقوق الاختراع عن كل جيل من التقاوى والحيوانات يشتريه ويكثره بغرض الإنتاج . وسوف تكون أسعار البذور والسلالات نواتج الهندسة الوراثية أعلى كثيراً من تلك التقليدية .

رؤية لتحقيق الأمن الغذائى العربى فى القرن الحادى والعشرين :

يعانى الواقع العربى من تخلف شديد فى مختلف ميادين الثورة العلمية والتقانية ، وتشكل العقبات التقانية واحدة من أهم العقبات التى تواجه تطوير الزراعة العربية . وعلى الجانب الآخر ، فإن استقرار التطورات العلمية والتقانية فى القرن القادم على المستوى العالمى ، يوضح لنا أن عددا من الميادين سيشهد إنجازات هائلة سواء أكان على مستوى المعارف العلمية الأساسية أم على مستوى التطبيقات التقانية . وتحتل هذه الميادين مكان الصدارة فى منظومة المعارف العالمية ، وتسهم مساهمة جادة فى اقتصاديات الدول المتقدمة . وتأتى ثورة التقانات الحيوية ذات الأهمية الاستراتيجية فى تحقيق الأمن الغذائى العربى على قمتها . ولن يكون هناك مستقبل لإنتاج الغذاء العربى بل وللاقتصاد العربى ككل إلا بإحداث تغييرات جوهرية - تساندها إرادة سياسية صاحبة قرار ورؤية واضحة - فى هياكل البحث والتطوير والإنتاج الزراعى ، لتستوعب المعارف العلمية والتقانية .

وتحقيق هذه التغييرات الجوهرية يقتضى من الدول العربية اتخاذ التدابير الآتية :

- نبدأ بالتخطيط الاستراتيجى مع استشراف صورة المستقبل ، وتحديد الغايات والأهداف بناء على تحليل دقيق للمعلومات يصف الظروف المحيطة ، ويوضح مواطن الضعف والقوة ، ويحدد الفرص المتاحة والخيارات الممكنة والأولويات المطلوبة فى إطار يستوعب المستحدث من إنجازات العلوم والتقانة ، ثم ترجمة الاستراتيجية إلى مجموعة سياسات وخطط وبرامج تنفيذية تعبئ الموارد وتحشد الطاقات وتنظم الأدوار وتوجه الأنشطة لتحقيق الأهداف المرحلية وصولا إلى الهدف النهائى ، مع مرونة تستوعب المتغيرات المستحدثة وتمكن من تعديل المسار وفقا لنتائج التقييم المتواصل .

- إن بناء القدرات التقانية يعد عنصرا رئيسيا للتقدم المنشود ، وتتضمن القدرة التقانية جانبين : هما الجانب المعرفى الذى يتضمن المهارات والخبرات ، والجانب المادى الذى يتضمن المعدات والمستلزمات ، ولا بد من توافرهما معا عن طريق تبنى السياسات الملائمة .

- تطوير نظام معلومات واتصالات قادر على إتاحة المعلومة العلمية والتقانية الحديثة والبيانات والإحصاءات المحدثة لطالبيها على كافة المستويات التخطيطية والبحثية والتنفيذية العاملة فى جميع مراحل عملية التنمية الزراعية ، على أن يتم ذلك فى سهولة ويسر وبالسرعة الواجبة ، فالمعلومات الصحيحة هى الأساس السليم لتنمية القدرات والتخطيط الواعى والتنفيذ الدقيق ، ومن ثَمّ يكون النجاح فى تحقيق الأهداف .

- مواصلة تكثيف الجهود لتطوير الجهاز البحثى المرتبط بقضايا التنمية الزراعية ، بحيث تكون لديه إلى جانب عمليات تقييم التقانات المفيدة ونقلها وانتقائها وتوطينها ، القدرة على استكشاف الفرص المتاحة وتحديدها ، للارتفاع بالإنتاجية بتطويرها تحت الظروف البيئية السائدة ، والمعالجة الشاملة للمشاكل والقضايا بأساليب مبتكرة ، وتوليد فيض مستمر من التقانات والنظم المحسنة التى تعظم العائد من الموارد الزراعية وتزيد من الاعتماد على الذات .

- لن نجنى ثمار البحث العلمى والتنمية التقانية إلا إذا دفع الثمن ، لذلك يلزم رفع الميزانيات المخصصة للبحث والتطوير والتنمية التقانية فى الدول العربية إلى المعدلات العالمية لتكون بين ٢ - ٣٪ من الناتج القومى الإجمالى . مع ملاحظة أن هذا هو الحد الأدنى للصرف ، وإذا لم نصل إليه فلن نجنى مما نصرفه شيئا يعتد به .

- مواصلة بناء أجهزة خدمات إرشادية قوية ، تربط بصورة فعالة بين قطاع الإنتاج والأجهزة البحثية ، وتكون قادرة على توصيل منجزات العلم والتقانة ، وتبسيط وبث المعلومات لدى المنتجين ، ونقل الابتكارات التقانية والخبرات ونظم الإنتاج الجديدة إلى المزارعين ، وتذليل الصعوبات التى تواجه التطبيق الحقلى بالتعاون مع الأجهزة البحثية ، وتشجيع القطاع الخاص على القيام بالخدمات الإرشادية التخصصية ، وتوفير متطلبات تطبيق التقانات الجديدة وسائر مدخلات الإنتاج والخدمات الضرورية التى تجعل تطبيق التوصيات التى ينصح بها أمراً ممكناً . ولعل من المفيد أن نذكر أن قطراً عربياً هو مصر قد تبنى أسلوب الحملات القومية لرفع إنتاجية محاصيله الرئيسية ، ويعتمد على تبسيط حزم التقانات الزراعية ونقلها ، بمعرفة فرق متكاملة التخصصات من الباحثين والمرشدين للمزارعين فى حقولهم ، ومتابعتهم المستمرة ، وقد ثبت أنه من أنجح الأساليب تحت ظروفنا .

- تعظيم دور القطاع الخاص وتشجيعه على المساهمة فى البحوث والتطوير والمؤسسات الراعية للتقانة إلى جانب القطاع الحكومى ، فالأخير يجب أن يختص بالبحوث الأساسية ، أما القطاع الخاص فهو الأقدر على استثمار نتائج هذه البحوث الأساسية وتطويرها والوصول بها عبر التجارب نصف التطبيقية إلى مرحلة التطبيق ، كما أن القطاع الخاص هو الأنشط فى تعجيل نشر التقانات كإنتاج التقاوى والهجن والشتلات القياسية من نتاج زراعة الأنسجة ، وفى مجال الإنتاج الحيوانى يتفوق القطاع الخاص أيضا فى تربية السلالات خاصة الدواجن .

- إن سرعة وفعالية بناء القدرات العلمية والتقانية والاستحواذ على التقانات الحديثة يستلزم أيضا السعى إلى زيادة الإفادة من العون الفنى الموجه لتبادل الخبرات والمعلومات ، وتدريب الكوادر البحثية ، وتبادل السلالات والأصناف والأصول الوراثية ، وتنفيذ

البرامج البحثية المشتركة . وهناك فرص كثيرة متاحة للتعاون الدولى على المستويات الثنائية ، ومع التكتلات الإقليمية ، ومن خلال المنظمات الدولية وفى مقدمتها منظمة الأغذية والزراعة ، والبرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ، والمراكز والمعاهد البحثية الدولية مثل المركز الدولى للهندسة الوراثية والتقانات الحيوية ، والمعهد الفنى الزراعى الدولى ، والمراكز والمعاهد التابعة للمجموعة الاستشارية الدولية .

- إن تحقيق معدلات عالية للتنمية الزراعية المستدامة اعتماداً على التقدم العلمى والتقانى يقتضى العمل على تزويد العنصر البشرى المشارك فيها بالمعارف الفنية والعملية بصورة متواصلة ، وعلى ذلك فإنه ينبغى تكثيف برامج التعليم والتدريب المستمر للعاملين فى المجال الزراعى لاكتساب المهارات الإدارية والعملية واستيعاب التطورات العلمية والتقانية الجديدة كل فى تخصصه وحسب مستواه . ولا يفوتنا فى هذا المقام ما على أجهزة الإعلام من واجب فى تثقيف الزراع وتأهيلهم بتقديم البرامج الفنية والحوارات مع المتخصصين .

- وضع الخطط وتنفيذها ، للتحفيز على الابتكار والإبداع العلمى والتقانى ، وإيجاد علاقات الترابط بين المهارات البشرية والقدرات الاستثمارية ؛ أى بين أنظمة البحوث وأنظمة الإنتاج والتنمية ، مع توجيه اهتمام خاص نحو تطوير سياسات التعليم ومناهجه وأساليبه وموارده ؛ حيث إنه يشكل المورد الرئيسى لتوليد القدرات الإبداعية .

- العمل على الاستفادة القصوى من مؤسسات التمويل وصناديق وبنوك التنمية الأجنبية والإقليمية والدولية ، والحصول منها على المنح والمعونات والقروض الميسرة ، لتوظيفها فى مشروعات التنمية الزراعية والتحول التقانى .

- تطوير تشريعات براءات الاختراع لفتح الباب أمام نقل التقانة ودخول الاستثمارات من الخارج .

- وضع الضوابط التنظيمية والتشريعات لعمليات استيراد ونقل التقانة بما يخدم المصالح القومية .

- توفير الشروط والمناخ العام المشجع على تبنى التقانات والنظم الجديدة وتحقيق المكاسب منها ، بتطوير الأنظمة المؤسسية القائمة على الائتمان والتسويق وتوفير مدخلات الإنتاج وسائر الخدمات والبنيات الأساسية اللازمة للتنمية الزراعية ، بحيث لا تكون هناك نقاط اختناق فى حلقات النظام الإنتاجى يمكن أن تجهض العمل كله .

العمل العربى المشترك :

إن رسم الخطط واتخاذ التدابير المشار إليها من جانب كل قطر عربى ، يمكن أن يتم أيضا جزئيا أو كليا فى إطار عربى جماعى ، وبذلك يكون حجم الإنجاز أكبر وأسرع وتكلفته أقل ؛ فالتكتلات الاقتصادية والإقليمية هى سمة عالم اليوم والغد ، والعمل على مستوى تكتل عربى سوف يجعل التعامل مع التكتلات الإقليمية والدولية الأخرى أكثر فاعلية وأبعد مدى من عمل الأقطار العربية فرادى . وهنا يمكن وضع برنامج قومى عربى شامل يحشد القدرات والطاقات العربية ، وينسق بينها فى عمل عربى مشترك يعزز الجهود الوطنية . ويتطلب ذلك دعم وتعظيم دور منظمات ومؤسسات العمل العربى المشترك ذات العلاقة ، وخاصة تلك التابعة لجامعة الدول العربية لصياغة خطط التعاون ، وتشاطر المعلومات والمعارف العلمية ، وتبادل الخبرات الوطنية ، والتشارك فى المرافق باهظة التكاليف ، والعمل معا برؤية استراتيجية واحدة لتحقيق هدف توظيف منجزات العلوم والتقانة فى الاستفادة القصوى من الموارد الزراعية العربية ، وتنمية وتعزيز القدرات الإنتاجية والتنافسية للأمة العربية ، مع المحافظة على استدامتها بما يكفل التكامل ووفرة الإنتاج ، وزيادة الاعتماد على الذات ، وتأمين واستقرار أوضاع الأمن الغذائى العربى واستقراره .

* * *

المراجع باللغة الإنجليزية

– ASRT, Egypt. (1999),

"First Arab Conference on Water and Desertification in the Arab Region" held in Cairo April 1999. Statement by the Academy of Scientific Research and Technology of Egypt on the World Conference on Science, Science for the Twenty-First Century, A New Commitment, Organized by UNESCO & ICSU, Budapest, Hungary.

– Beversdorf, Wally D. (1993),

"Introduction", In "Traditional Crop Breeding Practices: An Historical Review to Serve As a Baseline for Assessing the Role of Modern Biotechnology" . OECD, Paris.

– CMU (1999),

"Consideration on the State of Scientific Research in the Mediterranean Basin " Prsentation authored by the Community of the Mediterranean Universities on the World Conference on Science , Science for the Twenty - First Century, A New Commitment, organized by UNESCO & ICSU , Budapest, Hungary.

– Hamutal Meiri and Arie Altman (1998),

"Agriculture and Agricultural Biotechnology: Development Trends Toward the 21st Century", In "Agricultural Biotechnology, "edited by Arie Altman, Marcel Dekker, Inc.

– Hayami Yujiro and Keijiro Otsuka (1994),

"Beyond the Green Revolution: Agricultural Development Strategy into the New Century" In: "Agricultural Technology, Policy Issues for the International Community" , Edited by Jock R. Anderson, CAB INTERNATIONAL.

– Hobbelink, H. (1991) ,

"Biotechnology and the Future of World Agriculture", Zed books Ltd, London.

– Hoyningen- Huene,Paul et al (1999),

Background Documrnt for the World Conference on Science, Science for the Twenty-First Century, A New Commitment, Organized by UNESCO & ICSU, Budapest, Hungary.

– Limonta - Vidal, M. de Jesus. (1999),

"Development of biotechnology applied to food and health to face basic human needs in developing countries"., presentation on the World Conference on Science , Science for the Twenty-First Century , A New Commitment , organized by UNESCO & ICSU , Budapest, Hungary.

– Macer, D.R.J. (1996),

"Biotechnology, international Competition , and economic , ethical and social implications in developing countries" . In "Concepts in Biotechnology" edited by D Balasubramanian et al., COSTED - IBN , Univ . Press., Hyderabad, India.

– Mc Calla , A.F.(1994),

"Agriculture and Food Needs to 2025 : Why Should be Concerned" . CGIAR , The World Bank.

– Menon , K. K. G. (1993),

"Food Security in Developing Countries" In " Biotechology Applications for Food Security in Developing Countries, " edited by H. C. Srivastava for NAM S & T Center , Oxford & IBH Pub. Co. PVT . LTD ., New Delhi.

– Moursy , Hamdy - A. Aziz (1998),

" Modern Biotechnology an Introduction and Overview" , In "Biosafety and the Environmental Impact of Genetically Modified Organisms" , ASRT & ALECSO , Damascus , Syria .

– Smith , John (1996),

" Biotechnology" , Cambridge Univ . Press.

– Swaminathan , M.S. (1999) ,

"Science in response to basic human needs " Keynote address on the World Conference on Science , Science for the Twenty - First Century , A New Commitment , organized by UNESCO & ICSU , Budapest , Hungary .

المراجع باللغة العربية

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، دراسة أوضاع الزراعة العربية فى ضوء المتغيرات الاقتصادية والسياسية المرتقبة ، ١٩٩٥ .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، حلقة عمل السياسات الزراعية حول الأمن الغذائى العربى فى ظل محددات الموارد المائية والتجارة الدولية ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، الندوة القومية حول زيادة الإنتاج والإنتاجية ضمانة الأمن الغذائى العربى ، ١٩٩٨ .

- المنظمة العربية للتنمية الزراعية ، تقرير أوضاع الأمن الغذائى العربى لعام ١٩٩٧ ، ١٩٩٨ .

- سالم توفيق النجفى : الأمن الغذائى العربى ؛ المحددات الراهنة وإشكاليات المستقبل : رؤية اقتصادية للقرن الحادى والعشرين ، مجلة بحوث اقتصادية عربية ، العدد الرابع عشر ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

- نوزاد الهيتى : الاقتصاد العربى وتحديات التطور فى الاقتصاد العالمى ، مجلة بحوث اقتصادية عربية - العدد الرابع عشر ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .

- محمد السيد عبد السلام : الأمن الغذائى للوطن العربى ، سلسلة عالم المعرفة ، العدد ٢٣٠ ، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٨ .

- سمير غبور : التنوع البيولوچى فى الوطن العربى ، المجلة العربية للعلوم ، العدد ٢٨ ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٦ .

- حمدى عبد العزيز مرسى وآخرون : استراتيچية عربية للتكنولوچيا الحيوية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٣ .

- حمدى عبد العزيز مرسى : دليل المراكز والطاقات العلمية والعربية فى مجال التقانات الحيوية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٤ .

- حمدى عبد العزيز مرسى : أولويات تطبيق الإستراتيچية العربية للتقانات الحيوية » ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٤ .

- حمدى عبد العزيز مرسى : مشروع تنفيذ الاستراتيچية العربية للتقانات الحيوية - إنشاء نقاط ارتكاز وطنية والشبكة العربية للتقانات الحيوية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم ، تونس ، ١٩٩٤ .

- حمدى عبد العزيز مرسى وآخرون : البرنامج القومى المصرى للهندسة والتكنولوچيا الحيوية - ومشروع إنشاء معهد قومى للهندسة الوراثية والتكنولوچيا الحيوية ، وزارة الدولة للبحث العلمى ، القاهرة ، ١٩٩٤ .
- حمدى عبد العزيز مرسى وآخرون : تنفيذ الاستراتيچية الوطنية للهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية - البرنامج الوطنى لتطبيقات الهندسة الوراثية والتكنولوچيا الحيوية وزارة الدولة والبحث العلمى ، القاهرة ، ١٩٩٦ .
- حمدى عبد العزيز مرسى وآخرون : الوضع الراهن للتكنولوچيا الحيوية فى جمهورية مصر العربية ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- حمدى عبد العزيز مرسى : الهندسة الوراثية ونباتات القرن القادم ، موسوعة الهندسة الوراثية (٢) ، وجدى سواحل ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا ، القاهرة ١٩٩٨ .
- حمدى عبد العزيز مرسى : عالم حيوانات الهندسة الوراثية ، موسوعة الهندسة الوراثية (٣)، وجدى سواحل ، أكاديمية البحث العلمى والتكنولوچيا ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
- حمدى عبد العزيز مرسى : تطبيقات التقانات الحيوية فى الميدان الزراعى ، محاضرة افتتاحية - ندوة تطبيقات التقانات الحيوية فى الميدان الزراعى بالأقطار العربية ، صفاقس ، تونس ، ١٩٩٩ .

● ● ●

تطور الاستثمارات الدولية ودورها في التنمية العربية

د. على عبد العزيز سليمان(*)

• مقدمة :

تحتل الاستثمارات الدولية مركز الدائرة فى العلاقات الاقتصادية الدولية المعاصرة . ولقد اقترنت عملية التنمية المتسارعة فى بعض الدول النامية - وبخاصة فى جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية - بتدفقات هائلة لرءوس الأموال الأجنبية ، وبخاصة من قبل الشركات متعددة الجنسيات . وفى الوقت ذاته تعرض الكثير من الاقتصاديات الدولية لتقلبات عنيفة ناتجة عن حركة معاكسة لرءوس الأموال ، فيما وصف بحركة رءوس الأموال الساخنة . ولقد أدت هذه الاتجاهات المتضاربة إلى إثارة الكثير من التساؤلات حول دور الاستثمارات الأجنبية فى التنمية الاقتصادية وسط عالم متلاطم تتضارب فيه الاتجاهات والأيديولوجيات والسياسات الاقتصادية .

وسوف نناقش فى هذا البحث دور الاستثمارات الدولية المباشرة فى دفع عجلة التنمية فى الدول العربية ، وما نستطيع أن نعمله معا نحو تعظيم الفائدة من هذه الاستثمارات ، وكذلك نتعرض لبعض الاتجاهات الحديثة لضبط إيقاع تدفقات رءوس الأموال الدولية ، وكذلك تنظيم انتقال رءوس الأموال قصيرة الأجل ، وخصوصا بعد الاضطرابات المالية الكبيرة التى شهدتها أسواق جنوب شرق آسيا وروسيا وأمريكا اللاتينية .

(*) وكيل أول وزارة التعاون الدولى - مصر .

المبحث الأول

الاستثمار الأجنبى : المفهوم والاتجاهات

تمثل الاستثمارات الأجنبية إحدى طرق سد فجوة الموارد المحلية ، وتنقسم إلى :

أولا - الاستثمارات المباشرة :

تتمثل الاستثمارات المباشرة فى تلك الاستثمارات التى يديرها الأجانب بسبب ملكيتهم الكاملة لها ، أو تملكهم لنصيب منها يبرر لهم حق الإدارة ، ومما لا شك فيه أن الاستثمارات المباشرة هى الوسيلة التمويلية التى تسعى الدول النامية لاجتذابها ، ويكفى للتدليل على ذلك ما تقوم به هذه الدول من إصدار القوانين اللازمة لتشجيع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، كما تعمل هذه الدول على تهيئة المناخ الملائم لهذه الاستثمارات ، أضف إلى ذلك ما تقوم به الدول النامية من منح إعفاءات ضريبية وجمركية لهذه الاستثمارات .

وحيث تسيطر المصالح والشركات الأجنبية على الوحدات الإنتاجية فى البلد المستقبل للاستثمارات المباشرة ، فإن هذا النوع من الاستثمار يختلف عن غيره من التدفقات المالية بأنه يتضمن نقلا للتكنولوچيا متمثلة فى استغلال براءات الاختراع والعلامات التجارية ، وكذلك تطويرا للمهارات الإدارية والفنية والتسويقية فى خدمة الشركات الأم أو البلدان المصدرة لرأس المال . ولقد تطورت النظريات فى الأدب الاقتصادى عن أسباب ودوافع قيام هذا الاستثمار ، حيث لم تعد الميزة النسبية وحدها تحدد جاذبية بلد معين للاستثمار الأجنبى ، ولكن أصبح الدور الذى يمكن أن يلعبه البلد المضيف فى منظومة تقسيم العمل الدولى هو الأهم . وفى إطار اقتصاد عالمى تكاملى أصبح الموقع والقدرة على تطوير الميزة التنافسية من أهم أسباب انتقال رءوس الأموال .

وتتم معظم الاستثمارات الأجنبية الخاصة المباشرة بوساطة الشركات متعددة الجنسية Multinational Enterprises ، أو الشركات عبر الوطنية Transnational Corporations (TNC) كما تطلق عليها الأمم المتحدة لتوضيح أنها ليست شركات يمتلك رءوس أموالها أكثر من

دولة ، وإنما هى شركات لها فروع فى كثير من الدول تعمل وفق الاستراتيجية التى تحددها الشركة الأم . وقد تطورت وانتشرت الشركات متعددة الجنسية بشكل ملحوظ خلال هذا القرن بحيث أصبحت ذات دور رئيسى فى الهيكل الحالى للاقتصاد العالمى .

ويأخذ الاستثمار الأجنبى المباشر الكثير من الأشكال بحسب ما تسمح به قوانين البلد المضيف ، نوجزها فيما يأتى :

١ - قيام المستثمر الأجنبى بتأسيس شركة مملوكة بالكامل فى البلد المضيف تقوم بالاستثمار أو بتنفيذ مشروع معين .

٢ - قيام المستثمر الأجنبى بتملك كامل حصص رأس المال أو أغلبها فى شركة قائمة بالفعل فى البلد المضيف .

٣ - قيام المستثمر الأجنبى بتأسيس شركة مشتركة مع مستثمر وطنى مقيم فى البلد المضيف .

وتعد البلاد المتقدمة المصدر الرئيسى لتدفقات الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر على المستوى العالمى ، وقد شهد النصف الثانى من الثمانينيات زيادة فى صافى تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر من نحو ٤٧ بليون دولار عام ١٩٨٥ إلى نحو ١٣٢ بليون دولار عام ١٩٨٩ .

واتسم اتجاه الاستثمار الأجنبى المباشر بالزيادة فى عقد التسعينيات ، حيث زاد إلى الضعف تقريبا فى خمس سنوات إلى نحو ٢٥٠ مليار دولار عام ١٩٩٤ ، ثم إلى أكثر من ٤٠٠ مليار دولار عام ١٩٩٧ ، وفى عام ١٩٩٨ زاد التدفق إلى ٤٤٠ مليار دولار أمريكى أى بزيادة نسبتها ١٠٪ (*) .

وتشير البيانات إلى أن حوالى ٥٨٪ من هذه التدفقات كان متجها إلى مجموعة الدول الصناعية المتقدمة ، بينما بلغ نصيب الدول النامية منها حوالى ٣٧٪ ، بينما استحوزت الاقتصاديات التى تمر بمرحلة انتقال (من الاشتراكية إلى الرأسمالية) على حوالى ٥٪ من التدفقات . (انظر الجدول رقم ١) .

(*) انظر : UNCTAD, World Investment Report, 1998, Geneva, 1998.

جدول رقم (١)

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة وفقا للإقليم المضيف

(أقاليم مختارة)

مليون دولار أمريكى

السنة / الإقليم	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الاتحاد الأوربي	٨٣٧٩٤	٨٠٩٣٥	٧١٥٨٠	١١٦٧٩٢	٩٢٣٩٨	١٠٨١٧٢
الولايات المتحدة الأمريكية	١٨٨٨٥	٤٣٥٣٤	٤٥٠٩٥	٥٨٧٧٢	٧٦٤٥٣	٩٠٧٤٨
أمريكا اللاتينية ودول البحر الكاريبي	١٧٦١١	١٧٢٤٧	٢٨٦٨٧	٣١٩٢٩	٤٣٧٥٥	٥٦١٣٨
دول غرب آسيا	١٨٢٧	٣٤٤٧	١٥١٨	٧٤٦-	٣٠٣	١٨٨٦
أفريقيا	٣١٧١	٣٦٤٧	٥٦٩٣	٥١٣٦	٤٨٢٨	٤٧١٠
جنوب وشرق وجنوب شرق آسيا	٢٧٦٨٣	٤٧٣٤٨	٥٨٢٦٥	٦٦٥٧١	٧٧٦٢٤	٨٢٤١١
وسط وشرق أوربا	٤٤٣٩	٦١٤٣	٥٩١٤	١٤٢١٤	١٢٣٤٤	١٨٨٢٤
إجمالى التدفق الاستثمارى المباشر على مستوى العالم	١٧٥٨٤١	٢١٧٥٥٩	٢٤٢٩٩٩	٣٣١١٨٩	٣٣٧٥٥٠	٤٠٠٤٨٦

المصدر: - تقرير الاستثمار العالمى ١٩٩٨ - الأمم المتحدة.

ولقد شهدت التسعينيات زيادة الاستثمار الأجنبى المباشر إلى الدول النامية من حوالى ١٤٩ مليار دولار عام ١٩٩٧ إلى ما يقارب ١٦٢ مليار دولار عام ١٩٩٨ ، مع ذلك لايزال نصيب الدول العربية ضئيلا (لا يزيد على ٢٪ من إجمالى التدفقات إلى الدول النامية) وراكد حوالى ٣ مليارات دولار سنويا .

وبشكل عام يتميز الاستثمار الأجنبى الخاص المباشر فى البلاد النامية بتركز مصادر تدفقه ومراكز جذبه ، وتعد الولايات المتحدة واليابان وإنجلترا المصادر الرئيسية للاستثمار الأجنبى المباشر فى البلاد النامية .

وبرغم تزايد الاستثمارات المتجهة إلى بلدان العالم النامى خلال تلك الفترة ؛ فإن هذه الزيادة قد استوعبتها دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية وشرق أوربا ، واستحوذت ١٢ دولة (الصين ، المكسيك ، البرازيل ، كوريا ، ماليزيا ، الأرجنتين ، تايلاند ، إندونسيا ، روسيا ، الهند ،تركيا ، المجر) على ٨٠٪ من إجمالى تدفقات

رءوس الأموال الخاصة إلى الدول النامية فى الفترة من ١٩٩٠ - ١٩٩٥ (*) . واتسمت التدفقات لقارة أفريقيا بالتناقص ، حيث انخفضت من ٧,٥ مليار دولار عام ١٩٩٤ إلى ٤,٧ مليار دولار عام ١٩٩٧ . ويلاحظ أن نصيب دول الشمال الأفريقى من التدفقات الأجنبية المباشرة للقارة يدور حول ٣٠٪ من الإجمالى ، وقد كانت مصر أولى الدول جذبا للاستثمار الأجنبى المباشر ، ضمن مجموعة دول شمال أفريقيا ، وبرغم انخفاض التدفق الاستثمارى لمصر من نحو ١,٣ مليار دولار عام ١٩٩٤ إلى نحو ٨٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، فإنها ظلت تحتل المكانة الأولى ضمن مجموعة دول الشمال الأفريقى ، تليها المغرب وتونس بوصفها دولاً جاذبة للاستثمار (انظر الجدول رقم ٢) .

جدول رقم (٢)

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول شمال أفريقيا

(١٩٩٢-١٩٩٧) مليون دولار أمريكى

الدولة / السنة	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
مصر	٤٥٩	٤٩٣	١٢٥٦	٥٩٨	٦٣٦	٨٣٤
الجزائر	١٠	١٣	١٥	٥	١٣	٧
ليبيا	١٦٥	١٢٠	١١٠	١٠٥	١٠٠	١١٠
المغرب	٤٢٣	٤٩٢	٥٥١	٢٩٠	٣١١	٥٠٠
تونس	٥٢٦	٤٦٢	٤٣٢	٢٦٤	٢٥٣	٣٦٠

المصدر : - تقرير الاستثمار العالمى - الأمم المتحدة ١٩٩٨ .

ثانيا - الاستثمارات الأجنبية غير المباشرة :

وتأخذ هذه الاستثمارات شكل قروض أو شراء الأجانب لأسهم (لا تمثل أسهم الأغلبية أو تؤثر فى قرارات الشركات) أو سندات حكومية أو خاصة فى الدول النامية ، وهذا النوع من الاستثمار يبحث عن عائد معقول لرءوس الأموال المستثمرة دون أن يترتب على ذلك أى إشراف أو تأثير فى الإدارة من قبل الأجانب .

(*) See : World Bank, *Private Capital Flows to Developing Countries*, a World Bank Policy Research Report, Oxford University Press, 1977, p. 12.

ثالثا - المناخ الاستثمارى :

١- مفهوم مناخ الاستثمار :

إن البيئة المناسبة لنجاح الاستثمار لا تتوقف على موارد الدولة الطبيعية والبشرية فحسب ، وإنما يمتد مناخ الاستثمار ليشمل درجة الثقة فى احتمالات نمو اقتصادها القومى ، فضلا عن مدى وجود توازن مناسب فى علاقات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك ، يضاف إلى ذلك الإمكانات التصديرية فى الحاضر والمستقبل ، كل ذلك فى إطار علاقات متوازنة مع المؤسسات المالية فى ظل أعباء المديونية الدولية .

وقد عُرف المناخ الاستثمارى على أنه مجموعة القوانين والسياسات الاقتصادية والقانونية والسياسية التى تؤثر فى ثقة المستثمر وتقنعه بتوجيه استثماراته إلى بلد دون الآخر ؛ أى أنها تؤثر بشكل أو بآخر على بيئة الاستثمار والأعمال ؛ أى أن المناخ الاستثمارى بصفة عامة يتكون من مجموعة من عناصر اقتصادية وغير اقتصادية .

٢ - العوامل التى تؤثر على مناخ الاستثمار :

يمكن تلخيص العوامل التى تؤثر على مناخ الاستثمار فى أى دولة بصفة عامة فيما يأتى :

(أ) العناصر الاقتصادية :

وهى تتمثل فى السياسات الاقتصادية الكلية وخاصة فيما يتعلق بسعر الصرف وسعر الفائدة وقوانين العملة الأجنبية التى تسمح للمستثمر بتحويل أرباحه أو رأسماله عند الضرورة إلى الخارج ووجود نظام ضريبى عادل وشفاف ، ومدى حرية الأسواق فى تحديد الأسعار طبقا لقوى العرض والطلب دون تدخل تحكمى من جانب الدولة .

(ب) عناصر غير اقتصادية :

تتمثل فى الاستقرار السياسى والأمنى ، ووجود نظام قانونى وقضائى فعال يحمى المستثمر من الإجراءات التعسفية ويمكنه من استقضاء حقوقه سريعا ، وكذلك وجود قوانين عمالية فعالة عادلة تنظم العلاقة بين العامل وصاحب العمل .

ويمكن عرض هذه العوامل بصفة عامة فيما يأتى :

١ - الاستقرار :

من أهم ما يؤثر على الاستثمار السياسات التى تتبعها الدولة ، سواء فى المجال السياسى من حيث علاقاتها مع الدول الأخرى ، ومدى الاستقرار الداخلى ، أو فى المجالات الاقتصادية والمالية ؛ حيث إن الاستثمار المرغوب فيه الذى تسعى أغلب الدول إلى العمل على جذبه هو الاستثمار طويل الأجل ، مثل هذا الاستثمار لا بد من أن يطمئن المستثمر على استقرار الوضع السياسى والاقتصادى فى الدولة المضيفة للاستثمار ، لذلك يجب أن تقوم الدول المضيفة للاستثمار باتباع سياسات اقتصادية تؤدى إلى استقرار الأوضاع بها وألا تعتمد على التدخل الحكومى المستمر من جانب الحكومة ، ويجب أيضا رفع كفاءة الأجهزة الحكومية المسؤلة عن حركة الاقتصاد سواء فى أجهزة الضرائب أو المؤسسات المصرفية ، وعلى رأسها البنك المركزى والبنوك الأخرى وسوق المال .

٢ - النظام القانونى والتنظيمى :

إن النظام القانونى والتنظيمى فى الدولة المضيفة للاستثمار له أهمية فى جذب الاستثمارات ؛ حيث إنه يترجم السياسات الاقتصادية فى صورة قواعد وإجراءات ، سواء من حيث القواعد التى يحتويها أو المؤسسات المسئولة عن تطبيقها ، أو نظام القضاء والتحكيم الذى يحسم المنازعات الناشئة بشأنها ، ويجب أن تكون القوانين واضحة ومعروفة تستهدف حماية الملكية والعقود والمعاملات ، وأيضا لا بد من توافر قضاء قادر على حسم المنازعات بسرعة وعدالة وعلى معاقبة الفاسدين بطريقة حاسمة ، وتعد كفاءة النظام القانونى والقضائى عنصرا رئيسيا مكملا لأى سياسة اقتصادية ناجحة .

٣ - العمـــالة :

ويحتاج الاستثمار إلى عمالة يمكن الاعتماد عليها على أن تكون مدربة جيدا أو يمكن تدريبها بمجهودات قليلة ، ويجب أن تتسم بالالتزام وتخضع لقوانين تحمى حقوق العمال ، ولكنها تسمح بعقاب غير الملتزمين وتسمح بإنهاء خدمة من يفيضون عن حاجة العمل طبقا

لظروف العمل ، وليس معنى ذلك التضحية بحقوق العاملين ، ولكن يعنى ذلك توفير نظام للتأمين الاجتماعى يضمن للعامل دخلا مؤقتا إذا تم الاستغناء عنه ، إلى أن يجد عملا جديدا ، وقد تلاحظ أن أغلب الاستثمارات الأجنبية المباشرة على مستوى العالم كانت من دول صناعية إلى دول صناعية أخرى ، والرأسماليون الكبار يفترض فيهم العقلانية فى التصرف الاقتصادى ، فلا بد إذن من سبب لانصرافهم عن الاستثمار فى الدول النامية ، وهذا السبب موجود وواضح وهو أن إنتاجية العامل فى الدول الصناعية أعلى منه فى الدول النامية ، وهو الأمر الذى يؤدى إلى أن تصبح تكلفة العامل فى الدول الصناعية مقارنة بإنتاجيته أقل بكثير من تكلفة العامل الأمى أو شبه الأمى فى الدول النامية .

٤ - البنية الأساسية :

ويحتاج الاستثمار الناجح إلى بنية أساسية كافية ، من حيث نوعيتها وتكاليف استخدامها وقدرة الاتصال مع الخارج بسهولة ، بحيث يتمكن المستثمر من التحرك السريع استجابة للسوق ، ومعنى ذلك توافر وسائل النقل بتكاليف معقولة ودون قيود أو تعقيدات كثيرة سواء فى الموانى أو المطارات أو الطرق .

كما يجب توافر وسائل الاتصالات فى الداخل والخارج ، إلى جانب توافر الأرض اللازمة لإقامة المشروعات ، وتوافر الكهرباء اللازمة للتشغيل .

٥ - التمويل :

إن القدرة على تمويل المشروع - سواء عن طريق البنوك ، أو سوق المال - تساعد المستثمر على الحصول على ما يحتاج إليه من موارد مالية ؛ حيث إنه بدون توافر تلك الأجهزة ستظل الاستثمارات صغيرة الحجم .

ولكن ليس توافر وسائل التمويل للمشروعات المدروسة جيدا هو المهم وحده ، وإنما أيضا توافر التمويل بشروط وتكاليف معقولة ، ولا تحتسب هذه التكاليف بالنظر إلى الفوائد المستحقة على القروض فحسب ، وإنما أيضا بالنسبة لفترة السداد وعملية السداد والرسوم التى تفرض على العمليات المصرفية وعلى قيد الأسهم فى سوق الأوراق المالية .

٦ - موقف الرأي العام :

يجب أن يكون الرأى العام فى الدولة مرحبا بالاستثمارات الخاصة ، ويرى فيها الأمل فى زيادة فرص العمل وفى تحقيق التنمية الاقتصادية ؛ حيث إنه يوجد فكرة سائدة فى بعض الدول ترى أن القطاع الخاص لابد ألا يستثمر فى بعض الأنشطة والمجالات التى يسيطر عليها القطاع العام .

رابعا - مناخ الاستثمار فى الدول العربية :

تعد المنطقة العربية من الناحية الاقتصادية منطقة واعدة مشجعة لتدفق رءوس الأموال، نظرا لتوافر الموارد الطبيعية والطاقة الرخيصة ، ووجود يد عاملة نشطة ومدربة إلى جانب خبرة صناعية فى الكثير من أجزائها . ويضاف إلى ذلك وجود المنطقة فى وسط العالم ، عبر مجموعة من الطرق الحيوية سواء البرية أو البحرية أو الجوية . هذا بالإضافة إلى معدلات النمو الكبيرة فى الناتج المحلى الإجمالى التى تحققت عبر ربع القرن الماضى ، وخصوصا بعد الطفرة النفطية فى منتصف السبعينيات .

ولقد أخذت معظم الدول العربية بنظام الاقتصاد الحر ، واتجه الباقى منها إلى مزيد من التحرير والانفتاح الاقتصادى .

مع ذلك لم تسلم المنطقة العربية من التقلبات السياسية المناوئة التى تمثلت فى الحروب والأزمات الإقليمية ، وعدم الاستقرار السياسى فى بعض الدول ، وأخيرا ظروف الحصار الاقتصادى الذى استحدثته الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة الأمريكية وهو الذى فرض لسنوات طويلة على العراق والسودان وليبيا .

وتساعد دراسة قام بها منتدى البحوث الاقتصادية للدول العربية وإيران وتركيا فى تقييم أهمية بعض هذه العوائق التنظيمية والإدارية . وتستخدم الدراسة مؤشرات درجة المخاطر المؤسسية للدولة Institutional Country Risk Guide (ICRG) الذى تعده مؤسسة متخصصة . ويشتمل على خمسة بنود هى :

(أ) تملص الدولة من التزاماتها .

(ب) أخطار المصادرة .

(جـ) سلامة النظم التشريعية .

(د) الفساد الحكومى .

(هـ) نوعية الإدارة البيروقراطية .

وبمقارنة تطور هذا المؤشر فى دول شمال أفريقيا والشرق الأوسط خلال الأعوام ٨٥ ، ٩٢ ، ١٩٩٧ ، ظهر أن مخاطر المصادرة (وهو أحد المؤشرات المهمة المؤثرة على حركة تدفقات الاستثمار الأجنبى المباشر) قد تراجع فى كل الدول العربية . ومع انخفاض هذه المخاطر فى مجموع تلك الدول فقد لوحظ أن أداء مصر فى هذا المجال فاق باقى الدول ، ويرجع ذلك أساسا إلى حالة الاستقرار السياسى ونجاح برامج الإصلاح الاقتصادى وما ارتبط بهما من تشريعات وقوانين ضمان وحماية الاستثمارات . وعن مؤشر تملص أو تحلل الدولة من التزاماتها أظهرت الدراسة أن مصر والمغرب حققا تقدما ملموسا فى أداء هذا المؤشر فى بدايات التسعينيات ، كما أظهرت السعودية وتركيا وسوريا تطورا إيجابيًا فى أداء هذا المؤشر . وسجل مؤشر « نفاد القوانين واحترام النظام العام » تحسنا فى مصر وإيران (خلال الثمانينيات) والسعودية وتركيا (أوائل التسعينيات) ، مع ذلك مازال هذا المؤشر ضعيفا بالمقارنة بدول نامية أخرى ، وهو مايؤكد أهمية تقوية المساءلة والشفافية واستكمال جوانب النظام القانونى .

وأخيرا مازال مؤشر الفساد الحكومى وجودة الإدارة البيروقراطية أقل من المستوى المطلوب ؛ ويرجع ذلك إلى مايرتبط بعمليات التحرير الاقتصادى من سلبيات تتمثل فى تفشى بعض حالات الفساد الإدارى المصاحبة للتحرير الاقتصادى من ناحية ، ومن ناحية أخرى تؤكد عدم قدرة البيروقراطية المحلية على التكيف والتطوير لمقابلة متطلبات التغيير ، وهو ما يؤكد أهمية تقوية المؤسسات القائمة وإجراء إصلاح إدارى واسع وكذلك أهمية إحكام رقابة الأجهزة الإدارية على حالات الفساد الإدارى ، إلى جانب العمل بشكل جاد

على تطوير مهارة العاملين على مستوى الإدارة الوسطى والعليا ، ورفع تلك المهارة ، وتقوية الدور الإشرافى لمؤسسات الدولة ، حتى تكتمل الصورة النهائية لتوفير مناخ آمن لجذب الاستثمارات الأجنبية للمنطقة .

وإلى جانب هذه العوامل السياسية هناك معوقات إدارية وتنظيمية تؤثر فى إقبال المستثمرين على الدول العربية ؛ ومنها اختلاف النظم القانونية .

وفى النهاية يمكن القول إن هذه العوامل التنظيمية والإدارية لم تشكل عائقا كبيرا أمام تدفق الاستثمار الأجنبى للدول العربية . فمعظم الدول العربية لديها تقاليد قانونية قديمة وقضاء محترم . وحتى عند وجود مخاطرة فى هذا المجال فإن توقعات الربح كانت تفوق كثيرا تلك المخاطر . وتم فى أحوال عدة تسوية الكثير من المنازعات بشكل ودى من خلال الغرف التجارية المشتركة . وكانت حالات النزاع بين المستثمر الأجنبى والدول العربية التى وصلت إلى المركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمار فى واشنطن محدودة ؛ حيث كان هناك أربع حالات فقط خلال ربع قرن (١٩٧٢ - ١٩٩٦) ؛ منها حالتان ضد الحكومة المصرية ، وواحدة ضد كل من حكومتى تونس والمغرب . وتم تسوية ثلاثة من هذه النزاعات بطريقة ودية ، وتم الحكم لصالح المستثمر فى القضية الرابعة وهى الخاصة بمشروع هضبة الأهرام الذى سحبت الحكومة المصرية ترخيصه لأسباب بيئية .

المبحث الثانى

مزايا وعيوب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بوصفها أحد مصادر التنمية

اكتسبت الاستثمارات الأجنبية المباشرة أهمية متزايدة فى السنوات الأخيرة للدول النامية ، ويعود ذلك ضمن أسباب عدة إلى المشاكل التى تجابه هذه الدول فى الأعوام الأخيرة فيما يتصل بتمويل التنمية . فقد ازدادت أهمية هذه الاستثمارات فى ضوء تفاقم مشكلة المديونية الخارجية للدول النامية ، وضعف قدرتها على الاستدانة الجديدة ، وذلك خلال عقد الثمانينيات .

ولقد كانت ولاتزال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى التنمية محل جدل واسع ، وسوف نتعرض لكل من الآراء المؤيدة والمعارضة لها .

أولا - الآراء المؤيدة للاستثمار الأجنبى المباشر.

يرى الفريق المؤيد للاستثمارات الأجنبية المباشرة عابرة الجنسيات أن هذه الاستثمارات تعمل من خلال نشاطها على تجسيد مبدأ تقسيم العمل الدولى ، حيث تتضافر العناصر النادرة فى الدول النامية ، (التكنولوچيا ورأس المال) مع العناصر الوفيرة فى هذه الدول (الموارد الطبيعية والعمال) ، وهو الأمر الذى يؤدى فى النهاية إلى التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية على صعيد العلاقات الاقتصادية الدولية .

ويركز الفريق بصفة عامة على ما يمكن أن يعود على الدول النامية - من جراء هذه الاستثمارات - من منافع متمثلة فى دورها فى رفع التراكم الرأسمالى وزيادة القيمة المضافة ، وتحسين الإنتاجية وإدخال التكنولوچيا المتقدمة ، ناهيك عن دروها فى تطوير الهيكل الاقتصادى وإصلاح الخلل فى ميزان المدفوعات ، وزيادة إيرادات الدولة من الضرائب والرسوم الجمركية ، هذا الوضع يجعل من الدول النامية دولاً تتسابق إلى جذب هذه الاستثمارات .

ويرى هذا الفريق أن للاستثمار الأجنبى المباشر مزايا عدة أهمها :

١ - لا تصحبها أعباء اقتصادية تتحملها الدولة المضيفة (كسعر الفائدة الذى تتطلبه القروض) ، ومن ثم فإنها من هذه الناحية تعد أفضل وسائل تمويل التنمية .

٢ - نظرا لاندفاع المستثمر (سواء الأجنبى أو المحلى) تجاه تحقيق أقصى ربح ممكن ، فإن ذلك يضمن كفاءة استخدام رأس المال المستثمر فى أكثر المجالات ربحية ، دون أن يساء استخدامه أو يتم تبذيره كما قد يحدث مع القروض .

٣ - قد يؤدى إدخال المستثمر الأجنبى لنظم الإدارة الحديثة والمهارات والاختراعات (التكنولوچية) والأدوات المالية والتنظيمية والتسويقية الحديثة ، فى إطار قيامه بعملية الاستثمار إلى استفادة الدولة المضيفة من هذه النظم والمهارات والأدوات .

٤ - العمل على تحسين ميزان المدفوعات عن طريق الاستثمار فى صناعات مخصصة للتصدير .

٥ - يستحدث الاستثمار الأجنبى المباشر استثمارات محلية ، إما عن طريق المشاركة ، وإما بإقامة استثمارات مساعدة ، وذلك لإنتاج السلع الوسيطة أو للقيام بعمليات الدعاية والتسويق وتوفير مواد التغليف . . . إلخ ، وهو ما يسمى بالاختلالات التى تؤدى إلى التوازن بعد حدوث النمو .

٦ - قد يعاد استثمار الأرباح المتحققة عن الاستثمار الأجنبى فى الدولة المضيفة مرة أخرى ، وهو الأمر الذى يسرع بعملية التنمية .

٧ - هناك ميزة للتغير الذى تتصف به الأرباح أو العوائد مع الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، إذا ما قورنت بالفائدة الثابتة التى تفرض على القروض ولا تراعى التغيرات الاقتصادية التى قد تؤثر على نشاط المشروعات والشركات .

٨ - توفير رءوس الأموال الأجنبية اللازمة لشراء المستلزمات الخاصة بإقامة الاستثمارات كالمعدات والآلات والمواد غير المتوافرة فى الدولة المضيفة واللازمة للعملية الإنتاجية .

٩ - توفير موارد جديدة للدولة تتمثل فى زيادة الحصيلة الضريبية نتيجة زيادة الجباية مع الأرباح المتوالدة عن هذه الاستثمارات .

١٠ - تحقيق بعض الوفورات الخارجية الناتجة عن قيام هذه الاستثمارات مثل توسيع نطاق السوق ، ورفع مستوى جودة المنتجات ، وتخفيض تكلفة إقامة مشروعات محلية نتيجة توفير بعض مستلزماتها الإنتاجية ، وتحسن مستويات المعيشة ، وارتفاع كفاءة العمال .

١١ - إلى جانب فرص العمل التى تخلقها الاستثمارات الأجنبية المباشرة ، فهى تؤدى أيضا إلى تحقيق وفورات خارجية Externalities بالنسبة للعمال والاقتصاد القومى ، وذلك عن طريق تدريبهم وتحسين إنتاجيتهم ، وتستطيع الدول الاستفادة من هذه المزايا حيث يمكن للدول النامية أن تستخدم مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر بوصفها معاهد لتدريب القوى العاملة على الأساليب المتطورة للإنتاج ، ثم تقوم بامتصاص هذه الأنواع من العمالة المدربة فى المشروعات الوطنية ، وهو الأمر الذى يجبر المشروعات الأجنبية على تدريب دفعات جديدة ، وهكذا . . .

ثانياً - الآراء المعارضة للاستثمار الأجنبى المباشر:

يرى هذا الفريق أن الاستثمارات الأجنبية والمشروعات الأجنبية ، ما هى إلا شكل من أشكال الاستعمار الجديد ، وأن توغل نشاط هذه المشروعات فى الدول النامية يكرس تبعيتها لدول المركز ، بحيث تظل هذه الدول مسيطرة على مقدرات الدول النامية ومستحوذة على معظم فائض الإنتاج ، ويعتمد هذا الفريق على الحجج الآتية :

١ - إن هذه المشروعات تمتلك من القوى الاحتكارية والقدرات المالية والتكنولوچية والتنظيمية ما يمكنها من السيطرة على اقتصاديات الدول النامية وإخضاعها لشروطها .

٢ - تعمل هذه المشروعات متعددة الجنسيات على القضاء على الصناعات المحلية وخلق أنماط استهلاكية جديدة فى المجتمع ، بما يركز التبعية لاقتصاديات المركز .

٣ – تؤثر هذه المشروعات تأثيرا سلبيا على ميزان المدفوعات بما تقوم بتحويله من أرباح للخارج ، كما أن هذه المشروعات تتبع أساليب وإجراءات فى عملية تقويم الواردات وتستخدم أسعارا مبالغا فيها لمدخلات الإنتاج الواردة من الشركات الأم ، وهو ما يؤدى إلى حساب لأرباح غير صادقة فى الكثير من الحالات ، وهو الأمر الذى يحرم المساهمين المحليين من نصيب عادل من أرباح هذه الشركات ، ويحرم الاقتصاد المحلى من إيرادات ضريبية واقعية .

٤ – يؤخذ أيضا على الاستثمارات الأجنبية استخدامها لأساليب فنية متقدمة وغالبا ما تكون كثيفة رأس المال ، وهذه الفنون الإنتاجية لا تتلائم مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لهذه الدول ؛ حيث تؤدى إلى زيادة البطالة وتركيز العمالة بين فئات محظوظة من ذوى القدرات الفنية العالية ، كما أن عملية تطويع هذه التكنولوچيا يحتاج إلى رأس مال كبير ، ومن ثم يمكن القول إن التكنولوچيا المناسبة لدولة ما لا يمكن تطبيقها فى ظروف دولة أخرى ، ويفضل أن تكون التكنولوچيا نابعة من الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة .

وهكذا يرى هذا الفريق أن المشروعات الأجنبية المباشرة من شأنها تكريس ظاهرة الازدواج فى الاقتصاد الوطنى ، حيث ينقسم الاقتصاد إلى مشروعات جديدة تعمل بأحدث الفنون الإنتاجية ، وأخرى تقليدية تستخدم أساليب بالية . هذا الوضع يخلق الكثير من المشاكل الاقتصادية ، ومن أهمها سوء توزيع الدخل ، حيث يتمتع العاملون فى القطاع الأول بمرتبات عالية ومستويات أفضل للمعيشة ، هذا على عكس القطاع التقليدى الذى يتميز بانخفاض الأجور فيه ، بالإضافة إلى سوء حالة العاملين فيه معيشيا واقتصاديا .

المبحث الثالث

تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الدول العربية

تشير البيانات إلى أن الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية قد ارتفعت من ٧٧٨ مليون دولار عام ١٩٩٦ إلى ٢٨٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، كما هو موضح بالجدول رقم (٣) . وتأتى مصر فى مقدمة الدول المتلقية للاستثمارات الأجنبية ، حيث بلغت قيمتها ٨٣٤ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، ويليها كل من المغرب وتونس والسعودية . ويمكن تفسير زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى الدول العربية بالاتجاه العالمى المتصاعد من جهة ، وزيادة جاذبية هذه الدول نتيجة لبرامج الإصلاح الاقتصادى التى اتبعتها من جهة أخرى، ولا يستثنى من الاتجاه العام نحو زيادة الاستثمارات الأجنبية سوى الجزائر والسودان والعراق والصومال نظرا للمشاكل السياسية الموجودة بها .

وبالنظر إلى الإجمالى التراكمى لرصيد الاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربية ، نجده قد وصل إلى نحو ٧٤ مليار دولار عام ١٩٩٦ ، وقد استحوذت السعودية على أكثر من ٥٠٪ من الرصيد بقيمة ٤١,٣ مليار دولار . ويرجع ذلك لتميز وضع السعودية بوصف اقتصادها اقتصاداً كبيراً تتوفر فيه الطاقة الرخيصة (وهو ما انعكس فى دخول رءوس أموال أجنبية فى المجالات المرتبطة بالنفط مثل صناعة البتروكيماويات) ، والدعم الذى تقدمه الحكومة للصناعة من حيث توفير الأراضى بالمجان أو بإيجار رخيص، ودعم أسعار المياه والكهرباء، والسماح بدخول العمالة الأجنبية المدربة ، وعدم وجود تنظيمات عمالية، ومن ثمّ تدنى مستوى الأجور ، هذا بخلاف ما توفره الدولة من بنية أساسية داعمة وحوافز ضريبية .

كما جاءت مصر فى المركز الثانى من حيث رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة بقيمة ١٥ مليار دولار ؛ ويرجع ذلك إلى اتجاه مصر لتشجيع الاستثمار الأجنبى لمدة ربع قرن منذ اتباع سياسة الانفتاح الاقتصادى عام ١٩٧٤ ، وإلى وجود قطاع نفطى كبير ، وأخيرا إلى سياسات الإصلاح الاقتصادى فى عقد التسعينيات التى اتبعتها ، كما جاءت تونس فى المرتبة الثالثة (٥,٤ مليار دولار) ، والمغرب فى المرتبة الرابعة (٣,٤ مليار دولار) ، وقد يعزى ذلك إلى زيادة درجة ارتباطهم بالسوق الأوربى . كما جاءت عمان فى المرتبة الخامسة (٢,٣ مليار دولار) متفوقة بذلك على بقية دول الخليج العربى (الكويت ، الإمارات ، قطر ، البحرين) ، وقد يعزى ذلك إلى استقرار المناخ السياسى وتوافر خدمات حكومية متطورة (جدول رقم ٤) .

جدول رقم (٣)

تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى الدول العربية

الدولة	١٩٨٦-١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧
الجزائر	٨	١٠	١٣	١٥	٥	١٣	٧
مصر	٩٣٢	٤٥٩	٤٩٣	١٢٥٦	٥٩٨	٦٣٦	٨٣٤
ليبيا	٤٥	١٦٥	١٢٠	١١٠	١٠٥	١٠٠	١١٠
المغرب	١٣٢	٤٢٣	٤٩٢	٥٥١	٢٩٠	٣١١	٥٠٠
السودان	٤-	٠	٠	٠	٠	٠	٠
تونس	٨٣	٥٢٦	٤٦٢	٤٣٢	٢٦٤	٢٥٣	٣٦٠
موريتانيا	٣	٨	١٦	٢	٧	٥	٣
البحرين	٥٤	٩-	٥-	٣١-	٢٧-	٤٧	١٥
العراق	٣	١-	١	٠	٠	٠	٠
الأردن	١٨	٤١	٣٤-	٣	١٣	١٦	٧٠
الكويت	١-	٣٥	١٣	١٦	١٥	٢٠	٤٥
لبنان	٤	٤	٦	٧	٣٥	٨٠	١٥٠
عمان	١٠٩	١٠٤	١٤٢	٧٧	٤٦	٦٧	٩٠
قطر	٣	٤٠	٢٩	٣٧	٣٥	٣٥	٥٥
السعودية	٥٣١	٧٩-	١٣٦٩	٣٥٠	١٨٧٧-	١١٢٩-	٤٠٠
سوريا	٦٧	٦٧	١٧٦	٢٥١	١٠٠	٨٩	٨٠
الإمارات	٤٩	١٣٠	١٨٣	١١٣	١١٠	١٣٠	١٠٠
اليمن	٨٠	٧١٤	٨٩٧	١١	٢١٨-	١٠٠	٥٠
الصومال	٢-	٠	٠	٠	١	١	١
جيبوتي	٠	٢	١	١	٣	٤	٥
الإجمالى	٢١١٤	٢٦٣٩	٤٣٧٤	٣٢٠١	٤٩٥-	٧٧٨	٢٨٧٥

Source : World Investment Report 1997.

جدول رقم (٤)

رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة فى بعض الدول المختارة

(تقديرات ١٩٩٦)

مليون دولار

الدولة	القيمة
الجزائر	١٣٨٦
مصر	١٤٨٣٨
المغرب	٣٣٨٩
تونس	٤٤٧٢
البحرين	٦٠٦
الأردن	٦٦١
الكويت	١٢٦
لبنان	١٣٧
عمان	٢٢٧٣
قطر	٢٧٤
السعودية	٤١٢٦٤
سوريا	١٠٠٧
الإمارات	١٤٤٢
اليمن	٢١٣٩
الإجمالى	٧٤٠١٤

المصدر: الأنكتاد - تقرير الاستثمار العالمى ١٩٩٧ .

وبحساب مؤشر نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبى المباشر ، وصل متوسط نصيب الفرد العربى من الاستثمار الأجنبى المباشر نحو ٣٨٥ دولار ، كما جاءت دول الخليج العربى باستثناء الكويت على رأس الدول العربية ، من حيث ارتفاع متوسط نصيب الفرد من الاستثمار الأجنبى المباشر (جدول رقم ٥) .

وقد لا نجافى الحقيقة إذا قلنا إن الدول العربية مطالبة بتعديل سياساتها الاستثمارية بما يؤدى إلى زيادة اعتمادها على المدخرات المحلية ، وتوفير المناخ الملائم لاستقطاب الاستثمارات الخارجية ، وعودة رءوس الأموال العربية المهاجرة . وتؤكد البيانات المتوافرة أن المنطقة العربية تعد من أكثر أقاليم العالم طرداً للأموال . وهنا تكفى الإشارة إلى أن حجم الأموال العربية المستثمرة خارج المنطقة العربية تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار ، كما تقدر مدخرات القطاع الخاص العربى خارج المنطقة العربية بحوالى ١٦٢ مليار دولار .

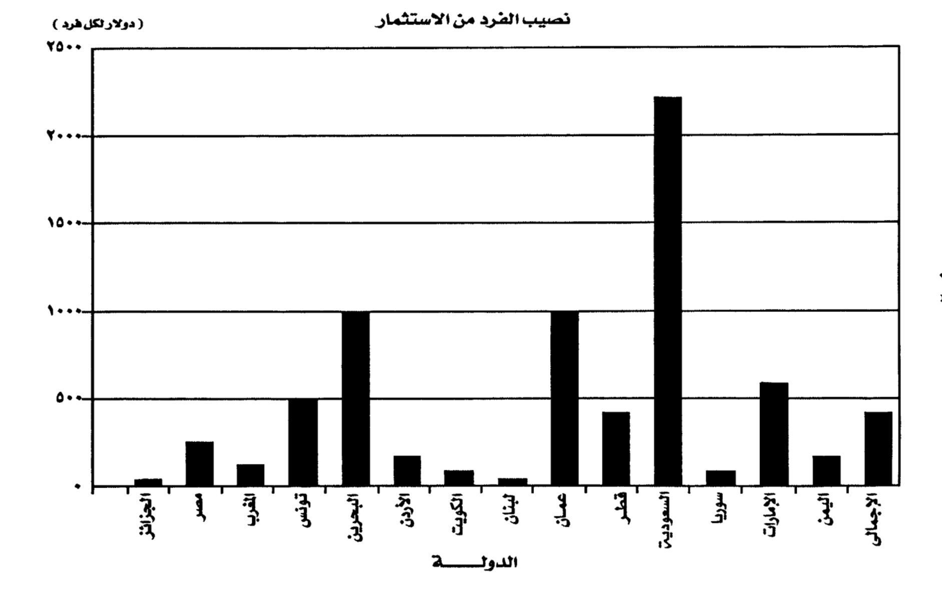
كما أن الأموال العربية المستثمرة فى الخارج تتعرض للكثير من المخاطر الخارجية ، ليس من النوع السياسى الذى يتمثل فى تجميدها ومصادرتها فحسب ، ولكن أيضاً تتعرض للمخاطر المالية مثل تقلب أسعار الصرف وخصوصاً فى دول جنوب وجنوب شرق آسيا ، بالإضافة إلى التقلب الشديد فى أسعار الأسهم ، وهى التى تمثل حصة كبيرة من حجم الأموال العربية المستثمرة فى الخارج ، والأكثر أهمية الخطر المفروض على الاستثمار العربى المباشر فى الخارج فى نطاق الصناعات الاستراتيجية والتكنولوجية عالية التقنية .

لقد قطعت بعض الدول العربية شوطاً كبيراً فى مجال إصلاح النظم والتشريعات الجاذبة للاستثمار الأجنبى المباشر ، وكذلك التنمية الاقتصادية ، وعلى رأسها مصر والمغرب وتونس ولبنان، بحيث تقدم مزايا للمستثمر الأجنبى ؛ أهمها الإعفاءات الضريبية، وحق تحويل الأرباح، وعدم التمييز، ووضع حدود وضوابط لنزع الملكية ، كما حدث تطور كبير فى التشريعات العربية فى الفترة الأخيرة ؛ فعلى سبيل المثال صدر تشريع موحد فى تونس والمغرب ينطبق على جميع القطاعات بعدما كان هناك تشريع يحكم كل قطاع ، كما أن القيود المفروضة على تسجيل النقد الأجنبى بوصف ذلك شرطاً لخروج الأرباح ، وهو الذى كان معمولا به فى الدول التى تمارس رقابة على الصرف - لم يعد لها وجود فى أغلب الدول العربية الآن .

جدول رقم (٥)
متوسط نصيب الفرد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة
فى بعض الدول المختارة (تقديرات ١٩٩٦)

الدولة	رصيد الاستثمارات بالمليار	تقديرات السكان بالآلاف	دولار لكل فرد
الجزائر	١,٣٨٦	٢٩٢٠٠	٤٧
مصر	١٤,٨٣٨	٦١٠٠٠	٢٤٣
المغرب	٣,٣٨٩	٢٧٥٠٠	١٢٣
تونس	٤,٤٧٢	٩٢٠٠	٤٨٦
البحرين	٦٠٦	٦٠٠	١,٠١٠
الأردن	٦٦١	٤٤٠٠	١٥٠
الكويت	١٢٦	١٨٠٠	٧٠
لبنان	١٣٧	٣٠٠٠	٤٦
عمان	٢,٢٧٣	٢٢٠٠	١,٠١٥
قطر	٢٧٤	٧٨٠	٣٥١
السعودية	٤١,٢٦٤	١٨٩٠٠	٢,١٨٣
سوريا	١,٠٠٧	١٤٦٦٠	٦٩
الإمارات	١,٤٤٢	٢٣١٠	٦٢٤
اليمن	٢,١٣٩	١٦٨٠٠	١٢٧
الإجمالى	٧٤,٠١٤	١٩٢٣٥٠	٣٨٥

المصدر: الأنكتاد - تقرير الاستثمار العالمى ١٩٩٧ . تقديرات السكان محسوبة من المجموعة الإحصائية العربية ١٩٩٥ .


نصيب الفرد من الاستثمار
(دولار لكل فرد)
٢٥٠٠
٢٠٠٠
١٥٠٠
١٠٠٠
٥٠٠
٠
الجزائر
مصر
المغرب
تونس
البحرين
الأردن
الكويت
لبنان
عمـان
قطـر
السعودية
سوريا
الإمارات
اليمن
الاجمالى
الدولــــة

كما لوحظ فى السنوات الأخيرة أن قوانين الاستثمار العربية وسعت مجالات الاستثمار لتشمل حقوق الملكية الفكرية مثل العلامات التجارية ، وبراءات الاختراع ، وحقوق الطبع والنشر ، وكذلك امتيازات الأعمال بما فى ذلك الامتيازات التى تمنح لاستغلال الموارد الطبيعية .

ولكن لا يزال أمام معظم الدول العربية الكثير من الجهود المطلوبة لكى تتحول الأسواق العربية إلى أسواق تتنافس بقوة مع الأسواق الأوربية والأمريكية أو حتى الآسيوية ، رغم ما تتعرض له من أزمات . وأهم هذه الجهود تطوير القاعدة التكنولوچية المحلية لتستوعب فنون الإنتاج الجديد كنقل التكنولوچيا وكذلك رفع كفاءة عنصر العمل وإنتاجيته .

وعلى المستوى الدولى لا بد من زيادة عدد الاتفاقيات الثنائية التى تعقدها الدول العربية مع الخارج أو فيما بينها ؛ حيث إنها لا تزال محدودة بالمقارنة بالاتفاقيات الثنائية التى عقدتها الدول الأفريقية مثلا مع الخارج . ومما لا شك فيه أن مثل هذه الاتفاقيات تعد أداة جيدة لتوفير ضمانات تدفق الاستثمارات الأجنبية .

كما يكون من المفيد إرسال بعثات ترويجية للخارج لتعريف المستثمرين الأجانب بفرص الاستثمار الموجودة والحوافز الكثيرة التى بدأت معظم الدول العربية فى تقديمها للمستثمر الأجنبى والدعاية لبرامج الإصلاح الاقتصادى التى تمت ، وهى الفلسفة التى اتبعتها القيادة المصرية فى الفترة الأخيرة ، حيث كانت الوفود عالية المستوى المشاركة فى المنتديات الدولية تنتهز هذه الفرص لتعريف رجال الأعمال والمستثمرين الأجانب وكذلك المؤسسات المالية بما تم تحقيقه من إنجازات ضمن برامج الإصلاح الاقتصادى .

كما نشير إلى أهمية بناء بيئة اقتصادية وسياسية قائمة على الثقة ، فلا شك أن الخلافات السياسية لا تزال تمثل عائقا فى مد جسور أى تعاون اقتصادى إقليمى ، ولا يزال البعد النفسى عنصرا كامنا فى المشكلة (والمتمثل فى النظرة العميقة المليئة بالشك وعدم الاحترام)، وهو ما يعوق دفع هذا الوطن الكبير من المحيط إلى الخليج إلى مستقبل آمن .

الاستثمارات العربية البينية :

يعد الاستثمار العربى المشترك ركيزة رئيسية فى سبيل إنشاء السوق العربية المشتركة ؛ حيث إن قيام المشروعات المشتركة وانتقال رءوس الأموال بين الدول العربية ، يمكن من الاستفادة من الميزات النسبية المختلفة الموجودة فى الدول العربية ، ويوفى الحاجة إلى انتقال العمالة بين هذه الدول ، ويعظم التكامل الإنتاجى بين هذه الدول .

وكانت الاتفاقية العربية الموحدة للاستثمار التى دخلت حيز التنفيذ ١٩٨٢ ثمرة الجهود القومية المتواصلة لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى والتنمية العربية الشاملة ، وتعمل الاتفاقية على توحيد القواعد القانونية العامة التى تنظم معاملة رأس المال العربى فى الدول العربية لتدفق الاستثمارات العربية فيما بينها .

وركزت الاتفاقية على مبدأ حرية وتسهيل انتقال رءوس الأموال فيما بين الدول العربية بغرض الاستثمار ، ومعاملة رأس المال العربى كرأس المال الوطنى ، وإيجاد نوع من التوازن الإيجابى بين التزامات المستثمر العربى وحقوقه ، بما يضمن له أفضل العوائد ويضمن للدولة المضيفة لاستثماره تنمية حقيقية .

وقد شهدت الاستثمارات العربية البينية تطورا ملحوظا خلال السنوات العشر الماضية ؛ إذ ارتفعت من ٤,٢٣٢ مليون دولار عام ١٩٨٨ إلى ٦,٩٢٢ مليون دولار عام ١٩٩١ ، ثم انخفضت خلال الأعوام ٩٢/ ٩٣/ ١٩٩٤ نتيجة ظروف حرب الخليج ، لكنها عادت إلى الارتفاع مرة أخرى حتى وصلت إلى ٢٢٤٩,٣ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، وترجع تلك الزيادة إلى تنامى ثقة المستثمرين فى الاستثمار فى الدول العربية . أما على صعيد التوزيع الجغرافى للاستثمارات العربية البينية فقد بلغت قيمة الاستثمارات العربية البينية فى دول المشرق العربى ٤,٦٧٥ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، ودول مجلس التعاون الخليجى ٤٥ مليون دولار ، ودول وادى النيل ٥,٦٧٤ مليون دولار ، ودول المغرب العربى ١٨٣ مليون دولار .

وقد يلاحظ من البيانات أن دول مجلس التعاون الخليجى حصلت على تدفقات استثمارية بلغت نسبتها ثلث الاستثمارات العربية البينية تقريبا عام ١٩٩٨ ، ويعزى ذلك إلى توافر مناخ مناسب للاستثمار فى هذه الدول ؛ يتمثل فى تقديم الحكومة لخدمات وحوافز للمستثمرين (مصادر طاقة رخيصة ، دعم هياكل البنية الأساسية) . بالإضافة إلى ارتفاع نصيب الفرد من الدخل ؛ وهو ما يمثل قوى شرائية مرتفعة للمواطن الخليجى ، بالإضافة إلى توافر العمالة الرخيصة التى يتم استيرادها من الخارج ، فضلا عن انخفاض تكاليف مدخلات المشروعات ؛ مثل تكاليف النقل والمواصلات ، هذا بخلاف أن هذه الدول يضمها تجمع واحد ؛ وهو ما يقود إلى إنشاء شبكة عمل إقليمية للشركات .

كما يرتفع حجم الاستثمارات العربية المتجهة لدول وادى النيل ، حيث وصلت إلى نحو ٢٠٪ من إجمالى الاستثمار العربى البينى عام ١٩٩٨ ، اتجه أغلبه إلى مصر (٢٩٠

مليون دولار بنسبة ١٧٪ من إجمالى الاستثمار العربى البينى) ، ويعزى ذلك لزيادة ثقة المستثمرين العرب فى الاقتصاد المصرى لاستقرار الأوضاع الاقتصادية خلال التسعينيات ، بالإضافة إلى توافر الاستقرار السياسى والأمنى .

ويلاحظ أن دول المشرق العربى قد حصلت على نسبة ٣٠٪ من تدفق الاستثمارات العربية البينية خلال عام ١٩٩٨ ، قد يعزى ذلك إلى استقرار الأوضاع الاقتصادية فى الأردن ولبنان بصفة خاصة ؛ نتيجة نجاح برامج التحرير الاقتصادى .

وقد حصلت مجموعة دول المغرب العربى على نحو ٢٠٪ من إجمالى الاستثمار العربى البينى بما يعادل ما حصلت عليه مصر والسودان معا ، وهو ما يوضح تنافس هذه المجموعة مع مصر فى جذب الاستثمارات العربية البينية (جدول رقم ٦) .

وعلى صعيد الدول احتلت لبنان المركز الأول فى جذب الاستثمارات العربية ؛ حيث بلغت قيمتها ٤٠٠ مليون دولار عام ١٩٩٧ ، وتأتى بعده جمهورية مصر العربية بمقدار ٣٨٥ مليون دولار من هذه الاستثمارات ، كما احتلت دولة الإمارات العربية المتحدة المرتبة الثالثة بنصيب قدره ٣٢٥ مليون دولار .

وعلى صعيد جنسيات المستثمرين العرب جاء المستثمرون السعوديون على رأس قائمة المستثمرين العرب فى الدول العربية ، يليهم المستثمرون الإماراتيون ثم الكويتيون .

وتكتسب الاستثمارات العربية البينية أهمية خاصة فى المستقبل فى ظل التحولات الهائلة التى تشهدها الساحة الاقتصادية العالمية . فقد تعرض الاقتصاد الدولى فى الآونة الأخيرة لتطورات ذات تأثير مباشر على حركة رءوس الأموال على المستوى العالمى .

لقد أدى تزايد درجة الاعتماد المتبادل الدولى وكثافة العلاقات التجارية والمالية والتقدم التقنى ، إلى ظهور سمة جديدة للاقتصاد العالمى ، ألا وهى عالمية الأسواق بصفة عامة والأسواق المالية على وجه الخصوص . فقد شهدت حركة انتقال رءوس الأموال نموا كبيرا ولم تعد مقصورة على حركة المدخرات من دول الفائض إلى دول العجز ، وإنما اشتملت على انتقال رءوس الأموال فى الاتجاه المضاد . من جهة أخرى برز اتجاه جديد نحو التكتلات الاقتصادية فى أقاليم العالم المختلفة ؛ وهو ما يخلق فرصا استثمارية جديدة لم تكن متوافرة من قبل تؤدى إلى استقطاب مزيد من المدخرات نحو هذه التكتلات ، على حساب الاستثمارات الموجهة إلى الدول النامية . وقد تواجه الدول النامية ، ومنها الدول العربية ، تحدياً حقيقياً ، ومنافسة حادة ، وربما غير متكافئة للحصول على حصة من هذه الاستثمارات .

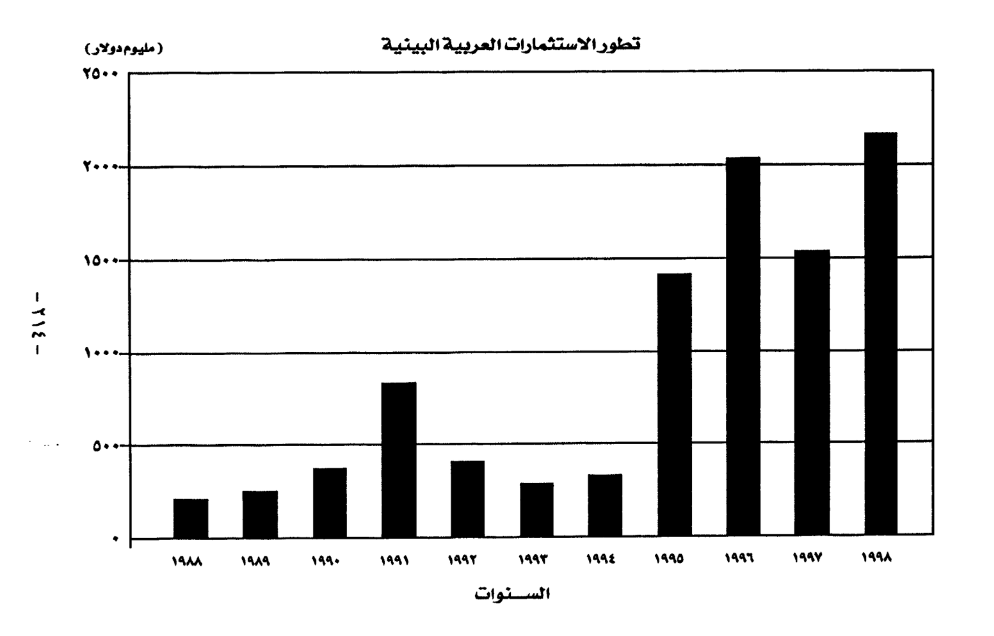
جدول رقم (٦)

التوزيع الجغرافى للاستثمارات العربية البينية

(١٩٨٨ - ١٩٩٨)

السنوات	دول مجلس التعاون الخليجى	دول المشرق العربى	دول وادى النيل	دول المغرب العربى	بقية الدول النامية	إجمالى الاستثمارات
١٩٨٨	٣٧,٥	٣٢,١	٥١,٩	١١٠,٩	٠	٢٣٢,٤
١٩٨٩	١٤٨,٦	١٥,٧	٧٨,٥	٨,٤	٧,٣	٢٥٨,٥
١٩٩٠	٢٠٧,١	٦,٨	٩٢	٩٤,١	٠,٨	٤٠٠,٨
١٩٩١	٢١٤,٩	١٦,٦	٦٥١,٣	٣٩,٨	٠	٩٢٢,٦
١٩٩٢	٦٢,٢	٨,٩	٣٦٣,٣	٣٠,٨	١٨,٦	٤٨٣,٨
١٩٩٣	١١٥,٢	١٩,٣	١٣٣,٢	٢٦,٩	١٣,٥	٣٠٨,١
١٩٩٤	١٣٦,٤	٢٢,٩	١٥٧,٧	٣١,٩	١٥,٩	٣٦٤,٨
١٩٩٥	٢٩,٤	٨٦٩,٢	٤٩٣,٨	١١٨	١١,٩	١٥٢٢,٣
١٩٩٦	٤٤,٦	٥٦٥,٥	١٢٦٥	١٣١,٤	٨٦	٢٠٩٢,٥
١٩٩٧	٤٥,٧	٦٧٥,٤	٦٧٤,٥	١٨٣	١١	١٥٨٩,٦
١٩٩٨	٦٣٦	٦٧٩,٥	٤٦٠,٣	٤٥١,٢	٢٢,٢	٢٢٤٩,٢

المصدر : المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، التقرير السنوى لمناخ الاستثمار، أعداد متفرقة .


تطور الاستثمارات العربية البينية
(مليون دولار)
٢٥٠٠
٢٠٠٠
١٥٠٠
١٠٠٠
٥٠٠
٠
١٩٨٨
١٩٨٩
١٩٩٠
١٩٩١
١٩٩٢
١٩٩٣
١٩٩٤
١٩٩٥
١٩٩٦
١٩٩٧
١٩٩٨
السنوات

المبحث الرابع
خاتمـــة وتوصـــيات

خــاتمة :

• أهم النتائج :

أظهر البحث اتجاه تدفق الاستثمار الأجنبى إلى الزيادة فى الدول العربية ، مع ذلك مازال حجم هذه الاستثمارات صغيرا . وهناك دول عربية محرومة كلية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة إما لظروف خارجية مثل الحرب أو الحصار ، وإما لظروف خاصة بالمناخ الاستثمارى . وأخيرا ظهر أن التدفقات البينية للاستثمار ، وهى أيضا فى زيادة تمثل نسبة كبيرة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة للدول العربية (٧٨٪ تقريبا) ، وهو ما يعد بذاته عنصرا لاستقرار تدفق الاستثمارات الخارجية . مع ذلك يجب العمل على تحسين المناخ الاستثمارى العربى لجذب أموال إضافية خارج الإقليم .

• توصيات خاصة بالمستقبل :

ولقد أظهرت الأزمات المالية الأخيرة وجود خلل فى إطار النظام النقدى والمالى العالمى الذى أنشئ منذ خمسين عاما . فأزمة دول جنوب شرق آسيا فى نهاية ١٩٩٧ نتج عنها تبخر المدخرات والاحتياطيات التى كونتها تلك الدول فى عشرين عاما .

كذلك فإن أزمـــة الاقتصاد الروسى الأخـــيرة التى امتدت إلى أســواق دول أمريكا اللاتينية – ومنها أزمـــة البرازيل الأخـــيرة – تؤكد ما تفعـــله الآثار الانتشارية Spill - over effects من انتقال الأزمات عبر آليات مختلفة من منطقة إلى أخرى . وقد أيد ذلك ما حدث فى إندونسيا من اضطرابات ومصادمات بين الحكومة والشعب فى أعقاب تطبيق الحكومة الإندونسية لـ « وصفة الصندوق » ، ورفض حكومة ماليزيا تطبيق الوصفة لما لها من سلبيات قد تزيد من حجم مشكلة بلادها .

وفى أعقاب هذه التطورات بدأ اتجاه جديد ينادى بالدعوة إلى نظام عالمى نقدى جديد ، وظهرت دعوة تونى بلير رئيس وزراء بريطانيا ، وتبعه وزير مالية فرنسا السيد

كوهين - ستراوس الذى كان قد وضع تصورا من ١٢ نقطة لإصلاح النظام المالى العالمى ، ودعا فيه إلى الاعتراف بحاجة الدول إلى إيقاف التحويلات الرأسمالية بعدما تعرضت عملتها لضغوط غير مبررة (وهو حق معترف به فى ظل اتفاقية ماستريخت) ، كذلك طالب بأن يتم الرقابة على عمليات المضاربة المالية ، وأن تخضع شركات الاتجار فى العملات على المستوى الدولى لرقابة السلطات النقدية المحلية .

إن الدخول إلى العولمة لا بد أن يستكمل بنظم وقائية تحمى الدول الصغيرة والنظام النقدى من مضاربات أسواق المال والعملات ، ولعل مقترحات دول جنوب شرق آسيا بخلق نظام إقليمى للدفاع عن العملات ولتصحيح تقلبات ميزان المدفوعات ، يكون المدخل الأسلم فى هذا المجال .

وفى هذا الشأن نشير إلى الاجتماعات السنوية لصندوق النقد الدولى فى واشنطن ، وهى التى ظهر من خلالها الحاجة لتعديل مواثيق الصندوق لتغيير دوره ، ربما على غرار ما هو مقترح فى المذكرة الفرنسية التى اقترحت إنشاء مجلس توجيه أو تسيير للصندوق يقوم بوضع الاستراتيجيات الملائمة ، ودراسة الآثار الاجتماعية لقرارات الصندوق ، واقتراح سبل تفادى الأزمات المالية الدولية ، على أن يكون لهذا المجلس صبغة سياسية وليس اقتصادية ، بمعنى أن يكون لكل دولة عضو (بما فى ذلك الدول النامية) قوة تصويتية متساوية .

وأخيرا نتساءل أين نحن من محاولات صياغة النظام النقدى العالمى الجديد ؟ ونتذكر بهذه المناسبة أن للدول العربية - ومصر فى المقدمة - دورا رائدا فى هذا المجال يجب أن نسعى للمحافظة عليه . ففى الأربعينيات أسهمت مصر فى مفاوضات إنشاء مؤسسات بريتون وودز ، وكانت مع السعودية من أوائل الأعضاء فيها ، وفى الستينيات تبنت مصر قضية تجميع دول العالم الثالث حول موقف موحد من قضايا التنمية انعكس فى اجتماعات القاهرة عام ١٩٦٤ برئاسة الدكتور القيسونى ، وتبلورت هذه المواقف فى إنشاء مجموعة الـ ٧٧ التى تمثل مصالح الدول النامية فى المفاوضات الاقتصادية الدولية . وقامت الدول العربية بإنشاء مجموعة رائدة من المؤسسات الاقتصادية العربية فى أعقاب حرب أكتوبر

المجيدة ، ومنها صندوق النقد العربى ، والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، والمؤسسة العربية لضمان الاستثمار . ولهذه المؤسسات دور رائد فى العالم الثالث ، وكان من الممكن أن تكون نواة لنهضة اقتصادية تكاملية فى الوطن العربى .

والآن ، ونحن على عتبة نظام نقدى عالمى جديد ، نهيب بأن تكرس الجهود العربية فى المحافل الاقتصادية الدولية مثل مجموعة الـ ١٥ ، وأيضا اللجنة الانتقالية بصندوق النقد الدولى ، ومجلس التوجيه - حال إنشائه - لكى تعبر عن وجهة نظر العالم الثالث ومصر ، فى عالم تتخبطه العواصف المالية ، وهو ما قد يؤدى إلى تأثر اتجاهات وحجم الاستثمار الأجنبى المباشر .

وأخيرا ، وقد تحقق للكثير من الدول العربية النجاح فى مجال سياسات الإصلاح الاقتصادى ، وتغلب على الركود عدد من الدول العربية الأخرى ، فإنه من الواجب علينا أن نتصف بالحذر والحيطة فى فتح اقتصادنا على العالم ، وعلينا بشكل خاص أن نراقب بدقة المضاربات على الأسهم وعلى الجنيه المصرى ، وأن نستكمل سبل دفاعنا ضد هذه المضاربات بسياسة نقدية ومالية واعية ، وبتقوية الجهات الحكومية المسئولة عن هذه الأنشطة ، كما أن علينا الدخول فى ترتيبات إقليمية تساعدنا على مواجهة التحديات .

ويمكن التركيز على النقاط الآتية :

١ - تحسين مناخ الاستثمار العربى .

٢ - تطوير البنية المؤسسية الداعية للاستثمار ، وتفعيل آليات التحكيم وحل النزاعات التجارية .

٣ - تفعيل دور المؤسسة العربية لضمان الاستثمار .

٤ - المساهمة الفاعلة فى المداولات الخاصة بخلق نظام عالمى نقدى جديد .

* * *

مراجع باللغة العربية

١ – محمد مبارك حجير : السياسات المالية والنقدية لخطط التنمية الاقتصادية ، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة .

٢ – عبد المجيد دراز : دور السياسة المالية فى ترشيد الاستثمار الأجنبى المباشر ، مجلة كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ، يناير ١٩٧٠ .

٣ – عبد السلام أبو قحف : اقتصاديات الاستثمار الدولى ، المكتب العربى ، الإسكندرية ، ١٩٩٣ .

٤ – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، التقرير السنوى ، أعداد متفرقة .

٥ – ندوة الأهرام الاقتصادى « من أجل مستقبل عربى » ، الأهرام ، القاهرة ، عدد ٤٠ ، أكتوبر ١٩٩٦ .

٦ – ليلى الخواجة : المحددات الاقتصادية الكلية للاستثمار الخاص ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٣٩–٤٤٠ ، سنة ١٩٩٥ .

٧ – إبراهيم شحاته : نحو إصلاح شامل ، دار سعاد الصباح ، ١٩٩٣ .

٨ – إسماعيل صبرى عبدالله : التنمية البشرية : المفهوم ، القياسى ، الدلالة ، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية ، ١٩٩٤ .

٩ – إبراهيم شحاته : وصيتى لبلادى ، الجزء الثانى ، دار الأمين وابن خلدون ، ١٩٩٥ .

١٠ – عمر البيلى : دور الاستثمار الأجنبى المباشر فى دعم القدرة التكنولوچية للبلاد العربية ، مجلة شئون عربية ، العدد ٧٩ ، سبتمبر ١٩٩٤ .

١١ – خليل محمد خليل : الاستثمارات الأجنبية المباشرة والتنمية ، مجلة مصر المعاصرة ، العددان ٤٣٧ – ٤٣٨ ، القاهرة ١٩٩٤ .

١٢ – على نجم : فوائض الأموال العربية – المخاطر وفرص التوظيف ، الأهرام الاقتصادى ، ٢١/١٢/١٩٩٨ .

١٣ – المؤسسة العربية لضمان الاستثمار ، ندوة الحوافز الممنوحة للاستثمار الأجنبى المباشر فى الدول العربية ، تونس ، ٢٤ – ٢٥ ، ١٩٩٧ .

١٤ – مركز البحوث والدراسات الاقتصادية والمالية ، تحفيز الاستثمار فى الاقتصاد المصرى ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، ١٩٩٧ .

١٥ – الندوة الإقليمية حول « الترتيبات الدولية فى مجال الاستثمار وانعكاساتها على الدول العربية » ، القاهرة ١٧ – ١٨ مايو ١٩٩٩ .

١٦ – د. على سليمان : التعاون الاقتصادى العربى بين المصلحة والمصارحة ، الأهرام الاقتصادى ، العدد ٥٠ ، أبريل ١٩٩٢ .

١٧ – راجع كلاً من :

– سامى خليل : مبادئ الاقتصاد الكلى ، مؤسسة الصباح ، الكويت ، ١٩٨٦ الطبعة الثالثة ، ص ص : ٤٢ – ٨٥٤ .

– محمد النجار : فى مسألتى التخلف والتنمية ، بدون ناشر ، ١٩٩٦ ، ص ص : ١٢٦ – ١٤١ .

– محمدى زهران : سبق ذكره ، ص ص : ٣٥٨ – ٣٩٧ .

مراجع باللغة الانجليزية

- Finance & Development, Foreign Direct Investment in the United States,March 1993.
- Finance & Development, Recent Trends in FDI for the Developing World,March 1992.
- United Nations, World Investment Report 1997.
- Bilateral Arrangements (bilateral investment - Treaties and Double Taxation Treaties) in the Arab Region. Ibrahim Anani, University of Cairo, Egypt. Settlement of Investment Disputes.
- Sornarogah, National University of Singapore, Paper presented to Regional Symposium; Arab Countries "International Investment Agreements and their Implications for Arab Countries" 17-18 May, Cairo, Egypt.
- Economic Research Forum, Economic Trends in the MENA Region, Cairo, 1998, P. 52-55.

• • •

التجارة العالمية والتكتل الاقتصادى العربى

د. سليمان المنذرى(*)

• تمهيـد :

تنقسم هذه الدراسة إلى قسمين : نتناول فى القسم الأول منها موضوع تحرير التجارة العالمية ، والتطورات التى شهدتها منذ الحرب العالمية الثانية ، والجهود الدولية لقيام نظام تجارى متعدد الأطراف من خلال الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة « الجات » وجولات المفاوضات الثمانية التى جرت تحت رعايتها حتى انتهاء الجولة الأخيرة « أوروجواى » فى ديسمبر ١٩٩٣ ، وتوقيع الاتفاقات التى تم التوصل إليها فى مراكش ١٩٩٤ ، وقيام منظمة التجارة العالمية مطلع عام ١٩٩٥ . وتناولنا فى هذا القسم أيضا موقف البلدان النامية من تحرير التجارة العالمية ، وتتبعنا تطورات التجارة العالمية فى نصف قرن ، والتوقعات من تحريرها .

أما القسم الثانى فقد بحثنا فيه التطورات التى شهدتها المنطقة العربية لإقامة التكتل الاقتصادى العربى منذ قيام النظام الإقليمى العربى عام ١٩٤٥ ، حيث تناولنا أولا بحث أهمية هذا التكتل فى الوقت الحاضر من حيث مبرراته الاقتصادية والمحلية ، ومن حيث التحديات التى شكلتها اتفاقيات الجات على الاقتصادات العربية . وقد استعرضنا فى التطور التاريخى لتنظيم العلاقات الاقتصادية العربية بدايات التعاون فى مجال تنمية التجارة العربية ، ثم التحول الأهم فى التاريخ الاقتصادى العربى بإبرام اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية عام ١٩٥٧ ، وتولى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية مهامها ، وإصدار قراره الشهير بإنشاء السوق العربية المشتركة عام ١٩٦٤ .

(*) مستشار اقتصادى لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية .

ثم تطرقنا إلى ظاهرة إنشاء المجالس الاقتصادية فى عقد الثمانينيات كمحاولة لإقامة تكتلات اقتصادية دون الإقليم ، والمستجدات الأخيرة لإقامة التكتل الاقتصادى العربى المتمثل بمنطقة التجارة العربية الحرة ، وحظوظ نجاحها فى إقامة تكتل اقتصادى عربى فى مواجهة العولمة الاقتصادية .

ونختتم هذا القسم بدراسة عن واقع التجارة العربية والبينية خلال السنوات الأخيرة .

القسم الأول - التجارة العالمية

١ - تخطيط التعاون الدولى فى مجال التجارة والمدفوعات فى أعقاب الحرب الثانية :

بعد أزمة الكساد العظيم (٢٩ - ١٩٣١) ازداد تدخل الدول فى توجيه العلاقات الاقتصادية الدولية ، فسادت الثنائية والفوضى النقدية والتجارية ، فكانت نظم وأساليب المعاملات الاقتصادية وتقييدها القاعدة السائدة فى معظم بلدان العالم . ويحدثنا التاريخ الاقتصادى كيف لجأت الدول إلى سياسة ما يسمى « إفقار الجار » من خلال التخفيض التنافسى للعملات الوطنية وانتشار سياسات الحمائية .

وما أن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها حتى تبلور الهدف الأساسى للتعاون الدولى فى مجال المدفوعات بتحاشى العودة إلى عهد القيود وأساليب التمييز فى المعاملات الدولية التى كانت سائدة خلال الثلاثينيات .

قام التخطيط الدولى للتعاون الاقتصادى فى عالم ما بعد الحرب على أساس إيجاد عدد من المنظمات الدولية التى تختص كل منها بميدان معين من ميادين العلاقات الاقتصادية الدولية أو بمشكلة أساسية من المشاكل الاقتصادية الأساسية [1] ، فاستند النظام النقدى الجديد الذى أرست قواعده اتفاقات « بريتون وودز » على مبدأ تطبيق حرية تحويل العملات بعد فترة انتقالية ، وتثبيت أسعار صرف العملات ، وإلغاء القيود الكمية على التجارة ، وتأسيس صندوق النقد الدولى للتغلب على مشكلة ميزان المدفوعات [2] . وكان لابد من إنشاء منظمة للتجارة الدولية تعنى بمعالجة إلغاء القيود الكمية ، وتتولى قيام نظام عليمى متعدد الأطراف ، بدلاً من الثنائية وآثارها السلبية من جهة أخرى ؛ فإن القضاء على

الرقابة على الصرف لا يتكفل بمفرده بتحرير التجارة الخارجية مما كان يتعرض سبيلها قبل الحرب من عقبات [٣] .

بدأت مفاوضات الدول لتنظيم العلاقات التجارية فى السنوات ١٩٤٦ - ١٩٤٨ تحت رعاية المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة . وظلت مسودة ميثاق منظمة التجارة الدولية قيد المناقشة والتعديل حتى مارس ١٩٤٨ ، عندما انفض مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتشغيل عن ميثاق « هافانا » الذى ظل مجرد مشروع لعدم تصديق نصف الدول الموقعة عليه ، وخاصة الولايات المتحدة التى رفضت التصديق عليه ، رغم أنها كانت من الدول التى نادت بعقد الميثاق . ويمكن تفسير الموقف الأمريكى إزاء الاتفاقية ، بالخشية من أن تنتقص منظمة التجارة العالمية من السيادة الأمريكية على تجارتها الخارجية [٤] .

٢ - الاتفاقية العامة للتعرفة والتجارة GATT :

خلال انعقاد مؤتمر « هافانا » دعت الولايات المتحدة الدول المشاركة إلى التفاوض بشأن تخفيض الرسوم الجمركية وتنظيم التجارة الدولية . وكان نتيجة هذه المفاوضات أن تم توقيع الاتفاقية العامة للتعرفة الجمركية والتجارة بتاريخ ٣١ أكتوبر ١٩٤٧ بين ٢٣ دولة ، ووضعت موضع التنفيذ اعتبارا من أول يناير ١٩٤٨ . وهكذا تهيأ لهذه الاتفاقية أن تصبح الأداة الرئيسية لتنظيم التعاون الدولى فى مسائل التجارة الخارجية والسياسات التجارية فى محيط الدول المنتمية إليها بما فى ذلك تأمين امتثال تلك الدول لما اقتبسته الاتفاقية العامة من ميثاق منظمة التجارة الدولية من قواعد منظمة للسلوك فى ميدان العلاقات التجارية الدولية [٥] .

لعل من المفيد أن نمعن النظر فى أهم المباديء التى اتفق على أن تقوم عليها منظمة التجارة الدولية يومذاك ؛ لأن هـذه المباديء ستعود ثانية بعد زهاء خمسين عاما فى صلب اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى انبثقت عن اجتماعات مراكش عام ١٩٩٤ . وهذه المبادئ هى [٦] :

١ - تحقيق عدم التمييز فى التجارة الدولية ؛ فلا يجوز للدول الأعضاء إنشاء معاملات تمييزية جديدة أو زيادة الموجود منها . وتلتزم الدول الأعضاء بإلغاء الامتيازات

الموجودة تدريجياً ، لكن الميثاق لا يمنع من إقامة التمييز إذا كان ذلك لازماً للتنمية الاقتصادية .

٢ - تخفيض الرسوم الجمركية على أساس المعاملة بالمثل وعن طريق المفاوضات بين الدول المختلفة . لكن الميثاق سمح للدولة بأن تعدل عن التخفيض فى الرسوم الجمركية إذا ما تبين لها أنه سوف يترتب عليه زيادة فى الاستيراد تضر بالمنتجين الوطنيين ، وبالاقتصاد القومى بصورة عامة .

٣ - إلغاء القيود الكمية التى تفرضها الدول على التجارة ، فقد نص الميثاق على عدم فرض الحصص أو تراخيص الاستيراد أو غيرها من التدابير الخاصة بالتجارة الخارجية ، وبذلك لا تخضع التجارة الخارجية إلا للرسوم الجمركية التى يجرى تخفيضها .

٤ - استنكار قيام « الكارتيل » فى المجال الدولى بسبب ما يترتب عليه من أضرار تفوق أحيانا الآثار السيئة التى قد تنجم عن الضرائب الجمركية والقيود الكمية الأخرى . وينص ميثاق منظمة التجارة الدولية على تعهد كل دولة بالقضاء على التنظيمات الاحتكارية الموجودة بها ، كما يعطى الدولة التى تضار من قيام هذه التنظيمات فى دولة أخرى حق اللجوء إلى المنظمة التى تنصح الدولة الموجودة بها المؤسسات الاحتكارية إلى ما يجب عليها عمله .

٥ - مساعدة الدول النامية عن طريق المشاركة فى وضع خطط التنمية الاقتصادية . وقد نص الميثاق على أنه من واجب الدول المتقدمة مساعدة الدول النامية عن طريق تقديم رأس المال والخبرة الفنية ، بالإضافة إلى أنه من حق الدول النامية التى تحتاج الى رؤوس الأموال أن تحدد شروط الاستثمارات بها ، كما أن عليها أن تحافظ على الأمان اللازم لما يرد إليها من رؤوس الأموال الأجنبية .

أما أهم أغراض اتفاقية « الجات » فهو تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية بالنسبة لجميع الدول الموقعة على الاتفاقية ، وإلغاء جميع القيود الكمية ، وتبادل التخفيضات الجمركية ، وضمان توفير حرية مناسبة للتجارة الدولية . ويلاحظ أن الاتفاقية قد استثنت من تطبيق شرط الدولة الأولى بالرعاية التنظيمات التفضيلية وغيرها من صور التعاون

الاقتصادى مثل الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحرة « مادة ٢٤ » ، وقد ظل هذا الاستثناء قائماً بعد قيام منظمة التجارة العالمية .

٣ - مفاوضات الجات حتى انتهاء الجولة الأخيرة :

ظلت « الجات » على مدى خمسة عقود تقريباً تمثل النظام المتعدد الأطراف من الناحية القانونية والملزم بوضع إطار القواعد والإجراءات التى تحكم التجارة الدولية . كما ظلت هى الإطار الذى تجرى فى نطاقه المفاوضات بين الدول . وخلال الجولات التى عقدت - وعددها ثمانية - كانت الموضوعات التقليدية المطروحة على أجندة المفاوضات تشمل كل ما يتعلق بإمكانية دخول الأسواق ووضع القواعد التى تؤدى لذلك ؛ وهذه الموضوعات هى :

- التعريفات الجمركية .
- الإجراءات غير الجمركية .
- منتجات الموارد الطبيعية .
- المنسوجات .
- المنتجات الاستوائية والزراعية .

لكن الدول المتقدمة طرحت - فى جولة المفاوضات الأخيرة « جولة أوروجواى » - موضوعات جديدة للتفاوض ؛ أهمها إجراءات الاستثمار ، وحقوق الملكية الفكرية ، وتجارة الخدمات ، على النحو الذى سنبحثه لاحقا .

بدأت جولة أوروجواى فى سبتمبر عام ١٩٨٦ ، فى ظل مناخ دولى يسوده الإحباط والتوتر من جانب كل من الدول النامية والمتقدمة . ذلك أن الدول المتقدمة لم تكن عند مستوى تعهداتها تجاه الدول النامية ، لا سيما فى مجال تجارة المنسوجات والزراعة . كما أصيبت الدول النامية بالإحباط من جراء تراكم المسائل المعلقة منذ جولة طوكيو فى بعض المجالات ؛ مثل المسائل المتعلقة بنظام الوقاية (Safeguards) ، أو فيما يتعلق بصادراتها الصناعية للدول المتقدمة التى تفرض عدداً كبيراً من الحواجز على هذه الصادرات [٧] .

أما فيما يتعلق بعلاقات الدول المتقدمة بعضها ببعض ، فيلاحظ أن عقد الثمانينيات شهد أنواعاً جديدة من القيود لم تكن معروفة من قبل ، وهى تندرج تحت ما يسمى بالحمائية الجديدة ، وهى التقييد الاختيارى للصادرات والتوسع الاختيارى للواردات وترتيبات التسويق المنظم ، وهذه الإجراءات الحمائية الجديدة تسمى أيضاً بالإجراءات الرمادية (٨) . إن استمرار هذه السياسات الحمائية - التى قدرت تكاليفها سنة ١٩٩٠ بالنسبة للبلاد الأعضاء بما يجاوز الخمسين مليار دولار سنويا - من شأنه أن يفضى إلى حرب تجارية ، حيث تنتشر النزعة الحمائية فى كل بلاد العالم ، وهو الأمر الذى يهدد النظام التجارى الدولى برمته ، ويقفل الباب أمام نمو التجارة الدولية (٩) . ويشير الدكتور سعيد النجار إلى أنه - فى كل هذه القضايا - كانت المصلحة الغالبة هى مصلحة البلاد الصناعية ، ووجدت البلاد النامية فى كل هذه القضايا مساساً بمصالحها التجارية وعملية التنمية ؛ فقبل جولة أوروجواى لم تكن الدول النامية ملزمة بتبادل التنازلات ، وهو ما كان يمثل حجر الزاوية فى المفاوضات التجارية المتعددة الأطراف فى مختلف الجولات السابقة وتحت مظلة الجات . وربما كان أهم سبب فى عدم إلزام الدول النامية بتقديم تنازلات يعود إلى موقف الدول المتقدمة التى تقر بالتفاوت الواضح بينها وبين الدول النامية فى مستوى التقدم ومعدلات النمو ، وأن الأخيرة غير قادرة على الدخول فى تنافس عادل معها لاسيما فى قطاع الصناعات المتقدمة (١٠) ، وسنبحث ذلك فى بند مستقل .

ذلك هو المناخ الدولى الذى أحاط بجولة مفاوضات أوروجواى التى اعتبرت أكثر مفاوضات التجارة شمولا وأبعدها أثراً ، كما سنرى فى النتائج التى تمخضت عنها .

بدأت جولة أوروجواى للمفاوضات التجارية إثر الإعلان الذى أعقب الاجتماع الوزارى فى مدينة « بونتادل إيستا » فى ديسمبر ١٩٨٦ . وتميزت عن الجولات السابقة فى طبيعة الموضوعات التى شملها التفاوض ، بهدف بعث الحياة فى النظام التجارى الدولى الذى بدأ بالتآكل واهتزاز المبادئ التى قام عليها منذ نهاية الحرب العالمية الثانية . ولهذا بدأت الولايات المتحدة ضغوطها لإدخال عدد من الموضوعات الجديدة ، فأدخلت الزراعة فى جدول أعمال المفاوضات ، كما طالبت البلدان الصناعية بوجوب التصدى لموضوع الخدمات ، كما أدخلت موضوعات حماية الملكية الأدبية والفنية والصناعية ؛ لمنع تزييف

العلامات التجارية، وتزييف الشركات الفنية للموسيقى والأغانى والأفلام والأعمال الأدبية ، فضلا عن الآثار التجارية لقوانين الاستثمار فى بعض البلاد ؛ حيث يشترط قانون الاستثمار على المستثمر الأجنبى أن يشتمل إنتاج السلعة على نسبة معينة من الإنتاج المحلى أو المكون المحلى ، وأن يشترط تصدير نسبة معينة من الناتج ، أو تخصيص حصة للسوق المحلية . وفى رأى البلاد الصناعية أن هذه الاشتراطات تشوه التجارة الدولية ، وهى شبيهة فى آثارها بالقيود التعريفية وغير التعريفية .

ومن وجهة نظر هذه الدول أيضاً أنه يجب أن تعكس حقوق الملكية الفكرية التوازن الاقتصادى بين الاستثمارات الضخمة - الموجهة للبحوث والتطوير - [11] والمزايا الاقتصادية التى تعود من استغلال هذه الابتكارات الجديدة تجاريا . ولهذا تعتقد الدول الصناعية أن عدم وجود حماية كافية فى بعض الدول يحرم شركاتها من حق الحصول على إيرادات عادلة على الاستثمارات فى البحوث والتطوير ، بينما ترى الدول النامية أن مثل هذه الحماية لحقوق الملكية يجب أن تقوم على توازن مختلف كما سنرى [12] .

كان من المفترض أن تنتهى جولة أوروجواى فى ديسمبر ١٩٩٠ ، لكنه فى ختام اجتماع لجنة المفاوضات التجارية الذى عقد على المستوى الوزارى فى بروكسل (٣ -٧ ديسمبر ١٩٩٠) أعلن أن الأمر يتطلب المزيد من الوقت للوصول إلى اتفاق بشأن عدد من القضايا السياسية الهامة فى بعض مجالات التفاوض ، وخاصة فى مجال الزراعة . وعندما استؤنفت المفاوضات فى ٢٦ فبراير ١٩٩١ أمكن تخطى بعض العقبات ، وأعلن الاتفاق على أسلوب التفاوض بشأن الزراعة ، كما تم إقرار برنامج عمل بالنسبة لمجالات التفاوض الأخرى . وفى ١٥/ ١٢/ ١٩٩٣ أقرت جولة أوروجواى - بمشاركة ١١٧ دولة قواعد عامة لتحرير التجارة الدولية فى الزراعة والمنسوجات والخدمات والحقوق الفكرية والاستثمارية الأجنبية ذات العلاقة بالتجارة ، بالإضافة إلى تحرير تجارة السلع الصناعية ، وتخفيض الدعم على الصادرات الزراعية وقيود الاستيراد .

توصلت جولة أوروجواى فى اجتماعها الوزارى فى مراكش نيسان / أبريل ١٩٩٤ إلى ٢٦ اتفاقية شملت تجارة السلع والخدمات ، ومراجعة نصوص الجات من إجـراءات

وقائية - موازين المدفوعات - تسوية المنازعات - نظام مراجعة السياسات التجارية ، بالإضافة إلى تسهيل الوصول إلى أسواق الدول الأعضاء .

وعند إمعان النظر فى الاتفاقات التى تمخضت عنها جولة أوروجواى يتضح أن هذه الجولة تعتبر تحولاً كبيراً فى رسم خريطة التجارة العالمية فى المستقبل ، وقد شملت العديد من المحاور المتعلقة بتحرير هذه التجارة نجملها فيما يأتى (١٣) :

١ - إنشاء منظمة التجارة العالمية لتكون الإطار المؤسسى لجميع الاتفاقيات التى أبرمت خلال جولة أوروجواى ، وتتلخص مهامها فى تسهيل تنفيذ وإدارة الاتفاقيات المنبثقة عن الجولة ، والإشراف على المفاوضات التجارية متعددة الأطراف ، وإدارة نظام شامل وموحد لتسوية المنازعات ، وإدارة آلية مراجعة السياسات التجارية فى الدول الأعضاء ، والتعاون مع كل من صندوق النقد والبنك الدوليين لتحقيق انسجام أكبر بين السياسات التجارية والمالية الدولية .

٢ - توسيع نطاق النظام التجارى متعدد الأطراف بحيث أصبح يشمل تجارة الخدمات والتجارة فى المنتجات الزراعية والمنسوجات والملابس ، وهى جوانب لم يسبق التطرق إليها خلال الجولات السابقة ، وشملت القواعد الجديدة لهذا النظام أيضا حقوق الملكية الفكرية ذات الصلة بالتجارة وتدابير الاستثمار المتعلقة بالتجارة .

٣ - توسيع وتعميق تحرير التجارة عن طريق إجراء تخفيضات إضافية فى التعريفات الجمركية ، وتثبيت الرسوم الجمركية عند سقوف معينة لا يمكن رفعها إلا من خلال التفاوض والالتزام بالتعويض ، وكذلك تخفيض القيود غير الجمركية .

٤ - تعزيز فاعلية القواعد متعددة الأطراف فى تسوية المنازعات ؛ إذ تم إدماج جميع جوانب وتدابير تسوية المنازعات فى نظام واحد يعمل تحت جهاز « تسوية المنازعات » ، ويوفر هذا النظام عدة مزايا وضمانات فى إطار متعدد الأطراف .

٥ - إيجاد آلية دائمة لاستعراض السياسات التجارية على نحو منظم ، لرصد ومراقبة النظام التجارى متعدد الأطراف والسياسات العامة التى تؤثر على هذا النظام .

٤ - الدول النامية والتجارة العالمية :

خضعت البلدان النامية - منذ التوسع الاستعماري خلال القرن التاسع عشر - لهيمنة الاستثمار الأجنبي على مقدراتها الاقتصادية واندماج هذه البلدان في النظام الاقتصادي العالمي على أساس التخصص في تصدير المنتجات الأولية التي تنتج أساساً للتصدير ، مع الاعتماد على البلاد الصناعية المتقدمة في الحصول على المنتجات المصنوعة . ولذلك اتجهت السياسات التجارية الاستعمارية يسير في ركابها الاستثمار الأجنبي إلى تسخير المستعمرات لتلبية احتياجات الدولة المستعمرة بالأغذية والمواد الأولية (١٤) .

لقد واجهت البلاد النامية - نتيجة لضيق نطاق التخصص الدولي ، ونظرا لما تتسم به الأسواق العالمية للمنتجات الأولية من عدم الاستقرار - مخاطر التقلبات في حصيلة الصادرات من النقد الأجنبي ، كما واجهت منذ عام ١٩٢٨ تباطؤ الزيادة في الطلب على الواردات من المنتجات الأولية بالبلاد الصناعية ، نتيجة للتقدم التكنولوجي الذي أدى إلى الكفاءة في استخدام المواد الأولية ومن ثَمّ تخفيض ما تستخدمه الصناعة منها . يضاف إلى ما تقدم أن الدول المتقدمة مارست من السياسات الاقتصادية والسياسات التجارية الدولية ما عرقل انسياب المنتجات الأولية إليها من الخارج ، وفي مقدمة هذه السياسات فرض القيود الجمركية والكمية ، وقد فاقم ذلك تدهور معدل التبادل الدولي في غير صالح البلاد النامية . ويشير الأستاذ الدكتور زكي شافعي الى أن البنيان الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية ظل يمثل إحدى العقبات الأساسية التي تعترض سبيل البلاد النامية للتنمية الاقتصادية . ومن هنا كان للعلاقات الاقتصادية الدولية تأثيرها الجوهري في حاضر البلاد المتخلفة ، وفي تشكيل اتجاهات التنمية الاقتصادية فيها (١٥) . وفي هذا السياق يعتقد فريق من الاقتصاديين(*) أن التغيرات طويلة المدى في الاقتصاد العالمي أدت إلى إضعاف دور التجارة الخارجية في عملية التنمية . وكانت النتيجة الطبيعية لهذه الآراء - كما يرى الدكتور سعيد النجار ، وهي التي سادت نظرية التنمية في عقدي الخمسينيات والستينيات - الدعوة إلى تغيير نمط التخصص الدولي بحيث يقل اعتماد البلاد النامية على صادرات المواد

(*) بريبتش ، سنجر ، نيركسه ، ميردال .

الأولية والسلع الغذائية ، كما يقل اعتمادها على واردات السلع المصنوعة من البلاد المتقدمة ، وهذا لا يتحقق إلا بدفع عملية التصنيع فى ظل حماية جمركية مرتفعة ، وسارت النسبة الكبرى من البلاد النامية على أساس استراتيجية التصنيع بالإحلال محل الواردات[١٦] .

على صعيد التعاون بين البلدان النامية من أجل تصحيح النظام الاقتصادى العالمى ، عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بجنيف خلال الفترة ٢١ مارس / آذار إلى ١٦ يونيو / حزيران ١٩٦٤ ، بمقتضى قرار المجلس الاقتصادى والاجتماعى للأمم المتحدة ، وقد شاركت فى أعماله ١٢٢ بلداً ، واعتبر فاتحة عهد جديد فى تطور التعاون الدولى فى التجارة والتنمية .

فهل تحقق ما كانت تصبو إليه البلدان النامية من إيجاد حلول مناسبة لمشكلات التجارة العالمية عن طريق التعاون الدولى ، تحقيقا لمصلحة جميع الشعوب ، وبصفة خاصة وضع الحلول لتلك المشكلات التى تواجه البلدان النامية فى ميدان التجارة والتنمية ؟ لقد كانت هذه البلدان تدرك أن التنظيمات الدولية التى نشأت منذ الحرب العالمية الثانية - سواء صندوق النقد أو البنك الدوليين أو الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة - ما هى إلا نواد للدول الرأسمالية المتقدمة تدافع عن مصالحها وتنظم العلاقات فيما بينها بالأساس ، إذ لم تول أى من هذه التنظيمات عناية كافية لمشاكل التجارة والتنمية للبلاد النامية والإجراءات اللازمة لخلق بيئة دولية مؤاتية لمعالجة هذه المشاكل[١٧] .

يبدو أن المشاكل التى استأثرت باهتمام مؤتمر التجارة والتنمية منذ دورته الأولى عام ١٩٦٤ لم تتغير حتى الوقت الحاضر بل ازدادت عمقاً ، وهذه المشاكل :

أولا : مشكلة المنتجات الأولية ، والتقلبات الواسعة فى أسعارها فى المدى القصير والاتجاه الطويل المدى لتقلص الطلب عليها مع تدهور أسعارها بالقياس إلى أسعار المنتجات المصنوعة ، فضلا عن حماية البلاد النامية من السياسات غير الملائمة للتنظيمات الاقتصادية الإقليمية للبلاد المتقدمة .

ثانيا : مشكلة تشجيع صادرات البلاد النامية من المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة ، وذلك عن طريق تعزيز قوى التصنيع ذاتها وفتح أسواق البلاد المتقدمة لصادرات

البلاد النامية من المنتجات المصنوعة ، وذلك على وجه الخصوص عن طريق منح تفضيلات جمركية للبلاد النامية لا تمتد إلى البلاد المتقدمة .

ثالثا : مشكلة تمويل التنمية الاقتصادية ، وتناول موضوع انسياب الأموال والقروض والمنح جميعا من البلاد المتقدمة إلى البلاد النامية ، فضلا عن تخفيف عبء الوفاء بالديون على البلاد المتخلفة .

رابعا : مشكلة إيجاد قواعد جديدة تحكم العلاقات الاقتصادية الدولية ، تتمتع بمقتضاها البلاد النامية برعاية خاصة ، وحماية ملائمة ، ويتسنى فى ظلها أن ينتقل العالم إلى تقسيم دولى جديد للعمل يتسع معه للبلاد النامية تنويع جهازها الإنتاجى ، عن طريق التنمية الصناعية ، وتصدير المنتجات المصنوعة ونصف المصنوعة للخارج .

ظلت تلك المشاكل قائمة لا تلقى من الدول الصناعية المتقدمة الاهتمام ، واستمر تهميش الاقتصاديات النامية ، فى ظل تفاقم مشكلة المديونيات الخارجية ، وتردى وضع موازين المدفوعات على المستوى الخارجى ، وتزايد معدلات البطالة والتضخم ، وسوء تخصيص الموارد على المستوى الداخلى .

ثم جاءت اتفاقات الجات ١٩٩٤ ، فما هى الآثار المتوقعة على اقتصادات الدول النامية من جراء تطبيق النظام التجارى الدولى الجديد ؟

أولا : رأينا أن الدول النامية – دفاعا عن مصالحها وانسياقا وراء تطلعاتها التنموية – قد تبنت خلال الستينيات والسبعينيات استراتيجيات الإحلال محل الواردات ، ولم تول هذه الدول عناية خاصة لتشجيع الصادرات ، ولم تجد لها من ثَمّ مصلحة أكيدة فى مفاوضات التجارة المتعددة الأطراف ، لتخفيف وإزالة القيود الجمركية والقيود الكمية للنفاذ إلى الأسواق ، واكتفت الدول النامية بما كانت تحصل عليه من معاملة تفضيلية ، ولم تكن ملزمة بتقديم تنازلات مماثلة للدول المتقدمة ، ووفقا للنظام المصمم للأفضليات التجارية GSP كانت تمنح بعض الأفضليات للنفاذ إلى الأسواق ، بالإضافة إلى الاتفاقيات المعروفة بـ ACP التى تجريها المجموعة الأوربية مع الدول الأقل نموا التى كانت تشكل مستعمراتها السابقة .

وحين جاءت الجات وأخواتها ، واجهت البلدان النامية وضعا جديدا يتمثل فى رفع إجراءات الحماية الجمركية ، وفتح الأسواق أمام السلع الغربية التى تتمتع بالجودة والأسعار التنافسية ، وهو الأمر الذى أصبح يهدد صناعات الدول النامية ، وعودة هذه الدول إلى الاندماج فى الاقتصاد العالمى والاعتماد على العالم الخارجى . وفى ظل وضع كهذا ستستمر الدول المتقدمة فى التحكم فى أسعار المواد الأولية وسيطرتها التامة على اقتصادات البلدان النامية .

ثانيا : من المسلم به أن هناك عدم تكافؤ بين الدول النامية والدول المتقدمة فى مجالات التكنولوچيا ، خاصة تلك التى تتسم بالاحتكار ولا مجال فيها للتبادل إلا بشروط صعبة . وقد حققت الدول المتقدمة المصدرة للتكنولوچيا الحديثة ضمان قدر أكبر من الحماية الدولية للتكنولوچيا (حقوق الملكية الفكرية والفنية والصناعية) التى تؤدى بدورها إلى ضمان تحقيق قدر أكبر من الإيرادات من خلال الاستخدام الصناعى لهذه التكنولوچيا [١٨] ، بينما ترى معظم البلدان النامية أن هذه الحماية يجب أن تقوم على توازن مختلف ، لا يستند بصفة أساسية على المنافسة الدولية ، بل يستند إلى اعتبارات اجتماعية ، ومن ثمّ فإن البلدان النامية - وهى بلدان مستوردة للتكنولوچيا - ترى أن الموافقة على توفير مستويات حماية عالية يعود عليها بمزايا ضئيلة [١٩] ، فى الوقت الذى استبعدت فيه سلع تتمتع من خلالها الدول النامية بمزايا استراتيجية مثل النفط .

ثالثا : تتمتع الدول النامية بمزايا نسبية فى صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة ، فقد تم فرض قيود جمركية وكمية على صادراتها من هذه المصنوعات بموجب اتفاقية الألياف المتعددة ، وسوف يؤدى إلغاء القيود المفروضة على التجارة فى هذا القطاع إلى زيادة صادرات الدول النامية بانتهاء السنوات العشر الانتقالية بنسبة ١٣٥٪ للمنسوجات ، وبنسبة ٧٨٪ للملابس [٢٠] .

لقد سعت البلدان النامية لتحقيق هدف الإنهاء التدريجى لاتفاقية الألياف المتعددة وإعادة هذا القطاع إلى حظيرة الجات ، ولكن مدة الإدماج البالغة عشر سنوات ستحرم الدول النامية من تحقيق المكاسب فى هذا القطاع ؛ لأن نصف التجارة فى الملابس

والمنسوجات الخاضعة لهذه الاتفاقية سيبقى خارج الجات حتى نهاية السنوات العشر ، وربما إلى ما بعد ذلك أيضا [٢١] .

رابعا : كما تتميز الدول النامية بأنها دول تقوم الزراعة فيها بدور محورى فى النشاط الاقتصادى ، وتعد ركيزة أساسية لاقتصادات العديد من هذه الدول ؛ لأنها تستوعب أكثر من نصف القوة العاملة وتساهم بنسبة كبيرة فى الناتج القومى . وتحرير تجارة الحاصلات الزراعية له أثر مزدوج على الدول النامية ، فمن ناحية سيؤدى رفع الدعم فى الدول المتقدمة إلى ارتفاع الأسعار وتشجيع المزارعين فى الدول النامية على تحقيق مزيد من الإنتاج الزراعى ، ومن ناحية أخرى يلاحظ أن ثلاثة أرباع الدول النامية مستورد للغذاء ، ومن المتوقع أن تعانى هذه الدول من ارتفاع تكلفة وارداتها الغذائية بسبب الارتفاع فى الأسعار نتيجة الخفض المرتقب للدعم الزراعى ، ولما كانت هذه الدول مصدرة للسلع الأولية فإنها ستقع أمام أثر مزدوج يجمع بين ارتفاع أسعار وارداتها من الغذاء وانخفاض عوائد صادراتها من السلع الزراعية[٢٢] .

خامسا : من النتائج التى تمخضت عنها جولة أوروجواى موضوع سياسات الاستثمار المتعلقة بالتجارة الدولية ، فقبل جولة أوروجواى بخمس سنوات عرض هذا الموضوع بمبادرة أمريكية ، وقد قاوم كثير من الدول هذا الاقتراح بشدة مع التذرع بأن الجات ليست مختصة قانونا بالنظر فى سياسات الاستثمار[٢٣] . ويبدو جليا أن إقرار مسائل الاستثمار المتعلقة بالتجارة ستؤدى إلى فرض هيمنة أجنبية على ثروات الدول النامية من قبل الدول الصناعية وشركاتها العملاقة ، حيث يتوقع أن يتم تعديل تشريعات الاستثمار المحلية بما يؤدى إلى معاملة الاستثمارات الأجنبية على قدم المساواة مع الاستثمارات المحلية ، وذلك خلال فترة زمنية مدتها خمس سنوات للدول النامية وسبع سنوات للدول الأقل نموا . ذلك يعنى بوضوح عودة إلى عهد النمط الاستعمارى للاستثمار الأجنبى بقوة هذه المرة .

سادسا : إن اقرار الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات « الجاتس » تمثل القضية الأكثر خطورة على الاقتصادات النامية التى ستتأثر صناعاتها والخدمات المرتبطة بها بشكل كبير . وتغطى الخدمات ذات الطابع التجارى العديد من القطاعات مثل النقل والاتصالات

السلكية واللاسلكية والمعلوماتية والخدمات الصحية والمصارف وشركات التأمين والتشييد وغيرها .

ويمثل إنتاج الخدمات حوالى ٦٠٪ من إجمالى الناتج المحلى فى الدول المتقدمة و ٥٠٪ بالنسبة للدول النامية ، ولكن طبيعة هذا القطاع فى البلدان النامية ومدى تطوره وقدرته على المنافسة تبرر التخوف من تحريره رغم أهمية الدور الذى يمكن أن يلعبه فى عملية التنمية فى اقتصادات هذه البلدان .

خلاصة القول : أن النظام التجارى الجديد قد تمت صياغته لتحقيق مصالح الدول المتقدمة ، وأن الدول الصناعية الكبرى قد خرجت من جولة مفاوضات أوروجواى بأكبر المكاسب لأنها كانت الفاعل الرئيسى فيها ، ولا سبيل أمام البلدان النامية إلا احترام القواعد والإجراءات المنظمة للتجارة العالمية ، ومراقبة مدى احترام الآخرين إياها ، وممارسة كل الضغوط الجماعية من أجل دعم هذه القواعد والإجراءات وسد ما فيها من ثغرات ، حتى تقل احتمالات الخروج عليها إلى أدنى درجة وخصوصا من جانب القوى الاقتصادية الكبري[٢٤] .

٥ - التجارة العالمية خلال نصف قرن :

خرج العالم من أتون الحرب العالمية الثانية يبحث مليا إعادة بناء ما دمرته الحرب وإرساء نظام عالمى جديد يقوم على التعاون الدولى فى كافة المجالات من خلال الأمم المتحدة . ولعبت التجارة الخارجية دوراً هاماً فى توثيق عُرَى العلاقات الاقتصادية بين الدول ، حيث أدى انتعاش الاقتصادات الرأسمالية المتقدمة إلى تعاظم درجة الاعتماد المتبادل التى تتمثل فى اتساع رقعة السوق الدولية ، وهو ما أفسح المجال أمام المزيد من تقسيم العمل الدولى بكل ما يعنيه ذلك من زيادة إنتاجية العناصر المشتغلة فى قطاع التجارة الخارجية[٢٥] .

لقد شهدت فترة العقود الخمس الماضية فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية العديد من التطورات لعل أهمها أثرا :

١ - **ظاهرة التكتلات الاقتصادية :** وأبرزها على الإطلاق الاتحاد الأوربى بين الدول المتقدمة ، وقيام مناطق التجارة الحرة والأسواق المشتركة بين مختلف دول العالم المتقدم منها والنامى . ويشير تقرير البنك الدولى لعام ١٩٩٧ إلى أن العقدين الماضيين شهدا زيادة حادة فى الاتفاقات الإقليمية الخاصة بإنشاء أسواق مشتركة ، ومنها النافتا وميركوسور وأوبيك . والنزعة الإقليمية لا تتعلق بالتجارة فحسب بل تعكس أيضا - فى حالة الاتحاد الأوربى - رغبة الدول المتجاورة فى تحقيق المزيد من التكامل السياسى ، استجابة للمخاوف الأمنية المشتركة ، ورغبة فى اقتسام تكاليف البنية الأساسية والمؤسسات ، وفى زيادة القدرة على المساومة فى المفاوضات الدولية[٢٦] .

لقد أخذ الاتجاه إلى التكتلات التجارية فى الاتساع حتى وصل عددها ٨٥ ترتيبا فى عام ١٩٩٣ منها ٢٨ ترتيبا ظهرت فى عامى ١٩٩٢ ، ١٩٩٣[٢٧] ، وهناك بعض التخوفات من أن يؤدى قيام هذه التكتلات الاقتصادية إلى تعزيز السياسات الحمائية وتقييد حرية التجارة ، ذلك أن التنظيمات التجارية الإقليمية من شأنها أن تؤدى إلى تعديل هيكل التعريفات الجمركية ، وينعكس ذلك على مستوى الأسعار النسبية وأنماط الاستهلاك والإنتاج[٢٨] ، ولهذا جاءت فلسفة تحرير التجارة العالمية لتطالب بفتح الأسواق العالمية للمواءمة بين خلق المبادلات التجارية من جهة والتحول فى هذه المبادلات من جهة أخرى .

٢ -**الشركات المتعدية الجنسية :** خلال العقدين الأخيرين تنامت قوة الشركات الكبيرة المتعدية الجنسية أو العابرة للحدود بنسبة خمسة أضعاف ، وأصبحت بذلك تستحوذ على حوالى ٧٠٪ من مجمل التجارة العالمية ، وتقوم هذه الشركات بما لها من نفوذ وهيمنة على مسار الاقتصاد العالمى باختراق الحواجز الوطنية والنفاذ إلى أسواق السلع والخدمات . وقد ساعد المناخ الدولى القائم على تنامى الاعتماد المتبادل وبروز «الكارتيلات» من خلال عمليات الدمج والمشاريع المشتركة على نمو هذه الشركات ، وتوسيع أسواقها وزيادة مصادرها المالية وقدرتها الإنتاجية والتكنولوجية ؛ فقد لعبت الثورة العلمية والتكنولوچية دورا حاسما فى تشكيل الشركات المتعدية الجنسية ونموها ،

وفى ظاهرة الكوكبية بكل جوانبها[٢٩] وتتميز هذه الشركات بعدة سمات أهمها الضخامة وتنوع الأنشطة والاعتماد على المدخرات العالمية وتعبئة الكفاءات . إن أهم مقياس لمعرفة ضخامة حجم هذه الشركات هو رقم المبيعات . يكفى أن نشير إلى أن الشركة الأولى بين المائة شركة هى جنرال موتوزر، حيث بلغ إجمالى المبيعات ١٥٨ مليار دولار عام ١٩٩٦ ، وفقا لآخر تقرير للأم المتحدة (تقرير الاستثمار العالمى لعام ١٩٩٨) ، بينما كانت الشركة الأولى فى قيمة الأصول هى شركة جنرال إليكتريك ، حيث بلغت أصولها ٢٧٢,٤ مليار دولار[٣٠] . ويشير التقرير أيضا إلى أن الشركات متعدية الجنسية أصبحت المنظم المركزى للأنشطة الاقتصادية فى اقتصاد عالمى يتزايد تكاملا .

٣ - **شيوع السياسات الحمائية :** حملت الدول الصناعية الكبرى لاسيما الولايات المتحدة لواء الدعوة لحرية التجارة منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، نظرا لما كانت تتمتع به من فائض إنتاجى كبير وهى تسعى لغزو الأسواق الخارجية ، غير أنه – ومنذ نهاية عقد السبعينيات – بدأت تبرز فى البلدان الصناعية إجراءات متعددة ومتنوعة كابحة لحرية التبادل التجارى ، وذلك انعكاسا لفترة الكساد الاقتصادى التى أدت إلى تزايد نسب البطالة فيها ، مما اضطرها إلى وضع القيود أمام السلع المنافسة ، غير أن هذه القيود سرعان ما تخضع للتعديل عندما تتزايد معدلات النمو فى اقتصادات البلدان الصناعية وتنشط حركة المبادلات .

إن هذا التحليل على بساطته لا يخفى حقيقة كون الإجراءات الحمائية وقيود التبادل التجارى كانت قائمةبأشكال مختلفة خلال فترة الازدهار الطويلة التى أعقبت الحرب الثانية ، فيلاحظ مثلا أن أسعار المنتجات الزراعية كان يجرى تحديدها بالقرار السياسى ، كما أن أسعار خدمات الحكومة التى تشكل جزءا كبيرا من الناتج القومى لا تحدد نتيجة تفاعل قوى السوق ، يضاف إلى ذلك أن قروض التصدير تمارس دورا هاما فى زيادة بيع منتجات البلدان الصناعية[٣١] . خلاصة الأمر أن الدورات الاقتصادية تؤثر بشكل كبير على مدى تزايد وتنوع إجراءات الحماية التى تتخذها البلدان الصناعية .

من جهة أخرى قدمت البلدان المتقدمة تدفقات استثمارية كبيرة إلى مجموعة من البلدان النامية غير المصدرة للنفط فى نهاية السبعينيات (*) وقد تمكنت هذه الأخيرة من بناء قاعدة صناعية متجهة للتصدير ، وقد أثر دخول منتجات هذه البلدان إلى السوق العالمية على تقسيم العمل الدولى ، وساهم فى تعميق الأزمة الهيكلية التى تعانى منها بعض البلدان الصناعية ، نظرا لما أصبحت تملكه البلدان النامية حديثة التصنيع من ميزة نسبية فى بعض الصناعات مما جعلها ذات قوة تنافسية فى السوق العالمية ، ولا شك أن تقييد صادرات هذه البلدان سيكون له آثار خطيرة على اقتصاداتها وذلك بسبب الدين الخارجى المتراكم وضرورة الوفاء بخدمته .

أما فى عقد الثمانينيات فقد شهد الاقتصاد العالمى أنواعا جديدة من القيود لم تكن قائمة من قبل ، وهى تندرج تحت ما يسمى بالحمائية الجديدة ، وأحسن مثال لذلك ما يسمى بالتقييد الاختيارى للصادرات والتوسع الاختيارى للواردات وترتيبات التسويق المنظم ، وفى ظل هذا الترتيب تتعهد الدول المصدرة بأن تقيد كمية ما تصدره لدول أخرى أو قيمته تفاديا للخضوع لإجراءات تقييدية أخرى أشد صرامة[٣٢] ، وتسمى هذه الإجراءات الحمائية بالإجراءات الرمادية ، التى تناقض فى جوهرها مبدأ حرية التجارة ومبدأ عدم عدم التمييز ، وتتعارض مع الفلسفة التى رفعت الولايات المتحدة لواءها غداة إنهاء الحرب العالمية الثانية . إن استمرار هذه السياسة الباهظة الكلفة لابد أن يفضى إلى حرب تجارية ، حيث تنتشر النزعة الحمائية فى كل بلاد العالم ، وهذا يهدد النظام التجارى الدولى برمته ويقفل الباب أمام نمو التجارة الدولية .

ورغم كل ما تعرضت له حرية التجارة الدولية من قيود خلال العقود الماضية ، فقد زادت التجارة الخارجية خلال الفترة من سنة ١٩٥٠ إلى ١٩٩٠ بمعدل سبعة فى المائة سنويا بالمقارنة مع زيادة الناتج المحلى الإجمالى بما لا يتجاوز أربعة بالمائة سنويا . لقد سجلت التجارة العالمية نمواً متواصلا مع بقاء حصة البلدان الصناعية ثابتة تقريبا ، فقد كانت فى عام

(*) قامت البلدان الصناعية كذلك بنقل بعض حلقات الإنتاج إلى بعض البلدان النامية ، فهى من جهة تصدر سلعها الرأسمالية اللازمة لإقامة مثل هذه المشروعات ، وتضمن فى الوقت نفسه تصريف سلعها الاستهلاكية فى هذه الأسواق ، وتفتح أسواقها لاستيعاب منتجات هذه المشروعات .

١٩٤٨ نحو ٦٨٪ من مجموع الصادرات ، ونحو ٦٦٪ من مجموع الواردات الدولية وتراوحت بين ٦٩٪ و ٧٨٪ للصادرات وبين ٧١٪ و ٧٨٪ للواردات خلال عقد السبعينيات (٣٣) . لكن فترة الثمانينيات شهدت أداءً مخيباً للآمال فى نمو التجارة العالمية ، نتيجة للسياسات الحمائية الجديدة التى بدأت تأخذ أشكالا مختلفة كادت تعم مختلف السلع ، فقد شملت الحبوب والحبوب الزيتية ومنتجات الألبان واللحوم والحديد والصلب والبتروكيماويات والسيارات وبناء السفن والمنسوجات وأجهزة التلفزة والأحذية ، ويبدو أن الحمائية بدأت تمتد إلى الخدمات كما يسجل التقرير الاقتصادى العربى الموحد(٣٤) .

أما فى التسعينيات - وبعد انتهاء جولة أوروجواى وقيام منظمة التجارة العالمية التى كرست نظام تجارة عالمى يستحوذ على قرابة ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية - فتشير بيانات الأونكتاد (٣٥) إلى أن نمو الصادرات العالمية قد سجل ٩٪ عام ١٩٩٥ وانخفض عام ١٩٩٦ إلى ٥٪ ثم ارتفع عام ١٩٩٧ إلى ٩,٥٪ . وكان نصيب دول اقتصاديات السوق المتقدمة ٧,٦٪ و ٤,٢٪ و٨,٨٪ للسنوات الثلاث المذكورة على التوالى ، أما البلدان النامية فقد بلغ سجل صادراتها ١١,٥٪ و٧,٥٪ و١١٪ . أما نمو الواردات العالمية فقد سجل معدل ٩٪ و٥٪ و٩٪ للسنوات المذكورة على التوالى . كان نصيب الدول الصناعية المتقدمة لهذه السنوات ٨,٢٪ و٣,٨٪ و٧,٩٪ . ويلاحظ أن البلدان النامية حققت نمواً فى الواردات بلغ ١١٪ و ٦,٥٪ و١٠٪ للسنوات الثلاث المذكورة على التوالى . ويلاحظ أن انخفاض معدل نمو التجارة العالمية عام ١٩٩٦ يعزى إلى الأزمة الاقتصادية التى مرت بها دول جنوب شرق آسيا .

ويشير تقرير البنك الدولى للإنشاء والتعمير لعام ١٩٩٧ إلى أن تحرير قوانين التجارة والاستثمار أسهم فى حدوث زيادة هائلة فى حجم التجارة العالمية والاستثمار الأجنبى المباشر ، وقد دعمت الاتفاقات الإقليمية والاتفاقات متعددة الجنسيات توسيع الأسواق ؛ حيت إن زيادة الاعتماد الاقتصادى المتبادل جعلت من الضرورى قيام نظام دولى للتجارة الحرة والاستثمار الحر . وقد نما الاقتصاد العالمى بسرعة بفضل التجارة النشطة ، ولا يبدو أن هذا النمو يتجه إلى التناقص(٣٦) ، فقد سجل الإنتاج العالمى نمواً للفترة ٩٠-١٩٩٥ بلغ

٩ , ١٪ ارتفع عام ١٩٩٦ إلى ٣٪ ، وكانت التقديرات تشير إلى أنه سيبلغ ٢ , ٣٪ عام ١٩٩٧ .

لقد مر النظام التجارى العالمى بسلسلة من التطورات السلبية والإيجابية خلال السنوات الخمسين الماضية (١٩٤٥ - ١٩٩٥) ، وحتى قيام منظمة التجارة العالمية فى مطلع عام ١٩٩٥ ، إثر توقيع اتفاقات الجات بمدينة مراكش ١٩٩٤ الهادفة إلى تحرير السلع والخدمات وما يتصل بها فى شئون الاستثمار والملكية الفكرية على النحو الذى بحثناه فى هذا القسم .

أما آثار تحرير التجارة على زيادة الدخل العالمى فقد تناولتها العديد من الدراسات ، وإن غالبية التقديرات نضعها فى المدى ١١٩ إلى ٢٧٤ مليار دولار (بأسعار ٩٠/ ١٩٩٣ على وجه التقريب) . ومعنى ذلك أن الزيادة التى قد تتحقق فى الدخل العالمى سوف تصل بعد عشر سنوات من تحرير التجارة إلى حوالى ٧ , ٠٪ -٢ , ١٪ من الدخل العالمى الذى كان سيتحقق لو لم يتم تحرير التجارة وفقا لنتائج جولة أوروجواى [٣٧] .

جدول رقم (١)

معدلات نمو حجم التجارة فى العالم (١٩٩٠ - ١٩٩٧)

(نسب مئوية)

	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧(*)
العالم								
إجمالى التجارة	٥,٥	٣,٩	٥,٠	٤,١	٩,٢	٩,٢	٥,٦	٩,٥
الدول المتقدمة								
الصادرات	٦,٧	٥,٧	٥,٢	٣,٤	٨,٩	٨,٤	٥,٠	٨,٨
الواردات	٥,٧	٣,١	٤,٧	١,٨	٩,٧	٨,٧	٨,٧	٧,٩
الدول النامية								
الصادرات	٦,٧	٤,٠	١٠,٢	٧,١	١٢,٤	١١,٢	٧,٠	١١,٠
الواردات	٥,٩	٧,٩	٩,٢	٨,٨	٧,٢	١١,٦	٨,٣	١٠,٠

المصدر : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٨ — (*) بيانات الأونكتاد -تقرير ١٩٩٨

٦- تحرير التجارة العالمية والتكتل الاقتصادى العربى :

رأينا فى القسم الأول كيف أصبحت التكتلات الاقتصادية بين الدول إحدى سمات النظام الاقتصادى العالمى ، وكيف كان قيام نظام تجارى عالمى جديد ، أصبح يهيمن على قرابة ٩٠٪ من حجم التجارة العالمية ، وما ينجم عن تطبيقه من توسيع للأسواق ، بعد إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، والتزام الدول بالقواعد والمبادئ المتعلقة باستخدام السياسات التجارية غير القائمة على التميز ، مع توافر الشفافية فى تنفيذ تلك السياسات ، وما استحدثه النظام التجارى العالمى الجديد من آليات قانونية لبيان جدية التزام الدول وإجراءات أفضل لتسوية المنازعات فيما بينها(٣٨) . فى عالم كهذا لا تستطيع الدول العربية أن تعيش فرادى لأن الدفاع عن مصالحها يفرض عليها التكتل الاقتصادى ، وتكون له مبرراته الموضوعية من ناحيتين :

أولا : على الصعيد العربى تنبثق مبررات إنشاء تكتل اقتصادى من واقع الأوضاع الاقتصادية لهذه الدول ؛ ذلك أن نمو التجارة لديها يعتمد على نمو اقتصادات الدول الصناعية بدرجة لا تسمح بتنمية تجارتها بصورة مستقلة ، كما أن القيود التى تضعها الدول الصناعية على الصادرات من السلع المصنعة ومن السلع الزراعية - تحت ذريعة الإغراق تارة وعدم مطابقة المواصفات القياسية تارة أخرى - تحث الدول العربية على فتح أسواقها على بعضها ثم البحث عن أسواق جديدة فى البلدان النامية ، وخاصة فى أفريقيا للجوار الجغرافى والعلاقات التاريخية ، آخذين فى الاعتبار أن للدول العربية إمكانات غير مستغلة لتصنيع منتجات منخفضة التكلفة ، بحكم توافر القوى العاملة والمهارات الفنية والخامات لتلبية احتياجات أسواقها والمنافسة فى الأسواق الخارجية .

لذلك فإن مكاسب تحرير التجارة العربية البينية فى الوقت الحاضر تنبع من الحقائق الآتية : (٣٩)

١ - التماثل الذى تتصف به الاقتصادات العربية ، فتحرير التجارة البينية من شأنه أن يؤدي إلى ارتفاع مستوى التنافس بين الصناعات القائمة ، وهذا يمكن أن يفضى إلى زيادة حجم التجارة البينية واكتساب القدرة التنافسية التى تجعل هذه الصناعات أكثر قدرة على النفاذ إلى الأسواق الخارجية .

٢ - تشابه الصناعات التحويلية التى نشأت فى ظروف متقاربة قد ييسر على الدول العربية استيعاب التقنيات الحديثة نوعا وكما ، من خلال وفورات الحجم الكبير التى تتيحها الأسواق العربية لمستهلكيها الذين يزيدون عن ٢٥٥ مليون نسمة حسب آخر الإحصاءات .

٣ - تقارب النمط الاستهلاكى بما فى ذلك الأذواق والتقاليد والأعراف ، مما يعطى للصناعات العربية ميزة نسبية على مثيلتها فى الدول الأخرى ويهيئ الفرصة للنفاذ للأسواق بمنتجات أقل كلفة .

٤ - أن معظم الدول العربية مستورد صاف للغذاء ، وهناك إمكانات كبيرة لتطوير القطاع الزراعى وزيادة الإنتاج ، لسدّ الفجوة الغذّائية وتلبية احتياجات الدول المستوردة للمواد الغذائية وتقليل اعتمادها على الخارج . لقد ارتفعت أهمية الغذاء والمشروبات من ١٣,٧٪ كمتوسط للفترة ٩١ - ١٩٩٤ إلى ١٤,٣٪ للفترة ٩٥ - ١٩٩٦ من حجم الواردات العربية .

لقد أدرك العرب فى بداية النصف الأول من القرن العشرين أهمية تحرير المبادلات التجارية كما سنرى فى البند القادم ، واعتبر التبادل أحد مداخل التكامل الاقتصادى كما فى اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية لعام ١٩٥٧ ، لكن التجارة البينية ظل نصيبها متدنيا ، بسبب القيود الإدارية ، وربما يكون فى تطور القاعدة الإنتاجية العربية ما يساعد على بلورة المبرر الاقتصادى لتنمية التجارة بين الدول العربية فى إطار تكتل اقتصادى عتيد .

ثانيا : على الصعيد الدولى فإن الحاجة إلى تحرير التجارة العربية فى إطار تكتل اقتصادى عربى تفرضها التحديات والفرص التى تواجه الدول العربية لمواكبة الاتجاه العالمى للتدفقات التجارية والاستثمار والتقنية . ومهما تكن الآثار المتوقعة من تنفيذ اتفاقات الجات على الاقتصادات العربية (*) سواء السلبية منها والإيجابية ، فإنها أدعى لتحفيز العمل على إقامة التكتل الاقتصادى العربى وتفعيل آليات العمل الاقتصادى العربى المشترك بهدف إحداث تنمية حقيقية تعزز المدخل التبادلى .

(*) الدول العربية أعضاء منظمة التجارة العالمية هى الإمارات والبحرين وقطر والكويت ومصر وتونس والمغرب وموريتانيا . أما الدول التى تتمتع بصفة مراقب وتتفاوض للانضمام فهى الأردن والسعودية وعمان والسودان والجزائر ولبنان ، ولازالت هناك ثلاث دول عربية خارج المنظمة هى العراق وليبيا واليمن .

لقد منحت اتفاقات الجات التكتلات الاقتصادية استثناءات خاصة فى المعاملات فيما بين الدول المنطوية تحت لوائها ، وتستطيع الدول العربية إقامة تكتلها الاقتصادى للاستفادة من هذا الاستثناء من تطبيق مبدأ الدولة الأولى بالرعاية ؛ لأن عدداً من قطاعات الاقتصاد العربى سيتأثر من تحرير التجارة العالمية ، وسيواجه تحديات هامة :

١ - إن أكبر التحديات التى ستواجه الدول العربية هى تحرير تجارة الخدمات ، وأن هذا القطاع بوضعه الراهن لا يقوى على المنافسة أمام المؤسسات الأجنبية العملاقة ، إذ بقَدْر ما ينجم عن الانفتاح على قطاعات المصارف والتحويل والتأمين العالمية من استفادة تقنية تؤدى إلى تطوير القطاعات الوطنية بقدر ما يخشى عدم قدرة المؤسسات الوطنية على منافسة مؤسسات الدول الصناعية التى تتميز بدرجة عالية من التطور التقنى والقدرة التنافسية [٤٠] .

إن آثار اتفاقية الخدمات (الجاتس) على الاقتصاديات العربية تعتمد على التعهدات التى التزمت بها الدول العربية فى إطارها ، وكانت عروض مصر والكويت والمغرب أكثر شمولا بدرجة طفيفة عن متوسط البلدان النامية [٤١] .

من المؤكد أن بعض الدول العربية تتمتع بصفة عامة بمميزات نسبية فى قطاع الخدمات السياحية والسفر والأعمال الهندسية ، والبعض الآخر يهتم بالخدمات المالية كما فى بلدان الخليج .

ولتلافى الآثار الضارة على الاقتصادات العربية سمحت اتفاقية تجارة الخدمات بعقد ترتيبات تعاون ما بين الدول الأعضاء (المادة ٥ مكرر - اتفاقات التكامل فى أسواق العمل) مع المرونة للدول النامية فى إعداد ترتيبات إقليمية ، بما يعطى فرصة أكبر لتعزيز القدرة التنافسية بالعمل المشترك فى إطار الاقليم .

٢ - بالنسبة إلى القطاع الزراعى فإن من المتوقع ارتفاع أسعار المنتجات الزراعية ، وخصوصا المواد الغذائية ، من جراء إلغاء الدعم الزراعى ، وتحرير التجارة فى المنتجات الزراعية فى الدول الصناعية المتقدمة . وتتراوح زيادة الأسعار ما بين ١ ,٨٪ بعد عشر سنوات من تحرير التجارة ، وتقدر بعض المصادر ارتفاع أسعار السلع الزراعية إلى

٢٥٪[٤٢] . ومن المعلوم أن المنتجات الزراعية تمثل حوالى ٢٠٪ من إجمالى الواردات و ٤٪ من إجمالى الصادرات فى الدول العربية ، وأن معظم الدول العربية تواجه عجزاً فى معظم السلع الزراعية الرئيسية ، وفى مقدمتها الحبوب ثم الألبان والسكر والزيوت واللحوم والشاى والبن ، وأن ارتفاع أسعار هذه السلع سيشكل عامل ضغط على موازين المدفوعات(*) ويزيد من تفاقم الأمر أن للاتفاقية المتعلقة بالملكية الفكرية انعكاسات على الزراعة تتمثل فى ارتفاع تكاليف المدخلات الزراعية وبصفة خاصة البذور الزراعية[٤٣] .

وإزاء ذلك أيضا يمكن للدول العربية الاستفادة من الاستثناء من مبدأ عدم التمييز (الدولة الأولى بالرعاية) فى حالة الترتيبات المتعلقة بالتكتلات الاقتصادية . إن التكامل الزراعى العربى من شأنه أن يخفف الآثار السلبية المحتملة على الدول العربية ، إذ إن هذا التكامل له مبرراته الملحة ، فى إطار الاحتياجات الغذائية فى هذه الدول ، وزيادة القدرة التنافسية للصادرات الزراعية الخارجية [٤٤] .

٣ – أما بالنسبة إلى الآثار المتوقعة على الصناعة العربية فيلاحظ أنه بحلول عام ٢٠٠٥ – أى بعد انتهاء الفترة الانتقالية – سوف يتسع نطاق السلع المصنوعة المشمولة بالإعفاء الجمركى إلى نحو نصف السلع التى تستوردها الدول الصناعية ، وإلى خفض كبير فى الرسوم الجمركية على السلع الصناعية الأخرى .

إن فتح باب المنافسة الكاملة فى سوق المنسوجات والملابس من المتوقع أن يكون له تأثير على هذه الصناعة فى الدول العربية التى يعتمد عدد منها على إنتاج هذه السلع فى الحصول على نصيب كبير من الصادرات فى أسواق الدول الصناعية . وستواجه الدول العربية المنتجة للمنسوجات والملابس – وهى مصر وتونس والمغرب والإمارات – منافسة شديدة من المنتجات الآسيوية الرخيصة ، على حساب المنتجين المحليين ، فى حال إلغاء أو تخفيف إجراءات الحماية التجارية التى تتمتع بها فى الوقت الحاضر . وتتوقف قدرة الدول العربية فى المنافسة فى الأسواق العالمية على تخفيض تكاليف العمل ومستلزمات الإنتاج المحلية ، وإلا فإن فتح الأسواق سيعنى أن هذه الصناعة ستتعرض لمنافسة ضارية ربما تقضى عليها تماما [٤٥] .

(*) تشير التوقعات إلى ارتفاع قيمة فاتورة الغذاء فى المنطقة العربية إلى ٢٧ مليار دولار عام ٢٠٠٠ (جريدة الشرق الأوسط ، السعودية ، ١٦/ ١١/ ١٩٩٧) .

٤ - أما الصناعة النفطية - والدول العربية الخليجية تمتلك أكثر من ٦٠٪ من الاحتياطى العالمى للنفط ، وتشكل هذه الصناعة كما فى السعودية مثلا ٤٠٪ من الناتج الإجمالى - فيلاحظ أن الدول الصناعية حرصت على استبعاد النفط فى إطار الدول المستوردة ، لكن الاتحاد الاوربى أخضع عام ١٩٩٤ الواردات النفطية لتعريفة جمركية على أساس ٥٠٪ فى نيسان (أبريل) ١٩٩٥ و ١٠٠٪ على التعريفة المطبقة فى يناير ١٩٩٦ . فى ضوء ذلك ستقوم دول الاتحاد الأوربى بتخفيض التعريفة على الواردات البترولية بشكل تدريجى وبنسبة تتراوح بين ٣٠ - ٤٠ ٪ . ورغم السياسات النفطية للدول المتقدمة إزاء نفط أوبك وحرصها على عدم إدخال النفط فى مفاوضات الجات لتوفر لنفسها حرية الحركة فى فرض الضرائب والقيود على وارداتها منه ، لكنها لم تلجأ لفرض ضرائب جمركية على وارداتها من النفط الخام ، إذ اختارت أسلوب فرض الضرائب على المنتجات المكررة ، وهو ما يعنى رفع السعر بالنسبة للمستهلك النهائى لتقييد زيادة الاستهلاك وارتفاع الطلب على النفط ، وفى الوقت نفسه تحاول الدول الصناعية اتهام أوبك من خلال الجات بالمشاركة فى إقامة تكتل احتكارى يهدف إلى رفع الأسعار وتقييد حرية التجارة (٤٦) .

ليس أمام الدول العربية المصدرة للنفط إلا أن تتشبث بالمادة ٢٠ من اتفاقية الجات التى تبيح اتخاذ ما تراه من إجراءات للحفاظ على الموارد الطبيعية الناضبة والنادرة . وفى هذه المادة ما يمكن الدول المصدرة للنفط من وضع حد أعلى للإنتاج ، بقصد المحافظة على معدل معقول للنضوب ، وليس ممارسة احتكار تجارى مقيد للتجارة .

وربما تستفيد الدول التى تمتلك صناعة بتروكيماوية ذات قدرة تنافسية عالية من الزيادة المتوقعة فى الطلب على هذه المنتجات نتيجة خفض التعريفات الجمركية بنسبة ٣٠٪ (٤٧) .

٥ - وأخيرا نأتى إلى اتفاقية الاستثمار متعددة الأطراف (MAI) التى أقرتها مجموعة دول منظمة التعاون والتنمية ، لتكون إطاراً قانونيا مستقرا لتسهيل حركة انسياب الاستثمارات الدولية على مستوى متعدد الأطراف ؛ حيث تتلخص أهدافها فى وضع معايير متقدمة لتحرير الاستثمار وحمايته ، ثم إيجاد آلية لتسوية المنازعات فى وثيقة واحدة ملزمة للجميع . وتثير هذه الاتفاقات المخاوف والتحفظات المشروعة من جانب البلدان العربية والنامية ، حيث يسرى مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على أية مزايا تمنحها أية دولة

عضو فى الاتفاقية تلقائيا على رعايا الدول الأطراف ، وفى ذلك إجهاض لأحد أركان السوق العربية المشتركة . ويتوقع أن يكون الانضمام لهذه الاتفاقية آثار سلبية على زيادة معدلات البطالة ، وخفض معدلات الأجور فى الدول العربية ، والتأثير السلبى على مقومات الاستقرار الاقتصادى والاجتماعى ودور الدولة القومية فى تحقيقه (٤٨) ، بعبارة أخرى إن الانضمام إليها يهدد بالعودة إلى ما يشبه نظام الامتيازات الأجنبية الذى عانت منه مصر طيلة حقبة سابقة من تاريخها المعاصر (٤٩) . إن لدى الدول العربية اتفاقية متطورة لتشجيع وحماية الاستثمارات البينية لابد من تفعيلها(*) .

خلاصة القول أن إقامة التكتل الاقتصادى العربى إن لم يكن اليوم بدوافع قومية فهو فى المفاهيم الاقتصادية له مبرراته ؛ فهو يحسن من استغلال الموارد وتخصيصها ، ويسهم فى تطوير أداء القطاعات الاقتصادية ؛ الإنتاجية منها والخدمية ، وستكون له آثار ايجابية فى زيادة قدرة الصادرات العربية من السلع والخدمات على المنافسة فى الأسواق الدولية ، وتحجيم الآثار السلبية للانفتاح عليها فى إطار تحرير التجارة العالمية . وإذا كانت منطقة التجارة العربية الحرة هى الصيغة التكاملية التى أقرتها الدول العربية فإن الإسراع فى إنشائها سيؤدى إلى حفز الإنتاج بالأحجام الكبيرة ، والاستفادة من سوق واسع ، كما يساعدها التكتل على تعزيز القوة التفاوضية مع الآخرين ، وهو الأمر الذى لا تستطيع الدول العربية تحقيقه فرادى .

٧ - أول محاولة متعثرة لإقامة تكتل اقتصادى عربى (**)

تُعدّ اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين دول الجامعة العربية التى أبرمت عام ١٩٥٧ أول

(*) الاتفاقية الموحدة لاستثمار رؤوس الأموال العربية فى الدول العربية صادق عليها مؤتمر القمة العربى الحادى عشر بعمان ١٩٨٠ ، وجميع الدول العربية منضمة إليها .

(**) يعتمد هذا الجزء على عدد من الدراسات التى أعدها الكاتب ، وهى منشورة فى كتابه : السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة ، ١٩٩٩ ، وأيضا : الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية ، ١٩٩٥ ، وما نشره فى مجلة « شؤون عربية » التى تصدرها الجامعة العربية ، وفى بحثه المقدم إلى مؤتمر مركز دراسات المستقبل ، جامعة أسيوط ١٩٩٧ ، وكان ينطلق فى كل أفكاره من تجربته الشخصية والوظيفية فى العمل بمجلس الوحدة الاقتصادية للسنوات (١٩٦٧-١٩٧٦) .

محاولة فى تاريخ العرب المعاصر لإقامة التكتل الاقتصادى المنشود ، فقد وافق على هذه الاتفاقية المجلس الاقتصادى العربى بعد أربع سنوات من قيامه عام ١٩٥٣ ، فى أجواء سياسية ضاغطة تمثلت فى تصاعد المد القومى العربى فى الخمسينيات .

ويلاحظ أن الاتفاقية لم تقترن بالموافقة السياسية لمجلس الجامعة العربية ، وهذا مما يلفت نظر الباحث ، فقد أعادها مجلس الجامعة إلى المجلس الاقتصادى بدعوى عدم الاختصاص [٥٠] .

بيد أن الاتفاقية صادق عليها فيما بعد عدد من الدول العربية ، حتى وضعت موضع التنفيذ بين خمس من الدول العربية (مصر والعراق وسوريا والأردن والكويت) عام ١٩٦٠ ، ثم توالى تباعا انضمام عدد آخر من الدول فى السبعينيات بفعل انتصار الإرادة العربية فى حرب أكتوبر ١٩٧٣ ، حتى وصل عدد دول المنطقة إلى اثنى عشر عضواً [*] . فهل كانت هذه الاتفاقيات والمجلس الذى أنشأته للإشراف على تنفيذها إطارا مناسبا لإقامة تكتل اقتصادى عربى متين ؟ للإجابة على هذا التساؤل ينبغى التعرف على المداخل التكاملية التى تبنتها الاتفاقية .

تبنت الاتفاقية – لتحقيق أهدافها – المدخل التبادلى للتكامل الاقتصادى ، من خلال التحرير السلعى ، وحرية تنقل الأشخاص ورؤوس الأموال ، وحرية العمل ، وممارسة النشاط الاقتصادى . وقد ترجم مجلس الوحدة الاقتصادية ذلك بجلاء فى قراره رقم ١٧ لسنة ١٩٦٤ بإنشاء السوق العربية المشتركة التى تُعَدّ مرحلة نحو الوحدة الاقتصادية ، فالسوق – فى تقييم خبراء استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك [٥١] رغم كونها خطوة عملية متواضعة – لم تشكل حدثا فعالا فى التاريخ الاقتصادى العربى المعاصر ، بدليل أن أربع دول عربية فقط قد انضمت إلى السوق حتى الآن . ثم ماجدوى الانضمام إذا لم يقترن بالتنفيذ ؟ ويقودنا تعثر تجربة السوق العربية المشتركة إلى مناقشة موضوعية للأسباب الكامنة وراء هذا التعثر على مدى أكثر من ثلاثة عقود ونصف من التطبيق .

(*) بعد انسحاب دولة الكويت عام ١٩٨٩ .

يمكن القول إن اعتماد مدخل تحرير التجارة بين الدول العربية من القيود أو تحرير حركة عناصر الإنتاج كان مدخلا لوحدة قاصرا ، وهو الأمر الذى يفسر فشل التجربة إلى حد بعيد ، ذلك أن المشكلة الأساسية التى تواجه الدول العربية على مستوى الوطن العربى يشكل جانبا رئيسيا فى دراسة جهود الوحدة الاقتصادية ، وفى تقويمها والحكم عليها ، إذا أريد لها أن تكون وحدة ذات دلالة بالنسبة للوطن العربى (٥٢) .

تعرضت الاتفاقية - بعد إبرامها بفترة وجيزة - للنقد والتقييم ، وكتب فى ذلك المرحوم الدكتور محمد لبيب شقير يقول إن تحرير المبادلات وانتقال عناصر الإنتاج بين البلاد العربية لا يجدى شيئا فى تحقيق تعاون اقتصادى أو وحدة اقتصادية ما لم يقضِ على الصفة التنافسية بين الاقتصادات العربية ، ولم تفعل الاتفاقية شيئا فى سبيل تخفيف هذه الصفة التنافسية أو إحلال صفة تكاملية محلها(٥٣) .

لقد سعى واضعو الاتفاقية إلى أن يكون الهدف قيام تكتل اقتصادى عربى أو وحدة اقتصادية بين دول الجامعة العربية ، فنصت المادة الثانية من الاتفاقية على أن من وسائل الوحدة توحيد سياسة الاستيراد والتصدير والأنظمة المتعلقة بها ، وعقدت الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بصورة مشتركة . كما نصت المادة التاسعة على أن من اختصاصات المجلس تنسيق سياسات التجارة الخارجية ، بما يكفل تنسيق اقتصاد المنطقة حيال الاقتصاد العالمى ، وبما يحقق أهداف الوحدة الاقتصادية المنصوص عليها فى هذه الاتفاقية . ويكون عقد الاتفاقات التجارية واتفاقات المدفوعات مع البلدان الأخرى بموافقة مجلس الوحدة الاقتصادية . وهذان النصان معا يضعان الأساس لإقامة سياسة تجارية موحدة ، وتكتل الاقتصادات العربية فى مفاوضاتها الاقتصادية مع البلاد الأخرى . ويلاحظ الدكتور شقير (٥٤) أن الاتفاقية عادت بعدئذ وهدمت من الناحية العملية هذين النصين ، فضلا عن خضوعهما لاستثناء الحالات الخاصة ؛ فقد نص فى ملحق خاص مرفق بالاتفاقية على أن هذين النصين لا يخلان من حق أى طرف متعاقد فى أن يعقد بصورة منفردة اتفاقات اقتصادية ثنائية لأغراض استثنائية سياسية ودفاعية مع بلد غير طرف فى هذه الاتفاقية بشرط عدم المساس بأهدافها .

من ناحية أخرى نلاحظ أن هدف التكتل الاقتصادى هو إقامة اقتصاد إقليمى على أساس إعادة تنظيم هياكل القطاعات الرئيسية الصناعية والزراعية وشبكة المبادلات ، فإن مدخل التخطيط اللازم للوصول إلى هذا الهدف لم يكن أبدا الوسيلة التى اتبعت على صعيد مجلس الوحدة الاقتصادية العربية منذ إنشائه عام ١٩٦٤ وحتى اليوم (٥٥) .

لقد كانت المبادرة التى اتخذها مجلس الوحدة الاقتصادية فى اتجاه تنسيق الخطط الاقتصادية للدول الأعضاء ، بدعوة وزراء التخطيط العرب للاجتماع عام ١٩٦٩ ، وقد باءت بالفشل ، لأن المجلس عاد فأجهض توصيات وزراء التخطيط وتحفظ عليها ، ولم تدع الأجهزة التخطيطية فى الدول الأعضاء إلى أى تنسيق اللهم إلا بالمناشدة .

بعد ثمانى سنوات من بدء العمل باتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية كان المجلس قد وصل بقراراته إلى منطقة التجارة الحرة فى مطلع عام ١٩٧١ دون تطبيق عملى ، مما تطلب التوقف لتقييم المرحلة التى وصلت إليها الاتفاقية والسوق العربية المشتركة وتَعَرّف على الصعوبات التى واجهت الدول الأعضاء فى التنفيذ واقتراح الحلول العملية لتذليل هذه الصعوبات .

وشكل المجلس لهذا الغرض لجنة برئاسة وزير الاقتصاد فى الجمهورية العربية السورية يومذاك (مصطفى الحلاج) ، ووضع المجلس فى قرار لاحق الأسس التى يقوم عليها عمل اللجنة بمراجعة القرارات الصادرة عن المجلس منذ قيامه ، مع التركيز بصفة خاصة على قرار السوق العربية المشتركة ، بغية المواءمة ما بين مبادئ السوق وأحكامها والظروف الواقعية والعملية للدول الأعضاء ، وتقديم التوصيات والمقترحات بشأن القيود والعوائق التى تعترض أهداف اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، بما فى ذلك القيود والعوائق المتخذة لأسباب سياسية (٥٦) .

قامت اللجنة بتقديم تقريرها إلى الدورة العشرين لمجلس الوحدة ، متضمنا ملاحظاتها وتقييمها لما تم إنجازه ، وسجلت أهم عيوب الاتفاقية المتمثلة فى أنها طموحة طموحا تجاهل واقع الدول الأعضاء الاقتصادى والاجتماعى والسياسى ، وأنها لم تعرض بالتفصيل لمراحل التنفيذ ، وخلوها من النصوص والأحكام الملزمة الأعضاء ، وأنها تخلو

من النص على كيفية تنفيذ قرارات المجلس من قبل الدول الأعضاء ، وتحديد سلطة دستورية تختص بإصدار القوانين التى تمنع أى دولة عضو من أن تصدر فى أراضيها أى قوانين أو أنظمة أو قرارات إدارية تتعارض مع أحكام الاتفاقية .

ويرى فريق خبراء لجنة التقييم والمتابعة أن نقطة الإصلاح الرئيسية تتمثل فى إصدار القرارات الضرورية التى تستكمل النقص فى الاتفاقية ، بما يجنبها العيوب ، ويضمن لها القوة ، ويقيمها على أسس واقعية .

لكن مجلس الوحدة الاقتصادية - وهو ينظر فى تقرير اللجنة - لم يتبنَّ أيًا من مقترحاتها العملية لعلاج عيوب الاتفاقية من خلال تعديلها وتبنى مداخل واقعية أخرى .

بعد ثمانى سنوات أخرى من تقرير لجنة التقييم والمتابعة لعام ١٩٧٢ جرت محاولة تقييم أخرى قام بها فريق خبراء الاستراتيجية فى الورقة الرئيسية المرفوعة إلى القمة العربية الحادية عشرة بعمان (نوفمبر ١٩٨٠) ، حيث سجل رؤيته التحليلية لمفهوم التكامل ، كما طبق فى الماضى ، بوصفه يتميز بثلاث نقاط ضعف أو مآخذ تتعلق بمحتواه وصيغه وأسلوب السعى لتحقيقه [٥٧] :

١ - المأخذ الأول : أنه لم ينظر إلى التكامل على أنه يوجب بشكل أساس تشابك القدرات الإنتاجية العربية والتحامها عضويا ، سواء تم ذلك عبر الاندماج العمودى بين مؤسسات إنتاج تقوم فى أقطار مختلفة وتعنى كل منها بمرحلة من مراحل الإنتاج ، أو عبر قيام مؤسسات إنتاج مشتركة التمويل والإدارة والعمالة والأسواق فى أحد الأقطار العربية .

٢ - المأخذ الثانى : عشوائية قيام المشروعات فى الغالب ؛ إذ لم تنطلق فكرة تأسيس المشروعات ومن ثم إقامتها من تصور عام ومنظم للترابطات الأفقية أو الجغرافية والعمودية المتصلة بمراحل الإنتاج الواجب إحداثها بين القطاعات والاقتصاديات العربية من أجل تسريع التنمية فى جانبها القطرى والقومى .

٣ - المأخذ الثالث : يتمثل فى التركز المكثف فيما مضى على تيسير التبادل التجارى بين الأقطار العربية ، قبل توفير الظروف والوسائل لتزايد الإنتاج . وتعود نقطة الضعف

هذه إلى قصور التنمية العربية عن توسيع وتنويع الاقتصادات العربية ، ورفع إنتاجية عناصر الإنتاج بحيث يصبح حجم الناتج المحلى الإجمالى المتزايد بسرعة بين الأقطار العربية فى ذاته عامل ضغط لاستكشاف واعتماد سبل تيسير التبادل التجارى وتكثيفه .

وانطلاقا من هذا التحليل العلمى لمأزق التكامل الاقتصادى تقدم الخبراء بمقترح الأخذ بمدخلين أساسيين ينطوى تحتهما بعض المداخل الفرعية ؛ وهما :

المدخل الإنمائى للتكامل باعتبار أن الربط بين الإنماء والتكامل ليس حتميا أو عفويا ، ولكنه عمل إرادى توصى به الرغبة فى تعظيم مردود كل من الإنماء والتكامل .

أما المدخل الثانى فهو **المدخل التخطيطى للإنماء التكاملى** على المستوى القومى بدءا بالقطاع العربى المشترك ، وتدريجيا إلى أن يصبح من المقبول وضع خطة تنموية قومية ، شاملة سواء كانت إلزامية فى جميع عناصرها أو أخذت بمبدأ الإلزامية الجزئية فى قسم منها وظل القسم الباقى تأشيرا فحسب .

وجاءت قرارات القمة العربية الحادية عشرة بعمان ١٩٨٠ بالموافقة على هذين المدخلين ، وكلفت الأمانة العامة / الإدارة العامة للشئون الاقتصادية بوضع أول خطة خمسية للعمل الاقتصادى العربى المشترك (٨١ / ١٩٨٥) ، من خلال الاستعانة بكبار المخططين العرب . وشملت الخطة - وفقا لتوجيهات المجلس الاقتصادى والاجتماعى - مشاريع وبرامج عقد التنمية العربية المشتركة ، وعلى أن يعرض ذلك على المجلس فى دورته القادمة . وفى الدورة الرابعة والثلاثين تمّ وأد الخطة الاقتصادية القومية للعمل الاقتصادى العربى المشترك ، والاستعاضة عنها بالمشروعات العربية المشتركة ، وبذلك تحللت الدول العربية من التزامها بالنشاط التخطيطى القومى والخطط القومية بوصفها مدخلا أساسيا لتحقيق الإنماء التكاملى بين الأقطار العربية [٥٨] .

٨ - ظاهرة المجالس الاقتصادية الإقليمية

تندرج التجمعات الاقتصادية التى شهدتها المنطقة العربية تحت ما يسمى بالتنظيم شبه الإقليمى الذى يكتسب أهمية فى نظام دولى يتميز بخاصيتى عدم التوازن والتغير المتزايد

المستمر . ذلك أن التنظيم الدولى المعاصر قد بلغ مستوى من العلاقات دفع المهتمين بالشئون الدولية إلى تبنى جملة من الأطر التنفيذية يحتل فيه الإطار شبه الإقليمى الوظيفى مركزا مرموقا(٥٩) .

لقل شهدت المنطقة العربية اعتبارا من عام ١٩٨١ ولادة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، ثم كلا من مجلس التعاون العربى ، واتحاد المغرب العربى ١٩٨٩ . والتجمعات الاقتصادية الثلاثة (قبل سقوط مجلس التعاون العربى بعد حرب الخليج الثانية) تشكل إدارة ربط بين التوجهات المحلية القطرية للدول الأعضاء فيها ، والتوجهات القومية العامة ؛ أى أنها مرحلة وسيطة تهدف إلى الغاية القومية العليا - الوحدة العربية - ولا تتعارض معها .

إن قيام هذه التنظيمات ، وما قد ينشأ على شاكلتها مستقبلا ، قد وجد ما يؤكده فى ميثاق جامعة الدول العربية لعام ١٩٤٥ الذى ينص فى مادته التاسعة على أن لدول الجامعة العربية الراغبة فيما بينها فى تعاون أوثق وروابط أقوى مما نص عليه الميثاق أن تعقد بينها من الاتفاقات ما تشاء ، لتحقيق هذه الأغراض ، ويعبر هذا التوجه عن نفسه بوضوح فى ديباجة إنشاء التجمعات الثلاثة التى عُدّت تعزيزا للعمل الاقتصادى العربى المشترك . وقد نالت تأييد المجلس الاقتصادى والاجتماعى العربى ، ورحب بقيامها ، وعبر عن ثقته فى أن هذه التجمعات ستكون ركائز أساسية هامة لدفع مسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك، ورافداً للوحدة العربية الشاملة (٦٠) .

من دراستنا لمواثيق التجمعات الثلاثة وجدنا أنها تتفق فى أهدافها الرامية إلى تحقيق التنسيق والتكامل الاقتصادى فيما بين الدول الأطراف ، وتوثيق الروابط والأواصر بين مواطنيها فى جميع المجالات ، ولذا كان النظام الأساسى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية ومعاهدة مجموعة دول المغرب العربى قد نَصّا فى أهدافها صراحة على أن التنسيق والتكامل يستهدفان الوصول إلى وحدة الدول الأعضاء (المادة ١ والمادة ٦/ ١ على التوالى) ، فإن اتفاقية مجلس التعاون العربى - رغم تفاصيلها - قد نصت على أن الهدف هو السعى إلى قيام سوق مشتركة بين الأعضاء ، وصولا إلى السوق العربية المشتركة

والوحدة الاقتصادية العربية ، وإن كانت مواثيق التجمعات الثلاثة قد بينت مجالات التكامل والتنسيق القطاعية فى الحقل الاقتصادى والاجتماعى والعلمي .

بيد أن معاهدة مجموعة دول المغرب العربى قد أبرزت فى الفقرة (ب) من المادة السادسة أنها تهدف إلى العمل على توحيد السياسات الخارجية لدول المجموعة ، بما يكفل حماية المنطقة وأمنها ونصرة القضية الفلسطينية وسائر القضايا العادلة . كذلك تتفق كل من معاهدة مجموعة دول المغرب العربى واتفاقية مجلس التعاون العربى على أن تحقيق أهداف المجموعتين يتم من خلال الخطط التنموية والإجراءات العملية ، بينما تدارك مجلس التعاون لدول الخليج العربية هذا المبدأ الهام بالنص عليه فى الاتفاقية الاقتصادية الموحدة فى مادتها العاشرة . ويستند العمل الاقتصادى المشترك لمجلس التعاون الخليجى إلى هذه الاتفاقية التى تعدد مجالات ذلك العمل وأبعاده .

وقد تم التوقيع عليها أثناء الدورة الثانية للمجلس الأعلى (نوفمبر ٨٢) ، وفى الدورة الثالثة للمجلس تقرر البدء فى تنفيذ أحكامها اعتبارا من أول مارس ١٩٨٣ [٦١] . كما صدر عن الدورة التاسعة للمجلس المنعقدة بالمنامة (١٩ - ٢٢/ ١٢/ ١٩٨٨) العديد من القرارات ، لاسيما تلك التى تضمنها « إعلان المنامة الاقتصادى » ، ولعل أهمها ما يتعلق بقيام تكتل اقتصادى ؛ حيث أكد على ضرورة الإسراع إلى توحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجى ، من أجل السوق المشتركة لدول المجلس ، فى ضوء أحكام الاتفاقية الاقتصادية وقرارات المجلس الأعلى . ومن المتوقع أن يؤدى توحيد التعريفة الجمركية تجاه الدول خارج المجلس إلى تطبيق قاعدة المحتوى الوطنى وقواعد المنشأ على السلع والخدمات المتبادلة بين دول المجلس [٦٢] .

الآن وبعد زهاء العقدين من نشوء ظاهرة التجمعات الاقتصادية الإقليمية ماذا تم على أرضية الواقع :

١ - كان مجلس التعاون العربى أسرعها سقوطا عام ١٩٩١ بسبب حرب الخليج الثانية وإعلان الدول الأعضاء انسحابها منه .

٢ - يعانى الاتحاد المغاربى شللا منذ إنشائه بسبب الخلافات السياسية بين أطرافه ، لاسيما المغرب والجزائر بسبب الصحراء المغربية ، والعزلة المفروضة على ليبيا بسبب أزمة لوكيربى ، وما يجرى فى الجزائر من حرب أهلية .

٣ – رغم التشابه الكبير بين النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية فى الدول أعضاء مجلس التعاون الخليجى لكن ما تم إنجازه لازال متواضعا ، لا سيما فى مجال توحيد التعريفة الجمركية وقيام الاتحاد الجمركى بين دول المجلس . وربما أثرت تداعيات حرب الخليج الثانية واضطراب أسواق النفط العالمية والأزمات المالية التى تمر بها دول المجلس فى السنوات الأخيرة على أداء المجلس وضآلة ما تحقق من إنجازات .

٩ - المساعى الجديدة لإقامة التكتل الاقتصادى العربي

وُضعت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لعام ١٩٨١ لتحل محل اتفاقية عام ١٩٥٣ ، لأن هذه الأخيرة لم تعد تتماشى مع الأوضاع الاقتصادية خلال العقود الماضية .

ولعل أهم ماجاءت به اتفاقية عام ١٩٨١ هو التوجه لإنشاء سوق سلعية عربية مشتركة لعدد من السلع يجرى انتقاؤها سنويا وفقا لأولويات وضوابط ، مثل حجم الإنتاج والتبادل ، والطبيعة الاستراتيجية للسلع ، ومنتوجات المشاريع المشتركة ، ونسبة المكون العربى منها ، والأهمية التصديرية ، ومدى خدمة التكامل الاقتصادى ، كى تتمتع بالإعفاء الكامل من الرسوم الجمركية ، والقيود الإدارية ، والإجراءات الداخلية ، وبالحماية الجمركية الخارجية ضد السلع الأجنبية المماثلة والمنافسة ، وذلك عن طريق الجدار الجمركى المشترك والموحد ، مع تمتع هذه السلع بحرية التسويق فى السوق العربية [٦٣] .

ورغم المفاوضات التى تمت للتوصل إلى تحرير المجموعات السلعية من الرسوم الجمركية وغير الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل ، فإن حظوظ هذه الاتفاقية لم تكن أفضل من سابقتها فى التطبيق .

أما أسباب ذلك فقد لخصها فيما يأتى فريق العمل لوضع البرنامج التنفيذى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية [٦٤] .

– عدم وجود آلية للمتابعة والتنفيذ .

– عدم الجدية من قبل الدول العربية فى تنفيذ الاتفاقية ، وأن الدول العربية تجد حرجا فى طرح المشاكل التى تواجه تطبيق الاتفاقية .

- عدم وجود قواعد منشأ للسلع العربية .

- صعوبة تطبيق المادة السادسة من الاتفاقية ، خاصة إعفاء السلع الزراعية ، نظرا لتباين المزايا النسبية بين الدول العربية فى هذا المجال .

لكن التطورات الدولية فى مجال تحرير التجارة العالمية التى انتهت إليها جولة أوروجواى منتصف التسعينيات شكلت عوامل ضغط على العرب ، أفضت إلى تبنى مشروع منطقة التجارة الحرة ، وهذه العوامل هى :

العامل الأول : وجود تهديد للمصالح الاقتصادية للدول العربية ، إذا ما ظلت تعمل فرادى ولم تدخل فى إطار تكتل اقتصادى حده الأدنى منطقة تجارة حرة عربية .

العامل الثانى : يتمثل فى تناقض مصالحها الاقتصادية فى بعض الحالات دون أن تتمكن من حل هذه التناقضات فى ظل الوضع القائم (المنافسة فى السلع الزراعية) .

أما العامل الثالث : فهو - كما ترى اللجنة - أن القوائم السلعية المصنعة ونصف المصنعة التى وافق على تحريرها المجلس الاقتصادى والاجتماعى لم تعد تعبر عن المصالح الاقتصادية للدول العربية .

وأخيرا فإن تغير قواعد التجارة الدولية من المزايا النسبية إلى المزايا التنافسية ، والتزام الدول العربية باتفاقيات الجات - سيعرضها لمنافسة غير متكافئة مع السلع الأجنبية مما يهدد قواعدها الإنتاجية .

لذلك كله فإن الدخول فى اتفاقيات تكاملية يمنح الدول العربية فرصة تبادل الإعفاءات الجمركية ، والمعاملة التفضيلية فيما بينها ، دون أن تكون ملزمة بتطبيق حكم الدول الأولى بالرعاية لصالح دول الجات . ذلك أن اتفاقية الجات أجازت منح التكتلات الاقتصادية استثناءات خاصة فى المعاملات فيما بين الدول المنتسبة إليها ، ولذلك أصبح لزاما على العرب إقامة تكتل اقتصادى (منطقة تجارة حرة) ، فى مواجهة العولمة ، بوصفه الوسيلة الوحيدة لتحقيق الاستفادة القصوى فى ظل اتفاقية الجات ، وفى مواجهة التكتلات الاقتصادية العملاقة .

كان السند القانونى متاحاً لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية ممثلا فى اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى لعام ١٩٨١ ، ثم جاء قرار القمة العربية المنعقدة فى القاهرة (يونيو ١٩٩٦) ليؤكد على أهمية العمل لتحقيق المنطقة الكبرى (حسب نص القرار) تضم كافة الدول العربية ، طبقا لخطة عمل وجدول زمنى وقواعد فنية مساندة تتماشى مع أهداف المنظمة العالمية للتجارة . وحينما توفرت العوامل الضاغطة الداخلية والخارجية ، عاد هذا الموضوع ليطرح على المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دور انعقاده السادس والخمسين والسابع والخمسين (فبراير وسبتمبر ١٩٩٦) الذى شكل لجنة وزارية سداسية [٦٥] لوضع برنامج تنفيذى وجدول زمنى لإقامة المنطقة ، يعرض على المجلس لإقراره . ويتضح من نتائج أعمال اللجنة أنها أقرت التحرير الكامل للتجارة العربية فى بحر عشر سنوات ، وأوصت بتحويل كامل السلع الصناعية - المكونة من عشرين مجموعة سلعية - من التحرير الكامل إلى التحرير التدريجى خلال عشر سنوات . أما السلع الزراعية فقد أخذت اللجنة بمبدأ التحرير التدريجى لها ، بهدف الوصول إلى التحرير الكامل لها مع نهاية مدة إقامة منطقة التجارة الحرة ، على أن تحدد الدول العربية السلع التى ترغب فى إدراجها ضمن الرزنامة الزراعية ، وإمكانية الاستثناء لعدد محدود من السلع الزراعية لتأجيل التحرير التدريجى عنها [*] .

اعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى دور انعقاده التاسع والخمسين (١٧-١٩/ ٢/ ١٩٩٧) البرنامج التنفيذى والجدول الزمنى والموافقة على قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى خلال عشر سنوات اعتبارا من ١/ ١/ ١٩٩٨ . ويتضح من القراءة المتأنية للبرنامج أنه تضمن القواعد والأسس والجدول الزمنى الذى تلتزم بموجبه الدول الأطراف فى الاتفاقية بالتحرير التدريجى للسلع العربية التى تدخل التبادل ، ومعاملتها معاملة السلع الوطنية لديها ، فيما يتعلق بقواعد المنشأ والمواصفات والمقاييس والاشتراطات الوقائية الصحية والأمنية والرسوم والضرائب المحلية ، كما تضمنت القواعد والأسس مراعاة الأحكام والقواعد الدولية فيما يتعلق بالأسس الفنية لإجراءات الوقاية

(*) كانت المادة السادسة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى تنص على إعفاء السلع الزراعية والحيوانية ، سواء فى شكلها الأولى أو بعد إحداث تغييرات عليها لجعلها صالحة للاستهلاك ، من الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل، ومن القيود غير الجمركية المفروضة على الاستيراد.

ومواجهة حالات الدعم وإجراءات خلل ميزان المدفوعات الناجم عن تطبيق البرنامج ، أما تعريف ومعالجة حالات الإغراق فتتبع من الأسس الفنية المتبعة دوليا فيما يخص مكافحة الإغراق(٦٦) .

كما يلاحظ أن من الأمور المهمة التى أخذ بها البرنامج موضوع تبادل المعلومات والبيانات والإجراءات واللوائح الخاصة بالتبادل التجارى ، بما يكفل حسن تنفيذ الاتفاقية والبرنامج التنفيذى لها ، كذلك راعى البرنامج وضع الدول العربية الأقل نموا ، فأفرد لها بندا خاصا بالمعاملة الخاصة ، ومنحها معاملة تفضيلية ، على أن تتقدم هذه الدول بطلب يتضمن طبيعة المعاملة التفضيلية المطلوبة والفترة الزمنية وموافقة المجلس الاقتصادى عليها ، وحدد المجلس هذه الدول وفقاً لتصنيف الأمم المتحدة وشمل فلسطين بهذه المعاملة .

شكل المجلس بموجب البرنامج أربع لجان فنية لمباشرة مهامها وتكاليفها بوضع برامجها التنفيذية ، من أجل تحقيق أهداف إقامة المنطقة فى موعدها المقرر ، وعرض تقاريرها على المجلس أولا بأول ، بوصفه جهة الإشراف على تطبيق البرنامج ، وهذه اللجان التى تشكل آلية التنفيذ والمتابعة وفض المنازعات هى لجنة التنفيذ والمتابعة ، وتنعقد كل ثلاثة أشهر لدراسة مدى التقدم فى تطبيق البرامج . واللجنة الثانية هى لجنة المفاوضات التجارية التى أوكل إليها مهمة تصفية القيود غير الجمركية المفروضة على السلع العربية ، ومتابعة تنفيذ ذلك فى الدول الأعضاء . واللجنة الثالثة هى لجنة قواعد المنشأ العربية . وأخيراً عهد للإدارة العامة للشؤون الاقتصادية بمهام الأمانة العامة الفنية لأجهزة الإشراف والتنفيذ .

بدأ تطبيق البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة فى ١/ ١/ ١٩٩٨ بين ثمانى عشرة دولة عربية أعلنت التزامها بتنفيذ البرنامج ، وأبلغت المنافذ الجمركية لديها للعمل بموجبه . ورغم التفاؤل الحذر بالتزام الدول العربية الأعضاء بتنفيذ البرنامج ، فإن هناك بعض المحاذير من وجود عوائق قد تواجه التطبيق ، وأهمها حتى الآن يتمثل فى الناحيتين الفنية والإجرائية ، وهما مشكلة قواعد المنشأ التى لم يتم الاتفاق حتى الآن عليها ، وتنبع هذه المشكلة من كون الدول العربية ليس لديها قواعد منشأ وطنية حتى يُهتدى بها فى وضع القواعد الموحدة ، ولابد من طلب المعونة الفنية من منظمة الجمارك العالمية لإنجاز هذا العمل .

أما المشكلة الثانية التى تشكل عقبة أمام تحرير التبادل التجارى فهى الاستثناءات من تحرير بعض السلع التى ترى الدول الأطراف أن تحريرها قد يضر بمصالحها ، ويسبب لها آثاراً سلبية لبعض صناعاتها الناشئة فتلجأ هذه الأطراف إلى اتخاذ إجراءات حمائية أو يزداد ركونها إلى القيود غير الجمركية المتمثلة فى رخص الاستيراد والحصص والتدابير النقدية ، وهو الأمر الذى يتعارض مع مبدأ التحرير الذى التزمت به دول المنطقة ، ويزداد الموقف سوءاً لعدم وجود صندوق عربى للتعويض .

لقد أجازت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى والمرجعية القانونية لمنطقة التجارة الحرة فى المادة ١٥ لأية دولة طرف - أن تطلب فرض بعض الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل أو القيود الكمية والإدارية ، والاحتفاظ بالقائم منها وذلك بصفة مؤقتة لضمان نجاح نمو إنتاج محلى معين ، ولكن كانت الخشية من قيام بعض الدول أطراف منطقة التجارة العربية الحرة بالتعسف فى استخدام هذا الحق والإسراف فى وضع القيود أمام حركة تحرير بعض السلع بحجة حماية الإنتاج الوطنى من المنافسة ، ويبدو أن المعالجة السليمة لهذا الوضع تتمثل فى وضع معايير وسقوف معينة ، بحيث لا تتعدى نسبة الاستثناءات لكل دولة ١٥٪ من تجارتها ، وهى نسبة معقولة (بينما تسمح الجات بنسبة ٢٠٪) . وكل ما نرجوه أن تكون الاستثناءات فى أضيق الحدود ولفترة زمنية محددة .

يمكن تلخيص أهم معوقات إقامة منطقة التجارة الحرة العربية فى النواحى الإجرائية ، والبيروقراطية ، والسياسات الاقتصادية التى تحكمها النظرة المالية الجزئية ، وسلسلة الحواجز الجمركية وغير الجمركية ، إضافة إلى انخفاض مستوى الخدمات المصاحبة للتجارة العربية البينية ، مثل خدمات النقل البرى والبحرى والخدمات المالية والمصرفية والتأمينية والاتصالات وخدمات التسويق والمعلومات ، وتعقيدات الإجراءات الحدودية والجمركية والترانزيت [٦٧] .

إذا تسنى تنفيذ البرنامج الزمنى فى موعده المحدد وقامت بين الدول العربية لأول مرة منطقة حرة للتجارة فلا بد أن تتبعها خطوة أخرى لا تقل أهمية وهى إقامة الجدار الجمركى إزاء العالم الخارجى ، وذلك بتوحيد التعريفات الجمركية ، وإنشاء الاتحاد الجمركى كخطوة متقدمة تؤدى إلى السوق العربية المشتركة ، ولا بد إذن من العمل بشكل متواز

للتحضير لذلك من الآن . وهناك تجربة ثرية يمكن الاستفادة منها حيث تم خلال السبعينيات إعداد القانون الجمركى الموحد الذى يمكن الاهتداء به وتعديله وفق مستجدات الظروف ، فهل تصدق النوايا وتقوى العزيمة هذه المرة لإقامة تكتل اقتصادى عربى مرموق ؟ أم أن المحاولة الجديدة ستكون كسابقاتها أقوالا بلا أفعال ؟

١٠ - واقع التجارة العربية الخارجية والبينية

١٠ - ١

لا تختلف الاقتصادات العربية فى خصائصها الأساسية عن الاقتصادات النامية ، من حيث التخلف الحاد فى مستويات تطور القوى الإنتاجية المادية والبشرية ، ومن حيث التركيب المشوه والتباين فى مساهمة القطاعات الإنتاجية فى الناتج المحلى الإجمالى المتمثلة فى طغيان مساهمة قطاع الإنتاج الأولى (الصناعة الاستخراجية والزراعة والغابات) فى هذا الناتج ، ثم أخيرا من حيث التمايز فى توزيع صافى الدخل القومى بين الطبقات والفئات الاجتماعية مع سوء توزيعه واستخدامه بين فروع الاقتصاد . والبلدان العربية شأنها فى ذلك شأن البلدان النامية حاولت - بعد حصولها على الاستقلال السياسى - تبنى استراتيجية الإحلال محل الواردات فى الخمسينيات والستينيات من هذا القرن ، خاصة من أجل تغيير نمط التخصص الدولى ، بحيث يقل اعتمادها على صادرات المواد الأولية والسلع الغذائية ، كما يقل اعتمادها على واردات السلع المصنوعة من البلاد المتقدمة . وقد نجحت هذه الاستراتيجية فى إقامة عدد من الصناعات الحديثة ، ولكنها اقترنت باتباع سياسات تجارية تقييدية أدت الى استبعاد المنافسة الأجنبية وعزلة نسبية عن السوق العالمية ، وفى هذا يرى اقتصاديو صندوق النقد الدولى أن هذا القدر الكبير من الحماية يؤدى إلى إهدار للموارد الاقتصادية ، كما أنه بمثابة ضريبة شديدة الارتفاع على قطاع التصدير . وقد أدت هذه السياسات إلى سوء تخصيص الموارد ، وانخفاض الإنتاجية ، وضعف القدرة التنافسية فى الأسواق العالمية ، وتراجع القدرة التصديرية ، وتباطؤ معدل النمو بصفة عامة [٦٨] .

إن ظهور موجة تحرير التجارة من جانب الدول النامية عموما جاء نتيجة للمفهوم الجديد لدور التجارة فى عملية التنمية لهذه الدول وفقا لوصفة الصندوق والبنك الدوليين. لكن مجرد تحرير التجارة ليس كافيا لتحقيق التنمية الشاملة ؛ إذ لا بد من التأكيد على أن التنمية الشاملة - بما فيها النمو الاقتصادى المتسارع - هى شرط ضرورى للتوسع فى المبادلات التجارية ، وأنها سابقة لتيسير هذه المبادلات وليست لاحقة له ، وإلا فما الذى يمكن تبادله فى ظل حرية التجارة ؟ (٦٩) .

١٠ - ٢

منذ النصف الثانى من السبعينيات بدأت بعض الدول العربية تبنى استراتيجية التوجه التصديرى ، تلبية لتوجيهات المؤسسات الدولية بوجوب أن تتحول البلاد النامية من استراتيجية الإحلال محل الواردات إلى استراتيجية التصدير . وتبرر هذه المؤسسات نصيحتها بأن الدول التى أخذت بهذه الاستراتيجية - وخاصة بلدان جنوب شرق آسيا - قد قطعت شوطاً أطول فى مجال التصنيع ، ووصلت إلى درجة عالية من المنافسة فى الأسواق العالمية ، وحققت معدلات عالية من النمو الاقتصادى .

أما البلدان العربية فبحكم هياكل اقتصاداتها تعتمد اعتمادا كبيرا على العالم الخارجى ، مما يجعلها أكثر تأثرا بالعوامل الخارجية ، وطبقا لبيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٨ فقد كان معدل نمو التجارة العربية خلال الفترة ٩٢ - ١٩٩٦ حوالى ٤,٨٪ ، وبلغ فى عام ١٩٩٧ ٣,٨٪ ، حيث بلغ حجم الصادرات فى العام الأخير ١٧٧ مليار دولار ، بينما وصلت الواردات إلى ١٤٦,٦ مليار دولار ، أما وزن التجارة العربية فى التجارة العالمية فيشكل ٢,٩٪ ، ويعد نصيب الفرد العربى من الاستيراد والتصدير من أعلى المتوسطات فى مجموعة بلدان العالم الثالث . وقد تعاظم نمو التجارة الخارجية خلال العقدين الأخيرين على نحو سريع ؛ إذ وصل نصيبها من الناتج المحلى الإجمالى إلى متوسط سنوى ٥٣٪ تقريبا للسنوات ٩٢ - ١٩٩٧ ، بينما بلغ نصيب التجارة الخارجية فى الدول المتقدمة ٢٤٪ من الناتج .

جدول رقم (٢)

التجارة الخارجية العربية

(القيمة بالمليار دولار)

	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	معدل التغيير السنوى	
							٩٢-٩٦	١٩٧٧
الصادرات	١٣٤,٣	١٢٨,٤	١٣١,٦	١٤٧,٠	١٧١,٠	١٧٧,٠	٦,٢	٣,٥
الواردات	١٢,١	١٢٣,٣	١٢٢,٤	١٣٤,٥	١٤٠,٧	١٤٦,٦	٣,٢	٤,٢
التجارة الإجمالية	٢٥٨,٤	٢٥١,٧	٢٥٤,٠	٢٨١,٥	٣١١,٧	٣٢٣,٦	٤,٨	٣,٨
الناتج المحلى الإجمالي	٤٨٦,٢	٤٨٦,١	٤٩٦,٩	٥٣٠,٠	٥٧٥,٧	٥٩٨,٦	٤,٣	٤,٠
نسبة التجارة الخارجية إلى الناتج المحلى الإجمالى٪	٥٣,١	٥١,٨	٥١,١	٥٣,١	٥٤,١	٥٤,١		

المصدر: التقرير الاقتصادى العربى الموحد ١٩٩٨

إن هذه الظاهرة تمثل تبعية اقتصادية للبلدان الرأسمالية المتقدمة ، ونمطاً غير متكافئ فى التخصص وتقسيم العمل الدولى ، ينجم عنها الكثير من المشاكل والأخطار[٧٠] ، ويشير تحليل أوضاع التجارة الخارجية للأقطار العربية إلى اختلال شديد فى هيكلها السلعى والجغرافى كما سنرى .

يرتبط الهيكل السلعى للتجارة العربية بتطور القاعدة الإنتاجية فى الدول العربية ، وبالنسبة للتكوين السلعى للصادرات العربية تحتل المواد الخام والمنتجات الزراعية والحيوانية والوقود المعدنى والمعادن النصيب الأكبر من الصادرات ، إذ بلغ المتوسط ٨١,٧ ٪ للفترة ٩١-١٩٩٤ ، بينما يشكل كل من فئة الكيماويات حوالى ٦,٣٪ والسلع المصنعة حوالى ٩,٢٪ للفترة نفسها . ويلاحظ أنه خلال الفترة ٨٨-١٩٩٤ فاق نمو صادرات السلع المصنعة - حوالى ٨,٨٪ - معدل نمو الصادرات الإجمالية العربية الذى كان حوالى ٩,٥٪ خلال الفترة نفسها ، كما تحسنت الصادرات النفطية العربية من ٧٠٪ سنة ١٩٨٨ إلى حوالى ٧٥٪ عام ١٩٩٤ ، وانخفضت الأهمية النسبية لصادرات المنتجات الكيماوية من ١٠٪ عام ١٩٨٨ إلى ٦,٥٪ عام ١٩٩٤ من إجمالى الصادرات الإجمالية[٧١] .

١٠ - ٣

وفيما يتعلق باتجاه التجارة الإجمالية تشكل الدول الصناعية الأسواق الرئيسية للدول العربية ؛ حيث تستوعب أسواقها حوالى ثلث الصادرات العربية ، كما تشكل المصدر الأساسى لواردات الدول العربية بالنسبة نفسها تقريبا . وتُعَدّ السوق الأوربية الموحدة أكبر الشركاء التجاريين للدول العربية ، سواء على مستوى الصادرات أو الواردات ، حيث استوعبت حوالى ٣٠٪ من الصادرات الإجمالية خلال الفترة (٩٠-١٩٩٤) ، كما أن حوالى ٤٣٪ من الواردات الإجمالية العربية كان مصدرها السوق الأوربية الموحدة خلال الفترة نفسها .

يتوزع الشركاء التجاريون للدول العربية على عدد محدود من أسواق الدول الصناعية ؛ إذ تستحوذ ست دول صناعية على ما يزيد عن ٥٠٪ من التجارة الخارجية الإجمالية . وتتركز الصادرات العربية فى كل من اليابان بنسبة ١٧٪ والولايات المتحدة بنسبة ١١٪ وإيطاليا بنسبة ٨٪ وفرنسا بنسبة ٦٪ وكوريا الجنوبية بنسبة ٥٪ وألمانيا بنسبة ٣٪ . أما مصادر الواردات العربية فتتركز أيضا فى ست دول صناعية وتستحوذ على أكثر من ٥٣٪من مصادر التوريد ، وهذه الدول هى الولايات المتحدة بنسبة ١٢٪ وفرنسا بنسبة ٩٪ واليابان بنسبة ٩٪ وألمانيا بنسبة ٨٪ وإيطاليا بنسبة ٨٪ والمملكة المتحدة بنسبة ٧٪ . من ذلك يتضح أن التجارة العربية الخارجية شديدة التركز فى عدد محدود من الدول الصناعية ، مما يتطلب من الدول العربية تنويع أسواقها الخارجية وتوسيع دائرة معاملاتها التجارية [٧٢] .

١٠ - ٤

تلك إذن كانت صورة التجارة مع العالم الخارجى التى تعكس تزايد التكامل التبادلى مع السوق الدولية والاعتماد المتزايد على التجارة الخارجية تصديرا واستيرادا ، لا سيما فى ظل استيراد نمط الاستهلاك الغربى ونمو الإنفاق العسكرى ، وهو الأمر الذى ساعد على انتشار قنوات جديدة للتجارة الدولية المتشعبة والمقفلة التى تهيمن عليها الشركات العملاقة المحتكرة ، وقد انعكس ذلك على تنامى اعتماد الاقتصادات العربية على التجارة الخارجية ودورها فى الدخل القومى [٧٣] .

هذه الصورة تعنى من جهة أخرى تدنى مشاركة التجارة العربية البينية فى التجارة العربية الإجمالية ، حيث لم تتجاوز ٨٪ خلال الفترة ٨٠-١٩٨٩ ، أما خلال التسعينيات فإن نسبة مساهمة التجارة البينية فى إجمالى التجارة العربية تتراوح فى حدود ٩٪ من قيمة الصادرات العربية ، فى حين أنه تقارب حصة الواردات البينية ١٠٪ من الواردات العربية الإجمالية (*) . ويلاحظ التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٨ أن التجارة العربية البينية سجلت زيادة مطردة عام ١٩٩٧ للعام الرابع على التوالى (٧٤) .

لا شك أن قطاع التجارة الخارجية يجسد طبيعة ومستوى تطور الاقتصادات العربية وبنيتها الداخلية ، كما يعكس الهيكل السلعى للتجارة الخارجية إلى حد ما جوانب هامة من التطور الاقتصادى الذى تحققه الدول العربية ؛ إذ عادة ما تنعكس التغيرات فى هيكل الإنتاج السلعى لاقتصاد ما على التكوين السلعى للتجارة الخارجية .

ونظرة سريعة على تطور الهيكل السلعى للتجارة العربية البينية تبرز لنا أن فئة الوقود والمعادن تشكل أعلى نصيب فى الصادرات البينية ، وذلك بنسبة ٤٠٪ ، فى حين أنه تشكل حصة المصنوعات نحو ٣٩٪ من الصادرات البينية ، أما المنتجات الزراعية فتشكل نسبة ٢١٪ ، وكذلك بالنسبة لهيكل الواردات البينية الذى يفترض أن يكون مشابها لهيكل الصادرات البينية ، فيلاحظ تقارب حصص القطاعات السلعية الرئيسية المكونة لكل منهما .

لقد حظى موضوع تنمية التجارة العربية البينية وتطويرها وتشخيص مشاكلها باهتمام الكثير من المنظمات العربية المتخصصة لا سيما صندوق النقد العربى ، وتم رصد معوقات نمو التبادل التجارى العربى لا سيما التدابير التقييدية الشائع استخدامها فى الدول العربية وهى الحواجز الجمركية وآثارها الحمائية ، والحواجز غير الجمركية من رخص الاستيراد والحصص واحتكار الحكومات للواردات والتدابير النقدية التى تمارسها بعض الدول العربية للحد من الواردات ، ثم أخيرا القيود شبه الجمركية المتمثلة فى الرسوم الإضافية التى تفرض على الواردات أو الصادرات بقصد تقييد الطلب على الواردات وتشجيع إحلال الواردات (٧٥) .

(*) تبلغ نسبة الصادرات البينية للجماعة الاقتصادية الإدارية ٦٠٪ عام ١٩٨٩ ، وتبلغ النسبة ١٨٪ فى دول جنوب شرق آسيا ، انظر د. سعيد النجار (تحرير) : المصدر السابق ، ص ٢١٨ .

١١ - الخاتمة

شهد العالم خلال نصف قرن ونيف ؛ أى منذ انتهاء الحرب العالمية الثانية ، مختلف الجهود والتطورات لتنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية ، خاصة فى مجال التجارة والمدفوعات ، فانبثق عن اتفاقيات بريتون وودز صندوق النقد والبنك الدوليان ، بينما تعثر قيام منظمة التجارة العالمية التى اكتفى باتفاقية الجات بديلا عنها ، وقامت المفاوضات التجارية فى إطارها واستمرت حتى ديسمبر ١٩٩٣ ، عندما اختتمت الجولة الأخيرة المسماة جولة أوروجواى ، وتم توقيع اتفاقات مراكش عام ١٩٩٤ وقيام منظمة التجارة العالمية مطلع عام ١٩٩٥ ، لإدارة النظام التجارى العالمى الجديد القائم على أساس تحرير تجارة السلع والخدمات وإجراءات الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية ، ونظام تسوية المنازعات ، وإخضاع قوانين الإغراق لقواعد الجات والرقابة المتعددة الأطراف . لقد قام النظام الجديد لتحقيق مصالح الدول الصناعية المتقدمة بالدرجة الأولى ، وقبلت الدول النامية مكرهة هذا الوضع الجديد طالما ظلت موازين القوى الاقتصادية مختلة لصالح الكبار فى هذا النظام .

كما شهدت العقود الماضية تزايد الاعتماد الدولى المتبادل ، وبروز ظاهرة الشركات المتعدية الجنسية ، وقيام التكتلات الاقتصادية التى أخذت صورا وأشكالاً عديدة بين الدول المتقدمة والدول النامية لتحقيق المزيد من التكامل السياسى ، ورغبة فى اقتسام تكاليف البنية الأساسية والمؤسسات ، وفى زيادة القدرة على المساومة فى المفاوضات الدولية . ولم يكن العرب فى منأى عن هذا التوجيه الأخير ، فقد حاولوا منذ قيام النظام الإقليمى العربى تبنى مختلف الصيغ التعاونية والتكاملية ، وأبرموا لذلك العديد من الاتفاقات بهدف إقامة تكتل اقتصادى يجمعهم ويحقق مصالحم ، ويضعهم فى موضع الند فى مواجهة التكتلات الأخرى ، ولكن مردود تلك المحاولات كان ضئيلاً ومحدودا لاسيما فى إطار مجلس الوحدة الاقتصادية العربية وقراره بإنشاء السوق العربية المشتركة التى تعثر إنجازها منذ عام ١٩٦٤ حتى اليوم .

لكن الفرصة تبدو سانحة هذه المرة لإقامة تكتل اقتصادى عربى عتيد ، فمنذ منتصف التسعينيات والتحولات - التى يشهدها الاقتصاد العالمى باتجاه تحرير المبادلات وعمولة الاقتصاد - تشكل عامل ضغط على البلدان العربية لإقامة تكتلها ، حفاظا على مصالحها ، وتقليلا للآثار السلبية الناجمة عن تطبيق النظام التجارى العالمى الجديد .

ولعل البداية الصحيحة للجهود القومية فى هذا الاتجاه تكمن فى التنفيذ الفعلى للبرنامج الزمنى لإقامة منطقة التجارة الحرة العربية وتطويرها مستقبلا إلى اتحاد جمركى ، تمهيدا للوصول إلى السوق العربية المشتركة ، اعتمادا على مبدأ التدرج ودون القفز على المراحل ، شريطة أن تصدق النوايا وتقوى العزائم .

* * *

الهوامش

١ - د. محمد زكى شافعى : التعاون النقدى الدولى الإقليمى والعالمى ، معهد الدراسات العربية العالمية، القاهرة ، ١٩٦٢ ، ص ٣٣ .
٢ - سليمان المنذرى : التعاون النقدى العربى : مجالاته وإمكاناته ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٧٨ ، ص ٣٨ .
٣ - د. محمد زكى شافعى : المصدر السابق .
٤ - أسامة المجدوب : الجات ومصر والبلدان العربية من هافانا إلى مراكش ، الدار المصرية اللبنانية ، القاهرة ، ١٩٩٦ ، ص ٣٧ .
٥ - د. محمد زكى شافعى : المصدر السابق ، ص ٣٥ .
٦ - د. محمد زكى المسير : العلاقات الاقتصادية الدولية ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٧٤ ، ص ٢٦٤ .
٧ - عبد الحميد ممدوح : « نظام التجارة متعددة الأطراف ودورة أوروجواى للمفاوضات التجارية من منظور عربى » فى : د. سعيد النجار (محرر) : سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية ، صندوق النقد العربى وآخرون ، ١٩٩٢ ، ص ١١٧ .
٨ - د. سعيد النجار : سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية - القضايا الأساسية ، المصدر السابق ، ص ٣٠ .
٩ - المصدر السابق ، ص ٣٣ .
١٠ - د. ماجدة شاهين : المنظمة العالمية للتجارة واتفاقية الإجراءات المضادة للإغراق ، ملحق الأهرام الاقتصادى ، ٩ فبراير ١٩٩٨ .
١١ - د. عبد الحميد ممدوح : المصدر السابق ، ص ١٣٣ .
١٢ - المصدر السابق نفسه ، ص ١٣٤ .
١٣ - البنك الدولى للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العام ١٩٩٧ ، ص ١٤٥ ، والتقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٥ ، ص ١٢٦ .
١٤ - د. محمد زكى شافعى : التنمية الاقتصادية ، الكتاب الأول ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٦٨ ، ، ص ٥٨ .
١٥ - د. محمد زكى شافعى : مؤتمر جنيف للتجارة والتنمية ، مجلة السياسة الدولية السنة الأولى ، العدد الأول ، يوليو ١٩٦٥ ، ص ١١ .
١٦ - د. سعيد النجار (محرر) ، سياسات التجارة الخارجية والبينية ، مصدر سابق ، ص ٢٢ .
١٧ - د. جودة عبد الخالق : الاقتصاد الدولى من المزايا النسبية إلى التبادل اللا متكافئ ، دار النهضة العربية ، الطبعة الثانية ، ١٩٨٣ ، ص ٢١٣ .
١٨ - عبد الحميد ممدوح : المصدر السابق ، ص ١١٨-١١٩ .
١٩ - المصدر السابق ، ص ١٣٤ .

٢٠ - أسامة المجدوب : مصدر سابق ، ص ٢٤٤ .
٢١ - د. إبراهيم العيسوى : الجات وأخواتها : النظام الجديد للتجارة العالمية ومستقبل التنمية العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، الطبعة الثانية ، نوفمبر ١٩٩٧ ، ص ١٠٠ .
٢٢ - أسامه المجدوب : مصدر سابق ، ص ٢٣٨ .
٢٣ - عبد الحميد ممدوح : مصدر سابق ، ص ١٣٥ .
٢٤ - د. إبراهيم العيسوى : مصدر سابق ، ص ٩٧ .
٢٥ - د. سعيد النجار (محرر) ، سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية ، (ندوة أبو ظبى ٢٧-٢٩ يناير ١٩٩٢) ، صندوق النقد العربى ، ص ٢٠ .
٢٦ - البنك الدولى للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العالم ١٩٩٧ ، ص ١٤٧ .
٢٧ - د. إبراهيم العيسوى : الجات وأخواتها ، المصدر السابق .
٢٨ - عبد الفتاح الجبالى : أثر دورة أوروجواى على الاقتصادات العربية فى الاقتصاد العربى فى مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ١٩٩٨ ، ص ٨٠ .
٢٩ - د. إسماعيل صبرى عبد الله : توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، العدد ٣ ، يناير ١٩٩٩ ، ص ١٠ .
٣٠ - UN,World Investment Report, 1998,P.36
٣١ - صندوق النقد العربى وآخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٨٤ ، ص ٢٢ .
٣٢ - د. سعيد النجار : مصدر سابق ، ص ٢٩ .
٣٣ - صندوق النقد العربى وآخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨١ .
٣٤ - التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٦ .
٣٥ - UNCTAD, Trade and Development Report, 1998,p.5
وكذلك التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٨ .
٣٦ - البنك الدولى للإنشاء والتعمير ، مصدر سابق ، ص ١٤٥ .
٣٧ - د. إبراهيم العيسوى : مصدر سابق ، ص ١١١ .
٣٨ - البنك الدولى للإنشاء والتعمير : تقرير عن التنمية فى العام ١٩٩٧ ، ص ١٤٧ .
٣٩ - جمال الدين زروق : التجارة العربية البينية : العوامل المؤثرة فيها وإمكانات تنميتها ، الفصل السادس من كتاب : سياسات التجارة الخارجية والبينية للبلاد العربية ، (تحرير سعيد النجار)، ص ١٩٣ .
٤٠ - صندوق النقد العربى وآخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٨ .
٤١ - الأيسكوا : اهتمامات الدول العربية فى تجارة الخدمات فى إطار منظمة التجارة العالمية ، ورقة مقدمة للاجتماع المشترك بين الأمم المتحدة والجامعة العربية ، القاهرة ٨-١١/٦/١٩٩٨ .
٤٢ - د. إبراهيم العيسوى : المصدر السابق ، ص ١٢١ .
٤٣ - صندوق النقد الدولى وآخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٥ ، ص ١٣١ .

٤٤ – صندوق النقد العربى : المصدر السابق ، ص ١٢٩ .
٤٥ – منظمة العمل العربية : مصدر سابق ، ص ٥٥ .
٤٦ – د. حسين عبد الله : النفط العربى فى ظل اتفاقيات الجات الأخيرة ، كراسات استراتيجية ، العدد ٥١ ، السنة السابعة ، ١٩٩٧ ، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية (الأهرام) .
٤٧ – د. إبراهيم العيسوى : مصدر سابق ، ص ١٢٣ .
٤٨ – د. عبد الرحمن صبرى : مستجدات الاستثمار الدولى والعربى فى علاقته بالتجارة ، ورقة مقدمة إلى الاجتماع القطاعى بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة حول التجارة والتنمية (القاهرة ٨-١١/٦/١٩٩٨) .
٤٩ – د. ماجدة بركة : اتفاقية الاستثمار المتعددة الأطراف والتحديات التى تطرحها بالنسبة لمستقبل الاقتصاد العربى فى القرن الواحد والعشرين فى « الاقتصاد العربى فى مواجهة تحديات القرن الواحد والعشرين » ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، ١٩٩٨ .
٥٠ – القرار رقم ١٣٨٢ لمجلس جامعة الدول العربية بتاريخ ٤/ ٩/ ١٩٥٧ .
٥١ – جامعة الدول العربية : وثائق قمة عمان ١٩٨٠ ، الورقة الرئيسية – نحو عمل اقتصادى عربى مشترك ، ص٦٩ .
٥٢ – د. محمد لبيب شقير : الوحدة الاقتصادية العربية : تجاربها وتوقعاتها ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٨٦ ، المجلد الأول ، ص ٣٢ .
٥٣ – د. محمد لبيب شقير : العلاقات الاقتصادية بين البلاد العربية ، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة ، ١٩٥٨ ، ص ٢٥٣ .
٥٤ – المصدر السابق ، ص٢٥٦ .
٥٥ – عبد الحميد إبراهيمى : أبعاد الاندماج الاقتصادى العربى واحتمالات المستقبل ، مركز دراسات الوحدة العربية ، الطبعة الأولى ، ١٩٨٠ ، ص ٢٨ .
٥٦ – انظر تفاصيل ذلك فى كتاب : الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية ، للمؤلف ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٥ .
٥٧ – جامعة الدول العربية : وثائق قمة عمان ، المصدر السابق ، ص ٧٢ .
٥٨ – د. محمد لبيب شقير : الوحدة الاقتصادية العربية ، المصدر السابق ، ص ١٠٦٧ .
٥٩ – عبد اللطيف الحمد : مجلس التعاون : التجربة والدرس ، فى المنتدى ، العدد ٢٩ ، المجلد الثالث ، منتدى الفكر العربى ، عمان ١٩٨٨ .
٦٠ – المجلس الاقتصادى والاجتماعى : الدورة السادسة والأربعون ، الرباط ، ٢٣/ ٢/ ١٩٨٩ ، القرار رقم ١٠٨٣ .
٦١ – مجلس التعاون لدول الخليج العربية ؛ الأمانة العامة ، مذكرة تحت عنوان : لمحة عن الإنجازات الاقتصادية فى إطار مجلس التعاون ، الرياض ، ١٩٨٨ .
٦٢ – صندوق النقد العربى وآخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٥ ، ص ٩٤ .

٦٣ - انظر للمؤلف : الفرص الضائعة فى مسار التكامل الاقتصادى والتنمية العربية ، مصدر سابق ، ص ٤٥ .

٦٤ - د. معتصم سليمان : صناعة المقاولات العربية ودورها فى إقامة منطقة التجارة الحرة العربية ، مؤتمر اتحاد المقاولين العرب ، القاهرة ، ١٩٩٦ .

٦٥ - بموجب قرار المجلس رقم ١٢٨٨ .

٦٦ - انظر للمؤلف كتاب : السوق العربية المشتركة فى عصر العولمة ، مكتبة مدبولى ، القاهرة ، ١٩٩٩ .

٦٧ - د. معتصم سليمان : منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وإمكانات تطبيقها ، مجلة شئون عربية ، العدد ٩٨ ، يونيو / حزيران ١٩٩٩ ، ص ٣٤ .

٦٨ - د. سعيد النجار : مصدر سابق ، ص ٢٣ .

٦٩ - منظمة العمل العربية : الأسس النظرية للتجارة الدولية والتكامل الاقتصادى ، القاهرة ، ١٩٦٠ ، ص ٣٠ .

٧٠ - د. رمزى زكى : الاقتصاد العربى تحت الحصار ، دراسات فى الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد العربى ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ص ٣١٩ .

٧١ -صندوق النقد العربى وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٦ .

٧٢ - صندوق النقد العربى وآخرون ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٦ ، ص ١٢٤ .

٧٣ - د. عبد الحسن زلزلة : الدور الاقتصادى للجامعة العربية ، فى مجلد « جامعة الدول العربية : الواقع والطموح » (ندوة) ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٨٣ ، ص ٢٤٥ .

٧٤ - صندوق النقد العربى وآخرون : التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٨٩ ، ص ١٢٤ .

٧٥ - جمال الدين زروق : « التجارة العربية البينية - العوامل المؤثرة فيها وإمكانات تنميتها » ، فى : سياسات التجارة الخارجية والبينية للدول العربية ، مصدر سابق .

• • •

سكان الوطن العربى

•• د. أحمد على إسماعيل(*)

إذا كان الوطن العربى يشغل رقعة مساحية متصلة فى كل من قارتى آسيا و أوربا ، ويمثل بذلك تجانسا فى الموقع الجغرافى الذى يطل على كل من المحيطين الأطلنطى والهندى، وتتخلله مسطحات مائية تتمثل فى كل من البحر المتوسط ، والبحر الأحمر ، والخليج العربى ، كما أنه يطل على عدد من الممرات المائية الهامة ، ويتحكم فى بعضها ويملك بذلك ميزة استراتيجية مهمة ، وتشمل هذه الممرات كلا من جبل طارق وقناة السويس وباب المندب ومضيق هرمز . وإذا كان العالم العربى يحتل مكانة مهمة فى عالم اليوم لهذا الموقع المتميز ولوجود أكبر انتاج بترولى يدخل فى التجارة الدولية وأكبر احتياطى متحقق منه فى هذه المادة المهمة من موارد الطاقة ؛ فإن العالم العربى قد قام أيضاً بأدوار مهمة فى الجوانب البشرية والحضارية ، فقد نشأت على أرضه الديانات الكتابية ورسالات السماء لكل من اليهودية والمسيحية والإسلام ، كما قام العرب بدور بالغ الأهمية فى التطور الحضارى والعلمى ، وكانت الشعوب العربية وريثة لحضارات قديمة أدت دورا رائعا فى تطور الحضارة الإنسانية ، سواء فى ذلك الحضارات القديمة فى مصر أو فى بلاد النهرين أو الشام وفلسطين أو اليمن أو فى تونس وشمال إفريقية .

وإذا كان العلم هو المصدر الرئيسى لتقدم الشعوب والحضارات ؛ فإن الدور الذى قام به العرب فى هذا المجال لا يمكن أن ينكره منصف ، لكن ذلك يمثل اليوم تحديا معاصرا للعرب ، كما أنه تحد كبير لهم فى المستقبل ، وبعد أن كان العلم والتقدم فى فترة ما صناعة عربية ، أصبح التخلف سمة معاصرة لهم الآن ، كما أصبح العرب عالة على العالم المتقدم

(*) أستاذ الجغرافيا البشرية ، كلية الآداب - جامعة القاهرة .

فى مجال العلم والتقنية . وإذا أرادت الشعوب العربية أن تتقدم فإن تغيير المسار من حيث الأولويات واجب لابد من إحداثه ، ليأخذ العلم والتعليم والبحث العلمى وتطبيقاته مكان الصدارة من الاهتمام .

ويقدر أن عدد السكان فى الوطن العربى فى منتصف عام ١٩٩٩ قد وصل إلى حوالى ٢٨٥ مليون نسمة ، وأن عدد سكان العالم قد وصل إلى حوالى ٥٩٧٨ مليون نسمة فى التاريخ نفسه ، بما يعنى أن العرب يشكلون ٤,٨ ٪ من جملة سكان العالم . فهل يسهم العرب بنسبة تساوى وزنهم السكانى فى إنتاج العالم من زراعة وصناعة وموارد طاقة ؟ وهل يسهمون بالنسبة نفسها فى صناعة التقدم من مبتكرات ومخترعات واكتشافات علمية ؟ وهل يتوافر لهم باحثون وعلماء فى كافة المجالات بالنسبة نفسها ؟ إن معرفة ذلك يمكن أن تسهم فى إلقاء الضوء على دور العرب فى الحاضر وفرصتهم فى المستقبل .

ولما كانت هذه الأسئلة وغيرها من الصعب تناولها ؛ فإننا نعرض فى هذا الفصل لبعض الجوانب التى قد تسهم فى الإجابة ، من خلال عرض للسكان وخصائصهم فى العالم العربى .

• الأوزان القطرية :

يوضح الجدول رقم (١) الأوزان القطرية لسكان الوطن العربى ، وقد اعتمدنا على بيانات موحدة مصدرها المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربى ، تجنبا لتباين المصادر القطرية أو الدولية من ناحية وتوحيدا لسنة التقدير من ناحية أخرى .

ومن خلال بيانات الجدول يتضح ما يأتى :

١ - أن هناك الدول الكبيرة نسبياً ، وهى التى يزيد عدد سكانها عن ٥٠ مليون نسمة، ولا يدخل فى هذه الفئة سوى مصر .

٢ - أن هناك الدول المتوسطة ، وهى التى يتراوح عدد سكانها مابين ٢٠ - ٣٠ مليون نسمة، وتضم خمس دول هى الجزائر والسودان والمغرب والعراق والسعودية .

جدول رقم (١)

البيانات الرئيسة لسكان الدول العربية

المرتبة السكانية	الدولـــــــة	عدد السكان بالألف ١٩٩٧	سنة الأساس	عدد السكان فى سنة الأساس	نسبة النمو السكانى السنوى ٪
١	مصر	٦٠٥٠٥	١٩٩٦	٥٩٢٧٢	٢,٠٨
٢	الجزائر	٢٩٩٣١	١٩٩١	٢٥٩٥٢	٢,٥٠
٣	السودان	٢٨٥٨٢	١٩٩٣	٢٥٥٨٨	٢,٧٠
٤	المغرب	٢٧٣١٠	١٩٩٤	٢٥٩٢٦	٢,٠٦
٥	العراق	٢١٧٨٠	١٩٨٧	١٦٣٣٥	٣,١٠
٦	السعودية	٢٠٠٠٠	١٩٩٢	١٦٩٤٨	غ.م.
٧	اليمن	١٦٤٧٢	١٩٩٦	١٥٩١٥	٣,٥٠
٨	سورية	١٥١٠٢	١٩٩٤	١٣٧٨٢	٣,٣٠
٩	تونس	٩٢١٨	١٩٩٤	٨٨١٥	١,٤٤
١٠	الصومال	٨٨٣٤	١٩٩٠	٧٤٩٧	٢,٣٧
١١	فلسطين	٦٩٨٢	١٩٨٥	٤٨٩٧	٣,٠٠
١٢	ليبيا	٤٦٤٧	١٩٨٤	٣٢٣١	٢,٩٠
١٣	الأردن	٤٦٠٠	١٩٩٤	٤١٤٠	٣,٥٠
١٤	لبنان	٣١٦٢	١٩٩٥	٢٩٩٣	٢,٢٠
١٥	موريتانيا	٢٤٧٦	١٩٩١	٢٠٨٠	٢,٩٤
١٦	الإمارات	٢٣٨٩	١٩٩٠	١٨٤٤	٣,٤٥
١٧	عمان	٢٢٩٥	١٩٩٣	٢٠١٨	٣,٦٠
١٨	الكويت	١٨٥٠	١٩٨٥	١٧١٩	٤,٦٠
١٩	القمر	٧٠٠	١٩٩٠	٥٤٣	٣,٦٨
٢٠	البحرين	٦٢٠	١٩٩١	٥٠٨	٣,٦٠
٢١	جيبوتى	٥٩٧	١٩٨٩	٥١٠	٢,٠٠
٢٢	قطر	٥٢٠	١٩٩٧	٥٢٠	٣,١٧
الإجمـــــالى		٢٦٨٥٣٥			

مصدر الجدول : الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، المجموعة الإحصائية للوطن العربى ، العدد السابع ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٩ - ١١ .

٣ - أن هناك الدول الصغيرة ، وهى التى تضم سكانا ما بين خمسة ملايين إلى أقل من عشرين مليوناً ، وتضم سبع دول ، وهى اليمن وسورية وتونس والصومال وليبيا والأردن و (فلسطين) .

٤ - أن هناك الدول القزمية ، وهى التى تضم سكانا يقلون عن خمسة ملايين نسمة وتضم تسع دول ، وهى الإمارات وعمان ولبنان وموريتانيا والكويت ، ثم كلا من البحرين وچيبوتى وقطر وجزر القمر ، مع ملاحظة أن الدول الأربع الأخيرة يضم كل منها سكانا يقلون عن مليون نسمة .

٥ - إذا جمع سكان كل من القسمين الآسيوى والإفريقى على حدة ؛ لتبين أن سكان القسم الإفريقى يشكلون نسبة ٦٤,٤ ٪ تقريبا من سكان العالم العربى ، بينما يشكل سكان القسم الآسيوى ٣٥,٦ ٪ من إجمالى العرب .

٦ - يظهر من الجدول أن نصف الدول العربية يقل سكان كل منها عن خمسة ملايين نسمة فى عام ١٩٩٧ ، وأن عدد الدول التى يزيد عدد سكان كل منها عن ٢٠ مليون نسمة لم يكن أكثر من خمس دول فقط ؛ وهو ما يعنى أن العدد الأكبر من الدول العربية هو من الدول ذات الأحجام السكانية المتواضعة . ومن المعروف فى عالمنا المعاصر أن التكتلات والقوى السياسية الكبرى هى الدول ذات الأعداد السكانية الكبيرة ، التى تملك فى الوقت نفسه قاعدة تقنية علمية اقتصادية متفوقة . ويقال أحيانا إن الدول الأكثر تقدما فى عالمنا المعاصر هى صانعة التقدم التقنى والمصدرة لنتاجه ، أما الدول المتخلفة فهى التى تستورد هذا النتاج التقنى المتقدم فى حدود ما تسمح به الدول صانعة التقنية والتوازنات فى القوى الدولية ، وفى ضوء ذلك فإن دول العالم العربى ذات قدر محدود من الأهمية فى صناعة التقدم حاليا ، ولن تتغير هذه السمة إلا إذا تطورت خصائص شعوبها وسكانها . وتكفى الإشارة هنا مثلا إلى أن سكان العالم العربى يقاربون فى العدد جملة سكان الولايات المتحدة الأمريكية ويقلون عن عدد سكان الاتحاد الأوربى ، مع الفوارق الكبيرة فى مجال العلم والتقنية بين سكان العالم العربى وسكان الولايات المتحدة أو دول الاتحاد الأوربى .

٧ - تجدر الإشارة إلى أن البيانات السكانية الخاصة بفلسطين لا تضم السكان من العرب وحدهم ، فقد تمكنت إسرائيل من أن تجتذب بعد قيامها فى عام ١٩٤٨ أعدادا متزايدة من اليهود الذين حركتهم أطماع الصهيونية العالمية فى فلسطين ، وفى سبتمبر١٩٩٨ بلغ عدد سكان إسرائيل ٥,٩ مليون نسمة ، وكان عدد اليهود ٤,٧ مليون نسمة بنسبة ٧٩,٤ من جملة السكان ، ولم يتجاوز العرب الذين يقيمون فى الحدود التى تسيطر عليها إسرائيل ٢٠,٦٪ من جملة السكان ، أما الفلسطينيون الذين هاجروا إلى خارج فلسطين سواء إلى الدول العربية المجاورة أو إلى دول العالم المختلفة فقد يتجاوز عددهم المليونين .

ونظرًا لصعوبة الاعتماد على أرقام تفصيلية عن السكان العرب من الفلسطينين فإن إدراج بياناتهم للمقارنة لا تكون دقيقة .

• المؤشرات الحيوية لسكان العالم العربى :

لا تقف تباينات السكان بين الدول العربية عند أعدادهم الكلية أو أوطانهم ، ولكنها تمتد أيضا إلى المؤشرات الحيوية التى ترتبط بمعدلات المواليد والوفيات والزيادة الطبيعية والخصوبة ، وهو ما يؤثر فى أعداد السكان المتوقعة فى المستقبل من ناحية ، وفى عدد السنوات اللازمة لتضاعف عدد السكان من ناحية أخرى ، وهى البيانات التى يوضحها الجدول رقم (٢) ، الذى يمكن أن نتبين منه ما يأتى :

١ - أن معظم الدول العربية قد حققت تقدما كبيرا فى مجال تقديم الخدمات الصحية للأمومة والطفولة من ناحية وللسكان بصفة عامة من ناحية أخرى ، وهو ما أسفر عن تحسن ملحوظ فى انخفاض معدلات الوفيات العامة ومعدلات وفيات الأطفال الرضع وكذلك الأطفال فى الأعمار التى تقل عن خمس سنوات . ويمكن أن نقارن هذه المعدلات بما كان سائدًا فى الدول العربية حتى منتصف القرن العشرين تقريبا ، حيث كانت معدلات الوفيات فى معظم الدول العربية حتى عام ١٩٥٠ فى حدود مابين ٣٠ إلى ٣٥ فى الألف ، ثم تحسنت قليلا إلى ٢٥ فى الألف فى أوائل الخمسينيات مع انتشار استخدام وسائل الطب الوقائى والمضادات الحيوية والمبيدات الحشرية وتحسن أحوال التغذية ، وانخفضت إلى

جدول رقم (٢)

البيانات والمعدلات السكانية للدول العربية (١٩٩٩)

الدولة	عدد السكان ١٩٩٩ بالمليون	عدد السكان المتوقع ٢٠٢٥ بالمليون	معدل المواليد الخام ٪٠٠	معدل الوفيات الخام ٪٠٠	معدل الزيادة الطبيعية ٪٠٠	معدل وفيات الأطفال الرضع ٪٠٠	معدل وفيات الأطفال أقل من ٥ سنوات ٪	معدل وفيات الأمومة لكل ١٠٠,٠٠٠ مولود حي	عدد سنوات تضاعف السكان	معدل الخصوبة الكلي
مصر	٦٦,٩	٩٥,٨	٢٦	٦	٢,٠	٥٢	٦	١٧٠	٣٥	٣,٣
الجزائر	٣٠,٨	٤٦,٦	٣٠	٦	٢,٤	٤٤	٥	١٤٠	٢٩	٤,١
السودان	٢٨,٩	٤٦,٣	٣٣	١٢	٢,٢	٧٠	١١	٣٧٠	٣٢	٤,٦
المغرب	٢٨,٢	٣٩,٢	٢٣	٦	١,٧	٣٧	٤	٣٧٢	٤١	٣,١
العراق	٢٢,٥	٤١,٠	٣٨	١٠	٢,٨	١٢٧	١٤	٣١٠	٢٥	٥,٠
السعودية	٢٠,٩	٤٠,٠	٣٥	٥	٣,٠	٢٩	٤	١٨	٢٣	٦,٤
اليمن	١٦,٤	٤٠,١	٤٠	١١	٢,٩	٧٥	١٢	١٤٠٠	٢٤	٦,٧
سورية	١٦,٠	٢٦,٨	٣٣	٦	٢,٨	٣٥	٥	١٧٩	٢٥	٤,٧
تونس	٩,٥	١٢,٨	٢٢	٧	١,٦	٣٥	٤	غ.م.	٤٤	٢,٨
الصومال	٧,١	١٥,٢	٤٧	١٩	٢,٨	١٢٦	٢٠	غ.م.	٢٥	٦,٨
ليبيا	٥,٠	٨,٣	٢٨	٣	٢,٥	٣٣	٤	٢٢٠	٢٨	٤,١
الأردن	٤,٧	١٠,٠	٣٠	٥	٢,٥	٣٤	٤	١٥٠	٢٨	٤,٤
لبنان	٤,١	٥,٥	٢٣	٧	١,٦	٣٥	٤	٣٠٠	٤٣	٢,٤
موريتانيا	٢,٦	٤,٨	٤١	١٣	٢,٧	٩٢	١٥	٨٠٠	٢٥	٥,٠
الإمارات	٢,٨	٣,٨	٢٤	٢	٢,٢	١٦	٢	غ.م.	٣٢	٤,٩
عمان	٢,٥	٥,٤	٤٣	٥	٣,٨	٢٥	٤	غ.م.	١٨	٧,١
الكويت	٢,١	٣,٧	٢٤	٢	٢,٢	١٣	٢	١٨	٣٢	٣,٢
القمر	٠,٦		٣٨	١٠	٢,٨	٧٧	٩	غ.م.	٢٥	٥,١
البحرين	٠,٧	١,٧	٢٢	٣	١,٩	٨	٣	غ.م.	٣٧	٢,٨
جيبوتي	٠,٦	١,٠	٣٩	١٦	٢,٣	١١٥	١٧	غ.م.	٣٠	٥,٨
قطر	٠,٥	٠,٧	١٩	٢	١,٧	٢٠	٣	غ.م.	٤١	٣,٩

Source : 1- NFPA.The State of World Population 1999. pp. 67-74.

2- opulation Reference Bureau, World Population Date Sheet, 1999.

حوالى ١٥ فى الألف خلال عقد الثمانينيات لتحقق أكبر انخفاض بعد ذلك خلال العقد الأخير من القرن العشرين [١] .

٢ - لا تزال بعض الدول العربية فى المرحلة التى يمكن أن تسمى بالبدائية فيما يتعلق بارتفاع معدلات كل من المواليد والوفيات ، وعلى الرغم من أن عدد هذه الدول آخذ فى الانخفاض ؛ فإن ثمة بعض العوامل التى تؤخر ذلك مثل عدم الاستقرار ، ووجود الحروب المحلية والأهلية ، والتخلف عن مد شبكة عالية الكفاءة من الخدمات الصحية . ولذلك ليس غريباً أن تكون أعلى معدلات المواليد الخام وأعلى معدلات الوفيات العامة فى الصومال (٤٧ فى الألف و ١٩ فى الألف على الترتيب) ، كما أن معدلات الوفيات تعد مرتفعة فى كل من چيبوتى وموريتانيا ، حيث تتدنى الخدمات الصحية فى انتشارها وجودتها ، كما أن معدلات المواليد الخام لا تزال مرتفعة فى كل من عمان وموريتانيا واليمن ، لأنها تزيد فيها جميعا عن ٤٠ فى الألف ، وهى تقترب من ذلك فى كل من چيبوتى والعراق .

٣ - لعل ارتباط انخفاض معدلات الوفيات بتحسن الأحوال الاقتصادية فى الدول - وهو ما يمكّن من مد شبكة للخدمات الصحية - يظهر من خلال أن أدنى أرقام لمعدلات الوفيات العامة يرتبط بالدول البترولية بدرجة واضحة ، حيث إن أدنى هذه المعدلات سجلت فى كل من قطر والكويت والإمارات ثم البحرين وليبيا والسعودية وعمان ، وتضاف الأردن التى تتلقى قدرا كبيرا من المساعدات الخارجية التى مكنتها من ذلك فلحقت بتلك الدول البترولية ، وكانت هذه الدول جميعا تحقق أعلى معدلات للوفيات قبل الفترة النفطية .

٤ - يلاحظ أن أقل معدلات للمواليد فى الدول العربية يوجد فى كل من قطر (١٩ فى الألف) والبحرين وتونس (٢٢ فى الألف) والكويت (٢٤ فى الألف) ، ويرتبط ذلك بالنسبة لكل من من قطر والبحرين والكويت بالتركيب السكانى وصعوبة وجود أسر العمالة الوافدة الذين لا يسمح لهم غالبا باصطحاب زوجاتهم إلا وفق شروط صعبة ، أما فى تونس فإن الأمر يرتبط فى معظمه بنجاح برامج تنظيم الأسرة .

٥ - على الرغم من أن معدلات وفيات الأطفال الرضع قد حققت انخفاضا واضحا فى معظم الدول العربية ، فإن ظروف الحروب والمشكلات السياسية تؤثر فى احتفاظها بقيمتها المرتفعة فى كل من العراق والصومال وجيبوتى . ومن الغريب أن هذا المعدل فى العراق يصل إلى ١٢٧ فى الألف حتى عام ١٩٩٩ ، بينما كان قد هبط إلى ١١٩ فى الألف فى عام ١٩٦٥ ، وتوالى انخفاضه إلى ٦٥ فى الألف فى عام ١٩٩٠ [٢] ،لكن ظروف الحصار حول العراق بعد غزوه الكويت قد أدت إلى عودة معدل وفيات الأطفال الرضع إلى الارتفاع مرة أخرى .

أما أدنى معدلات لوفيات الأطفال الرضع فهو فى كل من الكويت والإمارات وقطر، وهذه المعدلات تعد من أقل المعدلات فى العالم ، وترتبط كذلك بالتركيب السكانى من ناحية وبتحسن خدمات الصحة من ناحية أخرى .

٦ - حققت معدلات وفيات الأمومة انخفاضا واضحا فى معظم الدول العربية . وإذا كانت لا تزال مرتفعة فى اليمن (١٤٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة لمولود حى) وفى موريتانيا (٨٠٠ لكل ١٠٠,٠٠٠) ؛ فإن دولا أخرى مثل الكويت والسعودية قد حققت انخفاضا وصل بهذا المعدل إلى ١٨ حالة وفاة للأمهات فى مقابل كل ١٠٠,٠٠٠ مولود حى . وللمقارنة الدولية فى هذا الصدد نشير إلى أن هذا المعدل يصل فى الهند إلى ٦٥٠ وفى غَمبيا فى غرب إفريقية إلى ٢٢٠٠ حالة وفاة مقابل كل ١٠٠,٠٠٠ حالة ولادة . أما السويد فكان فيها هذا المعدل ٧٥٠ فى عام ١٨٦١ ، وهبط إلى ٢٢٥ فى عام ١٩٠٠ ، ثم أصبح حاليا فى حدود أقل من ٣٠ حالة وفاة للأمهات بسبب الولادة ، وهو يصل فى الصين حاليا إلى ٢٥ حالة [٣] .

٧ - توجد أعلى معدلات للزيادة الطبيعية فى عمان والسعودية واليمن والصومال وجزر القمر وسورية والعراق . وهذه الدول تمثل حاليا المرحلة الانتقالية أو الوسطى من النظرية الديموجرافية الانتقالية التى تجتازها معظم الدول العربية حاليا ، بعد أن تخلصت من ارتفاع معدلات الوفيات ولا يزال معدل المواليد بها مرتفعا ، لكن بعض الدول العربية بدأ فى الدخول فى المرحلة الاستقرارية التى تنخفض بها معدلات الزيادة الطبيعية لأن

معـدلات المواليـد بهـا قـد انخفـضت هي الأخـرى ، ومن هذه الدول كل من تونـس ولبنان والمغرب ، ويمكن إضافة قطر وإن كان لتركيب السكان بها أثره فى ذلك .

ويرتبط معدل الخصوبة الكلى بمعدل المواليد ، وهذا المعدل من المعدلات المرتفعة فى عدد من الدول العربية التى لا تزال المرأة فيها تنجب عددا كبيرا من الأطفال ، ويرتفع بذلك حجم الأسرة ، وفى المجتمعات التقليدية حيث تسود قيم البداوة أو الزراعة أو الرعى توجد معدلات خصوبة كلية مرتفعة ، ويظهر ذلك فى كل من عمان والصومال واليمن والسعودية ، أما حيث بدأت عمليات التحديث وتحول المجتمع إلى قيم اجتماعية واقتصادية جديدة ، فإن معدل الخصوبة الكلى ينخفض ، وهو ما يظهر من خلال أرقام كل من لبنان والبحرين وتونس ، لكن اتجاه هذا المعدل إلى الانخفاض فى مصر يعنى الكثير ، نظرا لما يمثله سكانها من نسبة إلى جملة سكان العالم العربى .

ومحصلة ما سبق أن الفترة اللازمة ليتضاعف فيها عدد السكان تنخفض فى دولة مثل عمان إلى ١٨ عاما ، وإلى ربع قرن فى كل من العراق وسورية وموريتانيا وجزر القمر ، بينما ترتفع إلى أكثر من أربعين عاما فى كل من تونس ولبنان والمغرب وقطر . وللمقارنة فإن الدول الأكثر تقدما لن يتضاعف عدد سكانها وفق المعدلات الحيوية الحالية إلا كل ٥٨٣ عاما ، فى حين أن المتوسط للدول الأقل تطورا من الدول النامية هو ٤٠ عاما فقط [٤] .

- **السكان ونمط العمران :**

على الرغم من أن مساحة العالم العربى تزيد على ١٣,٦ مليون كيلومتر مربع ، فإن نسبة المعمور من هذه المساحة محدودة ، ويرجع ذلك أساسا لسيادة ظروف الجفاف وانتشار الصحارى على مساحات هائلة فى معظم الأقطار العربية . ورغم اختلاف درجة الصحراوية والجفاف من قطر لآخر ، فإن وجود « المناطق السالبة » أى التى لا تشكل جزءاً من المعمور يؤدى إلى تركز واضح أحيانا فى انتشار السكان ، حيث يرتبط هذا التوزيع بالمناطق ذات الإمكانات الاقتصادية التى تساعد على الاستقرار ، وأهمها وجود الموارد المائية والتربة الصالحة للزراعة ، وهو ما يتوفر فى أحواض الأنهار التى قامت بها الحضارات القديمة ، مثل كل من أحواض النيل ودجلة والفرات وبعض الأنهار القصيرة

الأخرى فى الشام ، أو فى بعض المناطق التى يمكن قيام الزراعة فيها اعتمادا على كميات مناسبة من المطر كاليمن . وفى العصر الحاضر أصبح التعدين وخاصة للبترول أحد أسباب انتشار المراكز العمرانية فى مناطق ظلت مقفرة لفترة طويلة .

وكانت البداوة تشكل فى الماضى إحدى صور الحياة فى الصحارى العربية ، حيث تسمح ظروف المطر الفقير بوجود حياة نباتية وعشبية متواضعة يمكن أن تكفل بعض حيوانات الرعى وخاصة الإبل والأغنام والماعز ، كما كانت الواحات الصحراوية تضم أعدادا قليلة من السكان . ويمكن - بصفة عامة - القول بأن الصحارى المدارية الحارة التى لا تتلقى كميات مناسبة من الأمطار حتى لحياة نباتية فقيرة تشغل ما تصل مساحته إلى ٧٥٪ من إجمالى مساحة الوطن العربى ، وإن اختلفت هذه النسبة من قطر لآخر ، وهى تصل فى أكبر الدول العربية سكانا وهى مصر إلى ٩٦٪ من مساحتها الإجمالية تقريبا ، كما تصل فى دولة ذات مساحة أكبر من مصر وهى الجزائر إلى ٨٠٪ . وتقترب النسب من ذلك أو ربما تزيد فى كل من ليبيا وقطر والإمارات والكويت ، بينما قد تنخفض إلى ٥٨ ٪ من المساحة تقريبا فى كل من السعودية واليمن ، وإلى ٥٠٪ فى تونس ، وأما أفضل الحالات فهى فى سورية ولبنان والسودان حيث تقل مساحة الصحارى نسبياً ، وترتبط البداوة إلى حد كبير بنسبة الصحارى ومدى ما يمكن أن توفره من نبات طبيعى يسمح بوجود حرفة الرعى .

أما الأودية النهرية ومناطق الزراعة على المطر فقد شهدت منذ أقدم العصور حضارات ترتبط فى معظم الأحوال بوجود القرى الريفية بوصفها نمطاً عمرانياً ، وإن كان الأمر لا يخلو من وجود بعض المدن القديمة التى ترتبط بالتجارة غالبا ، ويمكن فى هذا الصدد الإشارة إلى أنه قد نشأت عدة مدن قديمة ، وبعضها من أقدم مدن العالم ، فى كل من مصر والعراق وفلسطين والشام ثم اليمن ، لكن ظهور الصناعة ثم البترول فى بعض الأقطار العربية قد ارتبط بنمو فى عدد المدن وأحجامها ، بل إن البترول أدى إلى ظاهرة لا نظير لها فى عمران المنطقة العربية ، حيث شهدت بعض مناطق الصحارى التى تدفق فيها البترول طفرة مدنية مفاجئة وتحولا من البداوة إلى حياة المدن العصرية الكاملة ، ومن أمثلة ذلك ما حدث فى كل من الكويت ودولة الإمارات العربية وقطر وليبيا والجزائر .

وعلى الرغم من أن توالى ارتفاع نسبة سكان المدن بالقياس إلى جملة السكان أو بالقياس إلى سكان الريف يعد ظاهرة عالمية ، فإن ذلك يرتبط فى حالة العالم العربى - والدول النامية عامة - بالفجوة الكبيرة بين مستوى الحياة والخدمات فى كل من المدينة والريف ، ويصدق ذلك على نحو خاص فى الدول ذات الاقتصاد الزراعى التقليدى ، حيث تتدهور مستويات السكن الريفى ، وقد أدى ذلك إلى وجود تيارات مستمرة لحركة الهجرة الداخلية من الريف إلى المدن ، وارتبط ذلك بكل من تطور الزراعة وأساليبها التى قللت من الاعتماد على الأيدى العاملة ، وتطور الصناعة التى أحدثت طلبا على العمالة ، بالإضافة إلى وفرة الخدمات وارتفاع مستوياتها فى المدن . وكل ذلك أدى إلى تطلع فقراء الريف إلى المدينة ، وارتبطت بهذه الهجرات ظاهرات مثل السكن العشوائى ومدن الفقراء التى تشكل إطارا خارجيا - فى معظم الأحيان - حول المدن القائمة ، كما ظهر ما يعرف أحيانا بالإسكان اللا رسمى الذى يبنى فيه الناس أكواخا أو مساكن غير مناسبة للعصر ، ويكون ذلك فى أحيان كثيرة على أرض لا يملكونها .

وفى الدول البترولية أدت الفرص الواعدة - إلى جانب الهجرة الداخلية - إلى اجتذاب البدو وتحولهم من رحّل إلى مستقرين ، ومن سكان خيام إلى سكان مدن ، ومن رعاة إلى عاملين بالحراسة والخدمات فى المرافق الجديدة التى ظهرت فى تلك الدول ، كما اجتذب البترول أيضا طوفاناً من الهجرة الخارجية سواء من الدول العربية الأخرى غير البترولية ، أو حتى من خارج الوطن العربى ، وأدى ذلك بدوره إلى ظهور أقليات عرقية ولغوية ودينية ، وظهور قيم وعادات غريبة أحيانا فى الأقطار العربية ، وارتبط الأمر فى حالة الدول البترولية ذات الأعداد السكانية الصغيرة من مواطنيها بأن أصبح المواطنون أقلية فى بلادهم إزاء هذا الطوفان من الهجرة الخارجية .

ويقدر أن نسب توزيع سكان الوطن العربى على أشكال العمران الثلاثة فى عام ١٩٦٥ كانت تصل إلى ١٪ للبدو الرحل ، فى مقابل ١٩٪ يسكنون المدن ، و ٨٠٪ فى القرى والمناطق الريفية . وتختلف النسب من قطر لآخر ، فقد كان سكان المدن يشكلون ٤٧٪ من سكان الكويت و ٤٢٪ من سكان لبنان و ٤٠٪ من سكان مصر ، بينما لم تزد نسبتهم على ١٠٪ فى السعودية و ٥٪ فى السودان ، ٣٪ فى اليمن (٥) .

ومن أمثلة التطور فى نسبة سكان المدن والريف والحضر فى بعض الأقطار العربية ، أن سكان المدن فى المملكة العربية السعودية لعام ١٩٧٤ تصل نسبتهم إلى ٤٥,١٪ فى مقابل ٢٨٪ يسكنون الريف و ٢٦,٩ ٪ من البدو الرحّل ، أما عند قيام المملكة العربية السعودية (١٩٣٢م) فلم تكن نسبة سكان المدن والقرى تزيد على ٤٢٪ فى مقابل ٥٨٪ من البدو ، لكن نسبة البدو انخفضت فى عام ١٩٨٩ إلى حوالى ٩٪ فقط من سكان المملكة [٦] .

أما فى ليبيا فيقدر أن نسبة الرحل فى عام ١٩٦٤ كانت تصل إلى ١٢٪ ، إلى جانب ٩٪ من أشباه الرحل ، ولم يكن سكان المدن والقرى يزيدون عن ٧٩٪ . وحين تدفق البترول اجتذبت الهجرة إلى المدن أعداداً كبيرة من المناطق الصحراوية ، كان معظمهم من البدو الرحل وأشباه الرحل [٧] .

ويوضح الجدول رقم (٣) بعض المؤشرات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية ذات الصلة بالسكان فى الدول العربية ، ويمكن أن نستخلص منه ما يأتى :

١ - بالنسبة للتحضر ونسبة سكان المدن إلى جملة السكان ، يلاحظ أن تحولا كبيرا قد حدث لمختلف الدول العربية التى ارتفعت نسبة سكان المدن بها لتشمل كل السكان فى بعض الحالات مثل الكويت ، وإن كان ذلك يرتبط بطبيعة الحال بتعريف الحضر أو المدينة من ناحية ، وبمد مظلة الخدمات وشبكتها من ناحية ثانية ، حيث أدى ذلك إلى رفع مستوى الحياة فى تلك الأقطار ، وبعد أن كانت هذه المجتمعات ، وخاصة دول البترول الصغيرة ، محرومة من أبسط خدمات التعليم والصحة والطرق والثقافة حتى منتصف القرن العشرين ، وكانت البداوة معلما أساسيا لها ، أصبحت الآن دولا تقترب من الحضرية الكاملة وارتقى مستوى الخدمات ودخول السكان ، وفى المقابل فإن بعض الدول التى يتوافر بها البترول لا تزال مستويات الخدمات بها متواضعة ودخل الفرد فيها أو حصته من الدخل القومى محدودة ، بل إن بعض الخدمات ذات الصلة المباشرة بصحة السكان وسلامتهم مثل امكانية الوصول إلى المياه النقية اللازمة للشرب ومختلف الاستخدامات الآدمية ، قد تنخفض فى دولة مثل اليمن لتشتمل ٣٩٪ فقط من السكان وإلى ٥٧٪ فى

جدول رقم (٣)

المؤشرات العمرانية والاجتماعية والاقتصادية للعالم العربى

الدولـة	سكان المدن ٪	متوسط دخل الفرد بالدولار ١٩٩٧	الحاصلون علي مصدر مياه نقى٪	متوسط استهلاك الفرد من الطاقة	توقع الحياة عند الميلاد بالسنوات		
					ذكور	إناث	جملة
مصر	٤٤	١٢٠٠	٨٤	٦٣٨	٦٤	٦٧	٦٥
الجزائر	٤٩	١٥٠٠	غ.م.	٨٤٢	٦٧	٦٩	٦٨
السودان	٢٧	٢٩٠	٦٠	٣٩٧	٥٠	٥٢	٥١
المغرب	٥٤	١٢٦٠	٥٧	٣٢٩	٦٧	٧١	٦٩
العراق	٦٨	غ.م.	٧٧	١١٧٤	٥٨	٦٠	٥٩
السعودية	٨٣	٧١٥٠	٩٣	٤٧٥٣	٧٠	٧٣	٧١
اليمن	٢٥	٢٧٠	٣٩	١٨٧	٥٨	٦١	٥٩
سورية	٥٠	١١٢٠	٨٨	١٠٠٢	٦٧	٦٨	٦٧
تونس	٦١	٢١١٠	٩٠	٧٣٥	٦٧	٧٠	٦٩
الصومال	٢٤	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٤٥	٤٨	٤٦
ليبيا	٨٦	غ.م.	٩٥	٢٩٣٥	٧٣	٧٧	٧٥
الأردن	٧٨	١٥٢٠	٩٨	١٠٤٠	٦٦	٧٠	٦٨
لبنان	٨٨	٣٣٥٠	٩٤	١١٦٤	٦٨	٧٣	٧٠
موريتانيا	٥٤	٤٤٠	٨٤	غ.م.	٥٢	٥٥	٥٤
الإمارات	٨٤	غ.م.	٩٨	١٣١٥٥	٧٣	٧٦	٧٤
عمان	٧٢	غ.م.	٨٨	٢٢٣١	٦٩	٧٣	٧١
الكويت	١٠٠	غ.م.	١٠٠	٨١٦٧	٧٢	٧٣	٧٢
القمر	٢٩	١٥٣٠	غ.م.	غ.م.	٥٧	٦٢	٥٩
البحرين	٨٨	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٦٨	٧١	٦٩
جيبوتى	٨٣	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٤٧	٥٠	٤٨
قطر	٩١	غ.م.	غ.م.	غ.م.	٧٠	٧٥	٧٢

مصادر الجدول : (المياه والطاقة من المصدر الأول والباقى من المصدر الثانى) .

(1) World Population Data Sheet 1999, op. cit.

(2) UNFPA, 1999, op. cit.

المغرب و ٦٠٪ فى السودان ، كما أن متوسط دخل الفرد بالدولار قد يقل عن ٣٠٠ دولار سنويا فى كل من السودان واليمن ، وعلى النقيض من ذلك فإن الحياة الآمنة تصل إلى سكان الكويت وتزيد دخول الأفراد فى المتوسط عن سبعة آلاف دولار سنويا فى السعودية ، وبرغم عدم وجود بيانات عن كل من قطر والإمارات فإن الأرقام تزيد عن السعودية .

ويرتبط انخفاض مستويات دخول الأفراد وانخفاض مستوى المعيشة وتدنى مستويات الخدمات فى بعض الدول بعدم استقرار الحكم ، وكثرة الانقلابات ، ووجود فساد فى الإدارة ، والحروب القبلية والمحلية ، وسيادة النظام العشائرى ، وعدم نضوج فكرة الدولة الحديثة ، ويظهر ذلك على نحو خاص فى كل من السودان والصومال وموريتانيا .

٢ - إذا كانت نسبة سكان المدن مرتفعة حاليا فى بعض الأقطار مثل الكويت وكل من السعودية والإمارات والبحرين وقطر وجيبوتى وليبيا ولبنان ، فإن ظروف كل دولة منها على حدة تختلف . وإذا كانت نسبة سكان المدن فى هذه الدول تزيد حاليا على ٨٠٪ من جملة السكان فقد كانت أقل من ذلك حتى وقت قريب ، حيث لم تكن النسبة تتعدى ٥١٪ فى الكويت و ٩٪ فى السعودية و ٢٥٪ فى الإمارات و ٥٠٪ فى قطر و ٢٢٪ فى ليبيا و ٤٠٪ فى لبنان وذلك حتى عام ١٩٥٩ ، أما عمان ، التى تصل نسبة سكان المدن بها حاليا إلى ٧٢٪ ، فلم تكن نسبتها فى عام ١٩٥٩ تزيد على ٣٪ ، وإذا كانت موريتانيا قد قفزت حاليا إلى ٥٤٪ فإنها لم تكن تزيد فى عام ١٩٥٩ على ٢٪ [٨] ، ومرة أخرى فإن كلاً من الهجرة الداخلية من ناحية وتعريف المدينة من ناحية ثانية لا يمكن إغفال أثرهما فى الارتفاع الحاد الذى ظهر فى نسبة سكان المدن فى هذه الدول ، فكثير من « مدن » عمان ليست سوى مجتمعات زراع أو صيادين وليست مدنا بالمعنى الوظيفى .

٣ - يمكن أن نجد حالة الهيمنة الحضرية فى كثير من الأقطار العربية ، حيث يكون حجم المدينة الأولى أو الأكبر فى عدد سكانها مستقطبا نسبة كبيرة إما من سكان الحضر فى الدولة وإما من سكان الدولة فى مجملهم ، ويظهر ذلك فى حالة الإمارات والدول ذات المساحات الصغيرة والأحجام السكانية المحدودة ، بحيث تُظهر الهيمنة أننا فى

نظـام دولة المدينة أو المدينة الدولة ، وتكون المراكز العمرانية الحضرية التالية فى كبر حجمها ، كما لو كانت مجرد نقاط متناثرة من الكواكب حول نجم مركزى كبير .

وتظهر حالة سيطرة المدينة الأولى من حيث الحجم فى دول الخليج العربى مثل الكويت وقطر والبحرين بدرجة بالغة الوضوح ، كما تظهر أيضا فى چيبوتى . وفى الحالة الأخيرة لا توجد مدن أخرى بالمعنى الحقيقى تنافس المدينة الأكبر ، ورغم أن الخليج الذى تقع عليه چيبوتى يعرف بخليج تاجورة ، فإن المسمى الأخير تحمله قرية تاجورة .

وقد تظهر أحيانا مدينتان متنافستان من حيث الحجم كما هو الحال فى كل من دبى وأبو ظبى فى دولة الإمارات العربية المتحدة ، أو مسقط ونزوى فى سلطنة عمان ، ويرتبط الأمر هنا بالتطور التاريخى ، حيث إن ظهور دولة الإمارات بوصفها دولة اتحادية سبقه وجود كل إمارة بوصفها شخصية مستقلة متنافسة اقتصاديا مع غيرها ، وفى حالة عمان كانت نزوى العاصمة القديمة ، وإن كانت كفة مسقط قد رجحت كثيرا بعد أن أصبحت العاصمة .

وفى كل من السودان والعراق توجد بعض العناصر المؤثرة فى الهيمنة الحضرية ، فالخرطوم وأم درمان والخرطوم بحرى قد تعد مدنا منفصلة ذات شخصية إدارية متفردة ، ولكنها تشترك كلها فى أنها ملتحمة عمرانيا بحيث تشكل هوية عمرانية واحدة ، وهنا تليها فى الحجم مدينة بورسودان التى تصبح ذات حجم صغير للغاية بالقياس إلى الخرطوم الكبرى أو العاصمة السودانية المثلثة . أما فى العراق فإن بغداد حافظت منذ نشأتها على مركزية مسيطرة ، وأدى توسطها للمعمور العراقى ودورها التاريخى والحضارى إلى أن ظلت البصرة مدينة صغيرة .

وثمة قدر من التنافس بين المدن فى بعض دول الحضارات القديمة ، فقد ظلت كل من حلب ودمشق متقاربتين سكانيا حتى منتصف القرن العشرين تقريبا ، لكن دمشق ما لبثت أن تفوقت ، ويلاحظ الأمر نفسه فى اليمن بين كل من صنعاء وعدن ، لكن توحيد اليمن أضاف إلى صنعاء قوة أكبر فى النمو ، ويمكن أن نجد صورة من الهيمنة والتنافس فى المدن الليبية بين طرابلس وبنغازى كذلك [٩] .

- **صور من التركيب السكانى :**

يشكل تركيب السكان بمكوناته المختلفة عنصرا آخر من عناصر التباين بين الدول العربية ، وسنعرض لبعض أشكال هذا التركيب فى الجدولين رقمى (٤) و (٥) ، ويمكن رصد أهم عناصر هذا التركيب فيما يأتى :

١ - التركيب النوعى :

يظهر التركيب النوعى المتوازن ، أى الذى يتراوح فيه كل من النوعين بين ٤٨٪ إلى ٥٢٪ من جملة السكان ، فى معظم الدول العربية ، وخاصة الدول العربية ذات الحضارات الزراعية القديمة والأعداد السكانية الكبيرة ، لكن بعض الدول البترولية - ليبيا- توجد ضمن هذه المجموعة ، وكذلك كل من لبنان وموريتانيا وچيبوتى وجزر القمر ، وهى دول ذات أعداد سكانية متواضعة ، كما أن كلا من سورية وتونس - وهى دول متوسطة الأحجام سكانيا - تظهر ضمن هذه المجموعة المتوازنة فى تركيبها السكانى النوعى .

أما الدول الذى يظهر فيها اختلال واضح فى التركيب النوعى ، فهى التى ترتفع فيها نسبة الذكور إلى جملة السكان بحيث تكون فى حدود ٥٥٪ أو أكثر ، وهذه الدول حسب الترتيب التنازلى هى قطر والإمارات والكويت وعمان والبحرين والسعودية . ويلاحظ أن هذه الدول الست دول بترولية من ناحية ، وأنها فيما عدا السعودية ، دول ذات أحجام سكانية صغيرة . ولاشك فى أن ارتفاع نسبة الذكور فى هذه الدول راجع إلى أن الهجرة الخارجية تمثل أحد العناصر المؤثرة فى التركيب النوعى لسكان هذه الدول ؛ إذ إن معظم المهاجرين إليها يكونون من الذكور الذين يتجهون إليها فى هجرات عمل ، وتحول بعض النظم والقوانين فى تلك الدول دون اصطحاب أولئك العاملين لأسرهم فى معظم الأحيان، سواء بتطبيق شروط مالية تتطلب وجود دخل مرتفع فى حالة السماح بهجرة مرافقين ، أو بقصر خدمات التعليم المجانى والعلاج على العاملين دون أسرهم ؛ وهو ما يؤدى فى النهاية إلى أن معظم الهجرات الخارجية إلى هذه الدول تكون هجرات للذكور ، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة الذكور إلى جملة السكان بتلك الدول ، ولو أتيحت المقارنة بين المواطنين والوافدين فى تلك الدول لظهر توازن التركيب النوعى بين المواطنين واختلاله بين الوافدين .

جدول رقم (٤)

بيانات التركيب النوعى والعمرى للدول العربية

الدولة	التركيب النوعي		النسبة المئوية لفئات الأعمار الرئيسية		
	الذكور ٪	الإناث ٪	٠ - ١٤	١٥ - ٦٤	٦٥ +
مصر	٥١,٢	٤٨,٨	٣٩	٥٧	٤
الجزائر	٥٠,٧	٤٩,٣	٣٩	٥٧	٤
السودان	٥٠,٧	٤٩,٧	٤٣	٥٤	٣
المغرب	٤٩,٨	٥٠,٢	٣٤	٦٢	٥
العراق	٥١,٤	٤٨,٦	٤٣	٥٤	٣
السعودية	٥٥,٩	٤٤,١	٤٢	٥٥	٣
اليمن	٤٩,٩	٥٠,١	٤٧	٥٠	٣
سورية	٥١,٠	٤٩,٠	٤٥	٥٢	٣
تونس	٥٠,٧	٤٩,٣	٣٥	٦٠	٥
الصومال	٤٧,٧	٥٢,٣	٤٤	٥٣	٣
ليبيا	٥٠,٨	٤٩,٢	٣٩	٥٧	٤
الأردن	٥٢,٢	٤٧,٨	٤١	٥٧	٢
لبنان	٤٩,٥	٥٠,٥	٣٠	٦٤	٦
موريتانيا	٤٨,٨	٥١,٢	٤٥	٥٢	٣
الإمارات	٦٠,٦	٣٩,٤	٣٣	٦٥	٢
عمان	٥٨,٤	٤١,٦	٤٦	٥١	٣
الكويت	٥٩,٠	٤١,٠	٢٩	٧٠	١
القمر	٥٠,٦	٤٩,٤	٤٢	٥٥	٣
البحرين	٥٧,٩	٤٢,١	٣١	٦٧	٢
جيبوتى	٥١,٨	٤٨,٢	٤١	٥٦	٣
قطر	٦٧,٢	٣٢,٨	٢٧	٧٢	١

مصادر الجدول : بيانات التركيب النوعى من المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربى ، مصدر سابق ، الصفحات ٩-١١ ، أما التركيب العمرى فمن : World Population Data Sheet 1999, op. cit.

جدول رقم (٥)

بيانات التعليم فى الدول العربية

الدولة	نسبة الأمية ٪ للسكان ١٥ عاماً +		نسبة الاستيعاب المدرسي للسكان في فئات				الحاصلون على شهادات جامعية وعليا (عدد)	
			أعمار المدارس الابتدائية		أعمار المدارس الثانوية			
	ذكور	إناث	ذكور	إناث	ذكور	إناث	الدرجة الجامعية الأولى	دراسات عليا
مصر	٣٧	٦٢	١٠٧	٩٤	٨٠	٧٠	١٠٣٤٦٢٢	٦٢٩٠٦
الجزائر	٢٩	٥٥	١١٣	١٠٢	٦٥	٦٢	غ.م.	غ.م.
السودان	٣٧	٦٢	٥٥	٤٧	٢٣	٢٠	٩٩٦٦٥	٥٣٧٨٢
المغرب	٤٢	٧٠	٩٧	٩٤	٤٤	٣٤	غ.م.	غ.م.
العراق	غ.م.	غ.م.	٩٢	٧٨	٨٩	٨٧	٢٣٠٩٤٠	٣٠٣٠٠
السعودية	٢٠	٤١	٧٧	٧٥	٦٥	٥٧	غ.م.	غ.م.
اليمن	٣٨	٦٢	١٠٠	٤٠	٥٣	١٤	غ.م.	غ.م.
سورية	١٥	٤٦	١٠٦	٩٦	٤٥	٤٠	٣١٤٠٠٠	
تونس	٢٤	٤٧	١٢٠	١١٣	٦٦	٦٣	٢٥٦٣٨٢	
الصومال	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.
ليبيا	١٣	٤٠	١١٠	١١١	٦١	٥٧	٩٨٧٩١	٧٠٦٦
الأردن	١٠	٢٠	غ.م.	غ.م.	غ.م.	غ.م.	١٤٤٣٦٩	٢٤٣٦٤
لبنان	١٠	٢٣	١١٣	١٠٨	٧٨	٨٥	غ.م.	غ.م.
موريتانيا	٧٣	٥١	٨٤	٧٥	٢١	١١	غ.م.	غ.م.
الإمارات	٢٧	٣٥	٩٦	٩٢	٧٦	٨٤	غ.م.	غ.م.
عمان	٢٥	٤٩	٨٠	٧٦	٦٨	٦٥	٦٣٢٦٧	٧٩١٨
الكويت	١٨	٢٤	٧٦	٧٤	٦٥	٦٥	غ.م.	غ.م.
القمر	غ.م.	غ.م.	٥٧	٦٠	٢٤	١٩	غ.م.	غ.م.
البحرين	غ.م.	غ.م.	١٠٥	١٠٦	٩٥	١٠٠	٢١٢٧٦	٧٦٩٨
جيبوتي	غ.م.	غ.م.	٤٩	٥٢	١٧	١٢	غ.م.	غ.م.
قطر	غ.م.	غ.م.	٨٧	٨٦	٨٠	٧٩	٢٠٩٦٨	٢١٦٥

مصادر الجدول : (١) أعداد الحاصلين على شهادات من المجموعة الإحصائية للوطن العربى ، مصدر سابق ، ص ص ١٨-١٩؛ وانظر UNFPA, 1999, op. cit. pp. 67-73. ، وأعداد الدراسات العليا فى مصر من تعداد ١٩٩٦.

٢ - التركيب العمري:

يتضح من خلال دراسة الفئات العمرية العريضة للدول العربية (جدول رقم ٤) أنه يمكن تقسيم الدول العربية إلى فئات ثلاث على النحو الآتى :

(أ) دول تمتاز باتساع قاعدة الهرم السكانى من الأطفال والمراهقين الصغار ، حيث تزيد نسبة السكان (من صفر - ١٤ عاما) إلى ٤٠٪ فأكثر من جملة السكان ، وتضم هذه الدول كلاً من اليمن ، وموريتانيا ، وعمان ، وسورية ، والصومال ، والعراق ، والسودان ، والسعودية ، وجزر القمر ، والأردن ، وچيبوتى . ومن الواضح أن هذه الدول فى معظمها من الدول إما ذات الأحجام السكانية المتوسطة وإما الصغيرة ، وهى تضم دولا من دول الحضارات الزراعية القديمة ، ودولا تشكل الزراعة والبداوة معالم اقتصادية وعمرانية فيها ، وأنها فى معظمها دول تشكل الثقافة التقليدية والرغبة فى تبنى نمط الأسرة الكبيرة وكثرة الإنجاب أحد عناصر قيم المجتمع بها .

(ب) دول ذات قاعدة متوسطة للهرم السكانى ، وهى التى تتراوح فيها نسبة الأطفال والمراهقين الصغار بين ٣٥٪ إلى أقل من ٤٠٪ من جملة السكان . وتضم هذه المجموعة كلا من مصر والجزائر وتونس وليبيا . ولا بد من الإشارة هنا إلى أن دخول كل من مصر والجزائر إلى هذه المجموعة يشكل أمرا حديثا ، خاصة بالنسبة لمصر التى كانت أهرامها السكانية ذات قاعدة متسعة حتى وقت قريب ، ثم أحدث تبنى نمط الأسرة الصغيرة وانخفاض معدلات المواليد أثره فى انخفاض نسبة هذه الفئة فى السنوات الأخيرة من القرن العشرين ، وقد سبقت تونس إلى دخول هذه المجموعة .

(جـ) دول تتقلص فيها قاعدة الهرم السكانى ، وهى التى تقل فيها نسبة الأطفال والمعالين الصغار عن ٣١٪ من جملة السكان . وتضم هذه المجموعة كلا من قطر والكويت ولبنان ثم البحرين ، ويلاحظ أن الدول الثلاث الأولى فى حدود ٣٠٪ فأقل ، وأن كلاً من قطر والكويت دولة بترولية ، وكذلك البحرين إلى حد ما ، وتشكل هجرة الذكور البالغين قاعدة الهجرة فى تلك الدول ، ولذلك فإن أى مقارنة للهرم السكانى للمواطنين والوافدين فى تلك الدول تبين أن قاعدة الهرم متسعة بالنسبة للمواطنين ، بينما تتقلص كثيرا لدى الوافدين [١٠] .

أما بالنسبة للسكان النشطين فى فئات العمر (١٥ - ٦٤) فإنه يمكن أيضا تقسيم الدول العربية إلى فئات ثلاث على النحو الآتى :

(أ) دول ترتفع بها نسبة السكان النشطين ، حيث يشكل أولئك ٦٠٪ فأكثر من جملة السكان . وتضم هذه المجموعة من الدول كلاً من المغرب ، وتونس ، ولبنان ، والإمارات ، والكويت ، وقطر ، والبحرين . وهى تضم إلى جانب الدول البترولية التى تجتذب هجرات العمالة دولا أخرى مثل المغرب ولبنان، ويلاحظ أنه فى الدولتين الأخيرتين أدى انكماش قاعدة الأطفال إلى ارتفاع نسبة النشطين .

(ب) دول ذات نسبة مئوية متوسطة من السكان النشطين ، وهى التى تتراوح فيها نسبة السكان النشطين بين ٥٥٪ إلى ٥٩٪ ، وتضم كلاً من مصر ، والجزائر ، والسعودية ، وليبيا ، والأردن ، وجزر القمر ، وجيبوتى . وهذه الدول غير متجانسة فى أساسها الأقتصادى وحجمها السكانى ، ويمكن القول بأن كلا من مصر والجزائر تمران بمرحلة تحول سكانى تتجهان فيه إلى المرحلة الاستقرارية التى ستؤدى إلى ارتفاع نسبة السكان النشطين بهما فى المستقبل .

(جـ) دول تنخفض نسبة السكان النشطين بها عن ٥٥٪ فأقل ، وهى تشمل كلا من العراق ، والسودان ، واليمن ، وسورية ، والصومال ، وموريتانيا . ولعل انخفاض مستويات الخدمات الصحية وارتفاع معدلات الوفيات فى بعض هذه الدول يشكلان بعض أسباب انخفاض السكان النشطين ، وربما كان خروج السكان فى هذه الفئات فى هجرات خارجية للعمل هو السبب فى حالات أخرى كالسودان واليمن .

وأخيراً فإنه يلاحظ أن نسبة المسنين فى مختلف الدول العربية منخفضة ، ففى الوقت الذى تزيد فيه نسبة السكان - فى فئات العمر ٦٥ عاما فأكثر - فى معظم الدول المتقدمة إلى ١٥٪ أو أكثر ، فإنها لا تزيد فى أفضل الدول العربية على ٦٪ فى لبنان ، و ٥٪ فى كل من المغرب وتونس ، وفى مقابل ذلك تنخفض النسبة إلى ٢٪ فأقل فى كل من البحرين ، وقطر ، والكويت ، والإمارات ، والأردن . لكن مراجعة الفئات العمرية التفصيلية لكل من المواطنين والوافدين فى تلك الدول - عدا الأردن - يوضح أن انخفاض هذه النسبة إلى

جملة سكان هذه الدول ينطبق على الوافدين الذين يكونون غالبا فى سن العمل ، أما المواطنون من أبناء تلك الدول فإن نسبة المعمرين أو المسنين ترتفع بينهم أكثر مما يظهر فى تلك النسب العامة .

٣ - التركيب التعليمى :

على الرغم من أن دولاً عربية كثيرة قد أخذت تهتم بنشر التعليم منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، وأن بعضها قد قطع أشواطا هائلة فى ذلك ؛ فإن نسبة الأمية لا تزال مرتفعة فى كثير من الدول العربية ، كما أن المفارقة تكون واضحة كثيرا عند مقارنة نسب كل من الذكور والإناث ، حيث إن ميزان التعليم يكون عادة فى صالح الذكور ، ولا زالت الأمية منتشرة بين أكثر من ثلث الذكور فى كل من مصر والسودان والمغرب واليمن وموريتانيا ، وبين أكثر من نصف الإناث فى كل من مصر والجزائر والسودان والمغرب واليمن وموريتانيا . ولا تتدنى نسب الأمية بشكل واضح إلا فى كل من الأردن ولبنان للذكور والإناث معا (انظر جدول رقم ٥) .

ولعل أخطر التحديات المرتبطة بالمستقبل فى الدول العربية أننا ندخل الألفية الثالثة بهذه النسب المرتفعة للأميين ، فى الوقت الذى أصبحت الأمية المتصلة بالقراءة والكتابة شيئا منتهيا فى العالم المتقدم منذ مطلع القرن العشرين ، وأصبح الحديث فى نهاية الألفية الثانية فى دول العالم المتقدم يدور حول أمية « الحاسوب » أو الحاسب الآلى .

وبالنسبة لكل من نسب استيعاب التلاميذ فى المدارس الابتدائية والثانوية ، فإن ثمة اهتماما كبيرا فى كثير من الدول العربية بذلك ، حتى إن بعضها تجاوز نسبة الاستيعاب ، وخاصة للذكور ، لكن النسب لا تزال منخفضة جدا وتدور فى حدود نصف عدد السكان فى مراحل التعليم الابتدائى والثانوى ، وهى عادة أقل بالنسبة للمرحلة الثانوية ، ويصدق ذلك على نحو خاص فى كل من السودان واليمن وموريتانيا وجيبوتى .

أما التعليم العالى من جامعات ومعاهد عليا ، فقد انتشرت مؤسساته فى كل الدول العربية تقريبا ، عدا الدويلات الصغيرة الفقيرة ، ومع ذلك فإن أعداد الذين أتموا المرحلة الجامعية الأولى أو الحاصلين على دبلومات عليا ودرجات كل من الماجستير والدكتوراه ،

لا تزال تشكل نسبة محدودة جدا من سكان الدول العربية . وإذا كانت صناعة المستقبل ترتبط بشدة وإصرار بالبحث العلمى ، فإن التعليم بدرجاته المختلفة ، هو لبنات البناء اللازمة لتكوين قاعدة علمية وبحثية ، ولا بد من اهتمام أكبر كما وكيفا بالتعليم فى الدول العربية للوقوف على عتبات المستقبل بأقدام أكثر ثباتا .

٤ - صور أخرى من التركيب السكانى :

من الصور الأخرى للتركيب السكانى ما يأتى :

(أ) قوة العمل :

تشكل قوة العمل نسبة منخفضة من القوة البشرية فى كثير من الدول العربية ، وطبقا لآخر تعداد متاح فإن قوة العمل لم تكن تزيد عن نصف السكان إلا فى دولة واحدة ، هى قطر (٥٤,٥٪) ، ولم تزد عن ٤٠٪ من السكان إلا فى ثلاث دول ؛ هى الإمارات (٤٢,٢٪) ، وجزر القمر (٤١,٨٪) ، والبحرين (٤١,٧٪) ، وكانت فى حدود ما بين ثلث السكان وربعهم فى كل من تونس ، والسعودية ، والسودان ، وسورية ، ومصر ، والمغرب ، بينما ترتفع فى الكويت إلى ٣٨,٩٪ ، كما كانت منخفضة عن ربع السكان فى كل من الأردن والجزائر والعراق وليبيا واليمن .

أما خارج القوة البشرية فكانت تزيد فى بعض الدول عن نصف السكان مثل كل من الجزائر والمغرب والبحرين ؛ حيث تراوحت بين ٧٥,٣٪ فى الأولى ، و ٥٥,٤٪ فى الأخيرة ، وفى دول أخرى كانت ما بين ٤٠٪ إلى ٥٠٪ من السكان ؛ وهى الأردن والإمارات والسودان والعراق وعمان ، وتصل ما بين ٣٠٪ إلى أقل من ٤٠٪ فى كل من تونس والسعودية وسورية والكويت واليمن ، وهى تقل عن ٣٠٪ فى كل من قطر وجزر القمر ومصر [١١] . ومن المعروف أن القوة البشرية تضم كل السكان الذين يمكن لهم بدنيا وعقليا أن يعملوا ، أما خارج القوة البشرية فتضم الأطفال والشيوخ والعجزة عجزاً تاماً .

(ب) النشــاط الاقتصــادى :

شكلت الأنشطة الاقتصادية الأولية - من زراعة وصيد وأنشطة استخراجية للمناجم - حصة أساسية من نشاط السكان ، تجاوز ثلث السكان ذوى النشاط فى كل من مصر والمغرب ، وتجاوز نصف السكان النشطين فى كل من السودان واليمن ، بينما كان بين ١٥٪ إلى ٢٥٪ فى كل من الجزائر وتونس وبين ١٠٪ إلى ١٥٪ فى كل من عمان والعراق وليبيا ، ولم يقل عن ١٠٪ سوى فى الأردن والإمارات والبحرين وقطر وجزر القمر .

أما الصناعات التحويلية فلم تزد على ١٠٪ من الأنشطة الاقتصادية للسكان إلا فى كل من تونس (١٦,٢٪) والجزائر (١٧,٨٪) وسورية (١٤,٥٪) والمغرب (١٤,٦٪) ومصر (١٢,٠٪) ، بينما انخفضت عن ٥٪ فى اليمن (٤,٤٪) وتراوحت بين ٥٪ وأقل من ١٠٪ فى كل من الأردن والإمارات والسودان (٥,٣٪) والعراق (٦,٧٪) وعمان (٨,٦٪) وقطر (٦,٩٪) وجزر القمر (٧,٥٪) وليبيا (٧,٢٪) .

بينما احتلت الخدمات العامة وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية أعلى نسبة للأنشطة الاقتصادية ، حيث زادت عن ٤٠٪ من جملة السكان ذوى النشاط فى كل من العراق (٤٩,٤٪) وقطر (٤٧,٩٪) وجزر القمر (٤٩,٤٪) وليبيا (٤٧,٩٪) ؛ فإنها تراوحت بين ٢٥٪ وأقل من ٤٠٪ فى دول أخرى هى الأردن (٣١,٦٪) والإمارات (٣٨,٧٪) والبحرين (٢٩٪) والعراق (٢٥,٢٪) والكويت (٣٣,٢٪) . أما الدول التى شكلت نسبة العاملين بالخدمات بها أقل من ٢٥٪ فكانت تونس (١٨,٨٪) والسودان (١٥٪) ومصر (٢٢,٨٪) والمغرب (١٩,٣٪) واليمن (١٣,٨٪) .

وأخيراً فقد كانت البطالة مرتفعة نسبياً فى بعض الدول مثل الأردن (١٨,٨٪) وتونس (١٦,٢٪) وليبيا (١٢٪) ومصر (١١٪) ، بينما انخفضت فى دول عربية أخرى إلى أقل من ٥٪ من إجمالى السكان فى قوة العمل ، مثل العراق (٤,٧٪) وعمان (٣,١٪) ، ولم تتجاوز النسبة ٥,٠٪ فى كل من الإمارات وقطر ، ولم تسجل حالات بطالة فى كل من المغرب والكويت[١٢] .

(جـ) حالات خاصة من التركيب السكانى :

توجد فى بعض الأقطار العربية مشكلات خاصة ببعض أنواع التركيب السكانى ، ومن هذه المشكلات وجود الأقليات اللغوية والعرقية فى بعض أقطار الوطن العربى مثل اللغة الكردية والأكراد فى العراق ، واللغة البربرية (الأمازيغية) فى دول المغرب وتونس والجزائر والمغرب على نحو خاص ، واللغات والجماعات العرقية المتعددة فى جنوب السودان ، وقد تثير هذه الأقليات اللغوية والعرقية مشكلات أحيانا ، خاصة إذا غذتها قوى خارجية ووقعت عليها ضغوط داخلية .

وقد تشكل الأقليات الدينية الظاهرة نفسها ، بل إن الخلافات المذهبية قد تترك بصماتها على المشكلات أحيانا . وإذا كان وجود السنة والشيعة - بوصفهما مذهبين إسلاميين - قد يفسر بعض المشكلات بين العراق وإيران ، فإنه قد يثير كذلك مشكلات داخل العراق أو البحرين ، ولعل الحرب الأهلية اللبنانية التى استمرت قرابة ١٥ عاما (١٩٧٥-١٩٩٠) تمثل أحد آثار استخدام الدين والمذهب فى نزاعات وطنية ، كما أن ذلك قد يحدث فى أقطار أخرى يرتبط فيها العنف والإرهاب بالفهم القاصر للدين .

وربما يكون من أخطر أنواع التركيب السكانى فى بعض الأقطار العربية ما يرتبط بانخفاض نسبة المواطنين إلى جملة السكان ، ووجود هجرات وافدة تفوق فى العدد والنسبة العنصر الوطنى العربى ، وهذا قائم فى عديد من الدول العربية وبخاصة الإمارات والدول البترولية ذات الأعداد السكانية المتواضعة . وتبلغ نسبة المهاجرين وغير المواطنين إلى جملة السكان أقصاها فى حالة دولة الإمارات العربية المتحدة (٢ , ٩٠٪ من جملة السكان أجانب) ، ثم فى الكويت (٧ , ٧١٪ أجانب) ، ثم فى قطر (٥ , ٦٣٪ أجانب) وذلك فى عام ١٩٩٠ ، ثم يأتى بعد ذلك فى التاريخ نفسه كل من البحرين (١ , ٣٥٪) وعمان (٦ , ٣٣٪) والأردن (٤ , ٢٦٪) والمملكة العربية السعودية (٨ , ٢٥٪) [١٣] .

وكثير من هذه الهجرات الوافدة إلى الدول - البترولية خاصة - فى منطقة الخليج العربى ، هجرات آسيوية من الهند وباكستان والفلبين وكوريا وبقية دول جنوب وشرق آسيا ، وقد أدى ذلك إلى انتشار عادات وتقاليد وأنماط حياة وحضارة تختلف عما يوجد

فى تلك الأقطار العربية ، وفى كثير من الأحيان تشكل هذه العناصر هجرات غير قانونية إلى تلك الدول ؛ وهو يثير كثيراً من الشكوك حولها .

إن المستقبل السكانى للدول العربية ينبغى ألا يأخذ فى حسبانه أولاً حجم السكان ، بل خصائصهم ، خاصة من حيث التركيب الاقتصادى والتعليمى ، وهو أمر يرتبط كلية بصناعة المستقبل ، كما أنه ينبغى للدول العربية أن تضع سياسات سكانية تهدف إلى ترقية الحياة أمام الأجيال الجديدة فى المستقبل ، ولن يكون ذلك قائما إلا إذا تبنت الدول العربية سياسات جديدة فى مجالات التعليم والبحث العلمى وترقية التقنية العربية بحيث لا يكون العرب فى حالة تخلف عن المجتمعات المتقدمة . يومئذ يمكن للعرب أن يعودوا مرة أخرى إلى ركب الدول المتقدمة ، ولن يكون ذلك إلا إذا قامت الشعوب العربية بالإسهام فى الثورة العلمية والتقنية التى تباعد بين الدول الأكثر تقدما وتلك التى لا تشارك فى هذه الثورة وذلك التقدم وترفض الاستجابة للتحدى .

* * *

الهوامش

١ - عبد الرحيم عمران ، سكان العالم العربى حاضرا ومستقبلا ، صندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية، نيويورك ، ١٩٨٨ ، ص ١١٧ .

٢ - البنك الدولي للإنشاء والتعمير ، تقرير عن التنمية في العالم ١٩٩٢ : التنمية والبيئة ، ترجمة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، الأهرام ، القاهرة ، ١٩٩٢ ، ص ٣١٣ .

٣ - أحمد على إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ص ٩١ - ٩٢ . وانظر كذلك :

Population Reports, Johns Hopkins University, Baltimore, September 1988, Series L. No. 7, pp. 2-3 .

٤ - World Population Data Sheet 1999, op. cit.

٥ - محمد صبحى عبد الحكيم وزملاؤه ، الوطن العربى : أرضه - سكانه - موارده ، الأنجلو المصرية ، ١٩٦٨ ، القاهرة ، ص ص ١٤١ - ١٤٣ .

٦ - محمد أحمد الرويثى ، الشخصية الجغرافية للمملكة العربية السعودية : دراسة فى الجغرافيا الإقليمية، مكتبة التوبة ، المدينة المنورة ، ١٩٩٦ ، ص ص ١٥٣ - ١٥٨ .

٧ - عمران سالم احتيوش ، « النمو السكانى والتوسع الحضرى : حالة العالم والجماهرية العظمى » ، في : سعد خليل القزيرى (محرر) ، التحضر والتخطيط الحضرى فى ليبيا ، مكتب العمادة للاستشارات الهندسية ، بنغازى ، ١٩٩٤ ، ص ص ٥٤ - ٥٩ .

٨ - إسحق يعقوب القطب ، « اتجاهات التحضر فى الوطن العربى » ، فى : محمد صبحى عبد الحكيم ، (مشرف) ، التحضر فى الوطن العربى ، معهد البحوث والدراسات العربية ، القاهرة ، الجزء الأول، ١٩٧٨ ، ص ص ٢٠ - ٢٢ .

٩ - انظر فى هذا المجال : حسن الخياط ، المدينة العربية الخليجية ، مركز الوثائق والدراسات الإنسانية ، جامعة قطر ، الدوحة ، ١٩٨٨ ، ص ص ١٧٧ - ٢٠٢ . أحمد على إسماعيل ، العالم الإسلامى : دراسات جغرافية فى الجوانب الحضارية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ١٩٩ - ٢٠٥ .

١٠ - أحمد على إسماعيل ، أسس علم السكان وتطبيقاته الجغرافية ، دار الثقافة ، القاهرة ، ١٩٩٧ ، ص ١٥٢ .

١١ - المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربى ، مصدر سابق ، ص ص ٢١-٢٣ .

١٢ - المصدر السابق ، ص ص ٣٤-٣٥ .

U.N., Department of Economic Social Information and Poalicy Analysis , International Migration Policies 1995 .

• • •

الإدارة السلمية لآثار العولمة في الوطن العربي

د. مصطفى كامل السيد(*)

• مقدمة :

موضوع هذا البحث هو الإدارة السلمية لآثار العولمة فى الوطن العربى . وهو على هذا النحو يفترض أن العولمة قد تكون لها آثار تزيد من تفاقم الأزمات الداخلية التى تمر أو مرّت بها شعوب عربية فى الماضى القريب ؛ مثل السودان ولبنان ، والجزائر ، وإلى حد أقل مصر وتونس ، بل وقد تؤدى إلى انفجار هذه الأزمات فى مجتمعات أخرى لم تعرف حتى الآن درجات عالية من أعمال الاحتجاج الجماعى على نطاق واسع ، أو المقاومة المسلحة للسلطات فيها من جانب جماعات من المواطنين .

ويقتضى توضيح العلاقة بين العولمة والأوضاع السياسية الداخلية فى الدول العربية الإحاطة أولاً بالظروف التى تتحول فيها مطالب مشروعة للمواطنين تتعلق بتحقيق المساواة القانونية وتقريب الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بينهم وبين غيرهم من المواطنين أو تتعلق بالمشاركة السياسية - تتحول إلى أزمة اجتماعية ممتدة زمنياً أو متفجرة لحظياً . ويرتبط ذلك أوثق الارتباط بطبيعة النظام السياسى ، ثم استكشاف مصادر الأزمات المحتملة فى الوطن العربى ، ومصادر الأزمات التى قد تنتجها ظاهرة العولمة ، أو أثر العولمة على الأزمات القائمة . وأخيراً ينتهى هذا البحث المختصر باستعراض لبعض الشروط التى ربما تكفل أن

(*) مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة .

تواجه الدول العربية آثار العولمة هذه بأقل قدر ممكن من العنف فى العلاقة بين الحاكمين والمحكومين .

• الظروف المنتجة للعنف السياسى فى بنية المجتمعات العربية :

هناك دراسات كثيرة تتناول ظاهرة العنف السياسى ، وهى على كثرتها لا تتفق فيما بينها على نظرية محكمة تشرح كل الظروف التى تنتج هذه الظاهرة . بل إن تعريف العنف السياسى فى حد ذاته هو موضع جدل شديد . فهل يقتصر العنف السياسى على العنف المادى ، والذى قد يؤدى إلى الموت أو إصابة من ينالهم بصور مختلفة ، أو إلى الإضرار بممتلكاتهم ؟ أم أنه يشمل أيضاً العنف غير المادى ، والذى يتخذ أشكالا متعددة ، من العنف المؤسسى ، عندما تحرم قوانين ما جماعات من المواطنين من ممارسة حقوقهم الأساسية بلا مبرر مقبول ، استنادا إلى قدرة القهر التى تمتلكها الدولة ، أو العنف البنيوى الناجم عن التفاوت الهائل فى الوصول إلى الأصول وإلى الخدمات ، والذى يترتب عليه أيضا تفاوت هائل فى ظروف الحياة ، ليس فقط من حيث مستويات الدخل والثروة ، ولكن أيضا من حيث مستويات الصحة والمرض ، ومعدل وفيات الأطفال والأمهات الحوامل ، وتوقعات الحياة لهم بل قد يشمل كذلك العنف الرمزى ، الذى يتمثل فى احتقار أشكال ومضامين التعبير الثقافى لجماعات من المواطنين ، والامتهان العلنى أو الضمنى للقيم التى يعتزون بها . ومن المرجح أن هناك روابط وثيقة بين صور العنف الثلاث أو الأربع هذه، ولكن ظروفاً ما قد تحول واحدة منها إلى الأخرى ، وخصوصا تحول الصور الثلاث الأخيرة إلى العنف المادى فى مجال العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، وهى قضية لا تزال بحاجة إلى الكثير من الاجتهاد خصوصا وأن صور العنف المؤسسى والبنيوى والرمزى هى صور دائمة ، لا يكاد يخلو منها مجتمع من المجتمعات . ولكن العنف المادى يتفاوت فى مستوياته وأشكاله من مجتمع إلى آخر ، بل وفى داخل كل مجتمع ، من حقبة زمنية إلى حقبة زمنية أخرى . وليس من المؤكد كذلك أن ينعكس العنف المادى على العلاقة بين الحاكمين والمحكومين ، فقد يكون مستوى العنف المادى بصفة عامة ، أو ما يسمى بالجريمة ، عاليا فى بعض المجتمعات ؛ مثل المجتمع الأمريكى ، ولا يقترن ذلك بالضرورة بمستويات عالية من العنف السياسى (J. Galtung, 1971) .

ومع ذلك ، فربما يمكن قبول نقطة بداية لوجود مركب العنف السياسى ، الذى يشمل المقاومة المسلحة من جانب بعض المواطنين أو جماعات منهم للسلطة الحكومية ، بأشخاصها ورموزها وممتلكاتها أو لجماعات أخرى داخل نفس الدولة ، وما تمارسه الدولة ذاتها من قمع للمواطنين استنادا إلى احتكارها لأدوات القهر . وقد تكون نقطة البداية هذه هى الشعور النفسى بما يسميه عالم السياسة الأمريكى «تيد روبرت جر» بالحرمان النسبى . ويتولد هذا الشعور فى رأيه عن إحساس المواطن أو جماعة من المواطنين بالفارق النسبى بين قدراتهم وتطلعاتهم ، وذلك بالمقارنة بجماعات أخرى من المواطنين. والتمييز الهام هنا هو بين الحرمان المطلق ، وهو الفارق المطلق بين القدرات والتطلعات لأى شخص ، والحرمان النسبى ، وهو شعور فرد معين أو جماعة معينة بأن فردا آخر أو أفراد جماعة أخرى يجدون أنفسهم فى وضع أفضل مما هو (أو هى) عليه من حيث مدى ما تمكنهم قدراتهم من الوفاء به من تطلعاتهم . ولكن هذا الإحساس بالحرمان النسبى لا يؤدى فى حد ذاته إلى الانخراط فى أعمال احتجاج جماعى فى صورة اعتصامات ، ومظاهرات ، ومسيرات ، وإضرابات يسمح بها القانون أو قد لا يسمح ، وذلك إن لم تتوافر شروط مهمة أخرى ؛ منها أن تكون فرص تضييق هذه الفجوة سلميا محدودة أو منعدمة ، ومنها وجود قيادات تولد هذا الشعور بالحرمان النسبى وتوجهه نحو السلطة الحاكمة ، برموزها وأشخاصها ، وممتلكاتها ، على الصعيدين المحلى والقومى ، ومنها وجود تنظيمات تعكف على توظيف هذا الشعور بالحرمان النسبى سياسيا ، وتوافر وانتشار عقائد سياسية أو إيديولوجيات تنسب هذا الشعور بالحرمان إلى مصادره ، وهى هيكل القوة السائد فى المجتمع ، وسياسات وتوجهات الجماعة الحاكمة ، وقد يكون من بين هذه الشروط أيضاً مصادر دعم داخلية أو خارجية لهذه الجماعات أو التنظيمات التى تقف فى صف المواطنين الذين يسودهم هذا الشعور بالحرمان النسبى (Ted R. Gurt ,1970 , D. Apter , 1992 , 1 - 32) .

ومن السهل على المتأمل للأحوال الداخلية للدول العربية خلال العقد الأخير أن يتعرف تلك الحالات التى ظهر فيها هذا الشعور بالحرمان النسبى فى صورة متفجرة ، من المحيط إلى الخليج . فقد جاء فى إحدى الدراسات عن العنف السياسى فى الوطن العربى أنه ينقسم إلى فئتين : العنف الرسمى ، والعنف غير الرسمى ، وقد انخرط فى ممارسة

العنف غير الرسمى بصفة أساسية جماعات وتنظيمات إسلامية ، ثم قوى سياسية تتحدث باسم جماعات إثنية ، كما هو الحال فى العراق وفى السودان ، وكما كان الحال فى لبنان قبل انتهاء الحرب الأهلية باتفاق الطائف فى سنة ١٩٨٩ ، أما القوى الاجتماعية المنخرطة فى هذه الأحداث فقد جاءت أساسا من بين الطلبة والعمال ، ولاحظت هذه الدراسة غياب الفلاحين ، وإن كانت ظروف فرض قانون الإيجارات الزراعية قد تسببت فى بعض المصادمات فى مصر بين الفلاحين وقوات الأمن فى صيف سنة ١٩٩٧ . وأخيرا ، فقد كانت القوات المسلحة فى عدد من الدول العربية شريكا فى هذه الأحداث ، وخصوصا فى الدول التى خضعت للحكم العسكرى بصورة سافرة فى الماضى القريب (حسنين توفيق ، ١٩٩٢ ، ١٢١ - ٢١٣) .

ومن السهل أن نرى انطباق تحليل « تيد روبرت جر » على حالات المواجهات العنيفة هذه فى الدول العربية ، وإن كان من المفيد التمييز بين العنف المقصود من بعض جماعات المعارضة ، وهو ما ينطبق على الجماعات التى تملك تنظيمات مسلحة ، والاحتجاجات الجماعية التى تبدأ سلمياً عادة ، من جانب الطلبة أو العمال ، وتنتهى بمصادمات عنيفة مع قوات الأمن ، التى لا تسمح فى العادة فى الدول العربية بمثل هذه الاحتجاجات الجماعية السلمية التى قد تتخذ صور الاعتصام ، أو الإضراب عن العمل ، أو المسيرات والمظاهرات .

فأعضاء التنظيمات الإسلامية المنخرطة فى أعمال المقاومة المسلحة يشعرون بالحرمان النسبى عندما لا يتمتعون بحق التنظيم القانونى المتاح لغيرهم من القوى السياسية . والتنظيمات المسلحة التى تمثل قوى طائفية تعبر عن شعور هذه الطوائف بأنها لا تحظى بنفس حقوق المواطنة التى يتمتع بها غيرهم من المواطنين . وفى حالات الاحتجاجات الطلابية والعمالية الصرف ، يمكن التعرف على جذور الحرمان النسبى فى تدهور أوضاع الطلبة مثلا بسبب فرض مصروفات إضافية فى الدراسة ، أو بسبب قيود جديدة على أنشطتهم الطلابية ، وفى حالة العمال ، يكون السبب هو فقدانهم المزايا التى كانوا يحصلون عليها فى السابق ، أو احتمال انخفاض أجورهم النقدية أو الحقيقية بسبب تطبيق إجراءات التكيف الهيكلى ، أو غيرها من الإجراءات التى تهدف إلى خفض الإنفاق العام، وزيادة إيرادات ميزانية الدولة .

ومع ذلك فإن من الملاحظ أن الشعور بالحرمان النسبى فى حد ذاته لا يمكن أن يولد لا أعمال الاحتجاج الجماعى ولا مواجهات عنيفة مع قوات الأمن . فعلاقات القوة بين الحاكمين والمحكومين واضحة ومحددة فى الوطن العربى ، ولم يعرف عن الحكومات العربية أنها تتعامل بالرفق مع من يعترضون على سياساتها . ولذلك فلا بد من البحث عن الظروف التى تجعل هذه الجماعات تتجاهل علاقات القوة هذه أو تتحداها بالمخاطرة بتحمل نتائج الخروج على القواعد المحددة سلفا للعلاقة بين الحاكمين والمحكومين . ولعل أهم هذه الظروف هى عدم وجود قنوات للتعبير السلمى عن مطالب القوى السياسية والجماعات الاجتماعية المختلفة ، أو أن هذه القنوات موجودة ، ولكنها لا تعمل بفاعلية . كما أنه مما يسهل القيام بأعمال الاحتجاج والمقاومة المسلحة هذه وجود قيادات تتبنى بصفة عامة مواقف هذه القوى أو الجماعات ، وتسعى إلى تسييس أسباب المواجهة ، بأن تنسب للحكومة القائمة المسئولية عن تدهور أوضاع الجماعات التى تتحدث هذه القيادات باسمها ، وتنشر عقيدة سياسية أو إيديولوجية تؤكد ضرورة مقاومة هذه الأوضاع ، وتزيد من شعورها بهذا الحرمان .

لقد أنتج هذا الشعور بالحرمان النسبى مواجهات عنيفة بين معظم الحكومات العربية ، وفئات متباينة من مواطنيها خلال العقدين الماضيين ، على نحو شمل تقريباً كل الدول العربية من المحيط إلى الخليج . فهل ستتكرر الظروف التى أنتجت مثل هذه المواجهات فى الماضى ، وعلى نفس المستوى ، أم أن حدتها ستزيد أو أنها ستتوقف أو تقل ؟ هذا هو ما تحاول الأقسام التالية الإجابة عنه .

• الظروف المنتجة للحرمان النسبى فى الدول العربية :

يمكن تقسيم الجماعات المنخرطة فى المواقف التى تؤدى إلى مواجهات عنيفة مع قوى الأمن أو تنطوى على المقاومة المسلحة لقوى الأمن هذه إلى فئتين :

١ - قوى اجتماعية تستهدف أساسا التعبير السلمى عن ضيقها بأوضاع تسبب تدهورا فى ظروف حياتها بصفة عامة ، ويأتى الطلبة والعمال فى مقدمة هذه القوى . ويمكن أن ينخرط فيها كل من فقراء المدن والفلاحين .

٢ - تنظيمات مسلحة تعبر عن قوى سياسية تدافع عن عقيدة سياسية عامة أو عن تطلعات جماعات إثنية محددة .

وأهمية هذا التمييز أنه يسهل استكشاف الظروف التى قد تؤدى إلى تكرار المواجهات العنيفة فى المستقبل . وبصفة عامة يمكن القول بأن الأوضاع الاقتصادية هى الدافع الأول لأعمال الاحتجاج الجماعى هذه - بصفة عامة - بينما تتعلق المواجهات المسلحة ببنية النظام السياسى وبدرجة المشاركة التى سمح بها ، وجدوى هذه المشاركة . وإن كان مثل هذا التمييز ليس قاطعا على أرض الواقع على النحو الذى قد تصوره هذه الدراسة على سبيل التوضيح .

ويمكن القول بأن الظروف المنتجة لأعمال الاحتجاج الجماعى السلمى من جانب الفئة الأولى تتعلق أساسا باتساع الفارق بين قدراتهم المادية أو دخولهم الحقيقية ، وما يرتضونه باعتباره الحد الأدنى لمعيشة كريمة ، أو باعتباره الحد « اللائق » بالمقارنة بجماعات أخرى . وترتبط هذه الظروف بأوضاع الاقتصاد الوطنى ، والذى يتأثر بالاقتصاد العالمى ، وبقدرة الحكومة على تقديم الخدمات الاجتماعية المناسبة من توفير فرص العمالة ، وإتاحة التعليم والخدمات الصحية وغيرها لكل المواطنين بشروط يسيرة . وهو ما يتوقف بدوره على قدرة الحكومات العربية على تعبئة الموارد المناسبة للإنفاق على هذه الخدمات وغيرها من أوجه الإنفاق الحكومى ، ويتوقف كذلك على السياسات التى ستتبعها الحكومات العربية فى هذا المجال . وتثير هذه الملاحظة عددا من الأسئلة :

أولا : ما آفاق النمو بالنسبة للاقتصاديات العربية فى المستقبل القريب ، وما مدى انعكاس ذلك على الإيرادات الحكومية ؟

ثانيا : ما آفاق مستويات الإنفاق على الخدمات الاجتماعية من جانب الحكومات العربية ، وما حدود الحاجة إلى مثل هذا الإنفاق فى ذلك المستقبل القريب ؟

ثالثا : ما السياسات التى ستتبعها الحكومات العربية فى السنوات القادمة ، والتى من شأنها أن تؤثر على شعور الجماعات المختلفة بين مواطنيها بالحرمان النسبى .

وبالنسبة للسؤال الأول من هذه الأسئلة ربما يكفى الاسترشاد بمعدلات النمو للاقتصادات العربية فى عقد التسعينيات ، والاستشهاد بتوقعات بعض المؤسسات المالية

بالنسبة لآفاق النمو فى الاقتصادات العربية خلال السنوات القادمة ، مع محاولة التعمق فى فهم الاعتبارات الحاكمة لنمو الاقتصاديات العربية ، بحكم الهياكل المتباينة لهذه الاقتصاديات .

أما بالنسبة للسؤال الثانى فإنه يقتضى التعرف على مصادر زيادة الطلب على الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الحكومات عادة ، سواء بالنسبة لقدرات المواطنين أو بالنسبة إلى تطلعاتهم ، ومدى قدرة الحكومات العربية على الوفاء بهذه التطلعات .

أما السؤال الثالث : فإنه يتعلق بتصور الحكومات العربية لدورها الاقتصادى والاجتماعى ، خصوصا وأن معظمها يأخذ بسياسات التكيف الهيكلى إما عن اقتناع بها أو نزولا على رغبة أطراف عالمية متنفذة .

• آفاق النمو بالنسبة للاقتصادات العربية :

تجمع كل المصادر الدولية والعربية على أن معدلات النمو الاقتصادى فى الدول العربية بلغت أعلاها فى السبعينيات ، ثم أخذت تتباطأ فى الثمانينيات ، حتى تحولت إلى معدلات سالبة فى التسعينيات ، فوفقا لتقرير التنمية البشرية ، كان معدل النمو السنوى للناتج القومى مقيسا بنصيب الفرد منه للوطن العربى ككل هو ٢,٧٪ فى المدة من ١٩٦٥ حتى ١٩٨٠ ، ثم تباطأ حتى أصبح معدلا سلبيا فى الفترة من ١٩٨٠ حتى سنة ١٩٩٥ بمقدار – ٢,٨٪ (RDH, 1998 , 231) .

ولا تختلف المصادر الأخرى فى حساب هذا الاتجاه ، فوفقا للتقرير الاقتصادى العربى الموحد كان حجم الناتج المحلى الإجمالى لكل الدول العربية ، مقوما بالأسعار الجارية فى سنة ١٩٩٠ أقل منه فى سنة ١٩٨٠ بنسبة تقترب من ٥٪ تقريبا ، وكان أعلى معدل للهبوط هو فى الدول العربية المنتجة للنفط حيث كان هذا الهبوط بنسبة ١٦٪ تقريبا ، أما الدول العربية غير المنتجة والمصدرة للنفط فقد حققت معدل نمو بلغ ١٤٪ تقريبا خلال هذه الفترة ، أى بمعدل نمو سنوى مقداره ١,٤٪ . ولا شك أن كل هذه المعدلات سوف تكون أكثر انخفاضا إذا ما قيست بالأسعار الثابتة أو بنصيب الفرد منها (ت . أ . ع . م . ١٩٩١ ، ١٦٤) ، ولمعرفة ما إذا كان هذا الاتجاه النزولى فى أداء الاقتصادات العربية سيستمر عموما فى المستقبل أم أنه سينعكس بالارتفاع ، فإنه من

الضرورى معرفة العوامل التى تتحكم فى معدل النمو هذا . وتأتى صادرات النفط فى مقدمة هذه العوامل ، وتليها الصادرات الأخرى . فمن المعروف للكافة أن عدداً كبيراً من الدول العربية يعتمد على هذه الصادرات إما بطريقة مباشرة مثل الدول العربية أعضاء منظمة الأوبيك وغيرها ممن يشاركون عضوية منظمة الأوبيك ، أو غير النفطية أساسا ، مثل سوريا والأردن واليمن ومصر والسودان وفلسطين والتى تعتمد على تحويلات العاملين من مواطنيها فى الدول الخليجية . وأخيرا ، فنقل النفط فى حد ذاته يمثل دخلا إضافيا لبعض الدول العربية عن طريق مرور أنابيب النفط الدولية فى أراضيها أو عن طريق عبور ناقلات النفط فى مياهها الإقليمية ، وهذا هو الحال مثلا بالنسبة لمصر . وأخيرا تشكل السياحة مصدرا مهما للدخل فى عدد من الدول العربية ، مثل السياحة الدينية فى المملكة العربية السعودية ، وفى فلسطين ، والسياحة الثقافية والترفيهية فى بلاد مثل المغرب وتونس ومصر .

لقد انخفض سعر النفط منذ منتصف الثمانينيات عما كان عليه فى أولها ، وتراجع إلى مستوى يقرب أو حتى يقل عما كان عليه فى سنة ١٩٧٣ ، وحتى بعد الزيادة التى طرأت عليه فى ١٩٩٦ ، فلا شك أن القوة الشرائية لبرميل من النفط فى نهاية القرن العشرين هى أقل بكثير مما كانت عليه فى النصف الأول من السبعينيات . وكانت نتيجة ذلك أن الإيرادات النفطية للدول العربية قد أخذت فى الانخفاض منذ سنة ١٩٨٥ من قرابة ٧٥ بليون دولار فى ذلك العام إلى ٤٥ بليون فى العام الذى يليه مباشرة ، أى بنسبة تبلغ ٤٠٪ فى عام واحد ، ومع أنها عادت إلى الارتفاع فى الأعوام التالية إلا أنها لم تبلغ مستوى سنة ١٩٨٥ إلا فى سنة ١٩٩٠ عندما أدت حرب الخليج الثانية إلى ارتفاعها من ٤٩,٧ بليون دولار فى سنة ١٩٨٨ إلى ٧٣,٨ بليون فى سنة ١٩٨٩ ثم إلى ٨٩,٤ بليون فى سنة ١٩٩٠ (ت.أ.ع.م. ، ١٩٩١ ، ٢٢٣) ، ثم تراجعت هذه الإيرادات خلال النصف الأول من التسعينيات بالمقارنة بما بلغته فى سنة ١٩٩٠ ، ولكنها عادت إلى الارتفاع فى سنة ١٩٩٦ فوصلت إلى ١١٣,٤ بليون دولار ، ثم انخفض سعر النفط بمقدار النصف بين عامى ١٩٩٧ و ١٩٩٩ قبل أن يعود إلى الارتفاع مرة أخرى فى ربيع سنة ١٩٩٩ ، وكان قد وصل قبلها إلى أقل من سعره الحقيقى فى سنة ١٩٧٣ .(The Economist, March 6. 1999, 17)

ولذلك فإن القيمة الحقيقة لهذه الصادرات النفطية قد تراجعت كثيرا عن الحد الأقصى الذى بلغته سنة ١٩٨٠ عندما كانت تقدر بـ ٢٩٦,٨٪ على أساس أسعار سنة ١٩٩٥ فقد أخذت فى الهبوط منذ سنة ١٩٨٥ باستثناء سنة ١٩٩٠ ، وأخذت فى تجاوز هذا المستوى فى سنة ١٩٩٦ ، ثم عادت لتتدهور بعده . ويعكس هذا التحسن النسبى فى الحقيقة زيادة الكميات المصدرة من النفط ، لأن السعر الحقيقى لبرميل النفط قد انخفض منذ سنة ١٩٨٥ عن مستواه فى سنة ١٩٨٥ ، وبلغ الانخفاض فى الأسعار الحقيقية أقصاه عامى ١٩٩٤ و ١٩٩٥ عندما كان أقل من ثلثى مستوى أسعار سنة ١٩٧٤ ، ومع الارتفاع فى أسعار النفط فى سنة ١٩٩٦ ظلت قيمتها الحقيقية أقل مما كانت عليه فى سنة ١٩٧٤ بنسبة ٢٠٪ تقريبا وأقل من حدها الأقصى فى سنة ١٩٨٠ بنسبة تبلغ ٦٠٪ تقريبا . ومع ذلك فمن المحتمل أن تحافظ أسعار النفط على المستوى الذى بلغته فى سنة ١٩٩٩ وهو حوالى ١٨ دولاراً للبرميل أو تتحسن قليلا ؛ وذلك لأن الطلب المتوقع على النفط قد يستمر على نفس مستواه السنوى خلال نصف العقد الأخير وهو (١,٩٪) ، وهو يزيد عن معدل الزيادة السنوية فى إمدادات النفط خلال نفس هذه الفترة وهو (١,٣٪) وخصوصا إذا ما حافظت كبريات الدول المصدرة للنفط على قدر من الانضباط فى سوق النفط الدولية لتجنب انهيار أسعار النفط إلى المستوى الذى بلغته فى بداية سنة ١٩٩٩ .

ولهذا السبب ، فقد تحافظ الدول العربية على معدلات نمو متواضعة فى نهاية القرن العشرين ، تصل حسب تقديرات صندوق النقد العالمى إلى ٢٪ قد ترتفع إلى ٣,٣٪ فى سنة ٢٠٠٠ ، وبذلك يكون العقد الأخير من القرن العشرين ، والذى حققت فيه الاقتصادات العربية معدل نمو فى ناتجها المحلى الإجمالى قدره ٣,٥٪ أفضل نسبيا من عقد الثمانينات عندما انخفض هذا المعدل إلى ٣٪ (IMF.WEO,May1999) .

والملاحظ أن عددا من الدول العربية قد فتح أسواقه للاستثمار الأجنبى وفق أسس وضوابط محددة ، وذلك لاستقطاب رأس المال الأجنبى ، ويعكس ذلك إجراءات تحرير التجارة الخارجية فى الدول التى كانت تقيد منها مثل مصر والجزائر وتونس والمغرب والأردن ، بموجب الاتفاقات التى وقعتها هذه الدول مع كل من صندوق النقد الدولى والبنك الدولى . وإذا كان ذلك قد اقترن حتى الآن بمعدلات نمو متواضعة ، فلعل ذلك يشير إلى أن أثر العولمة على الاقتصادات العربية قد لا يكون حاسما بطريقة أو بأخرى

خلال العقد القادم ؛ أى أنه قد لا يؤدى إلى زيادة كبرى فى معدلات نمو الاقتصادات العربية ، وقد لا يؤدى أيضا إلى انخفاض حاد فى هذه المعدلات . وربما يعود ذلك إلى أن الوطن العربى ليس فى مقدمة الأقاليم الجاذبة للاستثمارات الأجنبية ، كما أن الدول العربية من جانبها تحاول ، حتى مع الانفتاح على الأسواق الخارجية ، الحيلولة دون أن يؤدى ذلك إلى انهيار المشروعات الوطنية فى قطاعات الإنتاج والخدمات المختلفة ، فلم يتجاوز تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى كل الدول العربية ٢٣٩٤ مليون دولار خلال الفترة من ١٩٩٢ حتى ١٩٩٧ ؛ وكان الوطن العربى بذلك من أقل أقاليم العالم اجتذابا لهذه الاستثمارات بعد دول أفريقيا جنوب الصحراء OECD .

وفيما يتعلق بالسؤال الثانى حول العوامل المختلفة التى تتحكم فى نمو الطلب على الخدمات الاجتماعية التى تقدمها الحكومات العربية ، ومدى تأثرها بظاهرة العولمة ، يلاحظ أولا أن هناك عدداً من العوامل سوف يؤدى إلى زيادة هذا الطلب بصفة مستقلة عن العولمة ؛ من هذه العوامل الزيادة الطبيعية للسكان ، وزيادة السكان فى الشرائح العمرية الشابة ، ونمو التحضر فى المجتمعات العربية ، بالإضافة إلى انتشار التعليم . وتضاف إلى ذلك العوامل المرتبطة بالعولمة مثل زيادة التعرض لأدوات الإعلام التى تعرض صور المجتمعات الأجنبية الأكثر ثراءً سواء كانت تلك هى أدوات الإعلام المحلية أم الأجنبية التى أصبحت فى متناول قطاعات واسعة من المواطنين ، فضلا عن نمو احتكاك المواطنين العرب بهذه المجتمعات عن طريق السفر إليها للدراسة أو للعمل أو لمجرد السياحة .

وفيما يتعلق بنمو السكان ، فمن المحتمل أن يستمر المعدل الإجمالى لنمو السكان فى التباطؤ الذى لوحظ خلال سنوات التسعينيات ، حيث أخذ هذا المعدل ينخفض تدريجيا من ٢,٨٪ فى سنة ١٩٩١ حتى وصل إلى ٢,٥٪ فى سنة ١٩٩٦ ، وسوف يكون ذلك هو الحال فى كل الدول العربية تقريبا مع استثناءات محددة مثل لبنان (ربما نتيجة عودة المهاجرين بسبب انتهاء ظروف الحرب الأهلية) ، وقطر . ومع ذلك فإن نسبة الشباب بين هؤلاء السكان سوف تتزايد فى معظم هذه البلدان . وعلى الرغم من عدم توافر بيانات عن هذه الشريحة العُمرية تحديداً (١٥ - ٤٥ سنة) إلاّ أن البيانات المتوافرة عن الشريحة (١٥ - ٦٥) تضم هذه الشريحة ، وقد تزايدت نسبتها إلى إجمالى السكان فى النصف

الأول من هذا القرن (١٩٩٠ - ١٩٩٥) فى الأردن وتونس والجزائر وسوريا والعراق وفلسطين ولبنان ومصر والمغرب واليمن ، وإذا كانت هذه النسبة تتناقص فى الدول الخليجية وليبيا تحديداً فربما يعود ذلك إلى عودة العمال المهاجرين إلى بلادهم وهم ممن ينتمون إلى هذه الفئة العُمرية . وإذا كانت الدول العربية تخصص فى العادة نسبة مهمة من إنفاقها الحكومى على التعليم لا تقل عن ١١٪ من هذا الإنفاق بحسب التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ووصلت إلى ما يتجاوز ربع هذا الإنفاق فى بلدان مثل الجزائر والمغرب ، فمن المحتمل أن يؤدى ذلك إلى ارتفاع نسبة المتعلمين بين إجمالى السكان . وفى الواقع ، ووفقا لبيانات نفس المصدر ، لم يقل عدد من يعرفون القراءة والكتابة عن ٥٠٪ فى سنة ١٩٩٣ إلاّ فى عدد محدود من الدول العربية هى جيبوتى والسودان والصومال وعمان ومصر والمغرب وموريتانيا واليمن ، وفى حالة مصر ارتفع حجم هذه الفئة فى تعداد سنة ١٩٩٦ إلى ٦٢٪ من إجمالى السكان ، كما أن نسبة القيد الإجمالية فى التعليم الابتدائى والإعدادى والثانوى بالمقارنة بالسكان فى سن التعليم لم تقل عن ٥٠٪ من إجمالى السكان فى سنة ١٩٩٣ إلاّ فى عدد محدود من الدول العربية لم يزد على خمس هى السودان والصومال والمغرب وموريتانيا واليمن ، بينما تجاوز ٨٠ ٪ من إجمالى السكان فى هذه الفئة العُمرية فى الإمارات والبحرين وليبيا ، وتراوحت الدول العربية الأخرى بين هذين المعدلين. وأخيرا ، يلاحظ أن الدول العربية تنقسم من حيث مستويات التحضر فيها إلى ثلاث مجموعات . فى المجموعة الأولى تسود المناطق الحضرية تماماً فينكمش سكان الريف إلى أقل من ٢٥٪ من السكان ، وكان هذا هو الحال فى الكويت (٣٪) ، وفى قطر (٩٪) ، وفى البحرين (١١٪)، وفى لبنان (١٤٪) وفى الإمارات (١٧٪) ، وفى السعودية (٢١٪) ، وفى الأردن (٢٣٪) . وفى المجموعة الثانية ، يتراوح سكان الحضر بين ربع السكان ونصف السكان ، ولذلك تتراوح نسبة سكان الريف من نصف السكان إلى ثلاثة أرباع السكان ، وتشمل هذه المجموعة العراق (٢٦٪)، والجزائر (٤٦٪) ، وسوريا (٤٩٪) ، والمغرب (٥٣٪) ، ومصر (٥٦٪) ، واليمن (٦٨٪) والصومال (٧٥٪) ، وأخيرا تشمل المجموعة الثالثة الدول العربية التى يقل فيها سكان الحضر عن ربع السكان .

(التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٧ ، ص ٢٤٢)

وقد تزايد سكان المدن فى الوطن العربى منذ السبعينيات ، فقد ارتفعت نسبتهم من ٣٩٪ فى سنة ١٩٧٠ إلى ٥٤٪ فى سنة ١٩٩٥ . ويتوقع تقرير التنمية البشرية أن يصلوا إلى قرابة ثُلثى السكان (٦٦٪)مع نهاية النصف الأول من العقد الثانى للقرن الحادى والعشرين . ويعيش خُمس السكان فى الوطن العربى فى مدن يزيد عدد المقيمين فيها عن ٧٥٠ ألف نسمة . (PNUD, 1998.230) .

وكل هذا يعنى أن المواطنين العرب فى العقد القادم سيكونون أكثر عدداً ، وشباباً ، وأعلى تعلماً وتحضراً ، وهذا من شأنه أن يزيد من طلبهم على الخدمات الحكومية المختلفة من تعليم وصحة ومرافق ، كما سوف يطلبون مساواتهم بالأقاليم والمناطق التى تتوافر فيها الخدمات على نحو أفضل .

ومن ناحية أخرى ، فإن أثر العولمة على هؤلاء المواطنين سوف يبدو من خلال تعرضهم لصورة المجتمعات الأجنبية كما تطرحها أدوات الإعلام الوطنية والعالمية . ولا شك أن هناك درجة تعرض عالية لأوضاع هذه المجتمعات كما تطرحها أجهزة إعلامها من خلال برامج شبكات التليفزيون المحلية ، ومن خلال القنوات التى يشاهدها المواطنون العرب الذين يمتلكون أجهزة استقبال لتلقى إرسال الشبكات العالمية التى تتبع أكبرها المجتمعات الغربية . وطبقاً للبيانات المتوافرة فى بداية التسعينيات تجاوزت بعض الدول العربية معدلات امتلاك التليفزيون لكل مائة من السكان السائدة لدى مستويات التنمية البشرية العالية ، وبلغت هذه النسبة أقصاها فى عمان (٥ , ٧٥جهاز) ، تليها قطر (٥ , ٤٤جهاز)، والبحرين (٤ , ٤١ جهاز) ، والسعودية (٩ , ٢٦جهاز) والكويت (١ , ٢٧جهاز) ، بينما بلغ المتوسط لكل الدول ذات مستوى التنمية البشرية العالية ٧ , ١٧ جهاز لكل مائة من السكان . ومن ناحية أخرى لم تصل أى من الدول العربية إلى معدلات قراءة الصحف السائدة لدى مستويات التنمية البشرية العالية بين الدول النامية ، والتى تصل إلى ٨ , ٢٧ نسخة صحيفة لكل مائة من المواطنين ، وكانت أعلى هذه النسب فى كل من الكويت (٢١) ، وقطر (٧ , ١٨) ، والإمارات (٧ , ١٥) ولبنان (٧ , ١١) ، بينما كانت أقل من ١٠ فى كل الدول العربية الأخرى ، وبلغت أدناها فى عدد من الدول العربية الأخرى حيث تراوحت بين ١ , ١ و ٥ , ١ نسخة صحيفة . وتدنت نسبة امتلاك أجهزة التليفزيون إلى أقل من ١٠ أجهزة لكل مائة من السكان فى كل الدول العربية الأخرى باستثناء مصر حيث بلغ المعدل فى بداية التسعينيات ٩ , ١٠ جهاز (المصدر السابق ، ٢٢٩) .

ومع ذلك ، لا يبدو أن العالم العربى سيكون من بين أقاليم الجنوب الأكثر تعرضاً لتأثير العولمة على المواطنين ، فإحدى القنوات الرئيسية للعولمة هى الاتصال بشبكة الإنترنت ، أو امتلاك جهاز الحاسب الآلى أو حتى قراءة الصحف ، وبالنسبة لكل هذه المؤشرات كان المتوسط بالنسبة للعالم العربى فى أواخر التسعينيات أقل من المتوسط العام للدول النامية ، فبينما بلغ عدد المشتركين فى شبكة الإنترنت ٠,٢ من كل ألف من السكان أو اثنين بين كل عشرة آلاف فى الوطن العربى كان المتوسط العام للدول النامية هو ٢,٦ أو ستاً وعشرين بين كل عشرة آلاف ، بينما بلغ فى الدول المتقدمة ١٧٩ لكل عشرة آلاف وعلى مستوى العالم ٤٨ لكل عشرة آلاف ، وكان عدد الحائزين لأجهزة الحاسب الآلى هو ٥٧ لكل عشرة آلاف فى الوطن العربى بينما وصل إلى ١٨٢ فى الدول النامية و ١٥٦٣ فى الدول المتقدمة و ٤٣٦ على مستوى العالم . أمّا بالنسبة للقراءة ، ومؤشرها هو عدد النسخ المكتوبة أو المطبوعة المتاحة لكل ألف من المواطنين ، فقد تدنت معدلاتها كثيراً فى الوطن العربى . وقد تفوق العالم العربى فى هذا الصدد فقط على أفقر أقاليم العالم وهى أفريقيا جنوب الصحراء وجنوب آسيا ، فلم يتجاوز هذا المعدل ٢,٩ طن لكل ألف من المواطنين فى الوطن العربى ، بينما كان المتوسط للدول النامية هو ٥,٢ طن وللدول الصناعية ٧٨,٢ طن ، وبلغ على مستوى العالم ٢٠,٩ طن . ومؤشر العولمة الوحيد الذى تفوق فيه الوطن العربى على نحو ملحوظ هو الاتصالات التليفونية الدولية التى وصلت إلى ٩ دقائق لكل واحد من سكان الوطن العربى ، بينما كانت ٢,٨ على مستوى الدول النامية و ٤١,٦ دقيقة فى الدول الصناعية ، ووصلت إلى ١٠,٩ دقيقة على مستوى العالم . والإقليم النامى الوحيد الذى تفوق على الوطن العربى فى هذا الصدد هو شرق آسيا والذى يضم الدول الصناعية الجديدة ؛ حيث كان حظها من هذا المؤشر هو الأعلى على مستوى العالم ؛ إذ بلغ ٤١,٩ دقيقة لكل واحد من سكانها . وبطبيعة الحال هناك فوارق مهمة داخل الوطن العربى ، وربما تتبع هذه الفوارق تقسيم الوطن العربى إلى ثلاث مجموعات ، تشمل الأولى الدول النفطية ذات الكثافة السكانية المحدودة مثل دول الخليج ، وتشمل الثانية الدول ذات الكثافة السكانية العالية ، وتشمل الثالثة الدول الأقل نموا فى الوطن العربى .

وعلى أى الأحوال ، فإن هذه المؤشرات تكشف عن أن المواطنين العرب سوف يتعرضون لتأثير العولمةمن خلال وسائل الاتصال التى يملكونها . ولكن تأثير العولمة هذا

داخل الوطن العربى سوف يكون أقل من تأثيرها على أقاليم أخرى فى العالم النامى بحكم تعرضها الأكثر كثافة من خلال امتلاك مواطنيها لعدد أكبر من قنوات العولمة .

وبرغم أنه من الصعب الربط بين الوصول إلى أدوات العولمة ومستوى تطلعات المواطنين ، إلا أنه يمكن القول إن زيادة عدد من يمتلكون قنوات العولمة قد يرتبط بارتفاع مستوى تطلعاتهم إلى الوصول ، ليس إلى مستويات معيشة قريبة مما يعرفونه عن الدول المتقدمة فحسب ، ولكن إلى أن يتمتعوا أيضا بقدر كبير من الحقوق المتاحة للمواطنين فيها .

وهكذا ، فإذا كان من المحتمل أن يرتفع مستوى تطلعات المواطنين العرب إلى مستويات معيشية أفضل وإلى توفير الاحترام لحقوقهم المدنية والسياسية تحت عوامل تحسين التعليم ، والتحضر ، والتعرض لأدوات الإعلام ، وكل هذا يجعلهم أكثر عرضة لتأثير العولمة ، فإنه ليس هناك ما يشير من ناحية أخرى إلى أن قدرات الحكومات العربية على الوفاء بهذه التطلعات سوف تزداد كثيراً خلال السنوات القادمة وذلك لسببين . أولهما أن إيرادات هذه الدول قد لا تزيد كثيرا . صحيح أنها كانت تتصاعد خلال النصف الأول من التسعينيات بمعدل يتجاوز ٦٪ سنوياً ، إلاّ أن إنفاقها كان يقل فى نفس الفترة ، فقد تناقص ، حسب التقرير الاقتصادى العربى الموحد من ١٨٤ بليون دولار فى سنة ١٩٩١ إلى ١٧١ بليون دولار فى سنة ١٩٩٦ ، بنسبة ٧٪ ، وذلك بهدف الحد من العجز فى ميزانياتها والذى انخفض بالفعل من ٦٩ بليون دولار أو ١٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى إلى ١٥ بليون دولار أو ٣٪ من هذا الناتج . وسوف تجتهد الحكومات العربية للحيلولة دون تزايد النفقات على نحو يؤدى إلى تفاقم العجز مرة أخرى خلال السنوات القادمة . (التقرير الاقتصادى العربى الموحد ، ١٩٩٧ ، VIII) .

ومن ناحية أخرى ، فإن أخذ معظم هذه الحكومات بسياسات التكيف الهيكلى سوف يجعلها تتردد فى توسيع نطاق الخدمات العامة كثيراً ، وسوف يجعلها تميل إمّا إلى ربط تقديم هذه الخدمات بدفع المواطنين مقابلاً لها أو بتحويل المسئولية عن تقديم هذه الخدمات إلى القطاع الخاص بل والشركات والمؤسسات الأجنبية . وهو اتجاه ملحوظ فى عدد كبير من الدول العربية ، وخصوصا فيما يتعلق بكل من خدمات التعليم والصحة . فضلاً عن تخلى معظم الدول العربية عن سياسة توفير فرص العمل لمواطنيها .

وهكذا ، يمكن القول بأن تأثير العولمة على فجوة الحرمان النسبى لدى المواطنين العرب سوف يتمثل فى أنهم من المحتمل أن يتعرضوا بدرجة أكبر لتأثير العولمة بحكم مستويات التعليم والتحضر وامتلاك أدوات المعرفة الأعلى والتى ستميز الوطن العربى خلال السنوات القادمة على نحو يرفع من مستوى تطلعاتهم لما ينبغى أن توفره لهم دولهم من مستويات المعيشة وحقوق المواطنة بما تستلزمه من توفير الحريات المدنية والسياسية على قدم المساواة لهم (ولهن) جميعا ، ومن ناحية أخرى فإن اتباع الحكومات العربية لتوصيات المؤسسات المالية والدولية ، والتى يزداد دورها فى ظل عولمة الاقتصاد ، سوف يجعلها تتردد كثيراً فى زيادة إنفاقها على الخدمات العامة أو فى الاضطلاع مباشرة بتوفير فرص العمل أو رفع مستويات الدخل للمواطنين من خلال اتباع سياسات الدعم بكافة صوره ، وهو ما كان سمة أساسية لسياساتها حتى عهد قريب .

ومن شأن ذلك كله أن يؤدى إلى اتساع فجوة الحرمان النسبى لدى المواطنين الذين يتعرضون مباشرة لتأثير العولمة . ولكن هذا فى حد ذاته لا يعنى اندفاع هؤلاء المواطنين للانخراط فى أعمال الاحتجاج الجماعى ، أو العنف السياسى ، فذلك يتوقف على شروط أخرى سبق ذكرها ، وهى مدى توافر قنوات للتغيير السلمى للسياسات وللحكومات ، ووجود التنظيمات والقيادات التى تقوم بتعبئة المواطنين الذين يشعرون بهذا الحرمان النسبى ، وانتشار العقائد السياسية التى تنسب المسئولية عن التردى - النسبى أو المطلق - لأوضاع المواطنين إلى دور السلطة العامة فى البلدان المعنية .

• الأوضاع السياسية المولدة للاحتجاج الجماعى والعنف السياسى :

الشرط الأول الذى يحول دون انتقال مشاعر الحرمان النسبى إلى أعمال احتجاج جماعى أو حتى مقاومة عنيفة للسلطات الحاكمة هو وجود قنوات سلمية فعالة للتعامل مع الجذور الدفينة للحرمان النسبى ، وتوفير فرصة تحسين أوضاع الجماعات التى قد يحركها هذا الشعور . وقد أبدعت المجتمعات السياسية الحديثة عدداً من الآليات للتعامل مع مثل هذه المواقف ، وتستند هذه الآليات كلها إلى الاعتراف بأن التباين فى المصالح بين الجماعات المختلفة داخل المجتمع هو أمر طبيعى وعادى ، بل إن التناقض فى هذه

المصـــالح هو من طبيعة الأشياء . فمصلحة المستهلكين مثلا هى انخفاض الأسعار ، ومصلحة المنتجين رفعها ، ومصلحة العمال رفع الأجور ، ومصلحة أصحاب العمل خفضها ، ويتبع ذلك أن سلامة المجتمع ليست فى تجاهل هذا التباين فى المصالح ، ومحاولة قمع أى محاولة للتعبير عنه ، وإنما فى إيجاد السبل أو الآليات التى تسمح بالتوفيق بين أصحاب هـذه المصالح ، وتجنب أن يؤدى التباين فى المصالح إلى توتر وصراع قد يصل إلى حدود دموية .

وهناك نوعان أساسيان من آليات التعامل مع تباين المصالح هذا فى المجتمعات الليبرالية ، أو يتعامل مع تباين المصالح بين المواطنين باعتبارهم أطراف عملية الإنتاج ، فهم عُمّال أو أصحاب عمل ؛ فلاحون ومُلاك أرض ؛ عاملون وممثلون لأجهزة الإدارة ؛ ومن ثم يجرى التفاعل بين نقابات العمال واتحادات أصحاب الأعمال ، أو بين روابط الفلاحين واتحادات الملاك حول قضايا الأجور وظروف العمل ، أو إيجارات الأراضى ، وذلك من خلال اجتماعات التفاوض أو المســاومات الجماعية التى قد تجرى على المستوى المحلى أو القطاعى أو الوطنى العام .

أمّا الآلية الثانية فهى التى لا يظهر فيها التباين فى المصالح باعتباره خلافاً حول قضايا توزيع الثروة ، وإنما باعتباره اجتهادات مختلفة حول رؤى سياسية لتنظيم أوضاع الوطن ، وذلك من خلال الأحزاب السياسية التى تمثلهم كمواطنين ، وقد يكون هناك تقابل بين التنظيمات التى تقوم على أساس أدوار الجماعات المختلفة فى هيكل الإنتاج والخدمات ، والأحزاب السياسية ، فيكون هناك إلى جانب اتحادات العمال حزب للرأسماليين أو حزب محافظ أو ليبرالى ، ولكن لا تعكس الأحزاب السياسية تماماً البنية الطبقية أو الإثنية فى المجتمع . ويجرى الحوار بين الأحزاب من خلال قنوات مختلفة ، من بينها أدوات الإعلام والاجتماعات المشتركة ، ولكن أهم هذه القنوات هو المؤسسة البرلمانية التى قد تمكن هذه الأحزاب من الوصول إلى تسويات توفيقية للقضايا التى تفرق فيما بينها ، أو تتيح لبعضها الوصول إلى السلطة مدة من الزمن تطبق فيها برنامجها ، وتتخلى عن السلطة وفقا لإرادة المواطنين إذا ما رأت أغلبيتهم أن هذا البرامج لم تعد تتفق مع رؤيتها لمصالحها ، ومن ثم تضع أحزابا أخرى مكانها وتتيح لها الفرصة لتنفيذ برامج مختلفة .

وليس هناك شك فى أن هذه الآليات لا تتوافر فى الوطن العربى فى الوقت الحاضر ، والشرط الأساسى الذى يستدعى قيامها غير قائم فى بعض المجتمعات العربية ، وهو الاعتراف بأن التباين ، بل التناقض فى المصالح بين الجماعات المختلفة ، هو أمر طبيعى ومشروع ، ومن ثم فإن الاعتراف بالمصالح المحددة للعمال أو للفلاحين أو لأبناء طائفة دينية أو عرقية معينة قد يستوجب الحظر بل العقاب ، ولذلك لا يسمح لأعضاء هذه الجماعات المختلفة بأن يكون لهم تنظيم مهنى أو سياسى . وفى مجتمعات أخرى هناك اعتراف ضمنى بتباين المصالح هذا ، ويسمح بقدر من التنظيم لأعضاء الجماعات المهنية أو الطوائف المختلفة ، ولكن يشترط أن تدين كل هذه الجماعات بالولاء لتنظيم شامل يجمعها أو لحزب قائد . ولا توجد مجتمعات كثيرة فى العالم العربى تقر حرية التنظيم كاملة لا للتجمعات المهنية والحرفية ولا للأحزاب السياسية ، وفى مثل هذه المجتمعات الأخيرة تكون هناك قيود أشد على الحريات النقابية بأكثر مما تتعرض له الحريات السياسية .

ولهذا السبب فإن عملية العولمة ، بما تتضمنه من سرعة انتقال المعلومات ، ومن تحول العالم إلى قرية إعلامية صغيرة ، وبما يقترن بها من انتشار الدعوة إلى احترام حقوق الإنسان بفئاتها الثلاث من مدنية وسياسية ، واقتصادية واجتماعية وثقافية ، وحقوق شعوب ، وبنموذج المجتمعات الليبرالية المتقدمة الذى تطرحه بقوة ، وبوقوف المنظمات الدولية ذات التأثير إلى جانب هذه الحقوق ، فإنها تضع الدول العربية فى موضع صعب ، يبدو فيه أنها لا تساير ما يجرى فى العالم من تطورات . ومن العسير فى هذه الظروف أن تواصل بعض الحكومات العربية تجاهلها لتطلعات أعضاء الجماعات المهنية والطائفية إلى الاعتراف المشروع والعلنى بمصالحها ، ورغبتها فى التنظيم على أساس هذا الوعى الجماعي، خصوصا أن هذه الجماعات سوف تلقى بسهولة التأييد المعنوى بل والدعم المادى إمّا من روابط دولية تتبناها ، أو من أعضاء لهذه الجماعات يقيمون خارج بلادهم ، حيث يتمتعون بحريات أكبر ، وسوف يكون من العسير على حكومات عربية أخرى أن تحافظ على السياسة ذات الوجهين التى كانت تتبعها منذ زمن ، وهى التظاهر بأنها تتيح الحريات النقابية والسياسية أمام المجتمع الدولى ، بينما تقيدها على أرض الواقع .

وهكذا ، فإن غياب قنوات التعامل السلمى مع شكاوى الجماعات التى تشعر بالحرمان النسبى فى الوقت الحاضر فى الوطن العربى يفتح الباب أمام إمكانية تحول هذا الشعور إلى أعمال احتجاج جماعى أو عنف سياسى واسع النطاق ، وسوف يؤدى تعمق عملية العولمة إلى مضاعفة الآثار السلبية لهذا الغياب ، وسوف يزداد تفاقم هذه الأوضاع عندما تتوافر الشروط الميسرة لانفجار مشاعر الحرمان النسبى ، من وجود التنظيمات والقيادات والإيديولوجيات السياسية التى تمكن من تعبئة هذه المشاعر ، وتوجيهها نحو السلطات الحاكمة .

ولا شك أن كل الحكومات العربية قد أدركت خطورة التنظيمات النقابية والسياسية كقنوات للتعبئة السياسية ، سواء لأنصارها أو لخصومها . ومن ثم فقد آثر بعضها حظر هذه التنظيمات كلية أو إحاطتها بقيود مشددة كما سبق ذكره . ومع ذلك فإن هذا الحظر ، وتلك القيود لم تؤد إلى النتيجة المطلوبة ، فتكونت تنظيمات سرية فى الدول العربية ، وخرجت تنظيمات أخرى على القواعد المفروضة فى بعضها الآخر . وقد جاءت الانقلابات العسكرية ، والثورات الشعبية فى دول عربية متعددة من تنظيمات سرية أو علنية ، مدنية تماماً أو عسكرية ، أو مدنية عسكرية ، خرجت كلها على هذه القواعد .

على أن ظروف العولمة تجعل من الصعب على الحكومات العربية أن تواصل تقييد حرية التنظيم ، فالحكومات العربية فى معظمها ملتزمة بمعاهدات تدعوها إلى احترام حرية التنظيم لمواطنيها ، وفى مقدمة هذه المعاهدات العهدان الدوليان للحقوق المدنية والسياسية ، وللحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فضلا عن اتفاقات العمل الدولية فى إطار منظمة العمل الدولية . يضاف إلى ذلك أن الدول والمؤسسات المقدمة للمعونات الاقتصادية ، والمنظمات المالية الدولية كلها أصبحت تفترض أن تشجيع المنظمات غير الحكومية ، وما تسميه بالمجتمع المدنى ، هو شرط لتقديم المعونات الاقتصادية أو لإبرام الاتفاقات مع هذه المؤسسات . يضاف إلى ذلك أن ثورة الاتصالات تنقل إلى المواطنين فى الدول العربية صورة المجتمعات الغربية ، بما يتوافر فيها من حريات تنظيمية . كما أن جل الحكومات العربية تعلن إمّا التزامها باحترام حقوق الإنسان لمواطنيها ، أو تدّعى أن معاييرها لحقوق الإنسان أرقى من المعايير الدولية ، ثم إن التفاوت فى إقرار

حرية التنظيم بين الدول العربية ذاتها من شأنه أن يقوى من المطالبة بتوفير هذه الحرية فى الدول التى ماتزال لا تعترف بها ، أو تخضعها للكثير من القيود . وينبغى عدم إغفال أن تقييد هذه الحرية داخل الدول العربية لا يحول دون ممارسة مواطنيها لها خارج حدودها ، وتواصلهم مع المواطنين داخل هذه الدول لنقل وجهات نظر هذه التنظيمات إليهم ومواصلة تعبئتهم ، ولن يعدم هؤلاء العثور على مصادر الدعم المادى والمعنوى لتنظيماتهم ، إمّا من مواطنيهم داخل وخارج حدود أوطانهم ، أو من منظمات أجنبية أو دولية أو حتى حكومات أجنبية متعاطفة معهم . والخلاصة أن العولمة تفتح الباب واسعاً لقيام التنظيمات المهنية والسياسية ، على الأصعدة الوطنية والإقليمية والدولية ، التى تقوم بمهمة التعبئة السياسية لخصوم الحكومات العربية قبل أنصارها .

ومن العوامل الأخرى المشجعة على توظيف مشاعر الحرمان النسبى هذه وجود القيادات التى تعكف على تعبئتها . ويفترض علماء السياسة والاجتماع عموماً أن هذه القيادات تخرج عادة من أوساط المتعلمين ، وخصوصاً من أبناء الطبقة المتوسطة وبناتها . وتكشف البيانات - التى سبق ذكرها عن التحولات الاجتماعية التى عرفتها الدول العربية خلال العقدين الماضيين - عن تقدم التعليم بها بدرجات متفاوتة . وإذا كانت الثروة النفطية وسياسات الرفاهة الاجتماعية التى اتبعها معظم الحكومات العربية منذ الستينيات وخصوصًا فى السبعينيات قد مكنتها من استيعاب أعداد كبيرة من شباب المتعلمين فى وظائف حكومية تضمن لهم دخلاً ثابتًا متواضعًا أو سخيا ؛ فإن سياسات التقشف التى اضطرت إليها هذه الحكومات منذ منتصف الثمانينيات ، وتصاعدت فى أواخر التسعينيات ، قد أفقدتها القدرة على الوفاء بتطلعات هذا الشباب المتعلم . وإذا كان من المتوقع ألا تسوء الأحوال كثيرًا فى الدول العربية فى السنوات القادمة إذا ما استمر الاستقرار فى أسواق النفط بفضل الاتفاقات بين كبرى الدول المصدرة له ، داخل وخارج منظمة الأوبك ، وهو ما له آثاره على معظم الدول العربية ، فى المشرق وفى المغرب على حد سواء ؛ فإنه ليس من المتوقع من ناحية أخرى أن تتحسن هذه الأوضاع كثيرًا على نحو يمكن الحكومات العربية من العودة إلى سياسات الرفاهة التى كانت تتبعها فى السبعينيات . بل إن أثر عملية العولمة وما يصحبها من دعوة إلى الأخذ بسياسات السوق يجعل من غير المحتمل أن تعود إلى مثل هذه السياسات . ومن ثم فمن المرجح أن تستمر فى ظل هذه الظروف أزمة البطالة والدخول

المنخفضة بين شباب الطبقة المتوسطة فى الدول العربية . ولذلك فإن بعض هؤلاء الشباب مرشحون لتولى مهام القيادة وتنظيم الجماعات التى تشعر بالحرمان النسبى بقوة .

وقد أظهرت أحداث الاحتجاج الجماعى والعنف السياسى التى لم يخل منها بلد عربى واحد خلال العقدين الماضيين أن طائفة متنوعة من الأيديولوچيات السياسية سهلت مهمة تعبئة مشاعر السخط على نظم الحكم فى الدول العربية أو على سياساتها ، وتراوحت هذه الأيديولوچيات من تلك التى ترفع راية الإسلام السياسى إلى أخرى تتبنى مطالب جماعات عرقية متباينة ، بينما لقيت الأيديولوچيات القومية والاشتراكية نجاحًا محدودًا ، بالمقارنة بما كان عليه الوضع فى الخمسينيات وفى الستينيات . ونظرًا لأن عددًا لا يستهان به من الحكومات العربية لم ينجح فى استيعاب أصحاب هذه الأيديولوچيات فى إطار القانون ، ولم ينجح أيضًا فى علاج الأسباب الدفينة التى تجعل قطاعات واسعة من المواطنين تسير وراءها ؛ فمن المحتمل أن تحفظ هذه الأيديولوچيات بقدرتها على التعبئة ، وأن يستفيد رافعو لوائها من ظروف العولمة لكسب التأييد داخل بلادهم وخارجها .

وهكذا فخلاصة هذا التحليل ، أن عملية العولمة إذ تغل أيدى الحكومات العربية فى التعامل مع أوضاعها الاقتصادية والسياسية ، بتقليل قدرتها من الإنفاق بسخاء على برامج الرفاهة الاجتماعية ، وبإضعاف عزمها على مواصلة تقييد الحريات المدنية والسياسية لمواطنيها ؛ فإنها من ناحية أخرى ترفع من تطلعات مواطنيها جميعًا ، والأقسام المحرومة منهم ، إلى مستويات كريمة من المعيشة ، وإلى التمتع بكافة الحقوق التى التزم بها معظم الحكومات العربية بموجب الشرعة الدولية لحقوق الإنسان .

ولن يكون هناك من سبيل أمام الحكومات العربية لتجنب انفجار مشاعر الحرمان النسبى التى تولدها هذه الأوضاع سوى الاعتراف بأن تباين المصالح الجماعية بل وتناقضها ، فى ظل الجماعة الوطنية - أمر طبيعى بل مشروع ، وأن خير أسلوب للتعامل معه هو إيجاد الآليات التى تسمح بالإدارة السلمية للتفاعلات الاجتماعية ، بدلاً من تجاهلها ، أو عمل ما هو أسوأ وأعنى محاولة قمع أى تعبير عنها ، وهو ما يمكن أن يفتح الباب واسعًا أمام التفكك السياسى وانهيار الدولة ، على نحو ما تشهده بعض الأقاليم الأخرى فى العالم اليوم .

* * *

المراجع

- أحمد يوسف أحمد ، الصراعات العربية - العربية (١٩٤٥-١٩٨١) : دراسة استطلاعية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت .
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية ، المجموعة الإحصائية لدول الوطن العربى ، العدد السابع .
- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية والصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعي وصندوق النقد العربى ومنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول ، التقرير الاقتصادى العربى الموحد، ١٩٩٧ .
- حسنين توفيق ، ظاهرة العنف السياسى فى المنطقة العربية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ .
- David Apter. Ed., The Legitimization of Violence, Houndmills & London Macmillan Press, 1997.
- International Monetary Fund, World Economic Outlook, A Survey the Staff of the International Monetary Fund, IMF-Washington.
- Programme des Nation Unies Pour le Development, Rapport sur le Development Humain 1998, Economica, Paris, 1998.
- Johans Galtung, «Structural Theory of Violence» in Journal of Peace Research, 1971.
- Ted Robert Gurr & Barbara Harff, Ethnic Conflict in World Politics, Boulder: Westview Press, 1994.

• • •



قضايا ثقافية وسياسية

الفصل الحادى عشر

العولمة والهوية

السيد يسين (*)

مقدمة :

لا نبالغ إذا قلنا إن العولمة بما هى مصطلح ، صارت من أكثر المفاهيم تردداً على ألسنة الزعماء والقادة السياسين والباحثين والمثقفين فى مختلف أنحاء العالم . وليس هذا أمراً غريباً على أية حال ، فقد تدفقت موجات العولمة الاقتصادية ، التى تتمثل أساسًا فى الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول ، ووحدة الأسواق المالية والائتمانية فى العالم ، وكذلك الدور البارز الذى أصبحت تلعبه الشركات الدولية النشاط ، هذا بالإضافة إلى تصاعد قوة المؤسسات الدولية الكبرى ، مثل البنك الدولى وصندوق النقد الدولى . وإذا أضفنا إلى ذلك إنشاء منظمة التجارة العالمية التى كانت خاتمة لجولات الجات التى امتدت على مدى عدة عقود من السنين ، لقلنا إنها تتويج ورمز فى الوقت نفسه لعملية العولمة الاقتصادية التى تشمل العالم منذ عقود .

وللعولمة أيضاً تجليات سياسية ، ظهرت على وجه الخصوص بعد سقوط الاتحاد السوفيتى ونهاية عصر الحرب الباردة وزوال الشمولية إلى الأبد[1] وأبرز تجلياتها الدعوة . إلى الديمقراطية التى أصبحت أساسا لشرعية أى نظام سياسى معاصر ، وكذلك التعددية واحترام حقوق الإنسان .

ونجد أخيراً تجليات ثقافية للعولمة تمثل فى محاولات صياغة ثقافية كونية تتضمن قيماً ومعايير يراد لها أن تحكم حركة مختلف الشعوب . ومن هنا يثور السؤال الذى يطرحه

(*) مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

الكثيرون فى العالم الثالث عموماً، وفى الوطن العربى خصوصاً: هل يمكن للثقافة الكونية - لو أتيح لها أن تقوم - أن تهدد الخصوصيات الثقافة؟[٢] والواقع أنه إذا أردنا دراسة موضوع العولمة والهوية بطريقة منهجية فلابد من الإحاطة الشاملة بموضوع العولمة قبل التطرق لعلاقتها بالهوية . وهكذا تتضح خطة دراستنا التى ستنقسم إلى أربعة مباحث :

المبحث الأول : فى مفهوم العولمة .

المبحث الثانى : نحو خريطة معرفية للعولمة .

المبحث الثالث : فى مفهوم الهوية .

المبحث الرابع : العولمة والهوية .

* * *

المبحث الأول
فى مفـــهوم العـــولمة

مقــدمة :

منذ عام ١٩٨٩ الذى شهد أكثر أحداث القرن العشرين درامية، وهو انهيار الاتحاد السوڤيتى والكتلة الاشتراكية، بدأتُ مشروعا علمياً كان الهدف منه محاولة منهجية لفهم ماذا حدث فى العالم، ولماذا حدث ؟ وكانت الحصيلة الأولى للمشروع الدراسة التى نشرتها بعنوان «تغيير العالم : جدلية السقوط والصعود والوسطية»[٣]، التى أكدت فيها سقوط الشمولية بما هى نظام سياسى دفعة واحدة وإلى الأبد، ولكن حرصت على أن أؤكد أن هذا لا يعنى سقوط الماركسية بما هى أيديولوچية، لأن النظم السياسية إذا كانت تسقط، فإن الإيديولوچيات بوصفها - فى المقام الأول - أنساقاً مترابطة من القيم التى تتعلق بالتطور الاجتماعى، قد تضعف وقد تتوارى وقد تتجدد، ولكنها لا تسقط. فالماركسية تهدف إلى تحقيق أقصى درجة من درجات الحرية الإنسانية فى إطار من العدالة الاجتماعية الشاملة ؛ فكيف تسقط هذه القيم التى تعبر فى الواقع عن أشواق الإنسانية منذ فجر التاريخ إلى تحقيق الحرية والعدل؟ وفى الوقت نفسه نقدت الاتجاه الذى كان قد بدأ يتبلور زاعما أن الرأسمالية قد صعدت وتربعت على المسرح العالمى بغير منافس بعد انهيار الاتحاد السوڤيتى؛ وهو الاتجاه الذى تطور من بعد على يد فرانسيس فوكوياما فى كتابه الشهير «نهاية التاريخ» ليتحول إلى أكبر محاولة معاصرة لصياغة وعى كونى زائف، الغرض منه إثبات أن الرأسمالية ستكون هى ديانة الإنسانية إلى أبد الآبدين !

كان الهدف من الدراسة - بالإضافة الى تفنيد دعاوى الرأسمالية وادعاءاتها العريضة بأن لها ارتباطاتها الوثيقة مع الديمقراطية- تحطيمَ الثنائيات الزائفة التى ملأت الفضاء الفكرى للقرن العشرين، والتى درجت على طرح الأمور دائما على أساس ضرورة الاختيار الحتمى بين الفردية والجماعية، وبين القطاع الخاص والقطاع العام، وبين العلمانية والدين، وبين الاستقلال الوطنى والاعتماد المتبادل، وبين الأنا والآخر على الصعيد الحضارى. وقدمتُ فرضاً يقوم على أساس أن التوفيقية ستكون هى لغة القرن

الحادى والعشرين، وأن النموذج التوفيقى العالمى الجديد سيتسم بسمات أربع، وذلك إذا ما استطاعت قوى التقدم أن تنتصر على قوى الرجعية على المستوى العالمى. وهذه السمات هى:

١ - التسامح الثقافى المبنى على مبدأ النسبية الثقافية فى مواجهة العنصرية الأوربية والغربية ومركزيتهما.

٢ - النسبية الفكرية بعد أن تنتصر على الإطلاقية الإيديولوچية.

٣ - إطلاق الطاقات الخلاقة للإنسان فى سياقات ديمقراطية على المستويات كافة بعد الانتصار على نظريات الشرطية السيكلوچية، التى تقوم على أساس محاولة صب الإنسان فى قوالب جامدة باستخدام العلم والتكنولوچيا.

٤ - العودة إلى إحياء المجتمعات المحلية، وتقليص مركزية الدولة.

٥ - إحياء المجتمع المدنى فى مواجهة الدولة، التى غزت المجال العام، ولم تترك إلا مساحة ضئيلة للمجال الخاص.

٦ - التوازن بين القيم المادية والقيم الروحية والإنسانية.

وقلت إننا نشهد - فيما نرى - المرحلة الأخيرة من حضارة عالمية منهارة، كانت لها رموزها وقيمها التى سقطت، ونشهد بداية تشكل حضارة عالمية جديدة شعارها «وحدة الجنس البشرى».

غير أنه يبدو أن هذه الدراسة الأولى من مشروعنا لفهم العالم، كانت متفائلة أكثر مما ينبغى؛ لأنه سرعان ما تبين لى من خلال التعمق فى قراءة الملامح الراهنة للنظام العالمى المتغير، أننا بصدد معارك كبرى إيديولوچية وسياسية واقتصادية وثقافية، من الصعب التنبؤ الآن بنتائجها النهائية؛ لأن الأمر سيتوقف على قدرة نضال الشعوب على مواجهة العملية الكبرى التى تقودها، تحت شعار العولمة، الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم.

ومن خلال دراستين هما : « الثورة الكونية وبداية الصراع حول المجتمع العالمى » ، و « حوار الحضارات فى عالم متغير » ، استطعنا «فى دراستنا الأولى» أن نحدد ثلاث ثورات متزامنة ومترابطة تحدث فى الوقت الراهن؛ الثورة السياسية : وتعنى الانتقال من الشمولية والسلطوية إلى الديقوقراطية والتعددية واحترام حقوق الإنسان ؛ والثورة القيمية : وتعنى الانتقال من القيم ما بعد المادية ؛ والثورة المعرفية : وهى تتركز فى الانتقال من الحداثة إلى ما بعد الحداثة. ثم حاولنا «من بعد فى الدراسة الثانية عن حوار الحضارات» أن نصوغ إطارا نظريا مرجعيا، على أساسه يمكن تحليل الظواهر المتفاعلة فى عالم اليوم؛ وهو إطار مثلث الجوانب يقوم على دراسة العولمة، والعلاقات المتعددة الأطراف، والقومية.

ومما لاشك فيه أن البعد الأول وهو العولمة، هو أبرز هذه الأبعاد؛ لأنه يشير إلى العملية التاريخية الكبرى التى تحفر مجراها بقوة فى التاريخ الإنسانى الراهن، وتؤثر تأثيرات بالغة العمق فى كل المجتمعات المعاصرة، المتقدمة منها والنامية على السواء.

أولا - تعريف العولمة[٤]

تظهر العولمة بوصفها مفهوماً فى أدبيات العلوم الاجتماعية الجارية ، على أساس أنها أداة تحليلية لوصف عمليات التغيير فى مجالات مختلفة. ولكن العولمة ليست محض مفهوم مجرد ، بل هى عملية مستمرة ، يمكن ملاحظتها باستخدام مؤشرات كمية وكيفية فى مجالات السياسة والاقتصاد والثقافة والاتصال.

وهناك إجماع بين المراقبين للحياة الدولية على أن العمليات السياسية والأحداث والأنشطة فى عالم اليوم صار لها بعد كونى دولى متزايد.

ويرى بعض الباحثين [٥] أن هناك أربع عمليات أساسية للعولمة ؛ هى على التوالى : المنافسة بين القوى العظمى، والابتكار التكنولوجى، وانتشارعولمة الإنتاج والتبادل ، والتحديث.

ويمكن القول إن صياغة تعريف محدد ودقيق للعولمة تبدو مهمة شاقة، نظراً لتعدد تعريفاتها المتداولة، التى تتأثر أساسا بانحيازات الباحثين الإيدلوچية، واتجاهاتهم إزاء العولمة رفضاً أو قبولا.

وهناك فى البداية أوصاف عامة للعولمة، قد لاتغنى فى التحليل الدقيق لمكوناتها، وإن كانت تعطى فكرة مبدئية عن هذه العملية التاريخية. من ذلك مثلا ما يذهب إليه بعض الباحثين من أن العولمة تصف وتعرف مجموعة من العمليات التى تغطى أغلب الكوكب أو التى تشيع على مستوى العالم؛ ومن هنا فالعولمة ذات بعد مكانى؛ وذلك لأن السياسية والأنشطة الاجتماعية الأخرى أصبحت تبسط رواقها على كل أنحاء المعمورة. والعولمة من ناحية أخرى تتضمن تعميقاً فى مستويات التفاعل، والاعتماد المتبادل بين الدول والمجتمعات التى تشكل المجتمع العالمى. وهكذا فبالإضافة إلى بعد الامتداد إلى كل أنحاء العالم، يضاف بعد تعمق العمليات الكونية.

ونسطيع فى مجال تعريف العولمة بطريقة تحليلة أن نتأمل محاولة نظرية لافتة قام بها چيمس روزناو (٦) أحد أبرز علماد السياسة الأمريكيين.

ويقرر روزناو منذ البداية ضرورة وضع تعريف واضح للعولمة يحدد محتواها بدقة. ويقرر أن وضع تعريف كامل وجاهز يلائم التنوع الضخم لهذه الظواهر المتعددة يبدو أمراً مبكراً أو سابقاً لأوانه فعلى سبيل المثال، يقيم مفهوم العولمة علاقة بين مستويات متعددة للتحليل فى الاقتصاد، والسياسة، والثقافة، الإيدلوچية، وتشمل هذه المشتويات إعادة تنظيم الإنتاج، وتداخل الصناعات عبر الحدود، وانتشار أسواق التمويل، وتماثل السلع المستهلكة لمختلف الدول، ونتائج الصراع بين المجموعات المهاجرة والمجموعات المقيمة... إلخ. ويعقب على هذا بأنه فى ظل ذلك كله فإن مهمة إيجاد صيغة مفردة تصف كل هذه الأنشطة تبدو مهمة صعبة، وحتى إذا أمكن تطوير هذا المفهوم، فمن المشكوك فيه أن يتم قبوله واستعماله على نحو واسع.

ويمكن القول إن منهج روزناو فى وضع تعريف للعولمة يتمثل فى ضرورة تحديد المشكلات المرتبطة بهذا المفهوم منذ البداية، ولهذا نجده يطرح أسئلة رئيسية مبناها على

ما يأتى : العوامل التى أدت إلى بروز ظاهرة العولمة فى الوقت الراهن؟ هل يرجع هذا إلى انهيار نظام الدولة ذات الحدود المستقلة؟ وهل العولمة تتضمن زيادة التجانس أو تعميق الفوارق والاختلافات ؟ وهل الهدف هو توحيد العالم أو فصل النظم المجتمعية عن طريق الحدود المصنوعية؟ وهل العولمة تنطلق من مصادر رئيسية واحدة، أو تنطلق من صادر متنوعة ومتداخلة؟ وهل تنطلق من عوامل اقتصادية وإبداع تكنولوچى ، أو من خلال الأزمة الإيكولوچية؟ هل هى عبارة عن اتحاد لكل هذه العوامل ، أو أنه لايزال هناك أبعاد أخرى؟ وهل العولمة تتميز بوجود ثقافات عامة ، أو مجموعة من الثقافات المحلية التنوعة؟وهل العولمة غامضة، أو أنها تحوّل بارز على المدى الطويل بين العام والخاص وبين المحلى والخارجى وبين المغلق والمفتوح؟ وهل هى استمرار لنمو الفجوة بين الفقراء والأغنياء على جميع المستويات؟ وهل تتطلب العولمة وجود حكومة عالمية؟

كل هذه الأسئلة التى يطرحها روزناو عبارة عن قائمة شبه كاملة لعشرات التساؤلات التى تطرحها العولمة بأبعادها المعقدة والمتشابكة . وليس شرطا أن يستطيع أى باحث أن يجد إجابات عن كل سؤلا مطروح. فنحن بوصفنا باحثين ومثقفين وسياسيين - من مختلف الدول - مازلنا فى مرحلة تحقيق فهم ظاهرة العولمة واستكشاف القوانين الخفية التى تحكم مسيرتها، والتى تسهم فى الوقت الراهن فى تشكيلها. فالعولمة فى الحقيقة ظاهرة غير مكتملة الملامح والقسمات، بل إننا نستطيع أن نقول إن العولمة عملية مستمرة تكشف كل يوم عن وجه جديد من وجوهها المتعددة .

وإذا أردنا أن نقترب من صياغة تعريف شامل للعولمة، فلابد أن نضع فى الحسبان ثلاث عمليات تكشف عن جوهرها. العملية الأولى تتعلق بانتشار المعلومات ، بحيث تصبح مشاعًا لدى جميع الناس؛ والعملية الثانية تتعلق بتذويب الحدود بين الدول؛ والعملية الثالثة هى زيادة معدلات التشابه بين الجماعات والمجتمعات والمؤسسات. وكل هذه العمليات قد تؤدى إلى نتائج سلبية بالنسبة لبعض المجتمعات، وإلى نتائج إيجابية بالنسبة لبعضها الآخر.

وأيا ما كان الأمر فإنه يمكن القول بأن جوهر عملية العولمة يتمثل فى سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على النطاق الكونى .

والمواد والنشاطات التى تنتشر عبر الحدود يمكن - كما يقرر روزناو- تقسيمها إلى فئات ست : بضائع وخدمات، وأفراد، أفكار ومعلومات، ونقود، ومؤسسات، وأشكال من السلوك والتطبيقات.

وغنى عن البيان أن أكثر هذه الأشياء تعيّنا هى البضائع والخدمات .

فى ضوء ذلك يمكن إثارة سؤال رئيسى : كيف تحدث العولمة؟ وبعبارة أخرى : بأى الطرق ، أو من خلال أى قنوات يتم انتشار السلع والخدمات والأفراد والأفكار والمعلومات والنقود والرموز والاتجاهات وأشكال السلوك عبر الحدود ؟

فى رأى روزناو أن عملية الانتشار هذه تتم من خلال أربع طرق متداخلة ومترابطة :

١- من خلال التفاعل الحوارى ثنائى الاتجاه، عن طريق تكنولوچيا الاتصال.

٢- الاتصال المونولوچى أحادى الاتجاه، من خلال الطبقة المتوسطة.

٣- من خلال المنافسة والمحاكاة.

٤- من خلال تماثل المؤسسات .

غير أن ذلك لايعنى أن عملية العولمة تسير على النطاق القومى بغير مقاومة. فهناك صراع مستمر بين العولمة والمحلية. فالعولمة تقلل من أهمية الحدود، بينما تؤكد المحلية الخطوطَ الفاصلة بين الحدود. والعولمة تعنى توسيع الحدود، فى حين أن المحلية تعنى تعميق الحدود. وفى المجال الثقافى والاجتماعى تعنى العولمة انتقالا للأفكار والمبادئ وغيرها، بينما المحلية قد تميل فى بعض الأحيان إلى منع انتقال الأفكار والمبادئ.

ويشهد على ذلك موقف الدول العربية من السماح للأفراد باستخدام شبكة الإنترنت. فهناك دول عربية تفرض حظرا تاما على ذلك ، ولا تسمح إلا لأجهزة الدولة

باستخدام الشبكة . وهناك دول عربية أخرى أكثر ليبرالية ؛ مثل مصر ، لاتضع أى قيود على استخدام الإنترنت . ومن هنا يمكن القول بأن قبول مختلف جوانب العولمة يختلف من بلد إلى آخر ؛ فقد يقبل قطر معين العولمة الاقتصادية ، ولكنه يرفض العولمة السياسية المتعلقة بالديمقراطية والتعددية ، واحترام حقوق الإنسان ، وقد يرفض قطر آخر العولمة الاتصالية ، وهكذا . ولم ينفرد العلماء الاجتماعيون الغربيون بمحاولة تعريف العولمة ، بل لقد تصدى لهذه المهمة مؤخراً عدد من المفكرين العرب ، الذين ينتمون إلى تخصصات الفلسفة والاقتصاد . ومن أبرز هؤلاء المفكر السورى المعروف أستاذ الفلسفة صادق جلال العظم[٧] ، الذى له محاولة جسورة تستحق التأمل ، قدمها بوصفها ورقة بحثية عنوانها : «ما هى العولمة» ، فى الندوة التى نظمتها فى تونس المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم فى المدة من ١٧ إلى ٢١ نوفمبر ١٩٩٧ .

والعولمة عند صادق العظم هى وصول نمط الإنتاج الرأسمالى عند منتصف هذا القرن تقريباً ، إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل والتوزيع والسوق والتجارة والتداول ، إلى عالمية دائرة الإنتاج وإعادة الإنتاج ذاتها ؛ أى أن ظاهرة العولمة التى نشهدها هى بداية عولمة الإنتاج والرأسمال الإنتاجى وقوى الإنتاج الرأسمالية ، ومن ثم عولمة علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ، ونشرها فى كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلى ودوله . والعولمة بهذا المعنى هى رسملة العالم على مستوى العمق بعد أن كانت رسملته على مستوى سطح النمط ومظاهره .

وينتهى العظم إلى صياغة تعريف عام للعولمة بكونها « هى حقبة التحول الرأسمالى العميق للإنسانية جمعاء فى ظل هيمنة دول المركز وبقيادتها وتحت سيطرتها وفى ظل سيادة نظام عالمى للتبادل غير المتكافئ» .

وجدير بالذكر أن هذا التعريف جزء من تحليل متكامل للظاهرة يستحق التأمل .

ومن ناحية أخرى حاول الاقتصادى المصرى الدكتور عمرو محيى الدين[٨] ، فى كتاب له تحت النشر بعنوان «المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة» ، وفى

ضوء تحليل اقتصادى دقيق، أن يعرف العولمة من خلال دراسته لتغير بنية النظام الاقتصادى الدولى. وهو يقرر أن النظام الاقتصادى الدولى الجديد لم ينشأ فجأة، ولكنه نما فى أحضان النظام القديم وخرج منه. وقد بدأت بذوره الأولى فى منتصف الستينيات ثم بدأت تتضح توجهاته فى السبعينيات وتسارعت وتائر نموه فى الثمانينيات، بحيث اتضحت خطوطه العامة وملامحه الرئيسية مع بداية التسعينيات. ويقرر أن هيكل النظام الاقتصادى الدولى الجديد يتسم بعدد من الخصائص والسمات المهمة، وهى:

١- انهيار نظام بريتون وودز، وذلك بإعلان الولايات المتحدة عام ١٩٧١ وقف تحويل الدولار إلى ذهب.

٢- عولمة النشاط الإنتاجى.

٣- عولمة النشاط المالى واندماج أسواق المال.

٤- تغير مراكز القوى العالمية.

٥- تغير هيكل الاقتصاد العالمى وسياسات التنمية.

وهناك محاولة أخرى للاقتصادى التونسى الشاذلى العيارى نشرت فى نشرة «المنتدى» التى يصدرها منتدى الفكر العربى فى عمّان بعنوان «الوطن العربى وظاهرة العولمة: الوهم والحقيقة»، وهى من أنضج الكتابات العربية فى التمييز بين أنماط العولمة المختلفة.

والخلاصة أن الباحثين قد تعددت مناهجهم فى تعريف العولمة، فبعضهم ركز على أبعادها وتجلياتها المختلفة مثل روزناو، وعمرو محيى الدين، وبعضهم الآخر؛ مثل صادق العظم آثر أن يقدم تعريفاً صوريا جامعا لها.

وفى كل الحالات لا يمكن تعريف العولمة بغير تحديد تجلياتها وأبعادها فى ميادين السياسة والاقتصاد والثقافة.

ثانياً - النشأة التاريخية للعولمة

يمكن القول بأن للعولمة تاريخاً قديما، ومن ثم فهى ليست نتاج العقود الماضية التى ازدهر فيها مفهوم العولمة وذاع وانتشر، وأصبح أحد المفاهيم الرئيسية لتحليل الظواهر المتعددة التى تنطوى عليها العولمة، فى السياسة والاقتصاد والاجتماع والثقافة. ولعل ما جعل العولمة تبرز آثارها فى هذه المرحلة التاريخية التى يمر بها العالم، هو تعمق آثار الثورة العلمية والتكنولوچية من جانب، والتطورات الكبرى التى حدثت فى عالم الاتصال من جانب آخر، تلك التطورات التى يمكن القول إنها أحدثت ثورة فى العالم من خلال تطور الحواسب الإلكترونية والأقمار الصناعية وظهور شبكة الإنترنت، بكل ما تقدمه للاتصال الانسانى بمختلف أنواعه من فرص ووعود وإمكانات.

وإذا حاولنا أن نتتبع النشأة التاريخية للعولمة، يمكننا أن نعتمد على النموذج الذى صاغه رولاند روبرتسون [٩]، فى دراسته المهمة: «تخطيط الوضع الكونى: العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى»، الذى حاول فيه أن يرصد المراحل المتتابعة لتطور العولمة وامتدادها عبر المكان والزمان.

ونقطة البداية عند روبرتسون هى ظهور الدولة القومية الموحدة، على أساس أن هذه النشأة تسجل نقطة تاريخية فاصلة فى تاريخ المجتمعات المعاصرة؛ ذلك لأن ظهور المجتمع القومى منذ حوالى منتصف القرن الثامن عشر، يمثل بنية تاريخية فريدة؛ إذ إن الدولة القومية المتجانسة (والتجانس هنا يعنى التجانس الثقافى وكما يعنى تجانس المواطنين الذى يخضعون لادارتها) تمثل تشكيلا لنمط محدد من الحياة. ويمكن القول فى الحقيقة بأن شيوع نمط المجتمعات القومية فى القرن العشرين هو فعل من أفعال العولمة؛ أى أن إذاعة الفكرة الخاصة بالمجتمع القومى ونشرها بوصفها صورة من صور الاجتماع المؤسسة، كان أمراً جوهريا فيما يتعلق بتعجيل بروز العولمة التى كانت قد بدأت فى النشوء منذ قرن من الزمان.

وهناك مكونان آخران للعولمة، هما - بالإضافة إلى المجتمعات القومية - المفاهيم التى دارت حول «الفرد»، وكذلك المفاهيم التى دارت حول «الإنسانية».

وبناء على هذه الأسس صاغ روبرتسون نموذجه من خلال تعقب البعد الزمنى التاريخى الذى أوصلنا إلى الوضع الراهن، والذى يتسم بدرجة عالية من الكثافة الكونية والتعقيد. وينقسم النموذج إلى خمس مراحل كما يأتى:

المرحلة الأولى - المرحلة الجنينية:

وقد استمرت فى أوربا منذ بواكير القرن الخامس عشر حتى منتصف القرن الثامن عشر. هذه المرحلة شهدت نمو المجتماعات القومية، وشهدت كذلك إضعافا للقيود التى كانت سائدة فى القرون الوسطى، كما تعمقت الأفكار الخاصة بالفرد وبالإنسانية، وسادت نظرية عن العالم، وبدأت الجغرافيا الحديثة. وذاع التقويم الجريجورى.

المرحلة الثانية - مرحلة النشوء:

وقد استمرت فى أوربا أساسا من منتصف القرن الثامن عشر حتى عام ١٨٧٠ وما بعده. فقد حدث تحول حاد فى فكرة الدولة المتجانسة الموحدة، وأخذت تتبلور المفاهيم الخاصة بالعلاقات الدولية، وبالأفراد بوصفهم مواطنين لهم أوضاع مقننة فى الدولة، وكذلك نشأ مفهوم أكثر تحديدا للإنسانية. وزاد إلى حد كبير الميل إلى عقد الاتفاقات الدولية، ونشأت المؤسسات الخاصة بتنظيم العلاقات والاتصالات بين الدول. وكذلك برزت مشكلة قبول المجتمعات غير الأوربية فى «المجتمع الدولى»، وبدأ الاهتمام بموضوع القومية والعالمية.

المرحلة الثالثة - مرحلة الانطلاق:

وهى التى استمرت من عام ١٨٧٠ ومابعده حتى العشرينيات من القرن العشرين، حيث ظهرت مفاهيم كونية مثل «خط التطور الصحيح» والمجتمع القومى «المقبول»، وظهرت مفاهيم تتعلق بالهويات القومية والفردية، وتم إدماج عدد من المجتمعات غير الأوربية فى «المجتمع الدولى»، وبدأت عملية الصياغة الدولية للأفكار الخاصة بالإنسانية ومحاولة تطبيقها، وحدث تطور هائل فى عدد الأشكال الكونية للاتصال، وفى سرعتها.

وكذلك ظهرت المنافسات الكونية مثل الألعاب الأولمبية وجوائز نوبل، وتم تطبيق فكرة الزمن العالمى ، والتبنى شبه الكونى للتقويم الجريجورى . ونشبت فى هذه المرحلة الحرب العالمية الأولى ونشأت عصبة الأمم .

المرحلة الرابعة - الصراع من أجل الهيمنة :

وقد استمرت هذه المرحلة من العشرينيات حتى منتصف الستينيات، حيث بدأت الخلافات والحروب الفكرية حول المصطلحات الناشئة الخاصة بعملية العولمة، التى بدأت فى مرحلة الانطلاق. وكذلك نشأت صراعات كونية حول صور الحياة وأشكالهاالمختلفة. وقد تم التركيز على الموضوعات الإنسانية بحكم حوادث الهولوكوست، وإلقاء القنبلة الذرية على اليابان، وبروز دور الأمم المتحدة .

المرحلة الخامسة - مرحلة عدم اليقين :

وهى التى بدأت منذ الستينيات وأدت إلى اتجاهات مختلفة وأزمات متعددة فى التسعينيات . وقد تم إدماج العالم الثالث فى المجتمع العالمى، وتصاعد الوعى الكونى فى الستينيات . وحدث هبوط الإنسان على القمر، وتعمقت القيم ما بعد المادية، وشهدت المرحلة نهاية الحرب الباردة، وشيوع الأسلحة الذرية، وزادت إلى حد كبير المؤسسات الكونية والحركات العالمية. وتواجه المجتمعالت الإنسانية اليوم مشكلة تعدد الثقافات وتعدد السلالات داخل المجتمع نفسه. وأصبحت المفاهيم الخاصة بالأفراد أكثر تعقيدا من خلال الاعتبارات الخاصة بالجنس والسلالة. وظهرت حركة الحقوق المدينة، وأصبح النظام الدولى أكثر سيولة، وانتهى النظام الثنائى القطبية. وزاد الاهتمام فى هذه المرحلة بالمجتمع المدنى العالمى، والمواطنية العالمية. وتم تدعيم نظام الإعلام الكونى.

ومن الواضح أن هذا التخطيط العام لا يغنى عن كثير من التفصيلات التاريخية. وفى الوقت نفسه يمكن إثارة التساؤل عن مصير صور الكونية التى تبلورت فى المدة من ١٨٧٠ إلى عام ١٩٢٥ ، وهل ستستمر أم ستتغير، هذا بالإضافة إلى الموضوع البالغ الأهمية، وهو كيف ستستجيب المجتمعات المختلفة للموجة المتصاعدة للكونية .

ثالثاً - التجليات المختلفة للعولمة

للعولمة تجليات متعددة اقتصادية وسياسة وثقافية واتصالية[١٠]. التجليات الاقتصادية تظهر أساسا فى نمو الاعتماد المتبادل بين الدول والاقتصادات القومية وتعمق هذا الاعتماد، وتظهر كذلك فى وحدة الأسواق المالية وفى تعمق المبادلات التجارية، فى إطار نزعت عنه القواعد الحمائية التجارية بحكم ما نتج عن آخر دورة للجات، وإنشاء منظمة التجارة العالمية، وهذه التجليات الاقتصادية تبرز بوجه خاص من خلال عمل التكتلات الاقتصادية العالمية، ونشاط الشركات دولية النشاط والمؤسسات الدولية الاقتصادية كالبنك الدولى وغيره.

وتثار بالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة مشكلة أزمة الدولة القومية وتأثير العولمة على مفهوم السيادة الوطنية وتطبيقاته من ناحية، ومن ناحية أخرى يثور النقاش حول دور الدولة فى ظل العولمة الاقتصادية، من زاوية تأكيده أو تغيير صورته، هذا بالإضافة إلى أسئلة مختلفة حول صلاحية نظام حرية السوق ليكون أساسا للتنمية فى مختلف بلاد العالم، والمخاطر التى يمكن أن تنجم عن التنمية وحيدة البعد، التى تركز فحسب على الجانب الاقتصادى.

وهناك تجليات سياسية للعولمة، من أبرزها سقوط الشمولية والسلطوية، والنزوع إلى الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان. وفى هذا الصدد تثار عدة أسئلة:

هل هناك نظرية وحيدة للديمقراطية هى الديمقراطية الغربية، أو أن هناك صياغات أخرى متأثرة بالخصوصية السياسية والثقافية للمجتمعات فى العالم؟

وهل هناك إجماع على احترام مواثيق الإنسان، أو أن هناك نزعة لدى بعض الدول للدفع بحجة الخصوصية الثقافية لمنع تطبيق مواثيق الإنسان العالمية؟

وبالإضافة إلى ذلك هناك مشكلة ازدواجية المعايير فى تطبيق قواعد حقوق الإنسان؛ وذلك بسبب الهيمنة الأمريكية على الأمم المتحدة ومجلس الأمن والاستخدام

المعيب لفكرة التدخل ، الذى صار فى أكثر صوره فجاجة يؤدى إلى إصدار قرارات باسم الشرعية الدولية ، لحصار بعض الشعوب ، مثل حصار الشعب العراقى والشعب الليبى .

ومن ناحية أخرى هناك تجليات ثقافية للعولمة . والمشكلة المطروحة هى الناجمة عن الاتجاه إلى صياغة ثقافة عالمية ، لها قيمها ومعاييرها ، والغرض منها ضبط سلوك الدول والشعوب . والسؤال هنا : هل تؤدى هذه الثقافة العالمية - حال قيامها وتأسيسها - إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية ، على نحو يهدد هويات المجتمعات المعاصرة؟

وأخيراً هناك عولمة اتصالية تبرز أكثر ماتبرز من خلال البث التليفزيونى عن طريق الأقمار الصناعية ، وعلى نحو أكثر عمقا من خلال شبكة الإنترنت التى تربط البشر فى كل أنحاء المعمورة . وتدور حول الإنترنت أسئلة كبرى . ولكن من المؤكد أن نشأتها وذيوعها وانتشارها ستودى إلى أكبر ثورة معرفية فى تاريخ الإنسان .

* * *

يضيق المجال عن التعرض لمختلف أنماط العولة . فإذا كان النمط السائد هو العولمة «المؤمركة» فهناك عولمة «متأوربة» ؛ حيث تحاول أوربا المقاومة لسيادة النمط الأمريكى ، وفى الوقت نفسه هناك عولمة على الطريقة الآسيوية . وقد استطاع الشاذلى العيارى(١١) فى ورقته التى سبق الإشارة إليها أن يبرز بدقة الفروق بين أنماط العولمة المتعددة .

وتبقى مسألة فى منتهى الأهمية ، هى موقف المجتمعات المختلفة من العولمة . هناك معركة كبرى إيديولوچية وسياسية واقتصادية وثقافية تدور حول العولمة . هناك اتجاهات رافضة رفضاً تامًا ؛ وهى اتجاهات تقف ضد مسار التاريخ ، ولن يتاح لها النجاح . وهناك اتجاهات تقبل العولمة بغير أى تحفظات على أساس أنها هى لغة العصر القادم ؛ وهى اتجاهات تتجاهل السلبيات الخطيرة لبعض جوانب العولمة ، وهناك اتجاهات نقدية تحاول فهم القوانين الحاكمة للعولمة ، وتدرك سلفا أن العولمة عملية تاريخية حقا ، ولكن ليس معنى ذلك التسليم بحتمية القيم التى تقوم عليها فى الوقت الراهن ، والتى تميل فى الواقع إلى إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم ، وتقديمه فى صورة جديدة . وهذه الاتجاهات برزت فى أوربا ، فى فرنسا على وجه الخصوص ، من خلال الموقف الرافض الذى يتخذه الحزب

الاشتراكى الفرنسى، والذى تبلور بشكل خاص فى تقرير الحزب الصادر فى ٣ أبريل عام ١٩٩٦ بعنوان : « العولمة وأوربا وفرنسا » ، وهو يتضمن أعنف نقد للعولمة الأمريكية. وبالإضافة إلى ذلك بدأت تتصاعد داخل الولايات المتحدة الأمريكية نفسها حركات فكرية مضادة للعولمة، لم تقنع بالنقد التفصيلى لكل جوانب العولمة الاقتصادية والسياسية والثقافية ، ولكنها - أبعد من ذلك - تحاول أن تقدم البديل. ولعل أبلغ ما يعبر عن هذه الحركات النشطة حاليا ، الكتاب الذى حرره جيرى ماندر ، وإدوارد سميث عام ١٩٩٦ وعنوانه : « القضية ضد الاقتصاد الكونى ونحو تحول إلى المحلية » ، وهو يحتوى على أكثر من أربعين دراسة متعمقة.

أما فى الوطن العربى فنحن ما زلنا فى غمار المناقشات الإيديولوچية الرافضة للعولمة بغير دراسة كافية لقوانينها ، أو التيارات التى تقبلها بدون أى شروط أو تحفظ .

ويمكن القول بأنه فى الحقبة الأخيرة فقط بدأت تباشير الدراسات الجادة الرصينة للعولمة ولتأثيراتها على الوطن العربى . وحينئذ يمكن على ضوء هذا الفهم صياغة استراتيچية عربية قومية لا للمواجهة الرافضة رفضاً مطلقا ، ولكن للتفاعل الحى الخلاق. ولكن هل تسمح بهذا الإرادة السياسية العربية القومية؟ هذا هو السؤال؛ وهو صلب الأزمة الراهنة فى الوطن العربى.

* * *

المبحث الثانى

نحو خريطة معرفية للعولمة

أولاً - الدراسات المعرفية للعولمة

هل هناك شك فى أن العولمة أصبحت ظاهرة تملأ الدنيا وتشغل الناس؟ ومع ذلك فالاقترابات المختلفة من هذا الموضوع المهم سادتها مختلف أنواع التحيزات الفكرية. وذلك بأننا نجابه فى الواقع بتيارين يسيطر عليهما الانحياز المسبق. التيار الأول يتحيز للعولمة ويعدها قدراً حتمياً لا مفر من قبوله بغير تحفظ، بناء على زعم مبناه أن العولمة هى تطور من أجل صالح الإنسانية جمعاء. والتيار الآخر - على عكس الأول - يرفضها بإطلاق، على أساس أنها ليست - فى حقيقتها - سوى إعادة إنتاج لنظام الهيمنة الرأسمالى القديم، أو هى، فى عبارة ساخرة، تحقيق الأهداف الخالدة للرأسمالية، تلك الأهداف التى تتركز فى الاستغلال وتحقيق أعلى معدلات الربح، ولوعلى حساب الفقراء وشعوب العالم الثالث، وإن كان ذلك يتم كذلك بوسائل أخرى !

وإلى جانب ذلك سنجد تيارا ثالثا من الكتابات الوصفية التى تقنع بوصف الظاهرة، سواء فى جانبها الاقتصادى أو السياسى أو الثقافى، وبدون إصدار أحكام قيمية عليها.

ولكننا نجد تيارا رابعا بازغا يمارس النقد الموضوعى للظاهرة، متسلحاً فى ذلك بالأدوات النظرية والمنهجية المتطورة للعلم الاجتماعى المعاصر، ليقدم لنا بأمانة علمية سلبيات العولمة وإيجابياتها .

غير أنه لم يسبق أن نشرت دراسات معرفية تحدد تضاريس خريطة العولمة ! ونعنى بذلك تطبيق المناهج الإبستمولوچية على نحو خلاق، للتمييز بين المستويات المختلفة للتحليل، ونقد المفاهيم السائدة، وتحليل النظريات المستخدمة.

والإبستمولوچية فرع من فروع العلم الاجتماعى التى ذاع استخدام مناهجها فى العقود الماضية، وبخاصة فى مجال تحليل الخطاب بكل أنواعه. ولو أردنا أن نقدم تعريفا

وجيزا وواضحا للابستمولوچية لقلنا إنها «دراسة نقدية موضوعها المعرفة العلمية من حيث المبادئ التى ترتكيز عليها، والفرضيات التى تنطلق منها، والنتائج التى تنتهى إليها. أما هدف هذه الدراسة فهو البحث فى الأصول المنطقية لهذه الفرضيات والمبادئ والنتائج من جهة وبيان قيمتها من جهة أخرى» .

ومعنى ذلك أننا لو أردنا القيام بدراسة معرفية للعولمة، فإننا لن نخوض فى تشريح الظاهرة ذاتها، ولا فى تحليل مختلف تجلياتها، ولا فى تعقب آثارها، بل سنركز على المعرفة العلمية الخاصة بالعولمة من ناحية التعريفات والمفاهيم والأطروحات والمجالات.

المعرفة العلمية :

ابتداء يمكن القول إنه لابد من تصنيف المنظرين الذين يتناولون العولمة بالدراسة والتحليل. فالعولمة بالنسبة للبعض تمثل تقدما طبيعياً تجاه «عالم بلا حدود» ، وهى بالنسبة للبعض الآخر، مفهوم يتم التركيز عليه تركيزا مبالغا فيه، كما تتم المبالغة أيضاً فى تحديد آثاره فى التطبيق. وإذا أضفنا إلى ذلك المخاوف التى تثيرها العولمة بوصفها أحد أسباب تخفيض العمالة، وتقليص برامج الرعاية الاجتماعية، لأدركنا أنه لابد من التمييز المبدئى بين الخطابات المتصارعة حول العولمة.

ويمكن القول - بصفة عامة - إن الصراع يدور أساساً بين أنصار العولمة الذين يصفون العالم بأنه سائر حتما فى طريقها، وهؤلاء الذين يرفضون هذه الحتمية، ويقررون أن طابع النظام الدولى الذى يتكون من الدول، والتى هى الوحدات الأساسية له، سيبقى ولن يتغير كثيرا. فأنصار الاتجاه الأول يرون أنه ستظهر «مراكز سلطة» بديلة ، وخصوصا فى عالم الشركات، وعلى الأخص تلك التى يطلق عليها «دولية النشاط»، والتى ستتنافس غالبا بنجاح مع الدول فى تحديد اتجاهات الاقتصاد السياسى الكونى.

والاتجاه الثانى يرى أنصاره أن الدول ستظل هى الأطراف الرئيسية الفاعلة فى الأنظمة السياسية والاقتصادية، ويعتقدون أن موضوعات الأمن القومى مازالت لها الأهمية العليا.

الفريق الأول يطلق على أصحابه «المتعولمون» Globalisers ، والفريق الثانى يطلق على أصحابه «الدوليتون نسبة إلى الدولة» Internationalists .

والواقع أنه فى كلا الاتجاهين نزعة إلى تشويه الواقع ؛ ذلك أن الدولة بما هى فاعل رئيسى تتفاعل مع بقية الفاعلين الذين ليسوا دولا (كالشركات دولية النشاط، والمنظمات غير الحكومية) بطريقة تفاعلية وديناميكية، وذلك لأن الشركات والقوى الاجتماعية والنظم الدولية والمؤسسات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لاتعمل دائما فى سياق يتم فيه تجاهل الدولة أو إخضاعها ، كما أن الدولة - بصفة عامة - مازالت مؤسسة قوية وليست بالغة من الضعف، الأمر الذى يجعلها تدخل فى حرب مع أنشطة لا تحبها أو لا تميل إليها .

لقد حاولت البحوث الأكاديمية التى سبق أن حددنا سماتها فى صدد المقال، أن تقدم للعولمة مفهوماً وحيد البعد، يقوم على أساس تحديد الأسباب ورصد النتائج، مع أن ظاهرة العولمة تحتاج إلى صياغة نموذج متعدد الأبعاد حتى نصل إلى جوهرها الحقيقى.

وهذا النموذج - من وجهة النظر المعرفية - لابد له أن يربط ربطا عضويا وثيقاً ، بين تعريفات العولمة المختلفة والمسلمات التى تقوم عليها ، والأطروحات التى تتضمنها، ومجالات السياسات التى تصاغ بناء على هذه المسلمات، وصور المقاومة لها، وذلك من خلال منظور معرفى متكامل.

والنموذج المعرفى المقترح ثلاثى الأبعاد. فهو فى بعد أول، دراسة دقيقة لتعريفات العولمة التى يشيع استخدامها لدى الباحثين العلميين ولدى الساسة فى الوقت نفسه. وهى تنقسم إلى أربع فئات :

- العولمة بوصفها مرحلة تاريخية .
- العولمة بوصفها تجليات لظواهر اقتصادية .
- العولمة بوصفها انتصارا للقيم الأمريكية .
- العولمة بوصفها ثورة اجتماعية وتكنولوچية .

أما البعد الثانى فى هذا النموذج المعرفى، فهو يتعلق بالدراسة النقدية للأطروحات الأساسية التى صيغت بناء على التعريفات التى قدمت للعولمة. وبدون تحديد هذه الأطروحات ومناقشتها لا يمكن فهم ميدان البحث البازغ الخاص بدراسات العولمة فى مجال بحوث العلاقات الدولية ، وهذه الأطروحات هى :

- أطروحة إعادة التوزيع.

- أطروحة الإقليمية.

- أطروحة التحديث.

- أطروحة الثورة الاتصالية، ورمزها البارز هو شبكة الإنترنت.

ونصل فى النهاية إلى البعد الثالث والأخير من النموذج المعرفى المقترح، وهو يتعلق بمجالات السياسة المختلفة، التى تظهر فيها قوى متصارعة متعددة ، يقوم بعضها على أساس الاعتراض على بعض سياسات العولمة ، وفى بعض الأحيان يقوم على رسم خطط لمقاومتها.

الدول والأسواق والمجتمع المدنى:

مما لاشك فيه أن البعد الثالث من النموذج المعرفى المقترح، يلمس مباشرة الإشكالية الكبرى التى تواجه مختلف الدول فى الوقت الاهن، ولافرق فى ذلك بين الدول الغنية والدول النامية. ونعنى بذلك على وجه التحديد العلاقات المتغيرة بين الدول والأسواق والمجتمع المدنى.

ولاشك أن الدولة القومية صيغة سياسية رئيسية استقرت منذ عشرات السنين، بوصفها الوحدة الرئيسية التى تكون النظام الدولى. وهذه الدولة قامت أساسا على تقديس حدودها، حتى إن حروبا متعددة قامت حين اخترقت هذه الحدود من قبل دول أخرى. ومن ثم يمكن القول إن النظام الدولى حكمته طوال القرن العشرين اعتبارات الجغرافيا السياسية (الجيوبوليتيك).

غير أن المتغيرات العالمية، التى عمقت من آثارها العولمة بكل تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية، قد أدت إلى توارى اعتبارات الجيوبوليتك لتصعد على أساسها اعتبارات الجغرافيا الاقتصادية؛ أى أن التفاعلات الاقتصادية بين الدول - وبغض النظر عن مشكلة الحدود - أصبحت لها اليد العليا فى رسم السياسات الخارجية للدول، وفى تحديد مصالحها القومية، وفى صياغة برامج الأمن القومى.

ومن هنا شهدنا صعودا بارزا للتكتلات الإقليمية مثل «الاتحاد الأوربى» و« النافتا » و «الآسيان»، التى قامت أساسا لتحقيق المصالح الاقتصادية للدول المنضمة إليها، قبل تحقيق أى أهداف سياسية أو ثقافية .

ومن ناحية أخرى تصاعدت معدلات «العلاقات المتعددة الأطراف» التى لاتلقى بالا إلى مسألة الحدود الجغرافية، بل تتجاوزها لتركز على مضمون العلاقات. غير أنه إلى جانب ذلك، لا ننكر أن الدولة القومية تجابه - نتيجة للإقليمية المتصاعدة ولتأثير موجات العولمة المتدفقة - بمشكلة تقلص مجال سيادتها، الأمر الذى يخلق فى الواقع توترات شديدة لم تحل حتى الآن.

ولعل فى علاقة الدولة بالسوق يكمن أحد أسباب التوتر. فالسوق أصبحت عالمية، تتحكم فيها - إلى جانب قوى السوق التقليدية - الشركات دولية النشاط والمؤسسات الدولية، كمنظمة التجارة العالمية، وهذا ينعكس سلبا على تمتع الدولة القومية بفرض سيادتها المطلقة كما كان الحال من قبل .

وإذا أضفنا إلى ذلك إحياء المجتمع المدنى فى مختلف أنحاء العالم، وتحول المنظمات التطوعية إلى طرف فاعل فى النظام الدولى، يضغط على الدولة فى بعض الأحيان، لأدركنا أنه من الأهمية بمكان دراسة العلاقات التفاعلية بين الدول والأسواق والمجتمع المدنى.

ثالثاً - نظرة نقدية لتعريفات العـولمة

لقد ذكرنا من قبل أن النموذج المعرفى الذى نعتمد عليه لرسم خريطة معرفية للعولمة ثلاثى الأبعاد. البعد الأول دراسة دقيقة لتعريفات العولمة التى يشيع استخدامها لدى الباحثين العلميين ولدى الساسة فى الوقت نفسه. والبعد الثانى يتعلق بالأطروحات الأساسية التى صيغت بناء على هذه التعريفات. والبعد الثالث والأخير يتعلق بمجالات السياسة المختلفة التى تظهر فيها الخطابات المتصارعة حول العولمة قبولاً أو رفضاً.

وبالنسبة إلى البعد الأول الخاص بتعريفات العولمة المتعددة، فعلينا أولاً أن نلتفت لما يذهب إليه أنصار العولمة من أن هناك تغيرات كمية وكيفية تحدث فى العلاقة بين النشاط الاقتصادى فى مجال الأسواق الكونية، والنشاط السياسى فى مجال العلاقات بين الدول.

ولكى نقيم تصنيفاً دقيقاً لمفاهيم العولمة، ينبغى أن نحدد منذ البداية نمطين من أنماط فهم الظاهرة. النمط الأول من فهم ظاهرة العولمة يركز على ظهور مجموعة من النتائج والعمليات لا تعوقها الحدود الإقليمية للدول، وهذه تدفع إلى انتشار ممارسات عبر الحدود فى المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية والاجتماعية.

والنمط الثانى فى فهم ظاهرة العولمة يركز عليها بوصفها خطابا للمعرفة السياسية، يقدم وجهات نظر حول كيفية السيطرة على عالم ما بعد الحادثة. وفى هذا المجال فإن كثيرين من صناع السياسة يرون أن العولمة تشكل واقعا جديداً من شأنه أن يجعل اللغة الخاصة بالتركيز على الدولة بوصفها محور العالم لغة قديمة، ومن ثم يذهبون إلى أن العولمة بمسلماتها الكامنة، هى التى تحدد ما هو الممكن وما هى الموضوعات التى يمكن التفكير فيها واتخاذ قرارات بصددها.

فى ضوء كل هذه الملاحظات نعرض تباعا لأربعة تعريفات للعولمة؛ الأول يراها حقبة تاريخية؛ والثانى يراها مجموعة تجليات لظواهر اقتصادية؛ والثالث يراها هيمنة للقيم الأمريكية؛ والرابع والأخير يراها ثورة تكنولوچية واجتماعية.

حقبة تاريخية:

ينزع هذا التعريف للعولمة إلى النظر إليها بوصفها حقبة محددة من التاريخ، أكثر منها ظاهرة اجتماعية أو إطارا نظريا. وهى - فى نظر البعض - تبدأ بصفة عامة، منذ بداية ما عرف بسياسة «الوفاق» Detente التى سادت فى الستينيات بين القطبين المتصارعين فى النظام الدولى آنذاك، ونعنى الولايات المتحددة الأمريكية والاتحاد السوڤيتى، واستمرت إلى أن انتهى الصراع الذى يرمز له انهيار حائط برلين الشهير، ونهاية الحرب الباردة. وهذا التعريف يقوم على الزمن بوصفه العنصر الحاسم بغض النظر عن موضوع السببية، أو الأسباب التى أدت إلى نشأة ظاهرة العولمة. وعلى ذلك فالعولمة - فى نظر أصحاب هذا الرأى - هى المرحلة التى تعقب الحرب الباردة من الناحية التاريخية. ومصطلح العولمة - مثله فى ذلك مثل مصطلح الحرب الباردة الذى سبقه - يؤدى دوره، وهو حد زمنى لوصف سياق تحدث فيه الأحداث. كان يقال مثلا نحن نعيش فى عصر العولمة لفهم سياسات معينة، اقتصادية أو سياسية، أو ثقافية، أو لتبريرها.

وهى - وفق هذا التعريف - يمكن النظر إليها بوصفها حقبة تاريخية، بالمعنى الذى سبق أن وصفت به الفاشية بوصفها حقبة تاريخية أكثر منها نظاما سياسيا أو كما يشار لمرحلة الكساد Depression بوصفها ظاهرة متميزة.

وبتطبيق هذا النهج الزمنى، يمكن القول إن العولمة بدأت مع بدء سياسة «الوفاق» بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوڤيتى، مع انهيار الحل الوسط الليبرالى فى الوقت نفسه بين رأس المال والعمل فى كثير من دول أوربا الغربية. وقد شهدت هذه الحقبة صعود نهج لسوق ليبرالى جديد للإدارة الاقتصادية على حساب السياسات الكينزية (نسبة إلى الاقتصادى الإنجليزى الشهير كينز) التى اتسمت بالجمود. ولعل هذا التيار هو الذى تدفق حتى تبلور فى إطاره ما يسمى بسياسة «الطريق الثالث»؛ أى محاولة التأليف الخلاق بين حسنات الاشتراكية وإيجابيات الرأسمالية فى ضوء الحدود بين الدول، بلا أى قيود تطبيقا لمبدأ حرية التجارة، وفى سياق جديد هو سياق العولمة.

مجموعة ظواهر اقتصادية:

على عكس التعريف السابق الذى ينظر إلى العولمة من منظور تاريخى، فإن هذا التعريف يركز على الدولة وظيفيا بوصفها سلسلة مترابطة من الظواهر الاقتصادية. وتتضمن هذه الظواهر تحرير الأسواق، وخصخصة الأصول، وانسحاب الدولة من أداء بعض وظائفها «وخصوصاً فى مجال الرعاية الاجتماعية» ونشر التكنولوچيا، والتوزيع العابر للقارات للإنتاج المصنع من خلال الاستثمار الأجنبى المباشر، والتكامل بين الأسواق الرأسمالية.

والعولمة فى تعريفها الضيق تشير - بما هى ظاهرة - إلى الانتشار الواسع المدى فى كل أنحاء العالم للمبيعات، والإنتاج، وعمليات التصنيع، على نحو يشكل إعادة صياغة للتقسيم الدولى للعمل.

وهذا التعريف يمكن أن نطلق عليه تعريفا اقتصاديا للعولمة. ولكن فى الوقت الذى يركز فيه على التمويل والإنتاج والتكنولوچيا والتنظيم والسلطة بما هى عوامل للتغير، فإنه يشير فى الوقت نفسه إلى أن عدداً من هذه الأنشطة ليس «جديداً» تماما بالمعنى التاريخى للكلمة.

غير أن تزايد هذه الظواهر، وارتفاع معدلات التفاعل الاقتصادى بين الدول بصورة غير مسبوقة، هو الذى يعطى لهذه الظواهر دلالة تشير إليها ظاهرة العولمة، التى هى فى الواقع إحداى نتائج التقارب الملحوظ بين النظم السياسية المختلفة فى اتجاهاتها الأسياسية فى الوقت الراهن.

هيمنة للقيم الأمريكية:

لعل خير ما يعبر عن اتجاه هذا التعريف كتاب المفكر الأمريكى اليابانى الأصل فوكوياما «نهاية التاريخ»، الذى عد فيه سقوط الاتحاد السوڤيتى وانهيار الكتلة الاشتراكية انتصاراً حاسماً للرأسمالية على الشيوعية.

وهو يرى أن نهاية الحرب الباردة تمثل المحصلة النهائية لمعركة الإيديولوچية التى بدأت بعد الحرب العالمية الثانية ، بين الاتحاد السوڤيتى والولايات المتحدة الأمريكية ، واستمرت خلال الحقبة التى تم فيها التركيز على تأكيد سمو القدرات التكنولوچية الأمريكية ، وعلى تفوق المؤسسات والنظم القائمة على الطريقة الأمريكية .

ووفق هذا المنظور ، تصبح العولمة بالمعنى المعيارى ، ظاهرة جيدة تمثل تقدما فى التاريخ ؛ لأنها ترمز إلى انتصار ظواهر التحديث وسيادة الديمقراطية بما هى نظام سياسى . والمنادون بهذا الرأى يشبهون إلى حد كبير أنصار نظرية التحديث فى الفكر السياسى الأمريكى ، التى تذهب إلى أن التجانس فى القيم ينبغى أن يتم من خلال التمسك بمبادئ الرأسمالية والديمقراطية .

ثورة تكنولوچية واجتماعية :

النظر للعولمة بوصفها ثورة تكنولوچية واجتماعية يعارض بوضوح التعريف الثانى الذى لايرى فى العولمة سوى مجموعة متشابكة من الأنشطة الاقتصادية .

وعلى العكس من ذلك يرى هذا التعريف أن العولمة شكل جديد من أشكال النشاط ، تم فيها الانتقال على نحو حاسم من الرأسمالية الصناعية ، إلى المفهوم الما بعد الصناعى للعلاقات الصناعية .

وهذا التحول تقوده نخبة تكنولوچية صناعية ، تسعى إلى تدعيم السوق الكونية الواحدة ، بتطبيق سياسات مالية وانتمائية وتكنولوچية واقتصادية شتى .

وعل عكس التعريف الأول الذى يركز على عنصر الزمن وينظر إلى العولمة بوصفها حقبة تاريخية ، فإن هذا التعريف يرى أن الزمن لا معنى له ، وأن الفضاء - نتيجة للثورة التكنولوچية والاتصالية - قد تم بالفعل ضغطه ، الأمر الذى أدى إلى ظهور الاقتصاد الذى يقوم على تلاحم الشبكات المختلفة Network Economy .

غير أن ضغط الفضاء السياسى بين الدول وتقليص المسافات بينهما ، قد يؤدى - فى الوقت نفسه - إلى تشجيع ظهور الاختلاف بينها ، الأمر الذى يعبر عنه مفهوم آخر

بجانب العولمة، هو مفهوم النزوع إلى المحلية localisation . والمحلية إذا تم تدعيمها قد تؤدى إلى التركيز على محلية النشاط الاقتصادى والسياسى، ونقل السلطة من المستوى القومى إلى المستويات الأدنى بطريقة تشجع على الاستجابة إلى العولمة.

غير أن التركيز على المحلية فى هذا الصدد، قد يؤدى إلى ظهور تيار مضاد للعولمة. ذلك بأن العولمة إذا كانت تقلل من أهمية الجغرافيا ونفى الحدود بين الدول لصالح العلاقات الكونية، فإن المحلية، لو عممت، يمكن أن تركز على العلاقات الجغرافية بحيث تصبح العلاقات القائمة فى سياق إقليمى مسألة بالغة الأهمية.

ويرى بعض الباحثين أن الجدل بين العولمة والمحلية المعممة يكشف عن الصراع بين الاستراتيجيات المختلفة للشركات دولية النشاط .

وهذا التعريف الذى ألمحت إلى سماته الأساسية ، لا يركز فحسب على العولمة بوصفها ثورة تكنولوچية، ولكنه أيضاً يهتم بالعملية الكبرى، التى تتعلق بإحياء المجتمع المدنى فى كثير من الدول، وفى قيامه بأدوار مهمة فى مجال التنمية. وهنا على وجه التحديد مجال للبحث فى تأثير العولمة على أنشطة المنظمات غير الحكومية، وعلى مؤسسات المجتمع المدنى بصفة عامة، كالنقابات والاتحاد ات المهنية والأحزاب السياسية.

وفى نهاية هذا العرض الوجيز للتعريفات المختلفة للعولمة، يثور سؤال رئيسى: هل لابد لنا أن نختار تعريفا واحد للعولمة ونسقط بقية التعريفات، أم أن كل تعريف منها يلمس فى الواقع أحد جوانب ظاهرة العولمة المركبة والمعقدة؟

وفى تقديرنا أن هذه التعريفات جميعاً تكاد تكون هى المكونات الأساسية لتعريف واحد جامع للعولمة. فهى تجمع بين جنباتها كونها تمثل حقبة تاريخية، وهى كذلك تجل لظواهر اقتصادية، وهى – فى الوقت الراهن على الأقل – هيمنة للقيم الأمريكية، وهى أخيراً ثورة تكنولوچية واجتماعية.

غير أن هذا لا ينفى أن من يتبنى أى التعريف من تعريفات الأربع، يمكن أن يصل فى تحليله إلى نتائج سياسية مختلفة، وذلك وفقاً للإيديولوچية التى ينطلق منها. هذا هو منطق الأمور؛ فقد كذب من قال إن عهد الإيديولوچيات قد انتهى إلى الأبد.

ثالثاً - أطروحات العــولمة

البعد الأول من أبعاد النموذج المعرفى لدراسة العولمة هو التعريفات المتعددة ، ويتمثل البعد الثانى فى الأطروحات التى صيغت بصـدد تفسير نشوء هذه الظاهرة وارتقائها ، حتى أصبحت تشغل بالفعل مساحة كبرى من الفضاء الفكرى والسياسى فى العالم .

ولعل أول ما ينبغى أن نلتفت إليه ، أن هناك علاقة وثيقة بين التعريف الذى يتبناه الباحث للعولمة ، والأطروحات التى يمكن أن تصاغ فى ضوئه . فالتعريف الذى يركز على البعد التاريخى للعولمة على أساس كونها تمثل حقبة تاريخية ، يمكن أن تصاغ على أساسه أطروحات تتعلق بالمدى الزمنى لهذه الحقبة ، وهل من المقرر - مثلا - بعد أن تأخذ العولمة مداها ، أن تدخل الإنسانية فى غمار مرحلة أخرى مختلفة فى سماتها وتفاعلاتها عن مرحلة العولمة؟ وكذلك يمكن أن يثار سؤال آخر : هل ستنجح القوى السياسية والاقتصادية والثقافية المتعددة التى تقاوم العولمة فى الوقت الراهن ، فى أن توقف مدها المتنامى ، وتجبرها على التراجع ، على الأقل بالنسبة لبعض السمات والسياسات التى أصبحت بالفعل محل قلق شديد فى مختلف أرجاء المعمورة؟

ومن ناحية أخرى فإن من يتبنى تعريف العولمة بوصفها تجليات لظواهر اقتصادية فى المقام الأول ، يمكن أن يصوغ أطروحات تتعلق بالتناقضات التى يمكن أن تنشأ بين العولمة من ناحية ، والنزوع المتزايد إلى التكتلات الإقليمية من ناحية أخرى . هذا بالإضافة إلى الصراعات الممكنة بين العولمة وازدياد النزعة إلى المحلية .

أما من ينظر إلى العولمة بوصفها هيمنة للقيم الأمريكية ، فيمكن أن يصوغ أطروحات تتعلق بنجاح الخصوصيات الثقافية فى مواجهة الهيمنة الأمريكية ، من خلال قيام الدول المهددة بعملية إحياء ثقافى واسع المدى ، تدمج فيه الأصالة مع المعاصرة . كما أنه يمكن صياغة أطرحات تتعلق بالانحدار المتوقع للقوة الأمريكية بالمعنى التاريخى للكلمة ، ومن ثم تعديل مسار العولمة لكى لا تصبح حكرا فى إدارتها لدولة واحدة هى الولايات المتحدة الأمريكية . وأخيراً يمكن لمن يتبنى تعريف العولمة بوصفها ثورة تكنولوچية واجتماعية أن يصوغ أطروحات تتعلق بالمدى الذى يمكن أن تصل إليه التكنولوچيا فى التغيير الجوهرى لأنساق المجتمع ، بالإضافة إلى التساؤل عن الفجوة التكنولوچية التى تتسع باستمرار بين الشمال والجنوب ، والآثار السلبية لذلك الوضع على مسار العولمة ذاتها .

أطروحات أربع للعولمة :

فى ضوء هذه الاعتبارات جميعا ، وبالتحليل النقدى للخطابات المتصارعة حول تكييف ظاهرة العولمة ، يمكن القول إن هناك أربع أطروحات رئيسية . الأولى تتعلق بأطروحة إعادة التوزيع ؛ والثانية تتعلق بالرأسمالية المقارنة ؛ والثالثة تتصل بالتحديث ؛ والرابعة تشير إلى الثورة التكنولوچية .

والأطروحة الأولى الخاصة بإعادة التوزيع يتبناها أنصار الاشتراكية ، الذين يرون أن التنمية الاقتصادية والسياسية والاجتماعية لا تتحدد فحسب بالهياكل والبنى السياسية والاجتماعية ، ولكن بالإضافة إلى ذلك هناك دور حاسم للعامل الإنسانى ، يتمثل فى الفاعلين الذين يقودون التغيير أو يقاومونه .

ويمكن القول إن الاشتراكيين الديمقراطيين والماركسيين يركزون الآن جهودهم على أهمية عدالة التوزيع فى سياق العولمة . والعولمة بالنسبة لهم ليست مجرد مجموعة من الظواهر الاقتصادية ، ولكنها أيضاً بل وفى المقام الأول مجموعة ظواهر سياسية إيديولوچية تقدم بوصفها مبرراً لاتجاهات بازغة فى مجال الحكم المعاصر . وإذا كانت العولمة قد ركزت على بعد حرية السوق فيها ، فإنه لم يتم تحليلها بالقدر الكافى من زاوية السياق الدولى الذى تعمل فيه ، ولا من ناحية قوى المقاومة لها ، سواء داخل البلاد المتقدمة ذاتها أو البلاد النامية .

والنقطة الجوهرية التى يثيرها الاشتراكيون الديمقراطيون هى أن الدولة الرأسمالية - فى استجابتها للعولمة - قد قضت بذلك على الصيغة الهشة للحل الوسط الليبرالى الذى صيغ لتحديد العلاقة بين الدولة والمجتمع ، والذى سمح للرأسمالية بأن تتوسع داخليا وخارجيا ، على أساس تفادى الصراع الطبقى بين الرأسماليين والعمال والمنتجين بشكل عام ، من خلال برامج الرعاية الاجتماعية المتعددة . بعبارة أخرى أصبح ما يمكن أن يطلق عليها رأسمالية الرعاية الاجتماعية ، أو دولة الرفاهية الاجتماعية ضحية العولمة . ومن المعروف أن هناك أزمة شديدة فى مجال تمويل هذه البرامج ، وجدلا سياسيا محتدما حول ضرورة تقليصها ، بل إلغائها نهائيا فى نظر بعض المتطرفين .

أطروحة الرأسمالية المقارنة :

تقوم هذه الأطروحة على فكرة بسيطة وأن كانت تستحق التأمل ، هى أن الرأسمالية ليست واحدة فى كل مكان، وأن الأنظمة الرأسمالية المتعددة، ليس من الضرورى أن تقترب من بعضها البعض لدرجة تختلط فيها سماتها . وإذا كانت الرأسمالية أو الديمقراطية يمكن تعريف كل منهما بطريقة مجردة، فإن هذا التجريد لا ينفى الاختلافات الواضحة بين كل نظام رأسمالى وآخر، سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية السياسية . ويكفى أن نقارن النظام الرأسمالى الأمريكى بالنظام الرأسمالى اليابانى لكى ندرك صدق ما نقول .

وفى ضوء هذه الملاحظة النظرية المنهجية المهمة، يمكن الوصول إلى نتيجة غاية فى الأهمية مبناها أنه «فى التطبيق ستختلف صور الاستجابة للعولمة بحسب النماذج التى تكون متباينة للرأسمالية» . وفى ظل هذا المنظور، فإن دور الدولة سيظل قائما، وسيقوم بالدور الرئيسى فى التفاعل مع الدول الأخرى، وفى مواجهة المؤسسات التى تبحث عن الربح، وتلك التى لا تبحث عن الربح مثل الجمعيات الأهلية، وذلك داخل كل مجتمع .

وفى ظل هذه الأطروحة هناك تساؤلات عن دور الإقليمية فى إطار العولمة؟وهل هو دور مكمل أو مناقض للعولمة؟

والواقع أن الإقليمية مفهوم مختلف بشأنه . فبعض الباحثين فى العلاقات الدولية يعد الإقليمية نشاطا بين الدول، يتدرج من مجرد التنسيق بين السياسات إلى التكامل الكامل فى سوق مشتركة مثل حالة الاتحاد الأوربى . وهو فى نظر البعض الآخر تفاعل بين المحلى والإقليمى فى المجال الاقتصادى والسياسى . وهناك الآن نظرة شائعة إلى الإقليمية تقوم على أنها وسيلة تتبعها نماذج النظم الرأسمالية المختلفة للمناورة مع مشكلات التكامل الكونى الذى تدفع إليه العولمة . ويكشف عن صدق هذه الملاحظة تعدد صور الإقليمية بوصفها إحدى وسائل الحفاظ على الاختلافات بين النظم، وفى الوقت نفسه بحسبانها محاولة للوصول إلى حل وسط مع الاقتصاد الكونى . وهناك رأى آخر يرى أن الإقليمية فى الواقع لا تمثل حلا وسطا، بل هى فعل من أفعال المقارمة ضد العولمة . ومن ناحية أخرى يبرز رأى مضاد يذهب إلى أن الإقليمية عمل مكمل لذيوع العولمة، وكأنها خطوة من خطوات الوصول إلى العولمة الكاملة .

وهناك خلاصة يقدمها البعض تتمثل فى أن العولمة وإن كانت مجموعة من العمليات، وإيديولوچيا للإدارة الاقتصادية، فإن الإقليمية تعد مظهرا من مظاهر العولمة، تتقاطع معها، ولا يمكن فهمها بدون فهم ظاهرة العولمة.

أما المحلية Localization فهى تتمثل تيارا مضاداً للعولمة، يمكن أن يؤدى إلى فهم مختلف للفضاء السياسى والحدود الاقليمية Territorality. فالعولمة تقلل من أهمية الأرض والإقليم، ولكن المحلية تؤكدهما. وهذا الصراع بين العولمة والمحلية قد أدى إلى بروز أحد أهم التوترات فى أواخر القرن العشرين. فالمحلية تكاد أن تكون أكبر حركة معارضة للعولمة.

أطروحة التحديث:

يقع فى القلب من هذه الأطروحة هيمنة القيم الأمريكية، سواء بصورة صريحة أو ضمنية. وهى تعيد صياغة كثير من الأفكار التى وردت من قبل فى النظرية الليبرالية، وعلى الأخص التراث العلمى المبكر الخاص بنظرية التحديث. وهذه الأفكار تركز على انتشار رأس المال والتكنولوچيا والثقافة، مع توقع تأثر النظم بعضها ببعض، بحيث تصبح فى النهاية متشابهة إلى حد كبير. وعادة ما يتم ذلك عن طريق تمثل المؤسسات الاقتصادية والسياسية الغربية فى القطاع العام، وأفضل ممارسات الأعمال فى القطاع الخاص. والنموذج المحتذى هنا هو الديمقراطية الغربية والتحديث على الطريقة الأوربية والأمريكية.

أطروحة الثورة التكنولوچية:

الفكرة الجوهرية هنا تكمن فى تعريف العولمة بكونها ثورة علمية تكنولوچية واجتماعية. والنموذج البازغ الآن فى ظل العولمة هو نموذج مجتمع الأعمال والشركات. وهذه الأطروحة تركز على فكرة الثورة التكنولوچية والاجتماعية والاتصالية، التى تتضمن تحرير الأسواق وإزالة القيود المحيطة بها، وخصخصة الأصول، ونزع بعض وظائف الدولة «فى مجالات الرعاية الاجتماعية أساسا» ونشر التكنولوچيا، والتوزيع العابر للحدود للإنتاج المصنع، والاستثمار الأجنبى المباشر، وتكامل أسواق رءوس الأموال.

ومن المنظور النظرى الأشمل فالأطروحة تتضمن فكرة الانتقال الحاسم من الرأسمالية الصناعية إلى الفهم الما بعد صناعى للعلاقات الاقتصادية «وهو مفهوم يحتاج لدراسة مستقلة». والتحول فى النموذج السائد يتمثل فى إعادة النظر فى مكونات المشروع التقليدية وهى الأرض، والعمل، ورأس المال، وذلك فى ضوء الصناعات التى تقوم على المعرفة، بحيث أصبحت هى أهم مكون من مكونات المشروع الصناعى المعاصر.

وعادة ما يشار إلى شبكة الإنترنت بوصفها رمزاً للثورة التكنولوچية والاتصالية، التى هى الآن من أبرز علامات العولمة الاتصالية، ويكفى أن نشير إلى ما يسمى التجارة الإلكترونية التى سيصل حجم تعاملاتها عام ٢٠٠٠ إلى عشرات البلايين من الدولارت.

غير أن النظر إلى العولمة بوصفها ثورة تكنولوچية أساسا قد يؤدى إلى إغفال المشكلات التى يلاقيها تيار اليمين المحافظ الآن، وخصوصا فيما يتعلق بموضوع عدالة التوزيع. وهكذا فإن هذه الأطروحة قد تعود إلى نوع من أنواع الحتمية التكنولوچية، فى عصر سقطت فيه الحتمية فى العلم والطبيعة والمجتمع.

رابعاً - سياسات العولمة

نقصد بسياسات العولمة تحديد المجالات التى يتصارع فيها مختلف الفاعلين، سواء فى ذلك الدولة أو الشركات الدولية النشاط أو مؤسسات الدولية، أو المؤسسات المجتمع المدنى، وفقا للتعريفات التى يتبنونها للعولمة، وفى ضوئها يصوغون استراتيچياتهم، سواء لتعميق العولمة أو لمقاومتها.

ولنبدأ أولا بتحديد بعض الاتجاهات العامة التى تميز الحقبة التاريخية الراهنة التى يمر بها العالم.

وأول هذه الاتجاهات أن معظم الحكومات اليوم تقاوم محاولات الأسواق للسيطرة عليها، وخصوصا أنها لم تفقد كل أوراقها الاستراتيچية التى يمكن أن تستخدمها. ومن الخطأ فى الواقع تصوير العلاقة بين الدول والأسواق بوصفها علاقة صراعية؛ ذلك بأن هناك علاقة تبادلية إيجابية بينهما، فالدول تحتاج إلى توسيع إطار الأسواق لأغراض التنمية الشاملة، كما أن الأسواق تحتاج إلى دعم الدول فى كثير من الجوانب.

ويمكن القول بأنه بالنسبة لكثير من القادة السياسيين، ومنهم الاشتراكيون الديمقراطيون فإن التعامل مع العولمة لا يعبر عن «سياسات العجز» بقدر ما يعبر عن «سياسات التكيف» معهما؛ حتى يمكن التأكيد بأن قلة من الحكومات اليوم هى التى ترحب بمزايا السوق الكونى، ولم تعد نفسها لقبول منطق المنافسة فى حقبة الليبرالية الجديدة.

ومن تأثيرات العولمة البارزة فى الاقتصاديات المصنعة المتقدمة، قبول فكرة أن المواطنين لن يتاح لهم بعد الآن اليقين نفسه بالنسبة لضمان العمل، وينطبق ذلك على العمال المهرة وغير المهرة على السواء، وكذلك بالنسبة للخدمات والضمانات الاجتماعية التى سادت فى ظل نظام دولة الرعاية الاجتماعية.

وبالرغم من أن العولمة قد تكون خلقت فرصا للعمل أكثر من تلك التى ألغتها، فأنه يمكن القول بأن تأثير العولمة كان ضاغطا على وجه الخصوص بالنسبة للعمل المنظم فى قطاعات التصنيع التقليدية فى الدول الصناعية القديمة.

والواقع أن العمل - على عكس رأس المال والتكنولوچيا والمعرفة - ليس متحركا، وهذا ما أدى إلى الإنقاص من قوته السياسية، ولهذا نتائج وآثار على السياسة فى المستويات المحلية بالدولة.

والعمال شبه المهرة وغير المهرة، لن يكون لهم نصيب من ثمار العولمة، كما هو الحال بالنسبة للمتعلمين والقطاعات الماهرة فى المجتمع. كما أن الحكومات التى تسير فى طريق التحرير الاقتصادى لن تحاول، ولعلها لا تستطيع، أن تطبق سياسات من شأنها أن ترفع من شأن الوضع المتردى لهذه القطاعات غير الماهرة. وقد تساعد السياسات الحمائية التى قد تدعولها عناصر من كل من اليسار واليمين هؤلاء العمال غير المهرة، غير أن هذا الاتجاه قد يؤدى إلى إنقاص مزايا برامج الرعاية الاجتماعية فى مجموعها. ومن ناحية أخرى فإن الاستراتيچية القصوى فى هذا المجال، التى تتمثل فى إنقاص الطلب النسبى على العمالة غير الماهرة - من خلال دفع برامج التعليم والتدريب المدعومة للتغلب على الجمود فى سياسات الأجور - مكلفة للغاية، بدرجة تصرف الحكومات عن التفكير فيها، بالإضافة إلى التأثير السلبى لمثل هذا الإنفاق على مصداقيتها إزاء الأسواق المالية العالمية، إلى حد

أنها قد تعد خاطئة من وجهة النظر السياسية، إذا وضعنا فى الحسبان المناخ الأيديولوجى الراهن، المضاد لهذه الاتجاهات.

وهكذا يمكن القول بأن الحكومة - فى هذا الإطار العولمى الجديد - تطبق كثيرا من السمات التى يطلق عليها البعض «الإدارة العامة الجديدة» سعيا وراء تنظيم «عمل الحكومة» وفقا للخطوط التى تسير عليها «حكومة الأعمال»، وهذا ما يترتب عليه وهن سلطة الدولة وشرعيتها. ولعل مبعث ذلك أن من أولويات الدولة اكتساب ثقة الأسواق الدولية.

غير أن ثمن هذا التحول فى وضع الدولة كان باهظا؛ إذ إنه قد نتج عنه تزعزع سلطة الدولة. وقد أدى ذلك إلى بروز المطالب العرقية والدينية واللغوية لجماعات متعددة، تركز على هذه الأنماط المتعددة من الانتماءات على النحو الذى جعلها تعلو على اعتبارات الانتماء للدولة القومية. وهذا التطور لايتماشى مع المنطق السياسى لثنائية اليسار واليمين، التى دعمت فى الماضى نظام دولة الرعاية الاجتماعية.

وهذه التغيرات فى مجال الهوية والفعل، اتخذت شكلا سياسيا واقتصاديا محددا، تمثل فى تنوع المجالات التى يتم فيها الصراع بين الدولة وهذه الجماعات. ويتحدث دارسو ظاهرة العولمة عن بزوغ مجتمع كونى، أو بعبارة أخرى مجتمع مدنى عالمي وبالطريقة نفسها غير المحددة يتحدثون عن «الفاعلين خارج نطاق الدولة» ودورهم المهم لتنمية هذا المجتمع.

والحقيقة أن هناك اختلاطا فيمن يسمون فاعلين خارج نطاق الدولة. فبعض الباحثين يخلطون المنظمات التى تنظم العلاقات بين الحكومات ومثالها البارز منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى وغيرها، بالمنظمات غير الحكومية مثل جرين بيس «السلام الأخضر»، مع شركات دولية النشاط مثل شركة «موتورولا» على سبيل المثال.

غير أن نمطا أشمل من التحليل قد يميل إلى أن يضع فى حسبانه أيضاً دور النقابات العمالية وجماعات الضغط، ووسائل الإعلام، بالإضافة إلى شبكات السياسات ومجتمعات السياسات التى تعمل الآن عبر الحدود، وإن كان ذلك يتم الآن بطريقة شبه

منظمة وغيرر مقننة . غير أن الأهم من كل ذلك، أن هذه المؤسسات تثقل كاهل الأشكال المختلفة للسلطة الحكومية سواء سلباً أو إيجابا.

وبغض النظر عن أهداف هذه المنظمات أو الهيئات أو الشركات ، أو بنيته المؤسسية ، أو طريقة عملها ، التى لا يمكن التمييز بدقة على ضوئها بين منظمة وأخرى ؛ فإن المحصلة النهائية تعقيد الطبيعة المتغيرة للسلطة فى نظام عالمى للحكم ، يتسم بكونه يتطور بسرعة فائقة .

ولأن ظاهرة تقلص سيادة الدولة فى عصر العولمة - نظراً لتعدد الفاعلين خارج نطاق الدولة - هى ظاهرة بالغة الأهمية، فمن الضرورى - كما يقرر بعض ثقات الباحثين - إجراء تصنيف لهؤلاء الفاعلين على مستوى اهتماماتهم الموضوعية أو الوظائف التى يقومون بها. وعلى هذا الأساس يمكن تصنيف الفاعلين خارج نطاق الدولة فى فئتين عريضتين :

الفئة الأولى الفاعلين من دوائر القطاع الخاص، الذين يتمثلون أساسا فى الشركات دولية النشاط والشركات العابرة للقوميات.

والفئة الآخرى هى المنظمات التى لا تهدف إلى الربح، والتى تمتد من المنظمات الأهلية أو التطوعية إلى ما يطلق عليه الجماعات العابرة للقوميات أو العابرة للمناطق الجغرافية.

ومن الواضح أن كلتا الفئتين العريضتين تغطى مجموعة غير متجانسة من الفاعلين، يتسم كل منها بسمات محددة، لايمكن تحديدها تحت العنوان الفضفاض بكونها تعمل خارج نطاق الدولة.

وإذا ربطنا بين ربطنا بين الفاعلين وبين المؤسسات فى ضوء أطروحات العولمة الأربع التى سبق أن عرضنا لها، ونعنى أطروحات إعادة التوزيع، والرأسمالية المقارنة، والتحديث، والثورة التكنولوچية، لاكتشفنا أن الأطروحتين الأخيرتين هما اللتان تدفعان إلى مزيد من العولمة، فى حين أن الأطروحتين الأوليين هما اللتان تومان بوظيفة مقاومة العولمة.

ويمكن القول بأننا رمينا من محاولة رسم خريطة معرفية للعولمة - فى ضوء أبحاث «مركز دراسات العولمة والإقليمية» بجامعة ورويك - إلى تحقيق أربعة أهداف؛ الأول محاولة توضيح حقل المفاهيم التى حاولت تعريف العولمة أو إيضاح جانب من جوانبها المتعددة، ولذلك عنينا بالقاء نظرة نقدية على تعريفات العولمة المختلفة. والهدف الثانى الانطلاق من توضيح مفاهيم العولمة لتنسيق الحقل الفكرى الخاص بدراسات العولمة، على أساس أنه أصبح فى الوقت الراهن مبحثا مستقلا، بحكم الأهمية القصوى لظاهرة العولمة. والهدف الثالث كان محاولة التمييز بين الأطروحات المختلفة للعولمة، التى تتناثر بغير نظام فكرى محدد فى كثير من الدراسات والأبحاث. والهدف الرابع والأخير كان محاولة إبراز إسهام دور الفاعلين المختلفين، سواء فى تلك الدولة ذاتها بما هى فاعل رئيسى، أو غيرها من الفاعلين الآخرين خارج نطاق الدولة، كالشركات دولية النشاط والمنظمات غير الحكومية فى مختلف مجالات العولمة.

ويبقى أخيراً أن نشير إلى أن العولمة بالرغم من كونها ظاهرة تاريخية متعددة الأبعاد، ونتاج عمليات معقدة من التراكم الرأسمالى والعلمى والتكنولوچى؛ فأنها تجابه مقاومات متعددة فى الوقت الراهن، ليس من قبل بعض الدول النامية فقط، بل من داخل البلاد المتقدمة أيضاً. وبيان ذلك أن بعض القادة السياسيين فى البلاد المتقدمة، حتى من غير ذوى النزعات القومية، يرون فى العولمة تهديدا للهوية القومية وللاستقلال الاقتصادي، لدرجة تجعل الدولة ذاتها فى رأيهم عاجزة عن التعامل معها. وخلاصة رأيهم أن العولمة فيها تهديد لسيادة الحكومة ولشرعيتها. بل إن الآراء المتطرفة فى هذا المجال ترى فى العولمة تهديدا لنمط الحياة ذاته الذى عرفناه حتى الآن. وقد أدى هذا الاتجاه إلى ظهور حركات فكرية وسياسية معارضة للعولمة. وقد دفع ذلك بالحكومات إلى اتباع بعض السياسات الشعبوية حتى تستميل هذه الحركات و الاتجاهات، ويظهر ذلك فى بعض التوجهات القومية، التى تنعكس - على سبيل المثال - على سياسات منع هجرة العمال من دول الجنوب إلى دول الشمال.

وأيا ما كان الأمر فموضوع مقاومة العولمة يستحق دراسة وافية؛ لأنه ينبغى التمييز بين مقاومة عمليات العولمة ذاتها وفاعلية هذه المقاومة من جهة، ومن جهة أخرى مقاومة مذهب العولمة، الذى ينطوى فى الوقت الراهن على قيم وأفكار، تحاول إعادة إنتاج نظام الهيمنة القديم الذى مارسته من قبل الدول الكبرى.

* * *

هل يمكن إصدار حكم قاطع فيما يتعلق بقبول العولمة أو رفضها؟ إن إصدار حكم نهائى على العولمة ينص على رفضها رفضا مطلقا، يكشف عن تعجل فى إطلاق الأحكام بغير تأمل فى منطق التطور التاريخى. وإذا كان صحيحا أن العولمة الراهنة تكشف عن ذروة من ذرى تطور النظام الرأسمالى العالمى، فإن التاريخ سيتجاوز هذه اللحظة، وسيكشف فى المستقبل المنظور أن العولمة - بغض النظر عن الرأسمالية - ستتجاوز شروط نشأتها لتصبح عملية عالمية واسعة المدى، ستنقل الإنسانية كلها - على اختلاف ثراء الأمم أو فقرها - إلى آفاق عليا من التطور الفكرى والعلمى والتكنولوچى والسياسى والاجتماعى. وبعبارة أخرى ستحدث آثار إيجابية لم تكن متصورة لدى من هندسوا عملية العولمة، بل ستتجاوز هذه الآثار مخططاتهم التى كانت تهدف إلى الهيمنة والسيطرة على النظام العالمى، وسيثبت التاريخ أنه لن يتاح لدولة واحدة مثل الولايات المتحدة الأمريكية، أو حتى لمجموعة من الدول الكبرى أن تهيمن هيمنة كاملة على العالم اقتصاديا وسياسيا وتكنولوچيا وعلميا، وإلا حكمنا على شعوب الأرض جميعا بالعقم وعدم الفاعلية.

وفى هذا الإطار ثمة حاجة ملحة إلى منهج صحيح للتعامل مع ظاهرة العولمة بكل أبعادها. فالعولمة عملية تاريخية غير قابلة للارتداد. وبذلك يعد منطقا متهافتا ما يدعو إليه بعض أعدائها من ضرورة محاربتها، لأنك لاتستطيع الوقوف أمام نهر يتدفق، هو عبارة عن حصاد تقدم إنسانى تم عبر القرون الماضية، وأسهمت فيه شعوب وحضارات شتى. هل يمكن مثلا محاربة الإنترنت، من خلال إصدار قرار بالامتناع عن التعامل معها، كما تفعل الآن بعض الأنظمة السياسية العربية ؟ وهل يمكن الامتناع عن التعامل مع منظمة التجارة العالمية، مع الاعتراف بسلبيات متعددة فى اتفاقيات الجات الأخيرة؟ وهل يمكن مواصلة خرق حقوق الإنسان وقمع الشعوب، فى إطار من العولمة السياسية يدعو لضرورة تطبيق الديمقراطية، ونشر آفاق التعددية السياسية والفكرية ؟ وهل يمكن مقاومة بزوغ أو انتشار ثقافة فكرية كونية تحمل فى طياتها تبلور الوعى الكونى بأخطار البيئة على سلامة الكوكب ذاته، وأهمية صياغة معايير أخلاقية كونية تضع قواعد المنهج فى التعامل بين الشعوب والحوار بين الحضارات، وتحارب العنصرية والتطهير العرقى والتعصب الدينى، والاستغلال الاقتصادى؟

إن المعركة الحقيقة لا تكمن فى مواجهة العولمة بما هى عملية تاريخية، وإنما ينبغى أن تكون ضد نسق القيم السائدة ، الذى هو فى الواقع إعادة إنتاج لنظام الهيمنة القديم . وهنا على وجه التحديد ينبغى تحديد طبيعة المعركة فى النضال - على المستوى الدولى - للقضاء على ازدواجية المعايير فى تطبيق حقوق الإنسان، وعدم فرض نموذج الديمقراطية الغربية نموذجاً أوحد للديمقراطية، وإتاحة الفرصة للشعوب، لكى تمارس إبداعها السياسى. وهناك حاجة ضرورية و عاجلة لتقنين حق التدخل حتى لا يشهر كسلاح ضد الشعب العربى وغيره من شعوب الجنوب. كما أن قضية حل الصراعات بأسلوب سلمي، وتحقيق السلام العالمي، وإعادة النظر فى مفهوم التنمية على المستوى العالمى، كل هذه ميادين تحتاج إلى نضالات متواصلة لضمان صياغة نسق قيمى عالمى يحترم حرية الشعوب، ويسهم فى تقدمه فى ظل حضارة إنسانية جديرة بالتحقيق فى القرن الحادى والعشرين، فى إطار هذا التقويم العام للعولمة، يظل السؤال الجوهرى: ما تأثيرات العولمة على الوطن العربي؟

لقد تمت الإشارة إلى أن العولمة تجليات اقتصادية وثقافية، يمكن فى سياقها تحليل تلك التأثيرات. فبالنسبة للتجليات الاقتصادية للعولمة، تتضح معالمها فى تزايد الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات الدول على مستوى العالم، ووحدة الأسواق المالية والنقدية، وفتح الحدود أمام التجارة الحرة بلا قيود. غير أن أبرز رمز معاصر للعولمة الاقتصادية هو إنشاء منظمة التجارة العالمية. وإذا كانت غالبية الدول العربية قد وافقت على المعاهدة الخاصة بإنشاء هذه المنظمة التى أخذت على عاتقها فتح الحدود لحرية التجارة، وإزالة القيود كافة، وأنماط الدعم التى تفضلها بعض الدول، فإن أخطر ما يرتبط بها، أنه بعد سنوات قليلة، وبعد نهاية مدة السماح التى أعطيت لبعض الدول، سيفتح الستار واسعا وعريضا أمام حقبة التنافس العالمى بغير قيود. ويفترض التنافس العالمى أن جميع الدول غنيها وفقيرها ستكون على قدم المساواة. ومن هنا ينبغى أن تلتفت الدول العربية إلى أهمية الارتقاء إلى مستوى المنافسة العالمية.

ويخطىء صناع القرار العرب لو ظنوا أن تحديات عصر المنافسة العالمية هى تحديات اقتصادية بحتة، تتصل بزيادة الصادرات أو رفع معدلات الإنتاج، أو الارتقاء بمسوى الجودة، ذلك بأن أخطر التحديات جميعا، فى هذا المجال، على وجه التحديد هى تحديات

ثقافية. وهنا تتم الإشارة على وجه الخصوص إلى الارتفاع الخطر فى معدلات الأمية فى الوطن العربي، التى تكاد تصل فى بعض التقديرات إلى ٦٠٪، ومعنى ذلك أن ٦٠٪ من الشعب العربى لن يكون قادراً على التعامل بكفاءة مع عصر الثورة العلمية والتكنولوچية، ومع حقبة ثورة الاتصالات الكبرى، ونشوء مجتمع المعلومات العالمى، تلك الحقبة التى تكون شبكة «الإنترنت» رمزا دالا عليها. وهكذا يمكن القول بأن الوطن العربى يحتاج إلى ثورة تعليمية كاملة لا تقضى على الأمية فحسب، بل تعيد كذلك تأسيس مؤسسات التعليم العام من حيث الشكل والمضمون، وترفع مستوى الأداء فى المؤسسة الجامعية، وفى المراكز البحثية.

أما بالنسبة للتجليات السياسية للعولمة، فإنه يمكن القول بأنها تتركز فى رفع شعارات الديمقراطية، والتعددية الفكرية والسياسية، واحترام حقوق الإنسان. وفى مواجهة كل شعار من هذه الشعارات الثلاثة، تجابه الدول العربية جميعا تحديات خطيرة. فقد قطعت بعض الدول العربية خطوات لا بأس بها فى طريق الانتقال من السلطوية إلى الديمقراطية والتعددية السياسية، غير أن هذه التعددية السياسية مازالت مقيدة، كما أن عدداً لا بأس به من الدول العربية لم يخط الخطوة الأولى فى طريق الديمقراطية. ومن المشكلات المثارة فى هذا المجال ما يطرح حول: أى نظرية ديمقراطية يمكن تطبيقها فى الوطن العربي؟ فهناك أنصار الديمقراطية الغربية الذين يرون ضرورة تطبيقها بحذافيرها، وهناك معرضون لهذا التوجه يدافعون عن الخصوصية الثقافية فى هذا المجال، ويرفعون شعار الشورى فى مواجهة الديمقراطية الغربية، أو يطالبون بتأسيس ديمقراطية عربية تتفق مع الظروف السياسية والاقتصادية والثقافية فى المجتمع العربى.

أما حقوق الإنسان، فإنها تمثل تحديا للممارسات السياسية فى كثير من بلاد العالم العربي؛ لأن بعض الدول العربية لا تريد أن تطبق المعايير الدولية لحقوق الإنسان، زعما بأنها تتعارض مع بعض سمات الخصوصية الثقافية. وعلى الدول العربية أن تستعد لخوض حرب شرسة فى هذا المجال مع الهيئات الدولية والمنظمات غير الحكومية التى تضغط لتطبيق المعايير العالمية لحقوق الإنسان.

ويمكن القول بأنه من أخطر تحديات العولمة السياسية ما برز فى ميدان العلاقة الدولية، حيث أصبح حق التدخل، سواء لأسباب سياسية أو لأسباب إنسانية ، يفرض فرضا على بعض الدول، أساساً من خلال تحكم الولات المتحدة، وسيطرتها على مجلس الأمن الدولي. وهكذا، وإعمالا لهذا الحق الذى يستند - كما يقال - إلى الشرعية الدولية تحاصر ثلاث شعوب عربية لأسباب مختلفة ترتبط بكل حالة على حدة، هى الشعب العراقى والشعب الليبى والشعب السوداني. ويعد حق التدخل - من وجهة نظرنا - من أخطار التحديات الجديدة التى تواجه العالم العربي، وهو ما يدعو دوله إلى بذل جهد متصل فى مجالين:

١ - تعديل الأوضاع التى أدت إلى فرض هذه العقوبات تعديلا جذريا، بحيث تنتهى العوامل المرتبطة باستمرار فرضها بشكل واضح.

٢ - جهد سياسى وفكرى يقع على عاتق رجال الدبلوماسية والقانون الدولى، والمفكرين، فى تقديم مبادرت دولية تناقش على المستوى العالمى لتقنين حق التدخل، ومنع الازدواجية فى تطبيقه، وبصفة خاصة ما يتعلق بإخلاء ساحة إسرائيل فى هذا المجال، وعدم تطبيق أية عقوبات عليها برغم جرائمها اليومية ضد الشعب الفلسطينى.

وأخيراً، فإن القضية المطروحة، فى إطار تحليل التجليات الثقافية للعولمة، هى الدعوة لبناء ثقافة كونية تتضمن نسقا متكاملا من القيم والمعايير لفرضها على الشعوب كافة، مما قد يؤثر على الخصوصية الثقافية للشعب العربي . وهكذا يمكن القول بأن تحديات العولمة للوطن العربى متعددة، ومعقدة، وهى - كما تمت الإشارة - ذات أبعاد سياسية واقتصادية وثقافية تحتاج إلى جهد كبير من قبل صناع القرار العربى، والجامعات العربية، ومراكز الدراسات العربية، للتعامل معها، لأن الطريق الوحيد أمامنا هو التفاعل الإيجابى الخلاق مع المتغيرات العالمية الجديدة.

* * *

المبحث الثالث

فى مفهـــوم الهـــوية

لاعتبارات شتى يبرز مفهوم الهوية فى الكتابات المعاصرة التى تتعلق بالأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية المتغيرة وخصوصا بعد نهاية الحرب الباردة التى جاءت بعد سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية عام ١٩٨٩ . وقد يعود السبب الرئيسى لذلك إلى أنه طوال القرن العشرين دارت معركة ضارية بين ما أطلق عليه المعسكر الغربى الذى يدين بالرأسمالية والمعسكر الشرقى الذى يدين بالاشتراكية . وكان من المنطقى أن يحتل مفهوم الأيديولوچيا بكل أبعاده وتحليلاته مقدمة المسرح الفكرى . غير أنه بعد نهاية هذا الصـراع الأيديولوچى الدامى تلك النهـاية الدرامـيـة التى تمثلت فى هزيمة المعـسكر الاشتراكى، برزت إلى الوجود مفاهيم ، وإن كانت متداولة فى عصر الحرب الباردة فإنها لم يتم التركيز عليها ، وأهمها مفهوما : الحضارة والهوية .

ومن هنا نستطيع أن نفهم سر صعود مفهوم الحضارة . ذلك بأنه مع توارى مفهوم الأيديولوچيا باستخداماته القديمة فى القرن العشرين ، برز خطاب الحضارة ، الذى يدور حول موضوعين ؛ حوار الحضارات وصراع الحضارات . التيار الأول يدعو إليه أنصار المذهب الإنسانى ممن يؤمنون بمبدأ النسبية الثقافية الذى يحترم خصوصية كل ثقافة ولا يرى تعارضًا فى ذلك مع القيم الإنسانية العالمية ، ويسعى من ثم إلى تحقيق سلام دائم بين الشعوب فى ضوء الحرية والعدالة . والآخر تيار يمثل العنصرية الجديدة فى الفكر الغربى ، الذى يرى أن الحضارة الغربية هى أسمى الحضارات جميعًا ، وأنها مهددة من قبل من يمثلون حضارات البرابرة ، الذين قد يكونون هم المسلمون ، أو الآسيويون الذين يدينون بالكونفشيوسية .

غير أن مفهوم الهوية زاد التأكيد عليه أيضًا بالإضافة إلى موضوع الحضارة ؛ لأن عمليات التوحيد القسرى للأقاليم والثقافات الفرعية فى إطار الدولة القوية التى شهدتها أوروبا فى القرن التاسع عشر ، أتيح لها أن تتفكك تحت تأثير سقوط الاتحاد السوفيتى والكتلة الاشتراكية ، وتصاعد صيحات الحكم الذاتى أو الاستقلال التام ، الذى تحقق فى

حالات متعددة سواء بالاتفاق أو من خلال العنف . وهكذا يمكن القول إنه مع مسيرة العولمة التى تسعى إلى توحيد النظم الاقتصادية وربما السياسية وتخبط القيم الثقافية ، هناك عملية أخرى تسعى إلى تفكيك المجتمعات من خلال رفع شعارات الهوية ، وإعلان ضرورة احترام الخصوصيات الثقافية . ومن ثم تصاعد المخاوف من التأثيرات السلبية للعولمة على الهوية .

والواقع أن هناك غموضًا شديدًا فى مفهوم الهوية ، وخصوصًا فى الكتابات العربية . ويدل على ذلك الاختلافات الواسعة المدى بين الكتاب العرب فى استخدام مفاهيم الأمة والهوية والانتماء . ونستطيع للتدليل على ذلك تحليل حالة للفكر العربى المعاصر حول الخلاف حول مفهوم الهوية ، من خلال تأمل النقاشات التى دارت حول محاضرة ألقاها المفكر الفلسطينى المعروف الدكتور أحمد صدقى الدجانى فى إطار سلسلة حوارات الشهر التى ينظمها منتدى عبد الحميد شومان الثقافى فى سبتمبر ١٩٩٧ ، وكان موضوع المحاضرة الأمة والهوية(١٣) .

وقد جابه الدكتور الدجانى فى بداية محاضرته مشكلة التعريفات للمفاهيم الأساسية ، تتطرق أولاً إلى مفهوم الأمة . واعتمد فى تعريفه على جهد الدكتور عصمت سيف الدولة الذى ذهب إلى أن الأمة ترد فى القرآن ، بمعنى الجماعة التى تلتقى على عقيدة واحدة . أما فيما يتعلق بتكون الأمة العربية فقد بدأ - كما يقول الدجانى - فى مطلع القرن الهجرى الأول .

أما كلمة الهوية عنده فهى « المشتقة من كلمة « الهو » وهى حقيقة الشىء المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية » .

ويرى أن لها ثلاثة أركان : الركن الأول هو الرؤية الكونية ، فالهوية لا يمكن أن تقوم بغير هذه الرؤية التى يمكن أن تكون فلسفة أو ديناً ، وبدونها يشعر الإنسان بالنقص وزعزعة الهوية ، أما الركن الثانى فهو اللسان ، وقد تعدد عبر العصور ، وهو الذى يمازج بين الناس ، وقد جعل الله الاختلاف بين الناس بغية تحقيق هدف مبارك هو إغناء الثقافات والحضارات ، ويقول الدجانى « لكنى مع الزمن رأيت أن هذين الأمرين يتفاعلان معًا من

جهة ، ومع بعد الزمان من جهة ثانية ، لينبثق بعد ذلك ركن ثالث للهوية وهو ثقافة جماعة ما ، وهذه الثقافة تنجم عن الرؤية الكونية ، وعن التعبير باللسان ، وعن الإنتاج الفكرى اليومى عبر عصور ، ويتم تناقل هذه الثقافة من جيل إلى جيل» .

ثم ينتقل الدجانى إلى مفهوم الانتماء ، إلى وطن معين ، له مشروعه الوطنى ، وإلى إقليم معين كالوطن العربى ، له - من ثم - مشروعه القومى .

ولعل مفهوم الانتماء إلى الوطن وإلى الأمة والتعارض أو التكامل بينهما كان وراء كل النقاشات العربية التى دارت طوال نصف القرن الماضى حول النظرية والقومية .

وقد أثرى النقاش المحاورون الذين علقوا على الدكتور الدجانى فى الندوة الفكرية التى أشرنا إليها ، وهم : الدكتور على محافظه ، والدكتور أحمد ماضى ، والدكتور إبرهيم عثمان .

ويبدأ الدكتور على محافظه تعقيبه بإبراز أهمية موضوع الهوية ، ويقرر أن هذا الموضوع طرح منذ أواخر القرن الماضى ، وأخذ مداه الكامل خلال الأربعينيات والخمسينات من هذا القرن ، حيث ظهرت مشكلة الهوية فى أجلى معانيها باختلاف بين دوائرها المختلفة كالدائرة القطرية والدائرة القومية والدائرة الإسلامية والدائرة العالمية .

غير أن الدكتور على محافظه انتهى إلى : «أن أزمة الهوية لا تزال قائمة حتى الآن» ، لأسباب أوجزها فيما يأتى :

١ - عجز العرب عن بناء الدولة الحديثة ، وأعنى بها دولة القانون التى يتمتع فيها المواطن بحقوقه ويلتزم بواجباته .

٢ - استمرار الاستبداد السياسى فى الوطن العربى ، وهذا الاستبداد هو ما يدفع مختلف الفئات الاجتماعية إلى الشعور بالظلم ، وعند ذلك تظهر أزمة الهوية .

٣ - العجز عن إنجاح العمل العربى المشترك ، وذلك على الرغم من قيام الجامعة العربية منذ عام ١٩٤٥ حتى اليوم ، فما زال هذا العمل متعثراً . كما أخفق العرب فى تطويره إلى شكل من أشكال الاتحاد الذى يطمحون إليه ، لا سيما الجماهير ذاتها .

٤ - استمرار التبعية الفكرية للخارج . .

٥ - غموض فكرة الدولة بشقيها : الحديثة والقومية ، وغموض طبيعة الاتحاد العربى المأمول . .

٦ - استمرار التدخل الأجنبى فى شئوننا الداخلية ، منذ إقامة الدولة القطرية العربية حتى هذه الساعة .

وفى تقديرنا أن الدكتور على محافظه قد وفق فى إبراز أسباب أزمة الهوية العربية . غير أن الدكتور أحمد ماضى فى مناقشة عميقة لآراء الدكتور الدجانى قدم مقاربة فلسفية ممتازة للأمة والهوية .

وهو يقرر حقيقة « أن العرب المعاصرين لم يولوا الأمة والهوية الاهتمام اللازم ، وقد يفسر ذلك بأنهما من المفاهيم البدهية من وجهة نظرهم ، علمًا بأنهما ليسا كذلك » .

وهو مع ذلك يشير إلى عدد من أهم الدراسات الأكاديمية العربية فى الموضوع ، وهى على وجه الخصوص كتب سمير أمين عن « الأمة العربية » وكتابى ناصيف نصار : « مفهوم الأمة بين الدين والتاريخ » و « تصورات الأمة المعاصرة ، دراسة تحليلية لمفاهيم الأمة فى الفكر العربى الحديث والمعاصر » ، وعبد العزيز الدورى « تكوين الأمة المعاصرة » .

وفى تقديرنا أن كتاب ناصيف نصار « تصورات الأمة المعاصرة » هو أعمق دراسة عربية تناولت هذا الموضوع .

ويستعرض أحمد ماضى عددًا من الاتجاهات البارزة فى مجال تعريف الأمة وتحديد تاريخية قيامها ، ويشير إلى رأي سمير أمين فى كون الأمة « ظاهرة اجتماعية يمكن أن تظهر فى كل مراحل التاريخ الإنسانى ، وليست متلازمة بالضرورة مع ظهور نمط الإنتاج الرأسمالى » .

ثم يطرح سؤالاً رئيسيًا : « هل يوجد تعريف جامع مانع لمفهوم الأمة ؟ أو بعبارة أخرى هل يتوافر تعريف واحد ، أم أن لكل أمة تكونت خصوصية تميزها ؟ وهل الخصوصية تنفى العمومية ؟ هل الأمة العربية كائنة أم كانت ، ومن ثم ليست كائنة راهنا ؟

أم هى فى طور التكوين ؟ وما الذى يساعد على اكتمال تكوينها ؟ هل تكونت الأمة العربية قبل الإسلام ؟ . . . وإذا كانت الأمة العربية قد تكونت بعد الإسلام ، فما دور الإسلام فى تكونها ؟ وما علاقة الإسلام بالأمة العرب ؟ » .

هذه التساؤلات التى يطرحها أحمد ماضى تكشف عن الصراع الفكرى الدائر فى الوطن العربى حول المفاهيم المتعددة للأمة .

أما فيما يتعلق بالهوية فيرى الدكتور ماضى أنها : « حقيقة الشىء أو الشخصى المطلقة المشتملة على صفاته الجوهرية » ، ويضيف أن « الهوية ترصد الثابت أو المشترك بين الأشخاص أو الأشياء أو الأحكام » .

وهو - من بعد - يوجه ملاحظات نقدية لأفكار الدكتور الدجانى ، وأهمها أن انتماء الإنسان العربى ، بمعنى هويته ، يتحدد من خلال دوائر عدة فى وقت واحد ، وليس من تناقض فى الانتماء بين هذه الدوائر معًا ، الوطنية والقومية والحضارية والإسلامية والإنسانية . ولا تناقض بين الانتماء الجغرافى والحضارى والعقيدى فى هذه الدوائر .

ويشير الدكتور ماضى وإن كان بشكل غير مباشر - إلى أنه على عكس رأى الدجانى ، يرى أنه فى أيامنا هذه هناك تناقض بين هذه الانتماءات المتعددة ، لعل أهمها هو التناقض القائم بين الوطن القطرى والقومى .

أما المحاور الثالث الدكتور إبراهيم عثمان فقد ذهب فى تعريف الهوية إلى أنها هى « تعريف الإنسان لنفسه من خلال انتمائه إلى إطار مرجعى يعود إليه فى إطار تحديد هذه الهوية وتحديد التراث . وقد تكون الجماعة التى ينتمى إليها فكرية أو قرارية على حسب النظام الاجتماعى والمرحلة الاجتماعية التى يمر بها المجتمع . ولكن تعريف الإنسان لنفسه يفترض وجود آخر ، ومن ثم وجود علاقة مختلفة مع هذا الآخر » .

وهو يختلف مع الدكتور الدجانى ؛ إذ يرى بحسب تاريخنا أنه ليس هناك تكامل فى حلقات الانتماء التى عددها . ويضرب الأمثلة فى التناقض الذى حدث فى العهد العثمانى فى مجال الهوية بين العثمانية والقومية العربية ، وفى الوقت الراهن بين « القطرية » والعروبة .

ويخلص الدكتور عثمان إلى نتيجة مهمة تلقى الضوء فى الواقع على إشكالية العولمة والهوية حين يقرر : « نجابه الآن أيضًا فى ثقافتنا عدم وجود فاصل ثقافى واضح بين التقليدية والحداثة ، فنحن نحاول تحقيق الحداثة لكننا نتشبث بالتقليدية . إن الحداثة تفترض وجود إطار اجتماعى مرن تتوافر فيه البدائل وحرية الاختيار ، وهامش حرية للفرد منفصل نسبيًا عن الجماعة ، والتفكير العقلانى غير المسكون بالخرافة ، ومحورية الإنسان ككائن ومركز للفعل لا الركون إلى الغيبيات » .

والواقع أن هذه التناقضات التى يشير إليها الدكتور إبراهيم عثمان فى الثقافة العربية المعاصرة كانت وراء المواقف المتناقضة والمتعددة للمفكرين العرب إزاء ظاهرة العولمة وتأثيرها على الهوية العربية .

* * *

المبحث الرابع

أولاً - معركة فكرية حول العولمة

هل العولمة بمعنى التوحيد الاقتصادى والسياسى والثقافى القسرى للعالم - قدر لا فكاك منه ، وليس هناك من وسيلة للتصدى له ومواجهته ، أم أنها عملية تاريخية تمثل لحظة من لحظات تطور النظام الرأسمالى العالمى ولابد من التكيف الإيجابى الخلاق معها مهما كانت سلبياتها ؟ وهل من شأن تعمق موجات العولمة تدعيم التنوع الثقافى أم غزو صارخ للهوية الثقافية ؟ حول كل هذه القضايا الرئيسية وعشرات من المشكلات الفرعية دارت جلسات مؤتمر « العولمة وقضايا الهوية القومية » الذى نظمه المجلس الأعلى للثقافة فى مصر فى المدة من ١٢ - ١٦ أبريل ١٩٩٨ .

اقترح فكرة المؤتمر أمين عام المجلس الدكتور جابر عصفور وأسهم كاتب المقال فى التخطيط له ورئاسته ، وشارك بأبحاثه فيه نخبة ممتازة من أبرز المفكرين الذين يمثلون كلا من المشرق والمغرب والخليج ومصر .

العولمة فى سياق التفسير الكونى

وقد حاولت بوصفى رئيس المؤتمر فى كلمة الافتتاح أن أثير المشكلة الرئيسية التى يتعرض لها المؤتمر ، من خلال التركيز على « أن الإنسانية تدخل فى غمار عملية تغير كبرى ، ونحن على مشارف القرن الحادى والعشرين . وهذه التغيرات لا يمكن لنا أن نفهم منطقها الكامن ، ولا منطلقاتها وأسبابها بغير تبنى نموذج معرفى تكاملى لا يفصل بين الجوانب السياسية والاقتصادية والثقافية . ومن ثم يمكن القول إن الخطاب الذى ساد حقبة من الزمان ودار حول « المتغيرات الدولية » ، وركز فحسب على التحولات البارزة فى بنية النظام الدولى ، وخصوصًا سقوط دولة عظمى مثل الاتحاد السوفيتى ، وصعود دولة عظمى أخرى مثل الولايات المتحدة الأمريكية مما أدى إلى أن يصبح النظام الدولى نظامًا أحادى القطبية ، خطاب قاصر ؛ لأنه لم يلتفت بالقدر الكافى إلى التغيرات الثقافية والاجتماعية الواسعة المدى التى تحدث فى العالم » .

ومن حسن الحظ أن الباحثين العرب الذين تناولوا موضوع العولمة ، التفتوا إلى الأبعاد المتعددة للظاهرة . ولعل الدكتور إسماعيل صبرى عبد الله فى دراسته المعروفة « الكوكبة : الرأسمالية العالمية فى مرحلة ما بعد الإمبريالية » كان واضحًا تمام الوضوح وهو يعرف العولمة بكونها « التداخل الواضح لأمور الاقتصاد والاجتماع والسياسة والثقافة والسلوك ، دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة ، أو انتماء إلى وطن محدد أو لدولة معينة ودون حاجة إلى إجراءات حكومية » .

ويمكن القول بأن الفكر السياسى والاجتماعى العربى لم يشرع فى التحليل العلمى لظاهرة العولمة إلا منذ مدة قريبة . ولعل أولى الندوات العلمية العربية التى تناولت الموضوع هى الندوة التى عقدها مركز البحوث العربية بالقاهرة بالتعاون مع الجمعية العربية لعلم الاجتماع في القاهرة بتاريخ ١٣ مارس ١٩٩٧ وكان موضوعها « التطورات العالمية والتحولات المجتمعية فى الوطن العربى » أما الندوة الثانية التى تناولت صلب الموضوع فكانت ندوة « العرب والعولمة » التى نظمها فى بيروت مركز دراسات الوحدة العربية فى المدة من ١٨ إلى ٢٠ ديسمبر ١٩٩٧ ، والتى أسهم فيها كاتب المقال ببحث موضوعه « فى مفهوم العولمة » .

غير أن مؤتمر « العولمة وقضايا الهوية الثقافية » ركز تركيزًا شديدًا على البعد الثقافى - وإن تناولت بعض أبحاثها البعد الاقتصادى - وذلك لإثارة مختلف الإشكاليات التى تثيرها العولمة ، وأبرزها نزعتها إلى صياغة ثقافة كونية ، والأخطار التى يمكن أن تهدد الخصوصيات الثقافية للمجتمعات المعاصرة .

الثقافة الكونية والخصوصية الثقافية

وفى تقديرنا أن هذه المشكلة هى جوهر الخلاف حول العولمة ؛ ذلك بأنها بحكم آلياتها الاقتصادية التى تتمثل أساسًا فى الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات مختلف الدول ، ومذهبها الأساسى وهو حرية السوق ، وتحرير التجارة من جميع القيود ، والخصخصة ، وتدعيم حرية رءوس الأموال فى التنقل عبر الحدود بغير حواجز ، وتشجيع الاستثمارات

الأجنبية ، إنما تنشر مجموعة من القيم السياسية والاجتماعية والثقافية فى الوقت نفسه . فالعولمة الاقتصادية تشترط الديمقراطية والتعددية السياسية واحترام حقوق الإنسان ، كما تركز على الفردية ، التى كانت منذ نشأة الرأسمالية هى القاعدة الذهبية التى وجهت سلوك البشر فى المجتمعات الغربية .

والعولمة بذلك لا تقنع من خلال الآليات الاقتصادية بتشكيل نسق من القيم الكونية يريد أنصارها أن تعم مختلف أقطار العالم ، بل إنها - على الصعيد الثقافى - تطمح إلى صياغة ثقافة كونية شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى . فهناك اتجاه صاعد يضغط فى سبيل صياغة نسق ملزم من « القواعد الأخلاقية الكونية » . ومطروح الآن فى الساحة الفكرية العالمية أكثر من مشروع لصياغة هذه القواعد ، وبعضها مستمد من الأديان السماوية الثلاثة ، بالإضافة إلى الخبرة الإنسانية الممتدة ، وما يسمى « الثقافة المدنية » التى تركز على الحرية السياسية والتعددية الفكرية وأهمية المجتمع المدنى واحترام حقوق الإنسان.

وتساعد الثورة الاتصالية ، بما تتضمنه من القنوات الفضائية التى تبث الرسائل التليفزيونية لمختلف أنحاء المعمورة بثًا مباشرًا ، بالإضافة إلى شبكة الإنترنت ، على زيادة التفاعل الثقافى على مستوى العالم كله . غير أن المشكلة التى يثيرها بعض الباحثين من العالم الثالث ، أن تدفق هذه الرسائل الإعلامية والثقافية يأتى من المراكز الرأسمالية بكل قوتها وعنفوانها وقدراتها التكنولوچية ، ويصب فى دول الأطراف كمجتمعات العالم الثالث ، التى تصبح فى الواقع مجرد مستقبل لهذه الرسائل الإعلامية والثقافية بكل ما فيها من قيم . بعضها يعد فى نظر هذه المجتمعات قيمًا سلبية وأحيانًا مدمرة ، وهى فى جميع الحالات تحمل أخطار الغزو الثقافى على نحو يهدد الخصوصيات الثقافية لهذه المجتمعات .

وموضوع الخصوصية الثقافية المهددة - وفق هذا النظر - يحتاج فى الواقع إلى وقفة نقدية صارمة ؛ ذلك لأنه من المتفق عليه أن أى مجتمع إنسانى له خصوصيته الثقافية بحكم تاريخه الاجتماعى الفريد الذى لا يمكن أن يتكرر ، فهى أشبه بالبصمة الثقافية المتفردة . كما أن أى منطقة حضارية لها خصوصيتها الثقافية المميزة مثل المنطقة العربية الإسلامية على

سبيل المثال . وإن كانت هذه الخصوصيات الثقافية لا تنفى فى الواقع القاسم المشترك مع بقية المجتمعات والمناطق الحضارية ، بحكم أننا ننتمى جميعًا إلى الجنس البشرى ، فالإنسان أولاً وأخيراً هو الإنسان فى كل مكان ، كما كان يؤكد دائمًا الكاتب الأمريكى الشهير مارك توين ؛ أى أن وحدة الطبيعة الإنسانية لابد لها أن تترك آثاراً متشابهة إلى حد كبير بين مختلف أبناء البشر .

وإذا كانت الملاحظات السابقة صحيحة ، فإنها تعنى فى المقام الأول أن هناك جدلاً دائمًا بين الخاص والعام ، ونعنى بين الخصوصية الثقافية والمشترك بين المجتمعات والأمم فى الوقت نفسه. ويبقى الخلاف حول طبيعة هذا التفاعل بين الخاص والعام واتجاهاته وآثاره .

وفى هذا المجال هناك صراع فكرى بين أنصار الخصوصية الثقافية المغلقة وأنصار الخصوصية الثقافية المفتوحة ويتمحور حول شجرة أنسابهم الفكرية ، ويتشبث بها ، فى مواجهة عدائية إزاء فكر الآخر وثقافته ، أيا كان هذا الآخر ، سواء أكان جاراً قريبًا ، أم كان الفكر الغربى على إطلاقه . ويظن أنصار هذا الاتجاه وهمًا أن الخصوصية الثقافية لها جوهر خالص لا يناله التغيير عبر الزمن ، وأنها تصلح قاعدةً حضارية مكتفية بذاتها عن فكر الآخرين وثقافتهم .

أما أنصار اتجاه الخصوصية الثقافية المفتوحة ، فهم على العكس ، لا يرون فى الخصوصية الثقافية جوهراً ثابتًا ، بل مجموعة من الخصائص والسمات التى تبلورت نتيجة تفاعل عوامل مركبة شتى فى لحظة تاريخية معينة ، ولكن هذه الخصائص والسمات فى تفاعلها مع الواقع ، ومن خلال الجدل بين الداخل والخارج ، والخاص والعام ، تتغير عبر الزمن ، بل تتجدد باستمرار ؛ وهذا هو مناط الفاعلية الحقيقية . ونعنى قدرة الخصوصية الثقافية على التفاعل الإيجابى الخلاق مع متغيرات العصر ، وتطورات الزمن .

ولذلك يمكن القول بأن أنصار الاتجاهات السياسية المحافظة والرجعية هم أنفسهم أنصار الخصوصية الثقافية المغلقة ، الذين يحتمون بها حتى لا يطبقوا المعايير العالمية التى اتفقت عليها الإنسانية فى ميادين لا جدال فى أن الإجماع العالمى قد اتفق عليها . ولنأخذ مثالاً لذلك المواثيق الدولية الخاصة بحقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية ؛

هذه المواثيق تهدف إلى الحفاظ على كرامة الإنسان بما هو إنسان ، والحرص على توفير الحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية له . ولذلك حين يأتى نظام سياسى معين ، ويأبى - باسم الخصوصية الثقافية - تنفيذ ما اتفقت عليه الأمم ؛ فإن ذلك يعد فى الواقع إساءة استخدام بالغة لحجة الخصوصية الثقافية ؛ ذلك بأنه لو كانت هناك خصوصية ثقافية من شأنها أن تحرم الإنسان من حريته السياسية ، أو تمنعه من الحصول على حقوقه المشروعة الاقتصادية والاجتماعية ، فمعنى ذلك أنها خصوصية ثقافية متخلفة ، ينبغى العمل على تغييرها وتطويرها حتى ترقى إلى مستوى العصر .

هذه هى بعض المشكلات التى تثيرها العولمة فى تفاعلها الإيجابى والسلبى مع الهويات الثقافية .

وإذا كنا فى خطابنا الافتتاحى الذى وجهناه إلى المؤتمر قد حذرنا من خلال تحليلنا للخطاب العربى حول العولمة ، من ميل بعض الباحثين إلى إصدار تقويمات قاطعة متعجلة عن العولمة رفضًا أو قبولاً ، فى الوقت الذى يسعى فيه الباحثون فى أنحاء العالم إلى الفهم العميق لقوانينها أولاً ؛ فإنه يمكن القول بأن أبحاث المؤتمر وقعت إلى حد كبير فى الاستقطاب بين من يرفضون العولمة بإطلاق ، ومن يقبلونها بغير شروط ، هذا بالإضافة إلى بعض المواقف الوسطية .

ثانياً - الإبحار فى محيط العولمة !

على عكس فريق الرافضين للعولمة - بناء على حجج شتى - فى مؤتمر « العولمة وقضايا الهوية الثقافية » ، هناك فريق آخر تبنى شعاراً واضحًا لا لبس فيه مؤداه أنه مهما تكن أخطار العولمة وسلبياتها ، دعونا نبحر فى محيطها بدون إبطاء ، مسلحين فى ذلك بنظرة نقدية متفائلة ! وقد بنى هذا الفريق وجهة نظره على أساس نقطة أساسية مفادها أن الخلاف لا ينبغى أن يتركز على العولمة ذاتها ؛ لأنها تحققت فعلاً فى أغلب الميادين وأبرزها المجال الاقتصادى ، وهى فى سبيلها إلى التحقق فى بقية الميادين السياسية والثقافية ، ولكن الخلاف ينبغى أن يتركز على محتوى العولمة وشكلها .

ويقف على رأس المنادين بالإبحار فى محيط العولمة الكاتب السورى المعروف ، محيى الدين اللاذقانى فى بحثه المعنون « تساؤلات كونية فى عالم بلا هوية » . ولأنه يقدم أطروحة متكاملة ، فإنه يستحق أن نقف أمام أفكاره لتحليل المنطق الكامن وراء أطروحته .

العولمة والهوية العربية :

من المخاوف التى أظهرتها بعض الكتابات العربية الخشية من غزو العولمة بموجاتها المتدفقة للهوية العربية ، والمشكلة فى طريقة إبراز هذه المخاوف مزدوجة . فأولاً ليس هناك دليل على أن اتجاه العولمة يهدف بالضرورة إلى محو الهويات الثقافية المتعددة ؛ ذلك لأن العولمة ليست بحاجة بالضرورة إلى فرض نظام ثقافى موحد على كل أنحاء العالم ، ومن ناحية أخرى ، لأن هناك استحالة أمام كل من يخطط لمحو التعدد الثقافى العالمى . فالثقافات وإن كانت تنشأ وتتطور ، وتزداد فاعليتها فى مراحل المد التاريخى ، وتذوى وتضعف فى عهود الانحسار والتراجع ، فإنها مع ذلك تبقى وتستمر - وإن كانت تتغير عبر الزمن - لأنها تعبر عن جماعات بشرية بعينها لها تاريخها الاجتماعى الفريد الذى لا يمكن محوه ، ولا إزالة آثاره ، ولا إلغاؤه ليستبدل به أى نزعات عولمية جديدة .

والمشكلة الثانية أن الحديث عن الهوية أيا كانت ، عادة ما يصاغ فى عبارات فضفاضة تفتقر إلى الدقة والتحديد ، بالإضافة إلى أن إبراز خطاب الهوية والخصوصية الثقافية فى بعض المراحل التاريخية ، عادة ما يكون نوعًا من أنواع المقاومة غير المباشرة للأفكار العالمية الجديدة ، خصوصًا تلك التى تحمل شيئًا من القيم النقدية التى يكون من شأنها أن تزعزع المواقع التقليدية لنخب سياسية حاكمة تخشى من التجديد ، وتحتمى بالقديم حفاظًا على مصالحها الطبقية أو مكانتها المعنوية أو السياسية أو الثقافية . خذ على سبيل المثال رفض المعايير العالمية لحقوق الإنسان بحجة الخصوصية الثقافية ، أو رفض الديمقراطية الغربية على أساس أن لدينا نظام الشورى ، مع أنه لا يمارس فى التطبيق على الإطلاق ، بالرغم من رفع شعاراته وأعلامه .

غير أن ما هو أهم من ذلك كله أن الحديث يتم حول الهوية العربية وكأننا اتفقنا حقًا على محتواها ، ونعرف حقيقة سماتها البارزة ؛ وليس هذا صحيحًا على وجه الإطلاق . فهناك صراع ثقافى دائر ومحتدم بين جماعات سياسية وثقافية عربية شتى حول الهوية العربية . هناك الصراع أولاً بين القوميين والإسلاميين ، الذى يدور حول سؤال هل نحن عرب أو لا أم نحن مسلمون أساسًا ؟ وبعبارة أخرى يدور الخلاف بين أنصار الهوية القومية العربية والهوية الإسلامية ، بكل ما يترتب على ذلك من نتائج سياسية وثقافية خطيرة . ومن ناحية أخرى برز فى السنوات الأخيرة على الخصوص الصراع بين أنصار الرؤية العلمانية للدولة والمجتمع والثقافة ، وأنصار الرؤية الدينية المتشددة الذين يريدون فى النهاية اقتلاع جذور الدولة العلمانية العربية المعاصرة سلمًا أو عنفًا .

وأبلغ دليل على خطورة هذا الصراع حول الهوية ، شيوع الفكر المتطرف لدى جماعات متعددة في المجتمع العربى ، وأخطر من ذلك بزوغ حركات إرهابية تحاول تحقيق الهدف الاستراتيچى ، وهو إقامة الدولة الإسلامية المتشددة فى السياسة والثقافة على أنقاض الدولة العلمانية القائمة .

ويقرر محيى الدين اللاذقانى بصدد موضوع الهوية ، أننا قد « أسرفنا فى العالم العربى فى الهجوم على العولمة قبل أن تصل ، وحفرنا جميع المتاريس اللازمة للدفاع عن الهوية العربية وصد هجمة جحافل الغزو الثقافى القادم ، دون أن نسأل أنفسنا إن كانت تلك الهوية موجودة فعلا ، أو نتأكد فى حال وجودها من أن العولمة قادمة لمحوها من غيرها من الهويات المحلية فى دول الأطراف لصالح مركز لا يقبل إلا أن يكون كل من فى العالم على شاكلته . وقد حسمنا الموضوع على هذه الجبهة دون أن نترك أى هامش لاحتمال أن تكون العولمة نصيراً للتنوع الثقافى » . غير أننا نحتاج فى الواقع لحسم هذه القضية أن نثير أولاً قضية المجتمع العربى والعولمة .

المجتمع العربى والعولمة :

يرى الداعون للإبحار فى محيط العولمة أن المجتمع العربى الذى ترتفع صيحات بعض كتابه للتنديد بها ، والتحذير من أخطارها ، هو أشد ما يكون حاجة لكى تغزوه ،

موجات العولمة ! فالمجتمع العربى فى رأيهم يعيش فى ظل أنظمة سياسية مستبدة ، تقوم أساسًا على قمع مؤسسات المجتمع المدنى ، وقهر المواطنين ، وأخطر منذ ذلك أن عددًا من هذه الأنظمة قد ربط مصالحه السياسية بدول أجنبية ، بغض النظر عن المصالح الوطنية أو القومية فى بعض الحالات .

ومن هنا فإنه من غير المفهوم - كما يقرر اللاذقانى - ذلك التشكيك المبالغ فيه فى العولمة وتطبيقاتها ؛ لأن مجتمعاتنا أكثر حاجة من غيرها إلى التدفق الحر للمعلومات ، وإلى توطين التكنولوچيا ، وتوسيع آفاق حرية التعبير ، وإيجاد ضمانات دولية لتطبيق حقوق الإنسان ، وحقوق الأقليات ، والحفاظ على التنوع الإثنى المثمر ، الذى لا يتحول إلى عائق ومرض إلا فى ظروف الاستبداد السياسى وسادة النظرة الأحادية المتعصبة ، التى تجهض كل حوار إنسانى خلاق .

ولعل السؤال الذى يطرح نفسه : إذا كانت هناك ثقافة سياسية كونية آخذة فى التبلور والذيوع والانتشار ، تركز على الديمقراطية والتعددية وضرورة احترام حقوق الإنسان - فهل سيسير المجتمع العربى - كما تفعل فى الوقت الراهن مجتمعات معاصرة شتى - فى مسيرة الانتقال من الشمولية والتسليطية بكل أشكالها إلى الديمقراطية مع تعدد صورها ، أم أن هناك عقبات ستمنعه من هذا التطور اللازم فى عصر العولمة السياسية والاقتصادية والثقافية ؟

فى هذا يطرح محيى الدين اللاذقانى مجموعة أسئلة تستحق التأمل .

السؤال الأول : « هل النخب العربية قادرة على قيادة تحولات باتجاه ليبرالية مطلقة تفرضها الكونية الجديدة . التى تتسامح قضايا الفولكلور والتنوع الثقافى ، ولا تقدم أية تنازلات لأى شكل من أشكال الاستبداد السياسى ؟ » .

السؤال الثانى : « هل تلك النخب قادرة على توطين التكنولوچيا والاستجابة لتحديات التقانة (التكنولوچيا) ؟ » .

السؤال الثالث : « هل الخيال السياسى العربى يعمل بالتوازى مع النخب الفكرية العربية ، أم أن القطيعة بين الاثنين قائمة مرئية وحتمية ؟ » .

السؤال الرابع : « هل نحن على استعداد نفسى - مع توافر الإمكانات - لأن نفعل كما فعلت اليابان التى أنفقت عشرات المليارات على حركة الترجمة لتضع شعبها ومؤسساتها الأكاديمية على قدم المساواة معرفيًا مع العالم الذى كانت تتطلع إلى منافسته ؟ » .

السؤال الخامس : « هل حسم العرب مسألة الهويات المناطقية وقرروا فيما بينهم أن الخليجيين والمتوسطيين والمغاربيين يمكن أن يعملوا معًا ، ومعهم إسرائيل تحت المظلة الفضفاضة التى يطلقون عليها الاسم الاصطلاحى « الشرق أوسطية ؟ » .

السؤال السادس : « هل الجسارة العقلية والانفتاح الفكرى المغسول من شوائب التعصب موجودان عند الجميع بسوية واحدة ، أم أن بعض العقليات الاستعمارية الغربية لا تزال تعمل بالتوازى مع العقليات المتخلفة فى العالم الثالث وعلى الموجة التقليدية نفسها ؟ » .

السؤال السابع : « هل النموذج الغربى نفسه قابل للتعميم ، بعد اقترابه من الإفلاس وفشل تجارب قرنين من التغريب القسرى للعالم وشعوبه؟ » .

هذه الأسئلة مهمة في حد ذاتها وتحتاج للإجابة عن كل منها إلى دراسات مفصلة تأخذ فى حسبانها الأوضاع السياسية والاقتصادية والثقافية للمجتمع العربى المعاصر ، وإمكانات تغيرها فى المستقبل على المدى المتوسط والطويل .

غير أننا نلحظ تناقضًا واضحًا لدى اللاذقانى بين حماسته للعولمة وضرورة اقتحامها ، وبين تشكيكه كما يظهر فى السؤال السابع ، فى النموذج الغربى نفسه - الذى هو مما لا شك فيه أحد العمد الرئيسية التى تقوم عليها العولمة المعاصرة . وهو حين يطرح السؤال - المشروع فى حد ذاته - حول قابلية النموذج الغربى نفسه للتعميم ، بعد اقترابه - كما يقرر - من الإفلاس ، وفشل تجارب قرنين من التغريب القسرى للعالم وشعوبه ، فهو فى الواقع ينتهى إلى ما كان ينبغى أن يبدأ به ، وهو مشكلة النموذج الحضارى الذى صيغت العولمة على أساسه . ذلك أن اتخاذ موقف تقويمى محدد من النموذج الغربى ، هو الذى سيحسم القضية المثارة الآن فى الفكر السياسى العربى : هل نناضل ضد العولمة ، أم نقتحم بكل جسارة غمراتها ، ونتفاعل تفاعلاً إيجابيًا خلاقا مع مختلف تجلياتها السياسية والاقتصادية والثقافية ؟ .

هذا السؤال - المشكلة يعود بنا مرة أخرى إلى المناظرات الفكرية العربية التى دارت فى إطار الفكر العربى الحديث منذ مطلع النهضة ، ولم تتوقف حتى اليوم .

ومع كل ذلك لا ينبغى أن نعد اللاذقانى وغيره من الكتاب العرب الذين يتحمسون للدخول بجسارة فى عالم العولمة ، موافقين هكذا على كل اتجاهاتها . بل إنهم مدركون إدراكًا دقيقًا للسلبيات التى ترافق التطبيقات الراهنة للعولمة . ومن هنا يذهب اللاذقانى قرب ختام دراسته إلى أنه « مع الحماس للهوية الكونية ، لا يستطيع الفكر النزيه إلا أن يحذر من بعض المخاطر التى سترافقها » .

ومعنى هذه العبارة الاستدراكية أن الخلاف حول العولمة مازال موصولاً ، ومن هنا أهمية التحليل النقدى للخطاب العربى حول مختلف تجلياتها .

خاتمة

العولمة ظاهرة متعددة الأبعاد ، ولها تجليات مختلفة أشرنا إليها فى هذه الدراسة ، اقتصادية وسياسية وثقافية وجماعية واتصالية . ولعل هذا ما يجعل من دراستنا مسألة بالغة الصعوبة بحكم تعدد المسارات التى اتخذتها ، وتنوع المباحث التى لابد للباحث الذى يريد أن يكوِّن عنها نظرة شاملة وموضوعية ونقدية ، وفي الوقت نفسه الإلمام بها .

بالرغم من أن دراسة العولمة بدأت فى الفكر الأكاديمى الغربى منذ الثمانينيات على الأقل ، فما زال باب البحث فيها مفتوحًا ، بل إن أحدث المراجع الأكاديمية الغربية ، تعيد طرح إشكالياتها التى لم تحل حتى اليوم .

يكفى بهذا الصدد أن نطالع مرجعًا فرنسيًا مهما صدر منذ شهور قليلة فى باريس بعنوان « العولمة : الكلمات والأشياء » ، وهو من إصدار لجنة بحثية فرنسية متخصصة فى بحث الاقتصاد العالمى والعالم الثالث والتنمية ، تابعة لوزارة التعليم والبحث العلمى .

فى هذا المرجع المهم نجد دراسة لأحد الباحثين يحدد فيها موضوعات الجدل حول العولمة ويحددها فى ستة موضوعات كما يأتى :

١ – ما هى العولمة ؟ حقيقة جديدة أم خطاب جديد يعبر عن حقيقة قديمة ؟

٢ – ما هى نقاط الانقطاع الأساسية فى العولمة الراهنة ؟

٣ – هل العولمة تؤدى إلى التجانس أم إلى الاختلاف ؟

٤ – ما هى معايير قياس العولمة ؟ وما هى مؤشرات قياس الانقطاع ؟

٥ – العمليات المجهضة للعولمة فى الماضى ؟ هل هناك شبه مع سوابق تاريخية ؟

٦ – هل العولمة قابلة للارتداد أم أنه لا ارتداد لها ؟

٧ – من هم أطراف الدولة المؤثرين ؟

ومعنى ذلك أن الخلافات الشديدة التى تدور فى الوقت الراهن بين الباحثين والمفكرين العرب ليست غريبة ، بل إنها وثيقة الصلة بالجدل الفكرى العالمى الذى يدور حول هذه الظاهرة الخلافية ، ونعنى بذلك العولمة التى تشغل كل الناس فى الوقت الراهن .

وقد حاولنا من خلال دراستنا أن نحيط بكل أبعاد الظاهرة من ناحية تعريفها ورسم خريطتها المعرفية ، بالإضافة إلى تأصيل مفاهيم الهوية ، وأخيراً دراسة تأثير العولمة على الهوية . ونرى أن دراستنا مجرد خطوة فى طريق الدراسة العلمية لظاهرة العولمة .

• • •

المراجـع

١ - راجع فى هذا كتابنا : الوعى التاريخى والثورة الكونية : القاهرة : مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية الطبعة الثانية ١٩٩٦ .

٢ - راجع فى ذلك كتابنا : الزمن العربى والمستقبل العالمى، القاهرة : دار المستقبل العربى، ١٩٩٨ .

٣ - راجع فى ذلك كتابنا : الثورة الكونية والوعى التاريخى، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية، الطبعة الثانية، عام ١٩٩٦ .

٤ - انظر محاولتنا فى تعريف العولمة التى قدمت لندوة «العرب والعولمة» التى انعقدت فى بيروت فى ١٥ ديسمبر ١٩٩٧ ، ونظمها مركز دراسات الوحدة العربية، ونشرت أعمالها بعنوان «العرب والعولمة» .

٥ - أنتونى ماجرو : تأصيل السياسات الكونية فى : ماجرو ولويس «السياسات الكونية : العولمة والدولة القومية» باللغة الإنجليزية، لندن : مطبعة بولتى، ١٩٩٢ ، ١-٣٠ .

٦ - چيمس روزناو : ديناميكية العولمة : نحو صياغة عملية، ترجمة فى «قراءات استراتيچية»، مركز الدراسات السياسية والاستراتيچية ، يناير ١٩٩٧ .

٧ - صادق جلال العظم : ماهى العولمة، منظمة التربية والثقافة والعلوم ، تونس، نوفمبر ١٩٩٦ .

٨ - عمرو محيى الدين : المحاور الأساسية لاقتصاديات التنمية وظاهرة العولمة، ١٩٩٧ ، مخطوطة تحت النشر .

٩ - رولاند روبرتسون : تخطيط الوضع الكونى : العولمة باعتبارها المفهوم الرئيسى «فى : الثقافة الكونية : القومية والكونية والحداثة» ، تحرير مايك فيذرستون، دار نشر سياج، ١٩٩٢ ، ١٥ - ٣٠ .

١٠ - انظر فى ذلك : السيد يسين، الكونية والأصولية وما بعد الحداثة، جزءان، القاهرة : المكتبة الأكاديمية ١٩٩٥ .

١١ - الشاذلى العيارى : الوطن العربي وظاهرة العولمة : الوهم والحقيقة، المنتدى، عمان، منتدى الفكر العربى، العدد ١٤٥ ، تشرين الأول، أكتوبر ١٩٩٧ .

١٢ - راجع كتابنا : العولمة والطريق الثالث، القاهرة ودار نشر ميريت، ١٩٩٨ .

١٣ - انظر : الأمة والهوية، حوار الشهر مع المفكر الدكتور أحمد صدقى الدجانى، عمان : منتدى عبد الحميد شومان الثقافى، سبتمبر ١٩٩٧ .

• • •

العــولمة
ومستقبل الديمقراطية فى الوطن العربى

محسن عوض(*)

لا يتوقف الخطاب السياسى الغربى ، الذى يقود الدعوة إلى العولمة ، عن الدعوة إلى الديمقراطية ، ومن الناحية النظرية ترتبط الدول الغربية ، وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوربى بدرجات متفاوتة ، بين الديمقراطية والتعاون الدولى . وبينما يضعها الاتحاد الأوربى بوصفها شرطاً من شروط اتفاقيات الشراكة أو المشاركة ، تجاوزت الولايات المتحدة أشكال التأثير الأدبى ، وكذلك العمل السرى فى دفع نظم الحكم فى اتجاه ما تسميه « تعزيز العمل الديمقراطى » إلى التدخل السافر من أجل التغيير ، وبناء « النظم الديمقراطية » ويأتى ضمن ذلك التدخل العسكرى .

وتثور تساؤلات مهمة حول نمط « الديمقراطية » التى يجرى الدعوة إليها بإلحاح ، فى ضوء البرامج المطروحة من جانب المنظمات الدولية ، والأفكار المتعددة المطروحة على ساحة الفكر الغربى ، لكن يظل السؤال الأهم هو : هل تسعى عملية « العولمة » حقاً « لمقرطة » الوطن العربى ، وهل تملك الوسائل لتحقيق ذلك ؟ وما نمط تفاعل البلدان العربية مع مثل هذه التوجهات ؟ وما نوع المدخلات التى تطرحها عملية العولمة على الواقع السياسى العربى ؟ وما مقدار ما قد تنطوى عليه من تأثيرات إيجابية أو سلبية فى هذا الواقع ؟

وتسعى هذه الورقة للإجابة عن هذه التساؤلات ، من خلال ثلاثة أقسام ؛ يتناول

(*) مساعد أمين عام المنظمة العربية لحقوق الإنسان .

الأول التوجهات الجديدة فى الطرح الدولى لقضية الديمقراطية ، ويتعرض الثانى لواقع الممارسة الغربية فى معالجته لقضية الديمقراطية فى الوطن العربى ، ويتعرض القسم الثالث والأخير لنوعية المدخلات التى تطرحها عملية « العولمة » على المسار الديمقراطى فى البلدان العربية .

أولاً - التوجهات الجديدة فى الطرح الدولى لقضية الديمقراطية :

من البدهى أن يؤسس الخطاب السياسى الغربى دعوته للديمقراطية ، على نمط الديمقراطية الليبرالية التى يطبقها ، ومن المفهوم أن تتباين جوانب التركيز فى هذه الدعوة طبقاً لخبرة النموذج المطروح داخل المفهوم الغربى ، وفى إطار الانتماءات الفكرية . لكن الأمر اللافت للنظر هو النزوع إلى الدعوة « المؤسسية » لهذا المفهوم ، وميل التوجهات الجديدة بين منظرى الليبرالية ، إلى التقليل من الطابع السياسى للديمقراطية ، وتحويلها إلى عناصر « فنية » .

(١)

يبدو هذا مثلاً فى منظور منظومة حقوق الإنسان للديمقراطية ، فرغم أن منظومة الحقوق المدنية والسياسية ، كما يجسدها العهد الدولى للحقوق المدنية والسياسية ، تقوم أساسًا على مفهوم يطابق مبادئ الديمقراطية الغربية من حيث تعزيز استقلال سلطات الدولة، وسيادة حكم القانون ، وقداسة الحريات العامة ، والحق فى المشاركة فى إدارة الشئون العامة بما فى ذلك حق الترشيح وإجراء الانتخابات الدورية ، كما أنها تجعل المعيار الأساسى - عندما يتطلب الأمر قياسا - القياس على « نظيره السائد فى نظام ديمقراطى » ، رغم ذلك فإن الدعوة برمتها تنهض بشكل مستقل عن العمل السياسى ، بل وتفترض كل منظومة حقوق الإنسان أن العمل السياسى يتعارض مع عمل حقوق الإنسان ، وتعد « تسييس » عمل حقوق الإنسان أحد المطاعن الرئيسية لمن « يتورط » فيه .

وقد يكون لفكر حقوق الإنسان أسبابه الوجيهة لهذا الفصل ؛ على أساس أن معايير حقوق الإنسان تمثل جماع التوافق الدولى للحد الأدنى المقبول دولياً لهذه الحقوق ، وأن الدعوة مبنية للمطالبة بهذا الحد الأدنى فى النظم الديمقراطية والشمولية على السواء .

وعلى أية حال فقد جرى تجاوز هذا الفصل التعسفى ، واستقر التوافق الدولى ، عبر المؤتمر العالمى لحقوق الإنسان فى منتصف عام ١٩٩٣ ، على الربط بين الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان ، وتكامل مع هذا الربط تأكيد عالمية مبادئ حقوق الإنسان ، وعدم قابليتها للتجزئة أو التراتب .

وبينما يرشح هذا الربط ، وبهذه الكيفية ، وضع قضية الديمقراطية على جدول أعمال عملية العولمة ، لم يحسم الجدل داخل دوائر حقوق الإنسان حول التعامل مع هاتين القضيتين بوصفهما وحدة واحدة ؛ إذ يرى البعض أن مبادئ حقوق الإنسان بطبيعتها محددة ، وأن انخراط معظم بلدان العالم فى الاتفاقيات الرئيسية الخاصة بها يتيح دوراً دولياً مؤثراً فى الالتزام بها بخلاف الديمقراطية التى لا تزال موضع اختلافات فى الرؤى ، وينبغى أن تنبع من الداخل [١] .

(٢)

ويبدو مفهوم الـ "Governance" الذى أصبح شائعاً جداً فى أدبيات الإدارة العامة والسياسة العامة ، والحكومات المقارنة ، نموذجاً آخر لاجتهادات « مؤسسية » تفصل بين مبادئ الديمقراطية والعمل السياسى .

ويعتمد هذا المفهوم الذى تتعدد المصطلحات المقابلة له بالعربية[٢] على ربط الأبعاد الاقتصادية والقانونية والمؤسساتية والإدارية . وقد ظهر فى عام ١٩٨٩ بكتابات البنك الدولى عن كيفية تحقيق التنمية ومحاربة الفساد [٣] ، بعدما خلص فى تقويمه للمسارات التنموية فى العالم ، إلى أن نجاحات بلدان شرق آسيا وجنوبها وفشل بلدان أفريقيا ترجع إلى حد كبير إلى نمط استعمال السلطة فى تسيير الشئون العامة وإدارتها ، وركز الاهتمام - بناء على هذا الاستنتاج - على الإطار القانونى والإدارى والمؤسسى اللازم لقيام الإصلاحات الاقتصادية الهيكلية ونجاحها ، تلك الإصلاحات التى عدت ضرورية لدفع التنمية .

ويتمثل استنتاج البنك الدولى فى إقرار وجود علاقة سببية بين نمط استعمال السلطة لإدارة الشئون العامة (والموارد الاقتصادية) والتحرر الاقتصادى المضمن فى سياسات التعديل الهيكلى من جهة، والنمو الاقتصادى من جهة أخرى . ومن ثمَّ وقع الإقرار بضرورة وجود هامش معقول من المشروعية للسلطة حتى توفر إمكانات أكثر لإنجاح الإصلاحات الاقتصادية . وفى تصور البنك الدولى كان مرد هذه المشروعية هو جملة الأساليب والممارسات فى مجال أسلوب الحكم وكيفية توزيع الأدوار والمسئوليات داخل المجتمع . ومن ثَمّ فإن مفهوم أسلوب الحكم يتضمن هدف تحقيق نسبة من المشروعية كفيلة بتأمين نجاح عملية التعديل الهيكلى والانتقال إلى اقتصاد السوق .

وطبقا لأحد الباحثين[٤] ؛ فإنه بذلك يكون قد تم اللجوء إلى مصطلح « فنى » يفتقد إلى الشحنة السياسية فى نطاق ممارسة تلك المؤسسات وتعاملها مع الدول ، وذلك حتى يتيسر إدخال مبدأ الحريات والحقوق الأساسية من زوايا غير منحازة وغير مثيرة .

ويتألف مفهوم « أسلوب الحكم » بحسب أدبيات البنك الدولى ، من أربعة عناصر أساسية هى : المسئولية أو المساءلة "Accountability" والمشاركة والشفافية ، وسيادة القانون . وتعنى **المساءلة** وجود طرق وأساليب مقننة ومؤسسة تمكن من مساءلة الحاكم ومراقبة أعماله وتصرفاته فى إدارة الشئون العامة مع إمكانية إقالته إذا ما تجاوز السلطة أو خدع ثقة الناس . وهذه المساءلة مضمونة بالقانون ، وتعنى ممارستها إمكانية اختيار المسئول وتنحيته من خلال الحق فى الاقتراع العام ووجود قضاء مستقل ومحايد ومنصف . أما **المشاركة** التى تقوم على وجود قنوات تمكن الناس من التأثير فى صنع القرار فتعنى ضمان الحريات السياسية والأساسية واحترامها . كما تعنى وجود أسلوب لتوزيع السلطة بين الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى . ويتلقى هذا المفهوم القائم على توزيع الأدوار مع مفهوم التعددية المؤسساتية .

وتعتمد **الشفافية** على توفير المعلومات وانتقالها الحر بدون حواجز ، ويتحقق عندما تترسخ حرية التعبير التى تمكن من الإعلام الحر . فحرية الإعلام ليست ضرورية للشفافية فحسب ، ولكنها ضرورية كذلك لمباشرة المساءلة ، بقصد ضبط التجاوز والتحايل ،

وكذلك لممارسة حق المشاركة واختيار المسئول على أساس الدراسة وتوافر معلومات كافية . ويأتى منطق **سيادة القانون** هنا من النظر إلى السوق ، ليس بوصفه آلية اقتصادية فحسب بل بوصفه كذلك منظومة متكاملة ، يضبطها ويحددها القانون ؛ حيث يعنى - إلى جانب ضبط حق الملكية وشروط المنافسة وتحديدها وتأمينهما هما وغيرهما - خضوع سلوك الحاكم إلى إجراءات متعارف عليها لدى الجميع ، حتى لا تصبح تصرفاته مرتجلة ؛ ولا يتحقق هذا إلا بتطبيق مبدأ الفصل بين السلطة التنفيذية وسلطة القضاء .

وترى إحدى الباحثات[٥] أن مفهوم الـ "Governance" يأخذ ببعدين متوازيين ؛ يعكس الأول فكر البنك الدولى الذى يتبنى الجوانب الإدارية والاقتصادية للمفهوم ؛ أما البعد الآخر فيؤكد على الجانب السياسى للمفهوم ؛ حيث يشمل ، إلى جانب الاهتمام بالإصلاح والكفاءة الإدارية ، التركيز على منظومة القيم الديمقراطية المعروفة فى المجتمعات الغربية ، وهى ترى كذلك أن المفهوم نما بعد طرحه من جانب البنك الدولى ليعكس قدرة الدولة على قيادة المجتمع فى إطار من سيادة القانون ، وأنه مع بداية التسعينيات أصبح هناك تركيز على الأبعاد الديمقراطية للمفهوم ، من حيث تدعيم المشاركة وتفضيل المجتمع المدنى ، وكل ما يجعل من الدولة ممثلاً شرعياً لمواطنيها .

وتربط الباحثة ظهور هذا المفهوم بالتغير الحادث فى دور الدولة ، وطبيعة الحكومة فى ضوء عدد من المتغيرات التى جعلت من النظرة التقليدية للدولة - بوصفها فاعلاً رئيسياً فى صنع السياسات العامة - موضع شك ، وذلك بازدياد تأثير العامل الخارجى فى صنع السياسات ، وما بدا فى ظل العولمة وثورة الاتصالات من ضعف قدرة الدولة على حماية وظائفها التقليدية على النحو المفهوم ، وكذلك العلاقة بين الحكومات والقطاع الخاص ؛ حيث أصبح للفاعلين المجتمعيين (القطاع الخاص والمجتمع المدنى) دور أكبر فى التأثير على السياسات العامة والإدارة ، على نحو لم يكن متصوراً من قبل ، وكثر الحديث عن الشراكة أو المشاركة بين الحكومة والقطاع الخاص والقطاع الأهلى .

ويذهب بعض المفكرين[٦] كذلك إلى الربط بين مفهوم أسلوب الحكم والعولمة ، ففى ظل التحول من الدولة القومية إلى مجتمع عولمى مختلف ، لا تكون الدولة القومية هى الفاعل الوحيد أو العامل المطلق ، لكنها تصيرعاملا ضمن عوامل أخرى . ومن هنا فإن أى

نظام ذاتى للانضباط أو التنظيم ، لا يستطيع أن يعالج بكفاءة هذا الواقع العولمى الجديد لو أننا التزمنا فحسب بالحكومة فى شكلها التقليدى . ومن ثمَّ فإن هذا المفهوم يفتح الباب لمدخلات جديدة في نظام الضوابط ؛ مدخلات محملة بالقيم ؛ فعندئذ يمكننا التحدث عن الديمقراطية وحقوق الإنسان والمساواة . ومن ثم ذاع هذا المفهوم ؛ لأنه يلبى حاجة جديدة فى ظل ظرف مختلف . وهذه الحاجة الجديدة هى حاجة جوهرية وليست هامشية ؛ ومن هنا فإن المعنى الذى بدأ يبرز ويأخذ الأهمية هو « الحكم العولمى » ، وهو الحكم فى ظل نظام الدولة القومية ، ولكنه نظام حكم جديد وبآليات جديدة ، وبنوعيات جديدة من العناصر والمكونات .

على أنه مهما كانت الاجتهادات النظرية حول مفهوم الـ Governance ، فقد تعمق الطابع المؤسسى للدعوة إليه ، منذ طرحه البنك الدولى ، وصار أساسيا لأنشطة أهم منظمات الأمم المتحدة ، وهو برنامج الأمم المتحدة الإنمائى UNDP .

ويستفاد من « وثيقة سياسات » حديثة للبرنامج [٧] أن البرنامج خصص قرابة ٣٣٨ مليون دولار لبرنامج « التدبير الحكومى » فى عام ٩٤ - ١٩٩٥ (وهو المصطلح الذى يستخدمه للدلالة على الـ Governance) . وقد وجه منها ما يزيد على ٤٤ مليون دولار لـ ٥٩ نشاطاً يركز على حقوق الإنسان المدنية والسياسية ، وهو ما يمثل ١٣٪ تقريبا من التمويل الذى خصصه للتدبير الحكومى ، و١١٪ من مجموع مشاريعه ، وتمركزت هذه الأنشطة فى أمريكا اللاتينية ، ومنطقة البحر الكاريبى (٢٩ مشروعا) ، وأفريقيا (٢٠ مشروعا) ، ودعم خمسة مشاريع فى آسيا ، وخمسة فى أوربا و رابطة الدول المستقلة ، بينما لم يدعم أى مشروع فى الدول العربية .

وطبقا للوثيقة ذاتها ، فقد تزايدت هذه الأنشطة تزايدا ملموسا منذ عام ١٩٩٦ ؛ حيث تمت الموافقة على سبعة مشاريع إضافية فى آسيا ، وستة فى أمريكا اللاتينية و أفريقيا ، وخمسة فى أوربا و رابطة الدول المستقلة ، وواحداً فى الدول العربية . وقد اندرجت معظم هذه الأنشطة فى ثلاث فئات رئيسية هى : المساعدة الانتخابية ، وبناء المؤسسات الديمقراطية ، وبناء السلام والاستقلال السياسى .

(٣)

جنباً إلى جنب مع أنشطة المؤسسات الدولية الرامية إلى ترويج نمط جديد من «أسلوب الحكم » ظهرت أطروحات جديدة لمنظرى الليبرالية تشير إلى أن الدساتير والمؤسسات والأطر السياسية والديمقراطية الموجودة الآن فى مجتمعات التكنولوچيا أصبحت عتيقة ومتهالكة ، وأنها بحاجة لإعادة نظر جذرية ، وأن هناك من يعتقد أن أفكار الديمقراطية وحكم الأغلبية والعدالة الاجتماعية قد باتت أفكاراً بالية لا تتناسب مع هذه الموجة .

ويعرض أحد الباحثين(٨) نموذجاً لهذه التوجهات للكاتب الأمريكى Alven Tofflers جاء فيه « أن حكم الأغلبية لم يعد كافياً بوصفه مبدأ للشرعية فحسب ، وإنما أيضاً لم يعد بالضرورة مبدأ ديمقراطياً » ويدعو توفلرز إلى سلطة الأقلية Minorty ؛ حيث أصبحت الأقليات هى التى تقود عمليات الإبداع والتطور والإنتاج ، وبذلك يحق لها أن يكون الحكم وعملية صنع القرار ، ولهذا فهو يعتقد أن ديمقراطية القرن الحادى والعشرين ستكون هى ديمقراطية الأقلية . ويضيف الباحث أن هذا الاتجاه المعادى لديمقراطية الأغلبية ، رصده عالم الاجتماع الأمريكى جيرمى رفكن ، حينما وصف مجتمع الموجة الثالثة ذى الإطار الليبرالى بأنه مجتمع « الخمس » الذى يستطيع فيه خمس السكان فقط العمل والإنتاج والاستمتاع بمباهج الحياة ، أما الأغلبية الباقية التى تمثل ٨٠٪ من السكان فمصيرها التهميش والإهمال التام .

وقدم باحث آخر(٩) نموذجا آخر للفكر الجديد الساعى إلى تأطير مفاهيم جديدة للديمقراطية فى إطار العولمة ، من خلال كتابات وليم روبنسون ، وهو أخصائى فى علم الاجتماع السياسى وخبير فى شئون أمريكا اللاتينية ، أجرى دراسة مقارنة مهمة ، حلل فيها الطابع المتغير فى الكتلة السوڤيتية سابقا ، وكذلك فى الفليبين وتشيلى ونيكاراجوا وهايتى وجنوب أفريقيا ، وقد وصل روبنسون إلى نتيجة مؤدها أن تحولا مهما قد طرأ فى السياسة الخارجية الأمريكية ؛ حيث انتقلت من مساندة أنظمة قائمة على التسلط والدكتاتورية إلى دعم أنظمة سياسية قائمة على منهج الإجماع ، فى إطار نظام دولى تلعب

فيه الولايات المتحدة دورا قياديا ، فيما أطلق عليه الباحث الأمريكى لفظ « البولياركى » . ويعنى ذلك مساندة نظم تتسلط فيها نخب صغيرة من الأفراد مقاليد الحكم لمصلحة رأس المال ، وبهذا تقتصر المشاركة فى عملية صنع القرارات التى تقرها الأغلبية على الاختيار بين نخب متنافسة ضمن إطار انتخابات محكمة تماما . ويفترض هذا النظام ضمنا أن النخبة ستستجيب لمصلحة الأغلبية من خلال « الطعن السياسى » ، أو «الاشتمال السياسى » انطلاقا من حاجة من فى الحكم إلى اكتساب أغلبية الأصوات . ويقتصر هذا النوع من الديمقراطية فى جوهره على اختيار القادة . وينظر « للبولياركى » بوصفه بديلاً للأنظمة السابقة من سلطات مدنية عسكرية أو دكتاتوريات . وتحت ضغط العولمة ، بدأت الأنظمة - التى سبق وكانت قائمة على التسلط - تتحول فى أعقاب الاضطرابات ، وتزايد المطالبة بالديمقراطية فى الحياة العامة ، وظهر ذلك فى أجزاء مختلفة من العالم ، وعلى نحو خاص فى أمريكا اللاتينية ، كما ظهر فى إندونيسيا ، عندما أطيح بحكم الجنرال سوهارتو الديكتاتورى بعد عهد دام ثلاثة وثلاثين عاما .

وطبقا للباحث نفسه يقوم نظام « البولياركى » على افتراض أن النخبة المحلية منفتحة تجاه الغرب ، وتتجاوب مع التطورات الكونية ، و أن المؤسسات ستكون منفتحة لمشاركة المواطنين ولكن بطرق حصرية واضحة ، وأن تجرى الانتخابات بحرية وشفافية ضمن خيارات مخطط لها بدقة ترمى إلى التأكد من أن لا تخوضها نخبة سوى تلك المسموح لها ، وأن يوجه الرأى العام بشكل دقيق من خلال الرقابة الذاتية واستطلاعات الرأى العام . وأن تكون الحياة العامة غير مسيسة . وبذلك يتم الفصل بشكل جذرى بين الجانبين الاقتصادى والسياسى ، فالسياسة تدار على يد محترفين ، وبوساطة ما يسمى مؤسسات المجتمع المدنى ،فيما يتحول بقية الناس عمليا إلى متفرجين يشاركون من حين لآخر فى انتخابات قد يتم التخطيط لها بدقة ، تفضى فى أحسن الأحوال إلى اختيار مرشح من بين المرشحين المختارين سلفا . ومن المفترض أن تؤدى تلك الجهود فى النهاية إلى خلق قوى سياسية «عصرية ديمقراطية» . ويترجم هذا بالطبع إلى تكوين مجموعات مؤيدة للولايات المتحدة لتكون فى النهاية جزءاً من الكفاح السياسى ضد قوى الأصولية واليسار العلمانى ، فبتجريد التواصل الاجتماعى من التسييس توجه « البولياركى » ضربة وقائية ضد العمل

الجماعى الهادف إلى تغيير المجتمع ، فيما تشدد بالمقابل على صراع الفرد من أجل البقاء والاستهلاك الفردى ، الذى يكتسب الشرعية والأولوية على الرفاهية الجماعية ، وهذا ما آل إليه منطق العولمة الجديدة وتركيزها على دور السوق وفرضياته شبه الليبرالية (١٠) .

(٤)

على أية حال ، فإنه مهما كان نصيب مثل هذه التوجهات الجديدة من القدرة على النفاذ والتأثير فى منظومة الفكر الغربى تجاه مفهوم الديمقراطية ؛ فإن القدر المتيقن منها ، وهو الإطار العام للمفهوم الليبرالى الغربى ، لم يحصل فى ذاته على مؤشرات لقياسه ، أو قياس البرامج الرامية إلى تعزيزه ، وتخطى مسألة بناء المؤشرات هذه باهتمام متزايد من جانب عدد من المنظمات الدولية .

وخلال العقد الأخير رعت منظمات دولية ، حكومية وغير حكومية ، سلسلة من الأنشطة تتعلق بتطور الديمقراطية وحقوق الإنسان ، لكن تبين لها فى السنوات الأخيرة أن مؤشرات تطور الأداء لم تتم أو هى فى أفضل الأحوال فى مرحلة أولية .

ويطور عدد من منظمات الأمم المتحدة مؤشرات تتعلق بتطور حقوق الإنسان والديمقراطية ، وعلى سبيل المثال ركز برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٥ على قضايا النوع ، وتضمن مؤشرات وطنية وإقليمية مفيدة فى مجال المشاركة السياسية للمرأة وتمكينها ، كما وصل برنامج يونيفام UNIFEM إلى مرحلة إصدار تكليفات بحثية بإعداد مؤشرات لتطوير حقوق المرأة . ومن ناحية أخرى فإن عددا من هيئات الأمم المتحدة قد كُلِّف بمراجعة الأداء بالنسبة لاتفاقيات الأمم المتحدة وعهودها ، وتقويم هذا الأداء (لجنة حقوق الإنسان - لجنة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية) . وعلاوة على ذلك هناك جهود جارية لتعزيز نظم مراقبة الاتفاقات .

ومن المنظمات الحكومية - وغير الحكومية - التى تهتم بهذا الموضوع ربما تكون هيئة المعونة الأمريكية USAID هى التى قامت بأكبر قدر من العمل ، فقد أعدت منهجا عاما لقياس الأداء فى إطار برنامج «معلومات الأداء من أجل الإدارة الاستراتيجية» (PRISM) ، وشرعت « الوكالة المركزية للديمقراطية والإدارة الجيدة » فى تطبيق هذا المنهج فى ميدان

التنمية السياسية ، وبصفة خاصة بإنتاج قوائم بما يعتقد أنه ملامح ضرورية لتطوير الديمقراطية وحقوق الإنسان مثل تعزيز حكم القانون ، وتشجيع إجراء انتخابات حرة ونزيهة ، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدنى ، وبالإضافة إلى ذلك أعد برنامج هيئة المعونة الأمريكية المعنى بالنوع ، فى النظم الاقتصادية والاجتماعية (USAID'S GENESYS) بحوثا حول الديمقراطية والنوع ، وضعت أسئلة مهمة فيما يتعلق بالنساء والقوة السياسية والقانونية ، ولكن لم تحدد المعايير بصفة خاصة ،وفى كل الأحوال فإن كل أعمال هيئة المعونة الأمريكية تتجه للتشديد على التأكيد على المعايير الكمية ، وتتجاهل على نطاق واسع الأبعاد النوعية وأبعاد المشاركة ، فى قياس نتائج تطور حقوق الإنسان والديمقراطية (١١) .

كذلك أعدت وزارة خارجية هولندا تقريرا عن تجربة المانحين فى دعم حقوق الإنسان تضمنت قسما بخصوص التقويم والرقابة ، واختبر التقرير الدروس المستفادة التى تتعلق بنتائج البرامج والمشروعات ، وأثر البرامج فى مواجهة اختلاف النظم السياسية .

وبذل البنك الدولى كذلك جهودا ملموسة تجاه تقويم النتائج ، وتركز جانب كبير من عمله تطوير معايير كمية للقطاع التقليدى لمجالات انغماس البنك (الزراعة ، النقل . . . إلخ)، لكن أعدت له بعض الأوراق المهمة عن مراقبة مجالات مثل أنشطة التنمية الاجتماعية مثل تخفيض الفقر . ويزيد البنك من اهتماماته بقضايا «أسلوب الحكم» وبصفة رئيسية إدارة القطاع العام والمشاركة العامة ، ولكنه لا يعمل حاليا فى بناء المؤشرات، ولم يتحرك فى مجال أنشطة حقوق الإنسان والديمقراطية .

وقد تطور معظم المانحين (British OD, UNDP, Inter American Development Bank GTZ) ، مؤشرات أداء فى مجال التطور الاقتصادى والاجتماعى ، لكن لم يشرعوا فى أى عمل فى مجال حقوق الإنسان والديمقراطية .

وتعد المؤسسات النرويجية وبخاصة « سيدا » (SIDA) ، و«دانيدا » (DANIDA) وغيرها من المؤسسات المانحة من المساندين النشطين لتطور الديمقراطية وحقوق الإنسان ، ولكن لم يقم أى منها بعمل فى بناء مؤشرات الديمقراطية وحقوق الإنسان . وإن كانتا تنغمسان

بنشاط فى مشروع تطور المشاركة من حيث الإدارة والتقويم ، وتنشغل « دانيدا» بصفة خاصة بالفقر والتعليم(١٢) .

وبينما ينشط كثير من المنظمات غير الحكومية فى مجال تطوير حقوق الإنسان والديمقراطية والدفاع عن حقوق الإنسان ، والتعليم وغيرها من أنشطة مراقبة انتهاكات حقوق الإنسان وتوثيقها عبر العالم مثل منظمة « العفو الدولية » و «مراقبة حقوق الإنسان» الأمريكية ؛ فإن قليلا منها قد اهتم بشكل منهجى ببناء مؤشرات الأداء .

ثانيا - الغرب والديمقراطية فى الوطن العربى (من الدعوة إلى الممارسة) :

إذا كانت الديمقراطية مفهوماً راسخاً لدى الغرب فى رؤيته لبناء نظامه السياسى ؛ فإن الدعوة إلى تعميم هذا المفهوم لا تعنى ذلك تماما فى الوطن العربى ، بل تفترض هذه الورقة أن هذه الدعوة لم تعن لدى الدول الصناعية الغربية الكبرى فى علاقاتها الدولية أكثر من كونها أداة من أدوات العمل السياسى لصون أو تعزيز مصالحها ، وذلك بالضغط بها على بعض النظم والتأثير فى سياساتها ؛ ومن هنا نشأت ازدواجية المعايير ، كما تعددت أشكال التدخل « الإنسانى الدولى » فى الأحداث التى صورت بأنها على صلة بحقوق الإنسان أو الديمقراطية . وتفاوتت سياسة الدولة الواحدة ، أو المجموعة الدولية الواحدة ، حيال القضايا الدولية بحسب أطرافها وليس بحسب موضوعها .

وفيما يتعلق بالولايات المتحدة الأمريكية ، التى تتزعم الدعوة إلى العولمة ، فقد كانت دعوتها للديمقراطية آلية نشطة فى استراتيجيتها الدولية سواء بوصفها جزءاً من عملية الترويج لمنظومة المفاهيم الغربية من ناحية أو بوصفها أداة موجَّهة ضد منظومة المفاهيم الشيوعية قبل انهيارها من ناحية أخرى ، وترصد مصادر أمريكية(١٣) أن السياسة الأمريكية الرامية إلى دفع حقوق الإنسان والديمقراطية فى الدول الأخرى تطورت فى السبعينيات والثمانينيات عبر أربعة مراحل ، حيث احتلت فى البداية مكانة ثانوية فى السياسة الخارجية الأمريكية ، حيث كانت البلاد مشغولة فى حرب ڤيتنام ، لكن ابتداء من عام ١٩٧٣ بادرت إحدى لجان الكونجرس بعقد سلسلة جلسات استماع ، وحثت فى تقريرها الصادر فى أوائل عام ١٩٧٤ الإدارة الأمريكية على اتخاذ التدابير التى من شأنها

دفع حقوق الإنسان فى سياستها الخارجية ، وأوصت بعدد من الإجراءات فى سبيل هذا الهدف . وفى عام ١٩٧٤ أضاف الكونجرس التعديلات الخاصة بحقوق الإنسان إلى قانون المعونة الخارجية ، وقانون تبادل المساعدات ، وقانون الإصلاح التجارى ، وبعد ثلاث سنوات قام بتعديل قانون المؤسسات المالية الدولية ، ونصت هذه التعديلات على اشتراط عدم تقديم المساعدات الدولية المتهمة بمخالفة حقوق الإنسان ما لم ير الرئيس أسبابا تدعو إلى غير ذلك ، وفى الأعوام ١٩٧٤ ، ١٩٧٥ ، ١٩٧٦ أظهر الكونجرس اهتماما واضحا بحقوق الإنسان ورغبته فى تطبيق العقوبات الاقتصادية على الدول المخالفة .

وجاءت المرحلة الثانية من السياسة الأمريكية عام ١٩٧٧ مع إدارة الرئيس كارتر الذى اتخذ من قضية حقوق الإنسان موضوعا رئيسيا فى حملته الانتخابية ، وأصبحت هذه القضية تمثل جانبا من جوانب سياسته الخارجية ، لكن واجهت هذه السياسة انتقادا من خليفته الرئيس ريجان بدعوى أنها كانت تركز على حالات معينة من انتهاك حقوق الإنسان، وليس على النظام السياسى الذى ينكر حقوق الإنسان . واتجهت إدارة الرئيس ريجان للحط من شأن مشكلات حقوق الإنسان فى النظم الشمولية بأمريكا اللاتينية وآسيا ، وأكدت على الحاجة لمناهضة النظم الشيوعية .

وفى نهاية عام ١٩٨١ وتحت ضغط الكونجرس والتحولات الديمقراطية فى أمريكا اللاتينية - بدأت السياسة الأمريكية فى تغيير اتجاهها ، ودخلت عامى ١٩٨٣ ، ١٩٨٤ مرحلتها الرابعة بتحرك الإدارة بصورة نشطة تجاه «الديكتاتورية الشيوعية وغير الشيوعية» ، ورمزت لالتزامها هذا بإنشاء الصندوق القومى للديمقراطية .

واستخدمت الولايات المتحدة عددا من الوسائل السياسية والاقتصادية والدبلوماسية لتعزيز التحول إلى الديمقراطية ، شملت الإعلام والضغوط والمقاطعات الاقتصادية ، والعمل الدبلوماسى، وتقديم الدعم المالى للتنظيمات التى تصنفها ديمقراطية ، بل وشملت أيضا أعمالا عسكرية مباشرة وغير مباشرة فى بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا الجنوبية .

ويضع مفكر أمريكى ناقد لسياسة حكومته[١٤] يده على معادلة مقنعة فى شأن ازدواج الضمير الأمريكى ؛ حيث يقول ليس هناك من إيمان ، فيما يخص السياسة الخارجية

الأمريكية ، أكثر عمقا فى النفوس من ذلك الذى عبر عنه « نيل لويس » المراسل الدبلوماسى لجريدة نيويورك تايمز ، بقوله : « إن التوق لرؤية الديمقراطية على الأسلوب الأمريكي وهى تستنسخ فى أرجاء العالم كان محورا دائما فى السياسة الخارجية الأمريكية » . وهذا الطرح لا يجرى الكلام عنه فى العادة وإنما يفترض مسبقا بوصفه أساساً للمناقشة المعقولة عن دور الولايات المتحدة فى العالم .

والإيمان بهذه العقيدة - كما يضيف المفكر الأمريكى - قد يبدو مستغربا ، إذا ما جرى استعراض خاطف للسجل التاريخى للولايات المتحدة ، فهذا السجل يبين أن المحور الدائم فى السياسة الخارجية الأمريكية إنما كان تخريب الأنظمة البرلمانية والإطاحة بها ، واللجوء إلى العنف لتدمير المنظمات الشعبية التى قد تتيح لأغلبية السكان فرصة الدخول إلى الحلبة السياسية . ومع هذا فإن ثمة معنى تكون العقيدة الشائعة بموجبه أمرا مقبولا . فإذا كنا نعنى بالديمقراطية على الأسلوب الأمريكى ، نظاما سياسيا يجرى انتخابات منتظمة دون تحد خطير لطبقة رجال الأعمال ، فإن صانعى القرار فى الولايات المتحدة هم إذن تواقون بلا ريب إلى رؤيتها تتثبت فى أرجاء العالم . لذلك فإن تلك العقيدة لا تقوضها الحقيقة القائلة بأنها عقيدة تنتهك باستمرار بتفسيرات مختلفة لمفهوم الديمقراطية ، بوصفها نظاماً يقوم فيه المواطنون بدور ذى معنى فى إدارة الشئون العامة .

وبغض النظر عن استراتيجية الولايات المتحدة الكونية ، أو التباين فى تقويم أثرها فى عملية « التحول الديمقراطى » فى البلدان التى استهدفتها ، فالثابت أنها لم تعط للديمقراطية أهمية تذكر فى مكونات سياستها تجاه الشرق الأوسط . أما لماذا كان « الشرق الأوسط » استثناء ، فيجيب وليم كوانت[١٥] بأن إجابة هذا التساؤل تبدو شديدة الوضوح ، ففى المراحل التى ساندت فيها الولايات المتحدة نظما غير ديمقراطية فى الشرق الأوسط كان السبب دائما واحد مما يأتى : النفط فى خطر ، أو إسرائيل طرف فى الموضوع ، أو مقاومة محاولات السوفييت بسط نفوذهم فى الشرق الأوسط ، وتعد هذه القضايا الثلاث النفط وإسرائيل والاتحاد السوفيتى ، القوى المحركة للسياسة الأمريكية خلال معظم المرحلة الممتدة من الخمسينيات حتى الثمانينيات ، وكانت الديمقراطية تعد فى أحسن الأحوال هدفا ثانويا ، ولتحقيق التوازن كانت الولايات المتحدة تسعى للتعامل مع النظم السياسية القائمة

عندما كانت توجهات هذه النظم تخدم واحدة أو أكثر من تلك المسائل الأساسية الثلاث سالفة الذكر .

وقد أضافت التطورات الدولية والإقليمية فى التسعينيات زخما جديدا لهذه المفاهيم بما هى أدوات للعمل السياسى والحركة تجاه بلدان المنطقة ، لكن تطورت بعض عناصرها ، فحلت المخاوف من القوى السياسية الإسلامية الراديكالية - من وجهة النظر الأمريكية - محل « العامل السوفيتى » ، إثر انهياره ، بينما ظل إنجاز المصالح أو تضاربها يمثل المعيار الأساسى لتحركات الولايات المتحدة فى هذا الاتجاه .

وتشير دراسة لباحثين أمريكيين [١٦] إلى أنه بخلاف الحال فى أوربا الشرقية وأمريكا اللاتينية حيث وقع التقاء المصالح السياسية والاقتصادية الأمريكية مع القيم الديمقراطية التى تتغنى بها الولايات المتحدة ؛ فان الوضع فى الشرق الأوسط كان يمثل معضلة حقيقية . فالولايات المتحدة لا تتحمس كثيرا لإجراء انتخابات حرة نزيهة فى دول الشرق الأوسط ، لكون هذا التطور يحمل معه احتمال وصول الحركات الإسلامية إلى السلطة .

ويلخص الكاتبان جوانب المعضلة التى يريان أن الولايات المتحدة تواجهها ، بقولهما أنه على حين أن مصالحها فى الشرق الأوسط تجعلها ترتبط بالنظم المتسلطة القائمة ؛ فإن التزامها القيمى بالديمقراطية يفرض عليها أن تدير ظهرها لهذا النوع من النظم . ويستشهد الباحثان بالمواقف الأمريكية تجاه عدد من التجارب الانتخابية فى الدول الإسلامية داخل نطاق الشرق الأوسط ، للكشف عن الازدواجية المعيارية بما هى سمة مميزة للسياسة الخارجية الأمريكية . فحيث كان على الولايات المتحدة أن تدين نتائج العملية الانتخابية فى دولة كمصر فى العام ١٩٩٥ أو الجزائر ، فإنها لم تفعل ، وحيث كان ينبغى على الولايات المتحدة الأمريكية أن تحتفى بنتائج العملية الانتخابية التى أديرت بقدر من النزاهة والديمقراطية فى دولة كإيران فإنها تخلفت عن ذلك .

لكن الباحثين ينفيان حتمية التضارب بين قيم الولايات المتحدة ومصالحها فى الشرق الأوسط ، ويذهبان إلى أن المصلحة الأمريكية الحقيقية تستوجب التشجيع التدريجى للدول الصديقة كى تفتح نظمها السياسية لإشراك مختلف القوى الاجتماعية ، ويؤكدان

أنه فى حين أن التحولات الديمقراطية فى الدول قد لا تكون موافقة أو مواتية للمصالح الأمريكية فى المدى القريب فإن التطورات نفسها تصب على المدى الطويل فى مجرى تلك المصالح . وقد دعا الباحثان الولايات المتحدة إلى أن تحث الدول الإسلامية الصديقة لها فى المنطقة كى تزيد مساحة الفضاء المتاح للحريات السياسية ، مادام تقليص هذه المساحة يحرم المعارضة غير الإسلامية من القدرة على التحرك ، فى الوقت الذى تستثمر فيه المعارضة الإسلامية الفضاءات المتاحة لها فى المساجد والجمعيات الأهلية لممارسة العمل السياسى وتحقيق التعبئة الاجتماعية ، كما دعيا بالتوازى إلى انفتاح الولايات المتحدة نفسها على الإسلاميين من خلال إقامتها لجسور التفاهم معهم متخلية بذلك عن مقولة الصراع بين الحضارات .

ويستخلص كاتب أمريكى آخر [١٧] ، استنادا إلى توثيق مفصل ، أن المسئولين الأمريكيين أقروا فى التحليل النهائى ، بأن قضية الديمقراطية فى الشرق الأوسط العربى تحتل مرتبة متدنية فى قائمة الأولويات فى إدارة كلينتون ، وإن كانت الإدارة تؤكد على نقيض ذلك ، وهو يرصد ملاحظة لأحد المسئولين فى هذا المجال : « نحن مستعدون لمعايشة أنظمة الحكم الإسلامية طالما أنها لاتعرض للخطر مصالحنا القومية الحيوية أو تكون معادية لها ، أما حقوق الإنسان فى الشرق الأوسط فليس لدينا أى اهتمام جوهرى بها » . كذلك استخلص الكاتب نفسه أنه لم يحدث منذ انتهاء الحرب الباردة تغيير جذرى فى تصرفات الولايات المتحدة تجاه الحكم السياسى فى الشرق الأوسط . ويتعارض الموقف الأمريكى من إحلال الديمقراطية فى المنطقة على نحو حاد مع الأسلوب الذى تتبعه واشنطن بالنسبة لبقية دول العالم .

ويوثق الكاتب نفسه تصريحا آخر يقر فيه مسئول أمريكى بأن واشنطن ليست ثابتة على مبدأ فى هذا المجال : فى إدارة كلينتون لم يؤخذ إطلاقا بالفكرة العامة للتوسيع ، فمتخذو القرار الأمريكيون متشككون فى عملية إحلال الديمقراطية لأنهم لا يعلمون ما إذا كان النظام الإقليمى بأسره سوف يهوى ويتحطم أم لا » ويفسر هذا التشكك تفضيل الولايات المتحدة الاستقرار على الاختيارات السياسية فى الشرق الأوسط . كما يوثق

حديثا لمسئول آخر رفيع المستوى فى وزارة الخارجية يفيد أن إدارة كلينتون تقبل حجة « المتدرجين » ، وتتحرك بخطى وئيدة وحذرة فيما يتعلق بالتغييرات الاجتماعية والسياسية فى المنطقة ، فالمسئولون الأمريكيون يخافون على أمن مصر والسعودية ، وعلى بقائهما - وهما الدولتان الأكثر أهمية فى الشرق العربى - إذا ما ضغط عليهما لتعجيل وتيرة التغيير .

وفيما يتعلق **بالاتحاد الأوربى** ؛ الطرف الفاعل الآخر فى عملية العولمة ، فقد لعب دورا نشطا فى دفع أو تعزيز مسيرة التطور الديمقراطى فى جنوب أوربا منذ منتصف السبعينيات فى إطار توسيع عضوية المجموعة الأوربية ، واستخدم الحافز الاقتصادى والكابح السياسى أحيانا . وأخذت حكومة ألمانيا (الغربية) والحزب الاجتماعى الديمقراطى المبادرة فى التدخل النشط فى الصراع مع الشيوعيين فى البرتغال ، وقدما موارد كبيرة للحكومة البرتغالية والاشتراكيين البرتغاليين . ولعب هذا التدخل الغربى بقيادة ألمانيا دورا مؤثرا بالنسبة لتحول البرتغال إلى الديمقراطية .

وقد ضمن الاتحاد الأوربى معاهدة لومى الرابعة التى أقرت فى ديسمبر كانون الأول ١٩٨٩ ضرورة احترام حقوق الإنسان والتحول الديمقراطى ، بوصفها شرطاً من شروط العلاقات بين الاتحاد الأوربى والدول النامية ، وقرر منذ عام ١٩٩٢ إدخال هذه الحقوق ضمن بنود اتفاق المشاركة مع الدول النامية ، وطبق هذا القرار لأول مرة فى اتفاقية المشاركة التى وقعت فى ذلك العام مع البرازيل ؛ حيث نص فى الاتفاقية على أنه فى حالة وقوع انتهاكات صريحة لحقوق الإنسان أو وقف المسيرة الديمقراطية ؛ فإن الاتحاد الأوربى من حقه - وفقا للمادتين ٦٠ (٣) و ٦٥ (١) من معاهدة ڤينا - وقف العمل بكل أو بجزء من اتفاقية المشاركة .

ومنذ يناير / كانون الثانى ١٩٩٣ اعتمد الاتحاد الأوربى ضرورة تضمين أية اتفاقية للمشاركة مع الدول النامية النصوص الآتية ضمن البنود الأساسية للاتفاقية[١٨] :

١ - أن تقوم العلاقات بين الاتحاد الأوربى والدول النامية على أساس التعهد باحترام مبادئ الديمقراطية وحقوق الإنسان .

٢ - النص على عالمية مبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية ، كما يمكن النص على خصوصية معينة أو معاهدة إقليمية تكون بين الطرفين .

٣ - النص على الإجراءات التى يمكن أن يتخذها الاتحاد الأوربى فى حالة انتهاك الدول النامية لمبادئ حقوق الإنسان والديمقراطية (وتتدرج هذه الإجراءات من برامج التعاون ، إلى فرض حصار تجارى ، ووقف بيع السلاح وتجميد التعاون العسكرى أو تجميد التعاون بأكمله) .

وحدد الاتحاد الأوربى مجموعة من العوامل التى إذا طبقت من جانب الدول النامية فإنها ستعد عوامل مساعدة لزيادة حجم التعاون المنصوص عليه فى اتفاقات المشاركة ومنها :

(أ) التحول نحو الديمقراطية بما فى ذلك إجراء انتخابات حرة ونزيهة .

(ب) تدعيم حكم القانون وذلك عن طريق استقلال القضاء وحسن معاملة المتهمين .

(جـ) تدعيم عمل البرلمانات المنتخبة وتشجيع التعديلات التشريعية التى تؤكد ما سبق .

(د) تدعيم المؤسسات المحلية والوطنية والإقليمية التى تعمل من أجل حماية حقوق الإنسان .

(هـ) تشجيع تعددية المجتمع المدنى عن طريق تدعيم أعضاء هذا المجتمع ، وبصفة خاصة المنظمات غير الحكومية .

(و) تدعيم الحملات التعليمية والتدريبية والتعريف بحقوق الإنسان .

(ز) تأكيد وتدعيم المساواة فى الحقوق وعدم التمييز .

(حـ) تدعيم الشفافية فى مجال العمل الحكومى وشن الحملات للقضاء على الفساد .

(ط) تشجيع الجهود الرامية إلى إشراف الجهاز المدنى فى الدولة على القوات المسلحة ووضع نظام واضح للتفرقة بين مهام القوات المسلحة ومهام الشرطة .

(ى) حماية الفئات الضعيفة مثل النساء والأطفال وضحايا التعذيب واللاجئين .

(ك) حماية الأقليات العرقية والدينية واحترام حقوقها وحضارتها .

لكن فى الممارسة لم يختلف موقف الدول الأوربية الكبرى ، فرادى أو من خلال الاتحاد الأوربى ، كثيرا عن موقف الولايات المتحدة حيال قضية الديمقراطية فى الوطن العربى ، من حيث تغليب المصالح على المبادئ التى يروجون لها ، وإن كان هذا الموقف يختلف فى تفصيلات أسلوبه وأسبابه ومبرراته ، ويبدو المثال النموذجى لذلك فى موقف فرنسا من تطور المسار الديمقراطى فى الجزائر ، إثر فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ فى المرحلة الأولى للانتخابات فى عام ١٩٩١ (١٩) ، فرغم أن هذا الفوز قد تحقق بالوسائل الديمقراطية، وإثر انتخابات تميزت بقدر من الشفافية ، فقد أعربت فرنسا عن ارتياحها لإلغاء نتائج الانتخابات ، وصنفت الجبهة الإسلامية للإنقاذ بوصفها جماعة إرهابية معادية للغرب ، ودعمت السياسة الاستئصالية التى انتهجتها السلطة تجاه الجبهة الإسلامية للإنقاذ .

أما بريطانيا قطب الاتحاد الأوربى ، ذو التقاليد الديمقراطية الراسخة ، فلم يجد وفدها البرلمانى فى زيارته لإحدى البلدان الخليجية حرجا من الإشادة بالتطور الديمقراطى فى هذا البلد ، على تواضعه الشديد ، حيث ما زال مجرد إرهاصات حذرة ، مؤكدا أن برلمان « وستمنستر » استغرق ١٥٠ عاما ليصل إلى ما هو عليه .

ما تستخلصه هذه الورقة إذن ، أن ما تطرحه العولمة بالنسبة للديمقراطية هو الترويج لبعض الأطر الشكلية للديمقراطية استجابة لمتطلبات العلاقات العامة إزاء الرأى العام الغربى ، وهو توجه يفتر تماما عند أول بادرة تتناقض مع مصالح الدول الغربية ، وفق رؤية حكوماتها ، وهو أيضا توجه مشروط بألا يؤثر على استقرار النظم الحليفة ، ومشروط كذلك باستبعاد قطاعات اجتماعية وسياسية محددة .

ثالثا - المدخلات التى تطرحها العولمة على المسار الديمقراطى فى الوطن العربى :

لا يعنى استخلاص عدم جدية الدول الغربية الصناعية الكبرى فى دفع قضية الديمقراطية فى الوطن العربى ، وتغليب مصالحها تجاه استقرار نظم الحكم المتحالفة معها ، عدم تأثر قضية الديمقراطية فى البلدان العربية بعملية العولمة ، فثمة مؤثرات تطرحها هذه

العملية النشطة ، وبغض النظر عن تقويمنا لها . تتفاعل بشكل مباشر ، أو غير مباشر ، مع قضية الديمقراطية وتطورها فى الوطن العربى .

فالعولمة- ببعدها الاقتصادى ، ومنظومتها الإجرائية ، من حيث فتح الأسواق الوطنية ودمجها فى السوق العالمى ، وإعادة التكييف الهيكلى والخصخصة ، ورفع الدعم الاقتصادى - تطرح تأثيرات اقتصادية واجتماعية من حيث توزيع الثروات والأعباء والتشكيلات الطبقية والاجتماعية ، لا يمكن تجاهل تأثيرها على القضية الديمقراطية .

وكذلك فإن العولمة بتأثيرها السياسى المتوقع على دور الدولة ، أو زيادة تأثير المؤسسات فوق القطرية سواء الدولية أو الإقليمية - تطرح مؤثرات مهمة على قضية الديمقراطية ، وإذا كانت التحليلات تركز على دور الشركات متعددة الجنسية فى هذا الشأن ، فإن دور المنظمات الدولية غير الحكومية لا يختلف فى طبيعته كثيرا عنها ، حيث تلعب هذه المؤسسات وبخاصة التمويلية منها ، دورا متعاظما فى التأثير على توجيهات المجتمع المدنى ، وعناصر العمل الاجتماعى .

وقد نشأت تلك المنظمات فى الدول الغربية ، ولكنها تميزت بتبنى أنشطة أو تلبية احتياجات تهم شعوب العالم أكثر من غيرها وكثيرا ما تعجز عن تلبيتها . وقد بدأت الحكومات الغربية إزاء خيبة الأمل فى نتائج مساعدات التنمية الرسمية وتعذر وصولها لأكثر الناس حرمانا نتيجة البيروقراطية الحكومية ، إلى استعمال المنظمات الأهلية بعيداً عن الأطر الرسمية . وتمثل ذلك أولا فى مساندة الجمعيات الأهلية فى الدول المانحة لتوصيل جزء من المعونة . ثم ظهر الاهتمام بالاتصال المباشر بالمجتمعات المحلية فى البلد المستفيد . وحيث لم يجد القوم جمعيات تذكر حاولوا إنشاء « منظمات غير حكومية » ، وعاصر ذلك الاهتمام التركيز على « المشاركة الشعبية » فى اتخاذ القرارات وتنفيذها ، وتقبل الأمم المتحدة وجود المنظمات الأهلية جنباً إلى جنب مع الوفود الحكومية فى بعض المؤتمرات الدولية . بلغت ذروتها فى التسعينيات عبر سلسلة المؤتمرات الدولية المهمة التى ميزت هذا العقد .

ويصنف د. إسماعيل صبرى عبد الله [٢٠] أهم المنظمات الأهلية ذات النشاط فيما وراء الحدود القومية فى خمس مجموعات :

١ - **جمعيات فعل الخير** : وهى كثيرة العدد وإن اختلف حجم نشاطها أو انتشاره الجغرافى أو الفئة التى تهتم بها ونوع الخدمات التى تقدمها . ومن أشهرها : Cairitas القريبة من الڤاتيكان ، و Care ذات المرجعية البروتستانتية ، Oxfam البريطانية ، « وأطباء بلا حدود » الفرنسية الأصل ، وينخرط فى هذه المنظمات أعداد من أبناء العالم الثالث . وتعهد الحكومات فى العادة إلى هذه الجمعيات توزيع ما تقدمه من « معونات » إنسانية فى حالات الحروب والمجاعات والكوارث الطبيعية .

٢ - **حركة السلام ونزع السلاح النووى**: وقد نشأت وتطورت خلال فترة الحرب الباردة فبرزت حركات السلام المنحازة للاتحاد السوڤييتى ، كما ظهرت حركات سلام متعددة ؛ بعضها على أساس من الدين . وكانت أكبر حركات نزع السلاح النووى فى الولايات المتحدة . وقد نوعت فى مطالبها ، من وقف إنتاج المزيد من تلك الأسلحة إلى المطالبة بحظر التجارب النووية تمهيداً لتصفية المصنوع منها . وآخر مثل لحملات هذه المنظمات الحملة المضادة لاستئناف فرنسا تجاربها تحت البحر ، وكذلك معارضة التجارب النووية التى أجرتها الهند وباكستان .

٣ - **جمعيات حماية البيئة** : وقد ظهرت فى أمكنة متعددة من العالم الصناعى المتقدم . ويلعب بعضها دوراً سياسياً ، ويحقق مكاسب لا يستهان بها فى الانتخابات البرلمانية فى بلد مثل ألمانيا وفى البرلمان الأوربى . ولعل ما قدمته حركة البيئة فى مجموعها هو شعار « استهلاك أشياء أقل ونوعية حياة أفضل » . ولما كانت مشكلات البيئة لا تعرف الحدود السياسية ، كان من الطبيعى أن تتصل حركات البيئة بعضها ببعض . والمثل الواضح لكثافة هذه الاتصالات تجمع الألوف من ممثليها فى ريودى جانيرو بالتوازى مع القمة للبيئة والتنمية فى يونيو ١٩٩٢ .

٤ - **الحركات النسائية** : وقد أصبحت تمثل أهم سمات العقود الأخيرة من هذا القرن . وهى ترمى إلى تصفية كل تمييز فى المعاملة بسبب النوع . وقد نجحت فى البلدان المتقدمة حتى أخذت المرأة مواقع فى كل أجهزة الدولة والمجتمع . ولكن يختلف وضع المرأة فى

دول العالم العربى ؛ حيث تعانى - علاوة على التمييز - من الفقر وافتقاد الخدمة الصحية . وينتج عن هذه الأوضاع المتدنية ضعف الحركة النسائية أو اقتصارها على الطبقة الوسطى وأفراد من الطبقة الأغنى فى المجتمع . كما أن هذه الأوضاع تضعف الحوار فى المجالات الدولية بين حركات المرأة فى الشمال وفى الجنوب ، حيث لا تتطابق الهموم إلا فى أمور مثل « العنف المنزلى » . ولكن حدث فى كل الأحوال انتشار كبير فى حركات الدفاع عن حقوق المرأة فى معظم المجتمعات . وتسعى المنظمات النسائية إلى التوصل عبر الحدود برغم اختلاف الأولويات أحيانا .

٥ - **منظمات حقوق الإنسان** : أصبحت تنتشر فى معظم بلدان العالم ، وإن كان نحو ثلث البلدان العربية ما زال يعارض تأسيس مثل هذه الجمعيات . وقد عرفت تلك الجمعيات طريق الاتصال المتبادل ، وعقد مؤتمرات إقليمية ، وتبادل المعلومات والمساعدات ، وإنشاء تنظيمات إقليمية مثل المنظمة العربية لحقوق الإنسان . وقد بلغ نشاطها الذروة فى مؤتمر الأمم المتحدة لحقوق الإنسان .

وتحتاج هذه الفئة الأخيرة من المنظمات الدولية غير الحكومية إلى وقفة خاصة ، طبقا لأغراض هذا البحث ، بعد أن أصبحت تلعب دورا يتزايد تأثيره يوما بعد يوم فى قضايا حقوق الإنسان والحريات العامة ، يتزايد الاعتراف به دوليا وإقليميا ووطنيا . وقد توجت الأمم المتحدة المكانة التى تحتلها جماعات حقوق الإنسان . بإعلان عالمى أقرته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى ديسمبر ١٩٩٨ فى مناسبة الاحتفال بمرور خمسين عاما على صدور الإعلان العالمى لحقوق الإنسان .

ويتيح ميثاق الأمم المتحدة لمنظمات حقوق الإنسان غير الحكومية الإسهام فى أعمال لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان التابعة للمجلس الاقتصادى والاجتماعى ، واللجنة الفرعية لمنع التمييز وحماية الأقليات . وقد أتاح لها ذلك إسهاما كبيراً فى تطوير المعايير والمقاييس فى وثائق حقوق الإنسان . ويسجل للمنظمات العاملة ضمن نظام الأمم المتحدة، أنها مارست دورا نشطا فى مالا يقل عن ٦٠ أعلانا واتفاقية دولية ومعاهدة وميثاقا تحمى واحدا أو أكثر من حقوق الإنسان .

كما تلعب هذه المنظمات دوراً مؤثراً فى مساندة المنظمات المحلية المعنية بحقوق الإنسان بدءًا من المساندة المادية والمعنوية والتدريب ، إلى توفير المعلومات والخدمات الإعلامية ، وتتداخل مع هذه المنظمات من خلال الشبكات ، وإقامة التحالفات ، مثل التحالف من أجل إنشاء المحكمة الجنائية الدولية ، أو تؤسس معها روابط عضوية مثل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان التى تضم فى عضويتها قرابة ٩٠ رابطة وجمعية وطنية بينها نحو ١٨ جمعية من البلدان العربية ، أو تنشئ لها أفرعا محلية فى البلدان مثل منظمة العفو الدولية .

ورغم التحفظ الذى يبديه كثير من بلدان العالم الثالث ، وبخاصة فى بلداننا العربية ، حيال هذه المنظمات فإن نفوذها يتزايد ، نتيجة لتأثيرها على صورة حقوق الإنسان فى الدوائر الدولية وهو أمر تتزايد أهميته مع تجذر الاتجاهات فى الدول الغربية المانحة للمعونات فى الربط بين معوناتها لبلدان العالم الثالث وسجل حقوق الإنسان فيها .

وبرغم الإسهامات الإيجابية لهذه المنظمات ، لا يمكن النظر إليها بوصفها كتلة من التكوينات الاجتماعية المثالية التى تخدم رسالة تبشيرية ؛ فهى ابتداء وانتهاء نتاج مجتمعاتها ، ومحصلة الواقع الذى تعايشه ، والذى تنهض للدعوة لتغييره ، وتحمل بالضرورة تناقضات الرؤى المختلفة لقواه السياسية والاجتماعية وتطلعاتها المتعارضة . وتذهب بعض الانتقادات إلى أن المنظمات غير الحكومية فى العالم الأول تركز على الدفاع عن الحقوق المدنية والسياسية ، وتهمل الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، وأن معظمها يركز على الحالات الفردية استطراداً لخبراتها التاريخية والتكوين الاجتماعى فى البلدان المتقدمة التى انبثقت عنها ، والتى قد تختلف عن بلدان العالم الثالث . كما تذهب انتقادات أخرى إلى تركيز المنظمات الدولية على المشكلات فى العالم الثالث ، وقد تتجاهل بعض المشكلات التى تنبع من - وتتجذر فى - البلدان التى تتخذها المنظمات الدولية مقرا لها ، ومنها مشكلة الفقر مثلا ، فتظهر التقارير البحثية لبعض هذه المنظمات الفقر والتمييز والمظاهر المرافقة لهما بوصفها ظواهر تخص « العوالم الأخرى » ، رغم أن كثيرا من جماعات المصالح الغربية تناقش هذه المشكلات ، وتنشر تقارير عن خطورتها .

كما تذهب انتقادات أخرى إلى أن هذه المنظمات الدولية تتجاهل حقيقة أن كثيراً من مشكلات حقوق الإنسان فى « العالم الثالث » إنما تكمن فى سياسات « العالم الأول »مثل أنشطة المؤسسات الدولية التى تهدد البيئة الطبيعية والسكان ، ومثل أزمة المديونية المتزايدة النابعة من سياسات الإقراض المبكرة .

لكن تكمن أهم إشكالية فى دور هذه المنظمات ، فيما يتصل بموضوع هذا البحث ، فى علاقتها بالمنظمات المحلية وبخاصة ، فى مجال التمويل وبناء القدرات . فرغم أن معظم المنظمات الدولية لا تقدم دعمها مشروطا إلا بشرطى الجدية والمتابعة ؛ فإنها فى كل الأحوال لا تقدم دعمها فى إطار عمل خيرى ، ولكن فى إطار برامج مدروسة تستهدف غايات محددة ، وفى إطار رؤى محددة تعتمد المواثيق الدولية بوصفها مرجعية وحيدة فى إطار مبدأ عالمية حقوق الإنسان ، بغض النظر عن كافة الخصوصيات الثقافية أو الدينية أو التاريخية . وقد تتفق سياسات هذه المنظمات مع سياسات المنظمات الوطنية وبرامجها وقد تختلف عنها ، لكن مع استمرار ضغوط الحكومات وتقييدها لمصادر التمويل المحلى ، وعدم اكتراثها المتواصل بأنشطة المنظمات المحلية ، يعيد الكثير من هذه المنظمات ترتيب جداول أعماله ذاتياً ، بما يتلاءم مع رؤى المنظمات الدولية وسياساتها . وبذلك يتحقق للمنظمات الدولية التأثير على الحكومات من ناحية ، وعلى منظمات القاعدة من ناحية أخـــرى .

ويعنى بنــاء القـدرات توفير دعـم مباشر للمنظمات غير الحكومية لبناء قدراتها وتنميتها ، ويشمل ذلك التدريب لتنمية المهارات ، والتزويد بالتقنيات الحديثة ، والدعم الإعلامى ، والمشورة التنظيمية . . . إلخ . ولكن هذا المصطلح نفسه يشير إلى مفهومين مختلفين ، فبينما تنظر إليه منظمات الجنوب وبعض شركائها من منظمات الشمال بوصفه جزءا من التكامل الإيجابى الذى يدعم دورها فى التحول الاجتماعى فى بلدانها ، ينظر إليه بعض المانحين والممولين وبعض المنظمات غير الحكومية فى الشمال ، على أنه يعنى بناء قدرات المنظمات الجنوبية لتنفيذ سياسات المنظمات الشمالية ، وتنظر من خلالها لشركائها من المنظمات الجنوبية بوصفها مراكز ووكلاء محليين لتسويق سياسات وخطط وضعت فى

الشمال ؛ أى أنه ينصب على قدرة المنظمات الشمالية على التوظيف الأمثل للمساعدات واستعداد المنظمات الجنوبية للمحاسبة بشأنها ، وهو ما يعنى استيعاب منظمات الشمال للمنظمات الجنوبية [٢١] .

وتختلف التقديرات اختلافاً كبيراً فى تحليل أثر هذه العوامل على مقومات الديمقراطية ، بدءًا من دور الدولة والمجتمع المدنى ، وانتهاء بمنظومة القيم الديمقراطية والحريات العامة . ويذهب بعض المفكرين البارزين مثل د. إسماعيل صبرى عبد الله [٢٢] إلى أن لها دوراً مؤثراً فى إضعاف دور الدولة ، بينما يذهب آخرون مثل د. حازم الببلاوى إلى أن أى حديث عن دور السوق إنما هو حديث بالمقابل عن دور قوى ونشط للدولة وأيضا للمجتمع المدنى ، وبينما يحذر آخرون مثل د. جلال أمين [٢٣] ومحمد عابد الجابرى [٢٤] من تأثير العولمة على الخصوصيات الحضارية والثقافية ، فقد شكك آخرون فى قيمة هذه الخصوصيات التى ينهض البعض للدفاع عنها .

وفيما يتعلق بتأثيرها على مبادئ الديمقراطية ، يذهب د. محمود عبد الفضيل [٢٥] إلى أن إعادة تأسيس الحياة السياسية الفكرية بالاستناد إلى مبدأ التعددية السياسية « يفتقر إلى المصداقية فى الممارسة الواقعية ، وأنه إذا كان المقصود حقاً ليس مجرد التعددية الشكلية على طريقة حديقة « الهايد بارك» فى لندن ؛ فان هناك كثيرا من الشكوك التى تحيط بالإمكانية الحقيقية « لتداول السلطة » من خلال ممارسة ديمقراطية حقيقية ؛ إذ إن القول بالتعددية ، بما هى أساس لإدارة شئون المجتمعات فى ظل الظروف الدولية الجديدة التى تقوم على الاعتماد المتبادل والمتداخل ، لا بد أن يرافقها اعتراف واضح وصريح بقبول مبدأ التعددية الحضارية على الصعيد العالمى القائم على احترام الخصوصية الحضارية والميراث الثقافى لبلدان العالم الثالث فى آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا .

ويضيف د. جلال أمين أنه حتى إذا اقتنعنا بأن العولمة هى عولمة نمط معين من الحياة ، أداتها الأساسية الشركات العملاقة متعددة الجنسية ، التى تمارس هذه العولمة بكفاءة ، أدركنا أن تصوير العولمة على أنها « عملية تحرر » محض خرافة ؛ فأى حرية بالضبط تلك التى نُوعد بها لو تحررنا من ربقة الدولة ، وأى مؤشر يدل على أن هذه الحرية سوف تكون

أكبر وأوسع فى ظل سطوة الشركات ؟ وأى انتصار للديمقراطية وأى احترام لحقوق الإنسان ممكن أن نتوقعه فى ظل سطوة هذه الشركات ؟ ثم ما سر هذا الإصرار الغريب على الاهتمام بتعددية صورية فى التعبير عن الرأى لا تزيد فى الحقيقة عن كثرة عدد المجلات والصحف ، وعدد القنوات التليفزيونية وعدد الأحزاب المسموح بها ، بينما تردد كل هذه الصحف والقنوات التليفزيونية والأحزاب الأفكار نفسها ، فى الحقيقة ، بما يتفق مع الشركات العملاقة متعددة الجنسيات ؟ وكذلك ما سر هذا التمييز الغريب بين الانتصار لهذا النوع من التعددية ، واحترام التعددية الثقافية وتنوع أنماط الحياة ؟ ولماذا كل هذا التمجيد لحق نشر مقال فى صحيفة أو لحق الذهاب لصناديق الاقتراع والاختيار بين حزبين ليس من السهل فى الحقيقة التمييز بينهما ، بينما يقبل بكل سهولة قهر ثقافة لأخرى واكتساح نمط معين من الحياة لكل ما عداه من أنماط الحياة ؟ ثم كيف يسمى هذا الذى يحدث عصر نهاية الإيديولوچيات ؟ أليس هذا الفهم المحدد جداً لمعنى الحرية والديمقراطية والتقدم إيديولوچية صارخة فى تعصبها وقلة تسامحها مع أى نظرة تختلف معها ؟ [٢٦] .

وتذهب ورقتنا هذه إلى أن هذه المؤثرات وغيرها تنطوى على جوانب إيجابية ، وأخرى سلبية ، ويتوقف تعميق مردوداتها السلبية أو الإيجابية على نمط التفاعل معها من جانب القوى السياسية والاجتماعية الفاعلة على الساحات الوطنية المختلفة ، كما يتوقف حجم هذا التأثير وعمقه وسرعته على درجة الاعتماد على الخارج . لكنها تخلص فى الوقت نفسه إلى أن التفاعل الراهن بين مدخلات عملية العولمة ، وقضية الديمقراطية على الساحة العربية ، لا يحمل مؤشرات إيجابية لصالح التطور الديمقراطى فى البلدان العربية حتى الآن ، كما أن ما تحقق من تفاعل اقتصر على الشكل دون المضمون .

ففى كل الأحوال ظل تعامل المنطقة العربية مع مدخلات العولمة انتقائياً . وبينما أظهرت استجابة متعجلة وعميقة لشروط الاندماج الاقتصادى فى السوق العالمى ؛ فقد أظهرت استجابة حذرة ، وربما رافضة ، لبعض الحريات الديمقراطية أو تعزيز المجتمع المدنى . وبينما انغمست فى الحوار الدولى حول قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان عبر سلسلة المؤتمرات الدولية التى نظمتها الأمم المتحدة طوال عقد التسعينيات حول حقوق

الإنسان ، والتنمية الاجتماعية ، وحقوق المرأة والطفل وغيرها ، تحفظت ، دون تأثير يذكر ، على كثير من الأفكار المحورية لهذه المؤتمرات . وبرغم حركة الإصلاح الدستورى التى واكبت بزوغ العولمة فى عقد التسعينيات ، وشملت معظم الدساتير العربية بل أفضت كذلك إلى إقرار وثائق دستورية لأول مرة فى بعض البلدان العربية - برغم ذلك لم يكن نصيب الإصلاح الديمقراطى فيها كبيراً ؛ فبعضها استمر يقاطع الديمقراطية شكلاً ومضموناً ، وبعضها أحال تنظيم ممارستها إلى قوانين أفضت إلى القضاء عليها شكلاً ومضموناً ، أو أفرغتها من مضمونها وأبقت عليها شكلاً خالياً من أى معنى ، واستمرت كثير من البلدان العربية تحجب ضمانات الديمقراطية بقوانين طوارئ .

كذلك فإنه برغم الطفرة التى تحققت فى تعديل القوانين المنظمة للحريات العامة ومباشرة الحقوق السياسية ، ورثت معظمها سلبيات القوانين السابقة .

كذلك غلبت النظم العربية دواعى الحذر ، والاعتبارات الأمنية ، فى إطلاق التعددية والحق فى التنظيم ، فتجاهلت بعض النظم الاستجابة إلى هذه الدعوة تجاهلا تاما ، وقيدها بعضها بقيود قانونية أو تنظيمية صارمة ، أما تلك التى سمحت بها فقد حجبت ممارستها عن بعض التيارات السياسية ، وخصوصا منظمات التيار الإسلامى فضلا عن عدد من التنظيمات اليسارية والقومية .

أما إجراء الانتخابات بوصفها آلية من آليات الديمقراطية ، فرغم كثرتها وتعددها وتباين مستويات إجرائها وظروفها ، فقد ظلت تمثل تطبيقاً شكلياً لاستحقاقات دستورية منبتة الصلة عن الديمقراطية وعانى معظمها من هيمنة الحزب الحاكم ، وتدنى تمثيل المعارضة لاتهامات جدية بتدخل الإدارة وتزييف إرادة الناخبين بشكل مباشر أو باتخاذ مواقف سلبية من التدخلات فى أفضل الأحوال .

أما تطورات النظام الاتصالى ، الذى عجزت هذه النظم عن رفضه أو قبوله ، فقد أحدث قدراً من الارتباط فى التعامل معه ، فثمة سلطات حرمت توزيع « الأطباق اللاقطة» بدعوى تشويهها لمشهد الجمال المعمارى ، وبعضها أخضع الاشتراك فى شبكات

المعلومات الدولية لقواعد تلزم بمرورها من خلال « السنترالات » العمومية للسيطرة على تدفق المعلومات ، وتعرض أفراد للحبس لبث رسائل على هذه الشبكات ، وثمة نظم استصدرت قوانين لتنظيم الإعلام المرئى والمسموع ، احتكرت بمقتضاها معظم القنوات لصالح أركان النظام ، وحددت قواعد لبث الأخبار والتعليقات السياسية .

أما الحريات الصحفية فتشهد هجمات لا تتوقف ، تنزع إلى فرض أشكال من الرقابة والتأثير والحظر ويشار من مظاهرها الحديثة لقانونى الصحافة رقم ٩٥ لسنة ١٩٩٥ فى مصر ، وقانون المطبوعات والنشر فى الأردن .

فى كل الأحوال لا يبدو للمتأمل فى نمط هذا التفاعل مظاهر الثبات ، فما يمكن تجنبه اليوم من تأثير النظام الاتصالى ، لن يمكن تجنبه بعد سنوات قليلة فى إطار التطورات المتسارعة فى تقنيات هذا النظام ، ولن يكون للوسائل البدائية من حظر استخدام « الأطباق اللاقطة» ، أو تمرير الرسائل المشوشة على شبكات الاتصال الدولية - نصيب من النجاح فى حجب المعلومات أو الحد من تدفقها . كذلك لن يكون بوسع نظم تنقل صلاحيتها فى الإشراف على المطارات والموانىء وتقدير الجمارك ، إلى شركات وطنية أو أجنبية - أن تتفادى الرقابة الدولية على عملية الانتخابات بدعوى حصانة الشئون الداخلية . ومن ثم يظل الطريق مفتوحا أمام تفاعلات أكثر عمقاً وأوسع مدى .

وفى رأى الباحث أن هذه المؤثرات يمكن أن تمضى فى أكثر من اتجاه ؛ إذ يمكن من ناحية أن تعزز مفهوم الديمقراطية وقيمها ، ولكنها فى الوقت نفسه قد تسهم ، فى إطار ما هو مفهوم عن طبيعة العولمة الرامية لتنميط أشكال الثقافة واحتواء الصراعات الاجتماعية والطابع الاحتكارى لمصادر المعلومات . . قد تفضى إلى هيكلة الخيارات فى المجتمع على نحو يؤدى فى النهاية إلى تحويل الديمقراطية إلى مجرد إجراءات شكلية لا معنى لها . فالمجتمع الديمقراطى هو كذلك بمقدار ما يستطيع فيه مواطنوه أداء دور مُجدٍ فى إدارة شئونهم ، أما إذا تحولت الديمقراطية إلى طقوس إجرائية فستكون عديمة الجدوى .

•• الخلاصة :

يطرح الفكر العربى فى مواجهة ظاهرة « العولمة » أربعة خيارات تتراوح فى حديها بين الرفض المطلق والاندماج الكلى ، وتتدرج بينهما بين الانسلاخ الانتقائى أو الاندماج الانتقائى مع ظواهرها . ولا تكاد الإشكاليات المطروحة من كل أطراف الجدل المثار حول العولمة تختلف عن تلك المثارة منذ بداية القرن حول العلاقة مع الغرب ، برغم اختلاف المسميات والمعطيات ، لكن الفارق الجوهرى يمكن فى نمط الاستجابة ، حيث تسقط مستحدثات التكنولوچيا التى تخترق الإدراك طوعاً أو كرهاً ، إمكانية الاستجابة السلبية قبولاً أو رفضاً ، وتطرح نمطاً جديداً من التحدى لا يجدى فيه إلا الفعل الإيجابى للقابلين له ، كلياً أو جزئياً والرافضين له كلياً أو جزئياً .

وتنحاز هذه الورقة للتحليل القائل بأن المطروح حقاً من خلال عملية العولمة ، إنما هو عولمة الثقافة والحضارة الغربية ؛ أى أنها تعبير عن الخصوصية الغربية التى لايجوز لها أن تلغى خصوصيات الثقافات والحضارات الأخرى . لكن ليس هناك ما يمنع فى ظل هذا المفهوم من تقبل كل ما هو إيجابى ومفيد ، بقدر ما ينبغى الحرص على رفض كل ما هو سلبى وضار .

فى هذا الإطار تبدو العلاقة بين قضية الديمقراطية والعولمة فى الوطن العربى هى قضية الفرص والمخاطر ، هى قضية الفرص لأنها تفتح باب التغيير السلمى والحيلولة دون استشراء العنف الذى غاص فيه عدد من البلدان العربية بالفعل ، ويتهدد عدداً آخر منها ؛ وهى قضية المخاطر لأنها ترد فى لحظة مشحونة بالتناقضات فضلت فيها حكومات عدة ، وقوى سياسية معارضة - استمداد القوة من الخارج ، على نحو يفرض على هؤلاء وهؤلاء « الوصفات الجاهزة » ، وهذه الوصفات الجاهزة تنطوى ، فى أفضل الحالات ، إما على تغيير شكلى من جانب الحكومات لا يمس القضايا الجوهرية ، أو على التزام بالنقل الحرفى لتجارب أمم فى واقع مختلف .

• • •

الهوامش

١ - Human Rights, A Symposium held at Harvard University on March 11/1995, Published by the University Committee on Human Rights Studies, 1995, pp. 23-24.

٢ - د. سلوى شعراوى جمعة ، مفهوم إدارة شئون الدولة والمجتمع : إشكاليات نظرية ، ورقة بحثية مقدمة لندوة مفهوم الحكم والإدارة (٢١/ ٦/ ١٩٩٩) ، القاهرة ص ص ٥-١١ .

٣ - انفرد د. إسماعيل صبرى عبدالله ، فى ندوة « مفهوم الحكم والإدارة » المشار إليها عاليه بتحديد تاريخ سابق لظهور هذا المفهوم ، حيث طرحه سوتجا توموكو مدير جامعة الأمم المتحدة فى طوكيو فى عام ١٩٨٤ / ١٩٨٥ فى مناسبتين مختلفتين .

٤ - د. عزام محجوب ، علاقة التنمية بحقوق الإنسان ، ورقة بحثية مقدمة إلى ندوة « حقوق الإنسان والتنمية » ، وهى التى نظمتها المنظمة العربية لحقوق الإنسان بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائى فى القاهرة فى المدة من ٧-٩ يونيو / حزيران ١٩٩٩ .

٥ - د. سلوى شعراوى جمعة ، مرجع سابق .

٦ - محمد سيد أحمد ، مداخلة فى ندوة « مفهوم الحكم والإدارة » ، السابق الإشارة إليها .

٧ - UNDP, Integrating Human Rights with Sustainable Development, A UNDP Policy Document, New York, 1998, P.7

٨ - د. رمزى زكى ، وداعا للطبقة الوسطى ، دار المستقبل العربى ، ط ١ القاهرة ، ١٩٩٧ ص ص ٥٣-٥٤ .

٩ - د. فؤاد مغربى ، الصراع العربى - الصهيونى فى النظام العالمى ، ورقة بحثية مقدمة لندوة « العرب ومواجهة إسرائيل : احتمالات المستقبل » ، ١٠-١٣ مارس / آذار ١٩٩٩ بيروت ، ص ٦ ، ٧ .

١٠ - المرجع نفسه ، ص ٨ .

١١ - Ilan Kapoor, Indicators for Programming in Human Rights & Democratic Development : A Preliminary Study, July 1996, pp. 1-4.

١٢ - Ibid. p. 2.

١٣ - صامويل هانتنجتون ، الموجة الثالثة : التحول الديمقراطى فى أواخر القرن العشرين ، جامعة أوكلاهوما ١٩٩١ ، ترجمة د. عبد الوهاب محب ، دار سعاد الصباح للنشر ، القاهرة ، ١٩٩٣ .

١٤ - نعوم شومسكى ، إعاقة الديمقراطية : الولايات المتحدة والديمقراطية ، ترجمة مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ١٩٩٢ ، ص ٣٧٧ .

١٥ - وليم ب . كوانت ، السياسة الأمريكية تجاه الديمقراطية فى الشرق الأوسط ، فى د. أحمد عبدالله (محرر) الديمقراطية فى الشرق الأوسط ، القاهرة ، مركز الجيل للدراسات الشبابية والاجتماعية ، ١٩٩٥ ، ص ص ٣٥٠-٣٥٢ .

١٦ - Richard W. Murphy & Gregory Gause, Democracy & US Policy in the Muslim East, Middle East Policy, Volume 5, No. 1 , January 1997, pp. 58,67.

١٧ - فواز جرجس ، أمريكا والإسلام السياسى ، صراع الحضارات أم صراع المصالح ؟ ترجمة غسان غصن ، دار النهار للنشر ، بيروت ، ط ١ ، يناير / كانون ثان ١٩٩٨ ، ص ص ١٢٢ - ١٢٣ .

١٨ - Bulletin of the European Union Supplement, European Commission, Luxmbourg : 1996, pp. 11-12.

١٩ - انظر مثلا التقارير السنوية لمنظمة (Human Rights Watch) للعامين ١٩٩٦ / ١٩٩٨ .

٢٠ - د. إسماعيل صبرى عبدالله ، أوراق مصر ٢٠٢٠ : توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ، منتدى العالم الثالث ، مكتب الشرق الأوسط ، القاهرة ، ١٩٩٩ ، ص ص ٣٧-٤٠ .

٢١ - Allan Kaplan , The Development of Capacity, NGLS, Development Dossier, UN, Geneva, 1999, PP.31

٢٢ - د. إسماعيل صبرى عبدالله ، العرب والعولمة : العولمة والاقتصاد والتنمية العربية ، ورقة مقدمة إلى ندوة « العرب والعولمة » التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية ، فى المدة من ١٨- ٢٠ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٧ ، بيروت .

٢٣ - د. جلال أمين ، العولمة والدولة ، ورقة مقدمة الى ندوة « العرب والعولمة » التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى الفترة من ١٨-٢٠ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٧ .

٢٤ - د. محمد عابد الجابرى ، العولمة والهوية الثقافية ، ورقة مقدمة الى ندوة « العرب والعولمة » التى نظمها مركز دراسات الوحدة العربية فى الفترة من ١٨-٢٠ ديسمبر / كانون أول ١٩٩٧ .

٢٥ - د. محمود عبد الفضيل ، حقوق الإنسان الاقتصادية فى ضوء التطورات الدولية ، مجلة قضايا حقوق الإنسان ، المنظمة العربية لحقوق الإنسان ، الإصدار الأول ، القاهرة ، ١٩٧٧ ، ص ٢٣ .

٢٦ - د . جلال أمين ، مصدر سابق ذكره ، ص ١١ .

• • •

خـــاتمـــة

●● د. سمعان بطرس فرج الله(*)

■ إن هـذا المشروع البحثى الذى تبنـاه معهد البحـوث والدراسـات العربية يهدف إلى تفهم بعض القضايا العملية التى تواجه مستقبل وضع الوطن العربى فى بيئة عالمية معقدة وسريعة التغير ، ولا يقتصر هذا البحث الختامى على تجميع ما تضمنته الدراسات النوعيـة المتفـرقـة التى قـدمت فى إطار هـذا المشـروع من أفكار ومـا تـوصلت إليـه من استنتاجات مختلفة ، ولكنه محاولة من جانب كاتب هذه السطور لإعمال الفكر وتقديم رؤية عـامة - تحـتمل الخطأ والصواب - لموضع الوطن العـربى فى ظل الظروف الراهنة - التى تتسم بكثافة مظاهر الاندماج بين الجماعات البشرية - وتوقع تطورها فى المستقبل المنظور . فالقضـية المطروحة للبحث تتعلق إذن بضرورة إعادة صياغة « النظام الإقليمى العربى » بما يكفل توافقه مع المتغيرات العالمية الكاسحة التى تجلت منذ عقدين من الزمن والتى يطلق عليها عادة مصطلح « العـولمة » أو « الكوكبة » ، ويطـلق عليها أحيـاناً أخـرى مصـطـلح « العالمية » أو « الكونية » .

وبالرغم من تنوع المصطلحات التى تستند إليها منطلقات نظرية وأيديولوچية مختلفة تتعلق بالتأصيل القيمى لظاهرة الاندماج بين شعوب المعمورة ، فإن هناك شبه إجماع على أن الأحداث والأنشطة فى عالم اليوم لها أبعاد كونية متزايدة تتجاوز مفهوم « التعاون الاختيارى » بين دول تتمتع بسيادة قانونية فى أُطر جغرافية محددة ، إلى مفهوم الاندماج الوظيفى المتكامل بين المجتمعات البشرية . وتفرض هذه الأبعاد الاندماجية - بإيجابياتها وسلبياتها - على جميع الدول والشعوب ، منفردة أو مجتمعة ، تحديد كيفية التعامل معها لتحقيق الأهداف القومية التى تتطلع إليها مع المحافظة فى الوقت نفسه على خصوصياتها الثقافية والحضارية التى ترسخت عبر التاريخ فى قيم وتقاليد اجتماعية ومصالح مشتركة تميزها عن الشعوب الأخرى . وهذا ينطبق بصفة خاصة على « التنظيم الإقليمى العربى »

(*) أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة .

الذى يجسد حقيقة اجتماعية وسياسية تستند إلى روابط وثيقة دينية وثقافية وحضارية واقتصادية بين الشعوب العربية ، نسجتها حركة التاريخ منذ القرن السابع الميلادى على الأقل . ولذلك فإن التوجه الحالى نحو « العولمة » الاندماجية يواجه الشعوب العربية بتحديات مشتركة جعلتها تدرك وحدة مصيرها ، وضرورة العمل على تحقيق مزيد من التماسك بينها لكى يصبح « النظام الإقليمى العربى » قوة فاعلة إقليمياً وعالمياً ، وإلا واجه مصير التفكك والزوال ، وما يترتب على ذلك من إهدار لفرص التنمية والازدهار . فتطوير « النظام الإقليمى العربى » بما يتلائم ومقتضيات ظاهرة « العولمة » الحديثة هو شرط أساسى لاستمراره وفاعليته ؛ لأن أى طرف عربى لا يستطيع بمفرده أن يتعامل إيجابياً مع هذه الظاهرة .

ولعل أهم تجليات « العولمة » - إضافة إلى الدور التقليدى الذى تقوم به الدول الكبرى على مسرح العلاقات الدولية - هو التوسع فى اختصاصات وسلطات المنظمات الدولية الحكومية ، خاصة تلك المعنية بتنظيم أوضاع الاقتصاد العالمى . وحيث إن العلاقات بين الدول لا تمثل سوى جزء من كل أكبر يشمل العلاقات بين الأفراد الذين ينتمون إلى تجمعات بشرية مختلفة ومتميزة ، فقد احتلت الجمعيات الأهلية متعدية الجنسيات ، أو المنظمات الدولية غير الحكومية ، مراكز مستقلة لاتخاذ القرارات ، خاصة فى مجالات حماية البيئة وحقوق الإنسان ؛ ومن ثم أصبحت تتمتع بدور بارز على الساحة الدولية مستقلاً نسبياً عن دور الدول القومية ودور المنظمات الدولية الحكومية ، كما أنها تؤثر بفعالية فى أنشطة المجتمع المدنى داخل الأُطر الوطنية ، وما يترتب على ذلك من انعكاسات مهمة على تطور النظم السياسية فى مختلف الدول ، ودفعها إلى تبنى مزيد من الهياكل والمؤسسات الديمقراطية . وأخيراً ، وليس آخرًا ، فإن من أبرز الفاعلين الجدد على المسرح العالمى هى الشركات العملاقة متعدية الجنسيات ، التى أصبحت أنشطتها موضوع جدل واسع ، ومحتد فى أغلب الأحيان ، نظرًا لسيطرة تلك الشركات على أهم عامل من العوامل الحاكمة فى تطور العلاقات البشرية فى إجمالها ، ألا وهو عامل المعرفة والتقدم « التكنولوچى » (التقنى) .

إن الأدوار التى يقوم بها الفاعلون الدوليون - التقليديون منهم والمستحدثون على السواء - لا تسير فى خطوط متوازية ، لا تتلاقى ولكنها تتفاعل فى شبكات من العلاقات

المعقدة ، المتعارضة أحياناً والمتوافقة أحياناً أخرى ، وتؤكد جميع الدراسات المقدمة فى إطار هذا المشروع البحثى على التداخل بين أدوار جميع الفاعلين الدوليين ، ومدى تأثير ذلك التداخل فى مستقبل أوضاع الدول القومية ومستقبل تنظيماتها الإقليمية المختلفة ، التى يعنينا منها فى هذا المقام مستقبل المنظومة الإقليمية العربية . ويتجلى هذا التأثير فى كيفية التعامل مع أهم القضايا والتحديات التى تواجه المجتمعات العربية فى ظل التوجه العام نحو « العولمة » الشاملة . وتدور هذه القضايا حول محورين مترابطين تماماً ، هما : المحور الاقتصادى والاجتماعى ، والمحور الثقافى والسياسى .

المحور الاقتصادى والاجتماعى :

يشكل الاقتصاد عصب قوة الدول وتقدم الشعوب ؛ ومن ثم فهو العامل الحاسم فى فاعلية تنظيماتها الإقليمية الوظيفية . وترتبط قوة الاقتصاد بطبيعة الحال ، بالتنمية الشاملة التى أصبحت تعتمد أساساً على المعرفة العلمية وتطبيقاتها التقنية ، ولذلك فإن وضع الوطن العربى فى القرن الحادى والعشرين سيكون محكوماً بقدرته على امتلاك العرفة والتقنية المتطورة . وتؤكد جميع الدراسات المتخصصة على أن الفجوة بين « التقدم » و « التخلف » لم تعد « فجوة موارد مادية » بقدر ما هى « فجوة معرفية » ، نتيجة للطفرة الهائلة فى مجال التكنولوچيا ، خاصة تكنولوچيا المعلومات والاتصالات الإلكترونية التى أصبحت تحكم مسيرة الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية لجميع شعوب العالم . ولذلك فإنه ليس من المبالغة فى شىء القول بأن التحدى الحقيقى للوطن العربى على مشارف الألفية الجديدة هو استخدام العلم والتقنيات الحديثة لمواجهة المشكلات الكثيرة التى تنتج عن النمو السكانى فى عصر أصبحت فيه المعرفة العلمية والتكنولوچية أهم عناصر الإنتاج وأهم آلية لتوزيع فوائده بين الشعوب .

ولا شك فى أن تحويل العلم إلى أسلوب إنتاج -أى إلى تقنية إنتاجية- هو عملية صعبة تتطلب مثابرة النشاط فى مجال البحث والتطوير(Research and Development-R & D) لفترة زمنية طويلة ، كما أنها عملية مكلفة للغاية . وهنا يبرز الدور الفاعل والحاسم للشركات العملاقة متعدية الجنسيات بالاشتراك مع مجموعة الدول الصناعية الكبرى (G7) . ويكفى للتدليل على ذلك أن الإنفاق السنوى على البحث والتطوير فى تلك الدول قد بلغ فى عام ١٩٩٥ ، وفق ما جاء فى تقارير المؤسسات الاقتصادية الدولية ٣٤٧,٥

بليون دولار تقاسمتها حكومات تلك الدول والشركات العالمية الكبرى بنسب متفاوتة . وهذا المبلغ يعادل ٦٥٪ من إجمالى الناتج المحلى للدول العربية مجتمعة .

ولا يتسع المقام بطبيعة الحال للتعريف بالشركات متعدية الجنسيات ومدى ضخامتها وتوزيعها الجغرافى ، ويكفى التأكيد على أن الثورة العلمية والتكنولوچية قد لعبت دوراً حاسماً فى تكوين هذه الشركات وفى نموها . وقد رصدت دراسة د . محمود عبد الفضيل ، وغيرها من الدراسات تمركز هذه الشركات فى مجموعة الدول « السبع الكبار » ، كما رصدت سعيها إلى « الاندماجات العملاقة » ؛ الأمر الذى يدفع إلى زيادة « درجة الاحتكار » ، أو على حد تعبير د . محمد عبد الشفيع عيسى « الاستئثار » بميدان التكنولوچيا المتقدمة ، الذى يعنى « استبعاد » أو « ابتعاد » الآخرين عنه ، وأحدث مثال لموجة الاندماجات الاحتكارية بين الشركات العالمية الكبرى هو الإعلان فى مطلع القرن الحادى والعشرين عن أضخم صفقة إندماج فى تاريخ الشركات على مستوى العالم ، بأن قامت شركة « أمريكا أون لاين » كبرى شركات خدمات « الإنترنت » فى الولايات المتحدة ، بشراء أسهم شركة « تايم وارنر » مقابل ١٩٠ مليار دولار . ويبلغ رأس المال المتداول للشركتين المدمجتين تحت اسم « ايه . أو . ال - تايم وارنر » حوالى ٣٥٠ بليون دولار . ومن المتوقع أن تمتلك الشركة الجديدة القدرة على إحداث ثورة جديدة فى تكنولوچيا المعلومات والاتصالات ، سيكون لها تداعيات كبيرة فى قطاع عريض من الصناعات وفى مجال التجارة الدولية وفى تنميط سلوكيات البشر .

ولاشك فى أن أخطر مظاهر الاحتكار يتجلى فى السيطرة على تقنيات الإنتاج الحديث واستخدامها بوصفها سلاحًا أساسيًا لتوسيع دائرة نفوذ الشركات العالمية الكبرى فى مختلف بلدان العالم خاصة أقطار « العالم الثالث » ومنها دول الوطن العربى ، ولذلك حرصت مجموعة الدول الصناعية الكبرى ، وبدعم مباشر من شركاتها العالمية ، على تضمين «اتفاقية جات ١٩٩٤» التى أنشأت «منظمة التجارة العالمة» (World Trade Organiza-tion - WTO) باباً كاملاً باسم « حقوق الملكية الفكرية » الذى يتجاوز فى أحكامه الحماية القانونية التقليدية لبراءات الاختراع والعلامات التجارية إلى حماية كل تقنية جديدة فى تصنيع أى منتج ومفادها حظر نقل التكنولوچيا دون دفع مقابل باهظ لمن ابتكرها ،

وما يترتب على ذلك من ارتفاع تكاليف الإنتاج وارتفاع أسعار السلع بالنسبة للمستهلكين المحليين ، إضافة إلى إضعاف قدرة الدول المتلقية للتكنولوچيا على المنافسة فى الأسواق الخارجية .

وتبدو أهمية المعرفة وتطبيقاتها التكنولوچية كذلك فى ميدان فى غاية الحساسية بالنسبة للأقطـار العربية ، لأنه يتعلق بتوفير مستويات غذائية مناسبة للسكان (الأمن الغذائى) . وقد أوضحت الدراسة التحليلية المهمة للدكتور حمدى عبد العزيز مرسى أن الموارد الزراعية الطبيعية فى معظم الأقطار العربية (وتقدر بحوالى ٧٪ فقط من مساحة الوطن العربى) آخذة فى التآكل مع استمرار الزيادة السكانية والتوسع الحضرى ، وأن استصلاح أراضى صحراوية جديدة سوف يظل أقل من أن يوازى الزيادة السكانية المتوقعة فضلاً عن ارتفاع تكاليفه ، وتعانى معظم الأقطار العربية كذلك من عدم كفاية الموارد المائية . ومن ثم يصبح المدخل الوحيد لزيادة الإنتاج الزراعى والحيوانى هو تكثيف استخدام التقنيات الحديثة ، خاصة تلك المرتبطة بالهندسة الوراثية لتحسين الأصناف والسلالات النباتية والحيوانية وكذلك الاستخدام الأمثل لموارد المياه الشحيحة . ولكن هذه التقنيات الحديثة ، التى تعمل الشركات الكبرى متعدية الجنسية على ابتكارها وتطويرها ، تخضع هى الأخرى لقوانين حماية الملكية الفكرية ، شأنها فى ذلك شأن تقنيات الإنتاج الصناعى ، كما أنها مقيدة بتشريعات بيئية دولية تفرض محددات إنتاجية جديدة باهظة التكاليف .

والسؤال الآن هو : ما هو وضع الوطن العربى بالقياس إلى هذا العنصر الحاكم لمستقبل الحياة الاقتصادية العربية ؟

لقد تعددت التصريحات الرسمية العربية التى تؤكد على ضرورة العمل على تقديم كل الإمكانات اللازمة لتلحق الدول العربية بالدول المتقدمة فى ميدان التكنولوچيا المتطورة ، خاصة فى مجال الإنتاج الصناعى والزراعى والحيوانى ، ليس فقط لتحقيق اكتفاء ذاتى للوطن العربى ولكن أيضاً لدعم قدرته التنافسية فى الأسواق العالمية . ولكن التصريح شىء والواقع شىء آخر . صحيح أن جميع الحكومات العربية تعمل جاهدة على تطوير نظام التعليم تطويراً جذرياً يهدف إلى تنمية مواردها البشرية على نحو يواكب التقدم

العلمى والتكنولوچى ، وصحيح أيضاً أنه قد تم إنشاء الكثير من المعاهد المتخصصة والمراكز البحثية ، كما تم تشكيل لجان خاصة من ممثلين للقطاعين الحكومى والخاص لبناء قاعدة علمية وبحثية تهدف إلى تطوير الصناعة والزراعة ورفع مستوى التدريب على تكنولوچيا المعلومات والإنتاج ، ولكن من الملاحظ أيضاً أن جهود الحكومات العربية فى ميدان العمل التكنولوچى تتسم بالضعف والتبعثر ، فلا توجد استراتيچية تكنولوچية موحدة بين الدول العربية للإفادة من عناصر التكامل فيما بينها فى هذا الميدان . كما أن معظم الدول العربية قد اكتفت حتى الآن بنقل التكنولوچيا الحديثة الجاهزة من الدول المتقدمة فى حدود ما تسمح به تلك الدول ، نظير دفع مبالغ طائلة للشركات الكبرى متعدية الجنسية التى تحتكر التكنولوچيا الحديثة كما قدمنا . ولم تخصص الدول العربية للبحث والتطوير التكنولوچى الذى يتلائم وظروفها المجتمعة السائدة سوى نسبة ضئيلة جداً من دخلها القومى مقارنة بأوجه الإنفاق الأخرى ، خاصة فى مجال التسليح (استيراداً وليس تصنيعاً) .

وفى الحقيقة ، فإن هناك عقبات كثيرة وشديدة تحول دون دخول الوطن العربى عصر التقدم العلمى والتكنولوچى فى وقت قريب . ولعل أهم هذه العقبات يتمثل - إلى جانب بعض المعوقات الطبيعية خاصة فى قطاع الزراعة - فى التكوين السكانى للوطن العربى من جانب ، وفى المعتقدات والتقاليد السائدة فى المجتمعات العربية من جانب آخر .

لقد بلغ عدد سكان الوطن العربى فى عام ١٩٩٩ حوالى ٢٨٥ مليون نسمة أو ما يعادل ٤,٨٪ من جملة سكان العالم ، ويقاربون فى العدد جملة سكان الولايات المتحدة الأمريكية . ووفقاً للمؤشرات الحيوية التى ترتبط بمعدلات المواليد والوفيات والخصوبة ، فإنه من المتوقع أن يرتفع هذا العدد كثيراً خلال الربع الأول من القرن الحادى والعشرين . ولكن العرب لا يسهمون فى صناعة التقدم العلمى والتكنولوچى بنفس نسبتهم إلى عدد سكان الدول المتقدمة صانعة التكنولوچيا الحديثة . ويرجع ذلك إلى عدة عوامل أشارت إليها دراسة د. أحمد على إسماعيل وهى ترتبط بالتركيب النوعى للسكان بين الذكور والإناث (أخذاً فى الحسبان عدم مشاركة النساء فى الحياة الاقتصادية مقارنة بالذكور) ، وبالتركيب العمرى (اتساع قاعدة الهرم السكانى فى الأطفال والمراهقين الصغار حتى سن ١٤ عاماً) ، وتوزيع السكان بين الحضر والريف أو البادية . . . إلخ) . ولكن أهم العوامل على الإطلاق من منظور التقدم التكنولوچى هو مستوى التركيب

التعليمى . فبالرغم من أن الدول العربية قد أحرزت تقدماً ملحوظاً فى نشر التعليم الأساسى والجامعى منذ بداية النصف الثانى من القرن العشرين ، فإن نسبة الأمية لاتزال مرتفعة فى جميع الدول العربية (باستثناء الأردن ولبنان) . وكما لاحظ بحق د. أحمد على إسماعيل ، فإن هذا الوضع يمثل أقوى التحديات المرتبطة بمستقبل أقطار الوطن العربى ؛ فهى تدخل القرن الحادى والعشرين فى ظل انتشار الأمية المتصلة بمعرفة القراءة والكتابة ، وتدنى المستوى الثقافى عموماً ، فى الوقت الذى يتحدث فيه العالم عن الأمية العلمية والتكنولوچية بوصفها معياراً للتخلف . فالمعرفة العلمية لا تتحول إلى أساليب إنتاج إلا إذا كان المجتمع مهيئاً لذلك .

إن أخطر انعكاسات هذا الوضع يتمثل فى مردودات التقدم التكنولوچى على هيكل العمالة الإنتاجية العربية . فقد نتج عن الثورة المعرفية وثورة الاتصالات مراجعة هياكل العمل فى العالم ؛ ففى الدول المتقدمة ، تم الاستغناء تدريجياً عن فئات العمالة « الماهرة » أو « نصف الماهرة » لصالح الفئات « الغنية » ذات المهارات العالية فى استخدام تكنولوچيا الإنتاج الحديثة . كما أن الثورة المعرفية أدت إلى شيوع استخدام ما يسمى بـ « العمالة الآلية أو الاصطناعية (الروبوت) » ، وما ترتب على ذلك من تقليص فرص العمل وانتشار البطالة حتى فى صفوف العمالة البشرية المؤهلة فنياً ، إضافة إلى التفاوت الكبير فى توزيع الدخل بين فئات المجتمع الواحد وما يصاحب ذلك من زيادة معدلات الاضطرابات الاجتماعية التى تكون مصحوبة باستخدام العنف فى حالات كثيرة . ويطرح هذا الوضع تحدياً مزدوجاً أمام العمالة العربية . التحدى الأول يتعلق بضرورة إعادة تأصيلها فنياً من خلال التعليم والتدريب المستمر بما يرفع من كفاءتها الإنتاجية فى أوطانها . أما التحدى الآخر فيتعلق بسهولة تنقل العمالة العربية عبر الحدود العربية والدولية ؛ وهو تحد يواجه بصفة خاصة الدول العربية التى تعانى من مشكلة النمو السكانى الكبير مثل مصر . فأسواق العمل الخارجية فى الدول المتقدمة أصبحت مغلقة تماماً فى وجه العمالة الأجنبية غير المؤهلة تكنولوچياً ، ناهيك عن القيود الصارمة التى تفرضها تلك الدول على هجرة العمالة العربية والإسلامية إليها لأسباب اجتماعية وثقافية فى ظل انتشار ما يسمى بحركات « الأصولية الإسلامية » التى تهدد « الحضارة الغربية » فى منطق الحكومات الغربية ووسائل الإعلام الغربية .

ومن ناحية أخرى ، فإن بعض المعتقدات والتقاليد الموروثة تقف عائقاً أمام دخول الوطن العربى عصر المعرفة والثورة التكنولوچية الحديثة . فلاشك فى أن هذه الثورة تؤثر فى أنماط سلوك البشر نحو اتباع أساليب المعيشة فى الدول الغربية . ومن عادة الشعوب مقاومة كل دعوة إلى التخلى طفرة واحدة عن معتقداتها وتقاليدها الراسخة . وقد استغلت « التيارات السلفية » هذه النزعة الطبيعية لحث الشعوب العربية على مقاومة كل دعوة إلى التغيير بحجة التصدى لكل ما هو غربى النشأة (التخريب) . ولنا عودة إلى هذا الموضوع عند الحديث عن المردودات الثقافية والسياسية « للعولمة » .

إن « عولمة » الاقتصاد لا تقتصر على « عولمة » وسائل الإنتاج السلعى ، ولكن لها أيضاً تجليات اقتصادية أخرى تتعلق بالاستثمارات الدولية وحركات رءوس الأموال وبالتبادل التجارى الدولى . وفى هذه المجالات يواجه الوطن العربى تحديات حقيقية فى مطلع القرن الحادى والعشرين .

إن الاستثمار هو ركن أساسى فى العملية الإنتاجية ، إلى جانب عنصر العمل المؤهل فنياً ، وحيث إن معدلات الادخار والاستثمار الوطنى هى معدلات ضعيفة فى معظم الدول العربية ، فإن التنمية الاقتصادية المتسارعة فيها اقتضت تحفيز تدفقات رءوس الأموال الأجنبية إليها وهى متعدية المصادر ، منها الاستثمارات الخاصة ومصدرها الأساسى هو الشركات العملاقة عابرة الجنسية ، ومنها القروض (أو المنح) العامة ومصدرها حكومات الدول الصناعية الكبرى إلى جانب المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية وأهمها صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير وبعض الوكالات الدولية المتخصصة .

ولاشك فى أن الاستثمارات الأجنبية الخاصة ، المباشرة منها وغير المباشرة ، تؤثر فى حاضر الدول المتلقية لها ، وفى تشكيل اتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها . ولا يتسع المقام لمناقشة مردودات هذه الاستثمارات ، وما لها من مزايا وما عليها من عيوب ، أو بحث جهود الحكومات العربية فى خلق بيئة استثمارية مواتية لجذب الاستثمارات الأجنبية إلى دولها (راجع فى ذلك بحث د. على عبد العزيز سليمان) . فما

يهمنا هو تحديد وضع الوطن العربى على خريطة الاستثمارات الدولية المباشرة . وفى هذا الصدد أشار د. على عبد العزيز سليمان إلى أن صافى تدفقات الاستثمار ات الأجنبية المباشرة قد ارتفع من نحو ٤٧ مليار دولار فى عام ١٩٨٥ ، إلى نحو ١٣٢ مليار دولار فى عام ١٩٨٩ وإلى ٤٤٠ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ ، ومن المتوقع أن يزداد هذا المبلغ فى السنوات القادمة . فما هو نصيب المنطقة العربية من هذه التدفقات ؟

تشير البيانات التى أوردها د. على عبد العزيز سليمان إلى أن نصيب الدول العربية من الاستثمارات الأجنبية المباشرة ظل ضئيلاً (باستثناء مصر)، فلم يتجاوز ٢٪ من إجمالى التدفقات إلى الدول النامية ، التى بلغت ما يقارب ١٦٢ مليار دولار فى عام ١٩٩٨ . وعلى خلاف التأكيدات الشائعة ، فإن دول المنطقة العربية لم تصبح بعد جاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة مقارنة بدول جنوب شرقى آسيا وأمريكا اللاتينية . فإن المنطقة العربية ، ولأسباب اقتصادية وسياسية عدة ، تحتل مكانة هامشية فى إطار استراتيجية تقسيم العمل الدولى ، التى تتبناها الشركات الكبرى عابرة الجنسية . والأخطر من ذلك وجود توجه مضاد للاستثمارات الأجنبية فى الوطن العربى . وتسجل بعض الدراسات أن المنطقة العربية تعد أكثر أقاليم العالم طرداً للأموال الوطنية . فإن حجم الأموال العربية المستثمرة خارج المنطقة العربية تقدر بحوالى ٨٠٠ مليار دولار ، كما تقدر مدخرات القطاع الخاص العربى خارج المنطقة العربية بحوالى ١٦٢ مليار دولار (د. على عبد العزيز سليمان) . وهذه الظاهرة ليست قاصرة على الدول العربية النفطية فى الخليج ، ولكنها واضحة أيضاً فى الدول التى تعانى من قلة الموارد المالية اللازمة لعملية التنمية المتسارعة مثل مصر ، ويؤكد بعض الدارسين على أن « استثمارات المصريين فى الغرب أكبر من استثمارات أهل الغرب فى مصر » [د. إسماعيل صبرى عبد الله ، توصيف الأوضاع العالمية المعاصرة ، أوراق مصر ٢٠٢٠ ، منتدى العالم الثالث ، مكتب القاهرة ، الإصدار رقم ٣ ، ص ٥٦] .

وحيث إن معظم الاستثمارات الأجنبية فى المنطقة العربية قد اتجهت إلى المجالات المرتبطة باستغلال الطاقة (النفط والغاز الطبيعى) ، وحيث إن السياسات التى تتبعها الشركات عابرة الجنسية (وكذلك حكومات الدول الكبرى) ، هى سياسات نسبية فى

الزمان والمكان ، وتستجيب أساساً لحسابات الربح والخسارة ، ليس فقط على الصعيد الاقتصادى ولكن أيضاً على الأصعدة الاجتماعية والسياسية - فإنه يصبح من غير المنطقى وغير الواقعى الاعتماد كلية على استثماراتها المباشرة فى الوطن العربى ، وأن عدم توجه العرب نحو التكامل فى المجال الاستثمارى كما فى غيره فى المجالات ينفرد بتهميش الوطن العربى على الصعيد العالمى ، ويمزيد من التجزئة على الصعيدين الإقليمى والمحلى .

وإذا كانت الشركات عابرة الجنسية تقوم بالدور الحيوى فى مجال الاستثمارات الدولية ، فإن المؤسسات المالية والاقتصادية الحكومية الدولية - وبالتحديد صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير - تضطلع هى أيضاً بدور فى هذا المجال : فهى تسهم فى خلق بيئة اقتصادية دولية تعمل فى إطارها اقتصاديات دول العالم ، ومن بينها الدول العربية . وتتميز هذه المؤسسات ، رغم استقلاليتها القانونية الشكلية ، بأنها تجسد فى الحقيقة مصالح الدول الرأسمالية الكبرى التى تسيطر عليها ، ومن ثم يكون من المهم التعرف على التغيرات الفعلية التى طرأت على أنشطة هذه المؤسسات وتأثيرها على الاقتصاديات العربية [بحث السيد النجار] .

ولا حاجة بنا إلى التذكير بأن الهدف الأساسى من إنشاء صندوق النقد الدولى ، بمقتضى اتفاقيات بريتون وودز فى ١٩٤٤ ، هو العمل على الاستقرار النقدى العالمى من خلال مساعدة الدول التى تعانى من العجز فى ميزان مدفوعاتها ، للمحافظة على ثبات سعر صرف عملاتها ، على أساس ارتباط تلك العملات بالعملات الحرة الرئيسية فى العالم مقيمة بسعر ثابت لتحويلها إلى ذهب . وبعد إلغاء قاعدة الذهب فى أوائل السبعينيات ، أصبح دور الصندوق هو الإشراف على السياسات النقدية للدول الأعضاء على أساس السماح بتذبذب العملات الحرة الرئيسية بنسبة معينة (فى حدود ٢,٢٥٪) . ومع ذلك فإنه تحت وطأة الأزمة المالية فى المكسيك فى عام ١٩٩٥ ، التى تفاقمت بفعل المضاربات على العملة المكسيكية ، وبضغط قوى من الحكومة الأمريكية كان يهمها إنقاذ المكسيك من عثرتها لأنها ترتبط بالولايات المتحدة فى منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية ، تخلى الصندوق عن الأسس التى كان قد استقر عليها لتقديم تسهيلات ائتمانية إلى الدول المأزومة بنسب معينة من حصتها فى رأس مال الصندوق . وهكذا أصبحت سياسة الصندوق تخضع لاعتبارات سياسية منوطة بإرادات الدول الكبرى (وبالتحديد

إرادة الولايات المتحدة) فارتبطت بأيديولوجية هذه الدول من حيث مطالبتها بضرورة إلغاء جميع القيود على سعر الصرف ، وتقليص دور الدولة فى الاقتصاد ، وفتح الاقتصاد وأسواق المال أمام الأجانب بلا قيود ، وتحرير التجارة الخارجية . . . إلخ . هذه الدعوة إلى « العولمة » المطلقة لاقتصاديات الدول فى ظل « اقتصاد السوق بلا قيود » كان من شأنها إلغاء دور الدولة فى وضع ضوابط محددة للوقاية من تلاعب المضاربين الأجانب بمستقبل اقتصاديات الدول النامية وتهديد استقرارها الاقتصادى ، ناهيك عن تجاهل الاعتبارات الاجتماعية والسياسية التى يجب أن تحكم بالضرورة سياسات التنمية فيها . وهذا ما اتضح فى الأزمات المالية التى ضربت دول شرق وجنوب شرق آسيا فى منتصف عام ١٩٩٧ ، والتى مازالت تداعياتها الاقتصادية والسياسية مستمرة حتى الآن .

إضافة إلى ما تقدم ، فإن صندوق النقد الدولى يقوم بدور تقسم السياسات الاقتصادية المختلفة فى دول العالم ؛ بوصف ذلك بالأساس خدمة للشركات والمؤسسات المالية الكبرى فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة الراغبة فى استثمار أموالها خارج حدود بلادها ، وتريد أن تستند فى توظيف أموالها على دراسات متعمقة للأسواق التى توجه إليها تلك الأموال (ويقوم البنك الدولى بالدور نفسه) .

إن مواقف صندوق النقد الدولى المتميزة للدول الرأسمالية ا الكبرى ولشركاتها عابرة الجنسية ، كذلك جمود شروطه الأيدلوجية للتعامل مع الدول التى تلجأ إليها ، خلق أرضية مواتية لتبرم دول « العالم الثالث » ، ومنها الدول العربية ، فأقدمت على تأسيس صناديق إقليمية لتقديم المساندة المالية الإقليمية لأى دولة من دول المنطقة تتعرض لأزمة نقدية طارئة . وهذا هو الدور الذى يتطلع إليه صندوق النقد العربى إلى جانب أدوار أخرى .

وتنطبق الملاحظات السابقة نفسها مع بعض الاختلافات الجزئية على مهام البنك الدولى للإنشاء والتعمير . فإن إنشاء البنك بمقتضى اتفاقيات بريتون دودرز ١٩٤٤ كان يهدف أساساً إلى تقديم المعونة المالية إلى الدول التى دمرتها الحرب العالمية الثانية ــ وهى الدول الأوربية أساساً ـ وذلك لمساعدتها على إعادة بناء هياكلها الاقتصادية ، ومن ثم الانطلاق على درب التقدم الاقتصادى والاجتماعى . ولم يكن هذا الهدف مجرداً

من الاعتبارات السياسية (التى بررت أيضاً مشروع « مارشال » الأمريكى) التى تتمحور حول الحيلولة دون امتداد الأيديولوجية والنظم الاشتراكية إلى شعوب دول أوربا الغربية التى عانت كثيراً من تداعيات الحرب العالمية الثانية . وحيث إن البنك قام بتمويل مشروعات إنتاجية ذات عائد مرتفع وسريع ؛ فإنه كان من المنطقى أن تخضع القروض التى يقدمها للقواعد المصرفية العادية التى تتعلق بسعر الفائدة السائد فى أسواق المال ، وضمان سداد القروض وفوائدها فى أقصر وقت ممكن من عائد المشروعات الإنتاجية التى تستفيد من الدعم المالى للبنك .

ولم تكن هذه الأسس تصلح على الإطلاق لقيام البنك الدولى بأى دور يذكر فى تمويل مشروعات التنمية فى دول « العالم الثالث » وهى دول نامية أو متخلفة تحتاج إلى تمويل مشروعات تتعلق بإقامة أو تدعيم البنية الأساسية فيها (مثل المرافق العامة والاستثمارات الاجتماعية فى مجالات الصحة والتعليم والتأهيل المهنى . . .) ، وهى مشروعات لا تدر ربحاً مباشراً فورياً ، ولكنها أساسية لنجاح المشروعات الإنتاجية اللاحقة . ولذلك فإن هذه المجموعة الكبيرة من الدول لم تستفد من المعونة المالية التى يقدمها البنك الدولى بسبب عدم قدرتها على تلبية شروط الاقتراض من البنك . ولم يتحرر البنك من هذه الشروط إلا جزئياً وبعد فترة طويلة من الزمن تحت ضغط الدول النامية ذاتها فى إطار المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع للأمم المتحدة من جانب ، وضغط الدول الرأسمالية التى أرادت ، فى ظل ظروف « الحرب الباردة » ، الحيلولة دون تنامى العلاقات الاقتصادية بين الدول النامية وكتلة الدول الاشتراكية من الجانب الآخر . وقد تم هذا التحول بإنشاء مؤسستين فرعيتين للبنك تتمتعان باستقلال مالى وإدارى نسبى هما : هيئة التنمية الدولية (Association International four le Développement) والمؤسسة المالية الدولية (Société Financiére Internationale) ، إضافة إلى إنشاء وكالة متعددة الأطراف لضمان الاستثمارات فى عام ١٩٨٨ .

وعلى أية حال ، فمن الملاحظ أن دور البنك الدولى قد تراجع كثيراً فى الدول النامية بعد انتهاء الحرب الباردة ، ابتداء من مشارف التسعينيات ، باستثناء المؤسسة المالية الدولية ووكالة ضمان الاستثمار ، اللتين ترتبطان بتنمية القطاع الخاص فى ظل اقتصاديات

السوق . وحتى فى هذا الإطار المحدود ، فقد تقلص دور هاتين المؤسستين كثيراً ، مقارنة بتدفقات الاستثمارات الخاصة إلى الدول النامية ، التى بلغ حجمها نحو ٢٠٨ مليار دولار فى عام ١٩٩٦ ، بينما صافى التمويل الممنوح من البنك الدولى ومؤسساته الفرعية للدول النامية بلغ حوالى خمسة مليارات دولار فقط فى العام المنتهى فى يونيو ١٩٩٤ . وهذا الوضع يلقى على «النظام الإقليمى العربى تبعات جسام فى السنوات القادمة ؛ حيث إن عدداً كبيراً من الدول العربية لم يستكمل بعد إنشاء أو تطوير بنيتها الأساسية بالكيفية التى تسمح لها بتنمية اقتصادية واجتماعية متكاملة ومتسارعة للحاق بركب تطور الاقتصاد العالمى .

وأخيراً وليس آخراً ، فإن النشاط التجارى الدولى يمثل جانباً أساسياً من أنشطة العولمة . وإذا كان مبدأ حرية التجارة الدولية قد ارتبط بنشأة النظام الرأسمالى وتطوره ، ووجد له تطبيقات جزئية ومتدرجة فى « الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة » (General Agreement on Tarrifs and Trade) لعام ١٩٤٩ ، التى تختزل فى حروفه الأولى إلى «الجات»(GATT) ، فإن اتفاقية «جات ١٩٩٤» التى سبق ذكرها تعد نقلة نوعية مهمة فى مجال التجارة الدولية ، وتعبر عن طبيعة التجارة الدولية الراهنة ومسارها المستقبلى (بحث د. سليمان المنذرى) . فقد تضمنت الاتفاقية تشريعاً دولياً متكاملاً يحكم التجارة الدولية فى كافة مكوناتها ، ويلتزم كل طرف فى الاتفاقية بتنفيذه وإلا حرم تلقائياً من التسهيلات التى يتبادلها الأطراف فيما بينهم ، وغلق أهم أسواق العالم أمام صادراتهم . كما تتضمن الاتفاقية آلية قضائية (التحكيم) وأخرى تنفيذية (التفتيش الدورى) لمراقبة الالتزام بأحكامها . ولا يشك أحد فى أن هذا التشريع الدولى الجديد سوف يكون له أبعد الأثر فى تشكيل اتجاهات التنمية الاقتصادية فى أقطار الوطن العربى سواء تلك التى انضمت بالفعل إلى « منظمة التجارة العالمية » (دولة الإمارات العربية المتحدة ، والبحرين ، وقطر ، والكويت ، ومصر ، وتونس ، والمغرب ، وموريتانيا) ، أو تلك التى تتمتع بصفة المراقب فى هذه المنظمة الجديدة وتتفاوض لاكتساب العضوية الكاملة فيها (الأردن ، والسعودية ، وسلطنة عمان ، ولبنان ، وسوريا ، والسودان ، والجزائر)، أو الأقطار العربية التى لا تزال تقع خارج المنظمة (العراق واليمن ، وليبيا) ، وذلك سواء بالنسبة للتجارة الدولية فى السلع أو التجارة الدولية فى الخدمات .

- **التجارة الدولية فى السلع :**

تنص «اتفاقية جات ١٩٩٤» على تعميم «شرط الدولة الأولى بالرعاية» وبمقتضاه تتمتع كل أطراف الاتفاقية بأى ميزة تقرها دولة لدولة أخرى . وتطبيقاً لذلك ، فقد تم إنهاء العمل بالاتفاقية الخاصة بتحديد حصص الاستيراد فى المنسوجات والملابس (Multifiber Agreement) . معنى ذلك تحرير التجارة الدولية فى السلع المصنعة بشكل مطلق ولا يستثنى من ذلك ، ولفترة محدودة ، إلاّ التسهيلات المتبادلة بين الدول التى تتكامل فى اتجاه إنشاء سوق موحدة ، مع وضع ضوابط محددة للتأكد من جدية عملية التكامل . كما حددت الاتفاقية فترات انتقال متفاوتة فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية .

هذا التنظيم الجديد للتجارة الدولية فى السلع يعكس بطبيعة الحال مصالح الدول المتقدمة وشركاتها الكبرى متعدية الجنسية ، والشاهد على ذلك أن هذه الشركات تستحوذ على حوالى ٧٠٪ من مجمل التجارة العالمية فى السلع ، وقد تصل هذه النسبة إلى ٩٠٪ ؛ إذا أضفنا التبادلات التجارية الدولية فى إطار التكتلات الاقتصادية الكبرى التى قامت بين الدول الرأسمالية المتقدمة التقليدية منها والجديدة (شرق وجنوب شرق آسيا)، بينما وفقاً لبيانات التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٨ ، فإن نصيب التجارة العربية فى التجارة العالمية يشكل ٢,٩٪ فقط . وتعكس هذه الظاهرة تهميش اقتصاديات الدول النامية - ومنها الاقتصاديات العربية- وتبعيتها لاقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة بسبب النمط غير المتكافئ فى تقسيم العمل الدولى بين هاتين المجموعتين من الدول . فمن الحقائق الملموسة والمسلم بها أن استحواذ الشركات الكبرى متعدية الجنسية على الجزء الأكبر من التجارة العالمية إنما يرتبط مباشرة بقدراته الإنتاجية والتوزيعية بفضل تقدمها التكنولوچى الفائق والمتزايد ، فمن المعلوم أن التقدم التكنولوچى أدى إلى ظاهرة التخصص الدقيق فى إنتاج السلعة النهائية . ولذلك فإن نسبة كبيرة من التجارة العالمية تركزت فى المبادلات بين التخصصات الدقيقة فى وحدات الإنتاج الصناعى : فكل شركة متعدية الجنسية تشكل شبكة تجارة دولية - استيراداً وتصديراً - بين فروعها والشركات المحلية التابعة لها أو المرتبطة بها فى مختلف دول العالم ، إضافة إلى المبادلات التجارية بين الشركات الأم ذاتها . ومن ناحية أخرى ، فإن ثورة المعلومات والاتصالات التى تسيطر

عليها أيضًا هذه الشركات العملاقة أدت إلى تحولات مهمة فى أنماط التبادل التجارى . فقد نما حجم ما يسمى «بالأسواق الإلكترونية» نموًا كبيرًا خلال العقد المنصرم عبر «شبكة الإنترنت» . وتشير التقارير إلى أن معدل النمو السنوى لهذا النمط من التجارة خلال السنوات القادمة قد يصل إلى ١٦٪ ، فكأن تحرير التجارة الدولية فى السلع الذى كرسته «اتفاقية جات ١٩٩٤» ينطوى على تحديات ضخمة لأقطار الوطن العربى إذا استمر الوضع الراهن على ما هو عليه . فإن القطاع الصناعى العربى - وإلى حد ما القطاع الزراعى - سوف يتعرض على نحو متزايد لضغوط المنافسة فى الأسواق العالمية ، بل أيضًا فى الأسواق العربية المفتوحة أمام السلع الغربية والآسيوية التى تتمتع بالجودة العالميةوالأسعار التنافسية ، ويزداد حجم التحديات فى مجال التجارة الدولية فى الخدمات .

• التجارة الدولية فى الخدمات :

قررت « اتفاقية جات ١٩٩٤ » أن التعامل الدولى فى الخدمات يحظى بكل التسهيلات المقررة للتجارة الدولية فى السلع . وقد تفرعت عن هذه الاتفاقية اتفاقية تفصيلية خاصة بهذا المجال تدعى « الاتفاقية العامة للتجارة فى الخدمات » (General Agreement on Trade in Services) ويرمز إليها اختصاراً بحروفها الأولى (GATS) . ويشمل مفهوم الخدمات مجموعة متسعة من الأنشطة الخدمية التى تؤدى مقابل مبالغ نقدية ، وتضمن اتفاقية « جاتس » حرية تبادل الخدمات ولو عبر الوسائل الإلكترونية . كما قررت حق الشركات فى إنشاء فروع لها فى دول أجنبية أو شركات محلية تابعة للشركة الأم التى لها مقر رسمى فى الدول الصناعية المتقدمة ، وتؤكد حق الفروع والشركات التابعة التى تنشأ فى دولة ما فى أن تحظى بالمعاملة نفسها التى تلقاها الشركات الوطنية (الحق فى المعاملة الوطنية) .

إن اتفاقية « جاتس » تخلق تحديات كبيرة لاقتصاديات الدول النامية ، ومنها الاقتصاديات العربية نظرًا لتفوق قطاع الخدمات فى الدول الرأسمالية الصناعية المتقدمة وقدرته على غزو أسواق الدول النامية لدى تحريرها تجارة هذه الخدمات والاستثمارات فى مجالها . وأخطر ما فى الموضوع هو تحرير « الخدمات المالية » التى تضم أعمال البنوك ،

وأسواق صرف العملات ، وشركات التأمين المختلفة ، والتعامل فى بورصات الأوراق المالية (سمسرة ومضاربة) . وتمثل « الخدمات المالية » جانباً أساسياً من «عولمة الاقتصاد» ؛ من حيث إنها تقوم بدور مهم فى تجميع المدخرات وتوزيع الاستثمارات قطاعياً وجغرافياً ، كما أنها تلعب دوراً جوهرياً فى أسواق صرف العملات وفى البورصات التى تشكل فى الواقع سوقاً واحدة مفتوحة للتعامل طوال الأربع والعشرين ساعة . وقد أدت « أيديولوچية السوق » إلى نشاط فى غاية الخطورة هو المضاربة فى أسواق النقد وفى البورصات دون رقابة فعالة عليها . وتحولت المضاربات إلى تجارة قائمة بذاتها هدفها تحقيق الربح الكبير والسريع ، وتزايد حجمها على نحو هائل يبلغ أحياناً تريليون دولار فى اليوم الواحد ، فى حين أن حجم التجارة الدولية فى السلع والخدمات الحقيقية (النقل والاتصالات السلكية واللاسلكية والمعلوماتية . . .) لا يتجاوز سبعة تريليون دولار فى العام (١٩٩٧) . وتتجمع فى هذه المضاربات ثروات طائلة لا يقابلها إنتاج سلعى أو خدمات حقيقية . بعبارة أخرى ، فإن تطور النظام الرأسمالى الحديث مع نهاية القرن العشرين وبداية القرن الحادى والعشرين أدى إلى « الانفصامية » المتزايدة بين « الاقتصاد العينى » و « الاقتصاد المالى » [د. محمود عبد الفضيل ، جريدة الأهرام ، ١٥ يونيو ١٩٩٨ ، ص ١٠] .

ولاشك أن المضاربات المالية تفتح الباب أمام الكثير من الهزات الاقتصادية على النحو الذى شهدته دول جنوب شرق آسيا فى أواخر ١٩٩٧ ، التى امتدت إلى دول أخرى مثل البرازيل وروسيا الاتحادية ، ويخشى أن تمتد إلى الدول العربية التى تتسرع فى فتح أسواقها المالية أمام الاستثمارات الأجنبية قصيرة الأجل دون ضوابط قوية لضمان استخدام رءوس الأموال الأجنبية فى استثمارات حقيقية متوسطة أو طويلة الأجل . فإن تحرير « الخدمات المالية » لا يعنى إفساح المجال أمام الانفلات . فإن تحرير تجارة « الخدمات المالية » يفرض تحديات كبيرة أمام القطاع المصرفى فى الوطن العربى وشركات تداول الأوراق المالية وشركات التأمين العاملة فيه .

خلاصة القول : يواجه الوطن العربى فى مطلع القرن الحادى والعشرين بيئة اقتصادية دولية جديدة تتسم بتغيرات جوهرية ومتسارعة فى الهياكل الإنتاجية وفى مجالات الاستثمار والتجارة الدولية بشقيها السلعى والخدمى ، وكل ذلك بسبب التقدم

العلمى وتطبيقاته التكنولوچية المذهلة . وتدل تجربة العقد المنصرم أن « عولمة الاقتصاد » لن تحقق بالضرورة خيرًا مطلقاً للشعوب العربية (وغيرها من شعوب الدول النامية) ، كما يروج لذلك أنصار الليبرالية بلا حدود ، بقدر ما تفرض عليها تحديات جسام متنوعة ينبغى مواجهتها بحزم وإصرار . فماذا فعل العرب فى هذا المضمار ؟ وما الذى يتعين عليهم فعله فى المستقبل لتفادى مخاطر التهميش والتبعية ؟

• الاستثمار والتنمية العربية :

من الحقائق المسلم بها أن الاستثمار هو ركن أساسى فى التنمية الاقتصادية . وحيث إن المنطقة العربية لم تصبح بعد ، كما ذكرنا ، جاذبة للاستثمارات الأجنبية الإنتاجية أو التنموية على نطاق واسع (باستثناء قطاع إنتاج النفط والغاز الطبيعى) ، وحيث إن هذه الاستثمارات قد اتسمت ، وما زالت ، بالنسبية فى الزمان والمكان ، وحيث إن معظم الأقطار العربية تعانى من انخفاض مستوى الادخار الوطنى - فإنه يكون من غير الواقعى عدم توجه تلك الأقطار نحو التكامل فى مجال الاستثمار كما فى غيره من المجالات . ولكن من الملاحظ أن تجربة التعاون العربى فى مجال الاستثمار تشير إلى تواضع إنجازاتها وضعف الأداء التنموى العربى ؛ وذلك لأسباب اقتصادية وسياسية عدة أدت إلى غياب التنسيق الاقتصادى العربى . وربما كان للأسباب السياسية الدور الأكبر فى عرقلة التكامل الاقتصادى العربى المنشود .

وإذا تتبعنا مسيرة التعاون الاقتصادى العربى، نلاحظ أن فترة الخمسينيات والستينيات تميزت بالتركيز على التبادل التجارى بوصفه مدخلاً للتعاون . ولم يحتل المدخل الاستثمارى والإنمائى مكانة بارزة إلا ابتداء من عقد السبعينيات بوصفه ركيزة للتكامل الإنتاجى بين الدول العربية فهو الذى يؤدى بدوره إلى إقامة السوق العربية المشتركة ؛ حيث إن انتقال رءوس الأموال بين الدول العربية يمكن لنا الاستفادة القصوى من المميزات النسبية المختلفة الموجودة فى الدول العربية بما فى ذلك حسن استخدام مواردها البشرية (تنقل العمالة) ، بما يكفل تنامى القدرات الإنتاجية العربية ، ومن ثم نمو التجارة البينية العربية من جانب ، وتدعيم القدرات التنافسية العربية فى الأسواق العالمية

من جانب آخر . وبناء على ذلك ، تم إبرام الكثير من الاتفاقيات وإنشاء المؤسسات المشتركة ، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر :

- إنشاء الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى (١٩٦٨) ، الذى تحددت مهمته فى تقديم القروض الميسرة لدعم المشاريع التنموية فى القطاعات الاقتصادية المختلفة .
- إنشاء المنظمة العربية للتنمية الزراعية (١٩٧٠) .
- اتفاقية انتقال رءوس الأموال العربية (١٩٧٢) ، وهى تمنح تسهيلات وضمانات مختلفة لرءوس الأموال والاستثمارات العربية ، وتنشئ آليات جماعية لرعايتها من أهمها « المؤسسة العربية لضمان الاستثمار » التى أنشئت عام ١٩٧٤ .
- الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى ، الذى تأسس فى ١٩٧٢ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٤ ، والذى يختص بتمويل المشروعات العامة للتنمية ثم امتد اختصاصه إلى تمويل استثمارات القطاع الخاص .
- الموافقة على إنشاء صندوق النقد العربى فى ١٩٧٦ ، الذى بدأ نشاطه عام ١٩٧٧ . وهو يختص بتقديم الدعم المالى لمعالجة خلل موازين المدفوعات فى الدول الأعضاء ، واستقرار سعر الصرف بين العملات العربية ، وتنسيق مواقف الدول الأعضاء فى مواجهة المشكلات النقدية الدولية .
- إنشاء الهيئة العربية للاستثمار والإنماء الزراعى (١٩٧٦) .

يضاف إلى هذه الاتفاقيات والمؤسسات العربية المشتركة وغيرها ، قيام صناديق قطرية أنشأتها الدول العربية النفطية الخليجية ؛ وهى : الصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية العربية ، الذى تأسس عام ١٩٦١ ، وبدأ نشاطه عام ١٩٦٢ ، وصندوق أبو ظبى للإنماء الاقتصادى ، وقد تأسس عام ١٩٧١ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٣ ، والصندوق السعودى للتنمية ، وقد تأسس عام ١٩٧٤ وبدأ نشاطه عام ١٩٧٥ .

وتحت عباءة المؤسسات العربية المشتركة والصناديق القطرية للتنمية تم تمويل الكثير من المشروعات العربية المشتركة ، ومع ذلك فإن هذه الجهود بهدف تعظيم الاستثمارات العربية

البينية ، لم تسفر عن نتائج إيجابية على مستوى الحاجة الملحة إلى تحقيق التكامل العربى فى قطاعى الزراعة والصناعة التمويلية وفى ميدان التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة للشعوب العربية بشكل عام . وقد أسهبت الدراسات العربية فى عرض المقومات الهيكلية والطارئة - وما أكثرها - أمام العمل الاقتصادى العربى فى مجال الاستثمار ، واختلفت هذه الدراسات فى تقييم الوزن النسبى لهذه المعوقات ، ولكنها أجمعت على إبراز أهمية عائقين رئيسيين وهما : غياب التنسيق العربى ، وتقلبات المناخ السياسى . وقد تصدى مؤتمر القمة العربية الذى عقد فى عمّان فى نوفمبر ١٩٨٠ لهذين العائقين على وجه التحديد . وعلى مستوى التشريع ، يعد هذا المؤتمر نقطة تحول مهمة فى مسيرة العمل العربى المشترك .

فقد صدر عن قمة عمّان ثلاث وثائق رئيسية :

- ميثاق العمل الاقتصادى القومى الذى أكد على ضرورة الالتزام بمبدأ الاعتماد الجماعى العربى على الذات ، وتعزيز القدرة الذاتية العربية ، والتكافل القومى فى تمويل الحاجات العربية ، وإقرار مبدأ منح الأولويات للعلاقات العربية - العربية ، وضرورة تحييد العمل الاقتصادى العربى المشترك عن تقلبات العلاقات السياسية العربية .
- استراتيجية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، التى أكدت على أن يكون المدخل الإنتاجى هو العمود الفقرى الذى تستند إليه فعالية العمل الاقتصادى العربى المشترك ، وبناء على ذلك ، اعتمدت الاستراتيجية مدخلين جديدين هما :

١ - مدخل التخطيط القومى والتطوير الشامل بوصفه بديلاً عن المشروعات المشتركة المتفرقة والخطوات العشوائية التى تفتقر إلى الترابط العضوى .

٢ - المدخل الإنمائى للتكامل الإنتاجى عن طريق التركيز على المشروعات الإنتاجية التكاملية ، بما يحقق الارتباط الوثيق بين هياكل الاقتصاديات العربية ، ويعزز شبكة المصالح المشتركة بينها .

- الاتفاقية الموحدة لاستثمار رءوس الأموال العربية فى الدول العربية ، وهى تضع قواعد قانونية عامة موحدة فى تنظيم معاملة رأس المال العربى فى الدول العربية

بما يكفل حرية انتقال رءوس الأموال العربية بين الدول الأطراف وزيادة معدلات تدفق الاستثمارات العربية البينية ؛ وذلك للإسهام فى تمويل خطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى الدول العربية التى تنقصها السيولة اللازمة . وتقوم المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بالتأمين على الأموال المستثمرة وفقاً لهذه الاتفاقية فى كل بلد عربى .

ولكن على مستوى التطبيق ، وباستثناء الوثيقة الأخيرة التى دخلت حيز النفاذ فى عام ١٩٨٢ ، فإن توجهات وآليات ميثاق واستراتيجية العمل الاقتصادى العربى القومى لم تجد طريقها إلى النفاذ حتى اليوم .

صحيح أنه فى عقد التسعينيات ، وتحت ضغوط « العولمة » فى مجال الاستثمارات الدولية ، وتعرض الاستثمارات العربية فى الأسواق العالمية للتآكل بفعل التقلبات المالية والمضاربات ، وتعرض الأموال العربية المودعة فى البنوك الأجنبية للتجميد أحياناً لأسباب سياسية ، ونتيجة أيضاً لسياسات الإصلاح الاقتصادى الهيكلى فى كثير من الدول العربية وتطبيق اقتصاديات السوق فى العملية الإنتاجية - بدأت تحدث تطورات إيجابية مهمة فى تدفقات الاستثمارات العربية البينية ، فتشير التقارير إلى أن الاستثمارات العربية المباشرة فى الدول العربية ارتفعت إلى قرابة مليارين من الدولارات مقارنة بمتوسط سنوى للأعوام ١٩٨٥ - ١٩٩٢ فى حدود نصف مليار دولار . وفى عام ١٩٩٨ ، بلغ الإجمالى التراكمى للاستثمارات العربية - بكافة صورها - فى الوطن العربى حوالى ٤٥ مليار دولار ، ويمثل هذا الرقم حوالى ٦٪ فقط من مجموع الاستثمارات العربية الموظفة فى الخارج . إذن لايزال حجم الاستثمارات العربية البينية أقل بكثير من المطلوب ، كما أن هناك تفاوتًا كبيرًا فى التوزيع الجغرافى لتلك الاستثمارات ، ليس فقط لأسباب اقتصادية ولكن أيضاً بسبب تقلبات المناخ السياسى العربى . فلا تزال دول عربية محرومة كلية من الاستثمارات العربية . وقد ترتب على ذلك أن الأقطار العربية مازالت تعانى من ضعف القطاعات الإنتاجية وتخلفها بالقياس إلى الإنتاج العالمى . ففى عام ١٩٩٥ ، بلغ إجمالى الناتج المحلى للدول العربية ٥٢٨,٧ مليار دولار ، وهذا الرقم يمثل ١,٩٪ فقط من إجمالى الإنتاج العالمى (التقرير الاقتصادى العربى الموحد لعام ١٩٩٦) .

• التجارة العربية :

يرتكز العمل الاقتصادى العربى المشترك على مجموعة من المعاهدات والقرارات التى أقرتها المجالس الوزارية ومؤتمرات القمة العربية منذ قيام جامعة الدول العربية فى ١٩٤٥ حتى يومنا هذا . ففى عام ١٩٥٠ ، أبرمت الدول العربية « معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادى » التى نصت على إنشاء المجلس الاقتصادى العربى ، وكان فى مقدمة اهتماماته تحرير التجارة بين الدول العربية بوصف ذلك مدخلاً لتحقيق التكامل الاقتصادى العربى . وبناء على ذلك ، تمت الموافقة فى عام ١٩٥٤ ؛ أى بعد مضى أربع سنوات على قيام المجلس ، على اتفاقية التبادل التجارى وتنظيم تجارة « الترانزيت » فيما بين الدول العربية . وفى عام ١٩٥٧ ، تمت الموافقة على « اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية » التى نصت على إنشاء « مجلس الوحدة الاقتصادية » . ولكن هذه الاتفاقية لم تدخل مرحلة النفاذ إلا فى عام ١٩٦٤ ؛ أى بعد مضى سبع سنوات من التوقيع عليها وذلك بين خمس دول عربية فقط صدقت عليها هى : مصر ، والعراق ، وسوريا ، والأردن ، والكويت . ثم توالى بعد ذلك انضمام عدد آخر من الدول إليها (اليمن الشمالى ، واليمن الجنوبى ، والسودان، ودولة الإمارات العربية المتحدة ، والصومال ، وليبيا) حتى وصل عدد أطرافها فى ١٩٧٥ إحدى عشرة دولة .

إن هذه الفترة الزمنية الطويلة بين التوقيع على المعاهدة ونفاذها هى مؤشر – سوف يتكرر مراراً – لتباطؤ الدول العربية فى الالتزام حقيقة بالعمل على تحقيق التكامل الاقتصادى بينها ، حتى فى مجال محدود من النشاط الاقتصادى ؛ مثل مجال التجارة البينية العربية . وفى عام ١٩٦٤ ، رصد مجلس الوحدة الاقتصادية قراراً بإنشاء « السوق العربية المشتركة » بوصف ذلك خطوة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة . وتتلخص أحكام السوق فى تحرير التجارة بين الدول الأعضاء عن طريق إلغاء الرسوم الجمركية على مراحل متدرجة حسب أنواع السلع ، وكذلك إزالة القيود غير الجمركية بهدف الوصول إلى منطقة التجارة الحرة بوصف ذلك خطوة أولى نحو تحقيق السوق المشتركة تطلق فيها حرية تبادل المنتجات الصناعية والزراعية والحيوانية والثروة الطبيعية فيما بينها .

واستكمالاً لأركان السوق العربية المشتركة وضع مجلس الوحدة الاقتصادية قانوناً جمركياً موحداً ولكنه ظل كباقى القرارات والاتفاقات دون تنفيذ لأسباب اقتصادية كثيرة تتعلق بالفروق الهيكلية بين اقتصاديات الدول العربية [بحث د . سليمان المنذرى] ، وأسباب سياسية ؛ حيث إن الدول استخدمت العلاقات الاقتصادية بوصفها وسيلة لدعم مواقفها السياسية فى إطار المحاور العربية المتضادة التى عانى منها النظام الإقليمى العربى منذ نشأته حتى يومنا هذا . إضافة إلى ذلك ، فقد اتضح أن مدخل حرية التبادل التجارى بمفرده كان قاصراً منذ البداية عن تحقيق التكامل الاقتصادى العربى ؛ وهو ما فطنت له قمة عمّان الاقتصادية فى ١٩٨٠ ، التى أكدت على أولوية المدخل الإنتاجى بوصفه أساسًا للعمل الاقتصادى العربى كما ذكرنا ، إلى جانب الاستمرار فى تحرير التجارة بين الدول العربية . ولمواصلة تنفيذ هذا المدخل الأخير ، تمت الموافقة فى عام ١٩٨١ على اتفاقية تيسير التبادل التجارى وتنميته بين الدول العربية ، ولكن ظلت هذه الاتفاقية دون حراك على مستوى التطبيق حتى منتصف التسعينيات فى ظل بيئة عربية وإقليمية تميزت بالتوتر الشديد فى العلاقات العربية ؛ بسبب أحداث جسام وقعت فى المنطقة ؛ أهمها : عزل - أو انعزال - مصر عن النظام الإقليمى العربى بسبب توقيعها معاهدة سلام مع إسرائيل فى ١٩٧٩ ، ونشوب الحرب العراقية - الإيرانية (١٩٨٠ - ١٩٨٨)، وغزو العراق لدولة الكويت (أغسطس ١٩٩٠ - فبراير ١٩٩١) . غير أن التطورات الدولية فى مجال تحرير التجارة العالمية شكلت تحديات مهمة للاقتصاديات العربية ، كما ذكرنا ، فحفزت إلى تبنى خطة تنفيذية لتفعيل اتفاقية عام ١٩٨١ .

وتماشياً مع اتفاقية منظمة التجارة العالمية التى منحت الدول النامية مهلة لتوفيق أوضاعها مع أحكام الاتفاقية ، وللإفادة من الاستثناء الممنوح لتكتلات التكامل الاقتصادى بعدم تقييد الدول المنتسبة إليها بشرط الدولة الأولى بالرعاية الذى يمثل الركن الأساسى للجات ، أصبح الأمر يستوجب ، فى ظل العولمة ، إقامة تكتل اقتصادى عربى لتحقيق الاستفادة القصوى من التبادل التجارى أسوة بالتكتلات الاقتصادية الأخرى فى العالم . وهكذا جاء قرار القمة العربية التى انعقدت فى القاهرة فى يونيو ١٩٩٦ ليؤكد على أهمية العمل لإنشاء منطقة تجارة عربية حرة كبرى تستهدف تحرير وتنمية التجارة بين أعضائها .

وقد اعتمد المجلس الاقتصادى والاجتماعى فى فبراير ١٩٩٧ البرنامج التنفيذى والجدول الزمنى لإقامة المنطقة فى غضون عشر سنوات اعتباراً من أول يناير ١٩٩٨ . وقد أعلنت ١٨ دولة عربية الالتزام بهذا البرنامج . ورغم التفاؤل الحذر ، فى هذه المرة ، بالتزام الدول العربية بالفعل بتنفيذ الخطة المعلنة ؛ فإن هناك مجال للتخوف من استمرار العوائق الاقتصادية والسياسية التى تحول دون تحقق منطقة التجارة الحرة المنشودة بحلول عام ٢٠٠٨ . فما زالت التجارة البينية العربية فى أفضل أحوالها تمثل أقل من ١٠٪ من مجمل التجارة الخارجية للدول العربية . وإذا استبعدنا قطاع البترول ، فإن النسبة تهبط إلى أقل من ذلك بكثير ، وإلى جانب هذا الانخفاض ، يسود التجارة البينية لمعظم الدول العربية فى الغالب طابع التجارة الثنائية ؛ فالتجارة البينية لمعظم الدول العربية تتركز مع دولتين أو ثلاثة ، وأحياناً مع دولة واحدة فقط ، وهو ما يعنى أنها وليدة علاقات سياسية تاريخية واتفاقات ثنائية أكثر منها نتيجة لجهود تكامل عربى منظم ، وبالمقارنة فإن التجارة بين دول الاتحاد الأوربى على سبيل المثال تبلغ نسبة تتجاوز ٧٠٪ من إجمالى حجم تجارتها الخارجية .

من العرض الموجز السابق ، يتضح أن جامعة الدول العربية ومؤسسات العمل الاقتصادى العربى المشترك والمنظمات العربية المتخصصة ، لم تقصر فى وضع الأُطر القانونية والمؤسسية المتعلقة بمسيرة التكامل الاقتصادى العربى . غير أن واقع الحال لايزال دون مستوى الآمال والطموحات ، فقد كشفت تطورات العمل العربى على صعيد تطبيق البرنامج التنفيذى لمشروع منطقة التجارة الحرة العربية خلال العامين المنصرمين ، عن وجود الكثير من العقبات التى لاتزال تحول دون التطبيق العملى لهذا البرنامج ، ولعل المصدر المادى والحقيقى لهذه العقبات هو تشابه الهياكل الإنتاجية لاقتصاديات الدول العربية والتركيب السلعى للواردات والصادرات العربية ، ولذلك فقد استمرت الدول العربية فى تقديم طلبات استثناء بعض السلع من تحرير التجارة استناداً إلى حماية منتجاتها الوطنية من منافسة سلع عربية مشابهة ، كما استمرت فى فرض ضرائب ورسوم مختلفة على وارداتها ذات أثر مماثل للرسوم الجمركية من حيث تقييد تدفقات السلع عبر الحدود . وكذلك استمر الخلاف بين الدول العربية بشأن تحرير التجارة بالنسبة للسلع المنتجة فى المناطق الحرة

الموجودة فى عـدد من الدول العربية ؛ وذلك لعـدم اتفاقها حتى الآن على « قواعد منشأ » محـددة يتم على أساسـها تحديد السلع التى تتمـتع بالإعفاءات والامتيازات المقررة فى البرنامج التنفيذى لإنشاء منطقة التجارة الحرة العربية .

خلاصة القول : هناك فارق كبير بين الدعوات الرسمية التى تؤكد على قومية العمل الاقتصادى العربى ، وموافقة الحكومات على القواعد القانونية التى ينبغى أن تحكم مسيرة التكامل الاقتصادى العربى من جانب ، وبين الممارسات القطرية الفعلية التى تناقض تلك الدعوات والقواعد من الجانب الآخـر .

وإذا كانت تحديات العولمة التى تواجه البلدان العربية فى ميدان تجارة السلع بهذا القدر من الصعوبة ؛ فإن التحديات الناجمة عن تحرير تجارة الخدمات - لاسيما الخدمات المالية وخدمات الاتصالات - هى أكثر صعوبة وأكثر خطراً ، نظراً للتخلف الشديد الذى تعانى منه هذه البلدان فى هذه الميادين على وجه التحديد كما ذكرنا . وفى ديسمبر ١٩٩٧ ، توصلت ٧٠ دولة من بينها مصر إلى اتفاق تحرير تجارة الخدمات المالية والمصرفية والتأمينية ، على أن يبدأ تطبيقه مع بداية عـام ١٩٩٨ . وينص الاتفـاق على قيام كل دولة من الدول الأطراف بفتح أسواقها المالية والبنوك والخدمات المالية عموماً أمام المستثمرين من الدول الأخرى المنضمة إلى الاتفاق . وقد سارعت بعض الدول العربية ، ومنها مصر على سبيل المثال ، بالترخيص للبنوك الأجنبية بالعمل فى البلاد منفردة أو بالمشاركة مع رأسمال محلى . كما التزمت مصر بإزالة كل القيود أمام مشاركة الأجانب فى سوق المال ، وبالتحرير الكامل لخدمات الاستثمار . ولكن مصر استثنت نسبياً خدمات شركات التأمين ؛ حيث إنها ستسمح بحلول عام ٢٠٠٠ بارتفاع حصة الأجانب فى شركات التأمين على الحياة لتصل إلى ٥١٪ ، وستسمح بالأمر نفسه لشركات التأمين الأخرى بحلول عام ٢٠٠٣ ، مع اشتراط أن يكون مديرو شركات التأمين على الحياة والتأمين الصحى والتأمين ضد الحوادث من المصريين .

وحيث إن أية دولة عربية فى الوقت الحاضر تعجز عن التحكم فى سياستها المالية والنقدية والاستثمارية فى ظل تحرير تجارة الخدمات ؛ فإن التضامن والتعاون العربى فى

هذا المجال ، كما فى غيره من المجالات ، يصبح ضرورة ملحة لتحجيم سطوة الدول الرأسمالية المتقدمة وشركاتها العالمية الكبرى على اقتصاديات الدول العربية .

إن عولمة العناصر المادية التى تؤثر فى مسيرة المجتمعات البشرية ؛ مثل البحث العلمى والتقدم التكنولوجى وتحرير الأنشطة الاقتصادية ، لا تنفصم عن بعد قيمى / سياسى لا تكف الدول الكبرى عن الترويج له ؛ ألا وهو نشر نموذج الديمقراطية الليبرالية ودعمه فى دول العالم أجمع . وقد اهتم د. محسن عوض بهذا الجانب من ظاهرة العولمة بشكل عام . واهتمت بحوث أخرى بقضايا متفرعة عن قضية الديمقراطية ، وتتعلق بدور المنظمات الدولية غير الحكومية بوصفها فاعلاً جديداً فى الوطن العربى (د. أمانى قنديل) ، وقضية العنف السياسى فى الوطن العربى وارتباطه بأسلوب إدارة الدولة لمردودات العولمة (د. مصطفى كامل السيد) ، ومستقبل الدولة القطرية فى الوطن العربى فى ظل تيار العولمة الجارف (د. أحمد ثابت) . وأخيراً وليس آخراً ، ركز المفكر البارز السيد يسين اهتمامه على قضية الهوية العربية فى اتصالها بجميع مظاهر العولمة . فما هو وضع الوطن العربى بالقياس إلى عامل التطور الديمقراطى فى مطلع القرن الحادى والعشرين ؟ .

لاشك ، على مستوى التنظير ، فى أن هناك علاقة وثيقة بين تحرير الأنشطة الاقتصادية وتحرير الحياة السياسية . وإذا كانت الأمم المتحدة تؤكد على ضرورة شيوع القيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان بوصف ذلك أحد العوامل الرئيسية فى استتباب السلم والأمن الدوليين - فإن المؤسسات الاقتصادية الدولية ، الحكومية وغير الحكومية ، تؤكد من جانبها على أن التوافق مع مقتضيات العولمة الشاملة يتطلب من الدول اتباع أسلوب « الإدارة الجيدة » (Good Governance) فى تعبئة الموارد الاقتصادية والبشرية بهدف تحقيق التنمية الشاملة والتحرر الاقتصادى . وأسلوب « الإدارة الجيدة » يعنى فى جوهره « المشاركة » عن طريق خلق قنوات تمكن الناس من التأثير فى صنع القرار من خلال توزيع الاختصاصات بين مؤسسة الدولة والقطاع الخاص والمجتمع المدنى . ففى ظل التحول إلى « العولمة » وثورة الاتصالات ، لا تكون مؤسسة الدولة هى الفاعل الوحيد ، أو حتى الفاعل المهيمن ، فى صنع السياسات العامة ، ولكن يشاركها فى ذلك فاعلون آخرون

- القطاع الخاص والمجتمع المدنى - يقومون بدور لا يقل أهمية عن دور الدولة فى إدارة شئون الجماعة . و «المشاركة» بهذا المعنى تضفى على مؤسسة الدولة صفة الشرعية فى إدارة شئون البلاد ، كما أنها ضمانة لحسن استخدام الموارد . وواضح أن هذا المفهوم الذى يتبناه البنك الدولى بصفة خاصة يلتقى مع مفهوم التعددية السياسية والمؤسساتية الذى يتبناه دعاة « عولمة » النظام الديمقراطى .

وخلال العقد الأخير ، دعت الحكومات الغربية ومنظمات دولية كثيرة ، حكومية وغير حكومية ، دول « العالم الثالث » إلى تطبيق مجموعة من الأنشطة تتعلق بالتطور الديمقراطى والتنمية السياسية فى تلك الدول ، لاسيما تشجيعها على إجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة فى ظل تعددية سياسية حقيقية ، وتعزيز مؤسسات المجتمع المدنى . ونذكر على سبيل المثال لا الحصر ، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد استخدمت عدداً من الوسائل الإعلامية والدبلوماسية والاقتصادية لتعزيز التحول إلى الديمقراطية فى البلدان النامية . وقد شملت هذه الوسائل توقيع العقوبات الاقتصادية على الدول التى تنتهك حقوق الإنسان ، والتدخل العسكرى المباشر أحياناً تحت ستار « الاعتبارات الإنسانية » وتوطيد القيم الديمقراطية . وقد أكد الاتحاد الأوربى من جانبه ، فى إطار « اتفاقية لومى الرابعة » لعام ١٩٨٩ ، و « إعلان برشلونة » لعام ١٩٩٥ الخاص بـ « الشراكة المتوسطية » ، على ضرورة الالتزام باحترام حقوق الإنسان والتحول إلى الديمقراطية بوصف ذلك شرطًا من شروط تعاون الاتحاد ودوله مع الدول النامية .

ولكن على مستوى الممارسة ، نلاحظ أن الدول الغربية لم تتحمس كثيراً لقضية التعددية السياسية وإجراء انتخابات عامة حرة ونزيهة فى أقطار الوطن العربى على وجه التحديد ؛ حيث إن التحول إلى الديمقراطية على النمط الغربى فى تلك الأقطار ينطوى على احتمال وصول الحركات الإسلامية الراديكالية إلى السلطة ، وما قد يترتب على ذلك من تهديد المصالح الغربية وتعرضها للتآكل . ولعل المثال النموذجى لذلك هو موقف فرنسا ، وغيرها من الدول الغربية ، من تطور المسار الديمقراطى فى الجزائر ، إثر فوز « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » فى المرحلة الأولى للانتخابات فى عام ١٩٩١ . فرغم أن هذا الفوز

قد تحقق بوسيلة الانتخابات العامة، فقد أعربت فرنسا عن ارتياحها لإلغاء نتائج الانتخابات، وصنفت « الجبهة الإسلامية للإنقاذ » بوصفها جماعة إرهابية معادية للغرب. فكأن ما يهم الدول الغربية فى الأساس هو استقرار نظم الحكم القائمة فى بلدان الوطن العربى طالما أن هذه النظم تعمل على إنجاز المصالح الغربية وحمايتها . ولذلك فإن قضية الديمقراطية فى الوطن العربى تحتل فى الواقع مرتبة مدنية فى قائمة أولويات الدول الغربية . ولذلك نشارك د. محسن عوض الرأى بأن نمط التفاعل الراهن بين مدخلات العولمة وقضية الديمقراطية على الساحة العربية لا يحمل مؤشرات إيجابية لصالح التطور الديمقراطى فى بلدان الوطن العربى ، وأن كل ما تحقق من تفاعل حتى الآن اقتصر على الشكل دون المضمون . ولن يتغير هذا الوضع فى رأينا فى المستقبل القريب .

ولكن جمود التحول إلى الديمقراطية القائمة على التعددية السياسية (الأحزاب) وأسلوب الانتخابات العامة الحرة لا يعنى فقدان كل مظاهر الديمقراطية فى الوطن العربى . فإن تنظيمات المجتمع المدنى أصبحت آلية مهمة لتوسيع قاعدة المشاركة من جانب المواطنين فى إدارة شئون الجماعة . وقد شهدت المنظمات الأهلية العربية فى عقدى الثمانينيات والتسعينيات طفرة مهمة من حيث الانتشار ، ومن حيث تنوع الأنشطة . فيقدر عدد الجمعيات الأهلية فى الدول العربية سنة ١٩٩٨ بحوالى ١٣٠ ألف جمعية (د. أمانى قنديل) ، كما أن هذه الجمعيات قد تجاوبت مع تطور احتياجات المواطنين ومشكلاتهم فتنوعت أنشطتها لخدمة المجتمع وتنميته ، ومن ثم جذبت اهتمام الناس بها والانضمام إليها أو مساندتها .

إن طفرة التنظيمات الأهلية فى الوطن العربى ليست منبت الصلة عن البعد العالمى لمفهوم المجتمع المدنى ؛ فإن الربع الأخير من القرن العشرين شهد المزيد من التفصيل لدور المنظمات الدولية غير الحكومية ، بحيث يمكن القول بأننا أمام فاعل دولى جديد له سمات خاصة وله تأثيرات إنسانية واقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية واضحة . ودون الدخول فى تقييمات نظرية تتعلق بتصنيف تلك المنظمات من حيث أهدافها أو بالقياس إلى أُطرها التنظيمية ؛ فإنه من الثابت أن المنظمات الدولية غير الحكومية تهدف إلى تطوير نظام

دولى يكون أكثر عدالة فى مجالات الإغاثة الإنسانية ، والدفاع عن حقوق الإنسان ، لاسيما بالنسبة للفئات المهمشة مثل النساء والأطفال ، وحماية اللاجئين والنازحين عن ديارهم ، وحماية البيئة ، وتطوير الأنشطة الإنمائية بصفة عامة ، عن طريق تجاوز المفهوم الضيق « لفعل الخير » إلى مفهوم أكثر رحابة ، يشمل دعم مشروعات التنمية المستدامة ، لاسيما فى الريف وفى المناطق العشوائية فى الحضر ، كما يشمل العمل على محو الأمية والتدريب المهنى والرعاية الصحية والاجتماعية والنفسية . . . إلخ .

والسؤال الآن هو : هل هذا الفاعل الدولى الجديد يقوم بدور مستقل ومواز لدور الدول الكبرى والشركات متعدية الجنسيات ، أم أنه يقوم بدور مساند لدور حكومات الدول الكبرى والشركات العالمية العملاقة ؟ من الصعوبة بمكان الإجابة عن هذا السؤال بشكل محدد ؛ فبعض المنظمات الدولية غير الحكومية تعمل بشكل مستقل عن حكومات الدول الكبرى وشركاتها العالمية ، وتتبع أحيانًا سياسات تتعارض أحياناً مع سياسات الحكومات والشركات متعدية الجنسية ، لاسيما فى مجالات حماية البيئة والإغاثة الإنسانية . ولكن العدد الأكبر من المنظمات الدولية غير الحكومية يعتمد فى مصادر تمويله على دعم فاعلين دوليين آخرين ، سواء مؤسسات اقتصادية عالمية - حكومية أو غير حكومية - أو دعم دولة كبرى بالذات ، أو مجموعة من الدول الكبرى . ومن ثم فإن هذا الأمر يرجح أن هذه الفئة من المنظمات الدولية غير الحكومية تقوم بدور مساند لدور المانحين فى اتجاه عولمة الرأسمالية والديمقراطية على النمط الغربى . وقد انعكس هذا الوضع على أنشطة منظمات المجتمع المدنى فى الوطن العربى . فمن الثابت أن عددًا غير قليل من الجمعيات الأهلية العربية يعتمد على مصادر تمويل أجنبية ، ومن ثم تقوم هذه المصادر بدور فاعل فى توجيه أنشطة هذه الجمعيات . قد يستفاد من ذلك أن منظمات المجتمع المدنى فى الوطن العربى قد تتبع سياسات مستقلة عن سياسة الدولة التى تتبعها إن لم تكن متناقضة معها . ولكن هذا الاستنتاج غير صحيح بشكل مطلق ؛ لأن التشريعات الوطنية فى الدول العربية تخضع المنظمات الأهلية لرقابة صارمة من جانب مؤسسة الدولة ، فتطالبها بالكشف عن مصادر تمويلها (الشفافية) ، وعدم المساس بأسس « النظام

العام فى الدولة » ، خاصة فى مجال حماية الحقوق السياسية للإنسان . فإن المنظمات الأهلية العربية ، وبرغم ارتباطها بفاعلين دوليين متعددين وأقوياء ، تقوم بدور هامشى ومساند أو مكمل لدور مؤسسة الدولة ، وإلا تعرضت للمساءلة القانونية وتوقيف أنشطتها . ويظهر ذلك جلياً فى بحث د. مصطفى كامل السيد الذى يعالج جذور ظاهرة العنف السياسى فى الوطن العربى التى ترجع ، فى التحليل الأخير ، إلى فجوة الحرمان النسبى الذى تعانى منه مختلف الطبقات الجماهيرية فى الوطن العربى ، وكيفية تعامل مؤسسة الدولة مع هذه الظاهرة .

ولاشك أن العولمة سوف تعمل على تعميق تلك الفجوة بسبب نمط توزيع الدخل القومى بين فئات المجتمع . فإن العرب ، مثل شعوب دول العالم الثالث ، يعيش أغلبهم فى حالة فقر ، ويعانى عدد كبير منهم من الحرمان الكلى . وفى الوقت نفسه ، فإن عولمة الاقتصاد الليبرالى تتطلب تقليص دور مؤسسة الدولة فى الوطن العربى العامة ، وعدم تدخلها فى سوق العمالة ، وتوفير فرص العمل لجميع المواطنين ، وتخليها عن سياسات الدعم بكافة صوره ؛ وهو ما كان سمة أساسية لسياساتها حتى عهد قريب . وهذا الوضع يواجه الدول العربية بموقف صعب ومتناقض . فمن جانب ، ينبغى عليها أن تسمح بتوافر قنوات أهلية فعالة للتعامل السلمى مع الجذور الفعلية للحرمان النسبى ، وتوفير فرصة تحسين أوضاع الجماعات التى قد يحركها الشعور بالحرمان ، والحيلولة بذلك دون انخراطها فى حركات احتجاج جماعية قد يصحبها القيام بأعمال العنف . ولكن من الجانب الآخر ، فإن معظم الحكومات العربية لا تقر ، كما ذكرنا ، بحرية التنظيم كاملة للتجمعات الأهلية فى جميع صورها ، فهى تخضعها لقيود شديدة فى ممارسة أنشطتها ، ناهيك عن اتباع سياسة الحظر أو القمع خاصة إزاء التجمعات التى تتطلع إلى إحداث تغيير جوهرى فى مسار الحياة السياسية والاقتصادية للبلاد ؛ مثل الأحزاب السياسية والنقابات المهنية ، أو الجمعيات المهتمة بتوفير ضمانات حقيقية لحماية حقوق الإنسان المدنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية .

ولاشك فى أن غياب القنوات الأهلية للتعامل السلمى مع احتجاجات الجماهير الذى يتعمق شعورها بالحرمان النسبى فى الوقت الحاضر ، يفتح الباب أمام إمكانية تحول تلك

الاحتجاجات إلى عنف سياسى واسع النطاق . وهذا الخطر المحدق بالأقطار العربية سوف يزداد خطورة وانتشاراً فى السنوات القادمة بتأثير عولمة وسائل الاتصال التى لا تتحكم فى انسيابها مؤسسة الدولة ، والتى تنقل إلى العرب صورة المجتمعات الغربية بما يتوافر فيها من حريات تنظيمية . ولذلك نتفق مع د. مصطفى كامل السيد فى تقييمه لمستقبل الوطن العربى فى هذا الشأن ، وهو أن ظروف العولمة تجعل من الصعب على الحكومات العربية ومن غير الواقعى أن تواصل تقييد حرية المنظمات الأهلية ؛ فإن هذا التقييد لا يحول دون تحول هذه المنظمات إلى ممارسة الأنشطة السرية فى الداخل ودون ارتباطها بتنظيمات مماثلة على الأصعدة الوطنية والإقليمية والعالمية .

وأخيراً ، فإن هناك مردودات ثقافية للعولمة من بوابة الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات فى اتجاه صياغة «ثقافة كونية» شاملة تغطى مختلف جوانب النشاط الإنسانى ، وتهدف إلى « تنميط » الأفكار والقيم وسبل العيش ، ويتم نشرها بين جميع الشعوب . والمشكلة المطروحة هنا هى : هل هذه الثقافة « المعولمة » تؤدى إلى العدوان على الخصوصيات الثقافية ، الأمر الذى يهدد هويات المجتمعات البشرية المميزة ، ومن بينها هوية المجتمع العربى ؟

إن التصدى لهذه المشكلة يكتنفه فى الحقيقة كثير من الغموض أحياناً وكثير من التناقض أحياناً أخرى ، كما أنه تأثر بالانفعال الوجدانى الذى يقوم على مسلمات (postulats) لم يتم التحقق منها وإثباتها على أرض الواقع بمنهج معرفى موضوعى ، ويتضح ذلك من الدراسة الموسوعية التى قدمها المفكر العربى المتميز السيد يسين فى إطار هذا المشروع البحثى ، والتى استعرضت باقتدار أهم الأدبيات العربية فى هذا المجال .

فمن الملاحظ أن أدبيات العولمة فى الوطن العربى قد انقسمت إلى تيارين متناقضين ؛ يدعو أحدهما إلى الترحيب بـ « الثقافة الكونية » الجديدة ، ويؤكد الآخر على خطورتها على الهوية العربية – الإسلامية لمجتمعات الوطن العربى .

ويرى الداعون إلى الانخراط فى محيط العولمة أن المجتمع العربى هو أشد ما يكون حاجة لكى تغزوه « الثقافة الكونية » الجديدة ! فالمجتمع العربى – فى رأيهم – يعيش

فى ظل أنظمة سياسية مستبدة ، تقوم على قمع مؤسسات المجتمع المدنى ، وقهر المواطنين، ومن ثم فهو أكثر حاجة إلى تدفق المعلومات التى تدعو إلى توسيع آفاق الحرية ، والانتقال من النظم التسلطية بكل أشكالها إلى الديمقراطية مع تعدد صورها .

أما المعارضون «للثقافة الكونية» الجديدة ، فهم يبنون موقفهم على أن هذة الثقافة هى من صنع الغرب الرأسمالى وشركاته الكبرى عابرة الجنسيات ، التى تروج لأفكار وقيم تتعارض كلية مع إنتماء الشعوب العربية إلى « هوية » مميزة ، جاءت نتيجة لتفاعل عوامل الجغرافيا والدين واللغة والتاريخ ، التى أفرزت بشكل تراكمى قيماً ومعتقدات وتقاليد معيشية تميز المجتمع العربى عن المجتمعات الرأسمالية الغربية ؛ ومن ثم فإنه ينبغى نبذ هذه « الثقافة الكونية » الجديدة بوصفها من قبيل « الغزو الثقافى » أو « التلوث الثقافى » الغربى عموماً (شعار التغريب)، والغزو الثقافى الأمريكى بصفة خاصة (شعار «الأمركة») .

ونحن نرفض هذه الأحكام القطعية المبنية عل ثنائية جامدة تقوم على القبول المطلق ، أو الرفض المطلق ، لما يسمى « بالثقافة الكونية » ، ويستند رفضنا إلى سببين رئسيين :

السبب الأول : وعلى مستوى المفاهيم ، أن هناك غموضاً شديداً فى تحديد مضمون الهوية العربية . فإن هذا المفهوم يرتبط بمفهوم الأمة، ولا يوجد تعريف مانع جامع لمفهوم الأمة العربية . والشاهد على ذلك الجدل المحتدم الذى دار طوال القرن العشرين على الأقل حول « الانتماء العربى » (القومية العربية) ، و « الانتماء الوطنى » (القطرية) . هذا لا يعنى أن هناك تعارضاً بالضرورة بين الانتماء القومى والانتماء الوطنى ، بمعنى نفى كل منهما للآخر .

ومن ناحية أخرى ، لا يوجد تطابق تام بين مفهوم « الهوية » (Identity)، ومفهوم « الحضارة » (Civilisation) ، ومفهوم « الثقافة » (Culture) . فهى ليست من المفاهيم البديهية، إنما هى تتسم بالنسبية والتداخل الشديد ؛ فقد تتعدد هويات المجتمعات البشرية التى تنتسب إلى حضارة واحدة . فإذا كان الوطن العربى يضم مجتمعاً تغلب فيه عناصر التجانس ، فإنه ليس مجتمعاً نمطيا ، إنما يضم جماعات بشرية لها مميزاتها الخاصة (المشرق ، المغرب ، الخليج) .

والسبب الآخر : يرتبط بالغموض فى تحديد مضمون « الثقافة الكونية » . صحيح أن الثورة المعلوماتية وثورة الاتصالات قد أفرزت أوجهاً كثيرة من التشابه بين الجماعات البشرية المختلفة ، ولكنها لم تؤد إلى القضاء على خصوصياتها الثقافية . والشاهد على ذلك أن دول الاتحاد الأوربى التى تلتقى مع الولايات المتحدة الأمريكية على درب اقتصاد السوق والديمقراطية السياسية التعددية ، تمتاز عن نظيرها الأمريكى بخصوصيات ثقافية واجتماعية وفكرية جاءت نتيجة لتراكمات تاريخية أوربية مميزة . فالثقافة الليبرالية الأوربية هى مزيج من الحرية الاقتصادية وبعض ملامح الاشتراكية التى أسفرت عن تدخلات كثيرة للدولة ، لتوفير الحماية الاجتماعية الضرورية لفئات فى حاجة إلى رعاية خاصة (العمال ، كبار السن ، المرضى . . .) . كذلك فإن الليبرالية الأوربية تقوم على الحرص الشديد على الحفاظ على الذاتية الثقافية الأوربية تمييزاً لها عن الثقافة الأمريكية . كذلك فإن للرأسمالية فى اليابان وفى كوريا وفى دول شرق وجنوب القارة الآسيوية مميزات فكرية ومعتقدات وتنظيمات اجتماعية مغايرة لتلك الموجودة فى الدول الغربية - الأوربية والأمريكية على حد سواء . ولذلك فإن القول بأن « الثقافة الكونية » الجديدة جاءت لتهدر خصوصيات الشعوب لا يستند إلى الواقع أو حتى إلى المنطق السليم . « فالعولمة » فى الحقيقة لا تمس سوى الجوانب المادية فى حياة الإنسان ، فهى لا تحمل ثقافة خاصة مستمدة من عقيدة دينية أو فلسفة أخلاقية يمكن أن تتوازى أو تتقابل مع الهويات الثقافية لمختلف الشعوب . وحتى لو افترضنا جدلاً بأن هذه « الثقافة الكونية » المزعومة تتضمن هذه الأبعاد المعنوية ؛ فإن هذا لا يعنى أنه فى استطاعتها أن تهدر التنوع الثقافى فى العالم ؛ لأنها سوف تواجه بمقاومة جماعة محلية عنيدة . فإنه من المستحيل إخضاع ما هو إنسانى لنظرة أحادية أو لفكر نمطى ، مهما كانت قوة الوسائل التقنية التى تروج لتلك النظرة أو لذلك الفكر . والدليل على ذلك أن عالمنا « المعولم » يشهد الآن يقظة جديدة للخصوصيات الإثنية أو العقائدية أو الروحية أو الثقافية . وعلى سبيل المثال ، فقد ندد عدد كبير من الدول - ومنها دول غربية مثل فرنسا - فى المؤتمر الدولى للسياسات الثقافية ، الذى نظمته اليونسكو فى المكسيك فى عام ١٩٨٢ ، « بالغزو الثقافى الأمريكى » وما ينتج عنه من تهديد لبنية الحياة الاجتماعية والسلوكية فى دولهم . ولعل من المناسب فى هذا المقام أن نحيل إلى

الإعلان الذى صدر عن المؤتمر العام لليونسكو فى نوفمبر ١٩٦٦ بشأن « مبادئ التعاون الثقافى الدولى » ، الذى أكد بقوة أن لكل ثقافة كرامة وقيمة يجب احترامها والحفاظ عليها ، وأن من حق كل شعب ومن واجبه أن ينمى ثقافته ، وأن جميع الثقافات بما تتضمنه من تنوع وخصب ، وما بينها من تأثير متبادل جزء من التراث الذى يشترك فى ملكيته البشر جميعاً .

من هذا المنظور ، فإن التحدى الحقيقى الذى يواجه الوطن العربى هو المحافظة على الثقافة والقيم الاجتماعية العربية فى تفاعلها مع الثقافات الأخرى ، وفى اتصالها بالقيم العالمية التى تمثل جزءًا من التراث الإنسانى الذى يشترك فى ملكيته البشر جميعاً على حد تعبير اليونسكو . فلا يمكن القول إذن أن الهوية العربية متناقضة تماماً مع « الثقافة الكونية » الجديدة بزعم أن هذه الثقافة غربية المصدر . فإن مثل هذا القول لا يصدر – كما لاحظ السيد يسين بحق – إلا من أنصار « خصوصية ثقافية مغلقة » ينتمون إلى اتجاهات سياسية محافظة وتيارات دينية سلفية ، تريد أن يصبح الماضى هو المرجعية الوحيدة لحياة المجتمع العربى فى الحاضر وفى المستقبل . وهذا مفهوم خاطئ وغير مقبول للخصوصية الثقافية العربية ؛ وذلك على عكس « الخصوصية العربية المنفتحة » التى تعنى القدرة على التفاعل الإيجابى مع متغيرات العصر ، وتتبنى القيم الإنسانية العامة دون تفريط فى جوهر الخصوصيات العربية . فلا يصح مثلاً الهجوم على الديمقراطية بوصفها نظاماً غربياً مستوردًا ، ومحاولة الدعوى « لمبدأ الشورى » ، وكأنه يمكن أن يقوم مقام المجالس النيابية المعاصرة التى تقوم على آلية الانتخاب الحر المباشر . كذلك لا يمكن اغتصاب القدر اليسير من الحرية الذى حققته المرأة العربية ، بحجة أن عمل المرأة ومشاركتها فى الحياة العامة هو « تغريب » . ولا يمكن عدّ إنشاء الأحزاب السياسية العلمانية الحديثة « تغريبًا » ، أو عدّ حرية الفكر والتعبير عنه ، « وسائر حقوق الإنسان السياسية والاقتصادية والاجتماعية (تغريباً) » ، أو مكافحة الإرهاب الدولى (تغريباً) . . . إلخ . فهذه الأفكار والقيم والمعايير والمؤسسات تطبقها كل المجتمعات العصرية المتقدمة الأوربية وغير الأوربية ، وهى مستقاة من التراث الإنسانى ولا يقتصر مصدرها على «الثقافة الغربية». ومن ناحية أخرى، يحق للعرب أن يقاوموا الازدواجية فى تطبيق المعايير الإنسانية العامة كما هو شائع فى

مجمل الأدبيات والسياسات الغربية . فإن الحركات المتطرفة التى تدعو إلى العنصرية أو التعصب الدينى موجودة فى كافة أرجاء العالم بما فيه عالم الغرب نفسه وليست إفرازاً للثقافة والهوية العربية الإسلامية . ولذلك فإن المدخل الوحيد للتعايش السلمى بين الشعوب هو الحوار البناء القائم على احترام تنوع الثقافات والفهم المتبادل لخصوصيات الشعوب .

فى ضوء كل ما تقدم ، يحق التساؤل عن مستقبل « الدولة القطرية » فى الوطن العربي . وهنا أيضًا ينبغى تجنب المغالاة فى إصدار الأحكام المطلقة والحديث مثلاً فى «تلاشي» سيادة الدولة فى ظل « العولمة » التى أفرزت فاعلين جدد - دوليين ومحليين - خارج مؤسسة الدولة . هذه المغالاة فى التقييم تستند إلى افتراض أن الدولة القومية قامت على مبدأ السيادة المطلقة ، ثم جاءت « العولمة » لتجردها من كل مظاهر ممارسة السيادة فى إدارة الشئون العامة لصالح فاعلين آخرين من خارج مؤسسة الدولة . هذا الافتراض فى رأينا ، ليس له سند فى التاريخ ، أو بعبارة أكثر دقة ، فإن مبدأ السيادة المطلقة قد تجاوزته الأحداث منذ عهد بعيد لا يقل عن قرنين من الزمن . فالمجتمع الدولى فى العصور الحديثة قد تجاوز مرحلة أنه يتكون من وحدات سياسية متجاورة (Juxtaposition) تدعى كل منها السيادة المطلقة ، ومن ثم المساواة القانونية التامة فيما بينها . فإن تقدم العلوم وتطبيقاتها التكنولوچية قد أدى إلى تجاوز وضع التقوقع داخل الحدود القومية وفرض ، واقعًا جديداً من الاعتماد المتبادل بين الدول ، ومن ثم الترابط والتعاون فيما بينها ؛ الأمر الذى قلص بالطبع مفهوم السيادة الوطنية المطلقة . ولاشك فى أنه فى ظل «العولمة» ، تراجعت ممارسة الوظائف التقليدية للسيادة بدرجة كبيرة ؛ وذلك بفعل تأثير العامل الخارجى فى وضع السياسات العامة للدول ، من خلال توجهات الدول الرأسمالية الكبرى ، وسلوكيات الشركات العالمية متعدية الجنسية ، وأنشطة المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، والتوجه نحو اقتصاد السوق فى الداخل ، وبروز دور القطاع الخاص والمنظمات الأهلية الوطنية منافساً لدور الدولة .

ومع ذلك ، وبرغم كل هذه التطورات ، فإن مقولة « تلاشى » سيادة الدولة ، أو تقلص سيادتها إلى أبعد الحدود ، هى مقولة خاطئة ؛ لأنها لا تستند إلى فهم صحيح

للواقع . فإن بروز فاعلين جدد على الصعيدين الدولى والمحلى ، لا يعنى بالضرورة تلاشى سيادة الدولة أو انحسارها إلى أبعد الحدود . فلا تزال مؤسسة الدولة القومية هى الفاعل الحاكم فى إدارة الشئون العامة ، وإن تفاعل دورها مع دور فاعلين آخرين من خارج مؤسسة الدولة . ولنقدم بعض المؤشرات الدالة على ذلك :

١ - صحيح أن القطاع الخاص يقوم بدور مهم ومتزايد فى إدارة الشئون الاقتصادية ، ولكن لا تزال الدولة تقوم بالدور الأهم . ويكفى أن نذكر كمؤشر على ذلك ، أن معدل الإنفاق الحكومى يتراوح بين ٣٠٪ و٧٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى . ويعتمد القطاع الخاص اعتماداً كبيراً فى تصريف منتجاته على مشتريات الدولة والقطاعات التابعة لها . إضافة إلى ذلك ، فإنه عندما تتعرض منشآت القطاع الخاص للأزمات ، فإنها تلجأ إلى سلطة الدولة لمساعدتها على حل أزماتها . وفى بعض البلدان العربية ، تتدخل الدولة فى كل صغيرة وكبيرة فى الاقتصاد وفى المجتمع . وهذا ينطبق بصفة خاصة على الدول النفطية بحكم أن الحكومات فيها تملك هذا المصدر الذى يكاد يكون وحيداً من مصادر الدخل القومى .

٢ - يمكن أن نتصور قوة الشركات العالمية متعدية الجنسية فى التعامل مع أية دولة - بما فى ذلك دول الأصل التى يوجد فيها مقر الإدارة العليا لهذه الشركات - حيث إن بوسعها نقل نشاطها ، أو جزء مهم منه ، من دولة إلى أخرى . ومن الطبيعى ، والحال كذلك ، أن يتقلص دور الدولة السيادى إزاء هذه الشركات . ومع ذلك فإن هذه الشركات تستند فى أمور كثيرة على حكومات دولها الأصلية ، وعلى حكومات الدول التى تباشر أنشطتها فيها . والشواهد على ذلك كثيرة ؛ نذكر منها أن جزءاً مهماً من أنشطة هذه الشركات يعتمد على الإنفاق العسكرى للدولة ، ليس فقط من حيث تسويق الإنتاج الحربى الذى تقوم به هذه الشركات ، ولكن أيضاً لأن جزءاً كبيراً فى الإنفاق العسكرى موجه إلى تمويل أعمال البحث والتطوير الذى تستفيد منه هذه الشركات فى إنتاج كافة السلع . ومن ناحية أخرى ، وحيث إن هذه الشركات مستجدة فى الوطن الأم (دولة المقر الرئيسى) ، فهى تحتاج إلى مؤازرة الدولة لها لتدعيم موقفها إزاء الشركات الأخرى المنافسة لها ، ولعل أبرز مثال لذلك تدخل الحكومة الأمريكية وحكومات الدول الغربية

عموماً ، وعلى أعلى المستويات لتسويق منتجات شركات السلاح وشركات إنتاج الطائرات المدنية وغيرها لديها .

٣ - ليست هناك عولمة حقيقية فيما يتعلق بانتقال اليد العاملة ، فالحكومات تضع قيوداً مختلفة على حرية انتقال أو هجرة اليد العاملة بوصفها صمام أمان يحول دون تفجر قضايا اجتماعية عميقة فى تلك الدول ؛ مثل البطالة ، وحماية القيم الاجتماعية ، والوقاية من أعمال الإرهاب . . . إلخ .

٤ - إن جميع مظاهر التنسيق والتعاون بل والاندماج بين الدول قد تمت فى إطار احترام مبدأ السيادة ، حتى أكثر المنظمات الدولية والإقليمية تطوراً فى التوجه الاندماجى - وهى الاتحاد الأوربى - لم تتخلص تماماً من واقع اختلاف المصالح القومية للدول الأعضاء فيها ؛ فمن خلال الدول تتم معالجة قضايا الشعوب الأوربية وتطلعاتها إلى الأمن والاستقرار ، والتنمية الشاملة ، واحترام حقوق الإنسان ، والمحافظة على البيئة . . . إلخ . ولعل من المناسب هنا أن نذكّر بخطاب الرئيس الأمريكى (بيل كلينتون) عن حالة الاتحاد (يناير ١٩٩٨) ، الذى أكد فيه على أن الولايات المتحدة الأمريكية بوصفها دولة سوف تتبوأ مكانة أكثر قوة من المكانة التى تتمتع بها الآن . فمفهوم الدولة السيادية لا يزال باقياً وقوياً .

٥- يرى البعض أن انفجار الحركات الإثنية والدينية والطائفية ، قد أثر بشدة على نظام الدولة ، وأدى إلى إضعاف سلطانها فى الداخل . والواقع غير ذلك ؛ فإن الحركات الانفصالية مثلاً تسعى إلى تكوين دول ذات سيادة ، كما أن مساندة هذه الحركات قد يكون أداة لتوسع دولة معينة أو تعظيم مكانتها ونفوذها . ومن ناحية أخرى ، فإن غالبية الحركات الثورية الراديكالية تسعى إلى السيطرة على مؤسسة الدولة ذاتها على أساس من التصور المذهبى الأيديولوچى أو الدينى أو الثقافى الذى تؤمن به هذه الحركات ، وقد لا يشاركها فيه بقية أقسام المجتمع .

خلاصة القول ، إن تجليات « العولمة » المختلفة لم تسفر عن تلاشى سياة الدول أو انحسارها بشكل جذرى ، ولكنها أسفرت عن تفاعل أكثر ديناميكية بين دور الدولة

بوصفها فاعلاً حاكماً مع أدوار الفاعلين الآخرين من خارج مؤسسة الدولة ، وهم لا يعملون فى سياق يتم فيه تجاهل مؤسسة الدولة .

إن التحديات الحقيقية التى تواجه الوطن العربى ككل فى مطلع القرن الحادى والعشرين فى ظل « العولمة الزاحفة » لا تتعلق فى نظرنا بأزمة « الدولة القطرية » (فإن مؤسسة الدولة فى الأقطار العربية أكثر رسوخاً عنها فى أقطار أخرى) ، ولكنها تتعلق بعدم قدرة الدولة على التعامل الإيجابى مع تحديات « العولمة » ؛ ومن ثم فإنه إزاء الاتجاه العالمى نحو التكتل الاقتصادى الأفقى على مستوى الدول ، والرأسى على مستوى الشركات متعدية الجنسية ، يصبح المدخل الوحيد للتعامل بنجاح - وإن بشكل نسبى - مع تحديات «العولمة» ، هو نبذ القطرية أو الإقليمية الضيقة واستبدالهما بالعمل على تحقيق تكامل عربى فى كافة الميادين ، وعلى الصعيدين الحكومى والشعبى . ولكن كيف يكون ذلك ؟ الجواب صعب فى ضوء المعوقات الكثيرة التى عرقلت العمل العربى المشترك حتى الآن ، كما يتضح من الدراسات المطروحة فى إطار هذا المشروع البحثى . ومازالت هذه المعوقات قائمة حتى يومنا هذا . وهناك مقترحات كثيرة ومتنوعة تضمنتها أيضاً الدراسات المطروحة ، لعل أهمها ضرورة وضع وتنفيذ مشروع قومى عربى متكامل لتوظيف الإمكانات العربية بهدف تحقيق القوة العربية الجماعية فى مواجهة التكتلات الدولية الأخرى . ولن يتأتى ذلك ، وبإجماع الآراء ، إلا بتوافر إرادة سياسية جماعية حقيقية ، والالتزام بها بجدية ، وإلا فإن مستقبل النظام العربى فى القرن الحادى والعشرين هو الفشل المؤكد .

• • •

المشـــاركـون

●● منسق المشروع :

د. سمعان بطرس فرج الله : أستاذ العلوم السياسية - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة .

●● الباحثون : (مرتبون أبجدياً)

أ. أحمد السيد النجار : خبير بالوحدة الاقتصادية - مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

د. أحمد ثابت : أستاذ العلوم السياسية المساعد - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة .

د. أحمد على إسماعيل : أستاذ الجغرافيا البشرية - كلية الآداب - جامعة القاهرة .

أ. السيد يسين : مستشار مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام .

د. أمانى قنديل : المدير التنفيذى للشبكة العربية للمنظمات الأهلية .

د. حمدى عبد العزيز مرسى : أستاذ بشعبة الهندسة الوراثية والتقانات الحيوية - المركز القومى للبحوث - القاهرة .

د. سليمان المنذرى : مستشار اقتصادى لاتحاد البورصات وهيئات أسواق المال العربية.

د. على عبد العزيز سليمان : وكيل أول وزارة التعاون الدولى - مصر .

أ. محسن عوض : مساعد الأمين العام للمنظمة العربية لحقوق الإنسان .

د. محمد عبد الشفيع عيسى : مستشار بمعهد التخطيط القومى للقاهرة .

د. محمود عبد الفضيل : رئيس قسم الاقتصاد - كلية الاقتصاد - جامعة القاهرة .

د. مصطفى كامل السيد : مدير مركز دراسات وبحوث الدول النامية - جامعة القاهرة .

المحتويات

الباب الثالث

قضايا ثقافية وسياسية

• • •

رقـم الإيـداع : ٧٣٤٣ لسـنة ٢٠٠٠
الترقيم الدولى : ISBN 977-5042-18-6



دار الأمين للطباعة والنشر والتوزيع

١٢ ش البركة الناصرية (من نوبار) لاظوغلى - ت: ٣٩٥٤٢٣٦

القاهرة - جمهورية مصر العربية

